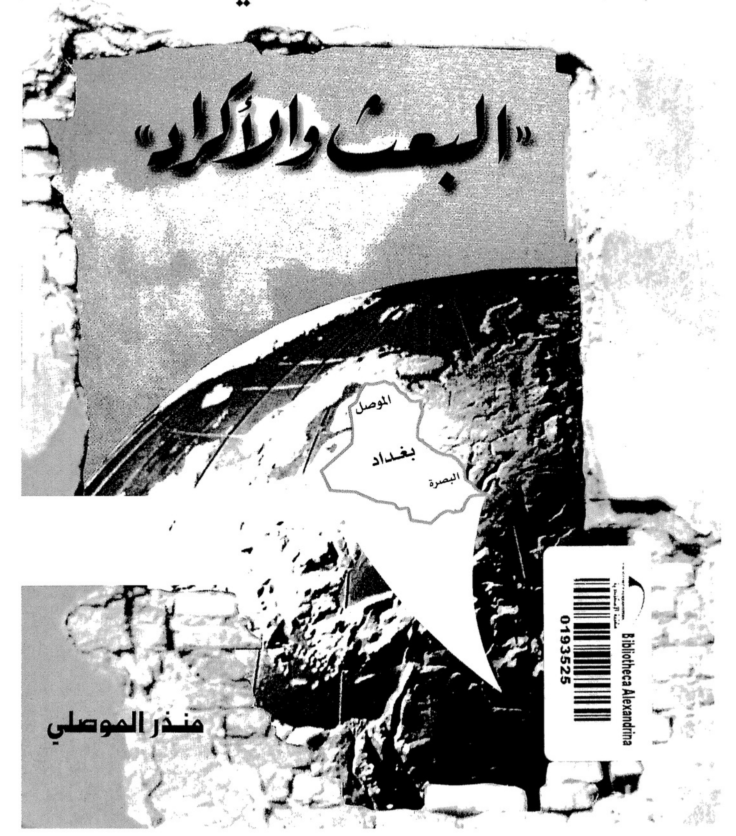
3 - رؤية عربية للقضية الكردية

القضية الكردية في العراق



القضية الكردية
في العراق
«البعث والأكراد»

منذر الموصلي

3 – رؤية عربية للقضية الكردية

القضية الكردية في العراق

«البعث والأكراد»

- الطبعة الأولى -

[١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م]

الإشراف الفني

طريف الحسيني

الغلاف والرسوم

محمود الصوان

التنضيد والتنفيذ

والتحضير الطباعي والطباعة

دار المختار - دمشق

هاتف : ٣٣١٦٤٤٦ - ٣٣١٦٢٩٧ - فاكس : ٣٣١٦٤٤٥

توزيع دار بيسان - بيروت

هاتف : ٧٢٢٤١١ - ٠٣ - فاكس : ٧٤٧٠٨٩ - ٠٣

الإهداء

.. إلى شعبنا في العراق،... تقديراً وإكباراً لشجاعته في مواجهة العدوان الامبريالي الأنكلو - أميركي، ولصموده وثباته على مدى سنوات، من الحصار والتجويع والقهر وأشكال الاستفزاز.

.. وعلى أمل أن يبقى العراق واحداً موحداً متآخياً قوياً بعربه وأكراده وسائر الأبناء،... وهو ما تدعو إليه وتؤكد عليه صفحات هذا الكتاب الهادف.

... وأما الزبد فيذهب جفاء

يرجى ممن يريد الاتصال بالمؤلف
الكتابة إلى العنوان التالي :
دمشق - سورية - ص . ب ٣٢٠١
هاتف : دمشق ٤٤٤٣٦١١
٤٤٥٤١٩٩
فاكس : ٢٢٢٧٦٧٦ دمشق

دار المروة
الموصلي وشركاه / دمشق ، بيروت

صدر للمؤلف

- عرب وأكراد... «رؤية عربية للقضية الكردية»
في ثلاث طبعات:
الأولى عام ١٩٨٦ - الثانية عام ١٩٩١ - الثالثة عام ١٩٩٥
عن دار الغصون - بيروت

- قراءات في حرب الخليج «عرب وفرس»
عام ١٩٨٨
عن دار «المروة»
الموصلي وشركاه دمشق - بيروت

- الحياة السياسية والحزبية في كوردستان
عام ١٩٩١
عن دار الريس للكتاب والنشر / لندن - بيروت

- الصحافة السورية ورجالها «إعلام وأعلام»
عام ١٩٩٧
عن دار «المروة»
الموصلي وشركاه دمشق - بيروت

- الأسرة الدولة
دور الكويت وآل الصباح في الخليج العربي
عن دار الريس للكتاب والنشر - بيروت
عام ١٩٩٩

قيد الطبع

- الثورة الكردية..
« ١٥٠ عاماً من الإحباط »
عن دار بيسان - بيروت

- جوانب من تاريخ سورية السياسي
مذكرات الشيخ محمد الحرش «أبو صياح»
وفاجعة اغتيال الدكتور عبد الرحمن الشهبندر

- عروبة الإسلام

- الدور الوهابي السعودي ومملكة عبد العزيز في جزيرة العرب

ملاحظة وإيضاح

لقد أدرجنا لكل باب من أبواب هذا الكتاب هامشاً في نهايته يتضمن مصادر البحث ومراجعه، راجين الملاحظة أنه عندما يتكرر اسم الكتاب أو المؤلف في أكثر من موضع نكتفي بذكر اسمه ورقم الصفحة وأحياناً اسم الكتاب ورقم الصفحة... ولاستكمال البيانات والشروح حول ذلك بإمكان القارىء أن يرجع إلى ثبت المراجع فيطالع اسم الكتاب، وموضوعه، ومصدر النشر وما أشبه من معلومات وافية.

أما الهوامش التي في أسفل الصفحات ويرمز إليها بإشارة نجمة (*) فهي للمؤلف.

مقدمة

... هـذا الكتـاب

إنه الكتاب الرابع يصدره المؤلف عن الشعب الكردي في وطنه القومي «كوردستان» تحت عنوان مشترك للكتب الأربعة وهو : «رؤية عربية للقضية الكردية» ويندرج تحته عنوان كل كتاب على حدة .

الكتاب الأول: «عرب وأكراد»...

صدر في طبعته الأولى عام ١٩٨٦ - وفي طبعته الثانية عام ١٩٩٢ - وفي طبعته الثالثة عام ١٩٩٥ في ٦٥٠ صفحة من القطع الكبير .

اهتم الكتاب بتقديم جغرافية كوردستان الكبرى بأقاليمها الثلاثة : الجنوبي «العراقي» والشرقي «الإيراني» والشمالي «التركي» كما اهتم بتسليط الأضواء على التاريخ الكردي منذ بداياته بشكل مفصل وموثق ، وهو أول كتاب يتناول تاريخ كوردستان وجغرافيتها بهذا الشكل الموسع والجامع ، ويبحث في أوضاعها الديموغرافية العقائدية والثقافية والاجتماعية والقبلية والسياسية والاقتصادية ويقدم شيئاً مقارناً عن العرب لتعريف الشعبين العربي والكردي بعضهما ببعض من منطلقات تاريخية شاملة .

الكتاب الثاني: «الحياة السياسية والحزبية في كوردستان»

صدر عام ١٩٩٢ عن دار الريس للكتاب والنشر في لندن ، ويقع في ٤٠٠ صفحة من القطع المتوسط . وهو الكتاب الأول من نوعه الذي يبحث في يقظة الأكراد السياسية والأوضاع الحزبية على مستوى كوردستان ، بشكل مفصل

وموثق وتمتد أبحاثه منذ نهايات القرن الماضي وحتى يومنا هذا، أي لمدة ١٠٠ عام وربما أكثر . يستعرض فيها الحياة السياسية والحزبية في بلاد الأكراد خلال الحقبات الماضية . ويتحدث عن الأحزاب والمنظمات السياسية وأين نجحت أو فشلت ولماذا؟ . ودورها في مسيرة القضية الكردية سلباً وإيجابياً .

الكتاب الثالث: [القضية الكردية في العراق - البعث والأكراد -]

الذي هو بين أيدينا الآن ويقع في حوالي أربعمائة صفحة من القطع الكبير . ويبحث في القضية الكردية على مستوى العراق وكوردستان العراق حصراً منذ بدايات العهد الملكي في العشرينات وما بعده من عهود وحتى صدور هذا الكتاب، وهي الحقبة الأهم في التاريخ الكردي المعاصر بسبب ما أفرزته من أحداث، وما أنبثق عنها من تبدلات وإنقلابات على مستوى الوطن العراقي بشقيه العربي والكردي، والتحولات التي مرّ بها الأخوة الأكراد في العراق ودور البارزانية والطالبانية فيها، والصراعات الكردية - الكردية التي ما تزال تحتد وتحتدم من عام إلى آخر .

ويقع الكتاب في مقدمة تتناول جغرافية كوردستان الكبرى وتاريخها وكيف جرى تقسيمها لأول مرة بين الترك العثمانيين والفرس الايرانيين منذ بدايات القرن السادس عشر ثم تقسيمها إلى ثلاثة أجزاء بعد الحرب العالمية الأولى بين العراق وايران وتركيا .

على أن الكتاب يتحدث بإسهاب حول الأكراد والقضية الكردية بعد تسلم حزب البعث العربي الاشتراكي دفة الحكم في العراق عام ١٩٦٨ وإنجازه الكبير في عقد اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ للحكم الذاتي في اقليم كوردستان .

وأقول بكل فخر بأنه ما من كتاب بحث في القضية الكردية على مستوى العراق وكوردستان العراق كهذا الكتاب.. إنه يؤرخ للعراق وكوردستان العراق في آن معاً، والقضية الكردية في العراق على مدى الفترة الزمنية المنقضية بين عام ١٩٢١ وحتى عام صدور هذا الكتاب عام ٢٠٠١ أي بين بدايات القرن العشرين ونهايته... كل الأحداث والانقلابات

السياســية وثورات وانتفاضـات كوردســتان واردة فيــه مع التوثيـق والتحليل ، وكل المفاوضات والعلاقات والاتفاقات السياسية العربية - الكردية - العراقية .

يقــدم الكتــاب . . المسـألة الكرديـة في العراق بدون انحيـاز لأي طرف من أطرافها متمسـكاً بالموضوعية تمسـكاً حرفياً تقريباً ، ولكن هذا لـم يكن ليحول دون انحياز المؤلف أحياناً لقناعاته الفكرية والحزبيـة في عرض مواضيع الكتاب . وهي شـائكة صعبة تحتاج إلـى التوثيق الدقيـق حتى فـي أبســط أحداثهـا ووقائعهـا . لذلـك حرص المؤلـف على الإسـتعانة بالمراجع الجادة ذات السـمة العلمية . وهذا يقتضينـا القول بأن المراجع المتصلة بالقضية الكردية تعد بالمئـات لا بالعشرات ، ونجدها بمختلف اللغات ، وقد لانأتي بجديد إذ نقول بأنـه لـم يكتب عن أيـة قضيـة مـن قضايا الشـعوب بمقدار مـاكتب عن الأكراد خلال القرن العشـرين وحده ، كمـا لم ينشغل العـالـم كمثل ما انشـغل بالقضية الكردية باعتبارهـا من أبرز قضايا الشعوب في القـرن نفسه ، وهي الوحيدة تقريباً التي ظلت بدون حل . لأن الأكراد أنفسهم جعلوها قضيـة غير قابلة للحل وبما لا يتفق مع طموحاتهم في أن يكون لهـم وطنهـم القومي الحـر المســتقل الموحـد بحـدوده التاريخيــة ، وهـي حدود كوردستان الحالية في كل أقليـم من أقاليمها الثلاثة : العراقية والايرانية والتركية . . . مع التنويه بأنـه لا تمتـد حدود كوردسـتان إلا على هـذه الأقاليم الثلاثـة تحديداً ولا مشـكلة كردية إلا فيها وحدها فقط .

على أن لانتجـاوز دور الدول الأقليمية في جعـل القضية الكرديـة أكثر استعصاء أو عدم قابليـة للحل رغم سـيول الدماء وتتـالي النكبـات والكوارث في أرجائهـا بما يقارب القرن ونصف القرن ، ولـم تقدم الدول الكبرى للقضية الكردية ماتستحقه من رعاية وإهتمـام وإنصـاف بل سـاهمت فـي زيادة تعقيدهـا وفي تخريب أيـة خطوات فاعلة يتم التوصل إليها كما حدث بالنسبة لتجربة الحكم الذاتي في العراق . حيث تعرضت لمؤامـرات داخليــة وخارجيــة وتمكنـت مـن اجهاضهـا عـام ١٩٩١ ودفعت كوردستان وشعبها الثمن كالعادة .

ونحــن العــرب . . نعطي للمسـألة الكرديـة اهتمامـاً بالغـاً ، ونتمسـك بالأخوة العربية - الكرديـة على مسـتوى الوطن الكردي والعالم ، ونعتـبر الاخوة الأكراد جزءاً منا ونحـن جزء منهم وهذا وحـده يفرض علينـا أن نتعرف على بعضنـا أكثر ، ونتفـاهم أكثر ،

ونتحابب أكثر وأكثر ، لا للأسباب التي ذكرتها فحسب بل لأننا نواجه مصائر مشتركة تفرض علينا دوام التعاون والتناصر ، وأن نظل حلفاء وشركاء في كل شيء .

يجوس الكتاب ويبحث في حقيقة الأحداث التي وقعت في العراق منذ تأسيس الدولة مروراً بمحطة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ الهامة ، ونحسب بأن الأحداث التي سبقت تلك الثورة لم تكن سوى مقدمات لها ولما آلت إليه أوضاع العراق وكوردستان من بعدها . . . أي في المرحلة الممتدة بين ١٩٥٨ وما كان من إندلاع حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ «العدوان الأميركي على العراق» وما أفرزته على الساحة من أحداث ومتغيرات أنعكست على كوردستان العراق في مسلسل من الفواجع والانكفاءات شارك فيها وتزعمها نفر مسيس من الأكراد بدعم خارجي .

يبحث هذا الكتاب أيضاً بشيء من التفصيل في ما يتصل بثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ومدى تجاوبها مع المطالب الكردية ، وعودة البارزاني إثر وقوعها قادماً من منفاه في الاتحاد السوفييتي ، ومروره بالقاهرة ومقابلته لعبد الناصر ، وكيف تعاملت معه الثورة العراقية على عهد عبد الكريم قاسم ، وعودته لرفع السلاح ضد الحكم من جديد في كوردستان بعد توقف دام ثلاثة عشر عاماً هي مدة غيابه .

ويركز الكتاب على ملا مصطفى بصفته محور الأحداث وصاحب المتاعب في العهود الأربعة التي تعاقبت على الحكم بعد ثورة تموز . أي عهد عبد الكريم قاسم ، وعهد ثورة رمضان وحكم البعث في تجربته الأولى ، وعهد حكم الرئيسين عبد السلام عارف وعبد الرحمن عارف . . ثم عهد البعث وثورته الثانية بدءاً من عام ١٩٦٨ وحتى يومنا هذا .

ويتوقف الكتاب مع مراحل الحركة الكردية على مستوى العراق خلال تلك العهود وما صاحبها من أحداث مسلحة وإنقلابات سياسية كان للأكراد فيها دور ومكاسب بمقدار ماأصابهم من فشل واحباط جراء أخطائهم أحياناً وأخطاء الآخرين أحياناً أخرى .

وكانت للكتاب إطلالة هامة على العلاقات العربية - الكردية في عهد «البعث» وكيف أنتهت إلى لقاءات وحوار عريض على كافة المستويات في بغداد وكوردستان أسفرت عن ولادة اتفاقية ١١ آذار للحكم الذاتي عام ١٩٧٠ ثم إنسحاب ملا مصطفى

مـن متابعـة بنـاء تجربـة الحكم الذاتي وإنكفائـه عليها ورفعـه السـلاح ضدهـا بتحريض أميركي كيسـنجري – إيراني بهلوي مباشـر . . . ثم مـا كان من تخليهم عنـه حيث عاش في الغربة وتوفي في أحد مشافي أميركا في آذار /مارس/ عام ١٩٧٩ .

ويقـدم الكتـاب تفـاصيل الأحداث المؤسفة التي آلت إليها الأمور في كوردستان وما بذلتـه الأمبرياليـة الأميركيـة وحلفاؤها مـن جهود لتخريب تجربـة الحكم الذاتـي بينما صمـدت الاتفاقيـة وطبقت بنجـاح حتـى عـام ١٩٩١ والعـدوان الأمـيركي المذكور على العراق ومنطقـة الخليج في سـياق عمليـة ضم الكويت للعراق ومـا نتج عنها من أحداث درامية مؤلمة .

ويحـــوّم الكتـــاب كثيراً حول الخلافـات الكردية – الكرديـة والإنشـقاق الكبير الذي حدث في صفوف الحزب الديموقراطي الكوردستاني «البـارتي» ومـاأفرزه هذا الانشقاق من أحداث دمويـة مؤسـفة لم تتوقف منذ عـام ١٩٦٦ حتى الآن . وكان علـى رأس الانشقاق نفر من صفوة القادة التاريخيين ، ومايزال الشعب الكردي يسدد فواتير تلك الأحـداث من أمنـه الذاتي وأسـتقراره النفسـي ، وعلـى حسـاب وحدتـه الوطنيـة وطموحاتـه القوميـة ومستقبل أجياله .

ويقـــدم الكتـــاب النصوص الكاملـة لإتفاقيـة الحكم الذاتـي وكل مـايتصل بها من مباحثـات ومكاتبـات بين الحكومـة المركزيـة فـي بغداد وبين قـادة الحزب «البـارتي» على شكل وثائق رسـمية تدعم الأبحاث وتكون مراجع ثابتة للمستقبل .

وكـانت للمؤلف أفكـاره وتعقيباتـه وتحليلـه للأحـداث على ضـوء الوثـائق والحوادث المعـروضـة ، وبالاسـتنـاد إلـى خبـرته في الشأن الكردي أو انفتـاحه على القضية الكردية ، وما يطـرحــه مـن أفكـار لدعـم مسيرة التـآخـي بين العـرب والأكـراد انطلاقاً من مواقف الأمة العربيـة الانسانية في تعاملها مع الشـعوب ، وبالتلازم مع النزعـة الانسانية للشعب الكردي على مدى تاريخـه الوطنـي . ويصـــدر هـــذا الكتـاب في الأصل لتـأكيد مسـيرة التـآخي بين الشعبين وإحياء شعاراتها والتأكيد عليها في مواجهة من يسعون لإجهاضها ، وهم كـثرة من أعداء الشـعبين على المسـتويين الدولـي والاقليمي لا سـيما الامبرياليـة الأميركية وإسرائيل .

ونضيف بأننا جعلنا الكتاب يندرج في جزأين . يتناول الجزء الأول كل مايتصل بالقضية الكردية في العراق . . ويقتصر الجزء الثاني على التعريف بحزب البعث العربي الاشتراكي ، ويسلط الضوء على أزماته الداخلية والرهان المستقبلي على وحدته التنظيمية في المستوى القومي ، وهو في ذلك إنما يعرف الأكراد على حقيقة هذا الحزب القومي العربي الوحدوي التاريخي ، وحقيقة موقفه من الشعب الكردي الشقيق وليس الجار فقط ، ومن القضية الكردية وما يوليها من إهتمام عبرت عنه أدبيات الحزب ومقررات مؤتمراته ، وقد حرص الكتاب على إبرازها وجعلها في متناول أهلنا الأكراد تأكيداً للأخوة العربية - الكردية ودعماً لها والتذكير بها ، وحتى لايحيد عنها أي عربي أو كردي .

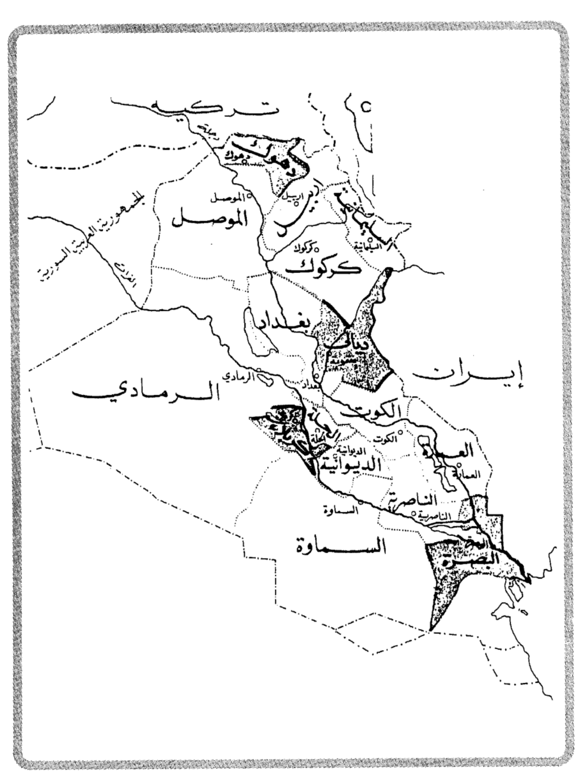
• • • • •

وها هو الكتاب بين أيدي القراء على أمل أن يطلعوا على ما كان غامضاً أو مشوشاً بالنسبة إليهم حول مايتعلق بالحركة الكردية في العراق ، والموقف العربي منها .

وعلى أمل أن يكون الماضي بمآسيه وأحداثه الدامية منطلقاً لمستقبل أفضل للشعبين العربي والكردي . . . وشعوب المنطقة جمعاء ، فنحن نحرص كأمة عربية أن تكون علاقاتنا أخوية وإنسانية مع جيراننا الأكراد والفرس والأتراك تحديداً . . جيران التاريخ والجغرافيا في الماضي والحاضر والآتي . . . وهي رغبة مشتركة غالية لابد أن توليها شعوب المنطقة ما تستحقه من إهتمام . . لا سيما الأكراد .

«المؤلف»

❁ ❁ ❁



❖ خارطة الجمهورية العراقية ❖

الجزء الأول

القضية الكردية
في العراق
بين [١٩٢١ - ١٩٦٨]

الباب الأول

تاريخ كوردستان
وكيف جرى تقسيمها
إلى ثلاثة أقاليم:
تركية وعراقية وإيرانية؟؟

الفصل الثـالث

الحكم العثماني المباشر . . والقضاء

على الإمارات الكردية المستقلة



بحث تمهيدي

الوضع التاريخي والجغرافي

حتى نستطيع الاطلاع على موضوع نكتبه ، ليكون كاملاً وافياً ويحقق الغرض لابد من إحاطته بكل ما يستلزمه من معلومات . هذا بشكل مطلق ، لكن عندما يكون الموضوع كتابات تاريخية تصبح المسألة أكثر إلحاحاً ، وإذ تكون الكتابة في التاريخ الكردي يكون الأمر أدعى للتقيد بهذه المعادلة العلمية ، لأن ليس للأكراد من تاريخ مقروء بالمعنى الدقيق للكلمة أو جغرافية مدروسة مقروءة بين أيدي الناس ، وهذا نقص معيب جداً ، نحمّله لجميع أبناء الشعب الكردي في كل مكان ، لاسيما وقد نال عدد كبير منهم ثقافة عالية وبعضهم تخصص في علم الجغرافية والتاريخ . وهي أيضاً مسؤولية الأحزاب الكردية على كثرتها وضجيجها ونشاطها الواسع ولكن في ميادين السياسة والحزب وحدهما . بل إن هذه الأحزاب تخلو حتى من البرامج الحزبية فكيف بهذه الأمور؟ . هناك طبعاً دراسات هامة عن أقاليم كوردستان في الدول المندمجة معها سياسياً وهي تؤدي الغرض ، لكن المطلوب هو دراسات يتولاها أكراد وتستوفي كامل الوطن الكردي كله بأقاليمه الثلاثة : العراقي والتركي والايراني . . . نعم هناك دراسات كردية على شكل مقالات وأبحاث صحافية موزعة اطلعت على بعضها ولاحظت فيها جهوداً ملموسة ونزعة علمية جيدة ، وهذا يبشر بإمكان تحقيق الغرض المطلوب ووضع أبحاث ودراسات على النحو الذي أشرنا إليه آنفاً .

ينادي الأكراد بوحدة الوطن الكردي ، ويثيرون الدنيا في كل مكان مطالبين بحرية كوردستان الكبرى ، من دون أية أساسات يقوم عليها مشروع الوطن القومي الكردي ، وحتى تطلع الأجيال الكردية على حقيقة وطنها وحدوده وجغرافيته وتاريخه واقتصادياته

وثرواته . وأين هي مواقعه في هذا العالم(*) ، بدل ترك الأمور عائمة غائبة متروكة لأشكال من الاجتهادات .

• • • • •

تقع كوردستان الكبرى في قارة آسيا بين خطي عرض ٣٣ - ٤٠ درجة وبين خطي طول ٣٧ - ٤٠ درجة ، فهي جزء من منطقة الشرق الأوسط حسب الاصطلاحات الدولية الدارجة .

تحد الأقسام الشمالية من كوردستان هضبة أرمينيا ، بينما تعتبر الأقسام الشمالية الشرقية جزء من هذه الهضبة . أما أقسامها الشمالية الغربية فهي جزء من الهضبة الكبرى التي تعرف بالهضبة الأناضولية والممتدة في آسيا الصغرى وحتى إيران «الهضبة الايرانية» شرقاً حيث تتصل بأقسامها الشرقية .

وتجاور كوردستان «الكتلة العربية» جنوباً وهي أكثر إنفتاحاً عليها من الأقسام الجبلية الأخرى . ورغم هذه الخاصية الجغرافية وإندماجها الجغرافي «نسبياً» مع ماحولها فقد ظلت بعيدة عن أن تكون جزء من المنطقة العربية أو الفارسية أو التركية أو الأرمنية المحيطة بها من كل جانب ، لذلك ظلت بلاد الأكراد منطقة جبلية متميزة عن الجوار وتقع ضمن حزام جغرافي بري يتشكل من دول خمس هي : العراق ، وإيران ، وتركيا ، وسورية ، وروسيا . . . فهي بهذه الصورة تعتبر جزيرة برية لا تطل على بحر ، ولن تكون كوردستان هي وحدها التي لاتطل على البحر إذ هناك ١٣ دولة إفريقية بهذا الوضع ومع ذلك فهي لاتتعرض لأية إختناقات سياسية أو اقتصادية .

المساحة . .

تبلغ مساحة كوردستان الاجمالية ٤٩٩/٦٠٠ كيلومتراً مربعاً موزعة على ثلاثة أجزاء معروفة هي : كوردستان الشمالية «التركية» ومساحتها ١٩٤,٤٠٠ كم^2 مربعاً وتعتبر أكبرها وأوسعها مساحة وأغزرها سكاناً ، وتليها كوردستان الجنوبية «العراقية» ومساحتها ١٨٠,٣٠٠كم^2 . ثم كوردستان الشرقية «الايرانية» ومساحتها ١٢٤,٩٠٠ كم^2 .

(*) - في كتاب «عرب وأكراد» للمؤلف دراسة واسعة شاملة عن جغرافية الوطن القومي الكردي . . تاريخية وديموغرافية واجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية موثقة (٦٥٠ صفحة) من القطع الكبير «ثلاث طبعات» .

وهذه الأقاليم الثلاثة تشكل بمجموعها الوطن القومي الكردي . وهي مساحة كبيرة مؤهلة لتشكيل الكيان الوطني الكردي الموعود بزخمه البشري وإمكاناته الاقتصادية . ونحن العرب نرحب بإقامة هذا الكيان أو الوطن الكردي الموحد إلى جانبنا ، ونرفض في الوقت نفسه قيام دويلات كردية مبعثرة مهيضة الجناح متقاتلة فيما بينها ، مستضعفة وتعتمد على الدعم الخارجي ، لقاء جعل أراضيها في خدمة مصالح الدول الداعمة وعلى حسابها وحساب جيرانها . نريدها دولة كردية واحدة «كوردستان الكبرى» تدعم أقاليمها بعضها بعضاً وتكون حليفة لجيرانها العرب .

عدد السكان . .

نحن لانبحث هنا في عدد سكان كوردستان على وجه الدقة لأنه يشكل حساسية لامبرر لها لدى بعض الأكراد ، لاسيما اؤلئك الذين يريدون أن يكون عددهم ، ولو على الورق ، مايزيد على عشرين مليوناً بدون أية أسانيد علمية إحصائية . بينما عددهم لا يزيد في الحقيقة على ١٥ مليون نسمة في أحسن الاحتمالات ، ونستند في ذلك إلى مراجع كردية تاريخية ، وسوفيتية ، وإحصائيات الدول المعنية المندمجة معها كوردستان والمعلومات الأكاديمية الموثقة ، وليس على أرقام ومعلومات صحافية عابرة ومتناقضة وغير موثقة . . . ويجمح الأكراد عادة إلى المبالغة في كل شيء . . . ويا حبذا لو كان عددهم ٢٠ أو حتى ٥٠ مليون نسمة فهذا يسعدنا جداً ولا يسوؤنا . . وهي عند الأكراد تشكل عقدة نقص ، فهم يريدون تغطية كل شيء بالحجم العددي ، بينما المطلوب منهم أشياء عديدة أخرى ليصبح لهم شأن ودور . وليس عدد السكان فقط إذ هناك في العالم دول كاملة السيادة لا يتجاوز عدد سكانها بضع مئات من الألوف . والمطلوب من كل كردي أن يدرس حكايته كلها وأين نقاط الضعف وما هي الأسباب التي حالت وتحول دون حصوله على وحدة أرضه ووحدة شعبه وإقامة دولته الموحدة الكبرى وسيجد بأن ٨٠ بالمائة من الأسباب تقع على عاتقه وليس على الآخرين نتيجة الكذب على الذات .

المناخ والتضاريس . .

ونحن لا نبحث هنا في الشروط الأخرى بشكل مفصل أيضاً ، كالمناخ والمزايا الجغرافية لأنه خارج البحث . ونشير فقط وبإختصار إلى أن كوردستان تقع من ناحية المناخ في المنطقة المعتدلة الشمالية «المدار الشمالي أو مدار السرطان» وتتبع المناخ الصحراوي ، وجميع معدلاته من البرودة والحرارة وكمية الأمطار .

وترتفع كوردستان عن سطح البحر بين ٨٠٠ - ٩٠٠ م وهي في الأصل بلاد المرتفعات والهضاب ، لأن جميع أشكال الجبال العالية والصغيرة والحراجية موجودة فيها ، وأكثر ماتكون هذه الجبال في المناطق الشمالية والشرقية من البلاد ، على شكل سلاسل متوازية تتميز بأنها تزداد إرتفاعاً في إمتدادها نحو الشمال بينما تقل إرتفاعاً في إمتدادها نحو الجنوب والجنوب الغربي ، وتشتهر هذه الجبال بعلوها أيضاً فهي تتراوح بين ٣٥٠٠ - ٤٠٠٠ م تقريباً وتعلو بعض القمم إلى ٥٠٠٠ م فتبدو متعرجة تغطي الثلوج معظمها . وبعض هذه الجبال مكسو بالغابات وتنتشر فيها الأشجار المثمرة ، وهي مأهولة بالسكان لاسيما الشمالية منها .

«وجبال العراق(*) هي أعلى جبال الشرق الأوسط إرتفاعاً ، المناطق الجبلية في العراق تعتبر أجزاء من جبال «حه كاري» وجبال زاغروس على الحدود العراقية والحدود الايرانية - العراقية . وتتصل جميع جبال الأناضول وجبال إيران والعراق بعضها ببعض في أقاليم جبل آرارات الذي يبلغ إرتفاعه سبعة عشر ألف قدم ، وعلى قممه تتلاقى الحدود الايرانية ، التركية ، الروسية فهي بمثابة نقطة العقدة بالنسبة لهذه الجبال»[1] .

المياه والأحواض النهرية

كوردستان غنية جداً بالمياه ، من أمطار وأنهار ومجار سيلية ، وتتوفر فيها المياه الجوفية والسطحية ، والأحواض النهرية والبحيرات المغلقة . ومن المعروف أنه تنبع في أراضيها معظم الأنهار الكبيرة المعروفة في هذه البقعة من العالم ، ففي المناطق الغربية منها ينبع نهرا دجلة والفرات «مراد صو وقره صو» يليهما في الأهمية نهران شهيران وهما : الزاب الكبير أو الأعلى ، والزاب الأصغر أو الأسفل ، ويعتبر النهر الثالث في الأهمية هو نهر «الديالي» الذي ينبع من كوردستان الشرقية «إيران» ويجري القسم الأكبر منه في أراضي كوردستان الجنوبية «العراق» وتوجد أنهار صغيرة عديدة أقل شأناً . وهناك أربع بحيرات هامة : «أورمية» و«وان» و«زريباكول» و«كب» .

مدن كوردستان

أصبحت كوردستان تعج بالمدن الهامة ، ويبلغ عدد سكان بعضها نصف المليون ، قابلة للازدياد . أهمها : السليمانية وأربيل في كوردستان الجنوبية وكرمنشاه ومهاباد وديار بكر ،

(*) ينصرف المعنى هنا إلى جبال إقليم كوردستان العراق .

(١) حراس البوابة الشرقية «جمال الغيطاني» صفحة ٩٩ .

في كوردستان الشرقية ويليها في الأهمية : وان وبايزيد وبتليس وجولامرك في الشمالية ، وماكو ، وخوي ، وديلمان ، وساننداج ، وأورمية ، وساووج بولاق ، واشنو ، وساقز ، وبانة ، وجوانرود ، وزهاب في الشرقية .

أشهر هذه المدن ديار بكر والسليمانية(*) وأربيل ومهاباد ، على أن أكثرها تداولاً في المرحلة الراهنة هي مدينة «أربيل» وكانت عاصمة «الحكم الذاتي» في كوردستان العراق . وهي تبعد ٤٥٠ كيلو متراً عن بغداد ، وقرابة ٩٩ كيلو متراً عن الموصل «جنوب شرق» وهي مدينة تاريخية بكل ما تحمله الكلمة من معنى .

يقول الغيطاني : «وفي أربيل يسيطر عليك إحساس عجيب بحيوية التاريخ وتدفقه» . . . وقال فيها أيضاً : «أربيل مدينة مشرقة بقدر ما هي عجوز ، وجهها خال من التجاعيد ، لم تصبح هيكلاً عظمياً كبابل ، أو تتحجر مثل نينوى وتختفي» .

جاء ذكرها في الاسانيد التاريخية الآشورية منذ المائة التاسعة قبل المسيح . كانت مدينة مقدسة لوجود معبد الآلهة «عشتار» حبث يصلي فيه الملوك ويدعون عشتار كي تنصرهم .

جاء ياقوت الحموي إلى «اربيل» ووصفها بأنها : «قلعة حصينة ومدينة كبيرة في فضاء من الأرض ، وبقلعتها خندق عميق ، وفي هذه القلعة أسواق للرعية وجامع للصلاة .

كانت قلعة أربيل مسورة في العصر الإسلامي الوسيط ، واستعصت على هجمات المغول ، إنما دخلها التتار عام ٦٢٨ هـ (١٢٣٠ م) فنهبوا بيوتها وخربوها وقتلوا عدداً كبيراً من أهلها ، عندئذ تصدى لهم الأمير مظفر الدين كوكيوري فوجدهم رحلوا عنها ، وجدد عمارتها وأقام بها الأسواق .

لفتت أربيل نظر الرحالة ، فذكرها نيبور في رحلته عام ١٧٦٦ وزارها المستر كلوديوس ريج عام ١٨٢٠ وكتب عنها في كتابه الشهير «قصة مقيم في كوردستان» .

❁ ❁ ❁

(*) يطلقون على السليمانية اسم «العاصمة الثقافية» لكوردستان .

الفصل الأول

الوضـع التـاريخي لكوردسـتان .. وكيـف جـرى تقسـيمها؟

لقـد واجـه الأكـراد تـاريخهم مواجهـة ضعيفـة ، وكـان مـن الأفضل لو أنهـم أخذوا هذا التـاريخ وأشـبعوه درسـاً للوصول إلى حقائقـه المجـردة ، فالأكراد يعتمدون فـي قراءة تاريخهم على مصـادر عديدة لاتخلـو من التشـويش والغـرض . لأن حوادث التـاريخ وأحداثـه كانت تخضع في روايتها وتدوينهـا إلى إعتبارات عديدة يصيبها شـيء من التحريف أحياناً . ولعل مدونات التـاريخ الكردي لـم تخل من أشياء كهذه . وأخذ بعض الأكراد هذه المدونات على علاتها معتقدين أنها تتطابق مع الحقائق التاريخيـة فأوقعوا تاريخهم في التناقضات وعرضوا قضيتهم القومية لمشاكل وخصومات كانوا في غنى عنها .

وهو ما ينطبق على حـدود كوردستان حيـث يحلو لبعض الأكراد من خـارج كوردستان ، وبنـاء على معلومـات خاطئـة إدخـال بقاع من أراضـي الجوار في حدود كوردســتان ، وهو ما يؤدي إلـى إجراءات قاســية تصيب الأكراد ككـل جرّاء «هلوســات» وأحلام وطموحـات رومانسـية ليسـت حقيقيـة من جهـة ومسـتحيلة التحقيق من جهـة أخرى لأنهـا تقوم على أسس واهية .

ومن ذلـك الادعاء بأن جزءاً من شمال سـورية هو جزء من كوردستان لمجرد أن سكنه نفر من الأكراد فيما مضى وأصبحوا اليوم جزء من الوطن العربي السوري ، إندمجوا فيه وانصهروا بلا جدال ، مـع إحترام أصولهم الكرديـة وتعاطفهم مع وطنهم الأم والمسـاهمة في دعم تحرره ووحدته كمثل دعمنا له نحن العرب وتشوقنا لتحقيق طموحاته ضمن حدوده الشرعية .

إن إدعاءات جوفـاء كهذه يقوم بها نفـر من المواطنين السـوريين من أصول كردية يعرض

المنطقة المعنية لاجراءات قاسية وصدور تشريعات أمنية وغيرها تسيء للكل بجريرة البعض . وهذا أمر خطير جداً ويتصل بالأمن القومي العربي نستحث بلدنا على إجتثاثه بالأسلوب الذي يضمن لمواطني هذه المناطق الأمن والاستقرار النفسي ، ومعظم أبناء محافظتي الجزيرة وحلب «عفرين» من أصل كردي ينحدرون من تركيا وقد خاطبهم المناضل الكردي «التركي» عبد الله أوجلان نافياً أن يكون لكوردستان أي إمتداد جغرافي في سورية . وقال : إن من يود منهم الالتحاق ثانية بوطنه الكوردستاني الأم ما عليه إلا العودة إليه وحمل السلاح مع حزبنا . . . حزب العمال [P.K.K] في قتاله ضد الأتراك من أجل تحرير كوردستان . . .

المعوقات الجغرافية . .

إن من يدرس التاريخ الكردي يدرك مدى تأثير الوضع الجغرافي في حجب الكرد عن العالم المحيط بهم ، وقد أعاقت إتصال بلادهم بعضها ببعض ، سلاسل من الجبال الشاهقة والتلال الوعرة والوديان والأنهار ومجاري المياه السيلية . وإذا كان هذا الوضع الجغرافي بطبيعته المؤثرة المعوقة قد عزل هذه البلاد عما حولها لفترات طويلة من تاريخها ، فإنه لم يستطع من جهة أخرى أن يمنع عنها الأفكار والمؤثرات الأيديولوجية الروحية والفلسفية التي كانت تنشط وتتفاعل إلى جوارها وبالقرب منها في فارس وبلاد ما بين النهرين .

الغزوات الخارجية . .

كما لم تستطع عزلتها هذه أن تصمد طويلاً أمام الغزو الخارجي المحيط . فقد غزا الأرمن والرومان أطراف البلاد الكردية المتاخمة للحدود ، ثم لم تلبث أن خضعت في مجملها لحكم الآشوريين فالميديين والفرس والمقدونيين فالأرمن فالعرب فالعثمانيين في أحقاب متتابعة تقريباً ، وغزاها المغول والترك دون جدوى ، ولكن الفرس «الايرانيين» والأتراك «العثمانيين» أخضعوها وفرضوا حكمهم المباشر على معظم أرجائها وخاضوا الحروب بشأنها ثم تقاسموها معاً بموجب معاهدة ثنائية عقدوها فيما بينهم وتدعى معاهدة إتفاقية الحدود لعام ١٦٣٩ كما سنأتي على ذكرها .

إمارات كردية . .

إن أوضاع الغزو الخارجي ، وعدم الاستقرار السياسي في بلاد الأكراد لم يكن ليحول دون وجود إمارات كردية مستقلة تحكم نفسها بنفسها في شتى الأنحاء وهي : إمارة

العمادية ، وإمارة الجزيرة العليا «حه كاري» ، وإمارة السوران ، والاردلان ، والبابان . وهناك المدن الصغيرة الأخرى مثل زاخو ودهوك وعقرة ورانية فقد كانت تخضع لبيكات جيرانها في السوران والبابان . وسنلاحظ بأن العثمانيين تركوا لبعض الامارات والبيكات أن تعيش بوضع مستقل وتحريضها على بعضها وإذكاء روح التناحر القبلي فيما بينها بما يخدم أهدافها مستقبلاً .

الدور الفارسي والعثماني في أحداث المنطقة . .

طبعاً إن كل هذا الذي إجتزأناه في الصفحات السابقة تمخص عن احتلال العثمانيين للمنطقة وما أحدثه من انقلاب تاريخي بين شعوبها . ولا بد من العودة إلى البداية حتى نستطيع قراءة الحاضر وما يجري فيه وكيف ومتى ضمت كوردستان الجنوبية إلى العراق ضماً قسرياً لا علاقة لعرب العراق فيه بتأثير البريطانيين وهم الذين رسموا خريطة العراق بعد إحداث المملكة وإنبثاق الدولة رسمياً ودولياً في أب ١٩٢١ بموجب قرارات «عصبة الأمم» بناء على إقتراح بريطانيا .

ونحن نقرأ في سطور التاريخ المكتوب أن الشاه اسماعيل الصفوي أعلن التشيع في إيران منذ نهايات القرن الرابع عشر الميلادي «القرن الثامن الهجري» وكان يهدف الصفوي من الأخذ بالمذهب الشيعي هو التحرر من نفوذ العثمانيين الروحي الديني والمذهبي على المسلمين بتأثير «الخلافة» وهذه الخلافة كانت سنية المذهب ، بإعلانه التشيع الرافض لمبدأ الخلافة والقائل بالامامة ، وبذلك استقل الصفوي عن نفوذ العثمانيين وهيمنتهم الروحية والسياسية على الإسلام . . . ثم انصرف بعد ذلك إلى استكمال تحقيق أهدافه القومية العنصرية الفارسية والعودة إلى احتلال العراق وإعادته إلى الحكم الفارسي الذي أنهاه العرب المسلمون على عهد عمر بن الخطاب ومعركة القادسية .

قام الصفوي بإحتلال بغداد ، وشمال العراق وولاية الموصل وسناجقها الكردية منذ عام ١٥٠٨ محاولاً ضم باقي أراضي العراق والأراضي العربية المقدسة في «النجف وكربلاء» عندئذ تحرك الخليفة السلطان العثماني بسرعة وأعد نفسه فدعا لإنقاذ العراق وجواره

الكردي السني من «الاحتلال الشيعي» الفارسي . ويجمع المؤرخون بأنه لولا العثمانيون لأصبح العراق وبلاد الأكراد جزء من النفوذ الصفوي الفارسي . ونشير هنا بأنه قد لايضيرنا نحن العرب أن نكون مسلمين سنة أو شيعة فهذه مذاهب عربية في أصولها لكنها مرفوضة أن تكون بثوب فارسي أو تركي «أعجمي» لا عربي .

طبعاً لايفوتنا التذكير هنا بأن السلطان العثماني أهتبل الفرصة سريعاً لإحتلال العراق وكوردستان وماتبقى من الوطن العربي ، حيث بقي مسيطراً فيها على مدى أربعة قرون من القهر والعسف ، فقد أنقذ العراق من حكم الشاه الفارسي وعسفه وصبواته المذهبية ليقع في عسف السلطان العثماني وسطوته المذهبية .

استطاع السلطان سليم طرد الشاه الصفوي من العراق لكن أطماع من تبعه من شاهات وآيات وحكام لم تتوقف أبداً . . وفي الحقيقة أن كلاً من الشاه أو السلطان كان يهدف إلى تحقيق هدف واحد هو إحتلال العراق والسيطرة عليه بدوافع عنصرية تحت غطاءات مذهبية ، وكان الفرس خاصة يحلمون بالثأر من معركة القادسية وإنهاء الدور العربي في الإسلام وهو الهدف الذي جعل المنطقة كلها مفتوحة على أخطر الاحتمالات وكلفها ذلك الشيء الكثير من المآسي والنكبات . . . آملين بأن تتجه الأمور اليوم إلى مناخ من التآخي العربي - الفارسي على ضوء المعطيات الجديدة في إيران ، وتعميق تآخي شعوب المنطقة جمعاء لمواجهة أخطار الامبريالية والصهيونية الباغية .

❁ ❁ ❁

الفصل الثاني

الوضع الكوردستاني في العهد العثماني .. والدور الايراني فيه

أقدم السلطان العثماني سليم الأول على إحتلال العراق وكوردستان عام ١٥١٤ بعد إنتصاره في معركة «جلديران» الشهيرة . . . ولم تستمر الأوضاع الادارية والسياسية في كوردستان على وتيرة واحدة في ظل الحكم العثماني . فقد مرت بمراحل عدة تبعاً لمدى انصياعها وولائها . ولكنها بوجه عام تمتعت بإستقلال داخلي ، فقد رحب الأكراد منذ البداية بإنتصار آل عثمان على الايرانيين الصفويين ، بل ذهبوا إلى أبعد من الترحيب ، عندما ساعدوهم في الحرب ، لأسباب دينية مذهبية خوفاً من إتساع نفوذ إيران (الشيعية) بعد أن تم لها إحتلال العراق العربي إلى جوارهم . ويبدو أن هذه المساعدة لقيت إرتياحاً لدى السلطان العثماني ، وترتبت عليها آثار بعيدة في البلاد الكردية نفسها ، فقد اكتفى السلطان بالسيادة الإسمية على كوردستان وأعتبر حكامها الأكراد حلفاء طبيعيين وأخوة في الدين والمذهب .

لذلك بقي النفوذ العثماني هنا نوعاً من الشكليات التي تقتصر على إصدار الفرمانات (المراسيم) بتسمية الأمراء والبيكات الأكراد وعلى توزيع البذات والنياشين والألقاب عليهم وقبول الطاعة منهم في مقابل تلقي الدعم الكردي من المال والجنود في حروب السلطان . . وهذا هو الأهم المهم .

ولكن هذه الامارات رغم إستقلالها الذاتي وإرتباطها مع السلطنة بأحسن العلاقات فإن بعضها كان يثور من حين إلى آخر ضد العثمانيين ويتحالف مع أعدائهم الايرانيين . وبدأت أولى الصدامات بعد أربع سنوات فقط من زيارة السلطان سليمان القانوني لكوردستان

عام ١٥٣٤ ، ففي عام ١٥٣٨ شق عصا الطاعة في أردلان ، أميرها الكردي سلطان حسين وأعترف بسلطة الشاه الايراني ، فسارعت أستنبول إلى تجريد حملة عسكرية ضده وتمكنت من التصدي لمحاولته(*) .

وفي عام ١٥٤٩ ثار الأمير الاردلاني من جديد فجهزت الدولة حملة ثانية جعلتها ضخمة هذه المرة بقيادة عثمان باشا والي حلب ، وأنضمت إليه قوات كردية من أمارات الشمال المتحالفة مع السلطنة ونجحت أخيراً بإخضاعه ، ثم لم تقم بعد ذلك أية حوادث بهذا المستوى وحتى نهاية القرن السادس عشر ، فيما عدا تلك الصراعات الدامية المشهورة التي تقع عادة بين بعض الامارات الكردية ذاتها ، وكان هذا شيئاً معتاداً في ذلك الوقت وتوارثه الأكراد حتى يومنا هذا .

استمرت الاوضاع الادارية والسياسية على حالها هذا طوال ثلاثة قرون (١٥١٤ - ١٨٥٠م) عندما قرر السلطان محمود الثاني عام ١٨٣٤ احتلال كوردستان وضمها فعلياً لحكم السلطنة المباشر والقضاء على استقلال اماراتها القائمة آنذاك وهي : الاردلان والصوران في كوردستان الشرقية ، والبابان والبادينان في كوردستان الجنوبية ، والهيكارية (حه كاري) وبوتان في كوردستان الشمالية . وقد نجحت الحملة العسكرية التي تولت تنفيذ القرار بقيادة محمد رشيد باشا بحيث لم يأت عام ١٨٥٠ إلا وكانت كوردستان الجنوبية والشمالية برمتها خاضعة للعثمانيين خضوعاً كاملاً كما سيأتي بيانه .

الشاه يعاود احتلال بغداد

وقعت أحداث هامة وحاسمة في القرن السابع عشر فقد مست هذه الأحداث الوضع الكردي والعربي على حد سواء ، وكانت لها تأثيرات مباشرة على مستقبل المنطقة السياسي والاجتماعي والاقتصادي لاسيما ماكان من إعادة احتلال الفرس لبغداد . . . وتتلخص هذه الأحداث بمايلي :

١ - عودة احتلال إيران لبغداد ثانية بمعونة إمارة البابان الكردية ودعمها .

٢ - استعادة العثمانيين لبغداد بمعونة غالبية الامارات الكردية .

٣ - تكريس النزاعات بين الأمارات الكردية .

٤ - تقسيم كوردستان وأقتسامها بين الدولتين العثمانية والايرانية .

(*) هذه المعلومات نقلاً عن كتاب «عرب وأكراد» للمؤلف .

فكيف جرى ذلك :

لقد كان الشاه يتربص الأمور ويتحين الفرص لإعادة احتلال العراق بعد طرده منها على يد السلطان سليم . وقد سنحت له الفرصة عندما تمرد والي بغداد المشهور «بكر الصوباشي» أو «الصوباشي بكر» أي الملازم بكر . وكان ضابطاً استطاع بحنكته وشجاعته أن يسيطر على بغداد ويفرض نفسه والياً عليها ، فكبر نفوذه وأتسع حتى بلغ فيما بعد مرحلة العصيان على السلطان ، وإذ خشي الصوباشي العاقبة فقد ألتفت إلى الشاه يطلب مؤازرته ، فسارع الشاه لإهتبال الفرصة السانحة وأقدم على احتلال العراق وبغداد عام ١٦٢٣م ومنذ ذلك التاريخ أصبح الشغل الشاغل للأتراك هو إستعادة العراق . حول ذلك يذكر المؤرخ لونكريك في كتابه (أربعة قرون من تاريخ العراق) معقباً عليه بصراحة : «لو لم تجمع الصدف توسع العثمانيين نحو الشرق ونهوض إيران القوية هذه في القرن نفسه ، لم يكن لنا من شك بأن العراق كان سيظل إيرانياً منذ ذلك العهد وحتى يومنا هذا ، ولنتصور بعد ذلك كيف كانت ستؤول إليه مسيرة التاريخ لو حدث هذا الأمر؟» . . . إنه تساؤل في محله .

إستعادة بغداد . .
وإقتسام كوردستان وتقسيمها لأول مرة

في هذه المرحلة من الصراع الايراني - العثماني وقف حكام اردلان الأكراد إلى جانب الشاه ، بينما حافظ بقية الأمراء الأكراد على ولائهم التقليدي للخليفة السلطان . ومن الأهمية لو نلاحظ بأن اردلان بموقفها المنفرد هذا دون سائر الامارات الكردية إنما دقت أول اسفين في عملية تجزئة كوردستان فيما بعد بين أجزاء موالية للشاه وأجزاء موالية للسلطان . بينما لو وقفت «الأردلان» مع الحكام الآخرين إلى جانب السلطان لبقيت كوردستان واحدة موحدة إلى الأبد .

بعد اعتلائه السلطنة ، بدأ السلطان الجديد مراد الرابع إستعداداته الجادة لإنتزاع العراق من الايرانيين ، ففي آذار ١٦٣٨ بدأت مسيرة الجيش الكبير بإتجاه العراق . . . وفي حلب حيث منتصف الطريق استراح الجيش ثم واصل سيره إلى ديار بكر فالموصل . ومن هناك عبر نهري الزاب في طريقه إلى كركوك . ومنها إتجه نحو بغداد فحاصرها ثم أجلى الايرانيين عنها بمعونة الأكراد بعد احتلال دام خمسة عشر عاماً . ونلاحظ بأن خط سير الجيش كان على شكل قوس إتجه من الموصل عبر كوردستان تقريباً بإتجاه بغداد . . . أي أن الجيش سار وسط بلاد حليفة هي بلاد الأكراد .

عقدت بنتيجة الحرب معاهدة ثنائية مشؤومة عرفت باسم (معاهدة تنظيم الحدود) ولكن أية حدود؟ . إن تنظيم الحدود هذا أقتضى أن يكون الأكراد لوحدهم ضحية له ، فقد تجزأت بلادهم منذ ذلك الوقت ، وهذه حقيقة تاريخية يجب أن تكون ماثلة دائماً في الأذهان والتصورات السياسية ، لأنها التجزئة التاريخية التي كرستها جميع المعاهدات والاتفاقات الدولية اللاحقة التي وضعتها الدول الاستعمارية فيما بعد وخاصة معاهدة أرضروم الثانية لعام ١٨٤٧ واتفاقية تخطيط الحدود لعام ١٩١٣ . ثم معاهدة لوزان لعام ١٩٢٣ وصك الانتداب البريطاني على العراق .

ماذا تضمنت اتفاقية تنظيم الحدود هذه؟ . . وماذا أسفرت عنها من أحداث وتبدلات :

١ً - أصبحت أراضي عشائر (الكلهر والكلور) والاردلان بكاملها خاضعة لايران .

٢ً - أراضي عشائر المكري على الحدود الجديدة أنقسمت إلى قسمين : بلاد شهرزور بقيت تابعة للحكومة العثمانية بينما تأجل البت بوضع المناطق الأخرى الواقعة إلى شرقيها مثل سقز وزهاب ودرنه جنوب كرمنشاه ، فقد اتفق على أن يترك أمر تسوية وضعها لاتفاقية مقبلة .

٣ً - بقية المناطق التي تقع إلى جوار هذه الأراضي بقيت على وضعها الاداري .

وكنتائج هامة عديدة أخرى فقد أصبحت الموصل وشهرزور باشويتين مستقلتين عن باشا بغداد بينما حافظت أمارتا العمادية والجزيرة على وضعهما المستقل ، وكذلك أمارة السوران تحت حكم بيكاتها ، وأستمرت أمارة البابان المشهورة في قوة وصعود . أما المدن الصغيرة مثل زاخو ودهوك وعقرة ورانية «فقد كانت تبذل شيئاً من الطاعة لبيكات جيرانها الذين هم أكبر منها . وكانت رابطتهم الحكمية هذه تتضمن المساعدة العسكرية وتأدية بعض الجراية ، أي حقوق الأرض» كما يقول لونكريك[1] .

ولقد تجلت أبعاد وآثار معاهدة تنظيم الحدود هذه بين الدولتين الفارسية والعثمانية بتعاونهما في المستقبل ضد اي تحرك كردي يستهدف التوسع والاستقلال الناجز ، ومثال ذلك اتفاق العاهلين العثماني . والايراني ضد إمتداد نفوذ (ماوند) أمير البابان بعد إستيلائه على أجزاء من الأراضي المجاورة لتوسيع أمارته وتقوية حدودها عام ١٦٩٤ .

---

(١) أربعة قرون في تاريخ العراق الحديث «ستيفن همسلي لونكريك» .

صراع الامارات الكردية

وفي الحقيقة اتسمت علاقات الامارات الكردية بعضها ببعض طوال تلك الحقبة وما بعدها بالخصومة والتحاسد والعداء . ومن المؤكد أن العثمانيين فضلوا منح الامارات الاستقلال وتحريضها بعضها على البعض الآخر وإذكاء روح التناحر القبلي فيما بينها على احتلالها المباشر ومايكلف ذلك من جهد ومال ، فضلاً عن أنه سيثير النزعات الوطنية ضد المحتل الغاصب ويؤدي إلى الثورات الاستقلالية وقد حدث مثل ذلك بالفعل بعد ضم كوردستان للسلطنة عام ١٨٥٠ .

وتحت عنوان مثير هو (حروب الابطال) كتب لونكريك يصف الأحداث والحروب الدامية الفظيعة التي قامت بين والي بغداد حسن باشا ومن ورائه السلطنة العثمانية ، وإبنه أحمد باشا من بعده ، وبين شاه إيران الصفوي ثم الحاكم الأفغاني الذي أحتل إيران فترة من الزمن «أربع سنوات» ، ثم تواصلت هذه الحروب متجددة مع الشاه الايراني الذي لم يلبث أن إستعاد ملكه وأنهى احتلال الأفغان .

بدأت هذه الأحداث بعد تولي حسن باشا الولاية عام ١٧٠٦م فقد قطع هذا الوالي السنوات الأولى من ولايته في القضاء على ثورات عشائر العراق الجنوبية (المنتفك وبني لام) فأستعان كالعادة بالبيكات الأكراد وخيالتهم الشجعان في حملاته التأديبية في ولاية البصرة إضافة للقوات النظامية . ولكن قامت ضده هذه المرة عشائر البلباس الكردية المشهورة في شرق أربيل وتتألف من أكراد جبليين ، فتغلب عليهم وأخضعهم .

وفي هذه المرحلة المبكرة من ولايته الشهيرة قضى حسن باشا على بكر بك أمير البابان بعد أن تعاظم نفوذه وكثر حساده فأعتقل ثم أعدم . وعادت المناطق البابانية إلى حوزة النفوذ التركي إلى أن استلم الامارة خانة باشا في عام ١٧٢٠م . ووقعت خلافات حادة بين الأسرة الحاكمة في إمارة السوران في هذه الفترة أدت إلى سفك الدماء ولم يلبث ان أعيد النظام إلى نصابه . أما بقية الامارات فليس هناك مايذكر بشأنها من أحداث هامة .

الأفغان في إيران . .
وإعادة توحيد كوردستان لأول مرة وآخر مرة

وقع حدث لم يكن في الحسبان أبداً ، وهو خضوع فارس أو إيران للحكم الافغاني لمدة ٤ سنوات فقد قام الأفغاني محمود بن ويس من قبيلة «الغلزاي» الحاكمة في كابول باحتلال

إيران عام ١٧٢٣ وبذلك لم يعد لمعاهدة الحدود لعام ١٦٣٩ أي أثر على الأرض لأن الحاكم الافغاني لم يعترف بها وتجددت الحروب مع الغازي الافغاني الجديد من قبل العثمانيين .

فقد جمع حسن باشا جيشاً قوامه مائة ألف محارب ، وكان في عداده بيكات القبائل الكردية وجيوش سائر الولايات «لأن النظام العثماني في البلاد المفتوحة كان يوجب على حكام الأقاليم الاقطاعيين أن يجهزوا عدداً من الخيالة السباهي ، والتوجه بها إلى ساحات الحرب»[٢] . وأغتنم (بانه باشا) أمير البابان الفرصة السانحة فتوجه إلى اردلان واستولى عليها وضمت من جديد إلى الممتلكات العثمانية بعد إنتزاعها من إيران . وفي هذه الاثناء توفي حسن باشا فأصبح ابنه أحمد باشا والياً على بغداد . وكانت الحرب مستعرة فتوغل العثمانيون وحاصروا أصفهان وهي تحت الحكم الافغاني . واستمر الافغان يتوسطون لأنهاء حربهم مع الاتراك التي وصفت بأنها حرب جرت (بين السني والسني) لأن كلا الدولتين تدينان بالمذهب السني . وقد ضرب الأفغانيون على هذا الوتر المذهبي ، فتأثر به كثيرون وكان أول من استجاب له بحماس الأكراد الذين إشتهروا بتدينهم وتعصبهم للسنة . حيث اندس بينهم موفدون أفغانيون أرسلهم حكامهم وبذلوا لهم أيضاً الوعود وتناقلت الايدي المنشورات الخطية المتضمنة أستنكار الحرب بين (الاخوان من السنة) ثم عقدت الاجتماعات لهذه الغاية حيث حضر أربعة من العلماء الافغان إلى معسكر الأكراد ، وبينما كانوا يقرعون الحجة بالحجة مع نظرائهم بحضور الباشا نفسه تعالت الاصوات تدعو الناس إلى الصلاة . فنهض الشيوخ الافغانيون بصمت وأنصرفوا إلى الصلاة في وسط أعدائهم . . . مما كان له أثره الكبير في النفوس ، ولما رجع الافغانيون الأربعة إلى معسكرهم إلتحق معهم عدد كبير من الأكراد .

بعد أن خمدت الحرب تقريباً ، وبعد أن استفاد الخان الأفغاني من موقفه الأفضل روحياً ومادياً ، عرض الصلح فوافقت استنبول ووقعت معاهدة للصلح عام ١٧٢٨ قضت بأن تكون همذان وكرمنشاه ، واردلان ولورستان من أملاك السلطان وهي تضم الأقسام الغربية الكردية من إيران وبذلك توحدت بلاد الأكراد لأول مرة في تاريخها وتحت سلطة دولة واحدة . كانت فرصة تاريخية لم تلبث أن ضاعت إلى الأبد تقريباً بعد عودة الشاهات وجلاء الأفغان .

---

(٢) د . عبد الله حنا «القضية الفلاحية في سورية ولبنان» صفحة ٦٨ .

إجلاء الأفغان عن إيران
واسترداد بلاد الأكراد وإعادة تقسمها

في هذه المرحلة ظهر نادر شاه (نادر قلي) في إيران . وكان ضابطاً في الجيش الايراني . التحق بالشاه (طهماسب) الذي كان يقيم في فرح آباد متحيناً الفرص لإجلاء الافغان . وفي عام ١٧٢٧ كان وراء نادر شاه خمسة آلاف محارب من الافشار والأكراد لنصرة الشاه . فلما عهد إليه استرجاع خراسان وفق بمهمته وحقق نصراً كبيراً . كما وقع على عاتقه إنقاذ البلاد من الافغان المغتصبين ، فأستعيدت اصفهان وتلاشى الحكم الافغاني إلى الأبد وأعيد الصفوي إلى عرشه .

كان أول عمل قام به نادر شاه هو استرداد الولايات الغربية الكردية التي أصبحت من أملاك السلطان منذ ثلاث سنوات وتوحدت كوردستان بموجبها ثانية . ولكن بعد سنة وافق العثمانيون على إعادة الولايات الغربية إلى إيران وعادت بذلك حدود عام ١٦٣٩ كما كانت عليه حسب المعاهدة القديمة وتجزأت كوردستان من جديد . فاين هي شعارات السلطان في الحرص على مصلحة السنة وإنقاذ بلاد السنة من المحتلين الشيعة؟ . إن لم تكن كلها شعارات تمويه واستغلال لمشاعر السكان البسطاء وزعاماتهم المغرقة في مذهبيتها لدى الطرفين التركي والفارسي . . . السني والشيعي .

ظهور نادر شاه وسقوط الصفويين
. . والفشل في احتلال بغداد مجدداً

بعد فترة كان نادر شاه قد سيطر على الحكم في إيران وأسقط الصفويين واصبح هو الشاه . وعادت الحروب مجدداً بين الدولتين ، عندما اقتحم الشاه الجديد الحدود العراقية فتوغل محاصراً بغداد نفسها لمدة طويلة . وأشتدت وطأة الحصار وكاد الجوع يقضي على السكان ويؤدي إلى الاستسلام لو لم توفد السلطنة قوة إنقاذ عظيمة بقيادة طوبال باشا (الأعرج) وهو من خيرة القادة العثمانيين ، ففك الحصار عن بغداد وصد الهجوم الايراني .

لكن الشاه لم يقنع فجمع جيشه من جديد وكان هدفه طوبال باشا هذه المرة أكثر من بغداد ، وتجدد القتال وصرع الباشا التركي في المعركة وأنهزم جيشه . لكن بغداد لم تسقط إذ فيما كان نادر شاه يستعد للانقضاض عليها شبت ثورة في بلاده وكالعادة كان الصلح

سيد الأحكام ، وزار نادر قلي العتبات المقدسة في كربلاء ثم قفل عائداً إلى بلاده ليمنع الصفويين من العودة إلى الحكم .

وبين سني ١٧٣٤ - ١٧٣٦ كانت العلاقات تعود للتأزم بين حين وآخر ، وتقف الدولتان على شفير الحرب ثم تتجدد مساعي الصلح ، وقد حدث أن الشاه أعلن عن تمسك الشيعة بالعقائد الدينية الأصلية للسنة وإنضمامها إليها باسم المذهب الخامس . وهو المذهب الجعفري ، وطلب من الخليفة السلطان الاعتراف بالمذهب الجديد ، وعقدت معاهدة بين الطرفين تضمنت هذه الأسس الجوهرية في تشرين الأول ١٧٣٦ .

العودة لحدود ١٦٣٩ . .

عاد نادر شاه وضيق على السلطان مطالباً الاعتراف الرسمي بالمذهب الجعفري وبالحصول على ولايتي ديار بكر وأرمينية . فرفض السلطان طبعاً معلناً مروق الجعفريين . عندئذ هاجم نادر شاه العراق واقتحم كوردستان حيث احتل أربيل بعد أن أجتاز الزاب الصغير ومنها إلى الموصل فلم يتمكن من احتلالها وأرتد عنها إلى كركوك حيث أقام هناك . وبدأت مفاوضات غير ناجحة بين الطرفين عادت الحرب على أثرها وكان مسرحها أرمينية واذربيجان هذه المرة ، ثم أسفرت عن إنتصار الشاه الذي عرض الصلح على أساس إعتراف الخليفة السلطان بالمذهب الجعفري وإعادة (وان) والقبول بسيادة إيران على كوردستان والعراق باجمعه بما في ذلك العتبات المقدسة .

وبعد مفاوضات عويصة اتفق الطرفان عام ١٧٤٦ على العودة إلى حدود عام ١٦٣٩ القديمة . أي عادت الدولتان إلى نقطة البداية ، التي استغرقت العودة إليها مدة عشرين عاماً من المذابح والفواجع والحروب المتلاحقة ، دفع ثمنها الشعبان العربي والكردي في العراق وكوردستان .

حروب الأكراد . . ضد الأكراد

في كوردستان نفسها قامت حروب متلاحقة بين أبناء الشعب الواحد . لأن الامارات الكردية المتجاورة - وخاصة الاردلان والبابان - كانت في تنافس لايهدأ . لأن الباشا البابانى كان دائم التفكير والسعي إلى ضم الاردلان إلى إمارته وتوحيدهما معاً . فأستعان الاردلان بإيران على الدوام ، وقامت منازعات بين البابان وبين امارة راوندوز الصغيرة إلى جوارهم والتي كبرت قليلاً في هذه الفترة . وحافظ بيكات السوران على استقلالهم حتى

عام ١٧٣٠م فقط حين بادرت البابان إلى إحتوائها فأصبحت تابعة لها . بينما حافظت إمارة البحدينان أو البهدينان في العمادية على علاقتها التقليدية الحسنة مع الأتراك ، وأشتهر في هذه المرحلة من تاريخها حاكمها بهرام باشا . . . وعادت اردلان طبعاً إلى إيران بعودة الحدود القديمة .

طوال المرحلة السابقة ومن خلال أحداثها المثيرة ازداد الأكراد خبرة عسكرية ، ولكنهم لم يتغلبوا في النهاية على أنانياتهم الشخصية ولا على مطامعهم ضد بعضهم البعض . كما لم يرتفعوا إلى مستوى التفكير الجاد بتوحيد اماراتهم والوقوف متحدين بوجه أعدائهم العثمانيين والايرانيين ، وبقيت خلافاتهم ومنازعاتهم وسيلة هينة ينفذ منها أعداؤهم ويحكمون قبضتهم على شؤون كوردستان الممزقة المشتتة وباسم الدين والخليفة السلطان .

كما تعلم الأمراء والبيكات الأكراد الكثير من وسائل وأساليب الحصول على إرضاء العاصمة استنبول وكسب عطف السلطان والصدر الأعظم ، وخبروا أساليب تقديم الرشوة والعون المادي والعسكري للحكام العثمانيين المحليين من باشوات بغداد والموصل وديار بكر للحصول على دعمهم الرسمي . وعندما كان الغضب يحل على واحد منهم فإن الباقين كانوا يتسابقون إلى تقديم المحاربين لدعم قوة الحكومة ضده . وهذا كله كان من الأسباب البعيدة التي كرست تمزق الشعب الكردي على أيدي حكامه الاقطاعيين ممن كانوا وبالاً عليه وعوناً للطامعين بأرض وطنه . . . . . طبعاً على مقربة منه كانت ترسم صورة مماثلة بعض الشيء على أرض العراق وفي ديار الشام ولكن على أيدي الحكام العثمانيين لا على أيدي أبناء البلاد من أمراء وكبراء .

كوردستان في عهد الولاة المماليك (١٧٥٠ - ١٨٣١)

وتميز القرن الثامن عشر بأحداث هامة أخرى على مسرح العراق وكوردستان ، لعل أبرزها ماكان من إنتقال السلطة من أيدي الولاة العثمانيين إلى أيدي باشاوات من أصل مملوكي واستيلائهم على الأمور واستقلالهم الفعلي عن الدولة العثمانية . وقد جرى ذلك بعد فصل ولايتي «ماردين والبصرة» عن بغداد أثر وفاة الوالي التركي أحمد باشا ، وكان الولاة يعتمدون على نخبة من المماليك القوقاس ، ومع الزمن أزداد عددهم وقوي نفوذهم وتغلغلوا في الجيش وفي الادارة وارتقوا بالمناصب العليا . وبرز من صفوفهم مملوك كرجي يدعي «سليمان آغا» حصل على حريته بفضل إقدامه وشجاعته أثناء حصار بغداد من قبل

الايـرانيين . وبلـغ مـن شـدة شـهرته ونفوذه ان تزوج عادلة خـانم بنت الوالي أحمد باشا عام ١٧٣٢ ، وكـان قد وصل إلى مرتبـة الميرميران بدرجة باشـا عندمـا توفي الوالي فأختارته العاصمة واليـاً على أضنـة . وبعد أربع سـنوات عين حاكماً علـى بغداد والبصرة وماردين معاً وعرف بالحزم والحنكة .

واستلم من بعـده مملوك آخر هو علي باشا ثم عمر باشا بعـد سنتين ، وأستمر هذا الباشا عشـر سـنوات ثم آلـت الولايـة إلى الدولـة العثمانيـة من جديـد . فواجـه الولاة العثمانيون أوضاعـاً مختلفـة صعبـة وقلقـة ، إلـى أن تمكن مملوكي آخـر جديد هو سـليمان باشـا من استخلاص بغداد وإعادة الحكم إلى المماليك في عام ١٧٨٠ وبقي المماليك يحكمون منذ ذلك الوقت وحتى عام ١٨٣٠ أي مدة نصف قرن بلا توقف .

كـان سليمان باشـا حاكماً ناجحـاً يتحلى بصفات قلما توفرت في باشـوات ذلك الزمان لذلك غلب عليـه لقب سـليمان الكبير (بويوك سـليمان) . بدا دائمـاً جميلاً مهيباً مقتصداً ظريفـاً وشجاعاً على ما تذكر عنه صحـائف التاريخ . وطد الأمن ومنع تجاوزات القبائل وكان عهده يمثل العصر الذهبي للمماليك فـي العراق . ومع إستقلالية الوالي فـي الحكم فإن إسم السلطان كان يذكر في الدعاء والصـلاة بوصفه خليفة المسـلمين ، وترسل إليه الهدايا وتقدم التقارير ، وبهذا الشـكل كان المماليك مفروضين فرضـاً على السلطنـة آنـذاك دون أن يفكر أحدهـم بإعلان العصيان المطلـق والاستقلال بشـكل قـاطـع ، كمـا تـولى هـؤلاء حماية البلاد من الايرانيين ومن هجمـات الوهابيين النجديين كلمـا فكروا بغزو العراق . وبإختصار إستطاع الوالي سليمان باشا أن يمد في عمر المماليك أكثر .

ولكن مـاذا عن الأكراد وكوردستان في هـذا العهـد المملوكي؟ .

كانت علاقات الوالي جيدة مع الأكراد في كوردستان ، وخاصة مع البابان في شهرزور . ويتحدث «لونكريـك» عن الأكراد فـي هذه المرحلـة ويقول بـأن الشـبان مـن نبلاء الكرد أعتـادوا على العيش في بغداد عيشـاً إعتياديـاً «وكانوا يجدون فيهـا مايوسع شـقة الخلافات بينهم ويزيد في إشـتدادها ، وكانت ثرواتهم وكثرة أتبـاعهم مما يجعل الوالي ووزراؤه يتطلعون إليهم على الدوام . وكـان هؤلاء يشتركون بـالدس مع رجال السـلطة في بغداد ، فيسعى كل منهم بهـذه الوسـيلة الحصـول على حظوة لـه أو لأحـد أقاربـه في الجبل . وعلى هـذا كان الأمير البابانى فـي ديرته لا يشـعر بالاطمئنان مـا لم يكن له في بغـداد أو في كرمنشاه ولد ذو حظوة عظيمة» .

وعن هذا الجانب من الأوضاع الكردية تحدث (ريج) في كتابه فذكر عن تواجد ابناء الامراء الاكراد في بغداد . . ونجد أنه حتى يومنا هذا يدأب ابناء الاغوات والمتنفذين التقليدين على السكن في بغداد والاقامة فيها على مقربة من الحكومة المركزية . ويملك عدد كبير من هؤلاء دوراً وفيلات في بغداد يترددون اليها بين فترة وأخرى . . . ولم يعد هذا مقتصراً على هذه الفئة فقد نزح الى بغداد عدد كبير جداً من عامة الاكراد واستوطنوا فيها كعراقيين ، مما عزز صلاتهم مع العرب العراقيين وأصبحوا جسراً بين بغداد وكوردستان ينمي علاقات الجانبين التي بلغ من شدة رسوخها وقوة تلاحمها انها لم تتأثر يوماً بحوادث العنف والعصيان الكردي المسلح في جبال كوردستان بل إستمرت على حالها منزهة ومرتفعة على أية خصومة سياسية ، فلم تقع أبداً أية صدامات أهلية أو صراعات محلية وبقيت الصدامات في ميادينها التقليدية البعيدة هناك في الجبال وحدها .

ماذا عن الامارات الكردية الكبيرة؟

كان يحكم البابان في ذلك الوقت محمود باشا ومنذ عام ١٧٧٨م ، لكنه عزل لفترة من الوقت بسبب عصيانه وتولى مكانه ابن اخيه حسن بك ، ولكن محمود باشا لم يلبث ان عاد للامارة على يد الوالي سليمان باشا نفسه ، ثم بعد فترة عاد للعصيان فسار اليه سليمان باشا مما اضطره الى المغادرة والعيش في ايران حيث توفي هناك فتولى من بعده ابن أخيه ابراهيم باشا الذي اضاف لامارته مناطق جديدة في زهاو وقصر شيرين جنوباً .

لم يتمكن ابراهيم من البقاء طويلاً على رأس البابان فقد عزله الوالي وعين مكانه عثمان باشا الذي عزل بدوره ومات في السجن . فعاد ابراهيم باشا لمدة سنة واحدة خلفه بعدها عبد الرحمن باشا لمدة سنة ايضاً ثم فر إلى ايران بعد ان علم بموت أخيه عثمان في السجن . لكنه عاد الى الامارة عام ١٧٨٩ وكان تبديل امراء البابان يتم خشية من ازدياد قوتهم واتقاء لشرهم وتطلعاتهم الاستقلالية .

ما يتعلق بالامارات الاخرى . . . فإن كويسنجق اصبحت في حوزة البابان ، بينما حافظت راوندوز على وضعها مع تقلص ممتلكاتها فيما وراء فتحتها الجبلية ا لمشهورة وهي خط دفاعها الطبيعي الأول . وفي العمادية أصبح الحاكم اسماعيل باشا بعد وفاة ابيه بهرام باشا . وبعد وفاة اسماعيل دب الخلاف بين أقربائه كما هي العادة ، فانتهى الحكم الى مراد بك بأمر من بغداد . أما دويلات الامارة (عقرة – دهوك – زاخو) فقد قسمت بين رؤساء البهدينان تحت سلطة البيك الأكبر في العمادية .

وتمتعت جزيرة ابن عمر بأيام من العز والاستقرار وتمكنت من صد تعديات حاكم إمارة بتليس واهتز إستقرارها مرة واحدة بفعل خلافات داخلية عام ١٧٨٢ .

في عهد علي باشا والي بغداد الجديد الذي تولى بعد وفاة صهره سليمان باشا الكبير ثار اكراد عشيرة البلباس ، فسار اليهم بمساعدة ابراهيم باشا البابـاني الذي خطط للحملة العسكرية . . فاذعن البلباس وادوا الغرامة المفروضة .

بناء السليمانية

في زخم أحداث القرن الثامن عشر ، وفي عام ١٨٧٠ م على وجه التحديد أنشئت مدينة السليمانية . انشأها واختار مكانها اميرها محمود باشا البابان ، وقد أسماها السليمانية (سليماني) تيمناً باسم الوالي سليمان باشا (بويوك سليمان) الذي أعاده الى الإمارة البابانية بعد خلعه منها أول مرة على أثر عصيانه كما مر ذلك . وقد أتم بناء المدينة ابن أخيه ابراهيم باشا فغدت مركز الامارة .

بنيت السليمانية على سفح جبل (مارمير) وتبعد حوالي ٧٢ ميلاً عن كركوك و٦٠ ميلاً عن بغداد . ثم كبرت وعظم شأنها مع الأيام .

بعد حوالي اربعين عاماً من بناء السليمانية كتب (ريج) يصفها كما رآها في العام ١٨٢٠ «السليمانية تقع في منطقة (سه رمنار) وتحتوي المدينة الآن استناداً الى أصح المعلومات التي استقيتها على ٢٠٠٠ دار للمسلمين و١٣٠ داراً لليهود ، و١٩ داراً للمسيحيين الكلدان وخمسة دور للأرمن ومنها خمسة خانات وخمسة حمامات وخمسة جوامع» .
كان داود باشا آخر الحكام المماليك والجحهم واشجعهم ومتفقها بالدين انشأ جيشاً حديثاً قوياً . ففي عهده سيرت الحملات القوية ضد عشائر شمر العربية والدليم والبيسار والفرات الأوسط . وارسل حملات تأديبية ضد اللصوص وقطاع الطرق المتمركزين في جبل سنجار ممن دأبوا على تهديد طرق المواصلات الدولية في هذه المناطق» .

نفهم من ذلك ان السليمانية كانت قد اصبحت كبيرة رغم حداثتها . نقدر عدد سكانها آنذاك بعشرة آلاف نسمة أو أكثر . وإذ نعرف بأن فيها خمسة خانات (أي فنادق) فمعنى ذلك انها كانت مقصودة يتردد عليها كثير من الزوار ولا عجب طالما هي عاصمة البابان اي الامارة الكبرى الأكثر قوة وشهرة في كوردستان .

ونلاحظ ان عدد اليهود فيها يعادل ستة أضعاف المسيحين . واليهود لا يقصدون عادة إلا

المدن النشطة التي تتوفر فيها أسباب الربح والعيش المزدهر لأصحاب الحرف منهم ، وخاصة الصاغة والحلي وتجارة الخردوات بأنواعها . ويدل هذا كله على عدم تعصب الأكراد تجاه العناصر الأخرى الدينية والعنصرية .

ويتحدث كلوديوس ريج عن اسباب بناء السليمانية فيقول بأن الحاكم البابانى «عزم على نقل عاصمته من (قه ره جولان) الى موقع المدينة الحالي وذلك رغبة منه أولاً بالشهرة ، وثانياً لتسهيل شؤون الصيد عليه لأنه كان مولعاً به ولعاً شديداً . وكان موقع عاصمته الأولى لا يلائم الصيد لأنه في واد صخري ضيق جداً . وكان هناك هيكل قديم سويت تربته لوضع أسس القصر الذي شيد في عهد عبد الرحمن باشا» .

ومنذ العهد العثماني المباشر في حكم السليمانية بعد عام ١٨٥٠ م كانت السليمانية قد بدأت تستأثر باهتمام المسؤولين في السلطنة . فأحدثوا فيها مدرسة إعدادية عسكرية إنتسب إليها وتخرج منها نخبة من الضباط الأكراد ، وبرز بينهم عدد من العسكريين المرموقين في الجيش العتماني فيما بعد .

ان السليمانية هي المدينة السريعة التطور والنمو في كوردستان . وهي عاصمة الثقافة والعلم في بلاد الاكراد . تسود فيها اللهجة الجنوبية (الكورانية) التي أصبحت معتمدة في برامج الثقافة والتعليم على امتداد كوردستان . وفي السليمانية تأسست أول جامعة كردية هي جامعة صلاح الدين في ظل الحكم الذاتي . ومن معاهد السليمانية العليا تتقاطر مجموعات من خريجي دور المعلمين والمعلمات ، والمهنين الفنيين الذين يشكلون الكوادر المؤهلة لقيادة عملية تطوير البلاد وتعميق أسس العلم والتعليم بين الأكراد . كما بدأت الجامعة مؤخراً بتخريج الاطباء والمهندسين والمدرسين وغيرهم .

وازدادت اهمية السليمانية وعلا شأنها وكبر دورها في السنوات التي أعقبت تجربة «الحكم الذاتي» وخاصة من بعد إحداث الجامعة والمراكز الثقافية فيها قبل ان يصيبها الأذى والتخريب بعد إنهيار الحكم الذاتي واندلاع القتال واحتدام المذابح الكردية - الكردية في أيلول ١٩٩٦ بين حزب الطالباني وحزب البارزاني .

وإذن فإن السليمانية بتاريخها وحاضرها ومستقبلها تعتبر علامة بارزة جداً في مسيرة الأكراد . . . لذلك توقفنا عندها الآن لنبحث في ماضيها وحاضرها ، وقد وصفها الصحفي المصري جمال الغيطاني وصفاً جميلاً :

«بدت السليمانية عند اقترابنا منها كعذراء جميلة تطوقها الجبال ، وضباب شفاف ،

لاتفصح عن نفسها للمقترب منها إلا على مسافة كيلو مترين أو أقل ، فجأة تبدو ملفوفة بالجبال في المنخفض»[٣] .

وفي وصف مشابه كتب الميجرسون الضابط البريطاني الذي عاش فيها متخفياً في أوائل هذا القرن : «ارسلت نظرتي الأخيرة الى السليمانية فشهدت اكداساً من سقوف مسطحة في هبطة من الأرض لاسبيل الى رؤيتها من مسافة ميل تقريباً . . . لقد أخفى الباشوات القدامى بلدتهم جيداً كيلا تقع عليها عيون الترك أو الكرد على حد سواء» .

آخر الولاة المماليك
في العراق

ما يتعلق ببغداد فقد تولى شؤون الولاية فيها منذ آيار ١٨١٣ المملوكي سعيد باشا بن سليمان باشا الكبير (بويوك سليمان) وكان آنذاك فتى في الثانية والعشرين من عمره . وفي عام ١٨١٨ استطاع داوود أفندي الدفتردار - وهو صهر سليمان باشا - أن يقضي على حكم سعيد باشا . . . وقف الى جانب الوالي الاكراد من أنصار عبد الله باشا بابان (الطامع بالسليمانية) وقبيلة بني عقيل العربية الموصلية : فانتصر داوود أفندي وانحنت استنبول للامر الواقع وصدر الفرمان السلطاني بتوليته ولاية بغداد ومنح الباشوية .

وفي عهد داوود باشا توترت العلاقات بينه وبين محمود باشا البابان في السليمانية . . . فاستعان الباشا الكردي بإيران كالعادة ضد خصمه الكردي فدعمته بجيش صغير وعاد إلى السليمانية بعد أن تولى بعده فترة قصيرة عبد الله باشا . وبعد أن تقوى داوود باشا وبدأ الطاعون يفتك بالجيش الايراني المرابط في كوردستان عقد الطرفان الايراني والمملوكي إتفاقاً بينهما يقضي بإستبدال الحاكم البابانى بإبن عمه عبد الله باشا ، ولكن الحرب وقعت بين الطرفين بسبب بقاء ولي العهد الايراني في كوردستان فأنسحبت إيران بعد ذلك من الأراضي التي احتلتها ، وانتهز محمود باشا الفرصة فعاد إلى احتلال السليمانية لكنه لم يلبث أن أخلاها بعد اتفاق السلطتين في كرمنشاه وبغداد على عودة عبد الله باشا . ونلاحظ هنا مدى تعاون الايرانيين والعثمانيين ضد الأكراد ولتأكيد سلطة الدولتين في بلادهم .

---

(٣) جمال الغيطاني «حراس البوابة الشرقية» صفحة ١٤٣ .

أوضـاع البـابـان ومسـؤوليتهم التـاريخية

فـي أواخر عهد داوود باشـا وحوالي عـام ١٨٣١ ، إرتقى الامارة فـي السليمانية سـليمان باشا بـن عبد الرحمن وبقي مدة سبع سنوات متواصلـة . فخلفه ابنه احمد باشا . ويبدو أن شقيقه محمود باشـا كان مـايزال متربصاً بعد إقصائـه ، ثم أسـتطاع أن يعود إلى السليمانية بمساعدة الجيش الايراني ، ولكـن بعد عام واحد عـاد أحمد باشـا وهاجم عمـه واستخلص السليمانية لنفسـه مجدداً . وفي عـام ١٨٤٢ حصل سـوء تفـاهم بينـه وبين بغداد فعزل ، خاصة وأنـه بدأ يتدخل بقضايا الحدود وعين بدلاً عنـه قادر باشـا حفيد ابراهيم باشا الذي كـان أول حاكم يقيم في السـليمانية بعد بنائهـا . ولكن شـقيقه عبد اللـه باشا وجـد نفسه أحق منـه فعارضـه وتدخلت إيـران كالعادة ولكن بقصـد إعادة محمود باشـا نفسـه ، وكان الحاكم في بغداد ، فتولى أمـر المقاومة أخوه عبد اللـه وصد الزاحفين إلى أن عاد أخوه أحمد الذي تولى الأمور بعد توسط باشوات بغداد بين الأخوين .

ويبدو لنا بوضوح ، أن هـذه الخلافات والانشـقاقات لم تكن طبيعية أو معتـادة بين أسرة البابـان ، فهي تحكم امارتهـا منـذ عشـرات السـنين كأسـرة متضامنـة . ولا بد إذن من أن العثمـانيين من جهة والايرانيين من جهـة أخرى ثم المماليك أيضـاً . كانوا هم الذين يثيرون الخلافات ويغذون المطامع بين أفراد الأسرة من الاشقاء وأبناء العم لإبقاء امارة البابان موزعة منقسمة ومنهكـة ضعيفة لاتنعم بالاسـتقرار ، لأن الاسـتقرار والتضامن من شـأنهما تقوية الامارة وتدعيم استقلالها وهي كما نعرف كانت تمثل الكيان الكردي الأكثر قوة وفعالية في كوردسـتان . . . وكـانـت الخشـية كبـيرة من أن يقود هذا الكيـان عمليـة تحرير وتوحيد البلاد الكردية بصورة ما ، ويبدو أنـه راودت بعض البابابيين أحلاماً كهذه ولكن من دون أن يعرفوا كيف السبيل إلى تحقيقها .

ومهمـا يكن فإن مسـؤولية البابـان واضحة من ناحيـة ثانيـة ، لأنهم رضوا بالانزلاق إلى لعبـة الصراع القديم بين الأتراك والإيرانيين ، ليكونوا أبطالهـا وأدواتها . ولم يسـتوعبوا اللعبة قط ، ولا كيف كان يتفاهم العدوان إلى جانبهمـا كلما بدت امارة البابان قوية أو على وشك التفـاهم مـع جيرانها . وكـان ثمن الوفـاق أو الاتفاق هـو الامارات الكرديـة والأكراد على طرفي الحدود .

ومن عجب فعلاً ، أن الأكراد حتى في عصرنا هذا ، رغم عدم وجود امارات وأمراء ، مازالوا يقعون بأمثال هذه الألاعيب السياسية رغم ثقافة العصر والتقدم الفكري الذي هم فيه ، ونضجهم السياسي . وكم من زعيم كردي أستجاب لدولة استعمارية امبريالية ، أو لدولة تحتضن أهداف السياسية الامبريالية وأحلافها في المنطقة (النظام البهلوي السابق في إيران) والأمثلة على ذلك كثيرة سواء على مستوى الأقاليم الكوردستانية أو على مستوى القيادات السياسية والحزبية والزعامات العشائرية والدينية وبدعم من قطاعات واسعة من الشعب من طلاب وضباط ومهنيين ممن كانوا يستجيبون للولاءات الشخصية ليس إلا .

وكان مثالها الأقرب الصراعات الكردية الدامية في أعوام ١٩٩٤ و ١٩٩٦ بين البارازانيين والطالبانيين وأنصارهم من جماعة «الانتفاضة» المزعومة البائسة التي أصاب الأكراد على يديها من المذابح والمآسي والتخريب ما لم تشهده كوردستان طوال تاريخها على أيدي الغزاة التاريخيين كلهم .

❁ ❁ ❁

الفصل الثالث

الحكم العثماني المباشر
والقضاء على الامارات الكردية المستقلة

خلال فترة داوود باشا في بغداد ، كانت السلطنة العثمانية تشهد بوادر اصلاحات شاملة تستهدف تحديث الجيش والقضاء على الانكشارية بالدرجة الأولى . على طريق تحقيق وحدة الامبراطورية والقضاء على الجيوب المستقلة ومنها العراق وكوردستان ، وكان على رأس الدولة آنذاك السلطان محمود الثاني .

بعد إصلاحات السلطان محمود الثاني أصبح الجديد يكتسح القديم في الآلة الحكومية . كما بدأت أنسام التغيير تهب في أنحاء الامبراطورية العتيقة . . . فكان لامناص من توسيع قاعدة الحكم المباشر في الولايات والألايات العثمانية وإنهاء الازدواجية في السلطة وأشكال الاستقلال الاداري ، ووضع حد لأعمال التمرد والعصيان وخاصة في كوردستان والعراق . وبدا أنه من المستحيل تنفيذ هذه السياسة ما لم يتم القضاء على البيكات الأكراد وتقليم أظافر رؤساء العشائر العربية . ثم ضبط أوضاع الحدود وأمن الحدود الشرقية .

ولقد دلت الأحداث فيما بعد أن هذه المهمة لم تكن صعبة ، لأنها جرت في منتهى السهولة نظراً لاضمحلال نفوذ الحكام المحليين بعد النزاعات الدموية التي استنفذت قواهم أو كادت . فماذا كانت عليه أوضاع كوردستان قبل هذه الخطوة الحاسمة؟ .

دويلة راوندوز كانت قد إنتقلت إعتباراً من عام ١٨١٠ إلى مصطفى بك ثم إلى مير محمد وأخيراً تولى كور محمد (محمد الأعمى) وكان مصاباً بأحدى عينية . وعرف بالشجاعة والقوة فأخضع قبيلة الشيروان الكردية وحد من نفوذ قبيلة السورجي ثم استولى على اربيل وآلتون كوبري ، وبعدها على رانيه وكوي من أملاك البابان . وبذلك أصبح الزاب

الاسفل هو خط الحدود . وفي عام ١٨٣٣ عاد واستولى على العمادية وضم دهوك وزاخو ونصب أخاه رسول في البهدينان بعد أن قضى على أمرائها ، وتوسع غرباً فغزا سنجار واحتل جزيرة ابن عمر فأفزع البدرخانيين في حسنكيف .

إن كور محمد تأخر بمجيئه إلى الحكم ، ولم تكن الاوضاع المستجدة في السلطنة تساعد على تحقيق طموحاته ، فقد قويت جيوشها وازمعت على فرض نفوذها ، فتوجه إلى كوردستان رشيد باشا الصدر الأعظم بنفسه على رأس جيش قوي ، خصيصاً من أجل التصدي لتعاظم قوة كور محمد ووضع حد لاستقلال الامارات الكردية والقضاء عليها . فنحي كور محمد وسافر إلى الآستانة موعوداً بالسلامة . لكنهم غدروا به هناك حيث أغتيل في طرابزون وأنتهت امارته الواسعة إلى الأبد .

وجاء دور البابان عام ١٨٥٠ ، صحيح أن أمارتهم ضعفت قبل هذا التاريخ بسنوات ولكن أنهي الآن فعلياً حكم الأسرة البابانية وطويت صفحتها بعد حكم دام قرناً ونصف القرن . وأستلم الحكم والسلطة في السليمانية القائد التركي اسماعيل باشا . ومنذ عام ١٨٥٠ أصبح جميع الأمراء الأكراد في حكم الموظفين المتقاعدين ، يتلقون رواتب تقاعدية من الحكومة العثمانية . ولم يحاول أي واحد منهم القيام بحركة عصيان بعد ذلك .

ولم تلبث السلطنة العثمانية أن أرسلت إلى كوردستان حملات تنكيلية متواصلة نكلت مراراً بين ١٨٣١ - ١٨٤٢ بالحكام الأكراد المحليين وصفّت عدداً من الامارات الكردية . إلا أن هذه الانتصارات الجزئية لم تؤد إلى إخضاع كوردستان . وكان يبدو للناظر في عام ١٨٣٨ وكأن المناطق الكردية قد هدأت . إلا أن الأكراد ثاروا مجدداً في العام التالي ١٨٣٩ ، عندما وصلت أنباء إنهزام الاتراك بالقرب من نصيبين على يد إبراهيم باشا المصري . وأسند اقتحام القوات الفارسية السليمانية عام ١٨٤١ الاقطاعيين الأكراد ، وكاد يؤدي إلى حرب تركية جديدة .

مقايضة عربستان بالسليمانية

لكن الوساطة الدولية - الانكليزية أفلحت في تسوية هذا النزاع سلمياً ، ومن ثم عقد مايسمى بمعاهدة «أرضروم الثانية» في ٣١ أيار (مايو) ١٨٤٧ ، التي حسمت المسائل المتنازع عليها بشأن الحدود وزيارة الأماكن المقدسة في كربلاء والنجف ، ووفقاً لهذه المعاهدة تخلت إيران عن إدعائها بالسليمانية وبعض المناطق الأخرى . ولقاء ذلك تنازل الباب العالي

لايران عن المحمرة - التي تعرف حالياً باسم خورمشهر والساحل الأيسر لشط العرب - ويعني بذلك منطقة عربستان(*) .

الوضع الاداري الجديد في كوردستان

بعد عقد معاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧ . أسدل الستار نهائياً على إمكان تجدد الخلافات بين إيران وتركيا بشأن الحدود . وأمتنعت إيران عن تقديم أي عون للتحركات الكردية على طرف الحدود(**) . . . وكرست كوردستان الشرقية من جديد تحت «الحكم الايراني» وحتى يومنا هذا .

وضعت الحكومة العثمانية ترتيبات وتبديلات إدارية جديدة بعد اصلاحات السلطان محمود الثاني وضم المناطق الكردية للادارة العثمانية المباشرة . فقد غدت الولايات العراقية وأقاليمها مرتبطة إرتباطاً وثيقاً بما يجاورها وبمركز الامبراطورية . وأصبحت العزلة السابقة في حكم الماضي تقريباً ، إن لم يكن بالنسبة لمناطق الجبال فلا أقل بالنسبة للمدن المتاخمة .

وعندما تولى مدحت باشا ولاية العراق عام ١٨٦٩ (أبو الدستور) صرف إهتمامه بشكل خاص نحو إكمال ادماج الولاية بالسلطنة وإنهاء عهد إنفصالية الاقطاعات والامارات والباشوات العرب والأكراد . فقرر أن يجذب إلى جانبه الاقطاعيين والمتنفذين ورؤساء القبائل وأن يثير إهتمامهم إلى الاستثمار السلمي الهادئ للفلاحين ، وبدأ يبيع أراضي الدولة (الميري) إلى شيوخ ورؤساء وآغوات القبائل العربية والكردية ، وعمد أيضاً إلى إجراء إصلاحات واسعة في مجالات الزراعة واستصلاح الأراضي وفتح الطرق البرية وتطوير الملاحة النهرية ، وإنشاء المدارس والمعاهد .

(*) أي أن مجريات الأمور دخلت منذ ذلك التاريخ حلبة الاستعمار واللعبة الدولية . وقد انبعثت عنها ترتيبات وأوضاع لم تكن في الحسبان فهي تمس من قريب أو بعيد مصالح الأمة العربية ومستقبل الوضع العربي في المنطقة . فمنذ ذلك التاريخ تكرست عربستان وعاصمتها المحمرة لتكون جزء من إيران بتخطيط إستعماري له تطلعاته النفطية المستقبلية .

(**) لم تجدد إيران تقديم هذا العون إلا بعد أكثر من مائة عام عندما تدخلت لأول مرة في النشاط البارزاني المسلح شمال العراق وأمدته بالمال والسلاح والدعم السياسي للتشويش على النظام البعثي الوطني بعد عام ١٩٦٨ وعقد اتفاقية الحكم الذاتي لعام ١٩٧٠ .

الوضع الكردي
بعد قيام عراق الدولة

وقد استتبع ذلك إجراء خطوات أخرى في مجال الادارة . إن ما يعرف حالياً بكوردستان الجنوبية أوكوردستان العراق ألحقت بولاية الموصل . أما كوردستان الشمالية أو كوردستان التركية كما يطلقون عليها الآن فقد ألحقت بولاية ديار بكر .

وقد جعلوا ولاية الموصل ثلاثة سناجق هي :

١ – سنجق المركز وتتبعه أقضية : دهوك وزاخو والعمادية وسنجار وعقرة .

٢ – سنجق كركوك وتتبعه أقضية : أربيل ورانيه وراوندوز وكوي سنجق وكفري .

٣ – سنجق السليمانية وتتبعه اقضية : بازيان وحلبجة وشهر زور ومركة .

كان هذا الوضع الاداري الذي وجده البريطانيون في كوردستان بعد احتلالهم العراق أثناء الحرب العالمية الأولى ، فتبنوه وأدخلوا هذه السناجق ضمن حدود الدولة العراقية عام ١٩٢٢ ، وهي الحدود التي أقرها صك الانتداب البريطاني وقرارات عصبة الأمم ثم دساتير العراق المتتابعة التي شارك في وضعها ومناقشتها تحت قبة البرلمان ممثلو هذه السناجق التي أنقلبت إلى الوية (محافظات) بعد قيام الدولة العراقية .

إنه الوضع الجغرافي والسياسي الذي نتحدث عنه الآن في هذا الكتاب أي «كوردستان العراق» . وقد جرى إقتطاعه من الدولة العثمانية أو الجمهورية التركية الوريثة بعد الاحتلال البريطاني . ثم جرى ضمه إلى العراق بعد إستخلاص ولاية الموصل وسناجقها الكردية وقيام نظام الحكم «الملكي» الصاعد تحت تاج فيصل بن الحسين كما هو عليه الحال الآن في العهد الجمهوري الذي قام بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وسقوط الملكية .

وخلافاً لما يظنه الكثيرون فإن كوردستان العراق هي كيان كردي مائة بالمائة أرضاً وشعباً . وهي جزء من الدولة العراقية ، لكنها ليست جزء من الوطن العربي ولا من العراق التاريخي والجغرافي . وجرى ضمها للعراق ضماً دستورياً برضاء الجانبين العربي والكردي بموجب «إستفتاء عام» جرى بين أبناء العراق من العرب والأكراد والأقليات العرقية فيه بعد قيام المملكة العراقية رسمياً في آب ١٩٢١ .

الكتاب يطرح هذه المعلومات الموسعة نسبياً حتى تترابط الأحداث ويتعرف القارىء على القضية الكردية بأبعادها التاريخية والجغرافية والسياسية ، وحتى يعرف الأكراد كيف

ولماذا جرى ضم بلادهم «كوردستان» للعراق وما حمله هذا الضم في رحمه من عذاب ومآس وخسائر أصابت العراق وكوردستان والوطن العربي في الصميم على يد بعض الأبناء الأكراد أو قادتهم .

إن ما قدمناه من معلومات يجعل كل عربي أو كردي عراقي يتعرف على تاريخ كوردستان ككل لا سيما تاريخ كوردستان العراق السياسي مرحلة بعد مرحلة إلى أن يصل إلى الوضع الذي آلت إليه بعد الحرب العالمية الأولى ، وهو الوضع الحالي الذي يبحث فيه هذا الكتاب بدءاً من آب ١٩٢١ وحتى يومنا هذا بشكل مفصل وموثق .

نستنتج إذن بأنه لم يكن للعرب أية مبادرات لضم كوردستان للعراق ، لكن هذا لا يحول دون الاعتراف بأن قيام الدولة العراقية «المملكة» لم يكن نتيجة قرار بريطاني مباشر بل بعد اندلاع ثورة العشرين أو ثورة الفرات الأوسط جنوب العراق ، وقام الأكراد بحركة مماثلة في السليمانية بقيادة الشيخ محمود البرزنجي ضد الاحتلال البريطاني فاضطرت بريطانيا للاعتراف باستقلال العراق واقترحت أن يكون دولة ملكية رشح لها ملك سورية السابق فيصل بن الحسين ، وهو ما جرى بالفعل بموجب استفتاء شعبي شارك فيه العرب والأكراد . . . وكانت بريطانيا تنوي قبل ذلك جعل العراق محمية بريطانية تتبع حكومة نائب الملك في الهند ، وكانت الهند مستعمرة بريطانية آنذاك . . . وهو ما سنبحث فيه بشيء من التفصيل في الباب الثاني اللاحق من هذا الكتاب .

إن مصير كوردستان العراق كان سيلقى مصير كوردستان تركيا لو لم تضم للعراق في دولة عراقية واحدة ، نعم الأكراد فيها بوضع سياسي وحياتي أفضل ، بينما أكراد تركيا في الوضع الأسوأ وهم مواطنون من الدرجة الثانية هناك وغير معترف بهم ولا بحقوقهم القومية ويمنع عليهم استعمال لغتهم أو التخاطب بها . بينما أصبح الأكراد عبئاً على العراق وأداة تعطيل لدولاب الحياة الاقتصادية ، وإشغال القوات المسلحة بمعارك جانبية وهدر سلاحها وتخريب المنشآت والمؤسسات وتعطيل الانتاج في كوردستان ، وينطبق على كوردستان إيران ما ينطبق على كوردستان تركيا من وطأة السلطة وعدم الاعتراف بأية حقوق كردية . .

العرب وحدهم يتعايشون مع الأكراد في العراق وفي كل بلد عربي آخر ، وهذا التعايش ينحدر من تاريخ مشترك وعلاقات ثقافية وإسلامية وسيقوى ويتعمق رغم جميع المعوقات المصطنعة .

❁ ❁ ❁

الباب الثاني

العراق... و
كوردستان العراق
... منذ بدايات
الاحتلال البريطاني
وتأسيس الدولة العراقية

- ثورات محمود البرزنجي الثلاث
- ثورات بارزان ودور ملا مصطفى
- دور الملا في مهاباد وجمهورية قاضي محمد في كوردستان إيران عام ١٩٤٦

الفصل الأول

العراق وكوردستان تحت الاحتلال البريطاني

«الثورات وتأسيس الدولة العراقية»

تمهيد.. وقراءة عامة:

الأوضاع العامة في العراق وكوردستان العراق

. . بعد الاحتلال البريطاني

الثورات ضد الاحتلال البريطاني

في الجنوب العربي والشمال الكردي

- بريطانيا تصر على دمج
  كوردستان بالعراق
- البرزنجي يعلن ثورته الأولى
- إعلان الثورة في الجنوب «ثورة الفرات الأوسط»
- إعلان الدولة العراقية ودمج كوردستان
- المقاطعة الكردية للإنتخابات
- عودة الشيخ محمود وثورته الثانية
- البيان العراقي/ البريطاني المشترك
- مملكة . . في كوردستان؟! .
- الثورة البرزنجية الثالثة .
- استسلام الشيخ ونهايته .

نظرة عامة.. على الأحداث

- العرب والأكراد معاً تحت الاحتلال البريطاني

الفصل الثاني

انتفاضات وثورات بارزان
ودور ملا مصطفى البارزاني

- البدايات على طريق الثورة والعصيان
- اخفاق العصيان وإبعاد البارزانيين للجنوب
- العودة للعصيان وبروز ملا مصطفى

الفصل الثالث

دور الملا في مهاباد وجمهورية قاضي محمد
في كوردستان إيران عام ١٩٤٦

- نهاية الجمهورية ورحيل البارزاني لموسكو



الفصل الأول

العراق وكوردستان تحت الاحتلال البريطاني
«الثورات وتأسيس الدولة العراقية»

تمهيد وقراءة عامة:

لاشك أن المرحلة التاريخية التي تبدأ مع بدايات الحرب العالمية الأولى وتمتد حتى إنتهاء الحرب العالمية الثانية تشكل منعطفاً كبيراً في تاريخ كوردستان ، وتحولاً مهما طرأ على قضيتها القومية حيث قام الشعب الكردي خلالها في عدة ثورات وإنتفاضات مسلحة جعل ميادينها تشمل كامل التراب الوطني الكوردستاني . وكان لهذه المرحلة تداخل مكين مع المراحل اللاحقة وحتى يومنا هذا . فهي من هذه الناحية تعتبر المرحلة الأشد تأثيراً وتطوراً في حياة هذا الشعب .

كان العراق بألويته الثلاثة : بغداد والبصرة والموصل مع سناجقها الكردية «كوردستان العراق حالياً» ماتزال خاضعة للحكم العثماني منذ عام ١٥١٤م عندما داهمتها الجيوش البريطانية في ٢٦ تشرين الثاني ١٩١٥ قادمة من الهند عن طريق البصرة ثم تابعت احتلالها للبلاد أولاً بأول . ففي ١١ آذار ١٩١٧ أتمت إحتلال الجنوب وبغداد ثم تابعت شمالاً نحو الموصل واستكملت الاحتلال .

في تلك المرحلة كان الوضع سيئاً منهاراً في مدن العراق ، وكانت المدن تعتبر آنذاك سوقاً رائجة للمنتجات الأوروبية على حساب المنتجين البسطاء في الحرف التقليدية التي كانت تسد حاجة السوق وتزدهر حتى ذلك الحين .

وعلى سبيل المثال فإن عدد ورشات النسيج في بغداد بلغ حوالي ١٢ ألف ورشة في منتصف القرن التاسع عشر بينما انخفض العدد إلى بضع مئات في بداية القرن العشرين .

لقد عملت الصناعة الأوروبية الرخيصة المزاحمة على قتل الانتاج المحلي لأن العراق دخل في ذلك الوقت ضمن دائرة النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي وأصبح مرتبطاً بإحتياجات السوق الدولية والتجارة العالمية .

وتلخيصاً نقول : «لقد أدت هيمنة الامبراطورية العثمانية على العراق ، إلى عرقلة تطوير التجارة والحرف ، والصناعة ، بسبب الثروات الضخمة التي سلبتها من العراق على شكل ضرائب مختلفة بالإضافة إلى الآثار السيئة للنظام الاقطاعي الفوضوي السائد في العراق»[1] . أجل في بداية القرن العشرين «لم تكن في العراق حركة اقتصادية موحدة تساعد على تنشيط السوق المحلية ، وكانت أسواق المدن والمناطق الزراعية المختلفة في ركود عام ، كما أن العلاقات الاقتصادية بين المناطق في البلاد كانت ضعيفة جداً . ويعود ضعف الروابط الاقتصادية في مختلف الأنحاء ، إلى إنقسام سكان العراق إلى عدد كبير من المجتمعات المنعزلة أو شبه المنعزلة ، وكانت الخلافات بينها واسعة جداً . إن قروناً من هيمنة السلطات التركية على البلاد ، وسيادة النظام الاقطاعي ، قد هيأ الظروف المناسبة لتطبيق سياسة «فرق تسد»[2] .

كما أن الوحدة الداخلية ، لتلك الجماعات الوطنية لم تتوفر شروطها حتى تلك الفترة فقد انقسم العرب والأكراد مثلاً إلى قبائل مختلفة لاتربطها ببعضها سوى روابط ضعيفة جداً ، وكان للفوارق الدينية أثر كبير في عدم التحام صفوف أبناء الشعب . وبالاضافة إلى ذلك ، لم تستطع المدن المختلفة أن ترسم لنفسها أهدافاً موحدة ، حيث انقسمت إلى قطاعات شبه منعزلة عن بعضها البعض ، يعيش في كل قطاع سكان هذه أو تلك من القوميات أو القبائل أو الأديان . وقد انعكست كل هذه الأوضاع على الحياة السياسية للبلاد وأعاقت نمو الوعي الطبقي والسياسي مما أدى إلى استغلالها لمصلحة السلطات التركية والمستعمرين البريطانيين فيما بعد[3] .

ولكن ماذا كانت عليه أوضاع العراق في شطره العربي خلال تلك الفترة؟ . ماهي البنية العامة أو الهيكلية الاجتماعية والشأن الاقتصادي السائد؟ .

لعل الأوضاع كانت دائماً متشابهة في المنطقتين العربية والكردية جراء علاقات الجوار وتشابه العادات ووحدة المشارب العقائدية الدينية ، وخضوع الشعبين مئات السنين للحكم

---

(١) كوتلوف صفحة ١٢٦ وما بعدها .

(٢) المصدر السابق صفحة ٤٩ .

(٣) المصدر السابق صفحة ٤٨ .

العثماني ونظامه المطبق في الجانبين . لذلك نستطيع القول بأن البنية الاقتصادية كانت واحدة تقريباً قوامها اقتصاد ريفي ورعوي ساعدت على تعميقه إجراءات القمع والظلم الذي كانت تمارسه السلطات العثمانية الحاكمة لمصلحة حفنة من كبار الملاك الاقطاعيين في مناطق البصرة وبغداد والموصل ، مما قضى على الملكية الفلاحية الصغيرة وجعلها تتجمع في أيدي الكبار .

ففي منطقة البصرة لم يتجاوز عدد الملاكين أربعة من شيوخ القبائل ووجهاء المدينة والتجار ، وهذا مأخوذ عن أوثق المصادر في تقارير القنصلية البريطانية في البصرة . وامتدت الأيدي إلى أراضي الوقف أيضاً بحيث لم يسلم من الجشع أي مرفق في البلاد وأي شكل للملكية ، بينما الفلاحون كانوا واقعين تحت عبء الديون المجحفة بحيث تحول كثيرون إلى شبه اقنان نتيجة هذه الديون على مايذكره كوتلوف .

والذي يهمنا بحثه هو الإيضاح بأن كبار الملاك العقاريين استمدوا من هذا الواقع الاقتصادي الاقطاعي سلطة سياسية كان لها تأثيرها الكبير على مستقبل البلاد السياسي لآماد طويلة قادمة . ويدخل في عداد هؤلاء كبار التجار ممن استحوذوا على مساحات واسعة من الأرض واحتلوا المكانة السياسية ذاتها ، بل قيادة المراحل الأولى التي أعقبت الانتداب البريطاني وإعلان الدولة العراقية . والتي سبقت نمو وظهور البرجوازية التجارية والبيروقراطية الادارية والنخبة العسكرية التي شاركت في قيادة المراحل السياسية اللاحقة ضمن الهيئة الحاكمة المحيطة بالقصر الملكي وبمشاركة القوى الاقطاعية والعشائرية التقليدية العربية والكردية . . .

في ظل هذا الوضع السائد كان كل عراقي عربي أو كردي يتطلع إلى المستقبل بتفاؤل عسى تتبدل الأمور بعد التحرر من الحكم العثماني الذي استمر عدة مئات من السنين . كل طرف كان يتوقع الأحسن والأفضل ولم يكن يجد في الاحتلال البريطاني إلا مرحلة عابرة متأثرة بالدعايات التي سبقته وهي تبشر بالحرية والاستقلال والنمو الاقتصادي ، وأن الانكليز كانوا محررين لا مستعمرين . هذا في الوقت الذي كان مسار الأحداث يدل على الأطماع الاستعمارية التي لم تتوقف طوال الحقبات السابقة . وكان التنافس شديداً بين الدول الأوروبية للهيمنة على العراق وثرواته وخاصة النفط ووضع اليد على منافذه البحرية والبرية الحيوية . لذلك كان في برنامج الحكومة البريطانية تكريس الاحتلال وجعل العراق وكوردستان محمية بريطانية تتبع نائب الملك في الهند وحماية وسائل المواصلات البرية والبحرية لممتلكاتها ومصالحها في المنطقة وهي مصالح اقتصادية في الدرجة الأولى .

دخل الاحتلال البريطاني منذ بداياته وهو يحمل طابعه الاستعماري - الاستغلالي ، فشعر كبار زعماء العشائر وقادة المدن (البورجوازية الوطنية) بأن الوطأة ستكون شديدة تحت يد هذا الفاتح الاجنبي الأوروبي الاستعماري الذي جاء بنظام اقتصادي جديد ولوائح ادارية من شأنها قلب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتوارثة رأساً على عقب .

وباشر المحتل في نفس الوقت عقد تحالفات سياسية مع الفئات الأشد رجعية في البلاد من الذين عرفوا من سابق بتعاونهم مع السلطات العثمانية . ولكن كانت هناك في المقابل تحركات ملحوظة للحركة الوطنية الناشئة ضد الاحتلال والمتأثرة بحركة التحرر القومي والثورة العربية الكبرى في الحجاز وديار الشام . وكان بينها عدد من قدامى أعضاء الجمعيات العربية التي تأسست في استانبول وقادت النضال ضد الاحتلال العثماني وبالخاصة جمعية (العهد) كما أنبثقت تيارات وطنية جديدة أبرزها جمعية (حرس الاستقلال) التي تأسست في بغداد عام ١٩١٩ على يد عدد من المثقفين وفي مقدمتهم علي البزركان ومحمد باقر الشبيبي وجلال بابان وغيرهم .

وانضم إليهم فيما بعد عدد من كبار رجال الدين والتجار وتأسست للحركة خلايا عديدة في مدن العراق . وكان أعظم ما حققته الحركة هو إقامة علاقات تنظيمية مع المؤسسات الدينية ورؤساء القبائل في الفرات الأوسط لتنظيم حركة المقاومة ضد الاحتلال(٤) .

ويعتبر هذا العمل مقدمة حقيقية للتنظيمات السياسية الوطنية التي قامت فيما بعد عل مستوى العراق والتي مهدت بأناة للتكتل السياسي المنظم ذلك الذي قاد الأمور إلى الثورة المسلحة ضد الاحتلال أي «ثورة العشرين» أو ثورة الفرات الأوسط .

وهكذا نستنتج أنه منذ بداياته ، واجه الاحتلال البريطاني في العراق حركة رفض واضحة ومقاومة ملحوظة لإجراءاته الادارية وقراراته السياسية . ولم يعرها أي إهتمام في البداية معتقداً أنه قادر على مواجهتها واحتوائها مع الزمن بموجب الاجراءات البوليسية التي اتخذها في بعض المستعمرات والمحميات الأخرى ونجح فيها لكنه لم يأخذ في حسابه أن الوضع في العراق وكوردستان مختلف ومهيأ للمقاومة والعنف ضد الاحتلال من البداية .

• • • • •

---

(٤) طاهر العمري الموصلي «تاريخ ثورات الأكراد» عن كوتلوف صفحة ٨٩ .

الثورات في الجنوب العربي والشمال الكردي
ضد الاحتلال البريطاني

قبل أن نبحث في ثورة الجنوب أو الفرات الأوسط لابد من التعرف على الوضع في الشمال . . . في كوردستان وماذا كان عليه الوضع الكردي بعد الاحتلال ، ولماذا بدأت القلاقل ووقعت المصادمات المسلحة بين بعض الزعامات الكردية وبين المحتل البريطاني ومدى العلاقة بين ثورة الجنوب والثورة في الشمال على يد الزعيم الكردي الشيخ محمود البرزنجي؟ .

كان الشيخ محمود هو الرجل الأشهر والأبرز في كوردستان خلال تلك المرحلة الشائكة من تاريخ المنطقة ، والاسم الأكثر تداولاً . بدأ نشاطه السياسي عندما أختاره القائد التركي علي احسان باشا ليتسلم زمام الأمور في السليمانية في أعقاب الانسحاب العثماني على أن يبقى الفوج التركي المرابط هناك تحت إمرته وتصرفه للإشراف على استتباب الأمن في المنطقة .

إن الكاتب المؤرخ محمود الدرا يتوقف كثيراً أمام ثورات الشيخ محمود في كتابه المعروف (القضية الكردية) فهو يقول بأن الشيخ محمود الذي كان يطمح إلى الزعامة والسلطان أدرك أنه بانضمامه إلى المعسكر المنكسر المستسلم إنما يلعب على حصان خاسر ، فبعث إلى الانكليز في بغداد رسائل يطلب فيها بجد وحرارة من حكومة بريطانيا «أن لاتستثني كوردستان الجنوبية من قائمة الأقوام المتحررة» ، وأعلن عن إستعداده لتسليم لواء السليمانية إليهم بلا قيد ولا شرط . فرحب الحاكم العسكري البريطاني بإخلاص الشيخ وأوفد إليه في تشرين ثاني ١٩١٨ ضابطين لمفاوضته في أمر إحتلال السليمانية ، ورحب الشيخ بمقدمهما وسلمهما جنود وضباط الفوج التركي كأسرى . مما دعا الحاكم البريطاني العام إلى تعيينه «حكمداراً» للواء السليمانية . وعين الميجر (نوئيل) مستشاراً إدارياً له والميجر «دانليس» مستشاراً عسكرياً . إلا أن رؤساء معظم العشائر عارضوا بشدة بسيادة الشيخ محمود على مناطقهم وطالبوا بإدارة بريطانية مباشرة ، أي أنهم فضلوا الاجنبي على زميلهم الكردي بحكم التحاسد والتنافس القبلي[1]» .

الأستاذ محمود الدرا اعتمد في روايته هذه على مصدر بريطاني عريق هو المس بيل في

---

(١) محمود الدرا – القضية الكردية صفحة ١٣٤ من الطبعة الثانية .

كتابها «فصول من تاريخ العراق القريب» وهو مصدر شبه رسمي لأن المس «جيرترودبيل» لعبت دوراً هاماً جداً في تاريخ تلك الحقبة فقد شغلت مناصب حساسة في دار الاعتماد البريطاني في بغداد وتجمعت بين يديها خيوط السياسة البريطانية في العراق وأجهزة مخابراتها ، كما ساهمت بقوة في ترتيب وتنظيم نظام الحكم الجديد بعد الاحتلال في بلاد الرافدين ، أي أنها لعبت هناك أدواراً تشبه أدوار لورنس في الحجاز . فهي عندما تقيّم أو تثمّن عملية اتصال البرزنجي بالادارة البريطانية إنما تصفها بالإخلاص لبريطانيا وترتب لها مرتباً شهرياً ضخماً جداً ومنصباً سياسياً رفيعاً ، والذي نراه أنه لو كان للسلطات البريطانية حساباتها ومصالحها فإنه كانت للشيخ محمود أيضاً حساباته ومصالحه السياسية المستقبلية . فهو يتصل بالمحتل ويداوره ويستبق إجراءاته لأن قبوله بمنصب عثماني وإحاطته نفسه بقوة عثمانية في ظروف حربية ملحة ستترتب عليه عواقب وخيمة في أقلها تهمة التعامل مع العدو فأختار من جانبه المرونة واستباق الأحداث . وبما أن البريطاني المحتل كانت له تجربة مع عدد كبير من الشيوخ ورؤساء القبائل العربية والكردية فإنه فسر اتصال الشيخ بها على أنه ارتماء في احضان السلطة واخلاص لها فبادلته (أخلاصاً بإخلاص) وأبقته حاكماً على السليمانية باسم جديد «حكمدار» لأن الشيخ كان حاكماً منذ نهاية العهد العثماني السابق اي أنه لم يعين هنا لأول مرة . يضاف إلى ذلك أنه كان في الأصل صاحب مكانة وسطوة في السليمانية حيث زعامته العشائرية والدينية والسياسية الموروثة(*) .

وسنلاحظ بأن الشيخ لم يتصل بالانكليز سعياً وراء مكسب شخصي فقد طلب في رسائله للحكومة البريطانية «بجد وحرارة» أن لاتستثني كوردستان الجنوبية «من قائمة الأقوام المتحررة» أي أنه وضع اتصاله مع الانكليز ضمن شروط وطنية في أقلها عدم استثناء وطنه الكردي من قائمة الاقوام المتحررة من الحكم العثماني والتي كانت موعودة بالحرية والاستقلال من دول الحلفاء .

وفي ١ كانون الأول ١٩١٨ قصد الحاكم البريطاني العام في العراق الكولونيل ولسن إلى السليمانية واجتمع بالشيخ محمود وبستين زعيماً يمثلون القبائل الكردية في لواء «محافظة» السليمانية مستمعاً إلى مطالبهم . منهم من طالب في إقامة حكومة مستقلة وطالب غيرهم في الحاق منطقتهم بالعراق كما أسر بعضهم للكولونيل بعدم رضاهم عن حكومة يرأسها الشيخ محمود (وهذا من طبيعة التنافس الكردي - الكردي المشهور) .

(*) ينتمي الشيخ محمود لأسرة البرزنجي الدينية وهو وريثها في زعامة وقيادة «الطريقة القادرية» القوية النفوذ والتأثير في الوسط الكردي المتدين .

وقبيل عودة ولسن إلى بغداد استلم من الشيخ عريضة تحمل تواقيع أربعين رئيساً من رؤساء القبائل الكردية جاء فيها مايعطي انطباعاً صحيحاً بأن الشيخ محمود كان يتذرع بشتى الذرائع والأساليب للتمسك بشيء من الاستقلالية لكوردستان . وقد جاءت سطور رسالته لتأكيد ذلك بقوله : «لما كانت الحكومة البريطانية قد أعلنت عن رغبتها في تخليص الشعوب الشرقية من ارهاق الترك وفي مساعدتها على تكوين استقلالها فإن الرؤساء يطلبون منها بصفتهم ممثلين عن سكان كوردستان أن تضعهم تحت حمايتها ، وأن تربطهم بالعراق لكي لايفقدوا فوائد مثل هذه الرابطة» .

ويتابع الشيخ في رسالته أن الأكراد يطلبون من الحاكم الملكي العام في العراق أن يرسل إليهم ممثلاً عنه ليحدد المساعدة اللازمة «لتمكين الشعب الكردي من احراز التقدم بصورة سليمة وعلى أسس مدنية بإشراف بريطانيا . وإذا ساعدتهم وحمتهم يتعهدون بقبول أوامرها وارشاداتها» .

كان الشيخ في منتهى الدهاء والذكاء لأنه كان يعرف بأن بريطانيا القوية القادرة احتلت العراق وكوردستان وهزمت قوات امبراطورية بكاملها هي امبراطورية بني عثمان وتريد أن تفرض الآن احتلالها على البلاد كما تشاء ، فنجده يناور في عباراته ويحاول أن يوحي بأن الوجود البريطاني يتوقف على صيغة تفاوضية ما فيطلب إرسال ممثل عن الحاكم ليحدد المساعدة اللازمة . أي أن هذه المساعدة لن تكون منحة بل بناء على مباحثات مع ممثلي الشعب الكردي . ثم يضع الشيخ شرطاً لقبول الأكراد أوامر بريطانيا ومساعدتها وإرشاداتها . . . (إذا ساعدتهم وحمتهم) . ونلاحظ جيداً بأن الشيخ يطلب من بريطانيا ربط كوردستان بالعراق .

الحاكم البريطاني يفهم مآل الرسالة وأهدافها فيتجاوز جميع ماجاء فيها ويحسم الأمور من ناحيته على نحو ماجاء في جوابه حيث قال : «إن على الشيخ أن يحكم هذه المنطقة بوصفه ممثلاً للحكومة البريطانية التي يجب أن ينفذ تعليماتها ويحترم ارادتها» .

أي أن الحاكم البريطاني لايعترف للشيخ بأية صفة وطنية ويرى أنه يمثل فقط الدولة الحاكمة الآمرة الناهية التي لاتقبل شروطاً تفاوضية من ممثلها . إن الرسالة تقول للشيخ صراحة : إنك تمثل بريطانيا في منصبك ولاتمثل الأكراد . وهذا ماتفسره مقاطع أخرى من الرسالة جاء فيها «إن الحكومة البريطانية تعضد الشيخ - من الناحية الأدبية - ولاتعارض

كل من يريد الانضمام إليه من القبائل الكردية التي تقطن المنطقة الممتدة من الزاب الكبير إلى نهر ديالي عدا الذين يقطنون الأراضي الايرانية» .

بريطانيا تصر على دمج كوردستان بالعراق

ماذا تعني هذه السطور؟ . إنها تعني بلا شك إفهام الشيخ أن بريطانيا لاترى فيه أكثر من ممثل لها . لكنها تعضده أدبياً بسبب مركزه الديني والقبلي في محيطه(*) . ثم تفهمه ضمنياً بأن أي تطلع كردي إلى خارج حدود دولة العراق الجديدة (ممنوع ومحظر) لأنه ينبىء عن مشاعر قومية شاملة فهناك اتفاقات انكليزية - إيرانية قديمة بهذا الخصوص تحرص بريطانيا على احترامها . لاسيما وأن رسالة المعتمد البريطاني للبرزنجي توضح عن ذلك صراحة «عدا الذين يقطنون الأراضي الايرانية» فهل يقبل الشيخ أن يكون ممثلاً لبريطانيا أكثر مما هو ممثل لشعبه؟ . نترك الجواب على ذلك للجهة نفسها التي عرفت أكثر من غيرها دخائل نفسية الشيخ ومدى ارتباطه بقضيته الوطنية . نقصد مس بيل التي تقول في مذكراتها :

« . . . ولقد فرض إرتباط المنطقة ببغداد منطق الوضع الجغرافي الصلب . . . وليس هناك سبب يجعل ذلك الارتباط حائلاً دون تقدم البلاد من الوجهة القومية . . . وإنما سيؤمن الارتباط بالعراق منافع ذات أهمية كبرى ، حيث أن المصارف والاشغال العامة والزراعة والمواصلات ستستمد وجهها الرئيسي والدوافع لتسييرها من بغداد . على أن أطماع الشيخ محمود البرزنجي لم تكن تتفق مع هذا المنهاج . والميجر «سون» يؤكد بأن منح كوردستان الجنوبية حكمها الذاتي تحت الاشراف البريطاني وبمساعدة الموظفين البريطانيين في تنظيم شؤون الادارة ترك الشيخ محمود - وهو أقوى شخصية في البلاد - يعتقد بإمكان إنشاء دولة بمساعدتنا ، تكون متحررة من التزام الادارة التي تسيطر عليها من بغداد مباشرة ، وواسطة لتوسيع دائرة نفوذه الشخصي وسطوته حتى يصبح ديكتاتور جميع البلاد الممتدة من خانقين إلى شمدينان ومن جبل حمرين إلى داخل حدود إيران ، مبتعداً بذلك عن جعل الحكومة واسطة للتحرر وجهازاً لإعمار بلاد متأخرة» .

(*) السياسي العراقي الراحل توفيق السويدي يعقب على اتهام ايران للانكليز بأنهم يشجعون الأكراد على الثورة والعصيان فيقول : «لا أعتقد بوجود تشجيع من هذا القبيل في الوقت الحاضر ولو فرضنا وجوده فليس من المعقول أن يشمل هذا التشجيع الشيخ محمود الذي كان ولم يزل معارضاً للانكليز» .

وهذه بلا شك شهادة قوية إلى جانب وطنية الشيخ محمود من سياسي عراقي كبير ومرموق عاصر تلك الأحداث ونجدها في صفحة ٢٠٢ من مذكرات توفيق السويدي .

تتابع مس بيل : «وقد عرف أنه على اتصال بمركز الحركة المناوئة لنا في شرناخ(*) . . فأصبح واضحاً أن خطوات يجب أن تتخذ للحد من نفوذه . يضاف إلى أنه كان حتى في السليمانية نفسها حزب معروف يحبذ الادارة البريطانية المباشرة . ويفضلها التجار والكسبة على أي جهاز مبني على الزعامة الكردية . . . ولم يكن الشيخ محمود مستعداً لأن يتقبل منا قيامنا بتحديد سلطته كما كان شأنه مع الاتراك من قبل . . . وكان المنافقون يشجعونه على تلقيب نفسه بحاكم كردستان كلها . ولا أرى إجراء تبديل مفاجىء في موقفنا تجاهه . وإن أي تقدم سلمي لخدمة الصالح العام لايمكن أن يتم ما لم يعد - الجني - الذي اطلق سراحه في السليمانية إلى قمقمه وحبسه فيه من جديد»(٢) .

البرزنجي يعلن ثورته الأولى

بعد هذه المستجدات بدأ الشيخ محمود يعد العدة للثورة ضد الاحتلال وإعلان دولته الكردية . . . فوجىء المحتل البريطاني بقيام الثورة ولم تكن واردة في حساباته آنذاك ، خاصة وأن من قام بها اعتبرته السلطات البريطانية صديقاً وحليفاً لها وهو الشيخ محمود حفيد زادة البرزنجي الذي كان وافق على قبول منصب حاكم السليمانية من قبل الانكليز عام ١٩١٨ . ويبدو أن موافقته كانت من أجل توحيد قبائل منطقته تحت سلطته ليعلن فيما بعد ثورته المسلحة . والذي حدث هو أن الشيخ محمود عندما لمس النقمة العامة ضد الاحتلال والاستياء الشعبي العام فإنه أعلن الانتفاضة على الانكليز في العشرين من أيار ١٩١٩ وسرعان ما امتدت إلى المناطق المجاورة ، كما أشتركت فيها القبائل الكردية في كوردستان الشرقية المتاخمة . ولعلها أول حركة كردية مسلحة تقوم في أجزاء كوردستان في القرن العشرين وبعد أفول العثمانيين ، ونصنفها أيضاً كأول صيحة ضد الاستعمار الغربي في المنطقة وفي مرحلة كان لبريطانيا صوتها المدوي ودورها الفعّال .

كانت جبهات المعارك قد تجاوزت منطقة بازيان بعد عشرة أيام فقط من إبتداء الثورة واستمر القتال بضراوة حتى منتصف حزيران رغم أن الانكليز دفعوا إلى المعركة بفرقتي مشاة

(*) تقصد مس بيل بذلك التحشدات التركية على الحدود آنذاك في منطقة شرناخ .

(٢) المصدر نفسه صفحة ١٣٨ نقلاً عن مس بيل .

وعدة كتائب خيالة ومدفعية جبلية وعدد من الطائرات . عندئذ عمدت القيادة البريطانية إلى تنظيم حركة مضادة للانتفاضة قوامها بعض الاقطاعيين المحليين من أصحاب النفوذ في تلك المناطق فأنتكست وأسقط في يد قادتها حيث تم الاستيلاء على مدينة السليمانية معقل البرزنجي في ١٨ حزيران ١٩١٩ فجرح هو نفسه وتم أسره وحوكم ثم نفي إلى الهند حيث بقي هناك قرابة سنتين .

وبالرغم من اخفاق هذه الانتفاضة إلا أنه لايمكن التقليل من أهميتها ، وذلك لأنه في مجرى الاشتباكات التي كانت دائرة بين الثوار وبين المستعمرين طرحت مسألة تأسيس دولة في كوردستان العراق لأول مرة في تاريخ المنطقة .

الثورة في الجنوب
«ثورة الفرات الأوسط»

لم تقم الثورة ضد الانكليز في كوردستان شمالاً فحسب بل اندلعت أيضاً في جنوب العراق العربي ضد الاحتلال ودخلت التاريخ تحت إسم «ثورة العشرين أو ثورة الفرات الأوسط» . بدأت الثورة في حزيران عام ١٩٢٠ في منطقة الرميثة جنوب العراق ومنها امتدت إلى سائر أنحاء البلاد وكان قوامها أبناء الشعب العراقي من مختلف البيئات والأديان والمذاهب ومن عمال وفلاحين وتجار وعسكريين وملاك وطلاب وغيرهم في وحدة وطنية شاملة بحيث دلف الجميع إلى منطقة الثورة يوسعون رقعتها ويساهمون في القتال جنباً إلى جنب مع أهالي الجنوب العرب الاقحاح الأشاوس بقيادة شعلان أبو الجون ، وعلوان الياسري ، وعبد الواحد سكر ، وهادي زوين ، وسليمان العبطان ، ورابح العطية ، وحبيب الخيزران وغيرهم . ثم أنضم إليهم من بغداد وغيرها نخبة من رجالات البلاد يتقدمهم العلامة محمد الصدر ، وضاري المحمود ، وجعفر أبو الثمن ، وعلي البزركان ، ويوسف السويدي وآخرون . كما شاركت العشائر الكردية في المناطق الأقرب في هذه الثورة وقدمت مساندة فعالة فاستولت على (قز لرباط) وزحفت على خانقين فاحتلتها وواصلت تحركها إلى كفري ودخلتها وبادرت فرق الأنصار الكردية على مهاجمة مؤسسات شركة النفط الانكلو - فارسية الاحتكارية في «النفط خانة» مرات عديدة .

وقد عاود الثوار الأكراد نشاطهم في المناطق الجبلية بعد ثورة الشيخ محمود ، ثم انخرطوا في تجاوب عفوي مع ثورة الجنوب حيث تمركزت فرق الأنصار في زاخو والسليمانية ، واستمر

قصف المواقع البريطانية والهجوم على الضباط السياسيين . وأسهمت قبائل السليمانية وحلبجة الكردية بقسط كبير في الثورة . ومنذ نهاية آب حتى أوائل أيلول ، كانت رحى المعارك مستمرة بين الثوار الأكراد وبين الانكليز ، وقد احتل الثوار على أثرها عدداً من القرى في المنطقة الواقعة بين راوندوز وكفري . وداهموا مدينة أربيل بعنف فلم تصمد القوات البريطانية فيها إلا بعد أن تلقت المعونة من خورشيد آغا رئيس قبيلة (ده زي) الكردية واحمد أفندي أحد أثرياء العرب على نحو ما أورده فيما بعد النقيب (هاي) الضابط السياسي في المنطقة[٣] . وقد وافقت فيما بعد السلطة البريطانية العليا في بغداد على الجلاء عن اربيل لكن هذه الخطوة لم تنفذ في أخر لحظة بسبب وصول قوة مساندة بريطانية من كركوك .

إعلان الدولة العراقية ودمج كوردستان

كان من الممكن جداً ربط الثورة العراقية في الشمال الكردي وفي الجنوب العربي بخطط مشتركة لو كانت القيادة في الجانبين تملك رؤية صحيحة لاستراتيجية العمل الوطني في تلك المرحلة . ويبدو أن انعدام الاتصال اليومي والاندماج الفكري والتعاون السياسي بينهما في ذلك الوقت ، وكذلك بعد المسافة وتعذر المواصلات ودسائس المحتل البريطاني قد حال دون تحقيق اي تنسيق في العمل الثوري الذي لو تحقق لاعطت ثورة العشرين نتائج أوسع وأضخم للعراق العربي - الكردي ، لكن بريطانية استطاعت التفرد بكل جزء من البلاد على حدة ثم رمت بثقلها الحربي عليه وخاصة في الجنوب حيث دمرت عشرات من القرى الآمنة نتيجة القصف الوحشي ، واحرقت مئات الهكتارات من مزارع القمح وذبحت الالوف من المواشي ، واشاعت الخراب في كل مكان من البلاد . على أن الثورة كانت قد تمكنت من توجيه ضربتها القوية الموجعة للامبراطورية البريطانية وحصلت على دعم شعوب العالم أجمع بما في ذلك قطاع كبير من الشعب البريطاني نفسه ، فالغت لندن إجراءاتها السابقة وعدلت عن حكم العراق حكماً مباشراً وبدأت تبحث عن الحلول الملائمة التي يقبل بها العراقيون لكنها لم تتوصل معهم إلا لأنصاف الحلول وهي من جانب واحد تقريباً .

لذلك تقرر إعلان العراق دولة ملكية بحدوده الجديدة واختير ملك سورية السابق فيصل

(٣) كوتلوف صفحة ١٢٦ وما بعدها .

ابن الحسين في آب ١٩٢١ ليكون ملكاً على العراق وفق استفتاء شعبي وبناء على ترشيح حكومة الانتداب البريطاني ووزارة المستعمرات(*) ، وقد كانت لدى الملك فيصل كل النوايا والدوافع الطيبة لخدمة العراق وتحقيق استقلاله الوطني الناجز . واستطاع فعلاً بعد عشر سنوات من حكمه ان يتقدم بالعراق اشواطاً الى الامام ويعلن استقلاله بموافقة عصبة الأمم رغم المصاعب الكثيرة التي واجهته وعلى رأسها قضية الشمال الكردي التي جعلت منها سلطات الانتداب ورقة رابحة في المساومة كلما وجدت من الجانب العراقي الرسمي انصياعاً للاتجاهات الشعبية الوطنية أو تصلباً في المواقف من بريطانيا . فهي تتخلى عن الدعم العسكري ضد حركات الشمال فتضطر حكومة بغداد الى تليين مواقفها وتنصاع ولو في القليل لمطالب الانتداب وتسهيل مهمته في العراق فيدعمها ضد الحركات الكردية من جديد .

المقاطعة الكردية للانتخابات

لم يتحمس معظم الأكراد كثيراً للاستفتاء الذي اجرته السلطة لانتخاب الملك فيصل الأول قبل البت بأوضاعهم من الناحيتين القومية والوطنية . فهم لم يحصلوا بعد على أية مكاسب أو ضمانات للمستقبل تتعلق بحقوقهم القومية وشؤونهم المعاشية في الدولة الاندماجية الناشئة ، فاعرض قسم كبير منهم عن المشاركة في الاستفتاء وخاصة في مدينة السليمانية التي قاطعت الاستفتاء علناً تعبيراً عن موقفها السياسي من الاجراءات السياسية التي اتخذت من دون أية مشاركة كردية .

ونحسب أن الجانب العراقي العربي لم يكن مسؤولا عن ذلك لأنه الطرف الاضعف على ساحة المباحثات التي سبقت الاستفتاء . ولقد تقصد الانكليز استبعاد الأكراد فجعلوهم يشعرون على الدوام بأنهم استبعدوا وظلموا حتى لايكون هناك اي تقارب عربي - كردي والمظلوم لابد ان يدافع عن حقه حتى بالسلاح وهذا ماكان يرمي اليه الانكليز ، وقد نجحوا في ذلك الى أبعد حدود النجاح فعاش الشعبان شبه متباعدين من الناحية السياسية

(*) في ٢٥ تموز ١٩٢٠ أي قبل عام واحد انهارت ملكية فيصل بن الحسين في دمشق إثر معركة ميسلون والعدوان الافرنسي وبقي فيصل في أوروبا يتابع مساعيه أمام المحافل الدولية وعصبة الأمم إلى أن اختير ملكاً على العراق في آب ١٩٢١ . وكانت لفيصل مكانته القومية والوطنية في الوطن العربي وخاصة في ديار الشام والعراق .

لا الحياتية اليومية . كما حمل بعض الأكراد السلاح ضد الحكومات طوال خمسين عاماً أو أكثر بصرف النظر عن الأسباب والنتائج بالنسبة للجانبين . ولولا غلبة مشاعر التعقل والتعاطف التاريخي بين الشعبين لحملا السلاح ضد بعضهما في حروب أهلية ما كانت لتبقي ولا تذر وتجعل الوجود الكردي في مدن العراق وعاصمته مستحيلاً . وفي الحقيقة كان كل منهما مظلوماً في وطنه مسلوباً في أرضه ومحكوماً بالعسف والقهر .

وهنا لابد من الاشارة الى أن الانكليز كانوا يواصلون سياستهم الزئبقية في العراق وكانت حكومتهم نفسها تتقدم ببيانات ومعلومات متناقضة للبرلمان في لندن بينما كانت تترك للحكام المحليين مهمة تنفيذ السياسة الموضوعة .

ولا أدل على ذلك من التصريح الذي ألقاه وزير المستعمرات البريطاني في مجلس العموم في تموز ١٩٢٢ وجاء فيه : «نحن لا نريد إجبار أهالي كوردستان الجنوبية ليكونوا تحت حكومة الملك فيصل ، وهم أحرار في الاشتراك في الانتخابات المزمع اجراؤها قريباً»[٤] .

عودة الشيخ محمود وثورته الثانية

خلال هذه الأحداث كان الشيخ محمود البرزنجي ما يزال منفياً في الهند ويبدو أنه كان على صلة بما يجري ويوجه الأمور من منفاه . فبعد مقاطعة السليمانية للاستفتاء ظهر شقيقه «الشيخ قادر» على سطح الأحداث نيابة عنه فنظم في منطقة السليمانية حملة واسعة مطالباً بحكومة كردية مستقلة يرئسها شقيقه الشيخ محمود . وحصل على مساندة بعض العشائر الكردية كما دعمته السلطات التركية المجاورة لأن تركيا كانت تطالب في ذلك الوقت بلواء الموصل فوجدت الفرصة السانحة إلى جانبها للمداخلة ، لكن الانكليز كانوا أسرع فحشدوا القوات اللازمة كما استقدموا الشيخ محمود نفسه من الهند ليملأ الفراغ الحاصل وليتولى تهدئة الأمور ووضع حد لموضوع المداخلات التركية .

وبعد مباحثات ومداولات وافق الشيخ على أن يعود حاكماً للسليمانية في أيلول ١٩٢٢ وكان يطوي في نفسه خططه للمستقبل بينما كانت الحكومة البريطانية تحتفظ من جانبها

---

(٤) دكتور عزيز الحاج – القضية الكردية في العشرينات صفحة ٤٤ .

أيضاً بخططها فهي لم تستدع الشيخ محمود الا لتقطع الطريق أمام تركيا بشأن اصرارها على المطالبة بالموصل وليس حباً بالشيخ .

البيان العراقي - البريطاني المشترك

لجأت بريطانيا إلى أسلوبها التقليدي الماكر في التعاطي السياسي الذي برعت فيه فاستجرت الحكومة العراقية وضغطت عليها فاصدرت الحكومتان بياناً مشتركاً يتضمن اعترافهما بحق الأكراد «القاطنين ضمن حدود العراق في تأسيس حكومة كردية ضمن هذه الحدود وتأمل أن الأكراد على اختلاف عناصرهم سيتفقون في أسرع ما يمكن على الشكل الذي يودون أن تتخذه تلك الحكومة ، وعلى الحدود التي يرغبون أن تمتد إليها ويرسلون مندوبيهم المسؤولين إلى بغداد لبحث علاقاتهم الاقتصادية والسياسية مع حكومتي انكلترا والعراق» .

نستطيع القول بأن هذا البيان الذي صدر في ظروف دولية شائكة كان إحدى الوسائل التي استنبطتها بريطانيا للضغط على تركيا من أجل التخفيف من غلواء مطامعها في الموصل لأن هذا البيان كما تدل على ذلك معانيه المخبوءة إنما يشكل انذاراً مبطناً للنظام التركي الجمهوري الجديد الذي لم تستقر الأمور من حوله بعد ، لاسيما وأن أكراد كوردستان الشمالية كانوا في حالة غليان ويتهيؤون للثورة . والبيان المشترك يتحدث كما نلاحظ عن حكومة كردية ضمن حدود العراق وعن اعتراف الحكومتين العراقية والبريطانية بها والاستعداد لدعمها سياسياً واقتصادياً .

قد لا نجد هناك أي مأخذ على هذا الاجراء لأن للدولتين «الحليفتين» ملء الحق حسب مفهوم السيادة بالنسبة لحكومة العراق وحسب صك الانتداب بالنسبة لبريطانيا في اتخاذ ما تجدانه مناسباً من اجراءات ضمن حدود الدولة العراقية . لكن الخطورة في الأمر أن البيان ينص على ترك الحرية للأكراد ليس في اختيار شكل الحكومة فحسب ، بل وفي تحديد الحدود التي يرغبون «أن تمتد إليها» ومن المؤكد أن حدود كوردستان القومية تمتد عبر الأراضي التابعة لايران شرقاً وكذلك الأراضي التابعة لتركيا شمالاً فماذا يحدث ياترى لو اجتمع أكراد العراق في ظل حكومتهم المعترف بها وقرروا أن تمتد الحدود التي يرغبون بها إلى كوردستان الشمالية التركية؟ وأية اشكالات ومخاطر ستواجه الحكومة التركية الناشئة؟

وعندما نجد البيان يحدد بأن بغداد هي المكان المقترح أن يجتمع فيه المندوبون الأكراد

أمكن لتركيا أن تستخلص بأن هذه المقررات لن تكون كردية في حقيقتها بل بريطانية لأن بغداد محكومة من البريطانيين بموجب صك الانتداب ولهم القول الفصل في كل شيء تقريباً ، وفي هذا انذار واضح للأتراك بأنهم إذا لم يتخلوا عن قضية الموصل فإن المشاكل والاضطرابات ستنتقل إلى داخل بلادهم ، لقد فهمت تركيا الاشارة وحسمت علاقاتها الكردية وخففت من غلوائها فيما يتعلق بالموصل وانطوت حالاً وفي نفس الوقت قصة البيان العراقي – البريطاني وغابت فكرة الحكومة الكردية التي وردت ضمن عبارات غامضة في البيان ، لأنه جرى الحديث عن حقوق الأكراد «في تأسيس حكومة» لا عن حقهم في تأسيس دولة ، والحكومة لا تعلن عادة أو تحدد إلا بعد إعلان الدولة وتسميتها أو تكون حكومة إدارية محلية صورية . يضاف إلى ذلك أن البيان يتحدث من جهة أخرى عن «حدود الحكومة» لا عن حدود الدولة مما يؤكد غثاثة العبارات وعدم جدية الموضوع إلا من ناحيته التهديدية الضمنية كما ذكرنا . وهكذا فإن بريطانيا استقدمت الشيخ محمود لتلعب لعبتها وتجعل لبيانها ظلاً من الحقيقة على الأرض . يبقى القول بأن بريطانيا لم تحتفظ للعراق بالموصل من ناحية الحرص على قضية حق بل طمعاً ببترول الموصل وإلا لكانت احتفظت للعرب بفلسطين ولم تعمل على تمكين الصهيونية منها إذا كانت حريصة فعلاً على حقوق الشعوب .

مملكة في كوردستان!؟

ويبدو أنه كانت للبرزنجي خططه ومشروعاته أيضاً فنجده يسعى لاهتبال الفرصة فيسارع في تشرين ثاني ١٩٢٢ إلى إعلان نفسه ملكاً على كوردستان ويؤلف حكومة من حوله قوامها سبعة وزراء . ثم يحاول إقامة علاقات دبلوماسية مع بعض الدول ومنها الاتحاد السوفييتي لتأكيد حكمه وترسيخ دعائمه فيوجه رسالة إلى الحكومة السوفييتية في ٢٠ كانون الثاني ١٩٢٣ بوساطة قنصلها في أذربيجان . وإذ يتقرر انهاء حكم «الشيخ الملك» فإن الحكومة العراقية تصدر بياناً في ١١ تموز ١٩٢٣ يتضمن بعض الأفكار والاجراءات الرسمية التي اتخذت بشأن كوردستان على شكل ضمانات للأكراد حسب توصيات جمعية عصبة الأمم . وقد ترافق صدور هذا البيان مع تحشدات عسكرية ضد الشيخ محمود وحكومته انتهت بعد مدة باحتلال السليمانية ولم يلبث الشيخ أن استردها ثم تخلى عنها ثانية واستقر إلى الشرق منها حيث باشر حرب العصابات إلى أن وافق بعد ثلاث سنوات تقريباً على أن يترك العراق هو وأسرته ويتوقف عن التدخل في الشؤون السياسية مقابل رد أملاكه

فغادر إلـى إيران[٥] . وفي مصادر أخرى أن الشـيخ عبر إلـى إيران قسـراً بعد أن ضيقت عليه الحكومة بشدة وفقد المعونة وافتقر إلى السلاح .

الـثورة البرزنجيـة . . الثـالثـة

وهـا نحن نعود من جديـد إلى الشـيخ محمود البرزنجي حتـى لكأن هـذا الشـيخ العنيد لايستقر على حال إلا في الجبـال ومع ازيز الرصاص مـن أجل قضية تحرير كوردسـتان رغم مايحيط بها من عوامل دولية واقليمية صعبة تجعلها شبه مستحيلة .

ونحـن نعرف أنـه بعد فشـل حركتـه الثانيـة عـام ١٩٢٢ نزح الشـيخ محمـود إلى خارج البلاد العراقيـة وأقـام لمدة ثماني سـنوات في كوردسـتان الايرانيـة وحتى عام ١٩٣٠ حيث اندلعت في الشـمال الكـردي الاضطرابات لا سـيما في مدينـة السـليمانية التي لم تندمج بعـد وكما يجب في المملكـة العراقيـة الناشئة ، وكـانت ماتزال تتعـاطف مع زعيمها الديني والقبلي الشيخ محمود .

اختلفت المصـادر بشـأن مـاحدث في السـليمانية مـن اضطرابـات وتنوعت الآراء حول أسـبابها المباشـرة ، لكن مما لاشـك فيـه انـه كانت المعـاهدة العراقية - البريطانيـة الجديدة تشـكل أحد أهـم تلك الأسـباب لأنها أهملـت القضايـا الكردية وكل مـايتعلق بمستقبل كوردسـتان فتحركت جماهير السـليمانية وقامت المظـاهرات تضج وتطالـب بحقـوق المنطقة «القومية والثقافية والسياسـية» ثم تطورت المصادمات إلى شـكل ناري بمبادرات من الشرطة ضد المتظـاهرين فسـقط عدد من القتلى في نفس اليـوم الذي كانت تجري فيـه الانتخابات العامـة للبرلمان الجديد . وكان هذا لوحده ، يعطي للشيخ محمود مبررات كافية تجعله يتحلل من تعهداتـه السـابقة فيعاود نشـاطه السياسي المسلح ويلتحق بمدينتـه الملتهبة العاصية معلناً القتال ضد السلطة الرسمية .

وأرسـل في أيلول ١٩٣٠ رسـالة الى المفوض السياسـي البريطـاني ببغداد يعلن فيها عن مطالبته بانسحاب القوات العراقية مـن المنطقة الممتدة بين خانقين جنوباً وزاخو شمالاً على ان يتبع ذلك اقامـة حكومـة كرديـة تخضع للانتداب البريطـاني حتى تقـرر جمعيـة عصبة الأمم الوضع النهائي للعراق .

---

(٥) الدرا صفحة ١٥٩ .

استلام الشيخ ونهايته

إستمرت الحركات العسكرية بضعة شهور إلى أن استسلم الشيخ في ١٣ أيار ١٩٣١ بعد مفاوضات ناجحة قضت بأن يبقى قيد الاقامة الجبرية في المناطق الجنوبية من العراق . وقد نفذ الشيخ القرار وبقي هناك مدة عشر سنوات إلى أن اعيدت إليه حريته عام ١٩٤١ورجع الى قريته «سيته ك» قضاء السليمانية ومكث حتى وفاته عام ١٩٥٦ .

وهكذا فقد انطوت صفحة حافلة من تاريخ الاكراد سطرها الشيخ محمود البرزنجي وكانت مرحلة شائكة في تاريخ العراق . ونستطيع القول بأن هذا الشيخ الجليل كان اميناً مع نفسه ومع مسؤولياته فحارب الانكليز منذ البداية . وأخيراً حاول ان يستفيد من الظروف الدولية عسى يحقق لبلاده وضعاً جديداً فحمل السلاح للمرة الثالثة . لكنه عندما تأكد بأن العراق وكوردستان العراق أصبحا دولة واحدة مشتركة ذات سيادة فإنه امتثل وقبع في أرضه يراقب الأمور . وتدل سيرة حياته على أنه كان يتحرك حيث ثمة ضرورة للتحرك بمعنى أنه لم ينقلب إلى محترف شغب .

ودلل الشيخ الثائر بأنه كان يحسن أيضاً تقويم الأمور السياسية فلم يغامر في معارك دامية حباً بالمغامرة وعلى حساب تنمية بلاده وإزهاق أرواح أبناء الوطن عرباً وأكراداً . ولم يترك قضية كوردستان العوبة في خضم التيارات الدولية فهي لا تخصه وحده إنها قضية الشعب الكردي بأسره تتقرر مسائلها بشكل جماعي ومن خلال ظروف دولية واقليمية مؤاتية . ولعل من أبرز مزاياه أنه لم يمد يده إلى تركيا أو ايران ليستعديهما ضد العراق وهما الأشد عداء لشعبه . ولم يرهن ثورته وقراره لأية جهة دولية لقاء اغراءات كاذبة . . . مؤثراً أن يبقى قائداً وطنياً فحسب .

كان الشيخ محمود يحتل مركزاً دينياً مرموقاً فضلاً عن مركزه السياسي في السليمانية فهو وريث مشيخة الطريقة القادرية وكبير الأسرة البرزنجية راعية الطريقة بالوراثة . وقد تولى شؤون الأسرة ومهامها من بعده ولداه شيخ لطيف وبابا علي . تسلم بابا علي الزعامة السياسية ردحاً طويلاً من الزمن فعمل نائباً ووزيراً في بغداد ، بينما اختص شيخ لطيف بريادة الطريقة القادرية . ووقف الاثنان مع الحكومة المركزية في العراق طوال مرحلة الحكم الملكي وهادنا الحكومات الجمهورية التالية وشارك بابا علي وزيراً في بعض حكوماتها .

. . . . . .

نظرة عامة على الأحداث

العرب والأكراد معاً تحت الاحتلال البريطاني :

أصبح العراق خلال الحرب العالمية الأولى والاحتلال البريطاني لأراضيه خاضعاً لما يسمى «ادارة المناطق المعادية المحتلة» ولم يتم هذا الاحتلال دفعة واحدة بل على مراحل بدأت المرحلة الأولى في تشرين الثاني ١٩١٥ وحتى ١١ آذار ١٩١٧ استكملت خلالها عملية احتلال الجنوب وبغداد ، واعقبها بعد ذلك احتلال الموصل ومناطق الشمال الكردي في السنة التالية .

وبالرغم من خضوع كوردستان بصورة رسمية لسلطة الضباط السياسيين الانكليز إلا أن الادارة المدنية كانت مضطرة إلى الاعتراف بالاستقلال الذاتي لعدد من المناطق . وفي تشرين أول ١٩١٨ استلم (نوئيل) الضابط السياسي البريطاني في السليمانية تعليمات تقر تعيين زعماء القبائل ورجال الدين الأكراد ، كرؤساء للوحدات الادارية ، تحت إمرة المستشارين الانكليز . وكتمهيد لابد منه فإن الضابط نوئيل عقد مؤتمراً قبلياً عين بنتيجته الزعيم الكردي الشيخ محمود البرزنجي حاكماً في المنطقة الممتدة من حلبجة حتى الزاب الاعلى الكبير ، أي على منطقة محددة كانت تدين له من سابق بالريادة الدينية والزعامة السياسية . ولم يفعل الانكليز أكثر من الاعتراف بهذه السلطة ثم سلكوا سياسة مشابهة في مناطق راوندوز والعمادية .

وتوضح المس (جيرترود بيل) مسؤولة المخابرات البريطانية في العراق آنذاك بأن الادارة البريطانية امتنعت عن اتباع السياسة المركزية في مناطق الأكراد «لعدم كفاية قواتها المسلحة في كوردستان ، ولم يكن بالإمكان احلال النظام دون تطبيق تلك السياسة» . . . وبعد فترة عاد الانكليز واستخدموا زعماء العشائر في ادارة مناطقهم تحت أشراف الضباط السياسيين .

كان من أهم مظاهر سياسة الاحتلال البريطاني للعراق وكوردستان زرع الشقاق بين القوميات والقبائل والأديان المختلفة ، واستغلال الخلافات بين رؤساء القبائل وافرادها لتثبيت السيادة عليها ، ولعل أبرز ماقام به الانكليز في هذا المجال ، كان كسب «الآشوريين» الفقراء الذين أقاموا قرب بعقوبة ، فقد سعى المحتلون إلى تعبئتهم ضد الحركة الوطنية في العراق مستغلين فقرهم وجهلهم وعملوا على توطين أعداد منهم في بعض مناطق

الشمـال الكـردي بعـد أن طـردوا أهلهـا الفـلاحين منهـا مما زاد في حدة العداء بين الأكراد وبين الأثوريين(٦) . لقد كـانت سياسـة بريطانيا آنـذاك تهدف إلى ضم العراق وكوردسـتان إلـى حظيرة المسـتعمرات البريطانية وجعلهمـا محمية تابعـة لحكومة الهنـد مباشرة ومصدر ربح للاحتكاريين ، خاصـة أن السـلطات البريطانية قضت علـى الصناعة الوطنيـة البسيطة والحرف المحليـة وعملت علـى توطيد السـيطرة الاقتصاديـة الكاملـة لـراس المـال البريطاني الاحتكاري الاستعماري ، كما شـجعت نفوذ الاقطاع وحافظت على نظام أو انماط الانتاج الريفي . لكن هذه السياسـة عجلت بدون شك في احتدام الأزمـة السياسية والاجتماعية في البلاد والتي أصابت فيما بعـد جميع القطاعات الشعبية بمـا في ذلك كبار الاقطاعيين والملاكين العقاريين ممـا دفع بالنقمة العامة إلى التفجّر على شكل ثورة مسلحة عمت أنحاء البلاد ، فقد بدأت في الجنوب العربي ثم عنفت أيضاً فـي الشمال الكردي ويبدو أنه على الرغم من أن الحركـة لـم تكـن موحدة في جزئي البلاد فإنهـا كـانت تسـتهدف طبعاً عدواً مشتركاً هو الاحتلال البريطاني .

ولوحظ دائمـاً أن هناك بعض التعـاطف بين الطرفين العربي والكردي لكنـه لـم يصل إلى درجة توحيد الصفوف لعدم وجود اتصالات سياسية وتنسيق مسبق ، ولافتقار الجانبين إلى قيادات مؤهلـة تملك سلامة الرؤية فـي هذا المسار الصحيح ، الأمر الذي جعل تلك الثورات والانتفاضات المبكرة تقوم بأوقات متباعدة وتأخذ سمات محلية .

يقول (كوتلوف) في هذا الصدد بأن ما يمـيز الحركات الوطنية في تلك الفترة ، أنها كانت ذات طـابع محلي لأن الانتفاضـات آنذاك لم تتعـد حدود المنـاطق التي نشـبت فيهـا . فقد انتفضت قبيلة (كويان) في أربيل ضد السلطات البريطانية في آب ١٩١٩ وقامت قبائل بني مـالك العربيـة في لـواء المنتفك بعصيـان مسـلح ضد الانكليز في السـنة نفسـها ، إلا أن السلطات الاسـتعمارية أخمدت تلك الحركات الشعبية بعنف وشـدة ، مستغلة انعزالها عن بعضها ، وخيانـة بعض شيوخ القبـائل في تلك المناطق قبل أن تعود الحركـة الثورية مجدداً عام ١٩٢٠ بشكل أقوى وأفعل مهد لاعلان دولة العراق تحت تاج فيصل بن الحسين .



(٦) محمود الدرا صفحة ١٣٤ .

الفصل الثاني

انتفاضات وثورات «بارزان»
ودور ملا مصطفى البارزاني

احتلت الأسرة البارزانية حيزاً هاماً في مسيرة القضية الكردية المعاصرة ، لذلك أفردنا لها فصلاً خاصاً يتناول تاريخها وأوضاعها الدينية والدنيوية ودورها في الوضع الكردي . وعلى الرغم من أن البارازانيين كانوا يعبرون عن حالة أو زعامة صوفية دينية (النقشبندية) فإن ملا مصطفى وبشخصيته المتميزة أعطاها أبعاداً أوسع وحول مسارها الديني وجهة أخرى .

صحيح أن الملا لم يستطع أن يستقطب إجماعاً كردياً من حوله ، ولم ينجح في تحقيق حركة سياسية وطنية موحدة على مستوى أقاليم كوردستان الثلاثة ، لكنه نجح في جعل الحركة الكردية أكثر توهجاً ، وظلت شخصيته تمثل لوحدها الملامح الأكثر بروزاً في لوحة بارزان وفي التاريخ الكردي المعاصر . . . فما هي قضية بارزان والبارزانية وملا مصطفى؟ . وما هو دور الشقيق الأكبر الشيخ أحمد(*)؟ .

تبدأ القصة عندما قام الشيخ أحمد البارزاني شيخ الطريقة النقشبندية في كوردستان العراق بعصيان مسلح عام ١٩٣٢ ضد سلطة الحكومة . ولعل البحث في هذا العصيان وأسبابه وظروفه وأهدافه إنما يجرنا إلى سلسلة طويلة من الحركات المسلحة تلاحقت في منطقة بارزان – وهي معقل الشيخ وأسرته – على مدى ما يزيد على أربعين عاماً وأجتازت عدة عهود سياسية ، كما استقطبت الاهتمام الدولي وامتدت إلى ماحول كوردستان العراق في المنطقة العربية وجذبت اهتمام القوميين العرب الذين أولوها فيما بعد فائق العناية والاهتمام والدرس .

(*) للاطلاع بشكل مفصل على تاريخ الأسرة يمكن مراجعة كتابنا «الثورة الكردية» .

البـدايـات

في البداية أعطت عشائر المنطقة للبارازانيين قوة دعم وإسناد لاحدود لها وبدون حساب وخاصة «الزيبارية» منها التي شاركت الشيخ أحمد في عملياته المسلحة ضد السلطة منذ البداية . كان أول حادث دموي يقع في عهد الشيخ هو مقتل أحد رجال الشرطة في حادث عابر ففرض الحاكم البريطاني غرامة مالية على قادة الزيباريين لوقوع الحادث في منطقتهم فأغتاظ هؤلاء وانتهزوا فرصة زيارة الحاكم السياسي ومعاونه للشيخ أحمد زيارة مجاملة فأغتالوهما في طريق العودة . وكانت المنطقة الكردية تمور في تلك الفترة وتندلع فيها أعمال العصيان ضد الاحتلال وخاصة في السليمانية . وبدأت بارزان تساهم في العمل وتعاطفت مع الشيخ محمود البرزنجي في ثورته ثم واصلت العمل المسلح من جانبها بعد إخماد حركات الشيخ محمود بعد عام ١٩٣٠ .

ومما يجدر ذكره أنه بعد أن تدعمت قوة الحكومة العراقية قررت وضع حد لأعمال العصيان ومد سلطة الدولة إلى بارزان فعمدت في أعوام ١٩٣٠ وما بعدها إلى إنشاء ادار حكومية في المنطقة لم يلبث أن قاومها الشيخ أحمد بعنف مدعوماً من بقية العشائر لأن المنطقة كانت شبه مستقلة منذ العهد العثماني بسبب انعزالها ومناعتها .

وقد استمرت الأمور على هذا الوضع خلال السنوات الأربع التالية . لكن بعد أن انتهت قضية تثبيت الحدود مع تركيا فإن منطقة بارزان أصبحت ضمن حدود العراق الدولية فقررت حكومة بغداد عندئذ تجديد محاولاتها لتأسيس الادارة المدنية في المنطقة وإدخال الاصلاح والعمران والمدارس إليها ، ففاومها الشيخ أحمد ثانية فآثرت الحكومة تأجيل العملية لما بعد الانتهاء من حركة الشيخ محمود البرزنجي آنذاك .

لكن الشيخ أحمد ماكان غافلاً عما يعدونه له فهيأ نفسه جيداً ونظم أموره مستعداً لكل طارىء ، فقسم قواته إلى عدة أقسام وضع على رأس كل واحد منها أحد أخوته فكان ملا مصطفى في منطقة (مركه سور) والشيخ صديق في منطقة (بالنده) وأحتفظ هو بقياد بارزان لكنه واجه هذه المرة خذلان بعض العشائر له وفي مقدمتها الزيباريين الذين أنضموا إلى صف الحكومة وبقوا كذلك طوال السنوات اللاحقة ، لأن هؤلاء شاؤوا أن يتقووا بزعامة البارازانيين الدينية لا أن يصبحوا رعايا «في الدوحة البارازانية» وهم من أقوى العشائر الكردية هناك ويمتد نفوذهم إلى حوض نهر الزاب ولم تكن في حساباتهم أية نوايا عدوانية ضد الدولة .

إخفاق العصيان
ونفي البارازانيين للجنوب

أرسلت الحكومة أنذاراً رسمياً لبارزان تطلب فيه افساح المجال في إنشاء ادارة حكومية والتعاون معها لإعمار المنطقة على أن يحضر الشيخ أحمد لمقابلة قائمقام (بله) قبل غروب شمس يوم ١٩٣٢/٣/١٤ للموافقة على هذه المطالب . لكن الشيخ لم يحضر في الوقت المحدد ، ولم تر الحكومة بداً من المضي في تطبيق خطتها المقررة فهاجمته ووقعت صدامات عنيفة بين الطرفين تمكنت سلطات الدولة أخيراً من حسم الأمور لصالحها بمساعدة الطيران البريطاني فاضطر الشيخ إلى ترك معقله هو وأخوته والتجأ إلى تركيا يوم ٢٢ حزيران ١٩٣٢ فوضعته السلطات التركية في أرضروم بينما عاد ملا مصطفى والشيخ صديق وخليل خوشوي متسللين إلى المنطقة وأستمروا في شن الغارات بين حين وأخر إلى أن صدر عفو عام في ١٣ مايس أيار ١٩٣٣ فسلم ملا مصطفى ورفاقه أنفسهم ثم تبعهم الشيخ أحمد[١] . بعدئذ ساد الهدوء في المنطقة وبدأت الحكومة في تطبيق خطتها الاعمارية كما نفذت مشاريعها الادارية بينما الزمت الشيخ أحمد وأخوته بمغادرة بارزان وأبعدتهم مع عائلاتهم إلى الجنوب حيث مكثوا ردحاً من الزمن في «الناصرية» ثم في «الحلة» وكانوا يعيشون بحرية تامة تحت رقابة الشرطة ويستعينون بمخصصات شهرية رتبتها لهم الحكومة مع عدد من أتباعهم . ثم نقلوا إلى مدينة السليمانية بعد بضع سنوات بناء على استرحام قدموه ليعيشوا في منطقة كردية . لكن ملا مصطفى لم يلبث أن تسلل هارباً من السليمانية ليلة ١٢ - ١٣ تموز ١٩٤٣ واستقر في بارزان . وعلى أثر ذلك سارعت الحكومة ونقلت الشيخ أحمد وجماعته الباقين إلى الحلة ثانية . ومنذ ذلك الوقت دخل ملا مصطفى تاريخ المنطقة ليلعب الدور الأكثر بروزاً وأهمية فيها طوال أربعين عاماً وأكثر .

العودة للعصيان وبروز ملا مصطفى

بدأ ملا مصطفى نشاطه فجمع عدداً من اتباعه وانصاره وهاجم مخافر الشرطة الواحد تلو الآخر فاقتحم مخفر (شانه در) واستولى عليه وأحرقه ثم مخفر (سيلكي) ومخفر (خيره زوك) واستولى على الاسلحة الموجودة في هذه المخافر . فتحشد الجيش على أثر ذلك وتهيأ للقضاء على هذه الحركة الواسعة الجديدة . وفي ذلك الوقت بدأ اسم ملا مصطفى ينتشر

---

(١) البارازانية «العميد حسن مصطفى» صفحة ١٩ .

ويشـتهر ، وقوي مركـزه ولم تسـتطع قوات الحكومـة أن تحقـق نصراً حاسـماً . وأخيراً وبعد مفاوضات طويلة بينهـا وبينه أرسـلت إليه مندوباً عنها ليقابله وينهـي الأمور معه فأختارت ماجد مصطفى وزيـر الدولة وهـو كردي . وبعد محادثـات ناجحة وافـق ملا مصطفى بتاريخ ١٩٤٤/١/١٧ على تسـليم نفسـه إلى حاميـة (مركه سـور) بعد أن تعهدت الحكومـة بالعفو عنه وتلبيـة معظم طلباتـه . وفي أهمهـا اعادة أخيـه الشـيخ أحمد واتباعـه ، وتحسين الادارة المدنية في المنطقـة المذكورة وتزويدهـا بالمؤون وغيرها مـن المتطلبات التي يحتاجهـا السكان . وقد أدعى بأنـه ماقام بحركتـه إلا بسبب مالقيتـه الاسرة مـن ضيق وحرمان من جراء نفيها إلى مناطق بعيدة عن موطنها .

كان غريباً بعد ذلك أن يسارع الملا إلى اعلان العصيان من جديد ولم يكن مضى إلا عدة أسـابيع علـى صدور العفو عنـه . فقد هاجمت عصاباتـه مخفر (كـاثي رش) وقتلت افراده ثم شـن هجوماً كاسحاً ضد العشـائر المجاورة يسـاعده عدد من الضباط الأكراد الذين التحقوا به مؤخراً فأشرفوا على وضع التحصينات وأعطوا لحركته سمة سياسية لأول مرة .

استعدت الحكومـة لمقاومـة هـذا العصيان المتنـامي ، لأن حركـات بـارزان أخذت أبعاداً وأهدافاً جديـدة وتلقت معونات من أكـراد إيران عن طريق حركـة «الكومـه له» السياسـية . فنشبت أول معركـة بتاريخ ٢٥ آب ١٩٤٥ وكـان القتال عنيفـاً قاسـياً ولم يسـفر عن نتيجة حاسـمة ، ثم تجددت المعـارك في شـهر أيلول بين كر وفر إلى أن أنتهت بهزيمـة قوات بارزان ، وتميزت المعارك هنـا بأن عشـائر كثيرة دعمت قوات الحكومـة (برادوسـت والريكـان والزيبار ودوست والسـورجي) وقد أتمت الحكومـة احتلال بارزان وتطهير المنطقـة من «العصاة» بينما كان الشيخ أحمد وملا مصطفى يغادران البلاد مع أسرهم عابرين نهر روكوجوك في طريقهم إلى إيران حيـث اسـتقروا هنـاك اعتبـاراً من تشـرين ثاني ١٩٤٥ فـي عدة مواقع . وفي آذار ١٩٤٦ أخذ ملا مصطفى بنقلهم إلى شمال مهاباد في كوردستان إيران .



الفصل الثالث

دور ملا مصطفى
في مهاباد وجمهورية قاضي محمد

بدخول الملا «مهاباد» تبدأ الحركة البارزانية مرحلتها الجديدة فتأخذ لأول مرة أبعاداً دولية . ففي تلك الفترة كان الصراع الامريكي - السوفييتي على أشده حول إيران ومستقبل الوضع السياسي والأقليمي فيها لاسيما بعد أن نجح (جعفر بيشفارى) بإقامة جمهوريته الماركسية في أذربيجان في شهر تشرين أول ١٩٤٥ .

في الوقت ذاته كانت الجارة الكردية «مهاباد» إلى الشرق تتطلع بدورها إلى نوع من الحكم والاستقلال الكردي بقيادة قاضي محمد رجل الدين المرموق ومن مؤسسي حركة «الكومه له» العاملين بنشاط من أجل قضية كوردستان إيران .

في ٢٢ كانون الثاني ١٩٤٦ كانت الاستعدادات السرية قد اكتملت في مهاباد لاعلان الجمهورية في ساحتها الرئيسية (جوارجرا) أي «المشاعل الأربعة» التي امتلأت بمعالم الزينة وبأعلام الدولة الوليدة برئاسة قاضي محمد الذي اسماه الحزب الديمقراطي الكوردستاني الإيراني مرشحه الوحيد . وبين حشود من جماهير الأكراد وزعامات العشائر ووجوه القوم القى رئيس الجمهورية الكردية المهابادية خطاباً أعلن فيه «أن جمهورية كردية ذات حكم ذاتي قد تأسست» وشكر الاتحاد السوفييتي على مساندته المادية والمعنوية كما هنأ الاخوان في اذربيجان الذين حققوا استقلالهم واشاد بالأخوة الكردية - الاذربيجانية . ثم تألفت الحكومة ونظمت الادارة والصحافة والشؤون العسكرية(*) .

(*) إن أوسع وأدق المصادر حول جمهورية مهاباد تجدها في الكتاب الذي اتخذ اسم : «جمهورية مهاباد جمهورية ١٩٤٦ الكردية» تأليف وليم إيغلتن الابن ترجمة جرجيس فتح الله ، وفي كتابنا «الثورة الكردية» وكتابنا الأسبق «الحياة السياسية والحزبية في كوردستان» .

نهاية الجمهورية ورحيل البارزاني لموسكو

في أثناء هذه الأحداث المثيرة أطل البارزانيون وعلى رأسهم ملا مصطفى الذي لم يلبث أن أصبح جنرالاً بمرسوم جمهوري مهابادي وفي عداد ضباط الجيش في مهاباد . وجلهم من المقاتلين ومن الضباط السابقين في الجيش الايراني والعراقي . إن رتبة الجنرال حصل عليها ملا مصطفى من حكومة مهاباد وليس من الاتحاد السوفييتي كما اشاعت بعض المصادر للدس عليه واتهامه بالشيوعية أو العمالة لموسكو . فلا هو في وارد أن يكون شيوعياً ولا الشيوعية مأدبة على الطريق العام يدعى إليها العابرون .

كانت إيران لاتني عن بذل جهودها ونشاطها في الاطار الدولي من أجل إنهاء حياة هاتين الجمهوريتين بمساعدة دول الغرب . وتطلعت طهران بكثير من قلة الصبر حلول يوم الأول من أيار وهو موعد جلاء الجيوش الاجنبية عن إيران بما في ذلك الجيش السوفييتي حتى تتفرغ للوضع الداخلي .

بعد مفاوضات فاشلة تمت بين ممثلين عن حكومة طهران وبين ممثلي مهاباد بدأت المناوشات العسكرية في شهر أيار / مايس ١٩٤٦ ثم تطورت إلى معارك واسعة شاركت فيها قوات بارزان بفعالية . ثم عاد الهدوء ليخيم ريثما أنهت إيران مشاكلها الدولية والنفطية(*) . فبدأت القوات الايرانية معركتها الفاصلة مع جمهورية اذربيجان فقضت عليها واحتلت تبريز في ١٣ كانون الأول ١٩٤٦ الأمر الذي أثر كثيراً على أجواء جمهورية مهاباد ودبت روح انهزامية في صفوف بعض العشائر المساندة للجمهورية ، ولم تحدث معركة فاصلة كما كان متوقعاً فقد قررت مهاباد الانسحاب مؤثرة إجراء نوع من المفاوضات مع الجانب الايراني حقناً للدماء . وقد حاول ملا مصطفى اقناع قاضي محمد بمغادرة البلاد والانسحاب باتجاه العراق فرفض ، وبعد دخول الجيش الايراني إلى مهاباد ألقي القبض

(*) كانت إيران تنتظر تكامل انسحاب الجيوش الأجنبية الثلاثة عن أراضيها وهي البريطانية والسوفييتية والأمريكية حسب الاتفاق المقرر بين هذه الدولة . فأنسحب البريطانيون والأميركيون في ٣١ كانون أول ١٩٤٥ ثم السوفييت بعد ذلك . فخلا الجو لطهران التي لم تلبث أن انقضت جيوشها على تلك الجمهورية الفتية وأعدمت قادتها وأنهت وجودها على أعواد المشانق في ساحة مهاباد .

جدير بالذكر هنا أن موسكو قدمت النصح منذ البداية للقاضي محمد بأن الظروف الدولية غير مناسبة لإعلان الدولة والاستقلال . وهذه خطوة لن تكون مأمونة قبل توفر المناخ الشعبي الملائم في كوردستان وقبل توفر الدعم الدولي ، لكنه لم يستمع للنصح وقام بحركة مبكرة ومن دون ضمانات من حولها داخلياً وخارجياً .

على جميع المسؤولين وقدموا للمحاكمة ، فقضت بإعدام قاضي محمد واثنين من أعوانه هما أخوه عبد القاسم وابن عمه محمد حسين سيفي ، ونفذ فيهم الحكم شنقاً في ساحة مهاباد بتاريخ ٣١ آذار ١٩٤٧ ومنذ ذلك الوقت إزداد القمع هناك ضد الأكراد عسفاً ووحشية وحتى يومنا هذا .

لقد اختار قاضي محمد أن يواجه مصيره كقائد مسؤول مؤثراً الموت على الفرار فأصبح قائداً تاريخياً ورمزاً للكفاح الوطني في كوردستان . لكن ملا مصطفى كان له رأي آخر في المسألة مفضلاً الانسحاب على أمل انتظار فرص أنسب للعمل .

وعلى أثر تلاحق هذه الأحداث قرر القسم الأكبر من البارزانيين العودة إلى العراق وعلى رأسهم الشيخ أحمد وأربعة من الضباط السابقين فقبضت عليهم الحكومة العراقية وقدمتهم إلى المحاكمة .

وفي حزيران ١٩٤٧ نفذ حكم الاعدام رمياً بالرصاص بالضباط لفرارهم من الجيش والتحاقهم بالمتمردين بينما اكتفت باعتقال الشيخ ورفاقه لبعض الوقت ، ورفضت الحكومة فتح أي باب للحوار أو المفاوضات مع ملا مصطفى استجابة للضغوط الايرانية والدولية وأعلنت الاحكام العرفية في قضائي راوندوز والزيبار وسائر مناطق الحدود المتاخمة لايران وشكلت مجلساً عرفياً أصدر حكماً بالاعدام غيابياً بحق ملا مصطفى وزهاء ١١٠ من أتباعه . فلم يجد الملا بداً من اللجوء إلى بلد صديق لأن مفاوضاته مع الايرانيين فشلت وانتهت إلى معركة دامية فكان الملاذ الوحيد هو الاتحاد السوفييتي . وتوجهت جموع البارزانيين شمالاً وعددهم ٥٠٠ مسلح بين شهري أيار وحزيران ١٩٤٦ وبعد مصاعب شتى وهروب مستمر من ملاحقة القوات الايرانية والعراقية والتركية وصلت بعض الجموع الكردية إلى الحدود السوفييتية حيث بقيت هناك لمدة أحد عشر عاماً (١٩٤٧ – ١٩٥٨) قبل أن تعود إلى العراق ثانية وعلى رأسها ملا مصطفى معاوداً نشاطه السياسي والمسلح بعد العفو عنه اثر قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق . .

لكنه بعد سنتين فقط عاد لحمل السلاح بشكل اعتباطي وبدون هدف محدد أو برامج سياسية واضحة . . . لقد رفع السلاح فحسب كعادته . . .

❁ ❁ ❁

الباب الثالث

مسرح الأحداث في العراق وثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

الفصل الأول

مرحلة ماقبل الثورة والوضع الدولي والاقليمي السائد

[دراسة واستعراض تاريخي]

- ما بعد جمهورية مهاباد
- الخطر الشيوعي المزعوم ونظرية الفراغ
- قراءات في مذكرات توفيق السويدي

قصة حلف بغداد

- الشيوعية . . والأكراد
- الوضع السياسي الداخلي

الفصل الثاني

ثورة ١٤ تموز . . وتوجهاتها العامة . . والوضع الكردي فيها

- موقف الثورة من الأقليات . . والوحدة العربية
- الثورة تمد اليد . . للأكراد
- البارزاني يؤيد الثورة من منفاه في موسكو
- البارزاني في القاهرة يقابل عبد الناصر عائداً إلى العاصمة بغداد
- العودة للخلافات القديمة
- أحداث الموصل وكركوك
- مسؤولية الأحداث

الفصل الثالث

ولادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني . . ودور الملا مصطفى

- العودة للقتال في عهد قاسم
- دور الحزب البارتي السياسي والعسكري

❖ ❖

الفصل الأول

مرحلة ما قبل ثورة ١٤ تموز
والوضع الدولي والاقليمي السائد

دراسة واستعراض تاريخي

بالامكان تقسيم الحركة الكردية في العصر الحديث إلى مرحلتين هامتين :

تبدأ الأولى مع بدايات الحرب العالمية الأولى وتمتد حتى نهاية الحرب العالمية الثانية . وتبدأ الثانية منذ إنتهاء تلك الحرب وحتى عصرنا الحاضر . وسنحاول دراسة المرحلتين مـاأمكن من الناحيتين الدولية والاقليمية لاسيما مايتعلق بكوردستان العراق .

لا شك في أن المرحلة التاريخية التي تبدأ مع بدايات الحرب العالمية الأولى وتمتد حتى إنتهاء الحرب العالمية الثانية وما بعدها تشكل منعطفاً كبيراً في تاريخ كوردستان وتحولاً مهما طرأ على قضيتها القومية حيث قام الشعب الكردي خلالها بعدة ثورات وانتفاضات مسلحة جعل ميادينها تشمل كامل التراب الوطني الكوردستاني في أقاليمه الثلاثة العراقية والتركية والإيرانية . وكان لهذه المرحلة تداخل مكين مع المراحل اللاحقة وحتى يومنا هذا . فهي من هذه الناحية تعتبر المرحلة الاشد تاثيراً وتطوراً في حياة هذا الشعب للأسباب التالية :

١ - بدأ العالم يهتم بقضية الكرد ويستمع إليها وخاصة عندما طرحت لأول مرة أمام المجتمع الدولي عقب إنتهاء الحرب العالمية الأولى ، فدرستها منظماته ومؤسساته العامة وتناقشت حولها على قدم المساواة إلى جانب قضايا الشعوب الأخرى التي تخلصت من الحكم العثماني .

صحيح لم تقترن النتائج بحلول عملية شأنها في ذلك شأن القضايا الأخرى جراء خداع دول أوروبا الاستعمارية وتضليلها للشعوب ، لكن هذه الشعوب تنبهت وأخذت زمام المبادرة والكفاح السياسي والمسلح للحصول على حقوقها ، ومنها الشعب الكردي . على الرغم من أن قادة هذا الشعب أو معظمهم دأبوا في الاعتماد على الدول الامبريالية وانقادوا لألاعيبها .

٢ - في هذه المرحلة ضعفت الاتصالات والصلات بين أجزاء كوردستان تبعاً للتجزئة الجديدة التي تعرضت لها بعد الحرب العالمية الأولى إذ لم تعد كوردستان منقسمة إلى كوردستانين عثمانية وإيرانية ، بل ثلاثة : إيرانية وتركية وعراقية .

أصبح لكل جزء من هذه الأجزاء مشاكله الاقليمية الخاصة به تبعاً لاندماجه السياسي وأشكال أنظمة الحكم التابع لها وطبيعة نظمها السياسية وعلاقاتها الدولية ، وأوضاع شعوبها ودياناتهم ومذاهبهم ، ومستواهم السياسي والاقتصادي والتيارات الاجتماعية السائدة وكذلك الثقافة والوعي . ونتج عن ذلك تفاوت ملحوظ بين الأجزاء الثلاثة في أمور كثيرة أهمها مايتعلق بالتوازن السياسي والحجم والمشاركة الكردية في بنية الدولة والمجتمع ، وأنماط أوضاعها الاقتصادية وهي متشابهة طبعاً من حيث أنها تدين بالإسلام وفيها من بقايا الهيكلية الاقطاعية وأشكال التخلف .

على هذا الأساس نلاحظ بأن الأكراد في كوردستان «الجنوبية العراقية» حصلوا على مكاسب ثقافية وتربوية وادارية . بينما ازداد الوضع سوءاً وانتكاساً في كوردستان الشرقية «الايرانية» والشمالية «التركية» . واصل اكراد العراق على تداول لغتهم وتعلمها في مدارسهم ، ولهم صحفهم الوطنية ويتعلمون في الجامعات والمعاهد العالية ، وهم في الحكومة ومجلس النواب وفي الوظائف العامة وفي الجيش ضباطاً وصف ضباط وجنوداً[*] .

٣ - بدأت عشائر كردية عديدة تستقر في الأرض وتتمسك في المكان نابذة حياة التنقل الرعوية وذلك بسبب بعض التبدلات الاقتصادية واهتمام الحكومات المعنية بأوضاع البلاد الزراعية والثروة الحيوانية . كما بدأ الوضع الفلاحي يتطور فلم تعد للاقطاع مظاهر

(*) أصبح للثقافة والتربية أو النشأة العسكرية دورها في ثورات كوردستان العراقية . بسبب إنتساب أعداد من الشبان الأكراد إلى الكلية الحربية وتخرجهم ضباطاً في القوات المسلحة ، وهذا وضع يتعلق بأكراد العراق خاصة . أما في الجوار الايراني - التركي فمحظور عليهم ذلك . وقد تولى خمسة من كبار الضباط الأكراد منصب رئاسة أركان الجيش العراقي وهم : الفريق بكر صدقي فالفريق حسين فوزي فالفريق زكي سليمان فالفريق نوري الدين محمود فالفريق رفيق عارف .

الأبوة المستحكمة على النحو السابق ، ودخلت بعض المناطق في دائرة النشاط الاقتصادي الرأسمالي ولو ضمن وتائر ضعيفة . ونلاحظ زيادة التبادل السلعي للمنتجات الزراعية والحيوانية ومضاعفة ارتباط القرية بالمدينة ، وكان لهذا تأثيره على الحركة السياسية فلم يعد التحرك المسلح يقتصر على جماعة الآغا أو شيخ الطريقة الثائر فحسب بل تعداها إلى مناخات أوسع نسبياً . نلاحظ ذلك في رصدنا لحركات الشيخ محمود البرزنجي وسعيد بيران وانتفاضة آرارات وطبيعة قياداتها ومواقعهم الاجتماعية التي بدت أسطع ماتكون في حركة قاضي محمد وجمهورية مهاباد . ونتوقف هنا أيضاً أمام حركات بارزان وما أدخلته على الساحة الكردية من تطورات .

٤ – استطاعت فئات المثقفين التي أفرزتها البورجوازية الكردية بين الحربين العالميتين الأولى والثانية وما بعدهما أن تقوم بمبادرات هامة على صعيد الثقافة والعمل السياسي المنظم . فأسست الأحزاب السرية فالعلنية على مستوى أجزاء كوردستان الثلاثة . وأصدرت صحفاً ونشرات وكتباً تميزت بالأفكار الجديدة وتوجهت من خلالها إلى الجماهير العريضة تخاطبها بنبرة اصلاحية اجتماعية واقتصادية ، كما اسهمت في النشاط الوطني العام على مستوى العراق وتركيا وإيران مما فتح أمامها آفاقاً جديدة من الوعي والتثقيف العملي فأكتسبت الخبرة والدراية ، وبذلك دخلت البلاد الكردية آفاقاً أوسع وأرحب .

كما استطاع المثقفون الاتصال بالعالم الأبعد عن طريق وفود الطلاب الأكراد إلى جامعات أوروبة وآسيا وامريكا فأتسعت مداركهم وآفاق رؤيتهم السياسية وعقدوا صلات سياسية وثقافية ناجحة .

هذه المرحلة تعتبر إذن أساسية جداً في حياة كوردستان وشعبها لايستطيع الباحث إلا أن يتوقف عندها ويدرسها بأناة . فقد بدأت تظهر فيها الفعاليات السياسية والعسكرية والكوادر الفكرية والتربوية ، وقامت خلالها أبرز الحركات المسلحة وأشهرها في التاريخ الكردي .

صحيح أن الاحباطات كانت كبيرة ومأساوية لكن مردودها المستقبلي كان فيه بعض العوض . نستطيع القول استطراداً أنه خلال هذه المرحلة بالذات ولدت «الشخصية القومية الكردية» وتكاملت سماتها إلى حد كبير ، على أن الشخصية القيادية المتكاملة لم تتخلق بعد . . . لكن ملامحها بانت على أية حال . . . والسؤال : لماذا لم تظهر القيادة الكردية القومية المؤثرة في حسابات المستقبل؟ . إن أبحاثنا ستتعرض لهذه الناحية وتقدم الجواب والأسباب . ونحن لاننكر بروز قيادات كردية كان لها دورها وتأثيرها لكنها ليست القيادات التي يفتقر إليها الأكراد ، أي القيادة التي تنجح في استقطاب حركة التحرر الوطني الكردي

على كـامل كوردستان وتسـتحق لقب «القيادة التاريخيـة» بجدارة . وعلى العكس من ذلك بـدت هنـاك قيـادات أسهمـت بشكـل أو بـآخر فـي زعـزعـة الوحـدة الوطنيـة عـن طـريق جـر الشـعب الكـردي إلـى انقسـامات سيـاسية وحـزبية وأحيـاناً عشـائرية ومذهبيـة فـي المعنى الديني . وإلى صراعات دامية ، مما ترك ترسبات عميقة لابد من بذل جهود مضاعفة للخـلاص من تأثيراتهـا ، وهـا هي نتائجهـا تترى علـى أرض كوردسـتان العراق وتؤدي إلى المزيـد من التفكك السياسـي والمزيد من الاقتتـال الكردي – الكردي ، ولا ننسـى في هذا المجال أن هناك قيـادات كردية اسـتجرت النشـاط الكردي في شـقيه السياسـي والمسلح إلى تحالفات أجنبية اسـتفزت شعوب المنطقـة واثارت الشـكوك لديها تجاه الحركـة الكردية . ولم تقدم تلك التحالفـات أي عوض أو أيـة مكاسـب سياسـية للأكراد علـى الأرض ، ومثالها الأقرب تلك الانتفاضة المزعومة في شمال العراق التي أوحت بها وتولت رعايتها وإخراجها الولايات المتحدة الأميركيـة وإستخدمتها عَلنـاً كورقة ضغط على حكومـة بغداد في أعقاب العـدوان الأميركي والدولـي على العراق فـي بدايـة ١٩٩١ ، ولـم يحصد أهلنـا الأكرد منهـا سوى الدمار واليأس . . . ونـأمل أن يعود الصفاء والوئام وتتحقق الوحدة الوطنية بعد التحرر من النفوذ الامبريالي الأميركي ، ليستعيد الشعب الكردي ثقته بنفسه نحو مستقبل أرضه . إن كوردسـتان العراق ورغم جميـع المعوقات والسـلبيات هي الجزء الأكـثر تهيؤاً واسـتعداداً لإقامة تجربة كردية رائدة في المستقبل بعد تحررها من الهيمنة الأميركية والتركية .

.. ما بعد جمهورية مهاباد

بعـد القضاء على جمهورية قاضي محمد الكرديـة في مهاباد وهدوء الاحوال في مناطق الشمال من العراق عام ١٩٤٧ ومغادرة ملا مصطفـى البارزاني ولجوئه إلى الاتحاد السـوفييتي إستقرت الأوضاع الأمنية طوال السنوات التي تلت وحتى عام ١٩٦١ حيث تجدد القتال في جبال كوردستان في شهر أيلول من ذلك العام .

وبالإمكـان القول أن جيـلاً كردياً جديـداً بالكليـة بدأ يـترعرع في تلـك الحقبـة قوامـه : خريجو المعـاهد العليا من المدرسين والمعلمين والاطباء والمحامين والموظفين الاداريين وغيرهم . وبدأت تتكون الطليعة الكرديـة المثقفة (الانتلجنسيا) جنباً إلى جنب مع مثيلتها العربية في مدن العراق وارياقه المتراميـة . وكانت البلاد بأجمعهـا تتحرك ويسودها الغليـان الشعبي من أجل تحقيق الديمقراطية والعدالـة الاجتماعية والحرية السياسـية في البلاد . في هذه المرحلة ازداد القمع ضد شعوب المنطقة وبخاصة في العراق وتركيا وإيران . وكانت حكوماتها تخضع

للنفوذ الغـربي وحصل تنسـيق فيما بينهـا إزاء تنامي حـالات العداء للغرب وبروز التيارات اليسارية والتقدمية .

ففي ذلك الوقـت كان الحكم في العـراق وعلى رأسـه «القصر الملكي» يبحث في تطبيق أنجع الوســائل لكبت الزخم الجمـاهيري الجديد وتطلعاتـه «الخطرة» التي تهدد أسـس النظم السياسية القائمـة . وكان العالم كله تقريباً خارجاً من الحرب العالمية الثانية وتجري المحاولات لإعادة بنائـه على أسـاس بديل . فنشـطت الدعايـات هنا وهنـاك لصالح النظـامين العالميين الرأسـمالي الأمبريالي بزعامة الولايات المتحدة الامريكيـة والاشتراكي الأممي بزعامة الاتحاد الســوفييتي ، ولم تخل أرض في العـالم كلـه تقريبـاً من تأثيرات هـذا النشـاط المحموم الذي استخدمت فيه القوتان جميع أجهزتهما التقنيـة الاعلامية والأمنية ، واستنفرتا تنظيماتهما ومؤسساتهما وحلفاءهما عبر العالم بصرف النظر عن مصداقية كل منهما .

في نطاق الوطن العربـي كانت القضية الفلسـطينية مرشحة للحسـم على أساس قرارات هيئة الأمم المتحدة (التقسـيم) بينما كان العرب يقاومون هذا الحل المجحف بضراوة وخاصة عرب فلسـطين . وإذ فشلـت جميع المحاولات المبذولـة بما في ذلك القتـال ، فإن مصير الوطن الفلسـطيني تقرر وفق الخريطـة التي رسـمتها نتـائج حرب ١٩٤٨ والتي لعبت فيهـا بعض الأنظمـة العربيـة القائمـة ادواراً مشـينة . فمنها مـن شـارك في اللعبـة الدوليـة لحل قضيـة فلسـطين ، ومنها مـن تهيب وتخوف ، وبعضهـا اقدم ولكن بإمكانات ضعيفـة ، إمـا لأنه لـم يكـن يملك حرية التحرك في المكان بسـبب قيود المعاهدات المعقودة بينـه وبين الدول الغربية الاستعمارية من سابق لاسيما بريطانيا ، وإما لأنه كان قد حصل على إستقلاله حديثاً ولم يملك بعد ناصية أمره بشـكل كامل سياسياً وعسـكرياً واقتصادياً(*) . على أن الجديد آنذاك كـان ظهور أمريكا على مسـرح الشـرق الأوسـط كشـريكة أو وريثة لبريطانيـا فيه . ولكن من خلال دور جديد هو دور الأمبرياليـة الامريكيـة وعدوانهـا على الشـعوب وتغلغلها فيـه على شكل أحلاف وتكتلات أقليمية مسلحة بذريعة التصدي لعدوان سوفييتي مزعوم .

(*) نتذكر هنـا بـأن تلك الأنظمـة لم تصل إلى حد التعـامل مع العدو الصهيونـي ، ولم تتبادل الاعـتراف معه وتبادل الزيارات .

التجمع الوطني والوثبة

بعد عام ١٩٤٨ وقيام «اسرائيل» بدأت الصراعات في المنطقة تأخذ أبعاداً مختلفة تماماً ، واتجاهات عقائدية أيديولوجية ، ويتنامى في نفس الوقت التيار القومي العربي الوحدوي بمضامين تقدمية . وقد جنح نظام أنقرة وطهران للاعتراف باسرائيل وكان لهذه السياسة انعكاسها الشديد في المنطقة وجعل السياسة الخارجية المتجانسة للعراق وتركيا وإيران تهتز وتعيش فوق بركان كامن . وفي هذا الخضم وفيما يتعلق بالعراق ولد ، ولأول مرة ، أكبر تجمع سياسي وطني في تاريخ البلاد ضمن إطار جبهة وطنية كانت تضم جميع الأحزاب التقدمية والقومية بما في ذلك القادة الشبان في الحركة الكردية . واعلن التجمع رفضه ومقاومته للاستعمار البريطاني في ردائه القديم - الجديد «معاهدة بورت ثموث» فكانت «الوثبة» - وثبة كانون الثاني ١٩٤٨ - وهي الرد الشعبي الحاسم بعد محاولة تكبيل العراق بمعاهدة جديدة بينما كان الشعب العراقي يناضل في نفس الوقت للفكاك من معاهدة ١٩٣٠ .

الخطر الشيوعي المزعوم ..
ونظرية الفراغ وخط الدفاع

ورغم ذلك فإن الجهود لم تتوقف لضم العراق كله إلى خط الدفاع ضد ماسموه الخطر الشيوعي . وهو الخطر الموهوم المزعوم الذي جعلوه (فزاعة) يدلفون بحجته إلى قارات العالم وجعلها منطقة نفوذ وسوقاً استهلاكية عريضة لمنتجاتهم وتقنياتهم ولإحكام يدهم على منابع النفط في منطقة الخليج وما حولها . وأقاموا اسرائيل كقاعدة متقدمة لهم . وقد سقط نظام حكم العراق الملكي في احابيل هذه السياسة الأنكو - امريكية وهي نفس السياسة التي أتبعت في أوروبا الغربية نفسها وفي جنوب شرق آسيا لتسهيل قبول الهيمنة الرأسمالية الامريكية بأحلافها وقواعدها واساطيلها وسحر دولارها . أما القارة الامريكية فقد أعتبروها جزءاً لايتجزأ من أمن الولايات المتحدة وهذا احياء لمبدأ (مونرو) بثوب أمبريالي واسع جديد(*) . وبقي العالم كله يعاني طوال الحقبات الماضية من شرور الأمبريالية الامريكية وبثها الاوهام حول الخطر الشيوعي والهجوم السوفييتي . علماً أنه لم

(*) مبدأ مونرو نسبة للرئيس الأمريكي مونرو وينص على مبدأ عدم السماح لدول أخرى التدخل في شؤون أمريكا «أمريكا للأميركيين» على أن لمبدأ مونرو مفهوم أخر هو غير مطبق عملياً يقضي بأن لا تتدخل أمريكا في شؤون الآخرين .

يقع هجوم كهذا في أي مكان من العالم خلال مايزيد على نصف قرن . مع أن استفزازات كثيرة حصلت وفرص عديدة مرت فلم يتحرك السوفييت وكانت الصين حليفة ايضاً والقوة مضاعفة . فمن الذي هجم وهاجم واعتدى في قارات العالم الخمس؟ . ومن الذي يخرب ويهدم ويستنزف الشعوب؟ أمريكا وحليفاتها أم الاتحاد السوفييتي السابق؟ .

قراءات في مذكرات توفيق السويدي

فلنستمع الآن إلى توفيق السويدي وهو أحد اقطاب النظام الملكي القديم في العراق ومن رؤساء الوزارات السابقين وهو يحدثنا عن هذا الموضوع . فقد جاء في مذكراته السياسية وتحت عنوان «الجبهة الفارغة» مايوضح حقيقة هذه الاوهام ويلقي ضوءاً ساطعاً على خفايا الأمور وما كانت تحيكه امريكا منذ تلك الفترة وهو مانثبته فيما يلي نقلاً عن المذكرات :

«وأذكر ، أثناء اضطلاع هذه الوزارة بالحكم(*) ، ظهرت بعض الأمور الخارجية التي عالجتها ومنها قضية الدفاع الخارجي للمنطقة المشتملة على إيران وتركيا ومن ورائهما العراق فيما يتعلق بالقوى الروسية المواجهة لها . وقد عرفت هذه المنطقة «بالجبهة الفارغة»(**) ولإملاء هذه الجبهة الفارغة كان البحث يدور حول إيجاد الحل المناسب لتدبير القوى اللازمة لاكمال الخط الدفاعي المبتدىء من باكستان والمنقطع في إيران ثم المتصل بتركيا .

يتابع السويدي :

«وقد أطلق على الخط الخلفي للجبهة الفارغة اسم الخط الغربي . وللمداولة في هذه الأمور اجتمع سفراء أمريكا في الشرقين الأوسط والأدنى مع سفراء بريطانيا في نفس المنطقة واستمر اجتماعهم هذا يومين في استانبول . وقد فهمت من السفير الأميركي المستر «كروكر» أن مهمة التنسيق والتنظيم للخط الغربي وضعت على عاتق انكلترا وترك لها الأمر في الاتصال مع الدول ذات العلاقة لدراسة الموضوع .

وبعد أيام جاءني السفير الأميركي مبلغاً بأن حكومته سوف تنتدب خبراء عسكريين

(*) يقصد وزارة جميل المدفعي وكان السويدي وزيراً للخارجية فيها .

(**) «الجبهة الفارغة» ، هي ماكان يعرف بنظرية ملء الفراغ في الشرق الأوسط أو نظرية أيزنهاور . والمقصود هو ملء الفراغ العسكري الذي سيحدثه جلاء قوات الاستعمار القديم عن الشرق الأوسط . وقد رفض الشعب العربي هذه النظرية وقاوم سياسة الاحلاف التي انبثقت عنها فلم تشهد النور أبداً ، فيما تحقق ذلك عام ١٩٩١ وبعد العدوان الأميركي على العراق والمنطقة وتفكك الاتحاد السوفييتي فأصبحت يد أميركا هي العالية وحدها .

يتصلون بالحكومة العراقية وسلطاتها العسكرية للمداولة بشأن الخط الغربي الذي جرى البحث عنه في استانبول»[1] .

ولعله مما يلفت النظر حقاً أن وشنطن بدأت تبحث عن أصدقاء عراقيين وتتعامل مع بغداد مباشرة ، الجمالي يصبح رئيساً للوزراء بعد استقالة المدفعي وهو المعروف بعلاقاته الممتازة مع امريكا وكانت سياسة وزارته واشخاصها مما يعطي انطباعاً حقيقياً عن بداية «الأمركة» في العراق .

قصة حلف بغداد

السويدي يتحدث بعد ذلك عن قصة انشاء «حلف بغداد»[*] وكيف تم الاعداد له واحداثه : «حتى إذا وصلت المفاوضات مابين إنكلترا والعراق إلى نقطة تبرر الغاء المعاهدة العراقية البريطانية والاستعاضة عنها بالتحاق بريطانيا بميثاق التعاون المتبادل التركي العراقي يمكن تشجيع الدول الأخرى المجاورة لتركيا والعراق من عربية وغير عربية على الالتحاق به ليتسنى املاء وتكثيف الجبهة المواجهة لروسيا . وبعد التحاق بريطانيا وموافقتها على إنهاء المعاهدة العراقية - البريطانية وسحب بعض القوات الجوية الباقية وتسليم القاعدتين الجويتين في الحبانية والشعيبة إلى العراق دخلت باكستان في الميثاق . وبعد مدة وحصول بعض التردد قررت إيران في النهاية التحاقها بالميثاق فتم العدد الأصغر للملتحقين وهو ثلاثة أو أكثر فاجتمع أول ما أجتمع مجلس وزراء الميثاق في بغداد وقرر تسميته بميثاق بغداد اعترافاً بجهود العراق . وقد كان في نية القائمين بهذا المشروع ادخال الدول العربية في سبيل تكثيف الجبهة حتى تصل إلى السويس غرباً وإلى المحيط الهندي جنوباً»[2] .

الشيوعية والأكراد

وهكذا وظفوا الخطر الشيوعي في كل مسائل العراق تقريباً ، حتى الحركة الكردية وأعمالها المسلحة في الشمال تقف الشيوعية وراءها حسب زعمهم . فقد جاء في مذكرات رئيس الوزراء الأسبق طه الهاشمي ليوم ١٥ آذار ١٩٤٩ مايلي :

«اجتمعت بنوري السعيد في داره قبل الظهر وقال لي إن أمامه ثلاث قضايا : قضية

---

(١) توفيق السويدي «مذكراتي» صفحة ٥٢١ .

(*) ويطلق عليه اسم «ميثاق بغداد» و«حلف المعاهدة المركزية» ثم فقد أهميته بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . وانسحاب العراق من الحلف .

(٢) المصدر السابق صفحة ٥٣٩ .

فلسطين ، والموقف الحالي ، واحتمال وقوع حركات في الشمال بتشويق الشيوعيين . يقول بأن لديه معلومات تذكر أن الروس سيرسلون ملا مصطفى (البارزاني) في أوائل الربيع إلى شمال العراق مزوداً بالسلاح(*) . لهذا من الضروري أخذ الحيطة ، وقد أخطر الانكليز والأمريكان بذلك وطلب اليهم تجهيز الجيش العراقي بالسلاح ليكون على أهبة العمل ، وهو يتوقع موافقتهم»(٣) ونحن نميل هنا إلى الاعتقاد بأن الانكليز هم الذين سربوا مثل هذه المعلومات ليزداد العراق اعتماداً عليهم .

وكتب الهاشمي عن يوم ٨ /ك١/ ١٩٥١ من مذكراته وفيه مايدل على مدى تركيز بريطانيا على فكرة الخطر السوفيتي الموهوم ، وكيف جعلوا بعض الحكام العرب وعلى رأسهم نوري السعيد يعملون في هذا الاتجاه : «زارني اليوم نوري السعيد وأخبرني أنه سيذهب قريباً إلى مصر لحضور مجلس الجامعة العربية وانه يحبذ ان أذهب أنا معه إلى القاهرة لأتصل برجالات مصر وسورية فيها واوضح لهم خطورة الموقف العام من الوجهة العسكرية ، وضرورة التضامن بين ا لبلاد العربية ، وهو يرى أن الحرب ستقع لامحالة وإن الانكليز حتى الآن لم يخبروه عن عزمهم فيما يتعلق بالدفاع عن العراق وأن قائد الشرق الأوسط الجنرال روبرتسون لم يبين له في أي خط سيقف الانكليز للدفاع عن الشرق الأوسط» .

يتابع الهاشمي :

«وقال نوري أن العسكريين الانكليز يعتقدون بأن الروس لايستطيعون أن يهاجموه من جنوب قفقاسيا باتجاه راوندوز إلا بعشرة أو اثني عشرة فرقة آلية لأنه حسب زعمهم لايستطيعون أن يموّنوا أكثر من هذه القوة الآلية . وهو يرى بأن خمس أو ست فرق تستطيع أن تسد طريق رايات راوندوز (كوردستان) بوجه هذه القوات الروسية الزاحفة وتؤخر تقدمها . وهو يعتقد أن في الاجتماع الحالي في لندن بين رؤساء وزراء (الدومينيون) سينظر في قضية الدفاع عن الشرق الأوسط وانه يعتقد أن استراليا ستعزز فرقتين ونيوزلندا فرقة والباكستان فرقة ويجوز أيضاً الهند تعزز فرقتين ، وبنظره أن نهرو ربما غير موقفه من الحياد نظراً لتصريحه عن ضرورة الدفاع عن قناة السويس وتصريحه الأخير لما مر بالقاهرة .

(*) البارزاني والعصيان الكردي استخدمهما نوري السعيد ورفاقه كورقة ضغط في سياستهم الداخلية القمعية طوال سنوات حكمهم . ولم يكن البارزاني أكثر من لاجيء سياسي في الاتحاد السوفييتي آنذاك . لكن المخابرات الأميركية وبوساطة بريطانيا كانت تسرب هذه المزاعم لبغداد لاستثارة المخاوف العراقية من موسكو ودفعها للإنخراط في مشاريع الامبريالية الأميركية .

(٣) مذكرات طه الهاشمي صفحة ٢٦٢ .

فهذه الست فرق ستتجمع في القناة ، يضاف إليها فرقة بريطانية آلية ، ويؤلف منها الجيش الذي يدافع عن الشرق الأوسط . ولكن أين يدافع ، فهذا مجهول ، وهل يجتمع في الوقت المناسب ويزحف ، أو أن الروس يتوغلون في العراق ويتقدمون ، فهذا أمره مجهول»[٤] .

ثم يقول الهاشمي :

«ولما سألته ألا يرى أن امريكا ستورط العالم في حرب وانه كان ينبغي لها أن تعترف بالصين الشيوعية وتدخلها في منظمة الأمم المتحدة كما اعترفت بها بريطانية؟ قال : أمريكا لا تريد أن تبقى الصين شيوعية وهي تعتقد أن روسيا هي التي تلعب من وراء الستار» .

يتابع الهاشمي :

«ثم قال نوري إن الموقف في الشرق الأوسط مقلق وأن الدول العربية - يعني مصر - يجب أن تترك الهزل وتشتغل بالجد - يريد بذلك أن تترك مشاكلها مع بريطانية إلى وقت آخر - لمقابلة هذا الخطر الشيوعي الداهم وذلك بالتعاون مع الدول العربية وتنظيم خطة دفاع» .

ثم قال نوري أنه قلق من ناحية تركيا . فقد يهتم الأتراك بحدودهم الجنوبية ويعتبرونها مفتوحة بوجه عدوهم وبذلك يصبحون بوضع خطر من ناحية الجنوب ، وانهم يستطيعون الدفاع في الجبهة الشرقية لمناعة الأرض ولكن الخطر محدق بهم من ناحية العراق . لهذا هو قلق من هذه الناحية لأن الروس قد يحركون الاكراد في منطقة رايات ، راوندوز ، بارزان (كوردستان) وإذا لم نسيطر على الموقف هناك فإن الأتراك قد يدخلون العراق للدفاع عن هذه المنطقة وقد يحصلون على ولاية الموصل ويبقون فيها ، وينالوا ماكانوا خسروة قبل خمسة وعشرين سنة[*] . لهذا يريد أن يجتمع باسماعيل صفوة ويطلع على التدابير والموقف في تلك المنطقة (إسماعيل صفوة رئيس أركان الجيش العراقي) . وقال إن الايرانيين مقررون ألا يدافعوا ضد الروس فالحكومة والجيش قد تترك وتنسحب إلى الجنوب الشرقي ، إلى حدود باكستان .

---

(٤) المصدر السابق .

(*) ونلاحظ هنا أيضاً جانب أخر من إثارة المخاوف العراقية فيما يتعلق بتركيا لدفع بغداد أكثر وأكثر للتحالف مع بريطانيا وطلب حمايتها من أطماع الجيران .

وقال نوري بـأن الانكليز أرادوا أن يصبح الجيش العراقي ست فرق على أن تحشد فرقتان في منطقة راوندوز (كوردستان) وفرقة في الموصل إحتياط ، وفرقة ونصف في جوار «قره غان» ونصف فرقة احتياط في بغداد»[٥] . . . انتهى الهاشمي[*] .

هذا هو باختصار وحسب مذكرات الساسة الوضع الدولي والاقليمي أثناء تلك الفترة من تاريخ المنطقة ، وهذه نماذج قدمناها حول العقلية التي كانت تحكم العراق وتتصرف بمقدراته وتلعب ادواراً خطيرة في الوطن العربي . سياسيان من أبرز حكام العراق آنذاك (نوري السعيد وتوفيق السويدي) وامثالهما يصرفون جهدهم ويركزون نشاطهم اليومي حول كيف نواجه الخطر الشيوعي؟ فأي خطر هذا بينما الخطر الحقيقي إلى جانبهم في فلسطين . والخطر الحقيقي هو الهيمنة الامريكية - البريطانية التي كانت تلف العراق والوطن العربي بل العالم كله . نوري السعيد يبحث في عدد الفرق والجيوش التي سيواجه بها روسيا والاكراد هذا هو الخطر . ويناقش بشأن إجتماعات رؤساء وزراء (الدومينيون) والدفاع عن الشرق الأوسط ، أما النضال في مصر ضد الاستعمار البريطاني فهو عنده الهزل بعينه حسب قوله . فالمطلوب من مصر حسب رأيه أن تشتغل بالجد الذي هو الخطر الشيوعي الداهم . وأما الاهتمام بالوضع الداخلي وتنمية موارد البلاد واعمارها والقضاء على البؤس والفقر وأشكال التخلف الأخرى ومقاومة النفوذ الإستعماري فهذا مالم يكن وارداً في ذهن ومشاعر وخطط أولئك الحكام ولا في اهتماماتهم اليومية . لذلك مضوا من دون ذكر حسن وكأنهم لم يكونوا بعد أن اطاح بهم الشعب في ١٤ تموز ١٩٥٨ .

وإننا نجد في الرد على تلك السياسات المخادعة التي كان يمارسها نوري السعيد وجماعته والتي مايزال يمارسها أمثاله في وقتنا الحاضر في أقطار عربية أخرى ، إن ابلغ رد فعلاً هو ماكتبه الصحفي البريطاني «كاراكتاكوس» في كتابه الشهير «ثورة العراق» حول الخطر الشيوعي أو السوفييتي المزعوم[**] :

---

(٥) الهاشمي صفحة ٣١٩ المصدر السابق .

(*) نلاحظ كيف كان هؤلاء الساسة يعتمدون على الأجنبي في تقوية جيش العراق الذي وصل عديده إلى مليون جندي الآن وعدته وتسليحه في مستوى أكثر من ثلاثة جيوش في العالم وهو ماينطبق على سورية وأقطار عربية أخرى أصبحت جيوشها في المستوى اللائق .

(**) كاراكتاكوس : هو الاسم المستعار الذي كان يطلقه مؤلف الكتاب على نفسه مذيلاً به كتاباته الأسبوعية في مجلة (الأوبزرفر) البريطانية .

«ولقد كان ميثاق بغداد الأداة المنفذة لسياسة الحكومة البريطانية ، وهو يستهدف في رأي العراقيين تحالف بلادهم مع الايرانيين والاتراك والباكستانيين وإبعادها عن حلفائها الطبيعيين في البلاد العربية الأخرى ، الذين أختاروا سياسة الحياد ، فالهدف الحقيقي للميثاق هو الوقوف في وجه روسيا . ونوري السعيد العدو الكبير للشيوعية ، لم يسمح طيلة السنوات العديدة بإقامة تمثيل لروسيا في العراق . أما العراقيون فلم يكونوا ليخافوا من روسيا ، فالرجال يحكمون على مايرونه بأنفسهم ويلمسونه بأحاسيسهم . أنهم يرون البريطان والأمريكان يحالفون حكامهم الذين يمارسون حكماً لم يشهد التاريخ مثيلاً له في الطغيان والفساد . واعتقدوا أن الخلاف القائم بين الغرب والشرق أمر لايعنيهم . فالموضوع يشبه تطلع شخصين إلى منظر واحد ، كلاهما يراه من ناحيته ومن زاويته صورة مختلفة عما يراه الآخر . فالعرب كغيرهم من الآسيويين لايؤمنون بأي تهديد روسي . وفي أحد الكتب الحديثة قرأت قولاً لأحد الآسيويين يوجهه إلى شخص بريطاني عن الشيوعية : إنها كابوسكم ، وليست كابوسنا»(*) .

ينوه الرئيس الامريكي الأسبق نيكسون في مذكراته بشكل صريح «أن الكريملين لايريد الحرب» فهو أدرى طبعاً بقوة الاتحاد السوفييتي وسياسته الخارجية ومع ذلك فإنه عندما كان رئيساً راح يهول بالعدوان السوفييتي : «أجل إن قادة الكريملين لايريدون الحرب ، لكنهم يريدون العالم وإنهم يمضون حثيثاً للوصول إلى مركز يمكنهم من تحقيق غايتهم»[٦] .

فماذا كان يعني هذا الكلام؟ إنه يعني بأن سياسة الاتحاد السوفيتي الناجحة آنذاك وعلاقاته السلمية مع شعوب العالم تعطي نتائج مضادة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية وأطماعها العدوانية . على أن نيكسون يرى إلى الأمور من خلال عقلية الهيمنة التي تمارسها بلاده أو دولته ويصور السوفييت بأنهم يريدون العالم(**) .

الوضع السياسي الداخلي

في تلك المرحلة ولأول مرة نجد الحكومة العراقية تقضي على الحركات الكردية ويفر بعض قادتها إلى الخارج وتسيطر على الشمال (بقدرة قادر) ثم تتفرغ للقمع البوليسي في

(*) ثورة العراق «كراكتوس» صفحة ٦٢ من الطبعة العربية .

(٦) مذكرات نيكسون . . ترجمة سهيل زكار صفحة ٣ .

(**) نحن هنا لا نتوقف أمام التبدلات التي قامت في الاتحاد السوفييتي وسقوط التجربة السوفيتية عام ١٩٩١ .

الداخل . فتلاحق الأحزاب التقدمية والشيوعية وتنصب المشانق لقياداتها (فهد ورفاقه) وتفتح السجون والمعتقلات للمناضلين الوطنيين عرباً وأكراداً وغيرهم على حد سواء . ولقد قمعت بشدة الحركة الشعبية الوطنية العراقية . وتألفت حكومة عسكرية برئاسة الفريق الركن نوري الدين محمود(*) ثم أعقبتها مباشرة عودة نوري السعيد إلى الحكم وولادة حلف بغداد رسمياً واعلانه في العاصمة العراقية بغداد .

بدأت السلطة الحاكمة في أعقاب ذلك عملية تكتيل وتجميع للعناصر السياسية الرجعية في أحزاب جديدة . فنجد نوري السعيد يؤمن فجأة بالحزبية وبالحياة الحزبية ويشكل (حزب الاتحاد الدستوري) بينما يصبح صالح جبر - صاحب معاهدة بورتثموت المرفوضة الموالي لامريكا ونفوذها الطالع - مؤمناً بالاشتراكية ويشكل (حزب الأمة الاشتراكي) ومن المعروف أن السعيد وجبر كانا الأكثر كرهاً للحزبية ودورها الوطني والأشد قسوة وقمعاً للأحزاب الوطنية وقياداتها وللانتفاضات الوطنية المتتابعة في مدن العراق وكوردستان ولكل واحد منهما أنصاره من كبار الساسة وكبار الملاك والاقطاعيين .

توزع هذان الحزبان الأدوار وانخرط في صفوفهما الأغوات وشيوخ القبائل والاقطاعيين وكبار الملاك العقاريين وكبار التجار وممثلو البورجوازية العراقية الناشئة عرباً وأكراداً الذين توحدت مصالحهم الطبقية والسياسية لأول مرة بمباركة التيارات الدولية الجديدة . وعلى سبيل المثال فإن مجلس نواب أيلول ١٩٥٤ كان يتألف من ١٣٥ نائباً (١١٦ عربياً و١٩ كردياً) بينهم ٤٩ ملاكاً و٤٣ رئيس عشيرة و١٨ تاجراً والباقون من المحامين والاطباء والملاكين والمزارعين وغيرهم . ويمثل هؤلاء البنية الطبقية للنظام الحاكم آنذاك من إقطاعيين وأغوات وإرستقراطيين وبورجوازيين الذين التقت مصالحهم جميعاً في إستجابة مخلصة لأهداف النظام وتوجهاته الدولية .

وبدا أن الأمور هدأت آنذاك في كل مكان والتف الجميع حول «القصر» ونوري السعيد وصالح جبر وفاضل الجمالي لدعم نفوذ الغرب تحت مظلة «ديمقراطية» برلمانية . ثم مالبثوا أن جعلوا من بغداد مركزاً وقاعدة لحلف بغداد الاستعماري الذي واجهته مقاومة شعبية عارمة بلغت ذروتها بعد بضع سنوات بتفجر ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التي عصفت بالملكية وبرلماناتها

(*) الفريق نوري الدين محمود هو ضابط عراقي كردي سبق ذكره في الكتاب .

ورموزها ومطاياها وخطاياها بدون استثناء لتضع العراق على مسار جديد . وقد سبق قيام الثورة استنهاض جديد للقوى السياسية الفاعلة في الساحة العراقية كان قوامها الحزب الوطني الديمقراطي ، وحزب الاستقلال ، وحزب البعث العربي الاشتراكي ، والحزب الشيوعي العراقي على شكل جبهة وطنية ساندها وأيدها المثقفون الأكراد بقوة ، فقادت هذه الجبهة حركة النضال الشعبي وكانت جاهزة صبيحة ١٤ تموز وشاركت بعض شخصياتها في الحكومة الجديدة التي انبثقت عن الثورة التاريخية التي أطاحت بالعهد الملكي وأعلنت الجمهورية نظاماً للحكم في العراق .

❁ ❁ ❁

الفصل الثاني

ثورة ١٤ تموز وتوجهاتها العامة
.. والوضع الكردي فيها

لقد اعتبرت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ نتيجة طبيعية لسياسة العزل والقهر والاذلال التي مارسها الوصي على العرش الأمير عبد الإله وحكوماته ، بحق الشعب العراقي وتكبيله بالاحلاف الاستعمارية ثم جعله عاصمة العراق بغداد مركزاً للمؤامرات التي تحاك ضد بلدان وشعوب المنطقة وبخاصة سورية ولبنان ومصر تمهيداً لربطها بحلف بغداد . وجاءت ساعة الحسم والتحول التاريخي الضخم عندما أتخذت حكومة نوري السعيد قرارها الخطير بإرسال قوة مساندة عسكرية عراقية إلى لبنان دعماً لموقف كميل شمعون رئيس الجمهورية اللبنانية في مواجهة الثورة الشعبية التي وقفت ضد قراراته في الموافقة على «مبدأ ايزنهاور» أو نظرية إملاء الفراغ في المنطقة العربية . ففي ليل ١٣ - ١٤ تموز ١٩٥٨ انقلبت القوة العسكرية المتجهة نحو الأردن بقيادة اللواء عبد الكريم قاسم(*) ورهطه من الضابط الشجعان أبرزهم عبد السلام عارف «العقيد» إلى أداة ثورية تاريخية لحظة دخولها العاصمة بغداد وهي في طريقها إلى الحدود الأردنية حيث سيطرت فوراً على الاذاعة والمرافق العامة

(*) ولد عبد الكريم قاسم في ٢١ تشرين أول ١٩١٤ في حي المهدية وهو أحد أحياء الرصافة في بغداد من عائلة فقيرة جداً . كان أبوه جاسم محمد بكر نجاراً بسيطاً يعود نسبه إلى قبيلة زبيد في الحجاز . وكانت أمه «كيفية حسن اليعقوبي» تنتمي إلى أسرة شيعية عربية فقيرة ترجع بنسبها إلى بني تميم جنوب الجزيرة العربية . ونلاحظ قوة وشدة تأثير الانتماء القومي وغلبته على الانتماءات المذهبية . كان لنشأة قاسم الفقيرة دور في سلوكه العام وانتماءاته العقائدية إبان فترة حكمه . انتسب إلى الكلية العسكرية عام ١٩٣٢ بعد أن عمل معلماً إبتدائياً بعض الوقت ثم تدرج في المناصب والرتب حتى رتبة اللواء . وكان آمراً للواء التاسع عشر يوم ١٤ تموز وقائداً لتنظيم الضباط الأحرار الذين استولوا على الحكم وقلبوا الملكية . وكان معاونه الأنشط والأبرز العقيد عبد السلام محمد عارف . وانتهى حكمه صباح ٨ شباط ١٩٦٣ اثر حركة ثورية شعبية عسكرية قام بها حزب البعث العربي الاشتراكي .

واقتحمت القصر الملكي واعلنت سقوط الملكية وولادة الجمهورية بعد أن اعتقلت قادة العهد السابق ووزراءه وأعوانهم ، ثم قدمتهم للمحاكمة العلنية فيما بعد مدنيين وعسكريين ، وتمت تصفية ولي العهد عبد الإله ونوري السعيد . ولم تخل العملية من الجموح حيث أبيدت الأسرة المالكة بما في ذلك الملك فيصل الثاني وربما لم يكن ذلك خطأ أمام سلامة ونجاح الثورة ، ففي الثورات لاتبقى سوى ثمة حقيقة واحدة على الأرض «هي الثورة» وتتلاشى أمامها جميع الأشياء . وكان الملك الشاب الراحل ضحية سوء تدبير خاله الوصي . وكان والده الملك غازي بن فيصل يتمتع بشعبية فريدة في أمته العربية وذهب عام ١٩٣٧ ضحية حماسه وجموحه القومي لا سيما مطالبته باستعادة الكويت وضمها للوطن العراقي الأم .

لقد شاركت في هذه الثورة العسكرية الانقلابية جميع الرتب والافراد في الجيش العراقي الذي يجسد الوحدة الوطنية ويضم في صفوفه أبناء الشعب من مختلف الانتماءات والأصول القومية ومن هنا يكون للثورات امتدادها في الشعب . وقد التفت الجماهير العراقية من حول هذه الثورة تمنحها الدعم والتأييد ، من البصرة جنوباً وحتى أبعد نقطة في جبال كوردستان شمالاً ، وفي امتداد الجبال والبوادي والحواضر شرقاً وغرباً . كما محضتها التأييد القوى والأحزاب السياسية والهيئات الدينية والاجتماعية بدون استثناء . فضلاً عن السعادة والفرح العارم الذي لف الأقطار العربية وبلدان وشعوب العالم أجمع بعد إعلان مبادئها الوطنية الاستقلالية الديمقراطية المعادية لأشكال الاستعمار والاضطهاد العنصري والديكتاتورية المقنعة . لاسيما إعلانها مبدأ التمسك بسياسة الحياد الإيجابي وقرارها الانسحاب من حلف بغداد . ودعم حرية الشعوب وإستقلالها الوطني . وإعتبار الصهيونية هي ومن يواليها الخطر الأساسي الذي يهدد الوطن العربي وبلدان الشرق الأوسط وشعوبه . وأعلنت الثورة الاهتمام الفوري بالأوضاع الداخلية ، الاقتصادية الزراعية والصناعية ، في جميع أنحاء البلاد بدون إستثناء ، والتمسك بوضع دستور مؤقت للجمهورية . ثم تشكلت حكومة اتحاد وطني تمثلت فيها الأحزاب والتيارات السياسية القائمة في البلاد . ومن المؤكد أن جميع هذه المبادىء كانت تلبية للرغبة الشعبية ممثلة في أحزابها التي منحت تأييدها للثورة وشاركت في الحكم الجديد .

نحن لا نؤرخ هنا لثورة ١٤ تموز بشكل محدد . لذلك لن ندخل في تفاصيل الأحداث والتطورات اللاحقة وما كان من انتكاس الثورة على يد عبد الكريم قاسم ثم رفيقه ومعاونه عبد السلام عارف فيما بعد أو غيرهما . لأن ما يهمنا هو الجانب المتعلق بالأكراد ودورهم في

مسار الثورة وعودة الأكراد في العراق إلى القتال في كوردستان بعد توقف دام أحد عشر عاماً متواصلة مع بحث الأسباب المباشرة لهذه العودة وما نتج عن ذلك من ذيول ومفاجآت وتطورات وتبدلات في المواقف وفي القيادات .

موقف الثورة
من الأقليات . . . ومن الوحدة العربية

في العودة لقراءة بيان ١٤ تموز في العراق نكتشف أنه لم يتضمن أية اشارة للأقليات القومية ومستقبلها السياسي ودورها في الثورة ، مما يعطي انطباعاً بأن قادة الثورة لم يضعوها في حساباتهم على المدى المنظور ولم تشر إليها سطور البيان الذي جاء أيضاً خلواً من أية شعارات قومية تدل على علاقات العراق وتوجهاته القومية في العهد الجديد . فقد أهمل هذا الجانب كلية ، بينما جعل العلاقات العربية والإسلامية على سوية واحدة «جمهورية شعبية تتمسك بالوحدة العراقية الكاملة فترتبط برباط الأخوة مع الدول العربية والإسلامية وتعمل بمبادىء الأمم المتحدة وتلتزم بالعهود والمواثيق وفق مصلحة الوطن ومقررات مؤتمر باندونغ» .

حتى ولا إشارة لجامعة الدول العربية مما يدل على أن السياسة العربية للعراق ستكون «زئبقية» مائة بالمائة كما ظهر مستقبلاً وعلى الرغم من مشاركة غلاة القوميين في حكومة الثورة الأولى ، وظهر فيما بعد أن قاسم كان هو المسيطر الفعلي . مما يعطي انطباعاً مؤكداً بأن جميع الضباط الآخرين بمن فيهم معاونه العقيد عبد السلام عارف إنما كانوا منفذين لامشاركين فعليين في إتخاذ القرار السياسي . ولقد بدت مظاهر العقل البوليسي القمعي في هذا البيان نفسه إذ جاء فيه : « . . . وعليه فإننا نوجه إليكم نداءنا للقيام بإخبار السلطات عن كل مفسد ومسيء وخائن لاستئصاله» .

إن إشارات كهذه لاتكون عادة في صميم الاعلان السياسي الرسمي لحركة تاريخية كبرى كهذه بل في بيانات أمنية لاحقة . ولكن مما لاشك فيه أن الحركة بدأت عسكرية بحتة ودموية منذ ساعة إعلانها لكنها أتخذت معنى الثورة وشرعيتها بسبب التأييد الشعبي الجارف ودعم الفئات الوطنية لها ومشاركتها فيها منذ إعلانها .

أما عن دور عارف فإنه كبر ونما في الثورة لأنه أتخذ منذ البداية موقف التأييد المطلق للجمهورية العربية المتحدة ودورها الوحدوي ولقائدها جمال عبد الناصر ، كما أعلن التزامه

بالمنطلقات القومية العربية . فدب الخلاف واستحكم بين الاثنين وكان ماكان من انقسام الثورة وانعكاس هذا الأنقسام على بنية الجمهورية الفتية وشعبها ، بفئاته القومية وأحزابه وهيئاته السياسية ، ومما زاد في ضرام المسألة أن النفوس كانت مهيأة لمثل هذا الأنقسام من سابق . فقد كانت العهود السالفة تغذيه وتنفخ في ناره .

الثورة تمد اليد للأكراد

ما يتعلق بالأكراد ، فإن الحكومة الجديدة عادت واستدركت ما أغفله بيان ١٤ تموز . فقد نص دستورها المؤقت على ضمانات للأكراد حيث نصت المادة الثالثة منه على مايلي :

«إن العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن . وإن حقوقهم القومية معترف بها ضمن الوحدة العراقية» . وكان هذا أول نص دستوري عراقي يعترف بالحقوق القومية للأكراد . ثم تضمنت رموز العلم الجديد مايعبر عن الوجود الشريك(*) . .

هذا النص الدستوري جاء عاماً كما نلاحظ لكنه خطوة طيبة . على أنه لم يتضمن مايفيد ترك صلاحيات للحكومة بإصدار القرارات اللازمة لترجمة هذا النهج الدستوري بشكل عملي تطبيقي على الأرض . ومع ذلك أتخذت اجراءات لاحقة تنفيذاً لروح هذه المادة الدستورية وفي أهمها :

تأسيس مديرية عامة للدراسات الكردية في وزارة المعارف للاشراف على مناهج التعليم في المناطق الكردية . وإحداث صف خاص لتعليم الكردية في دور المعلمين والمعلمات .

كما أفسح المجال امام حرية الاعلام الكردي فصدرت في أيار مايو ١٩٥٩ جريدة «آزادي» وجريدة «خه بات» وتبعتها «نوروز» و«شفق» و«هيوا» وغيرها .

ووافقت الحكومة على اعتبار عيد «النوروز» الكردي عيداً عاماً لجميع العراقيين .

وحصل الأكراد على حرية تأسيس المنظمات المهنية والنقابات العمالية والفلاحية وغيرها . وهذه خطوات واسعة جداً وهامة على المستوى الكردي . .

(*) وقد تم اختيار العقيد خالد النقشبندي وهو كردي ليكون عضواً في مجلس السيادة الذي تم تأليفه برئاسة الفريق نجيب الربيعي وعضوية مهدي كبة والنقشبندي . وهي المرة الأولى التي يتبوأ فيها كردي مثل هذا المنصب الرفيع . ولعل السبب المباشر هو رفع يد الأجنبي عن القرار العراقي الذي كانت تقيده المصالح البريطانية في العراق وتحول دون تحقيق مشاركة كردية شاملة .

أما الحريات السياسية فإن سائر أبناء الشعب العراقي كان مايزال محروماً منها بشكل عام . ويمكن القول أن أهم القرارات الرسمية كان الاعلان عن عودة المبعدين السياسيين ومن بينهم الأكراد طبعاً وعلى رأسهم ملا مصطفى البارزاني ورهطه في موسكو .

إن هذه الاجراءات المتلاحقة المتعلقة بالأكراد أعتبرت خطوة هامة جداً في تاريخ العراق الحديث وتتويجاً لانجازات ثورة ١٤ تموز التي وضعت القضية الكردية في مسار جديد بالكلية وبما ينسجم مع الأسباب العميقة التي أدت إلى تفجير الثورة وخاصة من ناحية وضع حد لتأزم العلاقات العربية - الكردية التي كانت تقوم على أساس من إنعدام الثقة في الدرجة الأولى .

البارزاني يؤيد الثورة من منفاه في موسكو

كان ملا مصطفى البارزاني في مقدمة العراقيين المبعدين في الخارج الذين أبرقوا مهنئين ومؤيدين العهد الجديد وثورته . وينحي بعض من الكتاب والمؤرخين باللائمة على عبد الكريم قاسم لعدم أستثنائه ملا مصطفى وجماعته من العفو والحيلولة دون عودته إلى العراق ضاربين عرض الحائط بحقائق سياسية ووطنية كانت وراء هذه الخطوة وملزمة فيها . لأن غياب ملا مصطفى تلك الفترة الزمنية الطويلة لم يكن ليتم لولا أن الواقع الدولي وعضوية العراق في حلف بغداد آنذاك فرض عليه ذلك بناء على قرار بريطاني . وكان بإمكان الملا أن يقطع لجوءه إلى الاتحاد السوفييتي منذ سنوات وقبل ١٤ تموز ١٩٥٨ ليعود إلى جباله وسلاحه . لكنه كان سيواجه آنذاك ليس الحكومة العراقية فحسب بل قوات الدول الغربية الحليفة ، والدولتين المجاورتين أيضاً (تركيا وإيران) ولابد أن الملا سمع النصيحة في حينه من طرف السوفييت فآثر التربص والاستكانة . فقد كانت أمامه ثلاثة خيارات ليس إلا :

١ - إما العودة للعراق واعلان الخضوع التام للدولة من دون شروط مع ملاحظة وجود حكم غيابي بإعدامه .

٢ - وإما التسلل والقتال في معركة ليس له فيها حظ .

٣ - وإما البقاء حيث هو في الاتحاد السوفييتي يراقب الأحداث وإلى جانبه خلص وأخلص رجاله ، وقد آثر الخيار الأخير مترقباً تبدل الأحوال .

وكانت بريطانيا قد قررت في تلك المرحلة - وكما نوهنا آنفاً - أن تضمن للحكومة العراقية ونظامها الحليف الهدوء والاستقرار في الشمال وتوجيه البنادق كلها في التصدي

للموجة الشعبية العارمة المعادية للاحتلال . مما يؤثر على ظروف الحرب العالمية القادمة حسب إعتقادهم ودور بريطانيا الهام فيها . وكان نوري السعيد وصحبه وجيرانه يعملون ليل نهار لإقامة حزام أمني ضد الخطر السوفييتي المزعوم مستقبلاً . هنا أصبح ملا مصطفى متهماً بالعمالة للسوفييت أيضاً أو هكذا أوحت الدوائر الاستعمارية لنوري السعيد . فهل كانوا يخشون أن يتسلل ملا مصطفى إلى العراق فأشاعوا التهم ضده سلفاً تمهيداً لقمعه بشدة إذا عاد وبتهمة التعاون مع السوفييت؟ . أم أنهم كانوا يخشون انضمامه إلى الحركة الوطنية وتيارها المتنامي في العراق بعد انضمام نخبة من المثقفين الأكراد إلى الحركة عن طريق بعض أحزابها العاملة فقطعوا الطريق أيضاً واتهموه سلفاً بالتهمة الخطيرة التي يطالها قانون خاص وضعوه لهذه الغاية هو «مكافحة الشيوعية» . وهكذا نرى بأن الخيارات المتاحة أمام الملا كانت كلها صعبة وشائكة فاختار الترقب والانتظار ، ثم جاءت الأحداث اللاحقة وخاصة قيام ثورة تموز لتكون لصالحه .

أبرق ملا مصطفى مهنئاً قادة الثورة ، وبعد أربعة أشهر من اعلانها عاد إلى العراق «في ٥ تشرين الثاني ١٩٥٨» . إن ابعاد ملا مصطفى أو ابتعاده عن وطنه كان حالة طارئة إذ انتهت بإنقضاء أسبابها فكان لابد له من العودة والحصول على العفو إن عاجلاً أو أجلاً . وهذا ما ينطبق على كل عراقي آخر كان مبعداً خارج وطنه .

ملا مصطفى في القاهرة
عائداً إلى العاصمة بغداد

عاد ملا مصطفى إلى العراق عن طريق القاهرة . ولقد فعل ماهو ضروري وحاذق حيث التقى الرئيس عبد الناصر «بنصيحة سوفييتية» ، وسمع منه ماهو مريح ومشجع بالنسبة لمستقبل الأكراد والموقف العربي السليم منهم . وهذا مالم يعجب قاسم طبعاً فآثر الصمت حول هذه البادرة التي لقيت ارتياحاً كبيراً في الأوساط العربية والكردية على حد سواء . لكنه عرف فيما بعد كيف يقحم الأكراد في منزلقات خطرة ودامية قطعت الطريق على أي تفاهم بينهم وبين أخوانهم ومواطنيهم العرب في تلك المرحلة وإلى سنوات قادمة . فعلى مدى الخمس عشرة سنة التالية احتدم القتال في كوردستان العراق وما كان ليهدأ قليلاً حتى يعود سيرته الأولى ، فكانت كل معركة من المعارك تعادل في عنفها وضراوتها وخسائرها وقتلاها حصيلة جميع المعارك والثورات الكردية القديمة مجتمعة .

استقر ملا مصطفى وأولاده وأسرته في بغداد لأول مرة منذ سنوات طويلة . وقد خصه

كريم قاســـم بتلك الدارة (فيـلا) قرب المتحف إلـى جوار محطـة ســكة حديد بغداد(*) . وخصص له ولأفراد أسرته معونات مالية كان نصيب الملا منها ٥٠٠ دينار شهرياً ومبالغ أقل لإخوتـه والأبناء ، وهذا مايعتبر تعويضـاً عن املاكهم التي صودرت سـابقاً . لكن قاسم أبى إلا أن يبقى سيء التدبير فقد كشف عن هذه المخصصات في مؤتمر صحفي عقده أثر اعلان البارزاني العصيان كما لو أنه كان يعني بأنه كان يعطيه رشاوى من الدولة أو رواتب تقاعدية في إحتمال آخر(**) .

لقـد بدا نشـاط ملا مصطفى سياسـياً لاعسـكرياً هذه المرة إذ أصبحت دارتـه في بغداد ملتقى النشــاط السياسـي الكردي . وتعرف لأول مـرة على الجيل المثقف المتحمـس لقضية بلاده كوردسـتان . ومنذ ذلك الوقت احتل دوره القيـادي الشامل ولمرحلـة طويلـة قادمة ولم تعد مجالات نشـاطه وعلاقاتـه تقتصر على الجبـال والوسـط القبلي الكردي وحده بل على مستوى العاصمة بغداد ومدن كوردستان والشباب المثقف .

العـودة للخـلافـات القـديـمـة

لو تمـت هذه الاجراءات الإيجابية نحو الأكراد فـي جو عادي طبيعي لما اثـارت شيئاً مـن الريبـة والسـلبية في صفوف العـرب . لكنهـا تمت في ظـروف صعبـة سـاءت فيها العلاقات الرســمية بين بغـداد والقاهرة وتصـاعدت الحمـلات الاعلاميـة . يضـاف إلى ذلـك أن العواطف الكرديــة تفجرت بشــكل مثير وبـدت على الإعـلام الكردي علائم الاســتفزاز مـن دون أيـة ضوابط ، فالنشــرات تصدر ليـل نهـار والكتب توزع والصحافـة الكردية لاتهدأ صيحاتها .

(*) كانت هذه الدارة الواسـعة سكناً لمدير عام سـكك حديد العراق البريطاني قديماً قرب المتحف . ثم سكنها نوري السعيد فابنه صباح . ثم أصبحت مقراً مؤجراً لأحد فرعي حزب البعث العربي الاشتراكي في بغداد (الكرخ) وكنا نتردد عليه ونعقد اجتماعاتنا الحزبية فيه كتنظيم قطري سوري عام ١٩٦٩ . وتقع الدارة شرق المتحف تقريباً .

(**) نحن هنـا نقسـو فـي حق عبد الكريـم قاسـم عندمـا نكتـب ونؤرخ عنـه ولكـن بمقدار ماأخطأ في حق المواطنين وضربـه الوحـدة الوطنيـة في الصميم مما فـوت الفرصـة على جميع ماطرحتــه ثورة ١٤ تموز من شعارات وطنيـة تقدمية ومعادية للأمبرياليـة والاستعمار وإلغـاء حلف بغداد والقضاء على أدواته . ورغم إنجازات عبد الكريم قاسـم الاعمارية وغيرها التي لاتنكر ، فقد كـان عبد الكريم قاسم وطنياً وعراقياً باراً بوطنه أقدم على خطوات اصلاحيـة شجاعة وساند الطبقـة الفقيرة المسحوقة ، ووقف من دول الاستعمار الموقف الوطني الشجاع ، وقدم انجازات اعمارية ملحوظة .

وامتد هذا النشاط إلى القطر العربي السوري . مما زاد في ضرام النفوس فأنتقلت الصراعات إلى سورية وعلى أرضها ، وهو مايحدث لأول مرة في تاريخ الشعبين . أصبحنا نرى نشاطاً كردياً آيديولوجياً في سورية يصب في اقنية خطيرة جداً . . . فيطالب بشمالي سورية ويدخله في خريطة كوردستان . وكان ذلك جهلاً مطبقاً أساء للمواطنين السوريين من أصل كردي في المستقبل .

ولقد عشت شخصياً (المؤلف) تلك الأحداث كضابط في أمن الحدود في محافظة الحسكة آنذاك وساهمت في الاجراءات الأمنية المتخذة . كانت الطرود تتسلل من الحدود ليل نهار . والاجتماعات تعقد في القرى باسم الحزب الديمقراطي الكوردستاني في العراق ومن وراء ظهره ، وكان قادته يحرصون على عدم التورط في شؤون هي خارج حدود وطنهم القومي الكردي ، وبالطبع استنفرت سلطات الدولة في سورية (الاقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة) من أقصاها لأقصاها ، كان قاسم نفسه وراء العملية لإرباك السلطات السورية على الحدود وإشغالها وهي جزء من دولة الوحدة ، ولقد أنشغلت فعلاً وارتبكت في مواجهة هذه الظاهرة .

صحيح انتهت تلك المرحلة وقضي على آثارها لكن كان من نتائجها أن السلطات الرسمية في دمشق بدأت تتوجس من بعض السوريين من أصل كردي . وترتبت على ذلك وإلى سنوات بعيدة إجراءات معينة تجاههم في مناطق الحدود ماكانت لتتخذ أو يجري التفكير فيها لولا تلك التصرفات الخرقاء(*) .

وعندما قام حكم الانفصال في دمشق أراد المتاجرة بهذه المسألة فنبشها من جديد مزاوداً في عروبته ومتزلفاً لعبد الكريم قاسم الذي كان قد انقلب عدواً لكل ما هو كردي على وجه الأرض . وساهمت القوى الرجعية والعشائرية في مناطق الحدود لأسباب ومكاسب زراعية محلية في هذه الحملة وتأييداً لحكم الانفصال الرجعي . ثم تتابعت هذه الاجراءات فيما بعد ولم تتوقف ضد المواطنين السوريين من أصل كردي على يد حفنة من المزاودين باسم العروبة والقومية ، ولعل الأمل كبير في أن تتعقل الأمور ويسدل الستار على

(*) كان قاسم يقف فعلاً وراء هذا النشاط للتشويش على الجمهورية العربية المتحدة واستقرارها ، واستجاب لإغراءات السلطات العراقية آنذاك نفر من المواطنين السوريين من أصول كردية ، تسببوا في إتخاذ إجراءات قامعة ضدهم ربما أصاب رذاذها الآخرين . وما من حل لكل الاجراءات الحادة المتخذة ضد هذه الظاهرة إلا بالاقلاع عن الأنشطة الشاذة ، ونبذ القائمين عليها ، أو أن المستقبل سيكون أشد وأصعب وأقسى ضد أية تصرفات مماثلة .

تلك اللوحة القاتمة التي أضرت أكثر مما أفادت . وعلى أمل أن يتفهم بعض السوريين من أصل كردي حقيقة تاريخ وجغرافية كوردستان ويلتفتوا إلى بناء وطنهم السوري وبذل جهودهم الذاتية في مسيرته وهو ما أصبح متحققاً إلى حد كبير الآن وبفضل وعي الأجيال المعاصرة التي عزلت نفسها عن حفنة من الخارجين على الوحدة الوطنية ونشراتهم ودسائسهم .

التطورات الفاجعة
وأحداث الموصل وكركوك

تتابعت الأحداث في العراق بعد ثورة تموز بشهرين بشكل سريع عاصف ومثير . فعبد السلام عارف يقصى ويعين سفيراً ، فيعود فجأة إلى بغداد ويقبضون عليه فيحاكم ويحكم بالاعدام . ومثله السياسي الوطني المعروف رشيد عالي الكيلاني وعشرات غيرهما وخاصة في صفوف الحركة الوطنية التي قادت النضال ضد العهد الملكي السابق ، وفر الكثيرون إلى خارج العراق . وكانت القاهرة وإذاعتها «صوت العرب» توالي حملاتها ضد النظام وتقود عليه اشنع التهم . فأستعان قاسم بالشيوعيين وبالأكراد . وبقطاع كبير من الجيش . وكان لكل من هؤلاء خططه وحساباته في العملية لكنهم في المعنى السياسي انزلقوا إلى صراعات النظام وخصوماته المحلية والدولية والعربية ، فحملوا وزر سياسته بهذا الشكل أو ذاك . كانت غلطة لكن ملا مصطفى سارع للتخلص منها بسرعة وانضم الأكراد إلى التيار الوطني المعادي لقاسم بينما لايزال الشيوعيون العراقيون يحصدون مرارة أخطائهم بالانضمام إليه آنذاك . فأطاحوا بالقاعدة النضالية التاريخية الصلبة القديمة للحزب الشيوعي في العراق لقاء ثمن بخس(*) .

بلغت الأحداث ذروتها في ٩ آذار ١٩٥٩ أي قبل أن تنقضي فترة ثمانية شهور على ثورة ١٤ تموز عندما أعلن العقيد عبد الوهاب الشواف العصيان ضد قاسم في الموصل حيث مقر قيادته مستبقاً الموعد المقرر ومتخطياً رفاقه في الانتفاضة لإسقاط النظام ومن أبرزهم العميد «الزعيم» ناظم الطبقجلي قائد الفرقة الثانية في كركوك والعقيد رفعت الحاج سري

(*) لقد ضعف الحزب الشيوعي في العراق وتلاشى ولم تعد له قدرة الاستمرار لا سيما بعد نزوح قادته وعلى رأسهم عزيز محمد ورهطه إلى الخارج وتحالفهم مع تلك المعارضة التي تعاونت مع الأميركيين ووقفت معهم في عدوانهم على العراق عام ١٩٩١ . وها هو عزيز محمد يتخلى أخيراً عن شيوعيته لينقلب إلى كرديته وتعصبه وتمسحه بالطالباني والبارزاني ليجد لنفسه دوراً كردياً في كوردستان .

آمر المخابرات العامة في بغداد مما أدى لإجهاض الحركة وإعدام الطبقجلي والحاج سري و١٧ ضابطاً آخر . فقد اغتر الشواف بنفسه من جهة وكان من جهة ثانية هو الاقرب والأشد صلة بالسلطات السورية اثناء حكم الوحدة إلى جواره ، وإذا قلنا بالمخابرات السورية ومسؤولها وزير الداخلية عبد الحميد السراج ورجاله يكون التطابق أكثر . بينما أجهزة المخابرات - التي تتقن أحياناً كل أمر سلبي - تكون عادة أعجز من أن تقوم أو تشرف على عمل ثوري آيديولوجي فعّال بحكم تكوينها وطراز تفكيرها وطبيعة أدواتها وعقم معظم رجالها السياسي والثقافي فكيف إذا كان السراج على رأس العملية ، مع كل التقدير للدور الوطني الذي لعبه السراج مع اخوانه الضباط القوميين في الجيش العربي السوري ضد الأحلاف والمؤامرات الاستعمارية على مستوى المنطقة . لذلك تسقط عادة كل عملية أو خطة تطبخ وتبنى في مطابخ المخابرات أو الاستخبارات من دون دراسة سياسية أو قرار سياسي ناضج مستوفي الأبعاد في الذروة . إن جماعة المخابرات في معظم الأقطار العربية يكونون غالباً من دون إعداد مهني مسلكي وثقافي . مجرد ضباط مخلصين للوطن ولنظام الحكم القائم ولكن بلا خلفية سياسية أو ثقافية وتوجيه فكري ، بينما المخابرات يجب أن تضم الصفوة في الشجاعة والاعداد المسلكي والكفاءة والثقافة والذكاء(*) ، لذلك لابد أن تكون إدارة المخابرات أداة منتجة فعالة تعمل في خدمة أمن الدولة فحسب حتى لا تنقلب الدولة رويداً رويداً إلى جهاز في خدمة المخابرات التي ما تلبث أن تأكل الشعب كله ثم تنهش الدولة نفسها أو تسهم بتقويض دعائمها . وهذا ما حدث لإنتفاضة الموصل فقد أجهضت قبل أن تبدأ وقتل قائدها . فما حل المساء من يوم ٩ آذار ١٩٥٩ إلا وكانت قد انتهت وأعقبتها تلك المأساة المروعة عندما أفلت «قاسم» العنان للغوغاء يعيثون في الموصل اعتداءاً وقتلاً وسحلاً لعدة أيام . وقد بلغ مجموع ضحايا الحركة المأساة من الضباط مثلاً ٥٦ ضابطاً (٣٧ سقطوا في المعركة و١٩ اعدموا) إضافة إلى آلاف من أبناء الشعب والجنود من جميع الفئات والانتماءات وكلهم أبناء العراق . إن خيرة ضباط العراق خسرهم الجيش العراقي وذهبوا ضحية حركة مجهضة ومخترقة داخلياً وعربياً .

يتهمون الشيوعيين ويتهمون الأكراد بمقاومة حركة الشواف . لم يكن هذا هو المهم بل

(*) تعرف المخابرات باسم «الانتلجنسيا» أي الذكاء .

المهم إلى أين أو صلتنا تلك الحركة المأساة وكيف يمكن تدارك آثارها المفجعة؟ . هنا كان يجب أن يعلو حكم العقل ورجاحة الوعي وعبء المسؤولية الوطنية والسياسية(*) .

أحداث الموصل وكركوك

تقع كركوك جنوب شرق نهر الزاب الصغير وغرب السليمانية وهي مركز محافظة تضم عدة أقضية ونواح تتبعها إدارياً . وفيها منابع النفط الشهيرة . إن غالبية سكان المدينة وبعض القرى المحيطة بها مباشرة هم من المواطنين التركمان في العراق . والتركمان ماكانوا قديماً على علاقة ودية مع جيرانهم الأكراد ، لكنهم وقفوا دائماً على الحياد في مراحل القتال الكردي إلى جوارهم وربما كانوا إلى جانب الحكومة المركزية ، وتربطهم مع مواطنيهم العرب العراقيين منذ القديم علاقات ودية بل أصبحوا لا يفترقون عن العرب تقريباً ويساهمون بنشاط في بناء العراق ويتمتعون بحقوقهم القومية والوطنية على أفضل وجه كإخوانهم الأكراد . فلا بديل عن التآخي الوطني ولا بديل عن إسقاط سلبيات الماضي لبناء وطن عراقي موحد متحرر من أي نفوذ أجنبي ، وقد تعرضت كركوك بدورها لمذبحة أين منها مذبحة الموصل .

ففي ليلة ١٣ - ١٤ تموز ١٩٥٩ أثناء الاحتفالات بالذكرى الأولى لثورة ١٤ تموز تعرضت المدينة لعدوان مباشر وفوضى لا حد لها ، ولقد ثبت بأن أطرافاً عديدة ساهمت في وقوع حوادث كركوك . وعلى رأسها الطرف الحكومي الرسمي متمثلاً بالأجهزة الأمنية . كما ساهمت فئات كردية محلية بتأثير من حالات العداء الكردي - التركماني القديم . وهناك زعامات تركمانية أيضاً انضمت إلى التيار المعادي للحلف الجديد القائم بين الحكومة والبارزانيين والشيوعيين . فكان لكل من هذه الأطراف أهدافه السياسية الخاصة . وليس من الأمور الخفية أن الطرف الكردي البارزاني له موقف معروف من كركوك ونفطها الدافق ، ولقد خطط البارزاني دائماً على أن تكون كركوك وأجزاء هامة من الموصل أيضاً جزءاً من

(*) جاء في مذكرات صلاح نصر مدير المخابرات العامة أيام عبد الناصر :

«وألح السراج على عبد الناصر بضرورة تدبير انقلاب على حكم قاسم ، الذي مهد للشيوعيين السبيل للاستيلاء على الحكم ، واقنعه بأنه إذا لم يتم هذا التدبير فإن العراق سوف يقع في أيدي الشيوعيين لامحالة . ووافق عبد الناصر على اقتراح السراج فأتصل بالعقيد عبد الوهاب الشواف قائد لواء الموصل شمال العراق ، فأبدى الأخير استعداده التام للقيام بإنقلاب مسلح على حكم قاسم . وكان الشواف وطنياً متطرفاً يرى أن تسليم العراق للشيوعيين جريمة لاتغتفر . وقد حذرت المخابرات العامة المصرية عبد الناصر من هذه الأمور والعواقب التي قد تجيء نتيجة اخفاق هذه العملية لكنه كان مقتنعاً بما عرضه عليه السراج . . . «عبد الناصر وتجربة الوحدة . . . صلاح نصر صفحة ١٧٧ من الطبعة الثانية» .

كوردستان وجعل من ذلك شرطاً لازماً في جميع المفاوضات التي خاضها مع الحكومة المركزية في بغداد وكانت السبب فيما أصابه وأصاب أسرته وإقليم كوردستان من كوارث فيما بعد ، وذهب الشطط يوماً ببعض الأكراد إلى حد المطالبة باستقلال كوردستان على أن تكون عاصمتها الموصل .

طبعاً كان هذا في عصر سابق وبتأثير وتحريض جهات دولية لها مصلحة مباشرة في تأزيم الأمور وعدم ترك الفرصة أمام الشعب العراقي لاستخلاص نفطه وتحريره من الشركات الاستعمارية الاستغلالية ودولها حتى تمت الفرصة فتأمم النفط وأصبح ملكاً لجماهير العراق كافة في عام ١٩٧٢(*) . إنه الآن نفط عراقي يخص جميع أبناء العراق ، أي لايخص جانباً دون آخر بل الشعب كله وأرضه كلها . خاضعاً لشروط استخراج واستثمار وتسويق وطنية صرفة . حتى إذا مالمس أي طرف غبناً في هذا المجال فإنه بالأمكان تصحيح الأمور بعد إثارتها ودراستها مفترضين أن هناك حكومة وطنية متجاوية تمثل الجميع .

كانت أحداث كركوك فاجعة نال منها السكان أذى كبيراً في الأرواح والممتلكات حتى لقد أضطر عبد الكريم قاسم إلى استنكارها علناً وقال عنها بأنها المجزرة التي بزت فظاعتها جرائم هولاكو وتيمورلنك واليهود متناسياً أنه كان وراءها والنافخ في نارها . . . وكان يرمي التهمة على الأكراد(**) .

(*) في الأول من حزيران ١٩٧٢ صدر القرار التاريخي عن حكومة العراق الوطنية «البعث» بتأميم النفط فتملك الشعب العراقي هذا المرفق الاقتصادي الحيوي لأول مرة في تاريخه وأعتبرت هذه الخطوة خطوة جريئة على مستوى العالم النامي والوطن العربي خاصة . وكان لابد لواشنطن من الرد على هذه المبادرة العراقية فتربصت بالعراق وعمد كيسنجر إلى تحريض ملا مصطفى وإغرائه لسحب تأييده لإتفاقية آذار للحكم الذاتي عام ١٩٧٠ وهي الاتفاقية التاريخية التي عقدت في داره ببلدة «كلالا» لكنه هزم ثم غادر العراق إلى إيران ليكون في كنف الشاه ثم غادر إلى أميركا حيث وافاه المرض وتوفي هناك عام ١٩٧٩ . ولقد نقد الملا نفسه نادماً على تحالفه مع أمريكا وشاه إيران .

(**) يصح القول هنا بأن نفراً من أبناء كركوك التركمان التحق بالملاذ الكردي الأميركي شمال العراق بعد عام ١٩٩١ وتوزع على حزبي الطالباني والبارزاني للتكسب وزج اسم التركمان في التعاون والتعامل مع تركيا وأميركا ومخابراتهما . ولقد أخطأ الأكراد في خطوتهم هذه وتمثيلهم التركمان في مجلسهم البرلماني الكوردستاني الأمريكي الذي انهار بعد المذابح الكردية - الكردية بين عامي ١٩٩٤ - ١٩٩٦ المشهورة ، ثم تبرأ التركمان من هذا النفر الذي لم يكن ليزيد على بضعة أشخاص .

مسؤولية الأحداث

كان الخطأ مشتركاً وكذلك المسؤولية السياسية والأدبية . أما مايتعلق بالشيوعيين فإنه لا عذر للقيادة الشيوعية في حينه لأن تجربتها النضالية الغنية والخبرة الطويلة كان يجب أن تعلو وتتفوق على عقلية وذهنية تلك الديكتاتورية الباغية التي لم يكن ليحجبها أي قناع زائف ومهما بدت الأمور مغرية لاستغلالها .

إن بعض الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي ماتزال تهدر طاقاتها وتعطي للأعداء امضى الأسلحة ضدها عندما تقيم تحالفات مرحلية تشابه ماجرى في بغداد في الستينات ولو ضمن إخراجات قد تبدو - ظاهرياً - أذكى وأبرع . وإننا لنجد الأحزاب الشيوعية في العالم أجمع وكيف كانت تأخذ «بالتكتيك السياسي» وكانت بارعة فيه إلا الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي أو بعضها فهي من خطأ لآخر ومن مطب لمطب . . ومن إنقسام لإنقسام . . لماذا؟ .

ففي العراق وإبان عهد قاسم أنجرف الحزب الشيوعي وراء مغامرات مجهولة فلا يستوعبها أي مفهوم ماركسي إلا أن تكون «فوضوية» ليس إلا . وقد ينطبق هذا على ماجرى في السودان عام ١٩٧١ بشكل آخر . . . الأمر الذي كان يعطي للأنظمة والحكومات حجتها وذريعتها ضد الشيوعيين واقحام الاتحاد السوفييتي في حينه بلا مبرر ، وحتى لانذهب في اتهام هؤلاء بما هو أخطر وأسوأ . وها هي الصورة ماثلة على الأرض وكيف انتهى وتلاشى الحزب الشيوعي العراقي وكان ضخماً في تنظيمه ويماثله أيضاً الحزب الشيوعي السوداني الذي انتهى نهاية مشابهة .

ولعله من قبيل الصراحة الواجبة القول بأن الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي أو بعضها كانت تتخذ في أغلب الأحيان مواقف خاطئة نتيجة تحليلات خاطئة تجاه القضايا المطروحة في الأقطار العربية والشرق الأوسط ككل . حتى ماتعلق منها بقضايا أساسية تتعلق بحياة الشعب وقضاياه الجوهرية ومسائله السياسية وبؤسه اليومي . فقد بتنا نتمنى لو استمر «الكومنترن» ليواصل رقابته الواعية على الأحزاب الشيوعية ومنها وفيها الحزب الشيوعي السوفييتي نفسه ، ويبدو أن أول خطوة خاطئة خطاها «خروشوف» آنذاك تمثلت في إلغائه «الكومنترن» وهي التي أدت إلى زعزعة التجربة السوفييتية وهدمها من الداخل لاسيما مقررات مؤتمره العشرين الشهيرة عام ١٩٥٥ ثم أعقبه

غورباتشوف فأودى بما تبقى من كيان تلك الدولة الاشتراكية العظمى وتجربتها باسم الاصلاح «البيروسترويكا» .

ولقد سقطت التجربة في الاتحاد السوفييتي بينما هي مستمرة في الصين وكوبا وكوريا الشمالية (الديمقراطية) وفياتنام ، وما يزال للأحزاب الشيوعية دورها ووجودها في مختلف أنحاء العالم ، ويشارك الشيوعيون في سورية في عضوية الجبهة القومية التقدمية وفي مجلس الشعب وفي الوزارة رغم انقسامهم إلى حزبين لم يعرفا بعد كيف العودة إلى وحدتهما التنظيمية؟

❁ ❁ ❁

الفصل الثالث

ولادة الحـزب الديموقراطي الكوردستاني

خلال السـنة التالية اللاحقـة لأحداث الموصـل وكركوك ، كان قاسـم قد بدأ يعد العدة للالتفاف على البارزاني والأكراد في محاولـة لإسترضاء العرب وتهدئة المشاعر والظهور بمظهر الحـاكم الحيادي ، الـذي لم يكن لـه علاقة بما جرى من أحداث داميـة ، لاسـيما وأن إذاعة «صوت العرب» ، ضـاعفت حملاتهـا ضده وأصبحت تحرض الشـعب والجيش على الثورة ، كما تعرض هو نفسه لمحاولـة اغتيال بتحريض من القاهرة يوم ٧ تشرين الأول ، أكتوبر ١٩٥٩ في شـارع الرشـيد ، نجا منهـا بأعجوبة رغم أن سـيارته أصيبت بمئـات الطلقات وجرح جرحاً بسـيطاً فأزدادت عزلتـه وتضاعفت أجراءاته البوليسـية ، وجعل من الحادثـة ونجاته منها عيداً سنوياً يفرض على الشعب باسم «يوم السلامة» تقوم فيه الاحتفالات .

في هذه المرحلـة بدأ الأكراد يعيدون حسـاباتهم تماماً . فلم تعد أعمال القتـال في الجبال تتم على شـكل ردود فعل عقيمة ذات طابع قبلي بحـت . ذلك لأن القضية الكردية دخلت مرحلـة العمل السياسـي وأصبح لهـا لأول مـرة حزبهـا العقـائدي بعـد تاسـيس «الحزب الديموقراطي الكردستاني الموحد» أو «البارتي» حسب الاصطلاح الشائع ، لكن الحزب انقسم فيما بعد وقاد الأمور إلى الكوارث .

إسـتطاع هـذا الحزب أن يعطي للحركـة الكرديـة في تلـك المرحلـة مـن تاريخهـا الزخم السياسـي المطلوب . وكان معروفاً من سابق أن الشبان الأكراد المثقفين التقدميين أجمعوا على تأسيس حركـة سياسية تقـود حركة النضال الوطني . فأقـام هؤلاء الشـبان علاقات متينة مع الحركة الوطنيـة في العراق وأحزابهـا ، وكان بينهم من انضم مـن سابق إلـى الحزب الشيوعي الذي امتـدت نشـاطاته إلى أرياف كوردسـتان ومدنهـا على أوسـع نطاق حتـى لقد جاء وقت خيِّل فيه للبعض بأن هناك تداخلاً للحركة الكردية والأكراد في الحزب الشيوعي العراقي(*) .

(*) مـن المحزن والمؤسـف أن معظـم هذا الرهط الكـردي القيادي إنقلـب على نفسـه ولانقـول إنحرف في مقبل الأيام وتبدد أثره وتأثيره .

كان لدى هؤلاء المثقفين تقييماً أو تثميناً علمياً ورصداً طبقياً وتحليلاً سياسياً جيداً للوضع الكـردي ، ولقد وضعوا في حساباتهم ضرورة كسـب ملا مصطفى إلى جانبهم رغم مافيه من غربة ثقافية وسمات قبلية تبعدهم عنه أو تبعده عنهم . لكن الملا كان قد أصبح رمزاً للشعب الكردي ونضاله على مدى كوردستان كلهـا تقريباً وليس كوردستان العراق وحدها ، ألم تعطه مشاركته في حركـة «مهاباد» وجمهوريتها هالـة البطل القومي والقائد الكردي لكامل التراب الوطني؟ . أما كان لجوؤه للاتحاد السوفييتي يجعل الحركة الكردية أقرب ماتكون لحركة التحرر الوطني العالميـة المعادية للاسـتعمار والمتحالفة مع المنظومـة الاشتراكية؟ . ومتى؟ . في الظرف التاريخي السـخي الذي تنـامت فيـه الصداقـة العربيـة - السـوفييتية ، وصفقـة الاسـلحة التشيكية للعرب ، وتـأميم قناة السويس وبناء السـد العالي في أسوان بالخبرة والتقنية والدعم السوفييتي الصديق وفي مرحلة النهوض الناصري؟ .

لقد تأسـس الحزب وأعلن مبادئـه . . . ثم أجازتـه السـلطة وأصبح يعمـل علناً منذ أوائل العـام ١٩٦٠ وأصبحت القيـادة في الوضـع الجديد معقودة لـملا مصطفى بينمـا شـغل مركز الأمانـة العامـة (سـكرتيرية الحزب) ابراهيـم أحمد الـذي كان تقريبـاً لولـب الحزب وعقلـه السياسـي والعقـائدي من بعـد طرد حمزة عبد اللـه أحـد قدامى وكبـار مؤسسـي الحزب إثر خلافات حادة وقعت بين صفوف القيادة وكان حمزة هو الاقرب للملا قبل ذلك .

لقد جاء في تتبعـات محمود الدرا حول المسـألة الكردية مـايفهم منه بـأن الحزب تأسس قبل هذا التـاريخ بشكل غـير رسـمي وأصدر كراسـاً باسم «المنهـاج والنظام الداخلي للحزب الديموقراطـي لكوردسـتان العراق» بعد أن أقره المؤتمر الرابع للحزب في ٦ تشـرين الأول ١٩٥٩ وقد نشـرته جريدة الحزب اليومية (خـه بات) فـي عددها رقم ١٠٧ تاريخ ٢٧ تشـرين الثاني عام ١٩٥٩(*) .

ومـن الجدير بالذكر أن جريـدة الحزب اليوميـة كانت تتوج صفحاتهـا بشـعار عريض يدل على توجهات الحزب : يا جماهير شعبنا ناضلي من أجل جبهة اتحاد وطني للعمل على تمتع الشعب الكردي بحقوقه بما فيها الحكم الذاتي لكردستان العراق[1] .

(*) هنـاك معلومات هامـة عـن تاريخ هذا الحـزب الكردي الكبير أوردهـا المؤلف بـالتفصيل في كتابـه الأسـبق «الحياة السياسية والحزبية في كوردستان» يمكن الرجوع إليه للإستزادة .

(١) محمود الدرا «القضية الكردية» صفحة ٢٨٩ من الطبعـة الثانية . . . وعلينا هنا ملاحظة تأكيد الحزب على تجربة الحكم الذاتي .

ما يهمنا في منهاج الحزب هو أنه يعلن عن تأييده لثورة ١٤ تموز «وانجازاتهاالوطنية والديموقراطية والاقتصادية» ونضاله من أجل تعزيز علاقات الأخوة والصداقة بين الشعبين العربي والكردي وسائر الأقليات القومية كالآثوريين والتركمان والأرمن وغيرهم وتعزيز الوحدة الوطنية .

وأعلن الحزب أنه يعمل على توسيع الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس «الحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية» . . . وهذه شعارات وطنية تعزز الوضع الكردي وتشجع على مواصلة الحوار .

المذكرة السياسية
والعودة إلى القتال

إختلطت الأوراق كلها دفعة واحدة في العراق بين عامي ١٩٦٠ - ١٩٦١ وتخبط عبد الكريم قاسم بعد أن اقحم نظامه في قضايا دولية وإقليمية كبيرة . ومن المعروف أنه واجه أحداثاً داخلية متلاحقة منذ انقضاء الشهر الثالث على ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ أضطرته إلى إقامة تحالفات مرحلية هشة ماكانت لتستمر أبداً . وإذ بدت سياسة الحكم تأخذ أشكالاً خاطئة فإن حلفاء النظام بدؤوا ينفضون من حوله أولاً بأول غير مكترثين بمصيره . بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك عندما انخرطوا في جبهة وطنية مناوئة خلال المرحلة اللاحقة بينما بدأ الأكراد يعيدون تقييم الأوضاع تمهيداً لإتخاذ الموقف الصحيح . فوجدوا أن السلبية دفعة واحدة لاتجدي مؤثرين الحوار مع المسؤولين وعلى رأسهم عبد الكريم قاسم ولكن من دون جدوى . وأخيراً رفعوا إليه مذكرة على شكل رسالة مفتوحة علنية وجهها «الحزب الديموقراطي الكوردستاني» تضمنت موقف الحزب من الحكم ومطالب جماهيرية وطنية جريئة شاملة لاتخص جانباً آحادياً كردياً فقط بل مجموع الشعب العراقي ، مما لقي ترحيب وتأييد الأحزاب والهيئات السياسية .

طالب الحزب البارتي قبل كل شيء بإلغاء الأوضاع الاستثنائية في البلاد . وتأمين أوسع الحريات الديموقراطية للشعب . واطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين فوراً بإستثناء أعداء الشعب والوطن (أي جماعة العهد الملكي السابق) وضمان حرية النشاط الحزبي والنقابي في البلاد وتشكيل لجنة تمثل المنظمات الوطنية من جانب والحكومة من جانب آخر لوضع مشروع الدستور الدائم ومشروع قانون للانتخابات - لإنتخاب برلمان عراقي - بمشاركة مجلس شعبي يمثل الأحزاب والنقابات والجمعيات والشخصيات الوطنية لضمان نزاهة

الانتخابات وحريتها وحيادها . وطالبت الرسالة بما يتعلق بكوردستان إحترام الحقوق القومية الثقافية والادارية للشعب الكردي . ووقف التعامل مع الفئات الرجعية الكردية ومدها بالمال والسلاح . وتحقيق الاصلاح الزراعي وبناء القاعدة الصناعية والكف عن تهجير واعتقال ونفي الفلاحين وتعزيز الجمعيات الفلاحية[٢] .

لم تشأ الحكومة الرد على هذه الرسالة سلباً أو إيجاباً بل أضمرت خطة خبيثة بدأت بتحريض الرجعية الاقطاعية وتعميق الخلاف أكثر وأكثر بين العرب وبين الأكراد والتعبئة العنصرية . فأنبرى الحزب إلى عدم تصعيد الأمور مع الحكم فوراً مؤثراً توجيه رسالة ثانية يذكر فيها بأن المبادئ الدستورية المقررة في الدستور المؤقت لم تنفذ تماماً ، منوهاً بأن تجاهل الحقوق القومية للأكراد سيجلب الضرر للأخوة العربية الكردية ، وأن تأمين الحقوق الشرعية للشعب الكردي يعتبر الضمانة الأساسية لوحدة الجمهورية العراقية واستقلالها السياسي . «إن توطيد اتحاد العرب والأكراد من شأنه سد الطريق أمام محاولات الامبريالية والرجعية المحلية»[٣] .

فكان رد الحكومة على هذه الرسالة تنظيم تظاهرة استفزازية أمام الحزب الديموقراطي الكوردستاني في بغداد ، حيث حاول المتظاهرون اقتحام المبنى واعتقال قيادة الحزب فتصدت له قوات الحرس المسلحة وحالت دون نجاح العملية . لكن الصدام حدث وأتخذ طابعاً دموياً بعد مقتل وجرح عدد من المهاجمين . فأصدرت الحكومة قراراً بإغلاق مقر الحزب وفروعه وتوقيف جريدته (خه باب) عن الصدور . وقد سبق هذه التطورات كلها ماكان من تردد ملا مصطفى إلى بارزان وتعبئة قواته الجبلية القديمة وتحجيم العشائر المناوئة له الأمر الذي أثار الريبة .

وعندما حضر وفد كردي في حزيران ١٩٦١ لتقديم بعض المطالب والشكاوى لعبد الكريم قاسم أصابه الغرور ورفض استقبال الوفد . لكن الحزب كان خلال ذلك قد نزل إلى العمل السري «تحت الأرض» وهيأ صفوفه لمعركة طويلة والتحقت قيادته السياسية بالجبال .

لأول مرة في تاريخ الحركة الكردية تتم عملية توحيد شاملة لفصائلها المسلحة وتشارك فيها كقيادة وقواعد وكوادر مثقفة ، من الجيل الكردي المتعلم الجديد . وتسبق الحركة بيانات

(٢) عن الحركة الوطنية في كوردستان العراق - آشريان صفحة ٧٣ .
(٣) المصدر السابق صفحة ٧٥ .

صريحة وشعارات تقدمية وطنية علنية ، وبرنامج سياسي ، وتقود العمل أداة ثورية منظمة هي الحزب الديموقراطي الكوردستاني الموحد (البارتي) .

ولأول مرة ايضاً يقف إلى جانبها معظم أغوات البلد عن رغبة أو رهبة ، وتساهم المدينة الكردية مع الريف الجبلي في النشاط المسلح وفي مساندته والتغطية عليه إن سراً وإن علناً . وكما يذكر محمود الدرا فإن الجو كان في جميع مناطق كردستان العراقية «مهيأ لكي تعلن الثورة في كل مدينة كردية من أقصى شمال العراق في زاخو إلى أدناه في لواء السليمانية»(٤) .

كان هناك دليل قوي على أهمية دور الحزب في العمل السياسي الكردي وتأثيره المباشر فيه ، هو دعوته المواطنين الأكراد إلى الإضراب العام في أنحاء كوردستان اعتباراً من ٦ أيلول ١٩٦١ احتجاجاً على أرسال قطعات عسكرية معززة إلى مناطق الشمال بحجة القيام بمناورات عسكرية جديدة وإعلان حالة الاستنفار بين القوات العسكرية فيها . وهي خطوة سياسية ودعوة شعبية فريدة من نوعها في التاريخ الكردي . لكن لم يحل يوم ١١ أيلول إلا وكانت العمليات العسكرية قد بدأت بقرار من قاسم على شكل هجوم شامل وبمشاركة الطيران والدبابات(*) . وتذكر المصادر التاريخية أن ثلثي الجيش العراقي شارك في العمليات . وتوالت عمليات القصف ضد القرى والدساكر في جبال الأكراد من دون أن تعلن الحكومة رسمياً عن ذلك على أمل إنهاء القتال خلال ايام لكنها أضطرت إلى الإعلان عنها وصرح قاسم مغروراً في ٢٣ أيلول : «إن قواتنا المسلحة الظافرة استطاعت القضاء على التمرد في الشمال» .

كان أبرز ماجرى على الساحة السياسية والوطنية أن جماهير الشعب العراقي أدانت هذا العدوان على الأكراد ووجدته لايخرج عن دائرة عمليات القمع الجارية ضد الشعب العراقي كله وبنفس الأسلوب العدواني وزج القوات المسلحة في مغامرات عسكرية لإرهاب الجميع .

دور الحزب السياسي والعسكري

اتصف القتال الكردي في هذه المرحلة بالتنظيم والشمول تقريباً . فهو لم يعد نتيجة ردود فعل لقيادات قبلية أو دينية بل نتيجة قرار سياسي . بينما أصبحت العمليات العسكرية

---

(٤) «الدرا» مصدر سابق صفحة ٢٩٦ .

(*) يجعل بعض الأكراد لاسيما الحزب الديموقراطي الكوردستاني يوم ١١ أيلول عنواناً لثورتهم التي يعتبرونها الثورة الأم . . . كما يعتبرون كل حركة مسلحة امتداداً لها .

تخضع لدراسات طوبوغرافية وخطط عسكرية توضع على ضوء مسرح العمليات وإمكانات القوى المعادية المقابلة وطبيعة تسليحها واستقراء أهدافها وستراتيجيتها العامة ، وكان يترافق كل ذلك مع دراسات سياسية وآيديولوجية لتبرير القتال وتوجهاته وتحالفاته المحلية والخارجية وأصبحت البيانات العسكرية التي تصدر بين حين وآخر لاتخلو من المضمون السياسي والتعبئة النفسية .

ولوحظ فضلاً عن ذلك بأن الأعمال العسكرية المسلحة في طورها الجديد لم تعد ترتكز على جماعة (الملا) ومريديه وبعض الأنصار وحدهم بل على قاعدة شعبية واسعة تضم رجال الجبال وصغار المزارعين والفلاحين والعمال والحرفيين والمهنيين والكسبة والمثقفين والجامعيين وفئات يسارية كردية أخرى . وتردفها في المدن نساء مثقفات عضوات في البارتي وغيره .

إن هذا كله أعطى للقتال أبعاداً إجتماعية وإقتصادية أظهرتها البيانات السياسية اللاحقة والشروط الموضوعة لإنهاء القتال . وبما أن القيادة الكردية لم تطرح شعارات انفصالية ، بل تؤكد على الحكم الذاتي ضمن وحدة الوطن العراقي ، فإن مطالبها الجزئية كانت تستوفي الوطن كله فهي موجهة إلى الحكومة المركزية التي لا تستطيع تجزئة هذه المطالب وتطبيقها على الشمال دون الجنوب أو الوسط فيما لو استجابت لها أو جعلتها في سلم الحوار .

وكانت هذه المطالب الكردية تتفق تماماً مع تلك التي يجاهر بها سائر المواطنين العراقيين والأحزاب في البلاد . الأمر الذي حقق تقارباً مهما بين الحركات والتيارات السياسية لأول مرة في تاريخ العراق . لقد خلق ذلك بدون شك نواة جبهة سياسية عريضة من دون الإعلان عنها أو الإتفاق عليها من سابق فرضها الواقع السيء الذي كان يلف الشعب العراقي من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال والجبال ، الأمر الذي ادى إلى تراكم المخاوف لدى السلطة الحاكمة . وكان ذلك بداية للفرز الاجتماعي بعد احتدام التناقضات الطبقية في العراق بحيث انحازت إلى جانب الحاكم البورجوازية العراقية عرباً وأكراداً . ففي الجانب العربي سارعت قوى اليمين المغرق في رجعيته إلى ممالأة السلطة بحجة غيرتها على العروبة والقومية العربية من الخطر الكردي «الانفصالي» كما قويت نبرة الغيورين على الوطن العربي بدءاً من جماعة الإنفصال في دمشق وانتهاء ببقايا العهد السابق في العراق وكبار الملاك والإقطاعيين في البلدين ، وكان من جرّاء ذلك تعثر أو تعذر تطبيق قوانين الإصلاح الزراعي بل تجميدها والإنكفاء على جميع الإجراءات والتشريعات الإصلاحية المتقدمة التي اعقبت قيام ثورة ١٤ تموز في العراق وقيام دولة الوحدة في سورية .

«إن القوى الرجعية بغض النظر عن طبيعتها شجعت قاسم لكي يسلك سياسة معادية للأكراد ، ورفعت شعاراً قديماً «اندماج الأكراد» ودفعت بقاسم إلى هذا الطريق المميت»(٥) . وكان قاسم يهدف بدون شك وفي الدرجة الأولى إلى التظاهر أمام الشعب العربي بأنه قومي ، وقومي متطرف ويصون وحدة العراق . وكان ذلك بعد أن أُدين عربياً لوقوفه ضد الوحدة العربية ودولتها المجاورة . علماً بأن دولة الوحدة وعلى رأسها عبد الناصر لم تنظر إلى الأكراد نظرة الشك والرجعية والعداء بل وقفت إلى جانب حصول الأكراد عل حقوقهم القومية والوطنية . لكن الذين حاربوا الوحدة وحاربوا الأكراد هم الرجعيون الإنفصاليون في دمشق وبغداد .

في هذه المرحلة ، ولأول مرة في تاريخ الحركات العسكرية العراقية في الشمال منيت قوات الحكومة بخسائر جسيمة ، لأن الجيش لم يكن مؤهلاً كفاية وموزع الولاءات . وازدادت قوة الأكراد في مناطق خانقين والسليمانية وكركوك واربيل وكانت تلقى عطفاً عاماً من كل فئات الشعب لانها تعبّر عن ثورة عراقية ضد حكم جائر لا ديمقراطي اكثر مما تعبر عن تمرد كردي . وبدت قوات الحكومة بلا معنويات لاسيما بعد أن ساد شعور عام بأن الأكراد كانوا الطرف المعتدى عليه وان هذه القوات تشكل أداة هذا العدوان الذي كان يستهدف الشعب كله .

ثورة رمضان البعثية

إن ديكتاتورية عبد الكريم قاسم وموقفه من القوى الوطنية في العراق . وما جرى من احداث دامية في الموصل وكركوك ومناطق الشمال ، وتدهور الوضع الاقتصادي ، والعزلة العربية والدولية من حوله ، وعزلته الداخلية وممارساته الفردية اللاديمقراطية . . . إن هذا كله سرّع في اشتداد وتائر المعارضة والنقمة الشعبية . وكان القتال مايزال محتدماً في الشمال عندما دوت في بغداد طلقات الرصاص وازيز الطائرات كأصداء للحركة الشعبية – العسكرية التي اطاحت بقاسم ونظامه والتي فجرها وقادها حزب البعث العربي الاشتراكي في صبيحة ٨ شباط ١٩٦٣ بمشاركة شعبية جارفة ومؤازرة عسكرية حاسمة منهياً تلك الحقبة السوداء من تاريخ العراق والتي اساءت إلى ثورة ١٤ تموز وعرقلت مسيرتها التاريخية وهددت الوحدة الوطنية في البلاد .

وكان تجاوب الشعب الكردي وقيادته مع ثورة ٨ شباط أو ١٤ رمضان منذ اللحظة الأولى

---

(٥) اشيريان صفحة ٧٠ .

لاعلانها الدور الملحوظ في دعم الحركة فعادت العلاقات العربية - الكردية إلى صفائها القديم من خلال العلاقات المستجدة مع حزب البعث العربي الاشتراكي وثورته وما قام به الطرفان من لقاء وحوار قبيل التصدي لقاسم .

ونسجل أنه من المؤسف جداً عدم تطور العلاقات إلى الأحسن والأعمق وكما ارادها وتمناها الطرفان ، ويعود ذلك لأسباب كثيرة يتحملها الجانبان معاً . وسنتحدث عن ذلك كله في صفحات قادمة .

إن ظروفاً صعبة جداً داخلية ودولية وإقليمية واجهت البعث والأكراد ربما قادت إلى مزيد من عدم الثقة وسوء الفهم للمواقف ، وكانت السبب المباشر لتردي العلاقات بين الطرفين فيما بعد ، وحتى نتكلم بصراحة أكثر ومن موقع الاطلاع على خفايا تلك المرحلة فإن الأكراد يتحملون القسط الأكبر في هذا كله نتيجة تعدد المواقف فيما بينهم وحالات الانقسام السائدة بحيث أصبح التطرف في المواقف ضد الحكم هو اللغة الغالبة ، على الرغم من تكاثف اللقاءات وعمليات الحوار المباشر الذي كان يحدث لأول مرة بين الجانب الكردي وبين الحكومة العراقية أو بين ممثلي الحزبين العربي والكردي ، وهو ما سنبحث فيه بالتفصيل في الصفحات اللاحقة .

❁ ❁ ❁

الباب الرابع

الحركة الكردية
.. في
مسيرة البعث
وثورته الأولى عام ١٩٦٣

الفصل الأول

ثورة رمضان وأحداثها المتلاحقة
.. وموقفها من الأكراد .. وموقفهم منها

- كيف وقعت الثورة؟ ..
- السؤال الكردي .. والترحيب الكردي
- بدء المباحثات الرسمية
- موقف القاهرة .. من الأكراد

الفصل الثاني

المفاوضات الرسمية «لغة الحوار لأول مرة»

- مؤتمر شعبي في كويسنجق
- المذكرة .. والمباحثات في بغداد

الفصل الثالث

تأزم المفاوضات وفشلها .. واندلاع القتال في كوردستان

- الجيش السوري في كوردستان «فوج اليرموك»
- تحريض عبد السلام عارف .. ودوره
- المداخلات الدولية
- الصراع الحزبي في بغداد .. وفشل التجربة البعثية في الحكم .. وصعود عبد السلام عارف
- المستجدات في الحركة الكردية .

❖ ❖

الفصل الأول

ثورة ١٤ رمضان وأحداثها المتلاحقة ومواقفها من الأكراد وموقفهم منها

مع صبيحة الثامن من شباط ١٩٦٣ أصبح البعث في ذروة السلطة بعد الإطاحة بعبد الكريم قاسم . ومنذ لحظة استلامه الحكم وضع البعث في اعتباره أن تكون الحركة أو الثورة «ثورة ١٤ رمضان» امتداداً طبيعياً لثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ . ونلاحظ في قراءاتنا البيانات الأولى التي صدرت في ٨ شباط ما يشير إلى ذلك . على أن الدليل الأوفى ما كان من اتصال قيادة الحزب بالعقيد محمد عبد السلام عارف ليكون مشاركاً وصاحب دور في الثورة الجديدة . فقد اتخذت قيادة البعث منذ البداية قرارها لتكون هذه الشخصية العسكرية على رأس السلطة واعتبارها رمزاً لامتداد ثورة ١٤ تموز وطروحاتها القومية .

وكان عبد السلام عارف من قادتها الأوائل وأحدرموزها التاريخية ، فأشركه البعث في الحكم مباشرة وجعله على رأس السلطة بما ساعده على تأمين مساندة عدد من كبار الضباط المتقاعدين والعاملين المتعاطفين معه . وفي تصريح صحفي أدلى به عارف للصحافي المصري موسى صبري قال فيه حول الثورة : «كان كل شيء معداً بإحكام ودقة ، والخطة كاملة بأبسط التفصيلات . لقد اتفقنا على أن يتم كل شيء وأنا في بيتي . ثم يجيئني شخص في الثامنة صباحاً وأركب سيارتي الصغيرة بملابسي المدنية وأتجه إلى معسكر أبو غريب . ومن معسكر أبو غريب ركبت دبابة مع الأخ الزعيم أحمد حسن البكر واتجهنا إلى الإذاعة»(*) .

وقد جاء في البيان الأول للثورة : «إن هذه الإنتفاضة التي قام بها الشعب والجيش من

(*) إنه عبد السلام عارف نفسه الذي غدر بعد شهور «في تشرين الأول ١٩٦٣» بحلفائه البعثيين الذين لولاهم لما كان له أي دور . ولقد عرف قاسم صفة الغدر فيه فأقصاه منذ البداية وكانت غلطة البعث يومذاك هي «غلطة الشاطر» .

أجل مواصلة المسيرة الظافرة لثورة ١٤ تموز المجيدة لابد لها من إنجاز هدفين . . . الأول تحقيق وحدة الشعب الوطنية . والثاني تحقيق المشاركة الجماهيرية في توجيه الحكم وإدارته ولا بد لإنجاز هذين الهدفين الإثنين من إطلاق الحريات وتعزيز مبدأ سيادة القانون» .

يتابع البيان : «وستكون سياسة حكومة الثورة وفقاً لأهداف ثورة تموز المجيدة ، لذا فإن الحكومة ستعمل على إطلاق الحريات الديمقراطية . وتعزيز مبدأ سيادة القانون . وتحقيق وحدة الشعب الوطنية بما يتطلب لها من تعزيز الاخوة العربية - الكردية ، وبما يضمن مصالحهما القومية ويقوي نضالهما المشترك ضد الإستعمار . واحترام حقوق الأقليات وتمكينها من المساهمة في الحياة الوطنية . كما أنها تتمسك بمبادىء الأمم المتحدة ، والإلتزام بالعهود والمواثيق الدولية ، والمساهمة في دعم السلام العالمي ومكافحة الإستعمار بإنتهاج سياسة عدم الإنحياز ، والإلتزام بمقررات مؤتمر باندونغ ، وتشجيع الحركات الوطنية المعادية للإستعمار وتأييدها . . . كما أن قيادة الثورة تعاهد الشعب على العمل نحو استكمال الوحدة العربية وتحقيق وحدة الكفاح العربي ضد الإستعمار والأوضاع الإستعمارية في الوطن العربي ، والعمل على استرجاع فلسطين المحتلة ، وسنحافظ على المكتسبات التقدمية وفي مقدمتها قانون الإصلاح الزراعي ، وتطويره لمصلحة الشعب ، وإقامة اقتصاد وطني يهدف إلى تصنيع البلد وزيادة إمكانياته المادية والثقافية كما سيؤمن تدفق البترول إلى الخارج» .

طبعاً بصمات البعث وروحه واضحة في سطور البيان وأهدافه . ولكن هل طبقت هذه الأهداف كلها؟ لا لم تطبق لأن حكم البعث نفسه لم يستمر لأكثر من عشرة أشهر آنذاك .

كيف وقعت الثورة؟ . .

في صبيحة يوم ٨ شباط ١٩٦٣ قامت الثورة الشعبية ضد نظام عبد الكريم قاسم . وكان من أيام الصوم في ١٤ رمضان ١٣٨٢هـ لذلك اتخذت الثورة إسمين متلازمين هما : ثورة ٨ شباط أو ١٤ رمضان(*) .

وهكذا فإن قاسم مكث في الحكم ٤ سنوات و٦ أشهر و٢٥ يوماً (منذ ١٤ تموز ١٩٥٨ حتى ٨ شباط ١٩٦٣) .

(*) بعد شهر واحد أي في ٨ آذار ١٩٦٣ قامت حركة مماثلة في دمشق شارك فيها ودعمها الضباط البعثيون ثم تولوا قيادتها بالكامل .

ثورة ٨ شباط في العراق هي ثورة الشعب العراقي قادها احراره إلى النصر وفي مقدمتهم حزب البعث العربي الإشتراكي وشبابه متمثلاً بكتائبه المسلحة وصفوة قيادييه ممن اقتحموا معاقل النظام واستولوا عليها أولاً بأول مع إخوان لهم في الجيش والقوات المسلحة (في معسكرات أبو غريب والرشيد والوشاش) والقواعد الجوية في الحبانية وكركوك .

كان اللواء عبد الكريم قاسم يقيم بشكل دائم في مبنى وزارة الدفاع على ساحل دجلة الغربي (الرصافة) لذلك بدأت الخطوة الحاسمة في مهاجمة مقره بعد أن تم اعلان الثورة من محطة الارسال الاذاعية في أبو غريب الساعة التاسعة صباحاً ، واستمرت معركة وزارة الدفاع حتى الساعة الثانية عشرة من ظهر اليوم التالي إلى أن إستسلم قاسم في النهاية واقتيد إلى مبنى الإذاعة حيث كان مجلس قيادة الثورة في انتظاره هناك بكامل أعضائه . فحوكم ونفذ فيه الحكم بالإعدام وبابن خالته العقيد فاضل عباس المهداوي رئيس محكمة «الشعب» ومعهما الضابطان طه الشيخ أحمد وكنعان خليل حداد بينما استشهد عدد من أبناء الشعب من بعثيين وغيرهم وعدد كبير من العسكريين .

لقد أصبح «البعث» أمام مسؤولياته في الحكم لأول مرة في تاريخه . فهو الآن يستلم دفة الحكم في العراق ويحمل اعباء المرحلة الشائكة التي كانت تمر فيها البلاد من بعد سقوط الملكية وسقوط أول جمهورية قامت في بلاد ما بين النهرين وعلى أمل إعادتها إلى خطها السليم .

لم يكن الوضع إذن مريحاً ومستقراً على المستويين الداخلي والخارجي ، وكذلك الدولي والعربي والإقليمي ، لذلك بدت الصعوبات كثيرة والمعوقات أكثر أمام تجربة البعث الأولى في الحكم . وتطلعت الأنظار في كل مكان نحو العراق لتشهد ماذا وكيف سيقود المرحلة أول حكم حزبي حقيقي في قطر عربي على امتداد الوطن العربي . وتطلع الأكراد بشكل خاص نحو هذا الذي تم في العاصمة بغداد بعد إذ وجدوا أنفسهم في مواجهة نظام حكم سبقته تجربة نضالية عريضة وتؤطره برامج سياسية معلنة من سابق ومبادىء حزب قومي عربي تقدمي جاءت نقيضاً لجميع ما شهده العراق من أنظمة حكم منذ تأسيسه كدولة .

السؤال الكردي . .

وكان السؤال الكردي : ماذا سنفعل الآن وكيف سنبدأ خطوتنا الأولى مع هذا النظام الجديد؟ وهل البعث أكثر فهماً وإستيعاباً للمسألة الكردية وإيجاد الحلول الديمقوقراطية لها أم أنه سيكون حزباً قومياً متعصباً يزيد النار الكردية ضراماً؟ . والذي نراه أن قدر العرب والأكراد

في العراق كانت تجربة البعث في الحكم ، وهي تجربة طويلة ومثيرة تحكي لوحدها عن قصة الأكراد وأبعاد القضية الكردية في مواجهة البعث فيما يزيد على خمسة وثلاثين عاماً حتى الآن . ولابد من التأكيد تعقيباً على ذلك بأن الأكراد تعرفوا لأول مرة في تاريخهم على تلك الحقيقة الجلية التي تقول بأنه لامناص للعرب والأكراد من تعميق لغة الحوار وتبادل المحبة لإيجاد وضع مريح من التعايش بين شعبين مثقلين بأعباء التاريخ ، وكانت علاقاتهما وماتزال متشابكة بروابط ووشائج أخوية لا فكاك لهما منها أبداً .

الترحيب الكردي . . بثورة رمضان

استقبلت جماهير الشعب الحدث الكبير بالترحيب والتأييد عرباً واكراداً على حد سواء ، ولم تحدث أية ردود فعل على احداث الموصل وكركوك الدامية كما لم يؤخذ أحد بجريرة غيره ، فالأكراد يقاتلون الحاكم الديكتاتور منذ سبعة عشر شهراً وكان الشعب كله أيضاً في المعمعة بهذا الشكل أو ذاك .

لاحظ المتتبعون لمسلسل الحدث التاريخي بأن مجلس قيادة الثورة وجه نداء اذاعياً للوزير السابق فؤاد عارف يدعوه للالتحاق بالمجلس والاتصال بأعضائه ، وكان عارف – وهو كردي – ضابطاً سابقاً وشغل منصب وزير الدولة في عهد قاسم قبل سنتين لكنه استقال فيما بعد .

وأعطت هذه البرقية دلالة قوية على أن مجلس القيادة يريد الاطلاع على موقف الحركة الكردية ومدى تجاوبها . فجاء الرد سريعاً جداً وعلى شكل برقية مشتركة وقعها فؤاد عارف نفسه وصالح عبد الله اليوسفي العضو البارز في المكتب السياسي للحزب الديموقراطي الكوردستاني (البارتي) أي أن الحزب كلفه بتوجيه البرقية بمشاركة عارف . وكانت عبارات البرقية تحدد الموقف الكردي من هذه الثورة وتصف قاسم بأنه «عدو القوميتين» وأزيعت البرقية فور ورودها .

جاء في البرقية : «إن ضربات الشعب الكردي تلاحمت بالثورة المجيدة على العدو اللدود للقوميتين الشقيقتين العربية والكردية ، وبقية الشعب العراقي ، على الجلاد الأوحد لشعبنا الكردي المسالم وعلى أوكار الخيانة الملطخة بعار ودماء شهداء الشعب وقواتها المسلحة وكوارثهم وويلاتهم» . وفي بعض المصادر أن عارف واليوسفي حضرا بنفسيهما إلى مبنى الإذاعة وهنأ القيادة ثم اتفق الجانبان على قصة البرقية لتحقيق الدعم الكردي العلني للثورة .

ولكن لماذا البرقية؟ ولماذا التأييد المبكر بلا تحفظ؟ يبدو أن القيادة الكردية استنتجت فاطمأنت إلى أن الحدث الثوري كان بعثي الشعار والتوجه والمضمون . ومن المعروف أن اتصالات جرت من خلال أقنية سرية في وقت سابق بين القيادة الكردية وبين البعثيين لتوحيد العمل من أجل اسقاط الحكم ،لكن الأحداث تتالت بسرعة وقبل أن تبلغ الاتصالات غايتها النهائية من العمل الموحد . وبفضل الجانب الكردي ، وكما ثبت وتحقق في السنوات اللاحقة ، التفاهم مع حزب وطني سياسي وقومي له برامج معلنة وستراتيجية ثابتة وخطىً تقدمية دون أية أطراف سياسية أخرى تخلقها الأحداث وتكونها المغامرات السياسية والعسكرية على نحو ماحدث من خلال ثورة ١٤ تموز (عبد الكريم قاسم) ثم ردة ١٨ تشرين الأول ١٩٦٣ (عبد السلام عارف) فيمابعد لأنه لا الادعاءات الوطنية ولا التعصب القومي أو مسوح الدين يمكن أن تخلق القيادة الواعية أو تضع البرنامج السياسي المطلوب . اننا في هذه الحالات كما لو كنا نضع العربة أمام الحصان .

من الطبيعي أن يتوقف القتال في كوردستان وتخف حدته . فلا السلطة الجديدة واصلت القتال أو كان في نيتها مواصلته ولا الاكراد كانت عندهم النية في مواصلة القتال الذي اعتبروه انتهى بنهاية قاسم ، وللتدليل أن ثورتهم كانت ضد نظام حكم وليس ضد وحدة البلاد رغم أنهم كانوا في موقع القوة .

وانتظر الطرفان الفسحة اللازمة من الوقت لالتقاط الانفاس وترتيب شؤون البيت واستقرار الحال قبل أن يواصلا الحوار الذي شاركت فيه شخصيتان كرديتان من أعضاء الوزارة الجديدة هما بابا علي وفؤاد عارف وقد أسماهما البارزاني نفسه من ضمن عدة أسماء أخرى لانتقاء وزيرين منها : بكر كريم ، عمر مصطفى ، جلال طالباني ، علي عسكري . . . لقد اختار الملا الأسماء التقليدية ليجعل شبان الحزب بعيدين عن الحكم ويبقون إلى جانبه حيث كانت تنتظرهم أعباء عديدة لاسيما الطالباني منهم .

بدء المباحثات الرسمية

ثم تتالت الأحداث بسرعة . حيث وصل إلى بغداد في ١٨ شباط أي بعد عشرة أيام من إعلان الثورة جلال الطالباني وصالح اليوسفي لاجراء مباحثات رسمية مع الحكومة وهما من أعضاء المكتب السياسي للحزب البارتي . وإذا قلنا أن حضورهما كان للتهنئة وجس النبض يكون المعنى أدق وأصح . عقد الاثنان سلسلة من المباحثات مع أطراف الحكم الجديد أي مع علي صالح السعدي الوجه الأبرز والاقوى في قيادة البعث آنذاك (عضو

القيادة القطرية عضو مجلس الثورة) والمهيمن الشخصي على دولاب العمل الحكومي الرسمي (نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية) والقائد الفعلي للحرس القومي .

لقد مات علي صالح السعدي (أبو فارس) بعد مرض عضال قبل سنوات وسنوات ، إنه الشخص الذي ارتبطت باسمه – أكثر ما ارتبطت – ثورة ١٤ رمضان بداية ونهاية . كان من أبرز قادتها ومنفذيها ، ولم يلبث أن خربها وعبث بانجازاتها وصرفها عن مسارها الصحيح عندما أنحرف هو نفسه عن خط الحزب وعن الولاء لمبادئه وقيادته القومية الشرعية ومعه مجموعة مماثلة أنقادت له وحدث الانقسام في القيادة(*) .

التقيته مرة في دمشق عام ١٩٦٤ ثم في بغداد مرات عديدة عام ١٩٦٩ – ١٩٧٠ وكان يعيش مرارة دفينة في نفسه ويحاول أن يعيد صلاته مع رفاق الأمس ولكن من دون جدوى . أدمن على الشراب آنذاك عسى ينسى ويهرب من ذكرياته الموجعة . لم أجده أهلاً لأية نقاشات فكرية من حيث أشتهر بأنه يساري ماركسي . إنه شخص يخترق النفس له جاذبية محببة وتبدو تصرفاته عفوية لكنه استخدم جميع سماته وصفاته في ممارسات سلبية على مستوى الحزب والحكم ، لقد مات عملياً من قبل أن يموت ، ومثله كثيرون في تاريخ البعث .

«وما أن بدأت المباحثات حتى قام علي صالح السعدي باتهام الحزب الديموقراطي الكوردستاني بالتعاون مع الشيوعيين وأعلن : نحن لا نمثل كل العرب ، وكذلك الممثلين

(*) منذ بدايتها شهدت ثورة ١٤ رمضان بوادر الخلاف في الرأي والإنقسام الفئوي في التنظيم . كانت الثورة مخترقة أصلاً لوجود قادة لايضمرون الود للبعث في المجلس الوطني لقيادة الثورة وعلى رأسهم عبد السلام عارف وطاهر يحيى رئيس أركان الجيش . وقد غذى هؤلاء كل خلاف في الرأي أو الموقف بين القادة البعثيين الذين أصبحوا فئتين متنافستين يتزعم إحدهما علي صالح السعدي والأخرى حازم جواد يسانده طالب شبيب وحردان التكريتي قائد القوى الجوية . وأجري تعديل وزاري لإنهاء الصراع أقصي بموجبه علي السعدي عن وزارة الداخلية ليحل محله فيها حازم جواد ولتعديل الكفة نسبياً .

إن هذه الانقسامات أدت إلى ظهور الصراع على السطح في مداولات القيادة القطرية في اجتماعها الطارىء في ١١ تشرين الثاني ١٩٦٣ ثم تطورت الأحداث بسرعة فطرد علي صالح وجماعته ثم عالجت القيادة القومية للحزب الأمور بإقصاء حازم جواد وطالب شبيب أيضاً ، لكن عبد السلام عارف وحردان التكريتي وآخرون كانوا أسرع في الاستيلاء على الحكم يوم ١٨ تشرين الأول /أكتوبر .

ولم يكن ما هو أدل على إتساع الخلاف من تأييد شبيب وجواد للإنقلاب العارفي في برقية أرسلاها من بيروت حيث تم إبعادهما على يد القيادة القومية للحزب .

الأكراد الموجودين لا يمثلون كل الأكراد ، ولهذا بالذات يتوجب الدعوة إلى عقد مؤتمر شعبي واسع لانتخاب عناصر أخرى لعضوية الوفدين . وأعتبر هذا الموقف قطعاً عملياً للمباحثات»[١] .

وفي رواية أخرى على لسان هاشم عقراوي الشخصية الكردية البارزة ، وكان يتولى مهمة الاتصالات السرية مع البعث في عهد قاسم . ان التحفظات الخاصة ظلت مستمرة على كل حال ولا سيما بين أعضاء البارتي وحزب البعث اللذين كانوا يؤلفون أغلبية الضباط الأحرار «فقد كان البعث على ما يظهر يجد البارتي فرعاً من فروع الحزب الشيوعي ، أو على أفضل تقدير رفيقاً مرحلياً . وكان البارتي من جهته يرى البعث حزباً شبه فاشي غير قادر على استيعاب المفهوم الصحيح للمشكلة الكردية»[٢] .

إلى أي حد نجد هذا القول صحيحاً؟ . إن العقراوي عاد ليصبح من أشد الداعين للتحالف مع البعث والتعاون بينما يحاول الكاتب الكردي جرجيس فتح الله أن يجد تفسيراً أو تناقضاً بين موقف البعث في عام ١٩٦٣ وبين موقفه في عام ١٩٧٠ فهو يقول : «فبقدر مايهم الثورة الكردية من الموضوع هنا ، هو أن حزب البعث في العام ١٩٦٣ كان (لامثل البعث في ١٩٧٠) غير مؤمن أصلاً بأن لشعب الكرد حقوقاً منها حقه في الحكم الذاتي وتقرير المصير ، أو أنه لم يكن راغباً في تحقيقها على الأقل إن كان مؤمناً بها . وبما أنه كان في ذلك الحين يخشى عبد الناصر ، فقد كان يسيء إليه حقاً أن يستخدم أي تنازل مهم للكرد ضدهم وفي ذلك الوقت بالذات»[٣] .

وفي رأيي أنه كان من الأفضل والأليق لو انصرف جرجيس فتح الله وهو المثقف المنتج لدراسة التناقضات على الساحة الكردية واجراء المقارنات بشأنها حتى ينصلح مسارها الذي شوهته الخطط والأفكار الخاطئة ورهن قضية كوردستان في سوق المساومات الدولية والأقليمية واللعب على التناقضات في المنطقة . ولعل إقامته الطويلة هو وبعض أخوانه في كنف إيران قد زادهم خطأ على خطأ . وهذا يدفعنا للقول بأن استنتاجاته هذه خاطئة تحتاج للرد عليها بالقول الصريح :

١ - إن البعث هو البعث في كل عام وفي أي عام . مبادئه وبرامجه ومقررات مؤتمراته

---

(١) الحركة الوطنية الكردية «أشيريان» صفحة ٨٧ .

(٢) رحلة إلى رجال شجعان «شميدت» صفحة ٣٥٨ .

(٣) المصدر السابق صفحة ٣٨٠ .

الشرعية لم تتغير ولم تتبدل أو تتناقض . الذي يتبدل في البعث هو القيادات أي الاشخاص شأن أي حزب في العالم . لذلك أدان البعث قيادة الحزب في العراق في فترة ثورة ١٤ رمضان وأدانها التاريخ وأدانت نفسها بنفسها عندما انسحبت من الساحة وتوارت خزياً وفشلاً (وهذا لاينطبق على جميع أعضائها طبعاً) .

٢ - حتى تلك المواقف المدانة بحق الأكراد والتي استجرت الحزب كله في القطرين العراقي والسوري إلى القتال الدموي . . . حتى تلك المواقف لم يكن ليمليها الخوف من عبد الناصر أو غيره لأن عبد الناصر لم يكن ضد حصول الأكراد على حقوقهم آنذاك أو بعضها .

٣ - ربما يكون صحيحاً أن قيادة علي صالح السعدي تخصيصاً - ونحن نستبعد ذلك أيضاً - كانت تخشى وتخاف أن يقال عنها بأنها أعطت الأكراد أو تنازلت لهم في بعض المطالب ، باعتبار أن علي صالح السعدي - على مايشاع - هو كردي الأصل من ناحيتي الأب والأم حسب ماذكره لي الأخ جرجيس فتح الله في رسالته إلي في صيف ١٩٨٦ المرسلة من كرج في إيران : «وإن علي صالح السعدي كردي وإن أخاه كان في الحركة الوطنية الكردية في العام ١٩٧٠ » . . وإعتقد شخصياً أنه ربما كان موقف السعدي السلبي من الأكراد هو نوع من تخبطه الفكري ومزاوداته المشهورة ونفياً لروابطه الكردية وخشية من إتهامه بالتعاطف معها .

ولكن ماذا يقول الأخ جرجيس فتح الله بالبيان الرسمي الذي صدر بتاريخ ١٩٦٣/٣/١ معترفاً بالحقوق القومية للأكراد والبيان اللاحق الذي أصدرته القيادة السياسية للثورة بتاريخ التاسع من الشهر نفسه أي بعد شهر فقط من ثورة رمضان تأكيداً لنفس الخطوات وأجرت أول اتصال رسمي مع قيادة الحزب البارتي لهذا الغرض؟ . وماذا يقول بالخطاب التاريخي لتعزيز هذه الخطوات والذي القاه الرئيس الراحل أحمد حسن البكر رئيس مجلس الوزراء آنذاك وبعد اسبوع فقط من بيان قيادة الثورة؟ جاء في الخطاب : «ينظر بعين الاعتبار إلى طموح القومية الكردية في زيادة مساهمتها في تطوير البلاد وفي تنمية رعاية ثقافتها ولغتها وفي تحقيق نظام اللا مركزية الذي يسمح بازدهار أوسع لجميع أبناء الشعب» .

صحيح أن هذه المبادرات لم تكن في مستوى الطموح الكردي لكنها بدت في حينه خطوات جيدة على طريق الوصول إلى تجربة الحكم الذاتي مستقبلاً وقد نص مشروع الادارة اللامركزية الذي صدر في نفس العام على اعتبار اللغة الكردية في الشمال لغة التدريس في المراحل الابتدائية والمتوسطة على أن تدرس اللغة العربية كلغة ثانية . . . وهذا بقدر ماكانت

تسـمح بـه الظروف أنـذاك فالمسـألة لم تكن إذن أن الحزب تبدل بل أن الظـروف هي التي تبدلت أي الظروف السياسية والأقليميـة والدولية ، فالحياة حركة وتواصل يرفض الجمود وما كان صعباً ومتعذراً في مرحلة ما يصبح سهلاً ميسوراً في مرحلة لاحقة .

٤ - فـي مطلق الأحوال كـان هناك موقـف البعث من البـارزاني شـخصياً . فـالحزب كان لايثق كثيراً بهذه الشـخصية ولا يتحمس للتعـامل معهـا ولديـه أسـبابه المتعددة في هذا الشأن . وعندما جازف الحزب بعد سنوات وتعاقد مع الملا لتحقيق تجربة الحكم الذاتي ، فإنه نقـض مـا اتفق عليـه واعلـن العصيـان المسـلح في أوائل السـبعينات بتحريض مـن الشـاه وكيسنجر . فكانت استقراءات الحزب ومخاوفـه وضعف ثقته تجـاه ملا مصطفى في محلها تماماً . كان بإمكانه أن يعارض ويحاور آنذاك في آن معاً . علماً أن رفع السلاح أصبح هذه المرة ضد الأكـراد المشـاركين في الحكم وتجربـة الحكم الذاتي قبـل أن يكون مرفوعاً ضـد الحكومة المركزية لاسيما وأنه سلاح إيراني مدعم بحلفاء الشاه يومذاك .

القـاهـرة . . والأكـراد

وحدثت في تلك الفترة مفاجـآت تاريخية هامة . فقد قررت الحكومـة إرسال وفد للقاهرة برئاسـة السـعدي للتهنئـة بمناسـبة عيد الوحدة في ٢١ شـباط ١٩٦٣ أي بعد اسـبوعين من إعلان الثورة ، فضموا إلى عضوية الوفد جلال الطالباني وكان موجوداً في بغداد مما يعتبر بادرة طيبة لابد أن تعطي ثمارها . وبمـا أن الطالباني هو رجل الحوار والمفاوضات و«المناورات» ، فإنه وجد الفرصـة مناسـبة لطرح وجهة نظر الحركة الوطنيـة الديموقراطيـة لأكراد العراق والاجابة على أية استفسـارات قد تطرح بهذا الشأن في لقـاءات القاهرة . وبما أن الوفد قرر زيارة الجزائر فإن المناسـبة تضاعفت أهميتها . فالتقى الطالباني مـع عبد النـاصر لمدة ساعتين بحضور علي صبري رئيس الوزراء . وتردد بـأن الرئيس المصري كان مؤيداً وجهة النظر الكردية بشأن الحكم الـذاتـي . وأكـد علـى الجـانبين عدم اللجوء إلى القوة في حل المشاكل العالقة . وكان موقف (بن بللا) في الجزائر لايخرج عن هذا الاتجاه عندما التقاه الطالباني بعد يومين .

إن سـفر هذا الوفـد إلى القـاهرة والجزائر أعطـى لأول مرة للقضيـة الكرديـة زخمـاً عربياً ودوليـاً ، لكن هذا الزخـم بقي عاطفيـاً مجـرداً عن أيـة تدابـير وحلول عمليـة . لقد اكتفى الرئيسـان المصري والجزائري بمجرد إبداء العطف العـابر على قضية الأكراد وهـو عطف ماكـان ليضيـف شيئـاً علـى المسـألـة . فالأكـراد حصلـوا دائمـاً علـى مثـل هـذه المشـاعر والعواطف من إخوانهم عرب العراق على أكثر من صورة طوال تاريخهم القريب أو البعيد .

إن حجم الدعم العربي الذي حصل عليه الأكراد من الرئيس عبد الناصر بدا أقل بكثير مما كان يمكن أن يعطيه ويقدمه الرئيس العربي انطلاقاً من مسؤولياته ومن دوره الكبير وتأثيره الحاسم في الوطن الكبير .

إن إحجام القاهرة عن المشاركة الجادة في حل قضية أكراد العراق كشعب شريك وحليف له وزنه وتأثيره وعمق روابطه التاريخية مع الوطن العربي ليس إلا أحد مظاهر الإحجام أو الفشل في معالجة جميع القضايا الأساسية في دولة الوحدة نفسها سابقاً وحيث كان الشعب في أقليميّ دولة الوحدة اي الجمهورية العربية المتحدة يعاني من عمليات الكبت والقهر واستلاب حرياته الديموقراطية والسياسية .

لذلك لم تعالج القضية الكردية إلا من الزاوية السياسية الضيقة التي كانت تشكل نوعاً من المزايدة على حكم البعث في العراق لتأليب القوى المحلية ضده على أمل إضعافه واسقاطه كما حدث بعد أقل من عشرة شهور . وهذا هو التأويل الصحيح بعيداً عن المشاعر المجردة أو الزلفى الفارغة لتلك المرحلة من التاريخ العربي الذي تميز بالكثير الكثير من الاحباط وخيبات الأمل . كانت مرحلة نهوض كبرى لكن العواطف فيها كانت أوسع من الانجازات على أرض الواقع . فقد صنع البعث الوحدة مثلاً فأقصوه عنها لتصبح ممارساتهم فيها سبباً للانفصال .

إن عجز القيادة العربية في تلك الفترة عن تعميق أسس بناء الدولة القومية الوحدوية الحقيقية قاد إلى العجز في معالجة جميع المشاكل العالقة ومنها قضية الأقليات القومية وإيجاد الحلول لها وهي الحلول نفسها الكامنة في الخصائص الانسانية للأمة العربية . مما ترك هذه الأقليات تعيش حالة من الاحباط واليأس بحيث أصبحت فريسة سهلة الاستغلال من جانب الامبريالية ومن يسير في ركاب مصالحها (تجربة البارزاني مع أمريكا وإيران الشاه) فيما بعد .

إن القضية الكردية – وحتى من بعد تطبيق اتفاقية الحكم الذاتي – كانت تتعرض لمماحكات عبثية من التحريض والمزايدة والعداء ضد الاتفاقية تحاكي ماكان يحدث قبل ربع قرن تقريباً على الساحة العربية من دون أي إحساس بمدى خطورة ذلك وانعكاساته على قطر عربي ما زال يعاني طوال تاريخه وعلى عشرات القرون من المخاطر المحيطة به من كل جانب . وهذه حقائق أساسية لا يجوز للمؤرخ أن يتجاوزها في قراءته للمسألة الكردية في العراق لا سيما خلال تلك المرحلة الصعبة من تاريخ العراق والوطن العربي ككل .

• • • • • •

هنا لابد من التذكير وبإلحاح أنه من غير الجائز قومياً اللعب بالورقة الكردية ضد العراق مهما تكن المبررات لأن في هذا إساءة بالغة للأمة العربية من جهة وللأخوة العراقية الكردية من جهة أخرى .

إن الموقف القومي العربي السليم يكون في البحث عن نقاط التفاهم والالتقاء مع الأخوة الأكراد ، وهو ما نطالبهم به أيضاً ، هذا إذا كنا حريصين معاً على ردم الحفر والمطبات بين الشعبين والتطلع نحو المستقبل برؤية جديدة بديلة . . . وهناك تراكمات من الأحداث والوقائع القديمة لابد أن تشكل عبراً ودروساً تجعلنا نتجنب أية خطوات غير مدروسة من شأنها العودة إلى المناخات التي كانت سائدة في مرحلة الستينات خاصة .

وسنجد دائماً بأن كل من يتربص بالعراق ويقف في وجه طموح الشعب العراقي يسارع لاستغلال أية خلافات مهما تكن صغيرة أو بسيطة فيعمل على النفخ فيها وحمل الأكراد على اتخاذ مواقف سلبية تقود الجانبين إلى نوع زعزعة الثقة . وتاريخ العراق في مختلف العهود يطفح بأمثال هذه الحالات ويدفع الأكراد الثمن الباهظ فيها على الرغم من أن بعض قادتهم هم الذين يورطون الشعب بالأخطاء والمنزلقات على نحو ما حدث بعد العدوان الأميركي على العراق في شباط /فبراير/ ١٩٩١ والتوقف أمام ما زعموه من مذابح واضطهاد «مذبحة حلبجة» التي ثبت كم ركزت عليها أكثر من جهة معادية للشعبين العربي والكردي ، ولهدف توسيع الخلاف أو ما ادعوه من خلاف بين الشعبين بينما حقيقة الخلاف هو بين مجموعة من الزعامات الكردية وبين نظام الحكم في العراق - أي حكم - وها هم الأكراد يعيشون ويتعايشون مع أهلهم واخوانهم العرب في مدن العراق ويربو عددهم على المليون جنباً إلى جنب في المعمل والمدرسة والجامعة والتجارة وفي جميع الميادين الأخرى .

❁ ❁ ❁

الفصل الثاني

المفاوضات الرسمية

«لغة الحوار لأول مرة»

في المرحلة اللاحقة وقبل أن يمر شهر على الثورة شكلت بغداد وفداً رسمياً برئاسة الوزير الكردي فؤاد عارف، وعضوية الوزير بابا علي البرزنجي وهو كردي، واللواء طاهر يحيى رئيس أركان الجيش، والسفير علي حيدر سليمان وهو كردي أيضاً. وكان اختيار اللواء طاهر يحيى مقصوداً حيث أنه كان يتولى مهمة الاتصالات السرية مع الأكراد إبان حكم قاسم باسم البعث.

لم تسفر المباحثات عن أية مقترحات حاسمة فاقتصرت على تبادل وجهات النظر واستلام المطالب الكردية المحددة، وكان أهم مافيها المطالبة بالحكم الذاتي مع بعض التفصيلات المتعلقة به فاستلمتها السلطة أي المجلس الوطني لقيادة الثورة من دون أن تحدد رأياً أو قراراً بشأنها.

كانت الخطوة التالية هي توسيع الوفد وجعله شعبياً ورسمياً وتألف من السادة: محمد رضا الشبيبي وهو الشخصية السياسية والدينية المرموقة (وقد تولى في الخمسينات رئاسة الجبهة الشعبية) وفائق السامرائي أحد قياديي حزب الاستقلال، وحسين جميل من قادة الحزب الوطني الديموقراطي، وفيصل حبيب الخيزران من القياديين في حزب البعث العربي الاشتراكي، والدكتور عبد العزيز الدوري رئيس جامعة بغداد، وزيد أحمد عثمان من الشخصيات الكردية المعروفة.

عقد الوفد سلسلة اجتماعات مع الجانب الكردي برئاسة ملا مصطفى في قرية (جوان قورنة) في يومي ٧ و٨ آذار مارس ١٩٦٣ فتوصل الوفدان إلى مشروع اتفاق مبدئي ارتكز على عدد من التوصيات في أهمها:

١ً - الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي على اساس الادارة الذاتية .

٢ً - إعلان العفو العام في الشمال ورفع الحصار الاقتصادي المضروب على المنطقة .

٣ً - سحب القوات العسكرية تدليلاً على حسن النية من جانب الحكومة .

فكان من جراء ذلك مسارعة المجلس الوطني لقيادة الثورة إلى إتخاذ خطوة واسعة في هذا السبيل تمثلت برفع الحصار الاقتصادي عن الأقليم الكردي ، وإصدار قانون بالعفو الشامل . وأعقب ذلك صدور بيان هام جاء فيه :

«إن المجلس الوطني لقيادة الثورة يقر الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية ، وسوف يدخل هذا المبدأ في الدستور المؤقت والدائم عند تشريعهما ، كما أن لجنة مختصة سوف تشكل لوضع الخطوط العريضة لـلاّ مركزية» . .∴. وهو أول صك رسمي يقر بالحقوق القومية للأكراد وبهذه الصراحة والوضوح وفي أعلى المستويات السياسية والدستورية .

مؤتمر شعبي في كوي سنجق

في الجانب الكردي لم يكن الموقف واحداً من هذه الخطوة ، فالبعض وجدها تصلح كمنطلق للحوار والبعض الآخر لم ير فيها أكثر مما قدمته الحكومات السابقة . فتقرر أن يعقد مؤتمر كردي موسع يضم جميع الاطراف لدراسة الوضع ، وإتخاذ قرار جماعي يقوي موقف المفاوض الكردي ويعبر عن توجه الرأي العام في كوردستان .

انعقد المؤتمر في الفترة بين ١٨ - ٢٢ آذار ١٩٦٣ في بلدة (كوي سنجق) وحضره قرابة ألفي عضو مثلوا جميع أنحاء كوردستان العراق بما في ذلك معظم القبائل والاتحادات والمنظمات الشعبية والاتحاد النسائي أيضاً حتى اليزيدية تمثلت في المؤتمر لأول مرة . أدار الجلسات نائب الرئيس ، جلال الطالباني الذي قدم ، تقريراً مسهباً إلى المؤتمر حول الوضع السياسي والعسكري . فجرت مناقشة عامة حوله واختيرت لجنة مؤلفة من خمسة وثلاثين مندوباً لوضع المقترحات المقررة نالت الموافقة ، وتقرر في المؤتمر أن يوجه مـلا مصطفى برقية شكر للحكومة المركزية في بغداد لاعترافها بالمطالب الكردية .

تألف بعد ذلك وفد من أربعة عشر عضواً برئاسة الطالباني لمفاوضة الحكومة . ورووعي أن يكون الوفد ممثلاً لجميع الفئات الكردية السياسية والحزبية والعشائرية على الشكل التالي : جلال طالباني ، ومسعود محمد ، ومصطفى عزيز ، وصالح اليوسفي ، ومحمد سعيد خفاف ، ورشيد عارف ، وعقيد صديق ، وحبيب محمد كريم ، وشاخة دان نامق ، وعبد الصمد الحاج محمد ، ورؤوف أحمد ، وعبد الحسن فيلي ، وحسن خانقاه ، وهاشم عقراوي .

وكما نلاحظ فإن الوفد يضم نخبة من الشخصيات الكردية بينهم عدد من المتمسكين الدائمين بلغة الحوار بديلاً عن العصيان المسلح . ومجموعة من أصحاب التأثير في الحزب البارتي ، وما كان لهؤلاء جميعاً أن يلتقوا قبل ذلك مع بعضهم أو على صعيد مؤتمر كردي بهذا الشمول مما اعتبر نجاحاً للحوار الكردي – الكردي قبل الحوار العربي – الكردي ، وكان المؤتمر هو الأول من نوعه . . . والأخير .

طرأ إذن وضع جديد على الساحة الكردية لم تكن له سابقة من قبل حيث أوجد المؤتمر مناخاً للحوار والمصارحة والمصالحة بين الأكراد ، واستنكار اللجوء إلى السلاح كما كان يحدث سابقاً ، لأن الخلاف الكردي لم تعد تسوده النزاعات القبلية فقد دخل إلى الساحة عنصر جديد هو (الحزب) الذي بدا أنه يحظى باستقطاب واسع وخاصة من الشباب المثقف بما في ذلك أبناء الأغوات ايضاً(*) . وكانت حكومات بغداد تستغل الأوضاع القبلية لتكسب مزيداً من ولاء كبار الأغوات إلى جانبها وعلى حساب برامج التطوير وخطط التنمية لأنها كانت توقف تطبيق بعض التشريعات الاصلاحية أو تلجأ إلى تجميدها وخاصة قوانين (الاصلاح الزراعي) إرضاء لهم . وانعقد لقاء على هامش المؤتمر ضم ممثلين عن مختلف الفئات .

وقد مثل الحزب الديموقراطي الكوردستاني : ابراهيم أحمد السكرتير العام ، ونوري شاه ويس ، وجلال الطالباني ، وعلي عبد الله ، وصالح اليوسفي ، وهم من أعضاء المكتب السياسي . ومثّل القبائل : عباس مامند آغا زعيم قبيلة آكوي ، وبابي آغا بابكر من شيوخ بيشدر ، ومحمد زياد آغا نائب كويسنجق السابق في البرلمان الملكي ، وحسين بوسكيني من أسرة السادة البرزنجية (القادرية) .

وبعد مباحثات مغلقة لم يسفر اللقاء عن صدور مقررات حاسمة ، ولكن اتفق الجميع على أن للحزب دوره وأهميته على الساحة فتقرر عدم توسيع الخلافات بل تضييقها ، واجراء مشاورات دورية على هذه الشاكلة ، والاتصال بالقبائل الموالية للحكومة وكسبها إلى جانب القضية وخاصة الزيباريين وبعض القيادات الدينية (النقشبندية) .

هذه المحاولة الجبهوية الكردية اليتيمة لم يكتب لها النجاح طبعاً لأن الحزب البارتي نفسه انقسم على بعضه فيما بعد بينما واصل القبليون المحافظة على مادرجوا عليه من سابق في تقديم مصالحهم القبلية وامتيازاتهم الأغوية على كل ما عداها .

(*) كتب هذا الفصل قبل عام من المذابح الكردية – الكردية «عامي ١٩٩٤ – ١٩٩٦» .

المذكرة والمباحثات في بغداد

نعود إلى الوفد الموسع الذي وصل إلى بغداد مواصلاً اجتماعاته مع الوفد الشعبي لمواصلة البحث حول مبدأ (الادارة الذاتية) لكن اللقاءات لم تصل إلى النتيجة المطلوبة الأمر الذي اضطر الوفد الكردي إلى قطع اللقاءات مطالباً أن تجري المباحثات رسمياً وشعبياً . بإضافة ممثلين لمجلس قيادة الثورة . وهذا مطلب صحيح ووجهة نظر سليمة . إذ لابد للحكومة من موقف ودور في تلك المحادثات .

استجابت الحكومة للطلب فتألف وفد رسمي برئاسة الفريق صالح مهدي عماش وزير الدفاع وعضوية العميد ناجي طالب وزير الصناعة والعميد الركن محمود شيت خطاب وزير البلديات وحازم جواد وزير الداخلية بالوكالة ومهدي الدولعي وزير العدلية ، وأنضم إليهم الوفد الشعبي السابق . وبدأت الاجتماعات بعد اعداد الدراسات والمقترحات وجرت مناقشتها ، على أن المباحثات علقت أو أُرجئت ريثما يعود الوفد العراقي الرسمي من القاهرة حيث كانت تجري المفاوضات لإقامة الوحدة الثلاثية العراقية - السورية - المصرية . وكان وفد العراق برئاسة أحمد حسن البكر رئيس الوزراء . ولم توافق الحكومة العراقية على ضم ممثلين عن الأكراد إلى الوفد العراقي هذه المرة . وبعد خمسة أيام عاد الوفد من القاهرة وعادت المباحثات من جديد حيث انعقد اجتماع على مستوى عال ضم نائب رئيس الوزراء وزير الداخلية علي صالح السعدي ، ووزير الدفاع صالح مهدي عماش ، وقائد القوة الجوية حردان التكريتي . وبطلب من الجانب الحكومي هيأ الوفد الكردي مذكرة رسمية أدرجت فيها طلباتهم بشأن الحكم الذاتي ، يضاف إلى هذه المذكرة أن الأكراد رفعوا قبل ذلك مذكرة هامة شاملة إلى الوفد العراقي لمفاوضات الوحدة الثلاثية في القاهرة كانت صياغتها دقيقة وصائبة تضمنت النقاط الرئيسية التالية بعد المقدمة :

١ - نقول إبتداء أنه مما تقتضيه طبيعة الشمول لمباحثات القاهرة أن يكون الشعب الكردي ممثلاً فيها على وجه من الوجوه لأنه قد تتخذ فيها قرارات حول تنظيم العلاقات بين الجمهوريات الثلاث ينسحب أثرها بداهة إلى الشعب الكردي وحقوقه في الجمهورية العراقية ، ويمتد ذلك الأثر في رأينا إلى موضوع اللامركزية كما سيتضح لكم في سياق هذه المذكرة ، وقد يقال أن وفد الجمهورية العراقية يمثل الشعب العراقي كله من الناحية الدستورية والقانونية ، إلا أننا مع تقديرنا لهذا الاعتبار نرى أن المشاكل القائمة من جهة ، والصفة المصيرية لمباحثات القاهرة من جهة أخرى ، تستدعي أن يكون الوفد الممثل للعراق أوفى

شـمولاً لمحتواه المتمثل في القوميتين الكبيرتين العربية والكردية كي تأتي القرارات التي يصادق عليها أكثر انطباقاً على واقع العراق . إن خلو الوفد العراقي من عنصر يستكمل التركيز في تمثيله للشعب الكردي كان الدافع المباشر لتنويركم بهذه المذكرة .

٢ - نوضح لكم أن الشعب الكردي لايقف في يوم من الايام بوجه إرادة الشعب العربي في نوع العلاقة التي يقيمها بين أجزائه وحكوماته ، ومن دواعي إعتزاز الشعب الكردي أن يجد الفرصة ليكون له شرف الاسهام في تسهيل الصعب من موضوع العلاقة المراد إيجادها بين سائر أجزاء الوطن العربي عامة والدول العربية المتحررة خاصة أياً كان نوع تلك العلاقة ومداها .

٣ - تفادياً لأي إشكال محتمل في المستقبل . ودفعاً لأي تعارض بين المقررات التي قد تتمخض عنها اجتماعات القاهرة وبين الحقوق القومية للشعب الكردي في العراق نلخص فيما يلي رأيه المنبثق عن طبيعة وجوده ومركزه في العراق وعبر كفاحه وتجاربه خلال التاريخ في كيفية تنظيم العلائق بينه وبين الشعب العربي في الاحوال المختلفة :

أ - فيما إذا بقي العراق بدون تغيير في كيانه يقتصر مطلب الشعب الكردي في العراق على تنفيذ البيان الصادر عن الجمهورية العراقية بشأن الحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية .

ب - فيما إذا أنضم العراق إلى اتحاد فيدرالي يجب منح الشعب الكردي في العراق حكماً ذاتياً بمفهومه المعروف غير المتأول ولا المضيق عليه .

جـ - فيما إذا أندمج العراق في وحدة كاملة مع دولة أو دول عربية أخرى يكون الشعب الكردي في العراق إقليماً مرتبطاً بالدولة الموحدة على نحو يحقق الغاية من صيانة وجوده ، وينفي في الوقت نفسه شبهة الانفصال ، ويضمن تطوير العلاقات الوثيقة بين الشعبين الشقيقين نحو مستقبل أفضل .

وتقبلوا فائق الاحترام

عن الوفد الكردي المفاوض
رئيس الوفد
جلال الطالباني
٨ - ٤ - ١٩٦٣

قـراءتنـا للمـذكرة :

هذه المذكرة تمتاز بأنها هادئة العبارة ، ديبلوماسية التعبير ، عميقة الدلالة ، واضحة الهدف ، متعاطفة مع العروبة وبعيدة عن روح الاستفزاز أو اهتبال الفرص لاقتناص المكاسب . وكان من الأجدر أن يتلقى الوفد الكردي رداً جوابياً ، ليس من المحتم الموافقة فيه على بنود المذكرة أو رفضها بالضرورة ، بل الإعلام عن وصولها على شكل «علم وخبر» وضمها إلى الملف الكردي الرسمي . وبذلك يشعر الوفد بأن أفكاره وآراءه تلقى الاهتمام المطلوب في بغداد مما يضفي على المباحثات ظلالاً من الجدية والاحترام .

• • • • •

وتحضرني في هذا المجال ما ذكره ، عبد الرحمن عزام باشا أول أمين عام لجامعة الدول العربية ومن العاملين الأوائل في الحقل القومي بصدد العراق والأكراد والوحدة العربية لما فيه من تحليل واع سليم :

«أما الأمر الثاني الذي يجب أن نتقيه في العراق ، فهو مايخص إخواننا الأكراد ، وهنا أشعر بدافع غريب يدفعني إلى الجهر بمحبة الأكراد محبة تزاحم محبتي للعرب حتى لا أستطيع أن أقول أي العاطفتين أقوى ، فالأكراد قوم مخلصون مصابون لايمكن أن يأتي الأذى من جانبهم(*) . فلا يجب أن يشعروا بأن الدعوة للوحدة العربية في غير مصلحتهم ، فهم المسلمون الذين صدوا عن الاسلام تيارات جارفة في كل العصور وهم يعلمون أن الوحدة العربية يعتز بها الإسلام لإنها تضم أحسن أنصار هذا الدين وأهله في إطار واحد . وآمال العراق أو مستقبله ليس في التوسع على حساب الكرد ، بل إن الأمة العربية تدع للكرد الخيار في الاتحاد معها أو الاستقلال بشؤونهم متى شاؤوا دون أي ضرر أو غضاضة . فلا يجوز أن تخلق في العراق مسألة كردية . وقد كان الأكراد في الدولة العربية قواداً وأسياداً في كل العصور قبل صلاح الدين وبعده . وكانوا دعاة التقوى وأنصار العربية ، فليحذروا فتن الأجانب(**) ، وليحذر العراقيون المراء والجدل معهم وغيظ قلوبهم ، فالأمر هين وللأكراد فيه ماشاؤوا . إذا قوي العراق كان نواة لدولة هذه الأمة الشرقية»(٤) .

❁ ❁ ❁

(*) إن عزام باشا ماكان يعني أصحاب الانتفاضة وهؤلاء مجموعة ميليشيا مسلحة تحركت عام ١٩٩١ وقرارها لم يكن بيدها وكان عزام باشا يعني الشعب الكردي الشقيق ككل .

(**) وهذه أثمن نصيحة تقدم للأكراد سبق إليها عزام باشا الجميع .

(٤) عزام باشا عن دار الهلال المصرية عدد تشرين أول ١٩٤٣ نقلا عن دانا آدم شميدت «رحلة إلى بلاد شجعان» .

الفصل الثالث

تأزم المفاوضات وفشلها واندلاع القتال في كوردستان

بعد اسبوع من اقرار ميثاق الدولة الاتحادية الذي تم التوقيع عليه في القاهرة يوم ١٧ نيسان ١٩٦٣ والذي لم يبصر النور(*) . تقدم الوفد الكردي المفاوض في بغداد إلى الحكومة العراقية بمشروع كامل لإدارة منطقة كوردستان من النواحي التشريعية والتنفيذية . لكنها لم تناقشه أيضاً لذلك لم نتعرض لتفاصيله بالنص وهو منشور بكامله في بعض المراجع الكردية وقد أثبته محمود الدرا في كتابه «القضية الكردية» من الطبعة الجديدة الموسعة فيمكن الرجوع إليه كوثيقة تاريخية .

عندما بدأت تتعثر المفاوضات قليلاً فإن الطالباني ألح في أن يقابل مرجعاً رسمياً معيناً فاجتمع مع الرئيس أحمد حسن البكر رئيس الوزراء وأثار أمامه الصعوبات التي يواجهها الوفد في بغداد ، فأجاب البكر بأن المطالب الكردية قد أرسلت لحكومتي القاهرة ودمشق

(*) نحن نكتب للتاريخ من دون مجاملة ، والتاريخ ليس ملكاً لأحد . فيما يتعلق بالميثاق الثلاثي أو ميثاق ١٧ نيسان لعام ١٩٦٣ فوجىء الجميع بإذاعة القاهرة وهي تذيع من إذاعتي القاهرة وصوت العرب المحاضر الرسمية للمؤتمر ومداولاته والمفروض أن تبقى سرية . وكانت مفاجأة زعزعت الثقة بين الأطراف وهي سورية ومصر والعراق . كان الهدف إفشال المحاولة الوحدوية مما عاد بالضرر والاحباط على مسيرة القضية القومية ككل . وهي محاولة مكشوفة للتخلص من الخطوة الاتحادية على أساس من أن طرفيها بعثيان والقاهرة ترفض وضعاً وحدوياً كهذا أو كما أسمته «الوقوع بين المطرقة والسندان» . وتلت ذلك حملة إعلامية لم تتوقف إلا بعد أن تمزق الشمل البعثي في العراق وتسلم عبد السلام عارف الحكم وفتح السجون للبعث وحده . . . وكانت تلك واحدة من عمليات الالتفاف المستمرة ضد حركة البعث ودفع الجميع ثمن ذلك والوطن العربي تحديداً . وهذه من أفدح أخطاء الرئيس العربي الراحل جمال عبد الناصر في مسلسل أخطائه . . . وفي مسلسل انجازاته القومية التاريخية الرائعة التي نذكرها بالحب والاحترام ، ونحن هنا لسنا في موقف النقد بل التمسك بأمانة نقل أحداث التاريخ .

لاستمزاج رأييهما (وهذا التزام قومي لاشائبة فيه لا لأن سورية ومصر قطران عربيان فحسب بل لأنهما داخلان مع العراق في مباحثات الحادية آنذاك) .

ثم سأل الوفد البكر أن يسمح له بالسفر جواً إلى القاهرة ليشرح للرئيس عبد الناصر المطالب الكردية . فوافق البكر وسافر جلال إلى القاهرة وبرفقته هاشم عقراوي فقابلا عبد الناصر بتاريخ أيار - مايس - حيث لقي الاثنان الترحيب والتكريم وسمعا ماينبىء عن العطف على مطالبهم(٥) .

في مستهل شهر حزيران - يونيو - عام ١٩٦٣ بلغ الوفد الكردي في بغداد حالة قريبة من اليأس ، لقد تقدم هذا الوفد منذ مدة طويلة بالمطالب الكردية للوصول إلى تسوية شاملة للمشكلة ، إلا أن الوفد كان يلاحظ بأن ممثلي الحكومة بدؤوا يتهربون من المفاوضات الجدية ويتذرعون بشتى الذرائع رغم أن مجلس قيادة الثورة أقر الحقوق القومية للأكراد على أساس اللا مركزية مؤكدا على إدخال هذا المبدأ في الدستور المؤقت والدائم . وترددت في بغداد الشائعات حول تأزم الأوضاع وانهيار المباحثات وخطورة الوضع في الشمال ، وفي أول أيام حزيران وجد أعضاء الوفد الكردي أنفسهم تحت المراقبة وشعروا بأن الحكومة العراقية قد تنهي المحادثات في أية لحظة باعتقال الوفد وكانوا قد أرسلوا رسالة سرية إلى جلال الموجود في بيروت ، حيث توقف وهو في طريق عودته من القاهرة ، يحذرونه من العودة إلى بغداد لأن هناك احتمالاً كبيراً باعتقاله في المطار . واتضح فيما بعد بأن هذا الموقف من الأكراد كان مقصوداً وسخروه لخدمة أوضاع الأنقسام في الحزب وبتوجيه من الرئيس عارف وأعوانه من البعثيين .

ولاحظ أعضاء الوفد أن رجال وزير الداخلية وهو حازم جواد الآن - بعد التعديل الوزاري - يحيطون بالفندق ليل نهار فأتصلوا بالرئيس البكر محتجين فأمر بسحب المراقبة لكن الأنباء الواردة من كوردستان كانت مقلقة فالجيش تحرك وأتخذ مواقع قتالية بناءً على تأزم الوضع مع الأكراد وتحسباً من أية مفاجآت .

إن المخاوف الكردية جاءت في محلها على مايبدو ، ولعل الاجراءات المباغته إنما كانت تتخذ بقرارات كان يتخذها حازم جواد ومجموعته وترسل إلى القيادة القومية وإلى الحكومة على شكل معلومات مغلوطة عن الأكراد فتثير المخاوف وتخلق نوعاً من التوجس في ظروف

---

(٥) رحلة إلى بلاد شجعان صفحة ٣٨٠ .

كانت النفوس معبأة خلالها لـدى الجانبين على حد سواء فلـم يكن من السهل أبداً اجتراح الأعـاجيب واسـدال السـتار دفعـة واحدة على النفـوس المشحونة بعدم الثقـة . وكـان هناك العـامل الهام وهو حـالات الإنقسام الحـاد في القيادة القطريـة للبعث بشـأن معالجة كثير من القضايا الأساسية ومنها القضية الكردية .

إن موقف حكـم البعث من القضيـة الكرديـة مـابين شـباط - فبراير - ١٩٦٣ وحزيران - يونيو - مـن السـنة نفسـها لم يكن غريباً فـي نظر الساسـة المتتبعين . واسـتئناف القتال بعد فشـل المفاوضات لـم يعتبر آنذاك مفاجـأة لأحـد لأن الأوضاع كـانت مكشـوفة تقريباً . . . «فالبعث لـم يكن منفرداً في الحكـم في ذلك الحين أولاً ، والبعـث كان ثانيـاً يعـاني صراعاً داخليـاً حاداً للغايـة بين كتلتي حازم جواد وعلـي صالح السـعدي . وأما السـبب الثالـث وهو الأهم فهو أن البعث العراقي (يقصد القيـادة القطرية في العراق) كـان قد كوّن له منذ إندلاع ثورة كوردسـتان وما بعدهـا آراء سياسـية خاصـة عن طبيعـة الحركـة واسـتمرت تلك الآراء توضـح للأعضـاء الحزبيين وتعلن فـي منشـورات الحـزب إلى مـا قبل ثلاثـة أشـهر فقط من الاستيلاء على السلطة في الثامن من شباط»[٦] .

هذه استنتاجات بعض المؤرخين وإذا كنا لانميل إلى رفضها كلها فإننا نقر بأن بعضها فيه الكثير من الصحـة ويعـود إلـى عـوامل مـن عـدم الثقـة بين البعث والأكراد . . لـم يستطع الحوار الطويل أن يزيلها من النفوس لدى الطرفين .

وفـي الجانب الكـردي لم تكن الصـورة أفضل فالأنقسـام هنـاك واختلاف وجهـات النظر حول مسـائل مشـابهة كانت مـن الشـدة والتأزم بحيـث فجرت في المسـتقبل القريـب أزمة إنقسامية خطيرة أنتهت إلى هزة موجعة وشـرخ عميق في بنية حزب البارتي أصاب التنظيم الحزبي قيادة وقاعدة ظل الحزب يعاني منها حتى يومنا هذا .

وفي الأيـام التاليـة ومع مضـي كل سـاعة في حسـابات الزمن كـان التوتر يزداد حدة ، والخوف مـن إندلاع القتال يعتصر النفوس في البـلاد ، وهو القتال الذي حـاول الجانبان تجنبه لولا وجـود البؤر والجيـوب المتـآمرة علـى مسـتوى الجـانبين العربـي والكردي . فتغلبت روح العـدوان ولم يحل يـوم ٦ حزيران - يونيو - عـام ١٩٦٣ إلا وكـانت المظاهر الاسـتفزازية تعم المدن العراقيـة . ومـع ذلك وعلى الرغـم من تردي الأوضـاع فـإن العقلاء فـي الجـانبين كانوا

(٦) المصدر السابق صفحة ٣٥٠ .

يتعلقون ببصيص من الأمل عسى تنتهي الأمور إلى الوفاق فالاتفاق . لكن من دون جدوى . فقد بيت السعدي وعصبته الأمر على أن يكون الحل بحد السيف . بينما أصر الجانب الكردي وبتأثير مباشر من ملا مصطفى على التمسك بمطالبه المتطرفة التي بدا بعضها في ذلك الحين مستحيل التنفيذ وتفوح منه رائحة انفصالية ونفطية مما أعطى السلطة مبررات لحسم الصراع عن طريق الجيش . وكانت هذه الاجراءات تؤدي إلى تأزم الوضع وتسهيل نجاح المؤامرة على حكم البعث بعد شهور .

وتجمع المصادر التاريخية كلها على أن الوفد الكردي تعرض في ٩ حزيران لإجراءات مباغتة مستغربة فقد أوهمته السلطات الحكومية بأن هناك طائرة تنتظره في معسكر الرشيد للانتقال إلى الشمال . لكنهم أودعوه سجن المعسكر بدلاً عن ذلك . وفي نفس الوقت كانت شرطة وزير الداخلية حازم جواد ورهطه توالي عمليات القبض على أعداد من الأكراد في أنحاء البلاد لخلق مزيد من التوتر وإشغال الحكومة والحزب بمشاكل الأكراد في سياق خلق الجو الملائم لتحقيق الضربة العارفية في ١٨ تشرين الثاني - نوفمبر - ١٩٦٣ كما نوهنا .

وعقد علي صالح السعدي الامين القطري للحزب نائب رئيس الوزراء وزير شؤون الرئاسة(*) مؤتمراً صحفياً استعرض فيه الأحداث ومراحل المفاوضات وأعطى البارزاني وأعوانه - هكذا ببساطة - مهلة ٢٤ ساعة للاستسلام . طبعاً لم يكن السعدي متفرداً فالقرار بالحرب كان قراراً سياسياً مدروساً ومبنياً على معطيات حقيقية بأن بعض الأطراف الكردية «البارزاني» كانت تخطط للقتال .

في ١٠ حزيران تحديداً بدأ القتال رسمياً في الشمال . أي أن العراق عاد بعد فترة هدوء لم تعمر طويلاً ليكون مسرحاً لصراع الأخوة أبناء الوطن الواحد . ولعل ماجرى جعل الجانب الكردي يأخذ الحذر والتخوف من البعث مستقبلاً وخاصة في فترة اللقاءات والمفاوضات اللاحقة التي سبقت عقد اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ الأمر الذي مد في فترة المفاوضات أكثر مما كان مقدراً لها . لكن عوامل الثقة تجددت وتعمقت فيما بعد لتنتج الاتفاقية ثم عاد التدهور من جديد وإنعدام الثقة بتأثير جهات خارجية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية وإسرائيل طبعاً . . . وأكثر من جهة عربية ودولية .

(*) كان قد حدث تعديل وزاري في شهر أيار /مايو ١٩٦٣ أصبح بموجبه علي صالح السعدي وزيراً لشؤون رئاسة الجمهورية والارشاد إضافة لنيابة رئيس الوزراء بينما استلم حازم جواد وزارة الداخلية مكانه .

الجيش السوري في كوردستان
«فوج اليرموك»

استمر القتال طوال فترة الصيف من دون أن تحقق الحكومة الحسم العسكري المتوقع ، ولم تظهر في الأفق بوادر مشجعة لإنهاء القتال والعودة للحوار والمفاوضات . كانت الدماء هي المداد الذي تكتب فيه سطور العلاقات العربية - الكردية آنذاك . ولم يكن في الإمكان التنبوء بما ستؤول إليه الأمور . فالأوضاع الاقتصادية من أسوأ إلى أسوأ ، والأمن الداخلي مهتز والصراعات تقوى وتشتد بين أطراف الحكم وفي صفوف الحزب الحاكم نفسه ، بينما قبع عبد السلام عارف يخطط ويعد العدة لإنتهاز الفرصة والارتداد على ثورة ١٤ رمضان وبتشجيع خفي من القاهرة . ولم تكن لديه أفضل من ورقة الحرب في الشمال ليستغلها فغذاها ونفخ فيها حتى تزداد الأمور سوءاً فيغرق الجيش في المعمعة ويغوص «البعث» في مشاكل لها أول وليس لها أخر .

ففي اليوم الثاني من بدء القتال توجه رئيس الجمهورية عبد السلام عارف إلى منطقتي كركوك واربيل حيث القى خطاباً أمام القوات المسلحة أعلن فيه بأنه سيقود بنفسه العمليات القتالية على الخطوط الأمامية للجبهة . وأنه سوف تستخدم كل الإمكانيات في النضال ضد المتمردين(٧) . وكان هذا الموقف من رئيس الجمهورية بمثابة القاء الزيت على النار ولم يستطع أحد أن يكتشف آنذاك بأن عبد السلام عارف كان يستخدم الورقة الكردية وتجدد القتال لامرار مؤامرته ضد البعث الذي كان يدير شؤونه ويتولى قيادته في العراق «فتيان» على سوية هابطة من النضج السياسي والكفاءة والدراية الإدارية وإستيعاب الأوضاع الدولية والاقليمية المحيطة التي تتربص بالعراق ونظامه القومي . . . كان معظمهم دون الثلاثين من العمر وبلا تجربة أو تمرس على أسلوب الحكم والادارة .

بدأت دول المنطقة تتطلع صوب بغداد وكذلك الدول الكبرى تراقب وتحاول خلق الجو المناسب لتعميق الصراع وتدويله إن أمكن . كما وجدت فيه الأنظمة العربية المعادية لحركة البعث القومية فرصتها المواتية فغذت أوضاع الخلاف ، بينما حاولت الظهور بمظهر الحريص على «المستقبل العربي» وكانت دول وأنظمة أخرى تملأ الدنيا صراخاً من أجل حماية الشعب الكردي من الإبادة على يد العرب «الشوفينيين» وتحركت القوى المعادية في الداخل ، وكانت خلاياها في وسائل الاعلام الرسمي من صحافة وإذاعة وتلفزيون

---

(٧) اشيريان صفحة ١٠٢ .

تواصل الحملة على الأكراد وتقدم بذلك للآخرين الحجة والذريعة لتركيز الحملة ضد الحزب وإظهاره وكأنه حزب فاشي هدفه إبادة الشعب الكردي والقضاء على طموحاته القومية المشروعة . وتم توظيف وسائل الاعلام العالمية لخدمة هذه الأهداف المعادية ، وهو الأسلوب الذي لم يتوقف حتى يومنا هذا ويقع الأكراد في مصيدته .

وقد امتد سعير المعركة ولهيبها إلى سورية حيث خشيت السلطة البعثية هناك وقيادة الحزب القومية من أن تستمر معارك الشمال وتستنزف قدرة الحكومة العراقية فوجدت أنه من غير المقبول عدم تقديم المساعدة والمساندة والدعم العسكري إلى العراق ، خاصة وأن حزب البعث كان يقود تجربة ثورية واحدة في القطرين . وهناك اتفاقية عسكرية مشتركة وقيادة موحدة للجيشين السوري والعراقي أبصرت النور في ٩ تشرين الأول - أكتوبر - ١٩٦٣ فلا بد من ترجمة سطورها إلى واقع عملي ملموس . وكان سبق إلى ذلك بشهر تشكيل المجلس الاعلى للدفاع المشترك (٢٢ أيلول ١٩٦٣) وكانت هاتان الاتفاقيتان هما معقل الرجاء في حركة البعث للإنطلاق نحو بناء وحدة القطرين(*) . لقد أنزلقت القيادة القومية إلى حيث مواقع القطر العراقي وكانت في حالة من الضياع والارتباك الداخلي فأنعطفت نحو المشكلة الكردية لتجعلها غطاء لأخطائها هي الأخرى فيما قررت إرسال قوات سورية نظامية للمشاركة والدعم ضد الحركات الكردية المسلحة في شمال العراق . وكان قراراً خطيراً لم تحسب نتائجه بدقة أو ضمن معادلة الخسارة والربح القومي والسياسي الذي سينتج عن هذا القرار واكتفوا بتقدير النتائج العسكرية وحدها .

تحريض عبد السلام عارف ودوره

دخلت قوات اليرموك السورية النظامية في أوائل تشرين أول تحت قيادة العقيد فهد الشاعر (الأخ فهد)(**) وأُدرجت تحت إمرة قائد الفرقة الأولى للجيش العراقي ، ثم بادرت إلى المشاركة في القتال فوراً بعد أن تمركزت في منطقتي زاخو ودهوك ، وكانت تضم قوة ميدانية ضاربة في مستوى تشكيل لواء لكنها تحمل اسم فوج «فوج اليرموك» بقيادة ضباط حزبيين في غالبيتهم . وقد شاهدت شخصياً عام ١٩٦٩ في ناصية أحد شوارع الموصل

(*) ما تزال هاتان الاتفاقيتان ساريتا المفعول حتى اليوم لعدم إلغائهما رسمياً من قبل أي من الدولتين .

(**) كان رفيقنا اللواء الراحل فهد الشاعر برتبة مقدم عندما قامت حركة الثامن من آذار وأختير عضواً في الوفد السوري لمباحثات الإتفاق الثلاثي في القاهرة . وقد أحبه الرئيس جمال عبد الناصر وتميزت معاملته له فكان يدعوه تحبباً (الأخ فهد) ثم غلب عليه هذا اللقب بين أصدقائه وأخوانه . . . ربما أحبه لأنه لم يكن بعثياً آنذاك عسى يكسبه . . . وانتمى للحزب فيما بعد .

المؤدي إلى المستشفى الحكومي عدداً من الأضرحة قيل لي أنها تضم رفاة الشهداء من هذا الفوج ، فهي بهذا الموضع ستظل تشكل هناك رمزاً دائماً للسياسة الخاطئة التي أتبعت آنذاك باشراك الجيش السوري في المعركة الذي لم يكن ليزيد في قدرات الجيش العراقي وحسم المعركة لصالحه وهو جيش عريق قوي مقتدر ولديه خبرته في هذا المجال . فضلاً عن أن «تعريب» القتال في كوردستان بهذه الطريقة «الرمزية» كان سيجر إلى زيادة المآسي أكثر وأكثر ويعمق النزاع ويخلق عداء عربياً - كردياً لامبرر له . لأن معارك الشمال في العراق لم تكن على مدى نصف قرن لتتعدى دائرة الصراع السياسي المسلح في الوطن الواحد من دون أن تأخذ شكل الحرب الاهلية أو الانفصالية ولا العداء القومي بين العرب وبين الأكراد كما هو الحال في الجوار الايراني - التركي .

لقد كان دخول القوات السورية إلى العراق خطأ تكتيكياً فادحاً صفق له المتربصون بهذا الحزب وتجربته الثورية في القطرين . ثم هل ننسى كيف كان عبد السلام عارف يكرس شيئاً من هذا القبيل ويشجع على توريط القطر السوري في القتال باسم الأمة العربية طارحاً شعارات هشة . فقد خاطب الجنود السوريين أثناء زيارته لهم في مواقع تواجدهم قائلاً : «إخواني أحييكم باسم الأمة العربية ، وأحمد الله على هذا اللقاء الأول . . إننا سعداء وراضون جداً أن نرى الجنود العراقيين والسوريين يقاتلون جنباً إلى جنب» . ثم عبر عن ثقته بأن الجنود السوريين سيؤدون واجبهم المقدس «وسيقضون على الخونة والمتمردين والانفصاليين وسيعودون إلى ديارهم مكللين بالنصر» .

عن أي واجب مقدس كان يتحدث الرئيس عبد السلام عارف؟ فهل كان الأكراد يهددون الوجود العربي في العراق أم وحدة البلاد؟ وهل القتال في الشمال هو الأول من نوعه ويقوم لأول مرة حتى لكأن أرض العراق تفجر زلزالها؟ والكل يعرف أنه منذ أصبح لبلاد مابين النهرين مدونات تاريخية ماعرف عن الأكراد أنهم بين تلك الشعوب التي تعادي العراق أو تعتدي على حدوده وتهدد وجوده ، وهي شعوب التتار والمغول والفرس والترك حصراً على مدى التاريخ ، كما أنه ليس للجنود السوريين من «واجب مقدس» إلا في فلسطين وفي كل أرض عربية يهددها عدو امبريالي غاشم . وما كان الأكراد يوماً في عداد هؤلاء الأعداء . لكن عبد السلام عارف كان ينسج المسألة لتحقيق غايات آخرى وعلى حساب خراب كوردستان والعراق وجاءته أخطاء علي صالح السعدي وحازم جواد وجماعتهما كعامل مساعد فضلاً عن القراءة الخاطئة للأحداث في أوساط القيادة القومية للحزب آنذاك نتيجة المعلومات المضللة التي كانوا يزودونها بها من بغداد .

وكان من جراء اشتراك القوات السورية في القتال توسيع دائرة الصراع العراقي الداخلي عربياً ودولياً ، واستثارة المشاعر الكردية في كل مكان بلا مبرر . فضلاً عن تضليل الرأي العام العربي من ناحية إخواننا الأكراد وإظهارهم كأعداء للأمة العربية . ثم هل فات الجميع بأن هذه الأمور إنما يتم تجييرها لمصالح إسرائيل وسائر القوى الامبريالية المعادية للعروبة ولجميع الشعوب لاسيما الأكراد وها هي النتائج تترى الآن في كوردستان صراعات ودماء وجوع وفقر وإنقسام تحت رعاية أميركا وحلفائها .؟ . . نعم أقدمت بعض القيادات الكردية على اتخاذ مواقف معادية للأمة العربية فيما بعد وتحالفت مع أعدائها ولكن الشعب الكردي ككل لم يكن مشاركاً أو مؤيداً لهذه المواقف .

. . المداخلات الدولية

وكان من جراء ذلك أيضاً أن المنظمات والتنظيمات والاتحادات الكردية الطلابية والثقافية والمهنية في كوردستان والعالم توجست جداً وأطلقت الصوت عبر الكون مطالبة الرأي العام العالمي بدعم الشعب الكردي ضد ما أسمته سياسة التفرقة العنصرية ووقف المذبحة في العراق ، فهب الصليب الأحمر الدولي يعرض شكوى رسمية ضد الحكومة العراقية طالباً ادراجها في جدول أعمال الجمعية العمومية للأمم المتحدة .

لقد أدت الحرب في الشمال إلى نتائج خطيرة . فقد خسر الجانبان نخبة من أبناء العراق . وتعثر الإقتصاد الوطني ، إذ انخفضت المحاصيل الزراعية بنسبة عالية فاقت ٥٥٪ بالنسبة للقمح و٢٩ ٪ للشعير وارتفعت اسعار المواد الغذائية والصناعية بنسبة ٢١ ٪ وعمت البطالة في مناطق القتال وما يجاورها وتعطلت الدراسة في المدارس .

ومن الطبيعي أن هذه الحرب في مراحلها وأسبابها ونتائجها . ورغم ما حققه الجيش من انتصارات ساحقة ، فإنها ما كانت لتلقى التأييد الكامل في قواعد حزب البعث العربي الإشتراكي ، كما أن القيادة القومية للحزب أحست بمدى التضليل التي مارسته قيادة القطر والسلطات المحلية وعلى رأسها عارف ولكن بعد فوات الأوان لأن الخرق إتسع بشكل خطير وتعدى امكانات القيادة المركزية للحزب «القيادة القومية» ومقرها في دمشق . ومع ذلك فقد حاولت أن تفعل شيئاً سريعاً حاسماً لكنها فشلت خاصة وأن رئيس الجمهورية عبد السلام عارف ، وهو الضابط القديم والبارز في جيش العراق كان يعد العدة للقيام بإنقلاب عسكري ضد البعث ولحساب القاهرة مستغلاً تردي الأوضاع وانعكاسات الحرب في الشمال . واستطاع بحكم مركزه السياسي والقيادي والأدبي أن يجمع من حوله رهطاً من الناقمين من

بقايـا العهود السابقة وقوى الناصريين وعدداً كبـيراً من الضباط العاملين وبينهم مجموعة من البعثيين المنشـقين الذين ارتضوا أن ينهوا إرتكابـات وانحـرافـات حـازم جواد وعلـي صـالـح السعـدي وعصبتــه ،ليـس عــن طريـق الحـزب ومؤسســاته الشرعية ، بل بالتحالف مع عبـد السـلام عارف أي أنهم حـاولوا إنهـاء الانحراف بانحراف أكـبر وأخطر . وهرعت القيادة القومية إلى بغداد لإنقاذ ما يمكن إنقـاذه(*) .

ولا نسقط من حسـاباتنا هنا أنه كانت في دمشق تيارات تتمنى سقوط تجربة الحزب في العراق واســتخدام ذلك في إضعـاف القيادة القوميـة ككل تسـهيلاً لاجراءات التغيير على مستوى القطر ، وكان إشراك الجيش السوري في القتال جزءاً من هذا المخطط .

الصـراع فـي بغـداد . .
وسـقوط التجـربة البعثيـة

كتب محمود الـدرا في كتابـه «القضيـة الكرديـة : » وعندمـا كـان الجيش في معركتـه الأخيرة مع الثـائرين ، وقد طهر جلّ المنطقـة الشـمالية من عصابـاتهم المقاتلـة ، وحاصر آخر معقل للثوار ، ولـم يبق للبارزاني سـوى الاستســلام أو الفرار إلى خـارج البلاد . كان الصراع السياسـي والدموي على أشـده بين أعضـاء الحزب الحـاكم نفسه فـي قلب العاصمة بغداد . وقد تبلور ذلك الصراع بعد قرارات المؤتمر القومي السادس للحـزب في تشرين الأول - أكتوبر - ســنة ١٩٦٣م الـذي كـان نقطـة تحول تاريخيــة بالنســبة للحزب بتبنيــه مضموناً عملياً لاشـــتراكية البعث وإقـراره فكـرة (الصراع الطبقـي) وإلغـاء إقتصــاد الربح ، واعتبــار المزارع الجماعيـة هي الإطار الإشتراكي للريف إلى الأخـذ بالنظرية الماركسية ، وعقد صلح دائم بين البعث والماركسيين» .

يتـابع الدرا : «ووقف ســكان العاصمـة التـي كان يجـري فيها الصـراع موقفـاً سـلبياً من الأحداث - شـأن بقيـة الملايين من سـكان العـراق - وهم يسـتمعون في البدايـة إلى حوار «الرفـاق» من الإذاعة ثم إلـى أزيز الطائرات وهي تقصف المدينـة المستسـلمة . واقدمت قيادة فرع بغداد - وهي جماعة علي صـالح السـعدي - على اصدار بيان تعلن فيـه طلب استلام

(*) كان الأسـتاذ ميشيل عفلق أميناً عاماً للحزب والفريق محمد أمـين الحافظ أميناً قطرياً عضو القيادة القومية ورئيسـاً للدولـة «رئيـس مجلس الرئاسـة» واللـواء صلاح جديد عضو القيـادتين القوميـة والقطريـة ورئيسـاً لأركان الجيـش . وقد سافروا إلـى بغداد فعلاً لإنقاذ مايمكن إنقـاذه لكن الأمور كانت قـد استعصت وتمت السيطرة لعارف ورحبت القاهرة فوراً بالوضع الجديد . . . وعادت القيادة لدمشق حاسرة وحائرة .

القيادة القومية في دمشق مسؤولية الحكم في العراق ، فجاء إلى بغداد في ذلك اليوم ميشيل عفلق والفريق أمين الحافظ واللواء صلاح جديد ليتولوا مسؤولية الحكم في العراق»(٨) .

بعد استلام القيادة القومية في ١١ تشرين الثاني - نوفمبر - مسؤولية ترتيب الأمور وإنهاء الخلافات والازمات المتلاحقة فإنها وجدت من الضروري إجراء تبديلات في القيادة فطردت السعدي وجماعته من الحزب وابعدتهم إلى خارج العراق في اليوم التالي . وكان هذا أسوأ الحلول لأن السعدي لم يكن هو وحده المسؤول بل القيادة كلها المنبثقة عن ثورة رمضان لما بينها من تناقضات . وكان الأجدى تجميد الوضع وإقامة قيادة بديلة وتنحية الرئيس عبد السلام عارف وإدانته بعد السيطرة الفورية على الجيش وإعلان الأحكام العرفية ومنع التجول لخلق الجو الملائم للحل . وهي الاجراءات ذاتها التي لو اتخذت في شباط - فبراير - ١٩٦٦ بدمشق لما آلت الأمور إلى ما آلت إليه آنذاك .

يقول الدرا : «وكان يوم ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ اليوم الفاصل والأخير عندما أخذ بعض الضباط البعثيين اليمينيين ، والضباط القوميين (يقصد الناصريين أصدقاء الدرا) بمساندة القطعات العسكرية المؤيدة وبمؤازرة رئيس الجمهورية عبد السلام عارف زمام المبادرة من قيادة بعث بغداد وحرسها القومي ومن القيادة القومية ، فجرى اشتباك مسلح في بعض أنحاء العاصمة انتهى بالانتصار على الحرس القومي البعثي بعد أربع وعشرين ساعة من بداية الإشتباك»(٩) . وهنا لابد من التعليق بأنه لايوجد في البعث «يمين ويسار» بل بناء قومي يستهدي بمبادىء ودستور الحزب ، وهي قومية واشتراكية ووحدوية . وكان طرح اليسار «اليسار الطفولي» يافطة فئوية ما لبثت أن سقطت في سورية لاحقاً على يد حركة التصحيح في ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠ بقيادة الرئيس الفريق حافظ الأسد وعاود الحزب مسيرته بشكل أفضل .

أعلن عبد السلام عارف حل الحرس القومي وتألفت وزارة جديدة برئاسة المتآمر الثاني طاهر يحيى وأصبحت السلطة في أيدي كبار الضباط . وكان أعضاء الوزارة من عناصر متعددة الاتجاهات والولاءات . واتخذ العهد الجديد من العمل للوحدة السياسية مع الجمهورية العربية المتحدة شعاراً داعياً للأخذ بالنظام الإشتراكي المطبق في مصر ، والسير

---

(٨) الدرا صفحة ٣٧٤ .

(٩) الدرا صفحة ٣٧٤ .

بركاب سياستها الخارجية . . . ولم يطبق عارف حرفاً واحداً من هذا كله طبعاً . كان ما جرى في بغداد شيئاً خطيراً على أن أخطر مافيه هو تكريسه ظاهرة رفع السلاح والاحتكام إلى السلاح واللجوء إلى الحل العسكري في الخلافات الحزبية .

المستجدات في القضية الكردية

مما لاشك فيه أبداً أن الحركة الكردية دخلت بعد عام ١٩٦٣ أي في عهد ثورة ١٤ رمضان مرحلة جديدة بالكامل . فقد حصلت على مكاسب سياسية هامة ما كانت لتحصل عليها في ظل أوضاع أخرى ، أي لو لم يكن البعث في السلطة ، على الرغم من انتكاسة الخطوات الجادة التي حاول أن يخطوها على طريق العلاقات العربية - الكردية ووضع الحلول المشتركة لمسألة كوردستان العراق .

فلأول مرة في تاريخ القضية الكردية يلتقي الطرفان المؤهلان لحمل المسؤولية وجهاً لوجه ويباشران حواراً سياسياً مباشراً صريحاً . لأول مرة أيضاً يشعر الجانب الكردي بأنه يفاوض فوق أرضية واحدة ويتمتع بحقوق متساوية مع مواطنيه الذين يمثلون الجانب الرسمي للحكومة المشتركة «حكومة العراق» فما كانوا يمثلون إذن عصياناً مسلحاً أو زعيماً معيناً بل يمثلون الشعب الكردي في العراق وعن طريق قيادته السياسية «قيادة الحزب الوطني الديمقراطي الكوردستاني» بينما يمثل الجانب الآخر الشعب العربي في العراق وعن طريق قيادته السياسية وهي «قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي» ، الأمر الذي اتاح فرصة كبيرة للشعور بالثقة والتعامل بالرضى .

من ناحية أخرى تعرف الطرفان على بعضهما البعض وجهاً لوجه وفي عاصمة البلاد وجاسا في المشاعر وفي العقول والأفكار . على أن الأمر الهام أيضاً هو ماجرى من احتكاك للمرة الأولى بين القيادة العربية على مستوى القاهرة ودمشق وبغداد في مرحلة تاريخية فريدة من نوعها كان الشعب يجتاز خلالها تجربة صعبة في محاولة لبناء وحدة ثلاثية بين أقطاره مصر وسورية والعراق .

تعرف الأكراد على إخوانهم العرب وفي أعلى المستويات كما ذكرنا مما ساعد في المستقبل على تذليل المصاعب المتوقعة وتحقيق فرص اللقاء والاتفاق بعد ذلك بأقل من عشر سنوات . .

وعندما جرى طرح الآراء والأفكار بصراحة كلية فإن كلاً من الطرفين عرف كيف يفكر الطرف الآخر ومن أية زاوية يعالج مسألة كوردستان وما هي نواياه للمستقبل . حتى عندما

«قعقع» السلاح فإن الغالبية العربية والكردية وعلى مستوى الحزبين أيضاً ماكانت لتجد في القتال الدامي حلاً مقبولاً لأن الدماء سالت رغماً عن إرادة الطرفين . فترسخت القناعة كاملة غير منقوصة بأن لاحل إلا باللقاء والحوار الديمقراطي ، وهذا ماجرى وتكرس في مقبل الأيام (إتفاقية ١١ آذار لعام ١٩٧٠) وماتلاها من خطوات . إن حوار ١٩٦٣ بين البعث وبين الأكراد سهل ومهد للحوار اللاحق عام ١٩٧٠ وكان مقدمة له . ومنذ ذلك الوقت انتفت الصدامات المسلحة في جبال كوردستان إلا أن تكون على شكل تجمعات فئوية من خارج الحدود وبدعم خارجي يرضع حليبه من ثدي الخلافات والنزاعات الأقليمية ، ويجعل من نفسه أداة تخريب وتنكيل في يد الامبريالية الأميركية وبيد تركيا وإيران ضد الشعب الكردي ككل . . . وها هو المسرح أمامنا بجميع تفاصيله الدامية منذ شباط – فبراير – ١٩٩١ والعدوان الأميركي على العراق .

❁ ❁ ❁

الباب الخامس

القضية
الكردية
في المرحلة العارفية

«الرئيسان: عبد السلام وعبد الرحمن عارف»

بحث تمهيدي

الحكم العارفي . . والتناقضات المتنامية

الفصل الأول

بداية الحكم العارفي . . والمفاوضات مع الأكراد

- الوزارة الأولى . . وتوقف القتال في الشمال
- بيان عارف وبيان الملا . . بعد وقف القتال
- دراسة البيانين . . وخلفياتهما
- العودة للقتال . . والانشقاق الكردي/ الكردي
- ملا مصطفى والحزب البارتي . . «بداية الأنشقاقات»
- انهاء الانشقاق . . وتكريس زعامة البارزاني
- المذكرة الكردية
- لماذا؟ . . نعم لماذا؟؟ . . .
- رسائل . . حبر على ورق
- اللعب على الألفاظ . . والعودة للإقتتال

الفصل الثاني

تطورات مفاجئة . . وإنقلاب فاشل .

«حركة عارف عبد الرزاق»

- البزاز . . والأكراد
- مصرع الرئيس عارف . . ووصول شقيقه للرئاسة
- البارزاني يتجاوب مع الدعوة السلمية
  . . ويعرض «الهدنة المسلحة»
- مبادرة البزاز الكردية
- إنقلاب جديد في العاصمة بغداد



بحث تمهيدي

الحكم العارفي.. والتناقضات المتنامية

تولى الرئيس عبد السلام عارف الحكم صبيحة ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ بعد إنتفاضة قام بها ضد حكم البعث واستمر في الحكم حتى مصرعه بحادث طائرة يوم ١٨ نيسان ١٩٦٥ . وتولى الحكم بعده رئيساً للجمهورية شقيقه العقيد عبد الرحمن عارف حتى قيام ثورة البعث الثانية في ١٧ تموز ١٩٦٨ .

دام حكم الأخوين الرئيسين لمدة خمس سنوات ونيف « ١٨ تشرين الثاني – نوفمبر – ١٩٦٣ – ١٧ تموز – يوليو – ١٩٦٨» . . دام حكم الأول لمدة سنة ونصف . . والثاني لمدة ثلاث سنوات ونيف .

كان الحكم العارفي ذا وجه عسكري مشابه لحكم عبد الكريم قاسم ، يستمد قوته وزخمه من الجيش وعلى حساب التناقضات المتنامية في صفوف كبار الضباط . كما يستند على نوع من التطرف القومي والشعارات الجاذبة لقطاع هام من أبناء العراق . وإذ كانت المنطقة العربية تعيش مرحلة النهوض الناصري ونفوذ الرئيس عبد الناصر فقد أستمد الحكم العارفي دعماً كبيراً من القاهرة وبركاتها على أكثر من وجه . كانت إذاعة صوت العرب الشهيرة تؤمن للحكم غطاء إعلامياً ضخماً وعلى حساب الحكم السابق وتجربة البعث التي لم تكمل السنة الواحدة (٨ شباط – ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣) وكان عبد الناصر يولي هذا الحكم دعمه الشخصي لا لأنه الحكم القومي الأمثل بل لأنه جاء بديلاً للبعث . ولاينكر في هذا المجال أن هذا الدعم كان موجهاً أيضاً ضد البعث وتجربته منذ ٨ آذار ١٩٦٨ في دمشق على أمل أن تنجح في العاصمة الأموية حركة أخرى ضد البعث كما نجحت في العراق كرد على فشل حركة ١٨ تموز ١٩٦٣ الناصرية في سورية والتي كان إفشال إتفاقية نيسان ١٩٦٣ الاتحادية تمهيداً لها من القاهرة(*) .

(*) في الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم ١٨ تموز ١٩٦٣ فوجئت العاصمة السورية بهجوم مسلح على مقر قيادة الجيش ومبنى البريد المركزي وبعض الإدارات الأخرى تم القضاء عليه خلال ساعة واحدة وقبض على الفاعلين بينما فر البعض الآخر . وتبين أن عدداً من الناصريين المعروفين والمشاركين للبعث في الحكم منذ ٨ آذار ١٩٦٣ قاموا بالعملية وتمت محاكمتهم علناً ، وأدلوا بإعترافات كاملة وتم إعدام عدد من العسكريين المشتركين فعلياً بالهجوم بينما صدر عفو عن الآخرين بعد شهور وجرى تسفيرهم إلى القاهرة وعلى رأسهم الضابط المتقاعد جاسم علوان .

كان لعبد الناصر أسلوبه وسياسته وطابعه الشخصي في التعاطي مع الأحداث وحتى الكبيرة منها ، وإنك لتجد على الدوام تداخلاً وتشابكاً في سياسته بين مشاعره الشخصية القيادية وبين الخط السياسي أو القومي الذي يؤمن به ويسعى إليه . فلم تكن هناك أية ضوابط تتحكم في تحليل القضايا الكبرى التي تواجه الأمة العربية لجعلها في منأى عن صخب الإعلام وتصادم وجهات نظر الأنظمة بين ما هو إستراتيجي وما هو تكتيكي ، ولقد أنطبق هذا الشيء على القضية الكردية التي كانت وستظل تشكل وضعاً تصادمياً على أكثر من صعيد في مواجهة العروبة في العراق وعلى أمتداد الوطن العربي ، إذا لم توضع في مصاف أهم وأخطر القضايا التي تواجه الأمة العربية لتدرس وتتحدد المواقف منها على هذا الأساس . لقد أضاع العرب أو بعض العرب الشيء الكثير على حساب القضية القومية ولا نبالغ في القول بأن كل النكبات اللاحقة كانت نتيجة لتلك السياسات الخاطئة .

إن ضرب تجربة البعث في العراق جاء من حظ إسرائيل ومهد بالضرورة لنكبة الخامس من حزيران ١٩٦٧ وما أنبثق عنها من نكبات مازلنا نحصد هشيمها حتى يومنا هذا . قد يبدو هذا التصور للبعض وكأنه حماس للبعث التاريخي ودعاية له ولدوره القومي ، لكن الواقع وطبيعة الأحداث التي جرت تؤيد صحة هذا التصور لأنه عندما داهمت العروبة حرب الخامس من حزيران - يونيو - ١٩٦٧ كان كل شيء فيها مفككاً مبعثراً . والأنظمة داخلة في صراعات عبثية . . . وعندما أراد النظام العارفي المشاركة في الحرب أقتصرت مشاركته على قوة رمزية فقط . ولم ينكر الرئيس عبد الرحمن عارف هذه المشاركة الرمزية في خطابه امام القوة الصغيرة التي أرسلها لسورية حيث قال : «إن الوحدات العراقية التي ستنضم إلى جيش الجمهورية العربية المتحدة ستكون وحدة رمزية تشترك في شرف القتال باسم العراق مع القوات العربية الأخرى» .

لماذا قوة رمزية؟ وهل كان العراق ليرسل قوة رمزية لوكان البعث في بغداد؟ وإذ عاد البعث حقيقة إلى بغداد فإن جيش العراق بعربه وأكراده وغيرهم من أبناء العراق أصبح في وضع آخر إذ لبى النداء وسارع للإلتحاق في حرب تشرين أول - أوكتوبر ١٩٧٣ بكل زخمه المدرع متجهاً صوب الجولان مشاركاً في المعركة بعد أقل من ٢٤ ساعة من تحركه عبر بادية الشام رغم أنه كان مشتبكاً في القتال مع بعض الأكراد ومع الشاه الايراني حتى ما قبل تحركه بأيام معدودات . وقد برزت تلك الظاهرة الفذة بوضوح تام بحيث كان صوت المعركة القومية يعلو على ضجيج الخلافات المستحكمة بين نظامي الحكم في دمشق وبغداد . . . فلم تتحرج دمشق من إيفاد نائب رئيس مجلس الوزراء إلى بغداد فور إعلان

الحرب حيث اجتمع مع نائب رئيس الجمهورية العراقية صدام حسين آنذاك ، وكان التجاوب سريعاً بين الجانبين وتحركت على الفور فرقة مدرعة عراقية بكامل تجهيزاتها القتالية ، وتوجهت الدبابات على جنازيرها إختصاراً للوقت في التحميل على الناقلات يرافقها لواء مشاة ميكانيكي وخمس سرايا وقوات خاصة مع وحدة صواريخ مضادة للدروع ، وبالطبع وحدات من المدفعية الثقيلة وقوات إسناد مع مايستلزم كل ذلك من قطعات إدارية وتموينية . . . فضلاً عن الغطاء الجوي إضافة إلى الأسراب المقاتلة التي وضعها العراق في السماء المصرية منذ الساعات الأولى للحرب . وكان هذا في بداية المعركة ولم تتوقف الامدادات في الأيام اللاحقة وبقدر ماتسمح به أوضاع العراق الإقليمية . لذلك لن يفرح عدو واحد في استغلال الخلافات العربية المعتادة للالتفاف على أية قضية قومية لها استحقاقات قتالية وفي مقدمتها قضية فلسطين .

وحتى مساء يوم القتال كانت الحملات الإعلامية حادة بين العاصمتين السورية والعراقية ، لكن ذلك لم يمنع من التواصل والتوادد الفوري أمام معركة المصائر . لذلك نحن نتفاءل بإستمرار من ناحية العلاقات السورية - العراقية امام نداء المصير مهما اختلف الجانبان . حتى ملا مصطفى والأخوة الأكراد كلهم سارعوا إلى التجاوب مع صرخة الواجب الوطني متخذين قراراً تاريخياً بتوقيف القتال المحتدم في كوردستان مفسحين للجيش العراقي حرية التحرك بعربه وأكراده وجميع أبنائه . . . . حتى شاه إيران أوقف تهديداته وأحترم الوضع العربي ومشاعر الجيران فلم يلعب على الصراع العربي - الصهيوني في خلافه مع العرب أو مع العراق .

وفور المشاركة العراقية بالحرب أصدرت الحكومة قراراً بتأميم حصة امريكا في شركة نفط البصرة إشارة لمعاقبة العدو الأمبريالي الذي يقف خلف الصهيونية وقطعت العلاقات مع واشنطن . وهكذا تكون الأشياء والمواقف الصح .

«لقد تحرك الجيش العراقي وفقاً لمنطق الحكاية العربية التي تقول أن أحد الأخوة صاح مستنجداً بأخيه : يافلان أصابني ضيم .

قال له : يا أخي . . . أجيلك حافي» .

هكذا كتب جمال الغيطاني معلقاً على تلبية العراق نداء سورية(١) .

❁ ❁ ❁

---

(١) حراس البوابة الشرقية صفحة ٢٤ جمال الغيطاني .

الفصل الأول

بداية الحكم العارفي

.. والمفاوضات مع الأكراد ونتائجها

مع صبيحة يوم ١٨ تشرين الثاني ١٩٦٣ نجح عبد السلام عارف في القضاء على التجربة البعثية التي لم تكمل السنة الواحدة من عمرها(*) . لكن تجربة البعث في دمشق «ثورة الثامن من آذار ١٩٦٣» كانت ماتزال مستمرة وفاعلة على الساحة العربية والأقليمية آنذاك بقيادتها التاريخية وزخمها القومي المعروف وحتى اليوم .

تعتبر تجربة ١٤ رمضان فاشلة ولأكثر من سبب . على أن السبب الأهم كان يتمثل في الخلافات بين البعثيين مما أعطى الفرصة المواتية لضرب التجربة أمام المتربصين بها وعلى رأسهم عبد السلام عارف ومجموعة متعاونة معه من الضباط المعادين للبعث وبينهم نفر من منتسبي الحزب الذين انشقوا وانحرفوا عن خطه . لم يكن ماحدث يشكل نكسة فحسب بل شرخ كبير . غير أن الحزب ، في القطر العراقي ، وبعد المؤتمر القومي السابع الذي أنعقد في دمشق في شباط ١٩٦٤ وحسم مسألة الانشقاق من ناحية الشرعية الحزبية ، بدأ

(*) كان عبد السلام عارف ضابطاً برتبة عقيد وأحد قادة كتائب اللواء العشرين الذي قام بإحتلال بغداد صبيحة ١٤ تموز - يوليو - ١٩٥٨ ويتولى قيادة اللواء وكالة مما سهل له السيطرة على اللواء وتنفيذ ثورة ١٤ تموز . وقد تولى فيها نيابة قائد الجيش ونائباً لرئيس الوزراء قاسم ووزيراً للداخلية ثم سجنه قاسم ونحاه إلى أن جاء به البعث رئيساً للجمهورية . وهو من منطقة الفرات الأوسط نزحت أسرته إلى بغداد حيث ولد فيها في منطقة الكرخ ويقطن أبناء عمومته تلك المنطقة وهو عربي الانتماء عرف بحماسه القومي .

«لم يكن عارف تلميذاً نابهاً لافي المدرسة الإبتدائية ولا الثانوية ، ولا في الكلية العسكرية . لقد كان نظيره قاسم ، طالباً لايكاد يرقى إلى مستوى الطالب الوسط . ومما لاشك فيه أنه لما كان طالباً في الكلية العسكرية أنب رسمياً لأنه غش في أحد الامتحانات . تخرج من الكلية العسكرية عام ١٩٤٢» . . . عن العراق الجمهوري - مجيد خدوري صفحة ١٢٦ .

يتجه تدريجياً إلى الوحدة والتماسك ولكن في أوضاع إستثنائية بالغة الصعوبة وخاصة من بعد أحداث ٥ أيلول ١٩٦٤ عندما أنقضّت أجهزة الحكم العارفي على مناضلي الحزب وكوادره القيادية خاصة وأودعتهم السجون وماترتب على ذلك من خسائر تنظيمية وأزمات حادة لم تلبث أن أنضجت تجربة نضالية جديدة . . . وقيادة جديدة تحركت بفعالية أكبر فأستطاعت تبديل الأوضاع وحسمتها لصالح البعث كرة أخرى في تموز ١٩٦٨ . وما تزال تقود الأمور في العراق منذ ذلك التاريخ ، وواجهت من المحن والأحداث والمفاجآت لا سيما العدوان الأميركي عام ١٩٩١ ما لم يواجهه أي تظام حكم في العالم كله ، واستمرت بعزيمة أكبر لأن المعارك تصقل الشعوب وتغني تجربتها في الصمود والقتال .

الوزارة الأولى . .
وتوقف القتال في الشمال

تألفت في بغداد بعد سقوط ثورة ١٤ رمضان وزارة جديدة حصلت على تأييد فوري من مختلف الجهات العربية والدولية التي كانت تضيق بتجربة البعث في القطرين العربيين السوري والعراقي وخاصة من بعد توصل العاصمتين العربيتين إلى الاعلان عن اتحاد فيدرالي عراقي – سوري في ٣٠ أيلول ١٩٦٣ . أعقبه في ٩ تشرين الأول إقامة نوع من الوحدة العسكرية بين القطرين على نحو ما بيناه قبلاً . ولكم كان سيتغير مسار التاريخ فيما لو تحققت هذه الطموحات القومية . والتي كانت أكبر من أن يتحملها أصحاب النظرة المعادية من المتربصين بالبعث ودوره القومي . . إنهم ماكانوا يتحملون وجود تجربة بعثية واحدة في القطر الواحد فكيف بتجربة توحيدية على مستوى القطرين؟ . البعث يحكم إذن الرقعة الجغرافية الأشد أهمية في هذه المنطقة من العالم (من الخليج إلى المتوسط) .

تحركت طبعاً بعض الأنظمة العربية للمساهمة في الإطاحة بتجربة هذا الحزب القومي فسارعت إلى تأييد عبد السلام عارف «البطل القومي العربي الوحدوي» . وكان أول عمل أقدمت عليه الحكومة الجديدة برئاسة طاهر يحيى هو وقف القتال في الشمال «عملاً بنصيحة الرئيسين عبد الناصر وبن بيلا»[٢] . وأعطيت العملية زخماً عربياً لم ينل مثله الحكم السابق . وقد تولى رعاية المفاوضات مع الأكراد طاهر يحيى نفسه الذي تولى في عام ١٩٦٢ مفاوضات سرية مع الجانب الكردي أيام قاسم باسم القوميين والتقدميين .

---

(٢) أدمون غريب صفحة ٨٢ .

بيان عارف . . وبيان الملا
. . بعد وقف القتال

في بداية شباط ١٩٦٤ بدأت مباحثات إدارية بين الجانبين الحكومي والكردي تمهيداً لوقف القتال الذي كانت قد خفت حدته بعض الشيء . وفي ١٠ شباط ١٩٦٤ أصدر كل من المشير الركن عبد السلام عارف رئيس الجمهورية وملا مصطفى البارزاني بيانين مستقلين يعلن كل منهما وقف القتال . . «قتال الأخوة» . ترى ألم يكونوا يتقاتلون عندما زار عبد السلام عارف القوات العراقية في كوردستان في عهد البعث مشيداً ببطولاتهم محرضاً ويصب الزيت على نار القتال؟ ماالذي تغير الآن إذن؟ لقد غاب البعث فقط .

جاء في بيان رئيس الجمهورية عارف ما يعني الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي – أي تبني جميع البنود الأساسية التي توصل إليها البعثيون مع الأكراد – وإطلاق سراح المسجونين والموقوفين بموجب عفو عام ، وإعادة الموظفين والمستخدمين المسرحين ورفع الحظر عن المواد المعاشية والبدء بإعادة إعمار المنطقة والتعويض على المتضررين . وإتخاذ التدابير اللازمة لإعادة الأمن والأستقرار إلى المنطقة الشمالية .

على أن مايلفت النظر في البيان قول الرئيس فيه : «بناء على مقتضيات المصلحة العامة ولإستجابة أخواننا الأكراد لما جاء في نداء ملا مصطفى البارزاني . . . إلخ» أي أنه يعترف بزعامة الملا ويعطيه دعماً رسمياً .

وتضمن بيان ملا مصطفى ، أنه تلبية لرغبة رئيس الجمهورية «قررنا المبادرة إلى إيقاف إطلاق النار محافظة على وحدة الصف الوطني لإفساح المجال أمام السلطة الوطنية للمبادرة إلى إتخاذ الخطوات الكفيلة بإعادة الحياة الطبيعية والأمن والاستقرار إلى المنطقة وتهيئة الفرصة لإقرار الحقوق القومية للمواطنين الأكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة وطنية واحدة وإرساء الأخوة العربية – الكردية على أمتن القواعد بما يصونها من الوهن ويحصنها من دسائس المستعمرين والمتصيدين والطامعين» .

وهكذا بين ليلة وضحاها ينقلب عبد السلام عارف المحرض الأول ضد الأكراد والنافخ في نار الحرب عطوفاً حدوباً على مطالبهم وينشد السلام لربوع كوردستان بينما هو في حقيقته كان من أشد المسؤولين تصلباً وعناداً ضدهم أيام حكم البعث ، أصبح يزاود على الحكم السابق الذي نصبه رئيساً للبلاد فغدر به كما غدر من قبل بعبد الكريم قاسم مزايداً عليه في عروبته ووحدويته متفيئاً ظلال القاهرة ومستعيناً بها من حيث الظاهر فقط . وكما

ثبت فيما بعد . وسنظل نذكر أنه قبل ثمانية أشهر كان (عارف) في أثناء جولة له في المواقع العسكرية ، قد استنهض همم جنوده العراقيين «لتطهير المنطقة من الخونة والمجرمين»[٣] . إن هذا العروبي المتشدد لم يكن جديداً علينا فقد عرف الوطن العربي نفراً عديداً من أمثاله لم تحصد أمتنا على أيديهم إلا سلسلة من خيبات الأمل والهزائم والانكفاء إلى خلف تحت حزمة من الشعارات البراقة الأخاذة المخادعة .

دراسة البيانين وخلفياتهما

والآن ماذا عن دوافع كل من الجانبين العارفي والبارزاني في بيانيهما؟ .

إن قراءة متفهمة للبيانين تعطينا فكرة كاملة عن المواقع والأهداف ، كما أن المسارعة إلى التجاوب مع الدعوة لإيقاف القتال من قبل الجانبين تؤكد بأن ملا مصطفى وجماعته كانوا يعرفون بداية أن الحكم الجديد ضعيف نسبياً ولايملك قاعدة جماهيرية حقيقية يعتمد عليها ، لكنه يتميز بأنه يملك عوضاً ولو مؤقتاً هو دعم العاصمة المصرية المطلق له . فهو نقيض للبعث ومهيأ للمساعدة في ضرب التجربة البعثية الأخرى المتحفزة في سورية والتي كانت تتعرض لنقمة القاهرة بدورها وتتحرك القوى المعادية لضربها .

إن إستمرار البعث وحكم البعث في دمشق كان معناه رفد البعث في العراق مستقبلاً ومده بأسباب القوة والدعم لاستعادة التجربة وإسقاط الحكم العارفي وإقامة حكم وحدوي عراقي - سوري بقيادة القيادة القومية للحزب ، وهي القيادة الصلبة التي كانت ممسكة بأعنة الأمور آنذاك لذلك كان لابد من ضربها وإنهاء دورها . . وتوالى الالتفاف على البعث ومواصلة التآمر ضده ومن داخله .

الرئيس الجزائري «بن بلا» يسارع لتوجيه نداء للأكراد من أجل إيقاف القتال كما فعل عبد الناصر ، ليس ضناً بدماء أبناء الشعب الواحد في العراق بل من أجل التمكين للحكم الجديد وأعطائه الفرصة لتعميق جذوره ، وإلا فلماذا لم تصدر نداءات كهذه عندما كان القتال محتدماً في العهد البعثي؟ . يومذاك كان عارف نفسه من أشد المتحمسين للقتال وعلى أمل أن يكون قتال الأكراد أحد وسائل الغدر بالنظام كما ذكرنا .

إن هذه السياسة أصبحت مدرسة وتقليداً سيئاً على الساحة العربية وفي مواجهة البعث . وإلا ماذا نسمي دعم العقيد معمر القذافي لحركات العصيان الكردي في العراق

---

(٣) رحلة إلى بلدان شجعان صفحة ١٦١ شميدت .

فيما بعد من المال والسلاح والإعلام؟ . ماذا نسمي هذه الممارسات؟ . عروبة ونضال قومي وحدوي أم ماذا؟ . وأخجلتاه من الأكراد عندما ننتقد أنقساميتهم وتنابذهم .

كان بإمكان عبد السلام عارف أن يكون الرئيس والحَكَمْ والقائد الحريص على دماء أبناء شعبه فيتدخل لوقف القتال أيام البعث بما يملك من قدرة وما يتمتع به من مكانة كان يحتلها لدى الجانبين آنذاك . لكنه كان كالنافخ في النار تمكيناً للخطة المقررة وهي الالتفاف على البعث وعلى نحو ما حصل فيما بعد . لقد سيطر عارف وشقيقه وحكما العراق ٥ سنوات لكنهما انتهيا وغابا وبقي البعث . . . يذهب الأشخاص ، كل الأشخاص وكل القيادات والرؤساء ، وتبقى العقائد والأفكار وحقائق التاريخ .

ما يتعلق ببيان ملا مصطفى فإنه تسهل قراءته السياسية أيضاً . البيان يدعو لوقف القتال : «تلبية لرغبة رئيس الجمهورية المشير الركن عبد السلام محمد عارف» .

إن هذه الجملة بالذات تكشف كم كانت الأطراف كلها حريصة على تركيز الأمور في يد عارف وتقويته وأعطائه هالة رئاسية أبوية . فرغبته هي أوامر عند البارزاني . . . الرئيس يرغب بإيقاف القتال فتلبى رغبته . . . ترى متى كان الملا مواطناً منضبطاً بهذا الشكل ويوقف القتال بناء على رغبة بغداد؟ .

الأمور واضحة . . فالبارزاني ليس بهذه «السذاجة والبراءة» لكن الضغوط مورست عليه وحصل على وعود بالدعم مستقبلاً لقاء وقف القتال ولترك النظام الجديد يتفرغ لمشاكله الداخلية ومواصلة التضييق على البعثيين ، كان البعث هو الهدف من وراء هذه الضغوط وليس العطف على الأكراد ومسائلهم القومية التي لم يحصلوا عليها فيما بعد إلا على يد البعث وبالحوار بين البعث وبين ملا مصطفى بالذات عام ١٩٧٠ وهو الحوار الذي أنضج اتفاقية ١١ آذار المشهورة . ويعلن الملا في بيانه أيضاً عن «إرساء الأخوة العربية الكردية على أمتن القواعد بما يصونها من الوهن ويحصنها من دسائس المستعمرين والمتصيدين والطامعين» .

ويتحدث أيضاً عن «سيادة القانون وتأمين الأمن والنظام في المنطقة» . لماذا؟ . لأنه «كفيل بحل كل معضلة مهما كانت مستعصية» .

إن هذه الشعارات لم تعلن من قبل ولا من بعد وطوال التاريخ السياسي لملا مصطفى ، ونحن لانملك مايدل على إيمانه بها وتمسكه بمضامينها . لكن إعلانها الآن بات ضرورياً على ما يبدو لإحاطة النظام الجديد بجو من الاستقرار والأمن حتى يتمكن من اصطياد

«المتصيدين والطامعين» ولم ينسَ ملا مصطفى أن يضع شيئاً من الملح والبهار على سطور البيان عندما قال : «ولتحصينها من دسائس المستعمرين» .

البيان مدروس كلمة كلمة لاسيما وأن خاتمته كانت ابتهالية وتدعو للمشير : «فليسدد الله خطى المخلصين ويكلل جهودهم بالنجاح فيما يريدونه للشعب والوطن من وحدة وسؤدد وازدهار والله وراء القصد» .

إنها لغة واضحة وعبارات دينية تخرج من مشاعر الملا . . . ولماذا العجب أليس الملا نفسه هو رجل دين معمم وراعي الطريقة النقشبندية؟ . وهاهي بركاته تحل على المشير الركن «سدد الله خطاه» . على أن الإنصاف يقتضي الإعتراف بأن ملا مصطفى لم يندد في أي من بياناته بالبعث . . . لم يسخر نفسه وقضيته للحملة على البعث إرضاء لعارف أو أية جهة معادية أخرى لحركة البعث . . كان يفعل ذلك ليضمن المستقبل مع البعث وهذه فطنة سياسية .

العـودة للقتـال
والانشـقاق الكـردي – الكـردي

إن وقف القتال والدعوة للتآخي لم تكن نابعة إذن من مواقف مبدئية وقناعات ثابتة . كانت للطرفين مصلحة متشابهة من وراء وقف القتال وهي التقاط الأنفاس وإرضاء القاهرة وحلفائها . ولا ننسى بأن الأكراد تعبوا أيضاً جراء الحملات العسكرية الناجحة في العهد السابق . وقد خيل لعارف أيضاً بأن إتمام بعض الأجراءات الانمائية والمعاشية يكفي ولو مرحلياً في كوردستان . وبدا كما لو كان يجهل بأن الملاّ لم يعد زعيم جماعة خارجة على القانون . . . إنه الآن رجل قضية محددة المطالب واضحة الهدف يلتف الأكراد من حوله ويحسن التعامل مع المحيط وتمتد أفكاره وطروحاته إلى آفاق أوسع . إن له ممثل معتمد متجول في أوروبا ينطق باسمه . كما يحيط به رهط من المثقفين تحت غطاءات آيديولوجية متمثلة في حزب كبير وقيادة سياسية منظمة .

كان الأكراد يطرحون بإلحاح شعار «الحكم الذاتي لكوردستان العراق من خلال وحدة الوطن العراقي» . إنه الشعار المعقول والممكن المنبثق حقاً عن القيادة السياسية الجديدة لأكراد العراق كما يجسدها الحزب الديموقراطي الكوردستاني وطروحاته المدروسة المتوازنة الواعية .

لم يكن الحكم العارفي ليرضى بمهادنة الأكراد طويلاً ، فتمسك بلغة العنف ، وارهاب الشعب كله عن طريق إستعراض القوة وضرب التكتل الكردي المسيس المسلح في

الشمال ، وإذ وجد أن إستعداداته أصبحت كافية وإن البعثيين غير قادرين على التحرك المضاد فإنه إرتد على الأكراد . إنها تماماً سياسات سلفه عبد الكريم قاسم . . فالمدرسة واحدة . ورغم ذلك كان إلى جانب عارف عدد من الأعوان من خيرة الضباط يميلون إلى الحوار ومواصلة التفاوض مع الجانب الكردي . وليس هناك ما يوضح طبيعة تفكير الحكومة وطبيعة نظرتها المعادية للحركة الكردية أكثر مما جاء في أحد بياناتها الإعلامية حيث تقول : «على أن جميع الذين حاولوا الظهور في حياة الأكراد كزعماء وحاولوا بذر بذور الشقاق بين الشعب الواحد في الوطن الواحد قد باؤوا بالفشل ، ولم يحظوا إلا بتأييد القلة من بعض الأكراد النفعيين والانتهازيين واللاعبين على الحبال»(٤) .

بمثل هذا الغرور والنظرة المسطحة كانت تتعاطى حكومة طاهر يحيى مع الحركة الكردية ، فأين هو إذن بيان المشير عبد السلام عارف ووعوده وإعترافه بزعامة الملا للأكراد؟ . وكيف يصح القول أنه ليس للأكراد زعامات إلا من ذلك النوع «الذي لم يكن يحظى إلا بتأييد القلة من النفعيين واللاعبين على الحبال؟ .» فهل ملا مصطفى من هؤلاء؟ . وإذا كان كذلك فكيف استجاب الشعب الكردي لندائه لوقف القتال بإعتراف رئيس الجمهورية نفسه وفي بيانه الرسمي الأول المعلن؟ .

نهاية القول ، إن القتال عاد وتجدد في جبال كوردستان بعد هدنة مصطنعة انطوت على نوايا عدوانية خبيثة لدى الطرفين نتيجة إنعدام الثقة والطبع المنطوي على الغدر في شخصية عبد السلام عارف والملا نفسه وها هما وجهاً لوجه .

لقد اتسمت العلاقات العربية – الكردية في عهد المشير عارف بالحدة والتطرف المعادي نتيجة لعوامل عديدة انعكست عليها . ففي الجانب العربي أي الرسمي كان الحكم يصور الحركة الكردية لدى الرأي العام العربي بأنها حركة انفصالية معادية للأمة العربية ويحاول استقطاب التأييد حوله والظهور بمظهر الداعية القومي الوحدوي . بينما حاول الجانب الكردي أن يبدو مغرقاً في حماسه وتطرفه نتيجة خلافات عميقة استجدت بين ملا مصطفى من جهة وبين كوادر الحزب الديموقراطي الكوردستاني «البارتي» وفي ذروة القيادة من جهة أخرى . .

فما الذي كان يحدث؟ .

---

(٤) الحركة الوطنية ، مشكلة الشمال صفحة ٢٢ .

تلك قصة هامة يجدر سردها وإبداء الرأي حولها وتقييم نتائجها لما لها من تأثير مباش على مسيرة القضية الكردية مستقبلاً وعلى زعامة ملا مصطفى حصراً ومن شأنها إنار الكثير من جوانب المسألة الكردية في تلك المرحلة ومابعدها .

ملا مصطفى والحزب البارتي
«بداية الانشقاقات»

كان ملا مصطفى في عهد عارف يقف على قمة حركة النضال الوطني الكردي والقائ العسكري للحركة بلا منازع إلى أن وقع الانشقاق الكبير في صفوف الحزب عام ٩٦٤ نتيجة صراعات حادة في مستوى القيادة ، وهو انشقاق كان له تأثيره البالغ على جمي القادة بدءاً من ملا مصطفى وإلى آماد طويلة لاحقة ، أي حتى وقتنا الحاضر ولم تتحلل مر نتائجه أية حركة سياسية كردية . وقد برزت آثاره المستقبلية على السطح بشكل دموي وحاد في أيلول ١٩٩٦ خلال فترة «الانتفاضة» المزعومة وسيطرة ميليشيا حزبي الديموقراطي الكوردستاني «البارزاني» وحزب الاتحاد الديموقراطي الكوردستاني «الطالباني» وما كا من تذابحهما الدامي وما استجره على الشعب الكردي من كوارث ومحن .

إن انشقاق عام ١٩٦٤ لم يكن الأول ولا الأخير في مسيرة الحزب لكنه كان الأعمق والأشد ضرراً وسقط بسببه كثيرون وابتعد كثيرون .

بدأ الخلاف أو الصراع أول مابدأ بسبب ما أتهموا به البرازاني من أنه وافق على وقف اطلاق النار بتاريخ ١٠ شباط ١٩٦٤ من دون الرجوع إلى الحزب . ويرد عليهم بأنه أتخ قراره إنطلاقاً من أنه القائد الأعلى للقوات الكردية وبناء على تقدير صحيح لاسيما بع الأضرار الفادحة التي أصيبت بها المناطق الكردية «وأبعد من ذلك أن معنويات الناس ق أنخفضت لأن عبد الناصر تخلى عن تأييد الأكراد بعد الإطاحة بالبعث»[٥] .

هذه الذرائع لم تكن مقنعة كما أن التهم لم تكن بدورها قابلة للتصديق فجانب مر القيادة يتهم ملا مصطفى بالتواطؤ مع الحكم العارفي الجديد ، ويرد الملا عليهم بإتهامه بالتواطؤ مع منظمة المعاهدة المركزية «السنتو» خاصة بعد زيارة الطالباني لإيران[٦] . أي أ

(٥) ادمون غريب صفحة ٨٥ .

(٦) المصدر السابق .

ملا مصطفى كـان يرى بأن كل مـن يتعاون مع إيران هو متواطىء مع الإمبرياليـة . . . «لكنه تعامل معها في المستقبل القريب اللاحق» .

يبدو أن النار كانت تحت الرمـاد وهذه الاتهامات المتبادلـة لـم تكن إلا عملية تنفيث عن الورم المزمن من الأحقاد والخلافات القديمة ، والصحيح أن صيغة الحزب لم تستطع أن تجعل من الملا شـخصاً يؤمن بالحزبية وبدور الحزب في العمل العام لأنـه كان نتاج ثقافته وتقاليده وابن مرحلته فهل بالأمكان أن يرضخ لـلروح الحزبية والانضباط الحزبي وهو في سن الستين من العمر؟ .

يقول دانا آدم شـميدت في كتابه «رحلة إلى رجال شـجعان» أنه سأل ملا مصطفى عن دور الحزب الديموقراطي الكردستاني وما هو نصيبه في الكفاح المسلح؟ .

يقول الكاتب المؤلف : ويظهـر أن السؤال أهاجـه إلى حد مـا . كنا جالسـين مع مالا يقل عن خمسة وعشرين مجتمعين حولنا وعلى قيد مسمع . فأجاب :

- فلنقل أنه أنجز ماكان بوسعه .

ثم رفع صوته ليكون مسموعاً من الجميع واستطرد :

- ولكن بالنسـبة إلي ، ليس هنـاك حزب إلا الشـعب الكردي . إن الذين ينتصرون هم أفراد الشعب الكردي .

ويعقب شـميدت بـالقول : إن خلف هذه الملحوظـة المعقـدة الواضحـة نوعاً مـا ، تختفي علاقة طويلـة مؤلمـة بين البارزاني وبـين الحزب الديموقراطي الكردسـتاني . وفي كل مناسـبة يعمد البـارزاني إلى إلقاء بعض الطعون حول البارتي . وصرح بأن الوحدات التي تعمل تحت قيـادة الحـزب لـم تبـدأ القتـال . . . «إلا عندمـا شـاهدوا الأبيـض والأحمر مـن عمائمنـا البارزانيـة» وعرض ببعض النـاس الذين يعتقدون بـأن الحزب لـم يخلق إلا لهم[٧] . (إن هذا المؤلف الأميركي الذي أصبح سـفيراً لبلاده في دمشـق بعد سـنوات) الذي كان مدللاً أثيراً عند مـلا مصطفى استطاع أن يرسـم جانباً هاماً مـن شخصية الملا وعنفوانـه وغطرسته التي ضايقت البارتيين .

فـي خضم هذه الأجواء عقدت اللجنة المركزية والمكتب السياسي للحزب اجتماعاً طارئاً

(٧) شميدت صفحة ٢٩٣ .

في (موات) بالقرب من السليمانية باسم «مؤتمر موات السادس»(*) وتقدموا بمطالب جديدة للحكومة مظهرين أنفسهم كمفاوضين رسميين وأصدروا قرارات يشتم فيها روح النقد للبارزاني الذي لم يقف مكتوف اليدين فسارع فوراً إلى عقد مؤتمر عام في تموز ١٩٦٤ حضرة أعضاء المكتب السياسي للحزب وكبار ضباط «البشمركة» وبعض زعماء القبائل وتقرر إحداث مجلس أعلى للثورة تحت قيادة ملا مصطفى وأعتبر المؤتمر أنه هو المؤتمر الشرعي السادس .

إن النخبة المثقفة في قيادة الحزب وهي من مرحلة التأسيس ولها وزن تاريخي لم تكن لترضى أن يصبح الحزب في قبضة البارزاني وجماعته ، وكانت لاتجد في قبولها لقيادته للحزب أكثر من عملية تكتيكية ليس إلا . لقد باركت زعامته لتستفيد من شخصيته ودوره البارز فيقوى مركز الحزب ويتدعم ، لكنها لم تفكر يوماً أن يكون هو القائد الفعلي للحزب . وكان الملا نفسه يلعب اللعبة ذاتها فهو يشعر بأن قيادته اضحت أكبر من الحجم القبلي وتحتاج إلى التيار المثقف وإلى حزب طليعي يضعه تحت «عمامته» لأن الزمن تقدم والتطور يعم أرجاء كوردستان . لقد لاحظ الملا بأنه لم يعد يواجه في بغداد حكومات قديمة على شاكلة الحكومات التقليدية أيام العهد الملكي ، فلم تعد لغة الأمس تصلح اليوم . كان الملا مناوراً بارعاً وقائداً متمرساً يحسن اللعب بالأوراق المتاحة ، وقد أحسن اللعب بورقة الحزب إلى أبعد مدى ثم حاول أن يجعلها إرثاً في عقبه من بعده «إدريس ومسعود» .

إنهاء الانشقاق
وتكريس زعامة البارزاني

رفض الأعضاء البارزون في القيادة الوضع الجديد فكان الفصل ينتظرهم مع سيل من التهم . وكانت المحصلة طرد ١٤ منهم وعلى رأسهم جلال الطالباني وابراهيم أحمد ونوري طه وكانت من الأسماء الشابة اللامعة بل الأكثر لمعاناً آنذاك في سماء كوردستان .

كان الانشقاق كبيراً جداً فقد التحق بالمفصولين مئات من الشبان العقائديين المسلحين ويمموا إلى خارج الحدود هاربين من قبضة الملا وأصبحوا في الأراضي الايرانية . ثم جرت

(*) انعقد هذا المؤتمر – الكونفراس – في نيسان ١٩٦٤ دعا إليه المكتب السياسي بغياب ملا مصطفى رئيس الحزب وتقرر فيه تجريد الرئيس من صلاحياته بناء على اقتراح المكتب السياسي . وقد رد رئيس الحزب بالدعوة لمؤتمر عام في تموز ١٩٦٤ غاب عنه معظم أعضاء اللجنة المركزية ومؤيديهم وصدرت فيه قرارات الفصل بحقهم جميعاً .

محاولات عديدة لرأب الصدع وانهاء الانشقاق فقبل البارزاني بعودة المنشقين فيما عدا القائد الحزبي الأبرز ثقافة ودوراً إبراهيم أحمد أمين عام الحزب وأحد أقدر مؤسسيه . وإنعقد مؤتمر جديد في «رانية» حضره بعض المنشقين السابقين وتكرست فيه زعامة البارزاني المطلقة على حساب الأمين العام الجسور الذي ضمرت قيادته بعد ذلك إلى حد كبير وغادر العراق أبدياً إلى الخارج واستقر في لندن ، ولقد التقيته وتعرفت به هناك عام ١٩٨٩ ونعمت بمعرفته ووجدت فيه الرجل المثقف والإنسان وزودني بمعلومات تاريخية هامة عن المسألة الكردية ، ويكون جلال الطالباني صهره زوج كريمته .

المذكرة الكردية

بعد هدوء الأمور وإستقرار الأوضاع الحزبية في كوردستان وإمساك الملا بالمسألة الكردية كلها قرر فتح باب المفاوضة مع بغداد من مركز القوة ، فتقدم بمذكرة سياسية كان أهم مافيها ، المطالبة بتعديل المادة ١٩ من الدستور العراقي المؤقت الذي أعلنه عبد السلام عارف .

قدم المذكرة وفد كردي قوامه صالح اليوسفي عضو المكتب التنفيذي للحزب وعكيد صديق الممثل الشخصي للملا والمهندس الدكتور شوكت عقراوي المتحدث باسمه .

تنص المادة ١٩ المذكورة على تعاون المواطنين كافة «في الحفاظ على كيان هذا الوطن بما فيهم العرب والأكراد ويقر هذا الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية» .

نلاحظ أن مضمون هذه المادة يتجاوز ما حصل عليه الأكراد في الدستور المؤقت لعام ١٩٥٨ ، وفي مقررات ثورة رمضان بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي حيث أقر المجلس الوطني لقيادة الثورة الحقوق القومية للشعب الكردي على اساس اللامركزية ، بينما يعترف المجلس الوطني لقيادة الثورة آنذاك بالحقوق القومية للأكراد وذلك بموجب صك تشريعي رسمي هو الأول من نوعه في التاريخ الحديث . . . كما أن دستور ١٩٥٨ يعترف في مادته الثانية بأن الأكراد «شركاء» مع العرب في الوطن ويقر الدستور حقوقهم القومية ضمن الوحدة العراقية .

كانت المذكرة الكردية جامعة شاملة لجميع المطالب ، واستعرضت مراحل المفاوضات السابقة والمكاسب التي حصل عليها الأكراد في العهدين السابقين .

تستنكر المذكرة محاولة الحكومة حل الأحزاب القائمة وحصرها بالاتحاد الاشتراكي العربي . وتخاطب الرئيس بصراحة فتقول : «من البديهي أن الكردي ، أسوة بالعربي

لايمكن أن ينعزل بالعمل السياسي المشروع كجزء من حق المواطنة ، ولكن الواقع يشير بوضوح أن العزل السياسي فرضه الحكم القائم على الشعب الكردي بطريق غير مباشر» .

«إن الحكم الحالي يريد أن يكون الكردي عربياً أو على الأقل هادراً لكرديته ، لكي يتمتع بابسط حقوق المواطنة في وطنه العراقي» .

«أيها السيد الرئيس :

لقد تخللت الفترة من الهدنة حتى اليوم عدة مباحثات مع كبار المسؤولين في الحكم ، وبالرغم من أن حقوق الشعب الكردي في الحكم الذاتي مسلم بها الآن إلا أن السيد رئيس الوزراء عرض وجهة نظر غريبة ومعطلة لحق ثابت ومبتوت فيه ، فقد أشار إلى أن الحكومة الحالية لاتملك حق الخوض في هذا الموضوع بغياب البرلمان المنتخب من الشعب ، إن هذه الإشارة تحمل أكثر من غمط لحقوق الشعب الكردي ، إذ تنطوي على التهرب من معالجة القضية بحيث أصبح التهرب نهجاً للحكومة وهذا مرفوض من أساسه . فالشعب الكردي في العراق ليس طارئاً ولا كان شعباً بلا أرض وبلا حق .

وقد تحرر كالشعب العربي من سيطرة العثمانيين وإختار مشاركة العرب بإختيار عام تحت إشراف دولي لتكوين العراق الذي بناه العرب والأكراد بحرية وإختيار ، وعلى أساس من المساواة التامة في الحقوق والواجبات كما هو مثبت في إلتزامات الحكومة العراقية منذ تأسيسها» .

«وجاء في المذكرة أيضاً :

إن ثورة ١٤ تموز كانت مجال نماء للقومية العربية والقومية الكردية في ذات الوقت مما جعل الدستور الموقت الذي صدر بعدها ينص بصراحة على وجود القومية العربية والكردية على أساس المشاركة في هذا الوطن» .

ثم جاء في المذكرة مايستوجب التوقف والتفكير الطويل فكانت أمينة من الناحية التاريخية عندما نصت على مايلي :

«وبعد ١٤ رمضان خطا الحكم خطوات أوسع في إيضاح حقوق القوميتين المتآخيتين في العراق ، فقد أصدر المجلس الوطني لقيادة الثورة آنذاك بياناً يتضمن الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي على أساس اللامركزية» .

«أيها السيد الرئيس :

نخلص مما تقدم ان الشعب الكردي الذي ضحى في سبيل قوميته وكيانه بخيرة أبنائه لايمكنه أن يكون بجانب أي عمل ينقص من حقوقه القومية الملحة أو يعطلها ، وهو بقدر مايتمسك بالحلول الهادئة المسالمة ، جاهز للتضحية بكل شيء في سبيل الحفاظ على حقوقه واهدافه . إن المطلب الملح العادل هو الإستجابة لحق الشعب الكردي في الحكم الذاتي ضمن جمهورية عراقية دستورية ديمقراطية أسوة بالدول التي تعيش فيها أكثر من قومية واحدة كيوغسلافيا وسويسرا والإتحاد السوفييتي وتشيكوسلوفاكيا وكندا والهند وغيرها ، حيث حلت هذه الدول مشكلة القوميات فيها بمراعاتها لنقطة جوهرية وهي الإعتراف وتطبيق الحقوق القومية لجميع القوميات القاطنة فيها على قدم المساواة .

وأملنا وطيد بأن مذكرتنا هذه سوف تلقى الإهتمام المطلوب من قبل المسؤولين ، ونتطلع إلى تعيين وفد مخول بصلاحيات كاملة للالتقاء بوفدنا المعد لهذا الغرض ، بغية إيجاد الحلول الحاسمة النهائية للمسألة بنسبة عدد سكانها إلى سكان العراق» .

ثم تبدي المذكرة تصوراً كردياً للحلول المقترحة ، على أن أهم تلك المقترحات هو تعديل المادة ١٩ من الدستور لتصبح كما يلي : «ويقر الدستور حقوق الشعب الكردي على أساس الحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية» .

وقع المذكرة ملا مصطفى البارزاني

بتاريخ ١١ /آب/ ١٩٦٤

الملاحظ أن المذكرة تتضمن تلميحات هامة وكتبت بلهجة رصينة قوية الدلالة فهي تتمسك بالحقوق القومية للاكراد ووجوب الحصول عليها ولا توجد أية نوايا للتخلي عن هذا المطلب الأساس ، كما توضح بان الحكم القائم استخلص من يد الأكراد المكاسب القومية التي منحتهم اياها ثورة ١٤ تموز التي اسقطت الملكية وثورة ١٤ رمضان البعثية التي أسقطت قاسم .

لماذا؟ . . . نعم لماذا؟ . . .

وهنا يرد سؤال : إذا كان الجانب الكردي يقر بنفسه أن الحكم بعد ١٤ رمضان خطا خطوات أوسع من خطوات ثورة ١٤ تموز في إيضاح حقوق القوميتين المتآخيتين في العراق ، وأن المجلس الوطني لقيادة الثورة أصدر بياناً يتضمن الإعتراف بالحقوق القومية للشعب

الكردي على أساس اللامركزية ، فلماذا عفر الأكراد البارازانيون ذلك البيان بغبار الحركات المسلحة ضد ذلك الحكم؟ ولماذا قابلوا المبادرة البعثية بروح معادية؟ لماذا وضعوا مطالب تعجيزية إضافية نفطية «كركوكية» استفزازية؟ ولماذا تقلصت مطالبهم الآن وأصبحوا يقبلون بما هو أقل مما اعترف لهم به البعثيون ومع ذلك يرفضه الحكم العارفي؟

لقد كانت مؤامرة واسعة دولية وعربية ضد ثورة ١٤ رمضان وتوجهاتها ، وارتضى ملا مصطفى أن يكون أحد أدواتها . وها هو الآن يدفع الحساب . . . وهاهي نتائج المؤامرة على أرض الواقع . . . سلسلة من الإحباطات حتى يومنا هذه .

هكذا نقرأ تاريخ تلك المرحلة من خلال الوثائق المعتمدة وليس من خلال الوقائع المجردة وحدها . إن المؤامرة مستمرة والعدوان لا يتوقف ضد شعوب المنطقة جمعاء وبخاصة العرب والأكراد . . . وما يزال هؤلاء الاخوان الأكراد يجعلون من أنفسهم «بيادق» في الشطرنج الدولي ، وفي يد أميركا .

رسائل . . وحبر على ورق

عندما تشكلت وزارة جديدة برئاسة الفريق طاهر يحيى بعد وصول المذكرة فإن كتاب التكليف تجاوز المسألة الكردية ولم يتضمن أية إشارة للحقوق القومية بل مجرد «إعادة إعمار شمال العراق وحل كافة القضايا المتعلقة به بما يضمن الوحدة الوطنية» .

وبعد أقل من شهر على وصول المذكرة وجه وزير الداخلية صبحي عبد الحميد رسالة ودية إلى ملا مصطفى يذكره فيها بأنه كان يود الحضور إلى كوردستان «ولكن الأحداث التي حدثت في الاسبوعين الأخيرين صدمتني وجعلتني أحجم عن المجيء» .

ثم تعدد الرسالة الأوضاع الأمنية المتردية واعتداءات البشمركة على المواطنين وتحدي السلطة بأشكال متعددة . . .

ويذكر وزير الداخلية أن ملا مصطفى سبق ووافق على وقف القتال فكيف لايلتزم بما تعهد به؟ . ثم يسرد الوزير كيف نفذت الحكومة جميع ماتعهدت به وخاصة قوله : «نص الدستور المؤقت على إقرار الحقوق القومية لإخواننا الأكراد وأكد المسؤولون دوماً ذلك في أحاديثهم وبياناتهم» .

ثم تواصل المذكرة حشو الكلام بما لايشفي غليل الملا وفريقه من ناحية الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الكردي والبدء في مباحثات جادة في هذا السبيل . كانوا ينتظرون

مبادرات حقيقية لارسائل عاطفية ووعوداً في حبر على ورق . كانوا يريدون حصتهم الموعودة جراء مساهمتهم في إشهارهم السلاح ضد حكم البعث وثورة ١٤ رمضان تمهيداً لإسقاطه .

ثم زار الوزير منطقة الشمال فيما بعد واجتمع مع ملا مصطفى في كركوك وشرح وجهة نظر الحكومة لحل الأزمة وقدم توصيات إدارية وسياسية ليس فيها من جديد ، وفي وقت لاحق وصل وفد كردي إلى بغداد مؤلف من حبيب كريم الفيلي أمين سر الحزب البارتي وهاشم عقراوي عضو القيادة وعقيد صديق الممثل الشخصي لملا مصطفى وأجروا اتصالات على أعلى المستويات ولمدة أسبوعين (١٠ - ٢٤ كانون الثاني - يناير - ١٩٦٤) واقتصرت المباحثات على نفس الأسس الإدراية والسياسية المكرورة . . .

ثم قدم وزير الداخلية مشروع الحكومة النهائي ولم يكن فيه أبعد من المشاركة السياسية في القيادة «والاعتراف بالقومية الكردية دون تذويبها أو تعريبها ضمن الوحدة العراقية» . . . وكذلك بعض الترتيبات المتعلقة بالوظائف واللغة المستعملة في المنطقة وتعديل الدستور العراقي على أساس «أن الشعب العربي في العراق جزء من الأمة العربية ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية على أساس مبدأ المشاركة الفعلية في الحكم ضمن الوحدة العراقية» .

وكان الدستور ينص على أن الشعب العراقي جزء من الأمةالعربية مما استثار الأكراد فتقرر تعديله الآن على النحو المذكور أعلاه .

اللعب على الألفاظ . . والعودة للإقتتال

بدت الأمور وكأن الحكومة لاتريد أن تتزحزح عن موقفها ، فهي تلف وتدور وتلعب على الألفاظ لأنها فاقدة الثقة بنفسها ولاتعتمد على قاعدة جماهيرية تساند إجراءاتها وتدعمها ، وهي واقعة تحت تأثير مفاهيم عتيقة تدغدغ بها مشاعر العرب وتخدعهم على حساب الشعب الكردي ومطالبه المشروعة .

لم يقبل الأكراد بمقترحات الحكومة وتمسكوا بمطالبهم المدرجة في المذكرة وفي المباحثات اللاحقة ، وجاء في آخر رسالة وجهها الملا قوله : «وعليه فإننا نتطلع إلى أن تعيد الحكومة النظر في حلولها المقترحة بشكل يؤمن الحد الأدنى من مطاليب الثورة الكردية ويحفظ في الوقت نفسه هيبة الدولة ويعزز وحدة الشعب الوطنية لما فيه خير وصلاح المواطنين جميعاً» .

الرسالة مؤرخة في ١٨ شباط ١٩٦٥ . وهي لاتخفي التمسك بالحقوق الكردية وفيها

تلميحات مقروءة عما اسمته «مطاليب الثورة الكردية» والرغبة «في حفظ هيبة الدولة وتعزيز الوحدة الوطنية» إنها عبارات توحي بالحرب وتبدو على شكل إنذار مهذب .

ماذا كانت النتيجة؟ . الحكومة تنقطع عن الرد وتنشر كتاباً باسم «الحكومة الوطنية ومشكلة الشمال» جعلته معبّراً عن وجهة نظرها الرسمية . . ونستعير هنا فقرات منه تكفي وحدها لإعطاء فكرة عن مضمونه وعن طبيعة الوضع المتأزم وكيف عالجت الحكومة الأمور من مواقف متناقضة واستفزازية ولا تتسم بالمرونة والصدق في معالجة قضية حساسة كهذه . . جاء في الكتاب ما نصه :

«قلنا سابقاً أن الرجل قد جن وفقد صوابه ، والواقع أنه في كامل عقله وتفكيره ولم يكن بعمله هذا إلا عميلاً أو وسيطاً عبّر عما أملاه عليه أسياده من وراء الحدود وتسلم الثمن مقدماً من مال زائل وزعامة جوفاء حيث طلب أن تحدد منطقة كردستان على أساس الحدود الجغرافية لكردستان العراق» .

«لم نقرأ في كتب السير ولم يحدثنا مؤرخ أن دولة قامت في شمال العراق في تاريخه القديم أو الحديث . فالعراق وحدة قائمة ذات كيان وليس هناك مايعرف بدولة أو حكومة كردستان . أما ماذهب إليه الملا فمعناه أنه يريد أن يقتطع جزءاً من العراق ويكون لهذا الجزء حدوداً وكياناً . . .» . ثم يسميه الكتاب ملا بارزان وينعته بأبشع الصفات التي نترفع عن نقلها هنا إجلالاً وإحتراماً لرجل هو اليوم في رحاب التاريخ . إن حكماً ضعيفاً مهلهلاً من هذا النوع لايستطيع أن يواجه العمل المسلح إلا بالوعود الفارغة أو بالتهديد والشتائم والعبارات السوقية على الورق .

ويستعرض الكتاب سلسلة من الحوادث المخلة بالأمن مع تواريخها كما يتضمن سرداً للإنجازات الحكومية في كوردستان . علماً أن الأكراد ماكانوا يطالبون بأية انجازات إعمارية أو غيرها ، يطلبون فقط الاعتراف بحقوقهم القومية وقبل أي شيء آخر ، لكن الرئيس عارف يرفض ولم يعد يرى في ملا مصطفى إلا زعيم عصابة ومحترف شغب لا رئيس حزب أو ممثل شعب شريك في الوطن . ونجده يسحب كل غطاء وطني عن الملا ويتنكر لجميع عبارات الأخوة التي كانت تتوج رسائله ورسائل وزرائه الموجهة إلى هذا الزعيم الكردي الذي كان يتوجس منذ البداية من رئيس الجمهورية ويتحسب لغدره . . . أو ليس هو نفسه الذي غدر بالبعثيين الذين كرموه ورفعوه إلى مركزه الكبير؟ وما الذي يمنع أن يغدر بالأكراد إذن؟ لقد كان الغدر من أبرز صفاته وهو ماأتصف به سلفه وشريكه القديم عبد الكريم

قاسـم . . . ولقد غدرا ببعضهما أيضـاً . ولولا البعث لما استطاع عـارف أن يعود إلى الواجهة السياسية في العراق بمثل تلك السرعة .

المخـاوف كانت في محلها إذن وهـاهي الأحداث تنقلها إلـى حيز الواقع ، ولـم يعـد ثمة حل سوى القتال بعد تلك الهدنـة المصطنعة التي فرضتها الظروف الدولية والعربية والقطرية على الرئيس عارف ونظامه وهو ماأتينا على ذكره سابقاً .

وإذا أردنا أن نكون أكثر واقعيـة وأكثر دقـة في قراءتنـا للاحداث ولفهم طبيعـة الرجلين لقلنا بـأن المشير عـارف كان بدوره يخشـى من غدر ملا مصطفى البـارزاني ومناوراته وتقلب مواقفـه التفاوضيـة . كان كلاهمـا يتوجس من الآخر بينمـا الشـعب العراقي بعربـه وأكراده يـدفـع ثمـن هــذه المـواقـف السيـاسية الزئبقيـة . . . وانـدلــع القتـال ونحـن فـي منتصـف ربيع ١٩٦٥ .

لـم يكتشـف الحكم العـارفي على مايبدو بـأن القضيـة الكرديـة أصبحت تعني مشـكلة إقليميـة خطرة تسـتقطب اهتمامـاً دولياً واسـعاً ، وأنه طرأت عليهـا عوامل جديدة . لقد فات الحكـم آنذاك بأن ملا مصطفـى بدأ يتلقى دعماً خارجيـاً ومسـاعدات «عينية» مـن السلاح و«عطفـاً» إعلاميــاً ملحوظاً . وإذا كـان الرئيـس عبد النـاصر قـد دخل أو تدخـل في جوهر القضيـة الكرديـة فـإن هذا وحده كـان من الأســباب التي تكفي وحدهـا لتسـتجر التدخل الدولي على مستوى الشرق والغرب . هذا إضافـة إلى أن نظام عبد السلام عارف كان يتطلع أيضاً إلى مزيد من الدعم العربي المصـري ويطمح إلى نوع من الوحدة مع مصر لحماية نظامه وليس براً بالوحدة ، الأمر الذي بدأ يثير مخاوف أكثر من طرف .

إن شـاه إيران لـن يكون مرتاحـاً لوضع كهـذا إلى جواره وكذلك حلفاء الشـاه من اميركان وبريطـان وغـيرهم ، فكـان لابد من دعـم ملا مصطفى والنفـخ في نـار القتـال وإبداء النصح للملا بـالتصلب في مواقفـه تمامـاً كمـا فعلوا أيـام العهد البعثي الســابق عندما كـان البعث يعجّل في الوحدة مع سـورية ويعقـد المعاهدات والاتفاقـات العسكرية معهـا التي تخلق قوة عربية ضاربة لاقبل لأحد على تحديها (تشكيل المجلس الاعلى للدفاع المشترك في ٢٢ أيلول ١٩٦٣ وإعلان إتفاقيـة عسكرية وقيادة موحـدة للجيشين في ٩ تشرين الأول ١٩٦٣ وسبقتها الإعلان عن وحدة فيدراليـة سـورية عراقية في ٣٠ أيلول ١٩٦٣) . . . كـانت خطوات جادة فيها أعظم المكاسـب للأمة العربيـة لذلك أستهدفوا النظـام القومي في بغداد وكانت أداتهم الأولى مـلا مصطفى وصحبـه . أحسـب بـأن التآمر على حكـم البعث آنذاك كـان تآمراً في

نفس الوقت على جدية المفاوضات العربية - الكردية وما أحرزته من مكاسب للطرفين لكن الملا سقط في الفخ وأسقط المشروع العربي كله .

هذه اللوحة مع بعض التبديل ماتزال هي هي على مسرح الأحداث حتى يومنا هذا . . الأكراد في فوهة المدفع والمصالح الدولية المتشابكة والصراعات العربية الشائكة تستغل أوضاعهم وتسخر بعضهم لخدمة أهدافها ضد العراق والأمة العربية . صحيح تبدل شاه إيران لكن سياسته وخططه العقيمة وحساباته الإقليمية وخاصة في الخليج ما تزال تستعاد بهذا الشكل أو ذاك ، وها هو أكثر من زعيم كردي أو متزعم يسخر نفسه من جديد لخدمة الآخرين دون جدوى . لماذا؟ . وإلى متى؟ . وهذا أحد العناوين العتيقة للقضية الكردية وتسخير أهدافها لخدمة المؤامرات الدولية والإقليمية على حساب شعب كوردستان وشعب العراق ككل .

لم يكن ما هو أدل على الدعم الذي تلقاه ملا مصطفى من تبدل نوعية السلاح وأسلوب القتال لديه . هناك سلاح جديد ولابد إذن من وجود مدربين ومستشارين ، وهذا مايحدث لأول مرة تقريباً في تاريخ الصراع المسلح في شمال العراق . حتى المدافع الجبلية أطلت على ميدان المعارك ومن أحدث الأنواع آنذاك . وهل يملك الملا المال لشراء السلاح من أسواق السلاح؟ . كان المال يأتي من الغرب والسلاح يشرى من الشرق «تشيكوسلوفاكيا» وكان لإسرائيل بعض الأدوار المباشرة وغير المباشرة والأفضل أن نترك الأمور مستورة ما أمكن .

❁ ❁ ❁

الفصل الثاني

تطورات مفاجئة.. وانقلاب فاشل
«حركة عارف عبد الرزاق»

لقد زج الحكم قسماً كبيراً من القوات المسلحة في معارك الشمال وأراد الرئيس عارف من وراء ذلك أن يحسم الأمور ويحفظ هيبة نظامه لكن بقيت على حالها من دون أي تقدم سياسي يذكر إلى أن تبدلت الوزارة في أيلول ١٩٦٥ وأصبح الدكتور عبد الرحمن البزاز رئيساً لمجلس الوزراء .

يعتبر البزاز أول مدني يرئس الحكومة منذ فترة طويلة وهو شخصية سياسية وعلمية معروفة ، وكان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء في وزارة الفريق عارف عبد الرزاق السابقة والتي لم يمض عليها سوى شهر واحد قبل أن حاول رئيسها ، وهو ضابط عسكري ، القيام بانقلاب مسلح أثناء غياب رئيس الجمهورية لحضور لقاءات القمة العربية في المغرب في أيلول ١٩٦٥ بحجة أن الرئيس لم يعد يعمل للوحدة مع مصر .

كنا في مدينة الدار البيضاء مكان انعقاد مؤتمر القمة الثالث في المغرب وشهدنا كيف اهتزت أروقة المؤتمر عندما وصلت الأنباء عن الإنقلاب في بغداد(*) . لم يعد أحد يعرف هل مايزال عبد السلام عارف رئيساً للعراق أم انتهى؟ فالمعلومات متناقضة . . . لقد رأيناه يواصل حضور الجلسة وكأن شيئاً لم يقع وبدا قوي الأعصاب متماسكاً لكنه مكفهر الوجه زائغ النظر . وعند خروجه من مبنى دار البلدية في الدار البيضاء حيث كانت تعقد الاجتماعات ينتظر وصول سيارته كان الرئيس عبد الناصر قد نزل مسرعاً خصيصاً ليصطحبه بعد انتهاء الجلسة وركبا معاً في سيارة واحدة قاصدين فندق «المنصور» حيث

(*) كان المؤلف يشغل آنذاك منصب مدير مكتب الرئيس السوري ومدير عام الأنباء ويحضر مؤتمر االقمة الثالث في الدار البيضاء كعضو في الوفد السوري الرسمي .

يقيم الملوك والرؤساء . . . وفي المساء وردت المعلومات وهي تؤكد فشل المحاولة الانقلابية وهرع الجميع إلى عبد السلام عارف للتهنئة . . . فيما عدا الرئيس السوري البعثي وكان يومذاك الفريق محمد أمين الحافظ(*) . وواصل عارف حضور المؤتمر حتى نهايته وترددت في الأروقة أن الفتور أصبح يسود لقاءات الرئيسين العراقي والمصري بعد أن انكشفت أوراق الانقلاب فإذ هو بقيادة عارف عبد الرزاق الضابط الناصري المعروف وكان رئيساً للوزارة حين قام بالانقلاب «حاميها حراميها» .

لقد فشل الانقلاب بسبب مبادرة ذاتية سريعة قام بها الفريق عبد الرحمن عارف رئيس الاركان بالوكالة وشقيق الرئيس . كانت هوية الانقلاب ناصرية أيضاً ولكن من دون تدخل القاهرة أو تحريضها المباشر على ما أشيع . إنه ضابط مغامر آخر ممن يلتفون وراء الشعارات الوحدوية والذين أزدحمت بهم الجيوش العربية في تلك الفترة . وأستطاع عبد الرزاق الفرار ليختار القاهرة مقراً لإقامته . . . لكن الثقة أهتزت بين القاهرة وبغداد ولو قليلاً . . وبدا الرئيس عارف وكأنه عوّل على طي اعلام الوحدة مع مصر .

البزاز . . والأكراد

كانت للبزاز رئيس الوزراء الجديد مبادرة قريبة مع الأكراد جعلتهم يطمئنون إلى إسناد الوزارة إليه ، فقد إستطاع خلال الفترة القصيرة التي عمل فيها نائباً لرئيس الوزراء أن يضع مشروعاً تمت الموافقة عليه لتعديل المادة ١٩ من الدستور . وكان هذا التعديل هو أحد أهم مطالب البارزاني . وقد أصبح نص المادة ٩ كما يلي :

«إن المواطنين العراقيين متساوون في الحقوق العامة والواجبات دون أي تمييز على أساس من العنصر ، أو الأصل ، أو اللغة ، أو الدين ، أو أي سبب آخر . إن هذا الدستور يؤكد على الحقوق القومية للأكراد ضمن الشعب العراقي في وحدة قومية أخوية» .

كان هذا التعديل الدستوري نتيجة قرار سياسي تمهيداً لإعلان الهدنة في الشمال وفتح باب المفاوضات من جديد وعلى أسس جديدة ، لأن القتال لم يحسم الأمور لصالح أحد

(*) بعد أقل من خمسة شهور وقعت حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ في دمشق وتبدلت المواقع في حركة البعث التاريخية حيث ارتفع السلاح ضد القيادة على نحو ما وقع في بغداد عام ١٩٦٣ . وفي ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠ قامت حركة التصحيح بقيادة اللواء الجوي حافظ الأسد وزير الدفاع قائد القوى الجوية «الرئيس الفريق حافظ الأسد» وبدا الأمل قوياً في توحيد البعث لكن الصعوبات ظلت كبيرة وما يزال البعثيون يعيشون حتى الآن على هذا الأمل وجرت أكثر من محاولة جادة ومخلصة كان أهمها لقاء دمشق وبغداد في عام ١٩٧٨ لنسج الوحدة أو الاتحاد لكنها فشلت وما يزال الأمل كبيراً في هذه المرحلة بعد عودة العلاقات بين القطرين وفتح الحدود وتعميق المبادلات التجارية وغيرها بدءاً من حزيران ١٩٩٧ والعلاقات الآن في المستوى القومي الصحيح .

بل زادها تعقيداً وأصاب الوطن بأضرار فادحة اقتصادياً واجتماعياً وخاصة على مستوى كوردستان . ونلاحظ أن التعديل جاء فضفاضاً لم يحسم المطالب الكردية أي أنه لم ينص على الإقرار بالحكم الذاتي للأكراد وهو المطلب الأهم عندهم .

أرادت الوزارة الجديدة أن تحدد ماذا تعني بالحقوق القومية للأكراد فأعلن البزاز : «إننا نحترم القومية واللغة الكرديتين ونعترف بحقوق الأكراد لكننا نرفض التخلي عن جزء من أرض الوطن» .

إن الفقرة الأخيرة واضحة الهدف فالبزاز يريد تطمين العناصر العربية المتطرفة بأن الاعتراف بالحقوق القومية وبنوع من الاستقلالية الادارية للأكراد لايعني انفصالاً كردياً أو أن الحكومة تعني ذلك ، وكان يريد أيضاً تطمين الجيران حول هذه النقطة بالذات لتجنب إثارة الايرانيين والأتراك .

ونستخلص هنا أيضاً بأن التأكيد على الحقوق القومية للأكراد ، كما وردت في التعديل ، لايعني النية على منح كوردستان نوعاً من الحكم الذاتي وكانوا يعتبرونه في بغداد لوناً من الاستقلال والانفصال مع أنه ليس كذلك . بصريح العبارة إن النظام السياسي ماكان يملك الجرأة والثقة بالنفس إلى حد الاقدام على خطوة تاريخية كهذه .

يبقى التوضيح بأن العسكريين المتطرفين في بغداد لم يهضموا هذه الأجراءات وهم الذين شبوا وترعرعوا منذ العهود البعيدة على المشاركة في الحملات العسكرية ضد «العصاة» الأكراد في الجبال ، وكانت عندهم فكرة ثابتة وهي أن هؤلاء العصاة لاهدف لهم إلا الانفصال عن الوطن . وكانت تعززها أحياناً بعض التصريحات والمواقف الكردية المتطرفة مما عمق جذور الخلاف وسوء الفهم المتبادل . حتى أن بعض العسكريين ممن ينطوون على طموحات سياسية ركبوا الموجة الكردية وتخبطوا في تصريحات غبية وغوغائية في المزايدة على النظام والتهيؤ للمستقبل .

إن وزير الدفاع اللواء عبد العزيز العقيلي كان الأبرز بين هؤلاء فهو شخصية عسكرية مرموقة ويتطلع إلى مستقبل سياسي قادم ، بل يهيىء نفسه لخلافة عارف أدلى بتصريح غريب على الأسماع اتهم فيه من اسماهم - المتمردين - «بالعمل على خلق إسرائيل أخرى في شمال وطننا كما تعاونوا في ١٩٤٨ على خلق إسرائيل» .

هذا الكلام مرفوض وتلقاه الرأي العام العربي والكردي بالسخرية . فهل يرضى أي ضابط كردي أن يتهمه وزير الدفاع هو أو أي واحد من أبناء جباله حتى لو كان في الصف

المعادي للحكومة بأنه تعاون في خلق اسرائيل؟ . إن الأكراد يرفضون اسرائيل كمسلمين وكشعب متمسك بمبادىء الحرية والعدالة(*) . لكن هذا لا يمنع من القول بأن جهات كردية مدت يدها البائسة إلى إسرائيل ولاحاجة بنا الآن لفتح الدفاتر العتيقة فنحن نسعى وراء الإيجابيات وحدها . ويهمنا موقف الشعب الكردي ككل وليس الشواذات فيه .

وسنلاحظ أنه حتى شقيق الرئيس عارف ووريثه المنتظر الفريق عبد الرحمن عارف يقف في الصف المعارض لطروحات البزاز وكان يشغل منصب رئيس الأركان العامة بالوكالة . وإنه ليبدو من الصعب التصديق أن هذه الشخصيات العسكرية النافذة والموالية لرئيس الجمهورية يمكن أن تتخذ مواقف معلنة كهذه من دون موافقة الرئيس الضمنية . وفي أحسن الإحتمالات نقول أن عبد السلام عارف كان يوزع الأدوار مواصلاً أسلوبه الخاص في التعاطي السياسي وهو أسلوب إنتهازي .

مصرع الرئيس . . ووصول شقيقه للرئاسة

إستمر القتال في الشمال لعدة أشهر قادمة لكن حدته خفت عن ذي قبل ، ومضت شهور قليلة إلى أن وقع الحادث المفاجىء عندما سقطت الطائرة المروحية التي كان يستقلها الرئيس عارف وهو في جولة رسمية وقضى فيها بتاريخ ١٨ نيسان - ابريل - عام ١٩٦٥ جراء عاصفة جوية .

تولى الرئاسة بعده شقيقه الفريق عبد الرحمن عارف بموافقة الجيش وأركان النظام والوزارة القائمة ، وكان هذا من الأمور المتوقعة في نظام حكم مدعوم من قبل كبار ضباط

(*) إن هذه الحملة الظالمة ظلت تذكرنا بالحملة المسعورة ضد المواطنين السوريين من أصل كردي إبان فترة حكم الانفصال . كان إنفصاليو دمشق يغطون رفضهم للوحدة وقضية الوحدة بالمزايدات الجوفاء ومنها تلك الحملة الإعلامية ضد الأكراد استرضاء ودعماً لعبد الكريم قاسم وكان في ذروة حملاته ضد كوردستان .

وما تزال في سورية بعض الإجراءات الأمنية الواسعة تطبق بحق فئات كثيرة من أصل كردي جراء نشاط جماعة منها مهووسة تريد العبث بتاريخ البلاد وجغرافيتها . وقد أفردنا في الكتاب الأول من «عرب وأكراد» بحثاً خاصاً يتعلق بهذا الموضوع . إن أكراد سورية من الوعي وصدق الوطنية والولاء لوطنهم بحيث سيتولون هم بأنفسهم إيقاف هؤلاء عند حدهم والمساعدة في الحد من الإجراءات المطبقة والمساعدة في إنهائها . وفي سورية لانضيق من حصول الأكراد على حقوقهم القومية ضمن حدود بلادهم كوردستان أو أن يتعاطف المواطنون السوريون من أصل كردي مع حقوق الأكراد المشروعة على أن لايصل هذا التعاطف إلى حد التدخل في النشاط الكردي غير المشروع أو الإدعاء بتداخل جغرافي بين سورية وكوردستان . ففي هذه الحالة لابد من إتخاذ أشد الإجراءات في مواجهة دعوات هجينة كهذه .

الجيش الفاعلين ومن في حكمهم ، وكان من مصلحة هؤلاء أن يصبح رئيس أركانهم هو رئيس جمهوريتهم الجديد . وليس هذا بمستغرب فالحكم عسكري الأسلوب من نوع الأنظمة الديكتاتورية التي تملأ الساحة في العالم النامي . .

ومع ذلك فإن الأمور لم تتم بهذه السهولة فقد كان لدى الجيش مرشح آخر هو اللواء عبد العزيز العقيلي . وانعقد اجتماع ضم أعضاء مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الأعلى لانتخاب رئيس جديد حسب نصوص «الدستور» فاز بنتيجة التصويت عبد الرحمن عارف شقيق الرئيس الراحل ورئيس أركان الجيش والمدعوم من القاهرة ، وسقط العقيلي بينما سحب البزاز ترشيحه وكان انسحابه لمصلحة عارف وبناء على إشارة من القاهرة أيضاً التي كانت تريد إستمرار نظام عبد السلام عارف في شخص شقيقه العسكري المهيمن على الجيش بحكم منصبه القيادي فيه لأنه نظام ضعيف يسهل على القاهرة إحتواءه ولقطع الطريق على عودة البعث .

ما يتعلق بالمشكلة الكردية فإن الأمور كانت ستسير وفق وجهة أخرى فيمالونجح العقيلي الذي كان عسكرياً متصلباً تجاه الأكراد «الذي ظل يلح حين كان وزيراً للدفاع في وجوب استمرار الحرب إلى أن يستسلم ملا مصطفى ، لأنه كان يعتقد أن الأكراد جميعهم لا يودون الحرب وأن المشكلة الكردية لن تحل أبداً مادامت السلطة تسمح ببقاء الملا مصطفى في كوردستان»(٨) . هل كان بالامكان اعتقال البارزاني وطرده؟ وهل هناك إجراءات تحول دون عودته عبر الحدود؟ . .

وفي رأي العقيلي أيضاً «إن الحرب الكردية ستستمر مادامت زعامة الملا مصطفى قائمة . وقد ازعجت هذه الآراء زملاء عبد العزيز العقيلي من المدنيين والعسكريين الذين لابد أنهم استنتجوا بأنه لن تكون هناك فرصة لإحلال السلام مع الأكراد إذا إنتخب العقيلي المتشدد رئيساً للجمهورية . وبما أن البلاد تعبت من الحرب الكردية وظهرت دلائل تشير إلى أن الأكراد والعرب باتوا مستعدين للتفاوض على تسوية سلمية ويعرفون آراء العقيلي ماكانوا ليؤيدوه في انتخابات الرئاسة»(٩) .

قدم البزاز استقالته للرئيس الجديد فكلفه بإعادة تشكيل الوزارة في اليوم ذاته ١٨ نيسان ١٩٦٥ .

---

(٨) العراق الجمهوري صفحة ٣٥٣ مجيد خضوري .

(٩) المصدر السابق «خضوري» .

في أول بيان صحافي أعلنه البزاز في العهد العارفي الجديد لجأ إلى تطمين الأكراد قائلاً بأن امتيازات معينة ستمنح للأكراد «إذا كانوا مستعدين للتفاوض أجل السلام» .

البارزاني يتجاوب مع الدعوة السلمية
.. ويعرض «الهدنة المسلحة»

لم يضيع البارزاني الفرصة بل سارع إلى إبداء النوايا الحسنة تجاه الوضع البديل مؤملاً الاستفادة من ضعفه للحصول على مكاسب للقضية الكردي ، ومن المؤكد أن الرئيس السابق الراحل عبد السلام عارف كان له بعض البريق ويحظى بدعم أكثر من جهة عربية ودولية ، وتكونت عنده خبرة لابأس بها في إدارة الحكم ، ويستند إلى دعم كبير في القوات المسلحة بوصفه من قدامى الضباط المرموقين وبسبب دوره في ثورة ١٤ تموز - يوليو - عام ١٩٥٨ وسبق للبعث أن دعمه أيضاً وألبسه ثوب ثورة ١٤ رمضان ١٩٦٣ وأوصله إلى رئاسة الجمهورية .

أما الرئيس الجديد فلم يكن يملك من أسباب القوة إلا كونه شقيق الرئيس الراحل لكنه لم يكن يملك صفاته ولاخبرته أو سماته العسكرية . إستلم رئاسة أركان الجيش لأنه شقيق الرئيس ومرشحه لهذا المنصب ، وإستلم المنصب وكالة لأنه لم يكن «ضابط ركن» كما تقتضي بذلك لوائح الجيش وها هو الآن في منصب الرئاسة التي ضعف دورها نتيجة ضعف شاغلها ، وبالتالي أصيب الحكم كله بالضعف والضمور على أكثر من مستوى ، بينما لو آلت الأمور إلى العقيلي لتبدل المسار قليلاً ولتم خلق جمهورية جديدة لانقول إنها ستكون أفضل لكن ربما أقوى .

إستفاد ملا مصطفى من هذا الوضع بدون شك وأدلى بدلوه فيه عارضاً «الهدنة المسلحة» ، ولقد تميز تاريخ الملا ونشاطه السياسي بأنه يحسن المناورة ويتقن فن الممكن ، لكنه أخطأ مرة واحدة وأخيرة خطأه التاريخي القاتل عندما انقلب فيما بعد على إتفاقية ١١ آذار للحكم الذاتي وجيّر إنقلابه لحساب أعداء العراق لالحساب كوردستان ، وهو الخطأ القاتل نفسه الذي كرره وارثوه وحلفاؤهم عام ١٩٩١ عندما جيروا كوردستان وشعبها للأميركي والتركي . . . والإيراني أحياناً .

في العهد العارفي الثاني كان الملا في ذروة قوته سياسياً وعسكرياً وحزبياً ، فهو يمسك بكل شيء في الوسط الكردي ويستقطب الاهتمام الدولي . ومن مركز القوة هذا ابدى الرغبة بوقف القتال تجاوباً مع عروض العهد الجديد .

ولقد اختار التوقيت المناسب لهذه الخطوة . ويأتي في مقدمة أسبابه تبدل رأس النظام ، وفشل الحملات العسكرية التي وجهها الرئيس الجديد ، ثم رغبته في إراحة قواته بعض الوقت ليعاود القتال بشكل أفضل وتسليح أغزر إذا مافشلت المفاوضات السلمية المرتقبة . إن أي قائد آخر لم يكن ليفعل إلا مافعله ملا مصطفى آنذاك إذا كان في مثل وضعه .

مبادرة البزاز الكردية

الجانب الحكومي سارع لقبول العرض من حيث المبدأ لأنه كان ينشد هو أيضاً هدنة مناسبة ليعيد حساباته على ضوء تعثر حملاته العسكرية وتردي الوضع الاقتصادي والشلل الاداري والعلاقات السياسية الخارجية شبه المجمدة من حوله . وليس صعباً الاستنتاج بأنه كان للبزاز دوره في تقديم النصح لاتخاذ هذا الموقف . ومما لاشك فيه أن رئيس الوزراء هذا كان أقدر من الآخرين على معالجة المشكلة الكردية والتعاطي معها بشكل أفضل(*) . وبالفعل تقدم البزاز في ١٢ حزيران ١٩٦٥ بمشروع للسلام يقوم على برنامج محدد قوامه ١٢ بنداً تتضمن في معظمها إجراءات إدارية ومالية وإعمارية في منطقة الشمال وهي تكرار مكثف للأجراءات المشابهة التي ترددت في أكثر من مشروع حكومي سابق .

ولم يكن فيها مايصح الركون إليه كبند سياسي مجرد إلا المادة الأولى منه . فهي تقر بأن الحكومة عدلت الدستور المؤقت واعترفت بالحقوق القومية للأكراد ، وهي مستعدة لتأكيد هذا الاعتراف وتضمينه الدستور الدائم بحيث تصبح القومية الكردية والحقوق القومية للأكراد في الوطن العراقي معترف بها ، وسيتساوى العرب والأكراد في الحقوق والواجبات .

نلاحظ أنه حتى هذه المادة لها صفة الوعد ولم تتضمن شيئاً جديداً أو تنطبق على مضمون المادة ١٩ بشكلها المعدل بل أن نص المادة ١٩ يعتبر كصيغة نافذة أفضل من هذا البرنامج الموعود .

ومع ذلك فإن ملا مصطفى قبل بالمشروع في انتظار الدخول في مفاوضات ناجحة مع الحكومة وليربح فرصة من الوقت يتقوى خلالها إذا فشلت المساعي . . . باختصار نقول أن

(*) يعتبر البزاز شخصية علمية مرموقة وعمل رئيساً لجامعة بغداد . وكان معروفاً كإحدى الشخصيات الفاعلة في حركة التحرر الوطني لكنه لم يلزم نفسه بأي حزب أو تنظيم سياسي معين ، لكنه كان أقرب إلى النهج الناصري .

مـلا مصطفى كان يومئـذ في وضع قوي مريـح سـواء في محيطـه الكردي أم تجـاه النظام في بغداد . . . معارض قوي في مواجهة حكم ضعيف .

محـاولة إنقـلاب جـديـدة
فـي العـاصمة بغـداد

في تلك المرحلـة التاريخية كـانت القاهرة في ذروة اهتماماتهـا تجاه العراق . فهي لاتغفل عن أوضاعه أبداً يحركها هاجسها الدائم وهو الحيلولة دون إفلات الأمور من يدها وقيام نظام حكم بعيد عن نفوذها أو عودة البعثيين إلى الحكم بعد أن بذلت جهوداً مضنية لاسقاطهم . ولقد وضح لهـا أن نظام عبـد الرحمن عارف بـدأ يبتعد عنها ويحقق اسـتقلالية في مواقفه السياسية في المنطقة . وكان هذا غير مقبول آنذاك ومن شأنه إصابة القوى والمواقع الناصرية بالخلل . «وأعتبرت الدوائر السياسـية فـي القاهرة - اشـتراكيته الرشـيدة - رجعيـة ، كمـا أعتبـرت محـاولاتـه إقـامـة عـلاقـات وديـة مـع جـارتي العـراق غيـر العربيتين - تركيـا وإيـران - مهـادنـة للسيـاسـة الغـربيـة وهـذا لايتفـق وسياسة البلدان العربية الثورية»(١٠) .

كـان عـارف عبـد الرزاق مـايزال يقيم في القـاهرة ويطمح إلـى الحكم وقـد بدأ ينسـج اتصـالات جديدة مع أنصاره الناصريين فـي العراق ، وإذ حسب أن خطتـه تكاملت فإنه بدأ يعد للإطاحة بنظـام آل عارف ، فتسـلل عائداً إلى العراق وأقـام في بغداد سـراً ثم غادر إلى الموصل للإنطلاق منهـا في حركتـه المسـلحة بالتعـاون مع معسـكري أبو غريـب والتاجي الواقعين غرب بغداد . وكـان تسلله ونشـاطه وتنقله بهذا الشـكل يدلل على مدى الإرتخاء الأمني في البلاد لأنه في غياب الأمن تنشط المؤامرات وتشتد .

وفي يوم ٢٩ حزيران يونيو ١٩٦٦ - وهو نفس اليوم الذي أعلن فيه البزاز برنامجه المتعلق بالمشـكلة الكردية - فـي هذا اليوم إنضم إلى المؤامـرة قائد الفرقـة الرابعـة في الموصل ، ومن مطارهـا العسكري توجهت عدة طـائرات لقصف معسكر الرشـيد في بغداد لكنها أخفقت ، كما أخفقت جميع المحاولات الأخرى للاسـتيلاء على بعض المعسكرات ، وأمسك الرئيس وأعوانـه بـالأمور بسـرعة وتم القبض علـى عـارف عبد الـرزاق في الموصل . وتوجـه رئيس الجمهوريـة إلى الإذاعـة ليكشـف المؤامرة وتفاصيلها والإعـلان عن سـحقها . وبعد فترة تمت تسوية سياسية مع القاهرة للمرة الثانية بصدد عارف عبد الرزاق . . . فهـل هـذا معقـول؟

---

(١٠) المصدر نفسه «خضوري» صفحة ٣٦٧ .

وجرى إطلاق سـراح المعتقلين فيما عـدا قائد المحاولة الفاشـلة عبد الرزاق الذي بقي لمدة سـنة في السـجن ثم أطلق سـراحه وفق تسـوية مع المصريين وإنطلاقـاً من ضعـف النظام واضطراره لمسايرة القاهرة ونفوذها في بغداد لدى عدد من أنصارها الضباط الفاعلين . وهكذا نجد جميع الدلائل تشير إلـى ضلوع العاصمـة المصريـة مع عـارف عبد الرزاق فـي محاولته الانقلابيـة الجديدة الثانيـة مما أصـاب العلاقـات المصريـة - العراقيـة الفتور فقوي الاتجـاه الانعزالي في بغداد . لكـن العمليـة أصـابت هيبـة الحكـم العـارفي وجعلت القوى المناوئـة تتحفز لا نهائه . وكان حزب البعث العربي الاشتراكي من ضمن هذه القوى وأكثرها تنظيماً واستعداداً وجماهيرية وتربصاً في انتظار الفرصة المؤاتية ، وعرف من سيكون معه ومن سوف لايكون ، وعندما يصبح الحكم ضعيفاً ومتردداً «شموقاً متسامحاً» تصبح الفرصة متاحة أكثر لدى خصومه الاقوياء للانقضاض عليه . وما كان أسهل على الرئيس من تقديم عبد الرزاق إلى المحاكمة وإدانته والحكم عليه(*) .

نـاجي طـالب
وزارة جـديدة وخيبـة كـردية جـديدة

دب الخلاف بين رئيـس الوزراء الدكتور البزاز وبين رئيس الجمهوريـة والكتلـة العسكرية النافذة من حولـه . ولـم تلبث أن أسـقطت وزارتـه بتأثير الجيش قبـل أن يتسـنى لها تنفيذ برنامجها الكردي ، وأصبح نـاجي طالب رئيساً للوزراء ، وهو وجـه عسكري ووزير سابق في حكومة ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ وفـي حكومة البعث ويتمتع بسـمعة طيبة وبدعم الجيش وأهل النظام وبعض الجهـات الحزبية والسياسية فـي البلاد . وبذلك أصبح للضباط النافذين نوعاً من الوصاية على النظام لاسترداد هيبة الحكم والقوات المسلحة بعد أن مني الجيش ببعض الاخفاق في الشـمال . وليـس أدل على ذلك من إمتنـاع ناجي طـالـب عن تنفيذ سياسـة سـلفه البزاز الكرديـة . وكان هذا كافياً لمزيـد من الحذر عند البارزاني الذي تهيـأ لاستئناف رفع السـلاح . وبدأ الطرفان يتهمان بعضهما بخرق اتفاقيـة وقف القتال . ويبدو أنه لـم يكن في يد الحكومـة ذات الصبغـة العسكرية سـوى الورقة الكرديـة تلعب بها لاسـتعادة هيبتها ولجم المعارضة .

(*) إنـه عارف عبد الرزاق نفسـه الذي انضم إلى المعارضـة الخائبة عميلـة أميركا وقـام بمقابلة الوزير الأميركي بيكر في واشنطن وهو في عدادها على عهد بوش السيء الذكر .

ومـاذا عـن الوضـع الكـردي؟ . .

في هذه المرحلـة عادت الخلافـات الكرديـة - الكردية تطفو علـى السـطح وبخاصة على مستوى الحزب الديموقراطـي الكوردسـتاني ، فقد عـادت القيادات الشـابة لمحاولـة الامسـاك بالمسألة وعلى رأسها جلال الطالباني وابراهيم واحمد وعاد التراشق بالاتهامات .

كان الطالباني يحاول سحب البسـاط السياسي من تحت ملا مصطفى والبدء بمفاوضات سياسيـة مـع الحكـومة ، فانحـاز سـلفاً إلى صف التعـاون مع الحكم وفتح صفحة جديدة معـه(*) ، يضاف إلى ذلك أن بغداد اسـتطاعت تجميع بعـض القوى العشـائرية الكردية إلى جانبهـا وعـززت قوات «فرسـان صـلاح الدين» الموالـيـة لهـا . وأصبح الأكراد امـام مـأزقهم التقليدي وهو الخلاف والتناحر .

إسـتمر نـاجي طـالب علـى تصلبـه تجاه الأكـراد لكن الرئيس عـارف أصبـح أكثر لينـاً وإيجابية ثم أفتعل جولـة في الشمال التقى خلالها مع ملا مصطفى واستبشر المواطنون بهذا اللقاء الـذي تم في أواخر تشـرين الأول أوكتوبر ١٩٦٦ وأسـفر عن تعهد رسـمي من الرئيس بتلبيـة المطـالب الكرديـة علـى النحو الذي تضمنـه بيـان البزاز وبذلـك تعززت الهدنـة بين الجانبين . أما على الجانب الحكومي فإن الأمور بقيت على حالها من السلبية والتصلب ومن ورائهـا كبار ضبـاط الجيش الذين كـانوا لايثقون بـالملا ويوجهون إليـه شـتى التهم . وبالتالي ماكانوا راضين عن لقاء الرئيس عارف به .

صحيح سـاد نـوع من الهدنـة في الشـمال لكن مقترحـات الـبزاز ومبادرتـه لم ينفذ منها شيء بينما استمرت بعـض الصحف الحكومية تهاجم البارزاني وتغمز من قناته ، كل ذلك لبلبلـة الموقف والحيلولـة دون أي تفاهم بين رئيس الجمهوريـة والأكراد لأن العسـكريين كانوا يخططون لوضع أخر .

وزارة جـديدة . . ووزير كـردي

إسـتمرت وزارة نـاجي طـالب منذ ٦ آب ١٩٦٦ وحتى ٢٦ أيـار ١٩٦٧ شـهدت البلاد خلالهـا جهوداً كبيرة بذلهـا القصر للملمـة الصفوف وإعطـاء النظـام لونـاً ووجهـاً متميزاً يدل

(*) تبين الآن بـأن عودة الطالبـاني إلى الحزب تحت قيـادة ملا مصطفى - بعـد الأزمـة السـابقة - لم تكن إلا مناورة ذكيـة وفي انتظار الفرصـة المناسـبة للإنقلاب عليه ، ووجد بـأن الفرصة جـاءت بعد تأليف حكومة نـاجي طـالب المتشـددة ، فعرض المصالحـة من وراء ظهر الملا لكن محاولتـه فشـلت بعد إتفـاق رئيس الجمهورية مع ملا مصطفى أي مع الجانب الكردي البارزاني الذي ما يزال هو الأقوى .

عليـه ، فقد تعـددت الاتجاهـات وكـثرت التحالفـات وقويـت المعارضــة التـي بدأت تتهيأ لاسقاطه . وكـان الوحدويون الناصريون قد رفعوا الغطاء السياســي عنه منذ فترة طويلة . ومع ذلك فـإن حكومة ناجي طـالب كانت ترفع شـعار الوحدة وتعزيز العلاقات مـع القاهرة تمشياً مع التيار القومي الوحدوي في البلاد ، لكنهـا واجهت صعوبات داخلية اقتصادية تصاعدت معهـا الرغبة في إنهـاء دورها . وحينمـا تعذر الإتفاق على رئيس جديد للـوزراء بعد إستقالة نـاجي طالب لتـأليف وزارة ائتلافيـة فإن رئيس الجمهوريـة نفسـه ألف الوزارة برئاسـته ، وقد شارك الأكراد فيها بشخص فؤاد عارف .

وفي عهد هذه الوزارة وبعد شهر من تأليفها وقعت حرب الخامس من حزيران ولـم يشارك العـراق فيها بجديــة بسـبب فوضـى الحكم وضعف المعنويـات والإفتقـار للســلاح الفعال ، وكانت عمليـات الشمال قد أثرت على الجهود العسكري طوال السنوات الماضية ، فضلاً عن فقدان الجيش خيرة ضباطه تسريحاً وابعاداً في صراعات السلطة وغيرها . وكانت لشخصية الرئيس الضعيفة بعض الأثر فـي الإحجام عن إتخـاذ القرار التاريخي بالمشـاركة الفعالة في الحرب ضد إسـرائيل وبالحجم الذي يتفق حقيقـة مع كفاءة وقدرة القوات المسـلحة العراقية وشـجاعة أبنائها وخبرتهم القتالية ، وهذا يفوق مجرد الإكتفـاء بقوة رمزية أُرسلت للمشاركة في القتال آنـذاك . واعتقد الكثيرون أن هذا الإحجـام عن المشـاركة في القتـال كان يعكس بصدق أوضـاع الحكم السيئة والفوضـى الضاربـة فيه . لكن الحكم حاول التعويض عن ذلك بإفتعـال مواقف مسرحية فسارع إلى قطع العلاقات مع بريطانية والولايات المتحدة الأمريكية قبل أي بلد عربي آخـر . كما اسـتبقى القـوات التي توجهت إلى الأردن في مواقعهـا تعبيراً عن مشـاركة العراق في الجبهـة الشرقية المقترحـة . ولئن لم تستفد القضيـة العربية من هذه الجبهة الشرقية في حـرب مصيـريـة مثـل حـرب ١٩٦٧ فمتـى سيستفـاد منها إذن؟ ولماذا استبقاها مجمدة في مواقعها؟

سـقوط النظـام

أمام هـذا الوضع السيء حـاول الرئيس العراقي أن يفعل شـيئاً لدعم تسليح الجيش فبدأ سلسلة من الزيارات للدول الأوربية ، والتفت إلى قطاع النفط من أجل مضاعفة العائدات أو زيادتها قليلاً . . .

وفي هذه الفـترة قوي صوت المعارضـة الشــعبية وقدم زعماؤهـا عريضـة شـاملة ضمنوها مطالب حيوية كان الشعب يطالب بها ومنها :

أ - تعيين مجلس وطني موقت لحين إجراء إنتخاب مجلس الأمة .

٢ً – تأليف وزارة إئتلافية تتولى تسوية المشاكل العالقة مع الأكراد .

٣ً – إتخاذ وسائل أكثر فعالية تجاه المخاطر الصهيونية .

٤ً – تقوية العلاقات مع الأقطار العربية المواجهة لإسرائيل .

٥ً – المسارعة لإجراء انتخابات عامة خلال مدة لا تتجاوز السنتين .

٦ً – إتخاذ الخطوات الجادة لتحقيق الوحدة العربية .

٧ً – وضع إجراءات فعالة لمعالجة القضايا والمشاكل المالية والإقتصادية ، وتحقيق الإستقرار والأمن وتساوي الفرص أمام المواطنين .

عودة طاهر يحيى

في هذه المرحلة كان الفريق طاهر يحيى قد عاد إلى رئاسة الحكومة وهو «النجم اللامع والضابط المدلل» في عهد آل عارف لكنه لم يستطع أن يحقق شيئاً أو يوقف تردي الأحوال رغم كفاءته الإدارية .

وفي أواخر أيام حكمه حاول أن يتفاهم مع الجانب الكردي من دون ضجة ، وقيل أنه كان في طريقه إلى إجراء تعديل وزاري يزيد فيه عدد الوزراء الأكراد كتمهيد للدخول في مفاوضات جديدة . . . لكن الأحداث تسارعت أكثر مما كان متوقعاً حيث واجه نظام عبد الرحمن عارف حركة ثورية ناجحة قام بها حزب البعث العربي الإشتراكي يوم السابع عشر من تموز – يوليو – ١٩٦٨ وأنهى بذلك التزييف الذي حصل في ١٨ تشرين الثاني –نوفمبر– ١٩٦٣ وعادت الأمور إلى نصابها من جديد وأسدل الستار على حكم الأخوين الرئيسين عبد السلام وعبد الرحمن عارف وعاد البعث إلى مواقعه .

كلمة . . في نظام آل عارف

لم يستطع عبد السلام محمد عارف أن يقدم أي إنجاز على المستويين القطري والقومي ، كما لم ينجح في إزالة إنعدام الثقة لدى الأكراد تجاه أية خطوة عربية جادة من أجل تحقيق مطالبهم الوطنية . وسار على نهج ثابت في استغلاله المسألة الكردية لإنجاح سياسته الداخلية ومطامحه الشخصية فكان بذلك إستمراراً لعقلية زميله عبد الكريم قاسم وأسلوبه في التعاطي التكتيكي أو المرحلي مع الأكراد .

إن فقـرة واحدة جاءت في مذكرات صلاح نصر «عبد النـاصر وتجربة الوحدة» تدلنا على أسلوب وأفكـار عبد السـلام محمد عارف في التعـاطي مع المسألة الكرديـة(*) . قال صلاح نصر : «وفي حديث لي مع عبد السلام عارف أشار إلى المشكلات التي تواجه الثورة داخلياً وخارجياً فذكر لي مشـكلة الأكراد . وقال أنـه بالرغم من أنهم مسـلمون فإنهم ليسـوا عرباً ، كما أن موقعهم في الجبال وفي شمال العراق وشرق العراق سبب للحكومة العراقية مشاكل متتاليـة . فضلاً علـى أن الأكراد يميلون إلـى الانفصـال ويصعب التعـامل معهم»(١١) . . أي عقـل وأي مسؤول هـذا الذي يتصدى لقيادة العراق ومعالجـة أهم مشـكلة فيـه بهذه العقلية وهذا الفهم المتخلف لها؟ .

ولئن تميز أواخر عهده بـالضعف والتخبط فإن عهـد أخيه عبـد الرحمن كان أكـثر ضعفاً وتراجعاً وأشد إحساسـاً بالخيبة تجاه جميع المشاكل التي واجهته وخاصة المشكلة الكردية أو مشـكلة الشـمال . لذلك لم يكـن هناك من بديـل سـوى وضع حد للتجربـة العارفيـة التي كانت ظاهرة إضعاف للعراق ودوره بما لم يمر عليه مثله منذ إستقلاله .

لم يسـتلم عبد السـلام عارف الحكم في أواخر عـام ١٩٦٣ بإمكاناته الشـخصية أو لأنه يقود حركة سياسـية فاعلة لها جماهيرها المنظمة تحت قيادتـه . وما كان له أن يتبوأ أي مركز بعد إسـقاط عبد الكريم قاسـم على يد حـزب البعث العربي الإشـتراكي ، وقد حفظ لـه الشعب صورته الرمادية الرديئة أمام محكمة المهداوي وهو يقدم التبريرات لمواقفه في بدايات ثورة ١٤ تموز - يوليو - عام ١٩٥٨ ويعلن أن عبد الكريم قاسـم هو زعيمه وقائده . . لم يكن على صورة القـائد التـاريخي الفذ أو المنـاضل الملـتزم بعقيدة وموقف ، وعندمـا أطلـق قاسـم سراحه فإنـه لم يباشر أي نشـاط سياسي بل ظل يمسـك سبحته الشهيرة ويواظب على أداء الصلاة والإيحـاء للجميع كما لو أنه إعـتزل السياسة مؤثراً السـلامة حتى اتصل به الرئيس أحمد حسـن البكر قبيل ثورة ١٤ رمضان بأيـام وأشـركه فيها ، وفي صبيحـة الثورة جاء من اصطحبـه إلى حيث القيـادة الضاربة وهنـاك فوجيء باختيـاره رئيسـاً للجمهوريـة في العهد البعثي الجديـد . كانت غلطـة كلفت البعث ثمنـاً باهظـاً . . . وما أكثر الأغـلاط في تاريخنا العربي الحديث .

(*) لم يكـن صلاح نصر فضولياً أو متطفلاً في العراق بل كـان موفداً مـن الرئيس عبد النـاصر وموضع ثقتـه وحضر إلى بغداد ليبحث خصيصاً في أوضاعـه السياسـية وتقديم المشـورة والنصح باسـم الرئيس العربي المصري أو لدراسة مدى ضعفه للإنقضاض عليه عن طريق أنصاره .

(١١) عبد الناصر وتجربة الوحدة صفحة ١٧٢ . صلاح نصر الطبعة الثانية .

وعندما وقعت الإنقسامات والصراعات الحادة في جسم ثورة رمضان لم يلعب عارف دور الأب أو القائد والحليف الرصين بل ركب الموجة ولعب أسوأ دور يمكن أن يلعبه إنسان في مثل مركزه . فضرب ضربته بخسة ودناءة ليحكم العراق منفرداً بشكل سيء ومن بعده جاء أخوه ليكون أقل سوءاً ولكن أشد ضعفاً . . . على أن التزييف انتهى وعادت الأمور إلى نصابها من جديد وأسدل شعب العراق الستار على تلك الصفحة السوداء من التاريخ والتي امتدت عشر سنوات كاملة هي عمر الفترة القاسمية - العارفية .

لقد كان حزب البعث العربي الإشتراكي هو التنظيم السياسي العقائدي الوحيد الذي واجه استبداد ذينك العهدين بمشاركة جماهير العراق العريضة وقواتها المسلحة . وكان مناضلو الحزب يمولون السجون والمعتقلات على مدى عشر سنوات بلا توقف أو مهادنة حتى أسقطوا ذلك البنيان وأعادوا وضع العراق على سكة السلامة والقوة والعنفوان والشجاعة منذ صبيحة يوم ١٧ تموز - يوليو - ١٩٦٨ .

الأرقام تتحدث

وفي مقارنة رقمية ستتضح لنا الفوارق في جدية الموقف وفي قوة الدولة على عهد البعث ، بين تلك القوة العسكرية التي سبقت البعث ومنذ العهد الملكي وبين ما آلت إليه في عهد البعث ، الالتزام القومي وعملية النهوض بالعراق سياسياً وعسكرياً لأتضحت لنا الفوارق .

صحيح شارك العراق في جميع الحروب العربية ضد إسرائيل (فيما عدا حرب١٩٥٦ أي العدوان الثلاثي على مصر) لكن مشاركته لم تكن جدية وفعالة إلا في عهد البعث وفق المقارنة التالية :

كان حجم القوات العراقية في حرب ١٩٤٨ لا يتعدى كتيبة مشاة واحدة من أصل ثلاث فرق هي مجموع تعداد الجيش . وفي حرب ١٩٦٧ على عهد عبد الرحمن عارف شارك العراق بقوة مؤلفة من أربع كتائب لا غير وكان جيش العراق مؤلفاً من أربع فرق . .

وفي حرب ١٩٧٣ قفزت مشاركة العراق بالحرب في الجولان إلى فرقتين ونصف من إجمالي تعداد الجيش آنذاك البالغ ٧ فرق كاملة (خلال ٦ سنوات فقط) أي أرسل ربع جيشه إلى سورية . وهذا الجيش ارتفع خلال ٧ سنوات أي في عام ١٩٨٠ إلى ١٢ فرقة ثم أصبح عام ١٩٨٩ بعد انتهاء الحرب مع إيران ٥٠ فرقة ، ويمكن تقدير حجم القوات العراقية التي قد ترسل إلى سورية فيما لو احتاجت إليها بحوالي ٥ - ٦ فرق ورغم النتائج المؤسفة التي آلت إليها حرب الخليج الثانية بالنسبة للعراق .

وهذا التنامي في القوة العراقية يقابله تنام مماثل في عهد تجربة البعث على مستوى سورية ، حيث تملك سورية جيشاً قوياً براً وجواً وبحراً تضاعف إلى خمسة أضعاف خلال ما لا يزيد على ١٠ سنوات . وكانت لها المبادرة في حرب تشرين أول /أكتوبر ١٩٧٣ .

مبحث خاص

مواقف الأحزاب العراقية
من الوضع الكردي.. بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ كانت الأحزاب التاريخية والتقليدية في ذروة نشاطها السياسي وشاركت في الإعداد للثورة ضد العهد الملكي وفي الحكم الجديد ، ثم أسهمت في مقاومة نظام الرئيس عبد الكريم قاسم الذي استحوذ على تلك الثورة .

هذه الأحزاب مجتمعة ومنفردة شكلت تياراً وطنياً متجانساً ومتعاوناً منذ نهايات العهد الملكي ، ثم اندمجت في جبهة سياسية لمقاومة نظام قاسم وحليفه الحزب الشيوعي تحت إسم «الجبهة القومية» وكان لها دوراً وصوتاً على الساحة ، وأبدت اهتماماً ملحوظاً بالوضع الكردي في الشمال وعبرت عن وجهة نظرها بالأحداث حيث أصدرت بياناً سياسياً بهذا الخصوص في أواخر أيلول ١٩٦١ .

كان يندرج في عضوية «الجبهة القومية» حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الوطني الديمقراطي «كامل الجادرجي» والحزب الوطني التقدمي «محمد حديد» والقوى الناصرية . وأجروا اتصالات سرية مع ملا مصطفى وجماعته عام ١٩٦٢ للتعاون في عملية إسقاط نظام عبد الكريم قاسم ، وكانت الأعمال الكردية المسلحة نشطة ضده ، وأبدوا تعاطفاً مع الأكراد بالنسبة لإيجاد حلول سياسية مرضية على طريق المستقبل ، وكانت إذاعة «صوت العرب» الناصرية من القاهرة تشكل مظلة إعلامية عريضة للجبهة والتيارات الوطنية المعادية لقاسم .

وجاء في إحدى نشرات البعث : «إن قاسم يهمه إنهاك الجيش وإشغاله بمعارك وقودها الأبرياء من المواطنين الأكراد ، ومن ضباط جيشنا وجنوده ليبقى وحده على كرسي الحكم» .

ودعا الجادرجي في أيار ١٩٦٣ في عهد البعث إلى ماأسماه «رأب الصدع الذي تعرضت له الوحدة العراقية ومعالجة المشكلة الكردية بروح موضوعية تقر ما للقوميات الأخرى من حقوق وواجبات» ونجد الجادرجي في مذكرة قدمها لرئيس الجمهورية عبد السلام عارف في ١ حزيران ١٩٦٤ ينتقد غموض بنود الدستور الموقت المتعلقة بالحقوق القومية للأكراد ، مطالباً بتحديد «ماهية هذه الحقوق ومظاهرها» بينما هو نفسه لا يحدد هذه الحقوق من وجهة نظره وكانت غامضة عنده أيضاً .

وسبق للسياسي اليساري عبد الفتاح ابراهيم أن تقدم في شباط فبراير ١٩٦٠ على عهد قاسم طلباً للترخيص لحزبه الجديد «الحزب الجمهوري» ادرج في برنامجه السياسي وجهة نظره في الشأن الكردي : «يعمل الحزب من أجل تعزيز التآخي بين الشعبين العربي والكردي ، وتوطيد الوحدة الوطنية على أساس متين ، كما يقر الحزب ممارسة الشعب الكردي لكافة حقوقه القومية ، ويعمل على إقامة إدارة ذاتية موحدة للشعب الكردي ضمن الوحدة العراقية» .

وأصدر محمد حديد بياناً أيد فيه فكرة الحكم الذاتي للأكراد ضمن الوحدة العراقية ، في صيغة مشابهة لما درجت عليه الأحزاب في ذلك الوقت .

أما عن موقف الحزب الشيوعي من الحركة الكردية فالكلام كثير ، نكتفي بالقليل منه وبما يحقق الغرض . ونشير هنا إلى أنه منذ البداية كانت العلاقات متوترة وتصادمية بين الحزب الديموقراطي الكوردستاني في عهد البارزاني وبين الحزب الشيوعي الذي أمتد بعيداً في نشاطه بين الأكراد ، مما اثار القلق والمخاوف بين القيادات الكردية ، وقاومت هذه القيادات عملية تأسيس حزب شيوعي على مستوى كوردستان . ولا نجد ما هو أدل على ذلك ما جهر به الطالباني آنذاك : «إن وجود فرع للحزب الشيوعي في كوردستان هو بدعة تختلف عن التنظيمات الشيوعية في الاتحاد السوفياتي أو في تشيكوسلوفاكيا حيث يوجد لكل شعب حزب شيوعي هو جزء من الحزب الشيوعي في الدولة الواحدة» . ويهدف الطالباني من وراء ذلك إلى الاكتفاء بتنظيمات الحزب الشيوعي العراقي في كوردستان وليس الاستقلال بحزب شيوعي كردي جديد ينشط على المستوى الكردي .

حتى في الحزب الشيوعي حدثت خلافات في وجهة النظر من المسألة الكردية ، بين من يدعو للحكم الذاتي ومن يدعو لحق تقرير المصير ومن يعمل لاستغلال الورقة الكردية في النشاط العام للحزب واعتبار الأكراد من «الأقليات القومية» وذهبت بعض بيانات الحزب الشيوعي العراقي إلى حد اتهام الحركات الكردية المسلحة بأنها من تدبير الدوائر الانكليزية والأميركية[١٢] . بينما دعا بيان أخر صدر في ٢ آب ١٩٦١ إلى مؤازرة الشعب الكردي في نضاله من أجل حقوقه القومية العادلة ويشجب بقوة سياسية قاسم الشوفينية العدوانية . ونستنتج بأن الحزب الشيوعي العراقي كان بمقدار تأييده لسياسة

---

(١٢) عزيز الحاج «القضية الكردية في العراق» صفحة ٤١ .

قاسم الخارجية بمقدار ما كان يعارض سياسته الداخلية . وهو موقف مرفوض لأن لنظام الحكم عادة - أي نظام - توجهات سياسية واحدة ومتناغمة في المستوى الداخلي والخارجي .

ولكن ماذا كان عليه موقف الرئيس قاسم تجاه هذا كله؟ .

في مؤتمر صحافي له بتاريخ ٢٣ أيلول - سبتمبر - ١٩٦١ أشار إلى دور شركات النفط الاجنبية بتحريضها الاقطاعيين الأكراد على التمرد ليمارسوا ضغوطاً على العراق في مجالي : مفاوضات النفط والمطالبة بالكويت(١٣) .

نستنتج من هذا كله بأن الأحزاب العراقية وبدون استثناء كانت تبدي اهتماماً كبيراً في المسألة الكردية وتدرجها في بياناتها وبرامجها السياسية في العهد الجمهوري ، فلم تعد قضية جانبية تخص الحكومات ، بل ترسخت كقضية قومية لشعب صديق وشريك في بناء العراق وتدعيم وحدته والمشاركة في مصيره .

نستنتج أيضاً بأن حزب «البعث» تفرد دون جميع هذه الأحزاب والأنظمة السياسية التي توالت على حكم العراق بعد ١٤ تموز ١٩٥٨ بوضع استراتيجية عربية لاعراقية فحسب تجاه الأكراد واعترف بالقضية الكردية كحركة تحرر وطني حليفة لحركة التحرر العربي ، وأصدرت مؤتمرات الحزب قرارات ملزمة حول ذلك كما سنرى في الأبحاث القادمة ، وأقرت اتفاقية الحكم الذاتي لعام ١٩٧٠ وجعلتها في موضع التطبيق .

وسنلاحظ دائماً بأن إفشال جميع المشاريع العربية تجاه الأكراد والاعتراف بحقوقهم القومية يعود على الأكراد أنفسهم نتيجة تعدد مواقفهم وخلافاتهم فيما بينهم ، وكانوا يزاودون على بعضهم في المسير وراء المواقف الرافضة أو السلبية من الايجابيات العربية. . . وما تزال هذه سياستهم تقريباً حتى الآن وعلى أمل أن تتبدل وتتغير على ضوء ما استجرته هذه المواقف والخلافات من مشاكل ومعوقات للشعب الكردي وقتل لحيويته ونشاطه العام .

• • • • • •

---

(١٣) المصدر نفسه .

الفصل الثالث

خاتمة موجعة
... لكن لا بد منها

عاهدت نفسي دائماً أن لا أكتب ما يؤدي إلى استثارة أي عربي ضد الأكراد وحاولت دائماً تقديم الوضع الكردي من زوايا إيجابية تعزز روح الحب والتآخي وتعميق العلاقات بين الشعبين ، وتجنب أية مساجلات وأخذ ورد حول الحملات السيئة والبيانات المضللة البذيئة احياناً التي تلجأ إليها بعض الاحزاب والشخصيات الكردية المسيسة ضد الحكم في العراق وضد حزب البعث خاصة وبشكل حاقد موتور ، والتحالف مع اعتى اعداء الأمة العربية على هذه الطريق ، وحرصهم على عدم ترك أية فرصة تمر أو مناسبة يمكن استغلالها ضد العربي وتقديم المزيد من أشكال التحامل والحقد عليه . بينما الحقيقة أن هؤلاء لا يمثلون عادة إلا أنفسهم ، وإنك لتجد الشعب الكردي والفئات الواعية والمثقفة لاسيما في المدن تتحدث عن العرب بالخير ويمثل ما تتحدث به عن الاكراد ، وتنفي كل الاكاذيب التي تفبركها بعض الفئات السياسية التقليدية الكردية والمتحالفة مع اعداء الشعبين بما لم يعد يحتاج إلى دليل أو اثبات .

إن أكراد «الانتفاضة» خاصة وهم لا يمثلون اكثر من أنصارهم افرغوا جعبهم وجيوبهم ولم يعد عندهم زيادة من الاكاذيب واشكال الخداع ضد الوضع القائم في العراق ، وكانت جميع وسائل الاعلام الامبريالية من اذاعة وتلفزيون وصحافة ونشرات في خدمتها على مدى سنوات وسنوات وهي تحمّل بغداد وتخترع الاكاذيب من اكذوبة حلبجة إلى أكذوبة الانفال وغيرها .

ولم تلبث أن تكشفت الادعاءات والحملات المغرضة ، ثم جاءت مذابح ١٩٩٤ - ١٩٩٦ الكردية - الكردية لتكشف الزيف وأشكال التدليس وتثبت أنه لم تكن هناك

انتفاضة لا في الشمال ولا في الجنوب بل روايات اخرجتها اميركا وسهرت على تضخيمها والاعلان عنها . وقد تحدثنا عن كل ذلك في هذا الكتاب .

تاريخ الملا . . بأقلام الاميركان

سنسجل هنا مااورده الآخرون عن ملا مصطفى على قاعدة «وناقل الكفر ليس بكافر» لأننا كعرب أو أنني كمؤلف صديق للشعب الكردي لا أسمح لنفسي أن أخط حرفاً واحداً أتقصد فيه الإساءة إلى الملا . وهذا ليس شأني أو أنه أمر لا يعنيني ، ومع ذلك أحسب أن ما أنقله هنا فيه فائدة للشعب الكردي ليطلع على الحقائق بعيداً عن الزيف والدعايات الكاذبة التي تريد أن تحمّل العراق المسؤولية عما آلت إليه أمور كوردستان من انحدار ، بينما المسؤولية تقع على عاتق ملا مصطفى بالذات عندما أغراه «كيسنجر»(*) بالتخلي عن اتفاقية آذار للحكم الذاتي على نحو ما يوضحه هذا الكتاب ، ثم ما كان من استجابة أصحاب «الانتفاضة» المزعومة بعد عشرين عاماً للإغراءات الاميركية نفسها وما كان من حملهم السلاح ضد الدولة العراقية العربية - الكردية ، واعلانهم الانفصال أو شبه الانفصال على شكل إقامة حكومة وبرلمان عام ١٩٩٣ أصبحا فيما بعد - أي بعد سنة وبعض السنة فقط - اضحوكة العالم ، ولكن معظم أطراف الانتفاضة إن لم يكن كلهم هم أصحاب ماض موغل بالتعامل مع الاميركي وحتى الاسرائيلي .

ولقد صدرت كتب ونشرت كتابات بأقلام كتاب اجانب فضحت المخفي . واقرب كتاب بين ايدينا هو كتاب «جوناثان راندل» الاميركي تحت عنوان «أمة في شقاق - دروب كوردستان كما سلكتها» وجعله موثقاً بالوقائع والأرقام والاستشهادات وقد امضى سنوات مع الاكراد في كوردستان ، وكانت له لقاءات مع الملا ومع معظم أشياعه وغيرهم .

نقل راندل في كتابه على سبيل المثال ما قاله له عصمت شريف الداعية الكردي المعروف وكان من اقرب المقربين للملا في الخمسينات والستينات . . . يقول عصمت : «يؤكد منتقدو البرازاني أنه غادر كوردستان وفي حوزته ٧٠ مليون دولار» - ص ٤٤١ من الترجمة العربية - وجاء في الكتاب أنه في ٢٩ أيلول ١٩٨٠ اعترف رئيس الوزراء الاسرائيلي مناحيم بيغن بأن اسرائيل قدمت أموالاً واسلحة للأكراد وقامت بتدريب مقاتليهم ، وكان هذا التصريح أول اعتراف يدلي به مسؤول اسرائيلي . الأمر الذي أغضب «الموساد» أي جهاز المخابرات .

(*) المقصود هو «هنري كيسنجر» وزير خارجية أميركا على عهد الرئيس «نيكسون» في السبعينات

وقد كشفت الصحف الاسرائيلية الصادرة في ٣٠ ايلول ١٩٨٠ أن الجنرال البارزاني قام خلال الستينات ومطلع السبعينات بزيارات عدة إلى اسرائيل» - ص ٤٤٢ من الكتاب المذكور في ترجمته العربية . .

واستذكر هنا بأن جلال الطالباني فضح هذه الامور في تصريحات صحافية من سابق . . أي فضح علاقات الملا واعوانه مع اسرائيل ولم يصدقه كثيرون آنذاك مستبعدين أن يتصل الشيخ المسلم وريث الطريقة النقشبندية أو يضع يده بيد اليهود ضد اخوانه وأهله العرب .

• • • • • •

طبعاً لسنا نحن من نكتب أو نتحدث هنا بل «الاميركان» أو الانكليز اصدقاء ملا مصطفى وأصدقاء خلفائه . . . هؤلاء الاكراد الذين آثروا أن يكونوا قريبين من الاميركي البعيد البعيد . . . بعيدين عن العربي القريب القريب . . . وكيف قبلوا اجراء المصالحة فيما بينهم برعاية أميركا وفي واشنطن وكان ذلك في أيلول ١٩٩٨ وهي مصالحة تمت تحت ضغط أميركا ولن تثمر شيئاً لأن ما بني على فاسد هو فاسد ، وأقصد هنا كل البناء الهش الذي أقامه زعماء الانتفاضة المزعومة على أرض كوردستان .

إن الأجانب هم الذين تحدثوا وننقل عنهم ماكتبوه واذاعوه حول الملا من فضائح وتحالفات سياسية وتعاون مع اسرائيل في أسوأ المراحل التاريخية التي مرت بها أمتنا العربية وشعوب المنطقة .

لقد فضل الملا أن يضع يده في يد البريطاني منذ بداياته ، وأصابه منهم النفي والعذاب بين ١٩٤٦ - ١٩٥٨ على أيديهم آنذاك ولم يعد من غربته إلى الوطن على يد البريطاني فيما بعد بل على يد العربي وحده بعد هروبه وغربته منذ عام ١٩٤٦ على يد حلف بغداد واصحاب الحلف من بريطان واتراك وحلفائهم نوري السعيد وعبد الاله وفاضل الجمالي وصالح جبر ومن لف لفهم .

ولم يعد إلى العراق وكوردستان إلا بعد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ التحريرية وما اصابه من عفوها وسمحها وهي الثورة التي قضت على الحلف وأهله(*) . وبدلاً من أن يضع يده في يد

(*) غادر ملا مصطفى العراق مع رهط من أعوانه لدعم حركة مهاباد في كوردستان إيران عام ١٩٤٦ ولم يتمكن من العودة للبلاد في مرحلة حلف بغداد ليبقى حكم نوري السعيد ومرحلته تعيش في وضع أمني مستقر بدعم بريطانيا وأطراف الحلف . ولجأ الملا إلى الاتحاد السوفييتي حتى عام ١٩٥٨ وقيام ثورة ١٤ تموز في العراق ذلك العام . . وعلى نحو ما هو مفصل في هذا الكتاب .

الثورة واهلها العرب فقد انقلب عليها وعليهم جميعاً ورفع السلاح ، متحالفاً مع كل عدو للأمة العربية من حوله . . . لماذا؟ والسؤال : ترى هل ساعده هؤلاء الاعداء وعوضوه عما ادعاه من ظلم اصابه على يد العربي العراقي؟

لم يشأ الملا أن يضع سلطته وحجمه واهله وشعبه الكردي في خدمة الوطن العراقي العربي - الكردي للنهوض به وبكوردستان وتعزيز ازدهار وطنه ودعم قوته ، وإقامة اطيب العلاقات مع الأمة العربية مواصلاً خطوته الملفتة عندما زار القاهرة والتقى الرئيس العربي الراحل جمال عبد الناصر ، بل بدأ يعد العدة للعودة إلى مانشأ وشب عليه من حمل السلاح هناك في شعاب الجبال ضد بغداد لإشغال الوطن العراقي الناشىء وجيشه الفتي في معارك جانبية وبتحريض ودعم خارجي . وليت هذا الدعم كان من أجل حصول الشعب الكردي على حقوقه إذن لعذرناه ،لكن الدعم كان لإيذاء العراق وجيش العراق وأمة العرب والاسلام .

الاتصالات مع الانكليز

وسنوضح هنا أنه منذ بداياته أقام الملا أفضل العلاقات مع المحتل البريطاني بينما أقام أسوأها مع جيرانه واهله العرب . . لماذا؟ . . وها هي مسطرة ومسجلة تلك العلاقات من أيام ذلك الزمان . . أي منذ اعوام الثلاثينات والاربعينات وكيف كان الملا يتهافت على الانكليز .

أرسل الملا الرسالة التالية في نهاية عام ١٩٤٣ إلى مستشار وزارة الداخلية في العراق الميجر اندموندس(١) .

بعد التحية وتقديم احتراماتي اللائقة لفخامتكم.

المعروض لفخامتكم أن كتابكم المرسول بتاريخ ١٩٤٣/١١/٣ وصلنا وخليناه فوق رأسنا، وما نرجوه إلا لطفكم وما نريد إلا رضائكم، ولكن الامر الذي وصلنا هو موت في ذل عظيم. نسترحم ثم نسترحم من فخامتكم الكرام بقبول عذرنا ... إلخ.

المخلص الصادق للخدمة

برزاني ملا مصطفى

---

(١) عن كتاب (الآفاق - عزيز الحاج - ص ١١٥) .

فخامة مآب سفير الجلالة البريطانية العظمى

السيد كناهان كرنواليس المحترم

بعد التحية واحترامات اللائقة مقامكم العالي

لابد موجود في ذهنكم الوقاد وطبعكم النقاد في يوم الذي حضرت في خدمتكم شخصياً وبمشاهدة سكرتير مستر كابتان هولد، وجدت مسترحما من جلالة البريطانيا العظمى وعدالتكم المشهورة... إلخ [٢] .

١٩٤٤/٢/٩

المخلص برزاني

برزان ١٩٤٤/٩/١٦

صاحب الفخامة سفير امبراطور بريطانيا العظمى لدى الحكومة العراقية

السيد كيننغهام كرنواليس

نعرض لمقامكم السامي

أمرتنا بلزوم اتخاذ الهدوء والسكينة، فعملاً بهذا الشأن اجرينا امركم لحد الآن واليوم وقد اضطرينا الالتجاء لدى عدالتكم مبيناً في كتابي هذا عسر حالنا إن وقت الكسابة والفلاحة قد فات. ونحن بأشد الحاجة إلى معاونة الحكومة لنا بأي صورة كانت لذا نسترحم من سيمتكم الكريمة قبول رجائنا في اقرب وقت ممكن لكي لا يفوت منا وقت الفلاحة والكسابة فنرجوكم بإعطاء الامر لمساعدتنا... إلخ [٣] .

المخلص

• • • • • • •

هذه نماذج من رسائل قديمة وجهها الملا منذ بداياته للجهات المحتلة وكان سهلاً عليه أن يضع يده بيد الحكومة في بغداد واعوانها في الشمال وهي حكومته ودولته ، لكنه فضل أن

(٢) المصدر السابق «عزيز الحاج» .

(٣) المصدر نفسه «عزيز الحاج» .

يتوسط الانكليز وحدهم . ثم تنكروا له كالعادة لاسيما وأن حكومة بغداد كانت حليفة لبريطانيا آنذاك وتربطها معها معاهدة ثنائية .

لم ينطلق الملا منذ بداياته على شكل ثورة حقيقية ، بل قاد عمليات عصيان مسلح قوامها بعض اهله وجيرانه وليس الشعب الكردي . . . وكانت تدفعه إليها الجهات البريطانية كعامل ضغط كلما لمست من حكومة بغداد تحركاً وطنياً . ولكن بعد أن امسك نوري السعيد بالدفة تماماً وبدعم الوصي الأمير عبد الاله وأصبح العراق عضواً في حلف بغداد إلى جانب بريطانيا وسائر الحلفاء تبدلت الامور تماماً ووقف الانكليز كلياً ضد الملا ثم جعلوه خارج البلاد ، ولم تعد تطلق رصاصة واحدة في جبال كوردستان إلى أن عاد الملا إلى العراق عام ١٩٥٨ بقرار من حكومة الثورة كما اسلفنا ، وبعد شهور فقط بدأ يعد نفسه لرفع السلاح وبتحريض خارجي على ما نحسب لأن تلك الثورة سحبت العراق من حلف بغداد ، والغت المعاهدة مع بريطانيا ورفعت شعارات قومية تقدمية معادية للحلف واهله ، فكان لابد من التآمر عليها على يد الملا كما كان يحدث من استعانة بريطانية به للتشويش والضغط على بغداد في الثلاثينات والأربعينات .

عودة إلى جوناثان راندال

ونعود هنا ثانية للمؤلف الأميركي «جوناثان راندال» الذي تعرت الأمور كلها على يده وهو الذي تظاهر بصداقة الأكراد وفتحوا له بيوتهم وجعلوه يدرس الحقائق على الأرض مباشرة ، ولم يعد بإمكان أحد تكذيبه او اتهامه بالتجني . . . إنه اميركي يفضح الأسرار وتفتح أمامه الأبواب المغلقة من دون أن يوفر أحداً من الأكراد أو الأميركان أو اليهود أو العرب والفرس والترك . تحدث عن الجميع بالشكل الذي بدا فيه كتابه موثقاً وعادلاً أحياناً ، واوضح كيف أن جميع الجهات المعادية للعرب استخدمت الاكراد بل ملا مصطفى تحديداً في الكيد لهم والتآمر على قضاياهم ، واشغالهم وانهاكهم في مسائل جانبية توظف في خدمة اسرائيل .

كتب جوناثان يقول تحت عنوان «جمعية كيسنجر الخيرية» في صفحة ١٩٩ من الترجمة العربية لكتابه المذكور(*) :

(*) كتاب جوناثان أمة في شقاق - دروب كوردستان كما سلكتها (٤٥٠ صفحة - صدرت ترجمته العربية عن دار النهار في بيروت عام ١٩٩٧ ترجمة فادي حمود» صدر الكتاب بالانكليزية .

« . . كان أكراد العراق ، اداة يمكن استخدامها لتحقيق هدف الشاه بإضعاف خصمه الرئيسي – أي العراق – والاستغناء عنها عند الضرورة .

وكان الشاه يريد من الاكراد أن يستأنفوا القتال لإضعاف بغداد ، وهذا ماتحقق في شهر آذار من العام ١٩٧٤ ، بفضل نيكسون وكيسنجر إلى حد بعيد» .

«تقاطعت رغبة الشاه هذه ، مع رغبة مماثلة لدى الاسرائيليين الذين يسعون دوماً إلى إبعاد العراق عن النزاع العربي – الاسرائيلي . . . لكن الشاه كان يدرك أن البارزاني لا يثق به ، سيما وأنهما يعرفان بعضهما منذ زمن بعيد . وكان الشاه يدرك مدى ثقة البارزاني العمياء بالولايات المتحدة ، ويأمل في ضمان تأييد واشنطن لفكرة إعادة إشعال التمرد الكردي . وقد اوقع البارزاني نفسه في الفخ ، من خلال إلحاحه الدائم على العاهل الإيراني والاسرائيلي لفتح قناة اتصال مباشر ما بين الاكراد والولايات المتحدة ، وهو أمر سعى الشاه دوماً إلى تحقيقه على الرغم من الرفض الأميركي الدائم الذي لقيه» .

«بعد بضع سنوات ، قال كيسنجر : كانت استراتيجيتنا واضحة ، وتقضي بإضعاف أي بلد مرتبط بالاتحاد السوفييتي ، لذلك ، وبما أن السوفيات أقاموا علاقات عسكرية مع العراق ، بتنا مستعدين لتقبل فكرة مساعدة الأكراد» .

ثم يشرح جوناثان كيف ارتبط الملا مع أميركا والشاه عندما أممت بغداد «شركة نفط العراق» التي تملكها شركات نفط بريطانية وهولندية واميركية وفرنسية ، وتقرر أن يجعلوا الملا ينقلب على اتفاقية الحكم الذاتي(*) .

ويكشف «جوناثان» ماتضمنه التقرير السري الذي اعدته «لجنة بايك» حول العمليات السرية الاميركية في العالم ، وهو التقرير الذي تم تسريبه في العام ١٩٧٦ ، وكيف أن الشاه بالتواطؤ مع اميركا حث البارزاني على استئناف القتال ضد العراق بعد اعلان اتفاقية الحكم الذاتي . وخلص التقرير إلى أن الأكراد «لم يكونوا سوى ورقة بالنسبة إلى طهران وواشنطن ، واداة فريدة ومفيدة لإضعاف قدرة العراق على القيام بمغامرات سياسية دولية» .

ودعونا نتساءل الآن كيف كان أكراد الانتفاضة فيما بعد أي عام ١٩٩١ مجرد «ورقة جديدة وأداة مفيدة وفريدة» لإضعاف قدرة العراق . . . ويبقى السؤال : ترى من هو الذي

(*) اعتاد الأكراد أن يخسروا على طاولة المفاوضات ، كل ما يحققونه من انتصارات في ميدان القتال .
«دايفيد فرومكيث» في تقديمه لكتاب راندال

ضعفت قدراته أخيراً؟ وهاهو العراق مرتفع الهامة قوياً وصاحب تحديات ، بينما انخذل أكراد الانتفاضة وتخاذلوا وتذابحوا ولم يعد من هم للشعب الكردي إلا الخلاص منهم والعودة إلى حضن الوطن العراقي الدافىء .

. . . . . .

يعقب جوناثان بعد ذلك قائلاً : «اليوم ، يمكن القول بأن البرزاني كان ضحية نقاط ضعفه على المستوى الشخصي ، فهو لم يتلق تعليماً عالياً ولم تتجاوز مداركه حدود قناعاته البسيطة ومعرفته بطبيعة شعبه ، الامر الذي دفعه إلى ربط مصير شعبه بسياسة دولة عظمى لاتبالي به ، وقررت بعد طول تفكير ، تقديم خدمة لأحد حلفائها الاساسيين على حساب الأكراد»(*) .

ويعقب المؤلف جوناثان أيضاً بقوله : أما الجنرال البارزاني فقد امضى اعوامه الأخيرة في الخزي والعار ، في البلدين اللذين خاناه ايران والولايات المتحدة الاميركية ، وفي اعتماده على الأجانب ، فالاتكال على القوى الاجنبية يشكل نتيجة مباشرة للمسار الطويل الذي سلكه البرزاني في البداية بحذر في مطلع الستينات ، ثم بخفة شديدة لاحقاً دفعت منتقديه إلى التساؤل عن مدى سلامة تفكيره ، ومدى وطنيته أيضاً» .

نرجو أن يتمعن كل كردي عاقل بهذه الاقوال التي يقدمها لهم صديقهم جوناثان على شكل نصيحة مجانية .

. . . . . .

الحقيقة المرة؟!
حكاية تستوجب النشر

حدثني ذات ليلة وعلى سهرة ثنائية الصديق العزيز «غازي الزيباري» وهو كردي عريق وكان عائداً من السويد في طريقه إلى كوردستان وحط في دمشق المضيافة كالعادة . . حدثني عن تلك الانتفاضات التي أعلنوا عنها في شمال العراق وجنوبه بعد العدوان الأميركي على العراق عام ١٩٩١ وهو محدث لبق وصريح ، ويعتبر من النشيطين الموثوقين في الحزب الديمقراطي الكوردستاني ومن المقربين من قريبه الاستاذ مسعود البارزاني .

(*) يقصد الشاه وإيران .

غازي الزيباري يمثل الكردي النزيه العفيف، والمثقف المؤمن بالأخوة العربية - الكردية ومثله كثرة بين اخواننا الأكراد البارزانيين، لي بينهم اصدقاء اعزاء تميزوا دائماً بالصراحة ومن المعترفين المشهودين بدور العرب في عملية النهوض الكردي في العراق وما وصل إليه اكراد العراق من تميز وتمايز عن اخوانهم في تركيا وايران من النواحي السياسية والثقافية والاقتصادية، والحصول على حقوقهم القومية والسياسية على نحو ما أوضحه هذا الكتاب. أذكر منهم: عز الدين برواوري وآزاد بروراي وفلك الدين كاكائي.

حتى أؤلئك الأكراد ممن يتولون مراكز قيادية تفرض عليهم أحياناً أن يلفوا ويدوروا ويناوروا، تجدهم عندما تختلي بهم كأصدقاء في صورة مختلفة تماماً، فهم أشد محبة للعرب من جميع الشعوب القريبة من العرب أو إلى جانبهم، ويعترفون بما حصلوا عليه مع العرب من مكاسب، كما يعترفون بأنه ما من صديق للاكراد كالعرب على وجه الأرض... يعترف بذلك خاصة جلال الطالباني ومسعود البارزاني، والمطلوب أن تكون مواقفهم معلنة وحلفهم مع العرب نهائياً لا عودة عنه تحت أي ضغط أو اغراء خارجي أو للتسويق السياسي.

حدثني غازي الزيباري تلك الليلة وكنا على عشاء وسهرة طويلة في شرفة داري بدمشق، عن اشياء عديدة كثيرة، وكشف عن خلفيات الأحداث في كوردستان وكان حديثه صريحاً مخلصاً وبعضه يعتبر سراً بيننا لا أبيح لنفسي إعادة روايته. وقد صارحني آنذاك عن طبيعة العلاقات بين الاطراف الكردية وتأزمها والمح بأن احداثا مفجعة لابد ستقع إذا بقيت الامور على ماهي عليه «وكان ذلك أواخر عام ١٩٩٣» ثم حدثت فيما بعد أشياء كثيرة مما توقعناه من مذابح وصدامات كردية - كردية.

على أن أهم وأطرف وأصدق مارواه لي الزيباري في تلك الأمسية هو ما استعيده الآن بسبب اهميته، ومدى تطابقه مع الاحداث.. فقد حدثني عن ذلك «الجنرال الاميركي» المسؤول عن أوضاع كوردستان «نسيت اسمه» وكانت مهمته ادارية وأمنية أكثر مما هي

(*) رحل ملا مصطفى ولم يستطع الاستفادة مما اكتشفه من أخطاء وقع فيها، وما أوقع فيه شعبه من مطبات وخيبات أمل وخسارة. لكنه كان شجاعاً عندما أعلن عن أخطائه وتورطه مع الأميركي وغيره، وأوصى أبناءه وشعبه العمل على تجنب التحالف مع أميركا وحلفائها تحديداً... لقد نقد نفسه بشجاعة الرجال.. يبقى أن يستفيد كل كردي من تجربة الملا المؤلمة.

عسكرية عملياتية ، وكيف توثقت الصلة بينهم وبينه على شكل صداقة ولقاءات دورية ، وأنه شخص أميركي محبب واجتماعي .

قال غازي : كنا ذات ليلة نسهر مع هذا الجنرال فبادره احد رفاقنا بالقول : أريد أن أسألك سؤالاً ياحضرة الجنرال راجياً أن تجيبنا عنه بصراحة ، والسؤال هو : كيف أن اميركا الدولة العظمى لم تدعم الانتفاضة في الجنوب ضد الحكم في بغداد ، بل وقفت موقف اللا مبالاة أو موقف المتفرج؟

أجاب الجنرال : إن السؤال في محله تماماً ، ويحتاج إلى جواب صادق مني ، واجيب بأنه من الطبيعي أن اميركا وقفت ذلك الموقف لأنها «دولة عظمى» تتجنب مواضع الذلل أو الفشل . فقد كنا نعرف مسبقاً كيف وأين تجمعت تلك الحشود المسلحة في بلد مجاور للعراق ، وقوامها اعداد من العراقيين الفارين إلى ذلك البلد وهو الذي سلحهم ودربهم وكانوا ينتمون إلى قيادة دينية عراقية لاجئة هناك تتلقى الدعم من ذلك البلد أو تلك الدولة . ولا تستند إلى أية قاعدة شعبية داخل العراق أي في الجنوب(*) .

أضاف الجنرال : وكنا نعرف من هم أبرز القائمين عليها . واعتبرناها قوات خارجية دخيلة سيكون فشلها محتماً ، لذلك فضلنا مراقبة الامور من بعيد لبعيد . وعليكم أن تعرفوا بأن العادة جرت على أن تتجنب الدول الكبرى المشاركة في مشاريع فاشلة غير مضمونة النجاح تؤذي سمعتها وتسيء إلى دورها . . . وأقول بصراحة أنه لو كانت تلك الانتفاضة شعبية محلية حتى لو كانت مدعومة من الخارج لكان حظها من النجاح كبيراً وماكنا لنتردد عن دعمها أبداً . لكنها لم تكن كذلك وفضلنا أن لانتورط في عملية خاسرة مطبوخة في الخارج .

ويسكت غازي الزيباري قليلاً ثم يبتسم ويقول لي متابعاً : لقد كان ذلك الجنرال الأميركي صريحاً وخبيثاً ، وعلى شيء من خفة الظل والدعابة . . . فقد التفت إلينا بعد إتمام جوابه على سؤال رفيقنا وخاطبنا بلغة عربية يتقنها جيداً وبلهجة عراقية تعلمها مع الوقت قائلاً : يا أخوان وأرجو أن تعرفوا شيئاً آخر : «خوش» الانتفاضة «مالتهم» في الجنوب كانت مثل الانتفاضة «مالتكم» في الشمال . . .

(*) طبعاً كان الجنرال صريحاً ودل على اسم الدولة كما نقله إلي الزيباري ، وأنا اغفل الأسماء والتسميات هنا تفادياً للدخول في أية مهاترات .

قال غازي : وانفجرنا كلنا ضاحكين ، وكان الجنرال الخبيث أشدنا ضحكاً للنكتة التي أتت في محلها وعبر فيها عن حقيقة الانتفاضتين أصدق تعبير .

هذا ما حدثني عنه بصراحته المعهودة الصديق الكريم غازي الزيباري وأنا انقل عنه بأمانة معتذراً . ويسرني جداً الإشارة إلى أن ملا مصطفى انتهى نادماً أشد الندم على ما استجره إليه الأميركي من اغراءات كاذبة ، وأبدى شجاعة كبيرة عندما أعلن عن خداع أميركا له وترك وصية لأبنائه بأن يتجنبوا المطبات التي وقع فيها ، والأمل كبير جداً في أن يتعظوا ويعملوا بنصيحة الوالد الراحل الذي عاش شجاعاً محباً لوطنه وشعبه لكنه أخطأ في حساباته ، وهي أخطاء يقع فيها أو وقع فيها كثيرون من الزعماء العرب أيضاً في مهادفتهم للأميركي والبريطاني والتحالف معه ثم مضوا إلى أسوأ نهاية . ونحن هنا لا نهدف للنيل من الملا الراحل أبداً بل لأخذ الموعظة الحسنة ، وعسى يتعظ الأبناء والأنصار ، ليتجنبوا الوقوع بهذه الأخطاء المميتة لهم ولشعبهم ، والاساءة لسمعة الشعب الكردي الشقيق العظيم .

❁ ❁ ❁

الجزء الثاني

القضية الكردية في العراق
بين ١٩٦٨ وحتى نهاية القرن العشرين

«البعث.. والأكراد»

الباب الأول

الوضع الكردي ... وثورة البعث المعاصرة في العراق

الفصل الأول

ثورة ١٧ - ٣٠ تموز ١٩٦٨

المبحث الأول

عودة البعث . . إلى الحكم

- بدايات الحركة
- تكليف النايف بالوزارة . . ومشاركة الأكراد فيها بأربعة وزراء
- طرد النايف وأعوانه . . وانقاذ الوضع من عارف جديد

المبحث الثاني

الباب الكردي . . العريض

- اشتداد الصراع الكردي/ الكردي

المبحث الثالث

الساحة السياسية العربية - الكردية
«مرحلة ماقبل اندلاع القتال»

المبحث الرابع

مباشرة القتال . . ودور النفط . . والتحريض الأميركي الخارجي

الفصل الثاني

نهاية الأعمال المسلحة . . ومباشرة الحوار

المبحث الأول

بداية المسيرة السلمية . .
وإعلان اتفاقية آذار للحكم الذاتي

- ماذا تضمنت المذكرة؟
- مسيرة القتال!
- الحل السلمي . . وبدء المفاوضات

المبحث الرابع

الحكاية المأساة بكاملها «كيسنجر والبارزاني»

- وقفة مصارحة مع تاريخ البارزاني
- عالم . . من غير كيسنجر
- مع مسعود البارزاني



الفصل الأول

ثـورة [١٧ - ٣٠ تمـوز] ١٩٦٨

المبحث الأول

عـودة البعث.. للحكم

منذ نكبة حزيران ١٩٦٧ في الأرض العربية الفلسطينية وما حولها وما كان من ضعف المشاركة العراقيـة في الحرب بدأت تطفو على السطح معارضة شعبية قوية في العراق وأحس «النظام العـارفي» بعمق الهوة بينه وبين الشـعب بل كان فـي غربة حقيقية . ولعل أول مظهر لضعف الحكم هو اسـتقالة عـدد من الوزراء أولاً تخلصـاً من المشـاركة في اسـتمرار حمل المسؤولية . ولم يكن الوضع في الجـانب الكردي ليبدو أقل سوءاً ، إذ بدأت الاضطرابات تمد برأسها على السـاحة ، وتصاعدت حدة الخلافات الكردية - الكرديـة على شكل إشتباكات مسلحة بـين أنصار ملا مصطفى وبـين الشـق المعارض لـه بزعامـة جلال الطالبـاني وابراهيم أحمد وهما القائدان الكرديان اللذان انتصبا في وجهه منذ سنوات ينافسانه ويعارضانه بعناد وبالسلاح أحياناً وكانا يهادنان نظام الحكم في بغداد إن لم يساعداه أيضاً ويحالفاه .

وكـانت بغداد تشـهد آنذاك صوراً مـن الفسـاد المستشـري لحكومة طـاهر يحيى ، فكثرت التكهنات بسـقوط الحكم عندمـا بدأت القوى السياسـية تلتقي وتتجمع لاتخـاذ الوسـائل اللازمـة لوقف تدهور الأوضـاع . فرفعت الكتب والمذكـرات إلى الرئيس عبـد الرحمن عارف الذي كان يوجـه جهـوده لتـدعيـم علاقـات العـراق الخارجيـة وخاصة مع أوروبا حيث قام برحلة إلى فرنسـا لإجراء عقود لتسـليح الجيش على عهد ديغـول ، لكنه لـم يحصل إلا على القليل والضئيل(*) .

(*) نذكر بهذه المناسـبة الخطـوة الكردية البالغـة الخطورة ، عندمـا قدم ملا مصطفى البـارزاني مذكرة للجنرال ديغول يرجوه فيها عدم تزويد العراق من السـلاح بحجة أنه يستخدمه ضد الأكراد ، حتى لكأن التصدي للعصيان المسـلح يحتاج مثـل السـلاح الذي يريده العـراق لمواجهـة أخطار خارجيـة وإسـرائيلية موجهة للشعب بما فيه الأكراد .

نشـاط المعارضـة لم يعد يتوقـف ، وتقوم تظـاهرة سياسـية ضخمـة طـافت شـوارع بغداد شـاركت فيها فئـات سياسـية وأعداد من كبـار الضباط المتقـاعدين المرموقين وعلى رأسـهم أحمد حسن البكر الذي ألقى خطابـاً سياسياً هاماً ضمنه المطالب العامة للشعب وفي أهمها تشكيل حكومة ائتلافية تتضافر لإعادة الحياة الدستورية للبلاد .

كانت مشاركة البكـر هي أول بادرة علنية بهذا الشـكل يقوم بها حزب البعث بعد موجة الحملات البوليسية ضد أعضائـه وقيادته في أيام حكم عبد السـلام عارف وهم بالكاد كانوا خارجين مـن المعتقلات ولكن أشـد صلابـة وأدق تنظيمـاً وأكـثر تجربـة تحت قيـادة جديدة منتخبة من مؤتمر شرعي سري للحزب .

بدايـات الحـركـة

كانت للحزب قواه الشعبية والحزبيـة التي سهر على الاحتفاظ بها وتنميتها مستفيداً من التجارب والاحباطات السـابقة . وكان لـه تنظيم سري متين فـي القوات المسلحة ، وتحالفات قوية فيهـا . كـانت قيادتـه تبحث عن الظرف المناسـب لتقـوم بضربتها وتسـتعيد دور الحزب وثـورته الأولـى السـابقة المسـلوبة – ثـورة رمضـان الشـعبية – ولكـن بقيـادة جـديدة مختلفة وتنظيم أقوى .

إسـتطاع البكر ورفاقه فـي القيادة القطرية – المنتخبـة في مؤتمر قطري انعقد بشـكل سري قبل فترة – وأبرزهـم صدام حسـين التحـالف مـع خلص أعوان رئيس الجمهوريـة وبخاصـة : العقيد ابراهيم الـداوود قائد الحـرس الجمهوري والرائد سـعدون غيدان آمر سـلاح الدبابات المولج بحمايـة أمن القصر بينمـا كان اللواء حماد شـهاب قـائد حامية بغداد وهو من أخلص رفاق وزملاء البكر متهيئاً للعمل ومتحفزاً ووضع نفسه تحت تصرف الحزب .

لكـن خطأً كبـيراً وقع عندمـا فـاتح الداوود العقيد عبـد الرزاق النـايف آمر الاسـتخبارات العسكرية بالمؤامرة المعدة ودعاه للتعاون مع الحركة . فوافق هذا بشرط أن يصبح رئيساً للوزراء . ووافقـت قيادة الحـزب مضطرة على أمل تصحيـح الوضع فيمـا بعد(*) . وكـان النـايف يهدف

(*) ابراهيم الداوود هذا أمضى عـدة سنوات سـفيراً في وزارة الخارجيـة العراقية بعد نقلـه من ملاك الجيش بسـبب غلطته هذه ، وتنقل بـين أكثر من عاصمـة سفيراً للعراق . علـى أنه لم يلبـث أن استجاب لدعوة جهـات أجنبيـة وجند نفسـه ضد بلده العراق إبـان العـدوان الأمريكي على العـراق والوطن العربي في منتصف شهر كـانون الثاني ١٩٩١ وأصبحنا نسمع تصريحاتـه المسمومة وطعنـه وطنه وجيشه من الخلف مع نفر من أمثـال الضابط السابق حسن النقيب الذي خدم فـي وزارة الخارجية أيضاً لمدة عشرين عاماً ثم انتصب معارضاً بعد تقاعده .

أيضاً إلى إزاحة البعث عند أول فرصة طالما هو يتمتع بقوة ذاتية في الجيش بحكم منصبه الحساس . أي أنه كان يريد أن يلعب لعبة عبد السلام عارف القديمة فأصبح البعث كمن طلع من تحت الدلف ليقع تحت المزراب .

تحدد موعد الحركة في ١٤ تموز ١٩٦٨ لكنه أُجل - بسبب دخول النايف على الخط - إلى السابع عشر منه . وفي صبيحة اليوم الموعود ومع الفجر تم التسلل إلى القصر الجمهوري بمساعدة النايف نفسه فدخل البكر ومعه نفر من البعثيين على رأسهم أمين سر القيادة القطرية صدام حسين «الرئيس» يرتدون اللباس العسكري وأيقظوا عبد الرحمن عارف رئيس الجمهورية من النوم ، وعندما لم يجد أمامه أية فرصة للمقاومة آثر الاستسلام لقدره ووافق على الاستقالة ليغادر البلاد في نفس اليوم متوجهاً إلى لندن ثم استنبول . وترسخت أقدام تلك الثورة البيضاء وبذلك استعاد البعث حقه ودوره المغتصب ، ثم عاد الرئيس عارف بعد سنوات إلى بلده معززاً مكرماً ومؤيداً نظام البعث قادماً من تركيا لاسيما في مرحلة العدوان الأميركي على العراق عام ١٩٩١ وفعل مثله جميع قدامى الضباط الشرفاء في جيش العراق .

تكليف النايف بالوزارة
.. ومشاركة الأكراد فيها بأربعة وزراء

كانت أول القرارات والمراسيم التي أتخذت هي إنشاء «مجلس قيادة الثورة» الذي أعلن عن تنحية الرئيس عبد الرحمن عارف وتسمية أحمد حسن البكر رئيساً للجمهورية وتكليف النايف بتأليف الوزارة . ضمت الوزارة ٢٥ وزيراً إضافة إلى رئيسها الذي أحتفظ لإثنين من أنصاره بوزارتين هامتين هما الخارجية وقد تولاها «ناصر الحاني» والدفاع تولاها الداوود للسيطرة على الجيش بينما أصبحت رئاسة الأركان للبعث مع عشر وزارات أهمها الداخلية . وأعطيت للأكراد أربع وزارات والباقي للمستقلين . وأشير إلى صالح كنة وزير المال بأنه أقرب إلى النايف من حيث هو مستقل .

الوزارات الكردية لم تكن ثانوية بل لها دورها الاقتصادي التنموي والإعماري وتولاها رجال أكفّاء : «مصلح النقشبندي للعدل وإحسان شيرازاد للأشغال والإسكان وعبد الله النقشبندي للاقتصاد ومحسن ديزائي لإعمار الشمال» .

كان إصرار النايف على تسليم الخارجية لناصر الحاني هو أول بادرة للاستقلال بالأمر

وتسيير السياسة الخارجية ، وهذا مما يطمئن الدول الغربية التي تثق بالحاني الوجه الدبلوماسي المحترف وقد عرف عنه علاقاته الوثيقة مع واشنطن(*) . وأعطى النايف تصريحات صحافية ألمح فيها إلى ميول يمينية مناقضة للاشتراكية التي تشكل قواعد هامة وأساسية في مبادىء حزب البعث ودستوره ومقررات مؤتمراته وسياسته المعلنة وعنوانه الآيديولوجي كحزب قومي يساري تقدمي . وأصبح الداوود وزيراً للدفاع .

طرد النايف وأعوانه
وانقاذ الوضع من عارف جديد

لم تكن شخصية عبد الرزاق النايف وميوله مجهولة عند البعثيين وكذلك طموحه السياسي وبدرت منه تصريحات تفرد فيها وتتعلق بالمشكلة الكردية كما لو كان يريد جر الأكراد لتأييده مستقبلاً من خلال وعود خلبية خلابة ، مع أن البحث في هذه المشكلة الحساسة هو مسؤولية سياسية جماعية لايجوز الانفراد في التحدث عنها من دون موافقة مجلس الوزراء مجتمعاً وبقرار سياسي .

كان استلام النايف لرئاسة الوزارة والحاني للخارجية بمثابة مأزق سياسي كبير كاد يعتم على التوهج المطلوب لثورة قومية تقدمية كهذه . ولم يستطع الكثيرون أن يجدوا له تعليلاً فانعكس تأثيره على الأوساط الحزبية نفسها في البعث . لم يستوعب أحد أن المسألة كانت نتيجة «زنقة» وأن الداوود بحكم صداقته للنايف كاشفه بالحدث الضخم وأدخل الحزب في ورطة . صحيح كسبه إلى جانب الثورة ولكن لقاء ثمن ضخم من شأنه أن يكلف الكثير من المصاعب مستقبلاً بل إنه في مستوى المصير للثورة كلها . لذلك أصبح الخلاص من هذا المأزق - الكارثة هو الشغل الشاغل للقيادة القطرية للحزب .

وضعت هذه القيادة الخطة بإحكام وحنكة . . . أرسلو الداودد أولاً بمهمة رسمية لمدة ثلاثة أيام إلى الأردن لتفقد القوات العراقية المرابطة هناك في المفرق تبدأ من يوم ٢٩ تموز . ودعي عبد الرزاق النايف رئيس الوزراء لتناول طعام الغداء إلى مائدة الرئيس البكر في اليوم التالي ٣٠ منه . وفي هذه الأثناء أصبحت وزارة الدفاع وقوات الجيش تحت إمرة رئيس الأركان بينما سلاح الدبابات مضمون الولاء أصلاً وحامية بغداد كذلك .

(*) شغل الحاني منصب سفير العراق في واشنطن سابقاً ، وعرفناه في دمشق سفيراً لبلاده فترة من الوقت ربما في عهد الانفصال وتمت تصفيته في ظروف غامضة بعد سنوات .

ولم تتخذ القيادة أية إجراءات غير معتادة لتبدو الأمور طبيعية ، حتى أن الرئيس البكر خصص لوزير المالية موعداً معه للبحث في شؤون الموازنة العامة للدولة في نفس اليوم وأذاع الراديو عن ذلك .

تناول النايف طعام الغذاء وبينما هو في «المغسلة» يوضب نفسه للخروج فوجىء بأربعة شبان بعثيين بارزين يصوبون إليه مسدساتهم طالبين مرافقتهم بهدوء إلى السيارات فالمطار العسكري . وفي نفس اللحظة كان قائد الحرس الجمهوري سعدون غيدان يستنفر قواته على سبيل الاحتياط . وبعد خمس ساعات أصبح النايف على متن طائرة اقلته إلى المغرب بمهمة رسمية خاصة عن طريق مدريد ، وأرسلت الحكومة برقية إلى الداوود ليبقى في الأردن رئيساً للبعثة العسكرية هناك . ثم عين الأثنان سفيرين مقيمين في الخارج وأحيلا على التقاعد عام ١٩٧٠ .

وفي أثناء تهيئة جواز السفر للنايف والتمهيد لتسفيره خارج البلاد بعد اعتقاله ، قطعت الإذاعة الرسمية برامجها لتعلن عن إقالة الوزارة وتأليف وزارة جديدة مع بيان الأسباب وأوضحت بأن اشتراك النايف في الثورة كان وليد ظروف معينة وليس نتيجة توافق سياسي أو تنازل من البعث عما يعتبره من المسلمات في سياسته القومية وبرامجه الاصلاحية الداخلية . واستقبل الشعب وأوساط البعث هذه الإجراءات بالتأييد والارتياح . وكان هذا أول مأزق خطير تتعرض له الثورة في العراق ولم يكن آخر المخاطر والمآزق الساقطة .

منذ ذلك الوقت أصبحت ثورة ١٧ تموز تعرف باسم ثورة ١٧ - ٣٠ تموز ١٩٦٨ أي أنها ثورة بثورتين . . . ومضى العراق في طريقه الصعب تحت قيادة البعث ليواجه في السنوات العشر الأولى أكثر من مؤامرة ، وأكثر من اختراق تغلب عليها أولاً بأول ليصبح أصلب عوداً وأشد ثقة بالنفس وبالشعب ، وإلى جانبه في سورية كانت رايات البعث ماتزال خفاقة فيها منذ ٨ آذار ١٩٦٣ . . . تخطى الحكم الجديد في العراق عتبة الباب الكردي بنجاح لكن امتحانه الكبير كان حرب تشرين في بطاح الجولان في تشرين الأول أكتوبر ١٩٧٣ ومشاركته القومية الضخمة فيها وتجاوبه مع جميع الطروحات التي تؤدي إلى إزالة الخلافات مع سورية العربية لا سيما بعد قيام حركة التصحيح في سورية منذ ١٦ تشرين الثاني /نوفمبر/ ١٩٧٠ بقيادة الرئيس حافظ الأسد وانجازها الكبير في تلك الحرب التحريرية ، وجعل سورية إلى جانب العراق قوة عربية قومية يحسب لها ألف حساب .

• • • •

المبحث الثاني

الباب الكردي.. العريض

في لجج الأحداث الضخمة التي واجهها العهد الجديد وثورته بقيت قضية الشمال الكردي تحتل مكانها التقليدي في هموم الحكم . على أن الحكام الجدد كانوا أصحاب تجربة سابقة في معالجة المسألة الكردية على مستوى العراق والجوار ، ولهم نظرية معلنة في كيفية حلها مستمدة من مبادىء حزبهم العتيد ومقررات مؤتمراته . لذلك جاؤوا إلى الحكم وفي جعبتهم أكثر من حل مناسب ومن دون تقديم تنازلات آنية . وكانوا أيضاً في موقع القوة والثقة بالنفس خالين من عقد الحكام المغامرين الذين أتخذوا من مشكلة الشمال مطية للمزايدات الرخيصة على حساب الوطن ومستقبله . . .

ولكن ماذا عن الأكراد في مواجهة العهد الجديد؟ .

إن سؤالاً كهذا كان مطروحاً بشدة على الساحة الكوردستانية ولم تفاجأ القيادات الكردية بالحدث لأن الأكراد هم أبناء البلاد شركاء فيها فعلاً ولهم في الحكم حصة دائمة بشكل أو بآخر . عندهم أيضاً استخباراتهم ومنابع معلوماتهم وخبراؤهم ، ولهم صداقات وعلاقات واسعة مع إخوانهم عرب العراق على كافة المستويات . وكانوا على صلة مع البعثيين . لانقول أنه كانت لهم اتصالات رسمية أو حوار معين مع البعث لكن علاقات فردية وشخصية لم تنقطع مكنتهم من تكوين فكرة عن نوايا البعثيين تجاههم أو أن البعثيين كانوا يسربون إليهم حقيقة مواقفهم ونواياهم للمستقبل . ملا مصطفى وحده - وهو كثير الريب - كان الأكثر حذراً من عودة البعثيين بهذا الزخم الكبير . . . بينما أنفتح جلال الطالباني وابراهيم أحمد عليهم بحماس كبير . . فماذا حدث؟ .

الوزارة الجديدة تقلص فيها عدد الوزراء الأكراد تبعاً لتقلص عدد الوزارء (١٧ وزيراً) وتقلص عدد أعضاء مجلس قيادة الثورة ليقتصر على البعثيين وحدهم (٦ أعضاء فقط) وهم : أحمد حسن البكر الامين القطري للحزب وصدام حسين الامين القطري المساعد وعزت ابراهيم وطه ياسين رمضان وعزت مصطفى ، وسعدون غيدان(*) . «بعد عشر سنوات أصبح العدد ٢٢ عضواً بما فيهم أعضاء القيادة القطرية للحزب» ثم تمثل الأكراد في المجلس

(*) لم يكن سعدون غيدان بعثياً من سابق لكن دوره المتميز في الثورة ورغبته الشديدة في الانتساب للحزب فتح أمامه الباب واسعاً لدخول الحزب وإختصار مراحل العضوية بقرار من القيادة ، وتولى الوزارة أكثر من مرة ، وتعرض للخطر بعد احتجازه في مؤامرة ناظم كزار المعروفة وتوفي قبل سنوات .

أيضاً في مرحلة لاحقة انسجاماً مع الدستور ومع المشاركة العربية – الكردية في الوطن الواحد وبموجب اتفاقية آذار ١٩٧٠ للحكم الذاتي . إن القيادة القطرية هي التي تنتخب أعضاء المجلس الآخرين وأصبح نائب رئيس الجمهورية كردياً وأختير طه محي الدين معروف ليكون نائب الرئيس وهو شخصية معروفة واشتهر بأنه دبلوماسي عراقي كردي مثقف مرموق وناجح . وفي مرحلة لاحقة أصبح معروف عضواً في مجلس قيادة الثورة . وبذلك ضمن الأكراد تمثيلاً متكاملاً في وطنهم العراق لأول مرة ، فهم في مجلس الثورة والجبهة القومية ورئاسة الدولة ومجلس الشعب والوزارة والحكم الذاتي بينما لايملكون حتى مركز المختار في تركيا وإيران وهو الوضع الذي خربه أصحاب «الانتفاضة» المزعومة في آذار ١٩٩١ اثر العدوان الأمريكي(*) .

خلال الأشهر الثلاثة الأولى كانت جهود الحكم الجديد منصرفة إلى تعزيز مواقعه وترتيب بيته الداخلي وهذا يتطلب صرف اهتمام مضاعف لهذه النواحي ، لاسيما وأن البعثيين أرادوا تجنيب أنفسهم الوقوع في أي خطأ غير محسوب . وهم الآن أصحاب تجربة مريرة سابقة ، أصبحت عندهم قيادة منسجمة ومستوعبة سلفاً كل المخاطر الآتية . ذات تجربة نضالية وتنظيمية ،لذلك كان الموضوع الكردي مؤجلاً لامهملاً لأنه لايستطيع حاكم مخلص عاقل أن يهمله فهو شيء أساس في بناء العراق كدولة وكنظام سياسي . وهذا لم يمنع أن الحكومة أوضحت في أكثر من مناسبة أنها في صدد حل المسألة الكردية حلاً سلمياً وعادلاً وأتخذت إجراءات عملية على الأرض ، أقامت مثلاً «جامعة السليمانية» وأحدثت كلية كردية للآداب وأصدرت عفواً عاماً يشمل أيضاً الملاحقين والفررة الأكراد من القوات المسلحة . وأذاع راديو بغداد في ٧ تشرين الثاني ١٩٦٨ بياناً رسمياً أكدت فيه الحكومة سعيها لإيجاد حل سلمي وعادل للمشكلة الكردية . وكانت جريدة «النور» الكردية باللغة العربية تواصل الصدور يوجه سياستها ابراهيم أحمد وجلال الطالباني معبرة عن إيجابيات الموقف الكردي مشيدة بنوايا العهد الجديد . صحيح أن خط الجريدة كان يعبر عن موقف كردي أفرزته الصراعات الكردية – الكردية أكثر مما هي سياسة ثابتة وصادقة لكنها أستقطبت قطاعاً كردياً واسعاً وعبرت عن حقيقة مشاعره . إنه القطاع الشعبي الذي يمثل الطبقة الفلاحية الكادحة في جبال كوردستان وسفوحها الخصبة وقد أرهقتها أعمال القتال

(*) تسلم خمسة ضباط أكراد رئاسة أركان الجيش سابقاً وهم : الفريق بكر صدقي فالفريق حسين فوزي فالفريق أمين زكي سليمان والفريق نوري الدين محمود الذي أصبح رئيساً للوزراء فيما بعد وكان قائد القوات العراقية في فلسطين ١٩٤٨ والفريق رفيق عارف . . . وتولى رئاسة الوزارة ثلاثة من الأكراد ، وشغل أحدهم وهو أحمد مختار بابان رئاسة الديوان الملكي . أما في الوزارة والنيابة والادارة والقضاء والسلك الدبلوماسي فالعدد لا يحصى . . .

منذ مايقارب العشر سنوات تقريباً تقهقر فيها الانتاج الزراعي وتعطلت دينامية النشاط اليومي للكسبة والحرفيين في المدينة والقرية الريفية الكردية ، وكثر عدد العاطلين عن العمل الذين التحق معظمهم بعمامة ملا مصطفى ليجدوا عنده عملاً ثابتاً كحملة سلاح في قوات «البشمركة» التي كانت تواصل التدريب وتتلقى السلاح من جهات دولية عديدة(*) ، لأنه قبيل سقوط نظام آل عارف في العراق كان البارزاني يتهيأ لمعاودة القتال مستفيداً من ضعف النظام آنذاك وتردي الأوضاع والخلل في المعنويات العامة بعد كارثة حرب ١٩٦٧ وضعف المشاركة العراقية فيها .

اشتداد الصراع الكردي - الكردي

اشتد الصراع الكردي - الكردي في هذه الآونة أيضاً وكلما تطرف هذا الجانب في تعاطفه مع الحكومة القوية الجديدة كلما تصلب الجانب الآخر ضدها . وكانت لهذا التصلب أهدافاً واحدة يومذاك هي تثبيت أحد الطرفين نفسه كمفاوض مقبل عندما يحين الحين .

تعرض الطالباني لمحاولة إغتيال في كانون الأول ١٩٦٨ ثم تصاعدت حدة الأنقسام الكردي في آذار ١٩٦٩ فوقع صدام مسلح سقط فيه ١٩ كردياً من الطرفين . وحدثت قبل ذلك مصادمات عديدة في أكثر من مكان(**) . الفئة المثقفة وبخاصة منها الجيل االمعاصر كانت تائهة شبه ضائعة لا تستطيع فهم مايجري حولها من صراع وتتساءل لماذا وعلى أي شيء يصطرع هؤلاء الناس؟ .

من خلال هذا السؤال كانت تتكون التيارات اللاحقة التي شكلت فيما بعد الجيل الكردي الجديد الذي فضل بذل جهوده ورصد انتاجه وتوجيه علمه وثقافته من أجل بناء كوردستان العراق في ظل التآخي العربي - الكردي الصحيح ومن خلال تجربة الحكم الذاتي وليس من خلال العصيان وحمل السلاح وهو التيار البنّاء الصاعد الذي تعطل دوره منذ «الانتفاضة» المزعومة عام ١٩٩١ وها هي كوردستان الآن مسرحاً للذبح الكردي - الكردي . . ولكن إلى متى؟ .

• • • • •

(*) نحن لانتعمد الإساءة هنا لمشاعر إخواننا الأكراد فندعي مثلاً بأن كل كردي إنما التحق بالملا البارزاني سعياً وراء الراتب بينما الكثرة هي صاحبة قضية ووعي وطني .

(**) الصراع الكردي قديم لم يكتف منه الأكراد بعد وعلى أمل أن تكون له نهاية من المحبة والتآخي وهذا لصالح العرب والأكراد في آن معاً .

المبحث الثالث

الساحة السياسية العربية - الكردية

«مرحلة ماقبل اندلاع القتال»

خلال الشهور الستة التي انقضت على ثورة البعث الجديدة واستلامه دفة المسؤولية في العراق ، كان ملا مصطفى قد أتم استعداداته ومتن تحالفاته مع إيران وفتح أقنية دبلوماسية مع أكثر من طرف دولي لتلقي المعونة من المال والسلاح .

كانت الحرب بالنسبة إليه تشكل مخرجاً لحالة الجمود التي هو فيها ولتحريك الأكراد من حوله عسى يستعيد وميضه القديم بتحقيق بعض الانتصارات وتثبيت قيادته كطرف وحيد على الساحة بعد أن قويت الحركة المناوئة بقيادة الطالباني . لقد أصبح الملا مغتراً بعض الشيء لأن قواته مسلحة تسليحاً جيداً متطوراً - لأول مرة - وخاصة من المدفعية الجبلية ومدافع الهاون بعد ورودها من الخارج عبر إيران(*) . وأصبحت ساحة عملياته أوسع وإلى جانبه عدد من الضباط الأكراد الأكفاء الذين فروا من الجيش فتورطوا والتحقوا به ، وبينهم من تلقى تدريبات عالية وسبق ايفاده ضمن بعثات تدريبية إلى أرقى المعاهد العسكرية في الخارج ، ووفد مستشارون ومدربون أجانب لدعم الموقف الكردي . وكان للملا أكثر من مندوب سياسي في أوروبا يتحدثون باسمه ، كما بدأت صحف وإذاعات دولية عديدة تردد تصريحاته وتنشر عنه وتعطيه حجماً أكبر . لقد كسب الملا هذه المواقع الهامة لكنه لم يستطع أن يكسب الشعب الكردي كله من حوله أو يستقطبه لافي المدينة ولا في الريف أو في عالم القبائل الشاسع ، وهذه نقاط ضعف كانت ترهقه وتؤلم نفسه الحساسة إلى جانب تلك الشوكة الدائمة الوخز في جنبه نعني فئة المثقفين التقدميين آنذاك وعلى رأسهم النجم الصاعد جلال الطالباني ونشاطه الإعلامي الواسع وعلاقته المتينة مع البعثيين وقاعدته الكردية القومية العريضة .

وفي المقابل كانت السلطة الرسمية الجديدة في بغداد بكل ثقلها الأيديولوجي والتعبوي تشكل هاجساً كبيراً يخلخل حساباته لأنه لم يعد يعرف هل هي تريد الحوار معه أم مع خصومه؟ . وإذا حاورت خصومه هل ستحاربه؟ . إنه وضع جديد ومفاجيء لم تسبق له مواجهته . . فكيف يجب أن يتصرف؟ . وظل الجواب حائراً .

وجد ملا مصطفى أنه يقف محارباً وظهره إلى الحائط . لانقول أن القتال كان مفروضاً

(*) وتلقى الملا البارزاني كميات من السلاح السوفييتي الذي غنمته إسرائيل في حرب ١٩٦٧ ووجد طريقه عبر تركيا إلى كوردستان .

عليـه ولكن «البعث» الواقف في مواجهتـه لايثق كثيراً به ومع ذلك لجأ إلـى الضغط عليه بأساليب شتى ليحمله على المفاوضة والحوار، لأنه طالما كان يشهر السلاح فإن الثقة به تظل معدومـة . لـم يكن «البعث» يريد المجازفـة مع الملا فـي محادثـات يكون مسـتقبلها محفوفاً بالمخاطر طالما يده على الزناد . . ومع ذلك فقد كان لابد من الدخول معه في التجربة حرصاً على دماء الطرفين ولقطع الطريق على القوى المعادية المتربصة بالبلاد . كانت المخاوف البعثية في محلها كما ثبت ذلك فيما بعد .

فضلاً عـن ذلك فـإن القيـادة العراقيـة أكدت في أكـثر من مناسـبة أنهـا لاتضمـر نوايا عدوانية وأنها ليست في وارد فتح خانة لحسابات الماضي فقد أختارت الحوار تنفيذاً لمقررات مؤتمرات حزبية واجبة التطبيق وليس أمامها من خيار سوى التدليل على نواياها السلمية .

قـدم ملا مصطفى من جانبـه نوايـا طيبـة كهـذه وسـرّب إلـى الصحافـة الخارجيـة تصريحات مطمئنة ونوايـا حسنة ورغبة في السلم والحوار، على أن الحكومة ظلت تتوجس رغـم هذه الأجواء المطمئنـة لأن السـلاح مـايزال فـي الأيدي مشـرعاً للإسـتعمال بينما الاتصـالات مع أعداء العراق لم تتوقـف بالكامل . والـذي نريد إثباتـه هنا أن الحكومـة لم تواجه تصريحات البارزاني بمواقـف سلبية لكنها لم تشـأ أن تضع يدها بيده لوحده آنذاك، لأنها ترغب فـي أن تكون الساحة الكرديـة عريضـة وهذا ما يرفضـه ملا مصطفى ويشكل أحد أسـباب اسـتثارته وتطرفـه كمـا يشـكل أيضاً أحـد أكبر العقد التـي كانت سـتواجه المباحثات القادمة بين الطرفين .

لم يطلق الملا رصـاص بنادقه بعد، بينما بدأ يلعب لعبـة سياسية مكشوفة . فها هو يريد تنصيب نفسـه زعيم معارضـة عراقية، لاكردية فحسـب، بغية إحـراج موقف الحكومة بورقة الإبتزاز هذه رغم ضعفها وعدم جدواهـا . . فقد نادى عبر جريدتـه «خه بـات» غير المرخصة رسمياً بتوحيد ماأسماه «القوى الوطنيـة والديموقراطية» وتشكيل حكومة ائتلافية تعمل على تنفيذ قانون الاصلاح الزراعي وإعادة الحريات الديموقراطية الأساسية للمواطنين، وزيادة نسبة عائدات نفط العراق، وأكـثر من ذلك كله «إقامة أفضل علاقات ممكنة مع الحكومات العربية ودعم حركـات التحرر الوطني ومواجهـة الأمبرياليـة ومسـاعدة الأمة العربيـة في سـعيها من أجـل حقهـا الطبيعي في الوحـدة»[1] . . . ليس معنى هـذا أنـه ممنوع عليــه وعلى أي كردي المعارضة السياسية لكن الملا لا يتخذ صفة السياسي المعارض بل هو يوظف المعارضة لخدمة غايات ومآرب كردية بحتة أو مطالب كردية ربما صعبة التحقيق مرحلياً .

---

(١) «خه بات» العدد ٦٠٥ تشرين أول / أوكتوبر ١٩٦٨ نقلاً عن «القضية الكردية» أدمون غريب .

عمليات الإبتزاز السياسي تبدو واضحة تماماً كما نلاحظ وهذا مما يضعف موقف الملا بدل تقويته . ففي السياسة تجوز المناورات أحياناً وتشكل أحد أساليبها لكن الموضوع هنا ليس سياسة تقليدية . . . إنها عملية مصائر حاسمة في مسيرة التاريخ الكردي والعلاقات العربية - الكردية المعاصرة ، وفيها مستقبل العراق ودوره الإقليمي لاسيما وأنه كانت تقوم من حوله مؤامرات دولية بدأت تتضح معالمها على أكثر من شكل وحجم تستهدف العرب والأكراد معاً لأن هوية النظام الجديد بانت بوضوح وهي بمثابة انقلاب على الواقع المهترىء في المنطقة . وقد ظلت هذه المؤامرات تستمر وتتنوع ألوانها وأدواتها من كردية إلى إيرانية إلى هزات داخلية حتى أنتهت إلى حرب الخليج عام ١٩٨٠ بين العراق وإيران ، بينما نجح الشاه في تجنبها والخلاص من نتائجها فعمد إلى مصالحة بغداد فكانت «اتفاقية الجزائر» فيما بعد عربون تلك المصالحة التي جرت بوساطة الرئيس بومدين وفاجأت العالم كله ، وأحبطت كل المخططات الدولية الغربية والأميركية والاسرائيلية الموضوعة في مواجهة العراق على يد البارزاني .

ومنذ تلك اللحظة بدأ العد التنازلي وتسهيل الأسباب لإسقاط الشاه بعد إذ تحالف مع بغداد مؤثراً مصالح إيران وحدها وليس مصالح الامبريالية الأميركية كما كان عليه الحال سابقاً . . . وسنجد البارزاني وأحلافه يهاجمون الاتفاقية ويطعنون بها حتى يومنا هذا . . لماذا؟ لأن الشاه أصبح يتجنب سياسته العقيمة السابقة وكانت تستنزف العراق وإيران في آن معاً . . . وهذا لم يعد يرضي أميركا وبعض الأكراد الذين يطلقون عليها اسم «الاتفاقية الخيانية» في أدبياتهم الحاقدة .

الملا متفهم الأمور لكنه يريد فرض نفسه على الحكومة مفاوضاً وحيداً بعد أن تأكدت له نهائياً نواياها التفاوضية وتمسكها بالحوار والسلم بديلاً للحرب مع جميع الأطراف وليس الملا وحده إذ لم يعد القتال يشكل هدفاً للملا إلا في حالة واحدة هي تجاوز الحكومة له كمفاوض . . . ومفاوض وحيد . وكان مفهوماً أنه لا يريد التفاوض بل اكتساب الوقت قبل مباشرة القتال . حتى قبوله بمفاوضات الحكم الذاتي وإتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ لم تكن - وكما بدا فيما بعد - أكثر من مناورة لكسب الوقت قبل تحقيق المؤامرة التي كان ينسج فيها كيسنجر وحليفه الشاه الايراني قبل تحول موقفه عقب اتفاقية الجزائر التي فاجأت كيسنجر وحيرته فحل الغضب الأميركي على الشاه وظل يلاحقه حتى لحظة وفاته .

• • • • •

المبحث الرابع

مباشرة القتال ودور النفط
والتحريض الأمبريالي الخارجي

لم تكن حكومة بغداد قد أتخذت أي إجراء ضد الملا عندما أعلن «الحرب» منفرداً لتقوية وتدعيم دوره . ولم يستشر الزعامات والقيادات الكردية التي لها رأي وشأن في حركة التحرر الوطني الكردي لأنه لايعترف بها . ونحن لم نشر هنا للعديد من الدوافع الأخرى التي كانت تحرك أصابع الملا لتحريك الزناد ولا نسقط من حسابنا هنا التحريض والتمويل الخارجي في قراءتنا لتاريخ تلك المرحلة . ونحن نتعمد هنا القيام بتحليل سياسي لكل أحداثها حتى تتضح الأسباب الحقيقية التي كانت تسعى إليها الأطراف كلها .

كان القتال ذا طابع جديد لأنه أستهدف ولأول مرة في تاريخ التحرك الكردي المسلح مؤسسات اقتصادية نفطية . أي أن الملا استجاب أخيراً للتحريض الخارجي وفضّله على المفاوضة والحوار ولو على سبيل المناورة والضغط ، إذ شاء أن يكون لتحركه عنواناً مثيراً ودوياً دولياً عندما أستهدفت قنابله الأولى - ولأول مرة في تاريخ العمل الكردي المسلح - منشآت النفط في كركوك . فماذا كان يعني ذلك؟ .

كان يعني بدون أدنى شك أن الملا لم يعد يحارب لوحده أو بأسلوبه القديم بل يشترك مع جهات دولية وإقليمية يأخذ منها ويعطيها ، ولم يكن ليستطيع أن يقترب من موضوع النفط لو لم يكن يستند إلى متكىء دولي أو إقليمي يشجعه ويعطيه الضوء الأخضر(*) . لأن تحركاً مسلحاً كهذا يستهدف نفط الشرق الأوسط كان سيثير إيران قبل غيرها لاسيما وأن الفاعل «كردي» . وماكان أيضاً للغرب أو الولايات المتحدة أن تسمح لإيران بتمويل البارزاني بالسلاح الثقيل والتمادي إلى حد ضرب منشآت نفطية تضخ النفط نفسه للغرب لو لم يكن هناك تنسيق كامل متكامل بين الشاه من جهة وبين حلفائه الأمبرياليين وبين

(*) في شهر آذار مارس ١٩٦٩ ساعد الإسرائيليون الأكراد على إعداد خطة الهجوم على حقول نفط «كركوك» بمباركة شاه إيران وبقيادة المهندس المتخرج من بريطانيا والنجم الصاعد ضمن الحركة الكردية «سامي عبد الرحمن» ، ونجحت العملية في تدمير خزانات الغاز الطبيعي مع أنها لم تكن ناجحة كلياً على النحو الذي يأمله الإسرائيليون . وكان الهدف اقناع العالم الخارجي بقدرة البارزاني ورجاله على شل الاقتصاد العراقي . . .

عن كتاب «شحاذ السليمانية» قصة العلاقات بين إسرائيل والأكراد - جوناثان واندل

الملا من جهة أخرى بغية إرباك العراق والضغط والتحريض عليه جراء خطواته التحررية ولتعطيل تنفيذ برامجه الاصلاحية النهضوية ، وهي السياسة الامبريالية التي ما تزال متواصلة حتى يومنا هذا ولم تستطع أن تنال من تصميم العراق على بناء الذات ، وهو ما ينطبق على سورية أيضاً وتجربتها الثورية القومية التحررية حيث تعرضت بدورها لضغوط ومؤامرات عديدة كان أبرزها تحريك فصائل الاخوان المسلمين في نفس المرحلة تقريباً . وأراد الملا في نفس الوقت أن يضفي على عمله صبغة العمل ضد الغرب كتغطية مناسبة وقد الحت إلى ذلك أجهزة أعلامه في آذار ١٩٦٩ لكن الحقيقة كانت غير ذلك ، كما لم يغفل المثقفون الأكراد عن هذه اللعبة شبه المكشوفة ففضحوها وهاجموا البارزاني وكالوا له التهم علناً .

لقد فضلت الامبريالية أن توجه ضربات موجعة إلى نظام الحكم الجديد في بغداد بعد دراسة شاملة لهويته وتوجهاته . ألم يعلق البعثيون ١٤ جاسوساً على حبل المشنقة تسعة منهم من اليهود العراقيين في ساحة الباب الشرقي «الشارجي» ببغداد في كانون الثاني /يناير/ ١٩٦٩؟ . أي بعد ستة أشهر فقط من استلامهم الحكم ولأول مرة في تاريخ العراق . وكانت محاكمتهم واعترافاتهم تعرض على شاشة التلفزيون وتم أعدامهم شنقاً ، وفي هذا منتهى التحدي لمن يقفون وراءهم فأين كان هذا العدد الكبير من الجواسيس وكيف لم تحاول الأنظمة السابقة اكتشافهم؟ . لقد ثارت الصهيونية العالمية فأجاب العراق نحن لم نعدم هؤلاء لأنهم «يهود» بل لأنهم جواسيس من العراقيين ضد وطنهم . ولم يكونوا وحدهم فقد أعدمنا معهم شركاء لهم مسلمين ومسيحيين عراقيين . «وقد أزعجت ردة الفعل هذه من يهود الغرب ، الحاخام الأكبر في بغداد فأصدر تصريحات علنية أعلن فيها أن المحاكمات كانت عادلة وأن الطائفة اليهودية في بغداد تتمتع بالحرية والأمن في ظل النظام العراقي»[٢] .

إن إعلان القتال من طرف البارزاني وقذف آبار النفط في كركوك بالقنابل جرى في آذار ١٩٦٩ أي بعد إعدام الجواسيس بأقل من شهرين فقط . ومن دون أن تكون لدى الملا أية ذريعة مقنعة لمباشرة القتال فما هي حجته إذن وكيف تم التحالف بينه وبين الشاه بهذه السرعة؟ . وهو الشاه نفسه الذي قضى على جمهورية مهاباد وقائدها قاضي محمد المهابادي ، إنه الشاه الذي اسماه الملا عميل الامبريالية آنذاك .

دليلنا على ذلك أن الشاه لم يعر قذف الآبار أية أهمية ولم يتخذ أية إجراءات لضمان سلامة آباره . . . لم يغلق الحدود ولم يقم بأية تحقيقات في بلاده ولو على سبيل الاحتياط

---

(٢) مجيد خضوري «العراق الجمهوري» صفحة ٨٦ .

خشية أن يكون هناك تنسيق كردي - كردي للقيام بهجوم كهذا يستهدف النفط الايراني فيما بعد .

إن الامبريالية لم تكن غافلة عن هوية النظام الجديد في بغداد ووجدت أن اعدام جواسيسها هو خطوة أولى نحو خطوات أكبر وأخطر لأنه بعد ثلاث سنوات فقط اقدم العراق على حركته الجريئة بتأميم النفط « ١ حزيران /يونيو/ ١٩٧٢ » وهو ماكانت تخشاه وتتحسب له اميركا والرجعية العربية النفطية «البونفط» .

وفي مراحل تالية وبينما كانت الحكومة تواجه الاعمال المسلحة في الشمال كانت الأجهزة تكتشف مؤامرات أخرى كان للأمبريالية الامريكية دورها فيها (محاكمات كانون الثاني - يناير - ١٩٦٩) وهناك محاكمة الحاج سري ورفاقه في صيف ١٩٦٩ جراء مؤامرتهم بتحريض أمبركي مباشر . ولاننسى أيضاً المؤامرة الفاشلة التي أكتشفت في كانون الثاني - يناير ١٩٧٠(*) . وكان لإيران الشاه ضلعها الأكبر فيها وقد ضبطت وثائق دامغة نشرت على الرأي العام في حينه وتوترت العلاقات مع إيران لدرجة الاصطدام المسلح «واستمر القتال مع الأكراد الذين كانوا يملكون مستودعاً للأسلحة يضم أكثر من مئة مدفع خفيف مضاد للطائرات ، و٢٠ مدفع ميدان يزن الواحد ٢٥ رطلاً ، وعدداً من المدافع المضادة للدبابات التي اعترف الأكراد بشرائها من خارج العراق . ولما كان من غير المحتمل مرور هذه الأسلحة عبر الحقول المزروعة بالألغام عبر الحدود التركية ذات الوضع الأمني الشديد ، فقد وجب الافتراض بأنهم تلقوها من إيران ، وهذا هو الاحتمال الأقرب إذ أن إيران كانت منشغلة في نزاع مع العراق حول عدة مواضيع منها : ملكية شط العرب ، والخليج ، ومسألة الدعم الايراني للأكراد العراقيين»[٣] .

وفي غضون ذلك . ورغم أجواء الحرب لم تنقطع التصريحات المتفائلة من الجانبين وإمكان إحلال السلام في الشمال وإلى الأبد . . . ولكن هيهات طالما الجانب الكردي يظل مستجيباً لإيحاءات واغراءات الخارج . . وعندما نقول الجانب الكردي لا نقصد طبعاً الشعب ككل بل تلك الفئة التي أضرت بالأكراد وبمستقبل كوردستان وأمنها الذاتي أكثر مما أضرت بالعرب .

❋ ❋ ❋

(*) مؤامرة الضابطين عبد الغني الراوي وصالح السامرائي .

(٣) ادمون غريب صفحة ١٠٠ .

الفصل الثاني

نهاية الأعمال المسلحة ومباشرة الحوار

المبحث الأول

بداية المسيرة السلمية..
واعلان اتفاقية ١١ آذار للحكم الذاتي

لم تطل فترة القتال طويلاً بين الحكومة وبين البارزانيين ربما أقل من سنة . ولقد فضلت بغداد بناء على دراسة جيدة للموقف الخارجي والوضع الداخلي أن لا تتدخل مع هذا الجانب الكردي الثائر بمصادمات حاسمة ، تركت للبارزاني أن يجرب حظه بالتحالف مع أعداء العراق حتى نهاية الشوط وقد أحكم قبضته على مناطق هامة في كوردستان وحول بعض المدن الرئيسية . كانت القوات العسكرية تحافظ على أمن الشمال وتعزز قواها في المواقع الحساسة وخاصة المنطقة النفطية ، وتقوم الطائرات بطلعات ناجحة ضد التجمعات المسلحة وتؤمن حرية التنقل وسلامة المواصلات ودولاب العمل اليومي والتربص والحذر . وأصبح البارزاني من جانبه يفضل أن تبقى الأمور كذلك حتى تتحق المفاوضات مستقبلاً وتسود لغة الحوار ، لذلك نجده لا يقوم الآن بهجمات من شأنها إستفزاز السلطة ودفعها لإجراءات عسكرية قاسية .

وبشكل عام كان الطرفان يفضلان الحوار ولكل طرف منهما أسبابه وحساباته . . . ونحسب أن البارزاني شعر بأن موقفه لم يعد ضعيفاً على الساحة الكردية وبالتالي لم تعد عنده حوافز تجعله يستجيب أكثر مما استجاب للتحريض الخارجي . لذلك لم تتكرر عملياته ضد الآبار في كركوك أو غيرها . على أنه بدأ يخطو خطوات جديدة فأوعز إلى مندوبه المتجول «كامران بدرخان» لتقديم مذكرة إلى الأمم المتحدة تطالب بإرسال وسيط دولي

للتدخل من أجل حل المسألة الكردية ، وكانت هذه أول خطوة في هذه الطريق الصعبة يخطوها الملا ويستعملها لتقوية مركزه . ومع السعي المتواصل لتكبير حجمه وتوظيفه في أوراقه التفاوضية مع بغداد مستقبلاً وربما كان يطلق بالون اختبارات دولية بإدخال طرف ثالث كوسيط إلى ساحة المفاوضات القادمة ، وكانت محاولة ضعيفة وفاشلة ومرفوضة من بغداد . وبدا وكأن الملا كان يطمح لإضفاء صبغة دولية على مسألته وتدويلها نتيجة توجيه خارجي .

ماذا تضمنت المذكرة؟

اتسمت المذكرة البارزانية للأمم المتحدة المؤرخة في أواسط تشرين الأول ١٩٦٩ بلهجة عدائية بارزة واضحة تحدد مشاعر كاتب المذكرة «كامران بدرخان» أكثر مما هي مشاعر أكراد العراق ، وهو المغامر الدولي المعروف . كما لم تستخدم عبارات دبلوماسية أو لغة ودية بل أقسى التهم الجارحة والتحريض الحاقد ضد حكومة بغداد بحيث تبدو المذكرة عملية تشهير إعلامي أكثر مما هي مذكرة مدروسة مرفوعة إلى الأمم المتحدة . وفيها تحريض طائفي مرذول ورخيص مع تملق مكشوف للعالم المسيحي من أنه جرى تهديم الكنائس وقتل الكهنة والرهبان وهو بعيد عن الحقيقة مما أفقد المذكرة مصداقيتها وجعلها في موضع الإهمال خاصة عندما جعلت لموادها ملحقاً خاصاً تحت عنوان «وقائع عن الحالة المؤسفة التي يعيشها المسيحيون العراقيون تحت حكم البعثيين» حتى لكأن مسيحيي العراق أصيبوا بالصم والبكم ، وجعلوا الملا ومندوبه البدرخاني وكيلاً عنهم لرفع الظلم والعدوان .

وتضمنت المذكرة أنه تم إحراق ٢٨٠ قرية كردية يعدد بدرخان أسماءها ، وعلى هذا الأساس من المبالغة تندرج مواد المذكرة لتجعل من يطلع عليها يقنع فوراً بأنها صيغت للإساءة الإعلامية والتهويل . وهذه أساليب أصبحت لاصقة بمعظم السياسين الأكراد على الدوام في نشاطهم السياسي خارج كوردستان على نمط التطبيل والتزمير وتحريض الرأي العام العالمي والكردي ضد العرب على نوتة أكذوبة «مذبحة حلبجة» . . . لقد كان كامران بدرخان مندوباً فاشلاً وخاصة عندما ختم مذكرته بطلب إرسال لجنة لتقصي الحقائق ووسيط دولي إلى كوردستان . . . وقد فاته أن الوسطاء الدوليين يوفدون للتوسط بين الدول في المنازعات الدولية وليس بين الحكومة وأبناء وطنها .

أصحاب الانتفاضات المزعومة

لقد تحدث بدرخان بلغة تعود إلى بدايات القرن ومرحلة عصبة الأمم المتحدة والنزاعات الطائفية البغيضة التي سادت كوردستان ذات يوم . وهاهي المعارضة العراقية بعد العدوان الأميركي على العراق عام ١٩٩١ تستخدم وسيلة بدرخان نفسه كما يستخدمها أصحاب الانتفاضة المزعومة عام ١٩٩١ بالتحالف مع كل عدو للأمة العربية للتشهير بالعراق .

وعلى نفس الوتيرة بدأ يعمل بعض أكراد تركيا في مواجهة حكومة أنقرة . إنهم يستندون إلى الجدار الطائفي بشكل سيء . ففي نشرة صدرت تحت عنوان «إضهاد الأكراد المسيحيين في تركيا» بتاريخ تشرين الأول ١٩٨٧ وباسم «نشرة التضامن» نجد أن هؤلاء الناس يضعفون قضيتهم ومطالبها المشروعة بإشراكها مع الطائفية . فهم يشركون قضية ثانية استنبطوها استنباطاً للفت أنظار الرأي العام الأوربي تحت ذرائع إضطهاد المسيحيين .

أين بابا روما؟

ترى أين هو بابا روما؟ هل استقال أم إندثرت دولة الفاتيكان من الوجود حتى أتى هؤلاء السذج ليتحدثوا بلغة بالية لم يعد لها وجود كما لم تعد تثير العامة لأن الإثارات الطائفية القديمة كانت سياسية تحركها دول أو جهات بذاتها وقادتها . وعلى فرض حدوث ذلك فإن للمسيحية ربها وبابويتها . . . وكان من شأن هذه المذكرات التذكير بالمذابح الدامية التي قام بها الأكراد في بدايات القرن ضد الأرمن ولأسباب طائفية .

جاء في مقدمة النشرة «تقوم الإدارة العسكرية بتعزيز إجراءاتها بهدف طمس الهوية القومية للأكراد وإجبار الأقليات المسيحية على مغادرة تركيا» صفحة ٣ - ولم تنسَ النشرة أن تعرج في طريقها على العراق نفسه . ويبدو أنه في إيران وحدها تشرق الشمس على كوردستان .

إنه المصير القومي الكردي الذي مايزال مرتهناً لقبضة من محترفي السياسة أو أصحاب القصور الفكري والجهل المطبق لكيفية قيادة حركة النضال الوطني الكردي من خلال الوعي والإحاطة الكاملة بالوضع الدولي والأقليمي وتحديد المكان الكردي فيه بدقة ودراية وحذق .

وهناك كلمة حق وصدق نخاطب بها إخواننا الأكراد في كل مكان لنقول أنه ليس بهذه

الجاديف يقاد مركب كوردستان وشعبها إلى الشاطىء الكردي المرغوب . ولا بهذه البوصلة يهتدي المركب في خضم الأمواج العاتية من حوله(*) .

إن هذا النوع من المناورات لن يتعدى تأثيره الأجواء الإعلامية العابرة وليس أكثر . هنا يصح لو نصارح إخواننا الأكراد وهم يتطلعون إلى المحافل الدولية بأن المسألة الكردية بطبيعتها ولأسباب جغرافية وسياسية ولظروف دولية وإقليمية وكردية محلية وجملة عوامل أخرى لا مجال لذكرها تبقى أقل من مسألة دولية ولم تبلغ حجم المسائل الدولية التي

(*) إن إثارة النواحي الطائفية واستعداء الشعوب المسيحية ضد الأمة العربية متمثلة بحكومة العراق هي إحدى افرازات السياسة البارزانية في المنطقة . ففي مذكرة ملا مصطفى المؤرخة في تشرين الأول ١٩٦٩ إلى هيئة الأمم المتحدة لم ينس أن يضمنها ملحقاً خاصاً تحت عنوان : «وقائع عن الحالة المؤسفة التي يعيشها المسيحيون العراقيون تحت حكم البعثيين» تضمنت أحداث الموصل لعام ١٩٣٦ حشاه بالحوادث المختلقة وهي سياسية على كل حال وليست دينية في أساسها وكذلك فعل بالنسبة لإجراءات أمنية أخرى سياسية الدوافع . والمذكرة لم تلق أي إهتمام أو إصغاء من أحد بل أثارت الذكريات حول مذابح الأرمن على يد الأكراد .

إن البعثيين هم الذين أصدروا العفو عن الآشوريين «الآثوريين» ومرجعهم الديني مار شمعون الذي زار العراق لأول مرة عام ١٩٧٠ بعد غياب طال لأكثر من ثلاثين عاماً وأعادوا له أملاكه وأملاك الكنيسة . ولأول مرة يحتل الآثوريون وغيرهم مكانهم الطبيعي والشرعي في عهد البعث كعراقيين وعلى قدم المساواة . إذ يتخرج منهم كل عام عشرات الأطباء والمهندسين والضباط في القوات المسلحة وكبار الموظفين والعاملين في الدولة ومؤسساتها .

إن الامبريالية ومعها إسرائيل هي التي كانت توحي لملا مصطفى بإثارة الموضوع المسيحي . وسنسأل دائماً من هم الذين ذبحوا الأرمن في بدايات القرن . . العرب أم الأكراد؟ ومن الذي ذبح المسيحيين في كوردستان إيران العرب أم الزعيم الكردي المعروف إسماعيل الشكاك؟ ومن هو الذي أوحى لمشروع الانتفاضة المزعومة أن تجعل للآثوريين صوتاً ومقعداً في برلمانها عام ١٩٩٣؟ ومن الذي أوحى لهم باختراع الوجود «التركماني» على الساحة الكردية وإعطائهم مقعداً في ذلك البرلمان العتيد الراحل بلا عودة؟ ومن الذي أوحى لهم باختراع قوة الفصل التركماني بين قوات البارزاني وقوات الطالباني في خريف ١٩٩٦ (أنظر صفحة ٢٧٠ الهامش من هذا الكتاب)؟ .

يا بعض الأكراد قفوا مع أنفسكم وأريحونا واستريحوا بنبذ التعامل مع أعداء الشعبين أو انفصلوا عنا وهذا أسوأ الحلول لكنه الحل المريح بعد هذا العذاب الطويل . إن التركمان والآثوريين هم من أخلص أبناء العراق ولا يصعب أبداً شراء خائن أو أكثر من بينهم لتوظيفه في لعبة كوردستان وأصحاب الانتفاضة الذين ذبحوا بعضهم بعضاً وذبحوا الشعب الكردي كما لم يذبحه أحد بمثل تلك القسوة طوال تاريخه كله . ونقصد هنا مذابح اربيل عام ١٩٩٤ و١٩٩٦ ونعتذر للشعب الكردي الكريم لاضطرارنا أن ننبش ببعض أحداث التاريخ المؤسفة للرد على هؤلاء .

تعطيها قوة الدفع والإثارة بحيث تستنفر الكتل الدولية ومنظماتها وليس هناك في المحافل الدولية أية جهة تقف مع الأكراد . . . حتى أميركا نفسها لا تقف مع الحقوق الكردية أو تؤيدها ولو بسطر أو مجرد تصريح عابر . . . وما تزال المسألة الكردية إقليمية اللون والتأثير وفي أدنى الأحجام . وتتحكم فيها بشكل خاص أهمية كل من تركيا وإيران في موازين القوى العالمية وخاصة الأمبريالية بحيث تظل مصالح هاتين الدولتين هي الغالبة على مصالح الأكراد . وكان الأصح هو التمسك بصداقة وأخوة الحليف القوي إلى جانبهم . . . وهم العرب .

إن هذا ما لا يريد بعض الأكراد فهمه وهضمه وما يزال بعضهم الآخر يراهن على التناقضات العراقية - الايرانية ويضع الورقة الكردية في يد طهران ويتسبب بهذه الكوارث التي تصيب الشعب الكردي في أمنه واستقراره وخبز يومه . وإلا فما الذي كسبه شعب كوردستان من الرهان الغبي في حرب الخليج عندما انحاز بعض المغامرين إلى إيران في مغامرة دامية من دون أية حسابات صحيحة كما فعل عزيز محمد وحزبه الشيوعي وهو الكردي الذي غلبت كرديته على آيديولوجيته السابقة وإذ هو كردي «قومي كردي» أكثر مما هو شيوعي ، فقاتل العراق باسم الحزب إلى جانب إيران ونظامها الديني . . . كيف هذا؟ . ثم جاءت الانتفاضة «المزعومة»عام ١٩٩١ لتقضي على جميع مكتسبات الحكم الذاتي . بينما نجد أن الزعيم الكردي الإيراني الراحل د . عبد الرحمن قاسملو يمتنع عن اللعب بورقته الكردية ضد إيران في تلك الحرب أبداً فينحاز إلى العراق حتى لا يوصم بالخيانة . وكان يدلي بتصريحات يطالب فيها أكراد العراق الوقوف على الحياد وعدم التورط مع إيران تدليلاً على اخلاصهم لوطنهم العراقي المشترك العربي - الكردي .

ونحن ما زلنا في صدد البحث في اتفاقية ١١ آذار ومواجهة مناورات ملا مصطفى من حولها ، وكانت كل الدلائل تشير إلى عزم الحكومة على التفرغ لتطهير البلاد من المؤامرات التي كانت تحاك في الداخل وتقوية الصف الوطني وتركيز الأوضاع على قاعدة متينة قبل أن تتفرغ للمشاكل الكردية ومعالجتها بشكل جذري . وخلال ذلك كانت تحاول أن تبذر عوامل الثقة لدى الأكراد على اختلاف فئاتهم ولم تأل جهداً لتأكيد ذلك بموجب تصريحات وبيانات رسمية وإجراءات عملية متعددة . . . وكانت تكسب تأييداً كردياً واسعاً بينما كان الملا يمارس تدابير قمعية قاسية ضد خصومه من كبار الآغوات وأنصارهم ، وضد جماعة الطالباني وضد الشيوعيين وفئات أخرى عديدة كانت تنافس الملا سياسياً وترغب أن يكون لها دوراً سياسياً مستقبلياً على الساحة الكردية ،لقد طرحت الحل السلمي ونادت بإجراء

الحوار مع الحكومة المركزية ومع حزب البعث كما دعت لتوحيد الصف الوطني ضد المؤامرات والمخاطر الخارجية .

. . مسيرة القتال

في الليل كانت عمليات الملا العسكرية تشتد فتظهر جماعات البشمركة على تقاطع الطرق أو تقوم أحياناً بنسف بعض المعابر وتطلق القذائف عشوائياً لتنشر صوتها الداوي في جبال كوردستان . كان مؤلف هذا الكتاب يقيم في العراق آنذاك وفي مدينة الموصل بالذات بتكليف من الحزب عام ١٩٦٩ ويشهد بين ليلة وأخرى هذه المظاهر ، وفي النهار يسود هدوء شامل بينما ظلت السلطة العسكرية تراقب فقط إلى يوم موعود تكون فيه الأمور أمام حالة واحدة وحيدة : إما الحوار والسلم وإما القتال والحسم . وكان ذلك بناء على قرار سياسي حازم لإنضاج الحل السلمي في جو لا أثر للسلاح فيه أو التهديد به . الحياة اليومية في الموصل وجوارها كانت عادية هادئة . الكردي إلى جانب العربي في مسار الحياة والنشاط العام . . . في بعض الجبال والذرى فقط وخلال الليل كان للبارزاني وجود محسوس . وكان هناك عدد كبير من زعماء العشائر الكردية وغيرهم يقاتلون إلى جانب السلطة الشرعية .

هذا هو الوضع العام بعد سنة من قيام العهد الجديد في العراق عام ١٩٦٨ . الحكومة تمديدها للحوار إنطلاقاً من قرارات حزبية على أعلى مستوى ، وملا مصطفى يتجاوب لكنه يريد تنصيب نفسه مفاوضاً وحيداً على الساحة الكردية . فهو يحارب كل كردي لا ينضوي تحت عمامته ويستخدم لهذه الغاية كل الأسلحة والأوراق التي بين يديه . . . وبدت فاعلة حقاً آنذاك .

الحكومة تفهمت الوضع وتركت للملا أن يثبت قوته وحجمه فعلاً من دون أن تهمل شأن القوى الكردية الأخرى التي لم تتمكن من استخلاص دور لها في المفاوضات الآتية على الطريق . لقد احتوى الملا بعضها وحاصر البعض الآخر ولم يبق من قوى تقف على الساحة تواجهه أو تتحداه إلا مجموعة الطالباني ولسان حالها جريدة (النور) القوية الدور والتأثير ، ولكن هذه المجموعة ضعفت جداً حتى لم يعد لها وجود إلا في بغداد وبرعاية الحكومة ودعمها المباشر . لذلك كان أحد شروط الملا في المستقبل للدخول في المفاوضات هو رفع الدعم عن الطالباني . ولا ننسى أن قوة الملا السياسية جاءته أيضاً من كونه بدأ يطرح الحوار والحل السلمي كطريق وحيد لإنهاء الأوضاع القتالية السائدة وعلى أساس

تثبيت الحقوق القومية للأكراد بموجب اتفاق نهائي عربي - كردي وهو حافز مريح للطرفين وللشعبين في الوطن الواحد ويرضي الفئات الكردية كلها .

الحل السلمي وبدء المفاوضات
. . بقرار بعثي

وأخيراً أي في نهاية عام ١٩٦٩ ازدادت لهجة الإعلام العراقي الرسمي في تركيزها على الحل السلمي لمشكلة الشمال الكردي . ففي تعليق يومي اتسم بالعبارة الطيبة أوضحت جريدة «الثورة» شبه الرسمية «أنه لاطريق لحل المشكلة إلا بالحل السلمي والحوار المباشر» كما أكدت «بأن القومية الكردية هي دعامة قوية للقومية العربية في نضالها ضد الصهيونية والأمبريالية العالمية»(٤) .

ومع بداية عام ١٩٧٠ شعر المواطنون عرباً وأكراداً أن في الجو أشياء مطمئنة لأن اللهجة الأخوية أصبحت هي اللهجة الوحيدة السائدة في البلاد . وتسربت أنباء بأن «المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي» الذي كان في حالة أنعقاد دائم آنذاك أتخذ قراراً ملزماً بإنهاء المشكلة الكردية رغم أن أعمال القتال لم تكن متوقفة رسمياً .

كانت أجواء التفاؤل تزداد في سماء البلاد كلها خلال شهري كانون الثاني/ يناير وشباط/ فبراير ١٩٧٠ وبدأت أوساط الملا مصطفى تعلن الرغبة بالسلام وبدء الحوار . وفي هذه الأجواء المتفائلة أشيع فجأة عن تهيوء وفد رسمي للاجتماع مع البارزاني . وبالفعل توجه الوفد إلى المنطقة الكردية في شباط ١٩٧٠ حيث بوشرت مفاوضات ثنائية «لم تصل إلى نتيجة مرضية إلى أن ترأسها صدام حسين نائب رئيس مجلس قيادة الثورة آنذاك وهو الأمين المساعد للحزب في العراق»(٥) .

لقد كان لحضور هذه الشخصية العربية العراقية الفاعلة وحجمها ودورها القائد في الحزب والثورة الدليل المحسوس بأن بغداد حضرت للمفاوضات الأخوية الجادة وليس للمناورة والسفسطة السياسية . . . أي للحسم السلمي على أعلى مستوى حزبي وحكومي .

لم تطل المفاوضات بعد ذلك بين كل من السيدين صدام حسين أمين سر حزب البعث ، نائب الرئيس آنذاك وملا مصطفى البارزاني رئيس الحزب الديموقراطي الكوردستاني وتم توقيع الاتفاق النهائي في آذار/ مارس ١٩٧٠ في بلدة «كلالا» المقر الصيفي للبارزاني إشعاراً

---

(٤) جريدة «الثورة» البغدادية عدد كانون الثاني / يناير ١٩٨٧ .

(٥) ادمون غريب صفحة ١٠١ .

للأكراد بوحدة الوطن العراقي وتكريماً للشعب الكردي وعلى أساس من أن «كلالا» هي في مستوى أية مدينة عراقية أخرى .

إعلان اتفاقية ١١ آذار للحكم الذاتي

وفي اليوم الثاني ١١ آذار أذاع الرئيس أحمد حسن البكر بياناً رسمياً عن الاتفاق وهو ماعرف فيما بعد باسم «بيان الحادي عشر من آذارلعام ١٩٧٠» مؤكداً بأن مجلس قيادة الثورة توصل إلى حل المشكلة الكردية وقد جاء فيه :

«لقد كان حل المسألة الكردية في العراق في مقدمة المشكلات الوطنية التي واجهتها الثورة ولاسيما أن عدم قدرة العهود السابقة على تفهمها . . بل وعدم توفر الرغبة الصادقة في معالجتها ووضع الحلول الصحيحة لها لدى تلك العهود . . قد أديا مع مارافقهما وأحاط بهما من استغلال الاستعمار وأعوانه وعملائه إلى مزيد من التعقيد حتى غدت وكأنها معضلة شبه مستعصية وبخاصة بعد أن حل العنف منذ سنوات في معالجتها محل الحوار الديموقراطي الأخوي والموضوعي الذي تستوجبه طبيعة المشكلة وما تنطوي عليه من حقوق مشروعة عادلة لجزء من الشعب العراقي» .

الكلام واضح فالبعث وحكومته يعترفان بأن المسألة الكردية هي مشكلة وطنية تنطوي على حقوق مشروعة عادلة «لجزء من الشعب العراقي» تتوجب معالجتها بموجب حوار ديموقراطي أخوي موضوعي . . . إنها لغة جديدة ونبرة لم يسمعها الأكراد قبلاً بمثل هذا الوضوح والصدق فأقبلوا على الحل وأرتضوا نتائجه الديموقراطية كدستور ودليل عمل للمستقبل وبتوقيع ملا مصطفى دون غيره . وبذلك ثبّت البعثيون ملا مصطفى في المستوى التاريخي اللائق وقطعوا العلاقة مع خصومه «الطالباني» على أمل أن تمسك بالساحة الكردية قيادة فاعلة تستطيع قيادة التجربة المشتركة وتدعيمها .

أذاعت بغداد نص الاتفاقية التاريخية واستعرضت المراحل السابقة واستقبلها الشعبان العربي والكردي بالترحيب والتأييد وكذلك الدول والشعوب الصديقة والأحزاب والمؤسسات الوطنية والتقدمية على المستوى العالمي . كان حدثاً داوياً وجمت أمامه الجهات المعادية للعرب والأكراد وبدأ على الفور وضع الخطط المعادية لإحباط التجربة وبمشاركة تركيا وإيران وتحت إشراف كيسنجر وزير خارجية أمريكا تحديداً .

• • • • •

المبحث الثاني

الإعلان رسمياً عن أقرار اتفاقية الحكم الذاتي

ألقى الرئيس أحمد حسن البكر خطاباً أعلن فيه لأول مرة عن الخطوة الجريئة الجادة التي توصل إليها الطرفان بإقامة نوع من الحكم الذاتي في كوردستان العراق ، مؤكداًماكان يتهامس به الناس وما تتناوله وسائل الإعلام الخارجية عن اتجاه النية لإقامة الحكم الذاتي في كوردستان العراق . وننشر هنا نص الخطاب لأهميته التاريخية .

قال البكر : لقد كان المبرر الأول لثورة السابع عشر من تموز أنها جاءت تعبيراً عن سخط الجماهير العربية كافة على الأسباب والمسببين لهزيمة حزيران وعن إجماع الرأي الشعبي في العراق على إدانة الحكم الرجعي الفردي السابق بسبب مساهمته بدوره الانهزامي في هذه المحنة القومية . وذلك لعزلته التامة عن الشعب وعجزه المطلق عن حل المشاكل الوطنية التي كانت تنخر في الكيان الوطني والتي كان حلها المقدمة الضرورية التي لابد منها لكل عزم صادق على تعبئة الطاقات المادية والبشرية في العراق جميعها ووضعها بدون أي شاغل في موضعها الطبيعي وبالدرجة الأولى في الخطوط الأولى للمعركة المصيرية للأمة العربية .

لذلك وضعت الثورة نصب عينيها منذ أيامها الأولى واجب تحقيق الوحدة الوطنية للشعب العراقي دون أي تفريق بسبب الجنس أو اللغة أو الدين أو المنشأ الاجتماعي ، وتوفير جميع الشروط الضرورية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تتطلبها مقومات هذه الوحدة لكي يستطيع العراق أن يتجه بكل طاقاته وإمكاناته إلى المعركة القومية المصيرية . . . التي تمثل في نظر الثورة ذروة الصراع التاريخي المرير بين الاستعمار والصهيونية وأطماعها الشريرة في الوطن العربي من جانب ، وبين مصالح تحرر الأمة العربية وكفاحها من أجل أهدافها التقدمية الإنسانية من جانب أخر .

ورغم تركة المعضلات الكثيرة المعقدة التي جابهتها الثورة منذ ميلادها ظلت ماضية بحزم وإيمان في سبيل تحرير العراق من مخلفات الاستعمار والعمالة والطغيان السياسي والاجتماعي وفي العمل على توفير جميع الشروط الضرورية لبناء عراق جديد تتحقق فيه بصورة جدية المساواة الفعلية في الحقوق والواجبات وتكافؤ الفرص بين المواطنين . . وتنفتح فيه الآفاق أمام جماهير الشعب كافة خلال التزام وطني جماعي مخلص لوحدة تربة الوطن ووحدة شعبه وأهدافه الأساسية الكبرى – الوحدة القومية والحرية والاشتراكية .

يتابع البكر :

ولقد كان حل المسألة الكردية في العراق في مقدمة المشكلات الوطنية التي واجهتها الثورة ولاسيما أن عدم قدرة العهود السابقة على تفهمها . . بل وعدم توفر الرغبة الصادقة في معالجتها ووضع الحلول الصحيحة لها لدى تلك العهود . . قد أديا مع مارافقهما وأحاط بهما من استغلال الاستعمار وأعوانه وعملائه إلى مزيد من التعقيد حتى غدت وكأنها معضلة شبه مستعصية وبخاصة بعد أن حل العنف منذ سنوات في معالجتها محل الحوار الديموقراطي الأخوي والموضوعي الذي تستوجبه طبيعة المشكلة الوطنية وماتنطوي عليه من حقوق مشروعة عادلة لجزء من الشعب العراقي .

لقد عملت الثورة منذ أيامها الأولى على معالجة هذه المشكلة الوطنية بروح مشبعة بالمسؤولية وبأقصى حدود الالتزام بالمبادىء الديموقراطية الثورية .

إن الثورة التي تستقي من المعين النظري لحزب البعث العربي الاشتراكي تؤمن بأن الحقوق القومية هي حقوق ديموقراطية في جوهرها ومن مواضيعها إحياء التراث الثقافي واللغة والتقاليد وممارسة الارادة الحرة ، وإن توطيد هذه الحقوق بين القوميات المختلفة لاسيما في الوطن الواحد يتطلب إيجاد السبل الهادفة إلى تنظيم العلاقات بين هذه القوميات بصورة تساعد على نهوضها جميعاً .

وإن جميع المشاريع والخطط الهادفة إلى اضعاف الروابط بينها وزرع بذور التفرقة لاتخدم المصالح المشتركة لأبنائها . . كما أن تنظيم وتعزيز الروابط الدينية والإنسانية فيما بينها وجعلها في خدمة التقدم هي التي توفر أسباب وحدة الحياة الوطنية في جو مفعم بالتآخي القومي والسلام .

يتابع البكر : وكان من وحي هذه المبادىء أن بادر المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي أنعقد في أواخر عام ١٩٦٨ ومطلع عام ١٩٦٩ إلى تحديد موقف الحزب الايديولوجي والنظري من هذه المشكلة الوطنية وإلى رسم طريق الحل أمام الثورة والسلطة الثورية وذلك في المقررات التي صدرت في أعقاب ذلك المؤتمر التي تقول :

أكد المؤتمر على أن مسألة المطامح القومية للأكراد في العراق تقع في مقدمة المسائل التي تواجه حركة الثورة العربية . وقد مضت عدة سنوات دون الوصول إلى حل سليم لهذه المسألة مما الحق بالمواطنين العرب والأكراد نتيجة التعسف في حلها نكبات ومآسي مروعة .

وكانت قوى الاستعمار والرجعية وفصائل العملاء والانتهازية تستغلها دوماً وتستثمر

الاخفاق في حلها للتدخل في شؤون العراق والضغط عليه والتآمر على حقوق العرب والأكراد معاً والحاق أفدح الأضرار بالمواقع والمكتسبات القومية والتقدمية والديموقراطية التي وصلوا إليها خلال عهود طويلة من التضحية والنضال المشترك . كما أكد المؤتمر على أن حزبنا الذي ينطلق في نضاله وسياسته من عقيدته القومية الإنسانية الاشتراكية الديموقراطية كان يحترم دائماً المطامح القومية للجماهير الكردية بمحتواها الوطني التقدمي ويعتبرها حقوقاً إنسانية مشروعة ويقدر العلاقة المتينة بين تحقيقها وبين قوة وسلامة مسيرة الجماهير الشعبية في العراق بإتجاه تصفية مخلفات الاستعمار والتفرغ الكامل للمعركة القومية المصيرية الراهنة في فلسطين ومواصلة الكفاح التاريخي من أجل تحقيق الوحدة العربية والحرية والاشتراكية .

لذا فإن الثورة تلتزم بداهة بمبادىء الحزب وقراراته وقد أقرت للمواطنين الأكراد بحق التمتع بحقوقهم القومية وتطوير خصائصهم القومية في إطار وحدة الشعب والوطن والنظام الدستوري .

وفي الوقت الذي تخوض فيه الأمة العربية كفاحاً واسعاً ضد الأمبريالية والصهيونية والرجعية المحلية يضعها في الخطوط الأولى من كفاح شعوب الشرق الأوسط حيث ان نضال الشعب العراقي الوثيق الإرتباط مع كفاح الأمة العربية في سبيل الديموقراطية ومقارعة القوى الرجعية في المنطقة العالمية منها والمحلية فإن الثورة تعتبر ان الأساس الأول للوحدة الوطنية العربية الكردية في العراق هو أن الحركة القومية الكردية كالحركة القومية العربية هي حركة ديموقراطية موجهة ضد تلك القوى الأمبريالية والقوى الرجعية الأخرى الحليفة والتابعة لها .

كما تربطها مع كفاح الشعب العربي تقاليد الأخوة التاريخية ووحدة المصالح الاقتصادية والتطور المتناسق بين القوميتين العربية والكردية .

وإن أي إخلال بهذا التناسق سوف يؤدي بالضرورة إلى الحاق الأذى بالكفاح المشترك والنهضة الوطنية التقدمية بوجه عام» .

يتابع البكر خطابه :

لقد أدرك الاستعمار أن وحدة الكفاح العربي - الكردي تعزز حركة التحرر العربية الكردية ، وتمكنها من إحراز مواقع هامة في وجه المشاريع العدوانية الأمبريالية الصهيونية الاسرائيلية في المنطقة لاسيما بالنسبة للمعركة القومية المصيرية الراهنة الدائرة في فلسطين والبلدان العربية المحيطة بها . . لذلك استماتت الأجهزة الاستعمارية والعميلة لإيجاد أكثر

من سبب لفصم عرى التلاحم والتآخي بين الجماهير العربية والكردية بقصد إضعاف جبهة النضال الوطني الثوري في العراق .

وما دامت الثورة تنطلق في فهمها للمسألة القومية من أنها جزء من الثورة المعادية للاستعمار والصهيونية والرجعية . . فلا مراء أن تلتزم الثورة في كل خطوة تخطوها في اتجاه حل المشكلة الوطنية الكردية بما يؤدي إلى تعزيز وترسيخ الكفاح الوطني والقومي ضد تلك القوى اللاإنسانية مجتمعة .

لذلك فإن ممارسة الجماهير الكردية لجمل حقوقها القومية وتحقيق التكافؤ المطلق في فرص التطوير هما السبيلان الضروريان لتوحيد وتعزيز الكفاح الوطني في العراق ضد أعداء الشعوب وأعداء الأمة العربية والشعب العراقي والقوى الاستعمارية والصهيونية والرجعية العميلة .

ولم يكن مصادفة أن توقيت المؤامرات الاستعمارية والصهيونية والرجعية على الجمهورية العراقية كان في نفس الوقت الذي بدأت تظهر فيه بشائر السلام في ربوع شمالنا الحبيب بسبب المساعي المخلصة التي بذلتها حكومة الثورة والتجاوب المخلص من جانب قيادة السيد مصطفى البرزاني

ويتابع الخطاب متحدثاً عن الاعتراف بشرعية االقومية الكردية :

ولم يعد خافياً أن الثورة بادرت من جانبها إلى إتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لإعادة أسباب الطمأنينة والسلام في أرجاء شمالي العراق إذ عملت على مايلي :

أ - فلقد تم الاعتراف بالوجود الشرعي للقومية الكردية وفقاً لمقررات المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي ومن خلال جميع البيانات الرسمية والصحفية التي صدرت عن السلطة الثورية وسوف تتكرس هذه الحقيقة نهائياً في نصوص الدستور المؤقت ونصوص الدستور الدائم .

ب - ولقد أقر مجلس قيادة الثورة إنشاء جامعة في السليمانية وإنشاء مجمع علمي كردي كما أقر جميع الحقوق الثقافية واللغوية للقومية الكردية فأوجب تدريس اللغة الكردية في جميع المدارس والمعاهد والجامعات ودور المعلمين والمعلمات والكلية العسكرية وكلية الشرطة . . . كما أوجب تعميم الكتب والمؤلفات الكردية العلمية والأدبية والسياسية المعبرة عن المطامح الوطنية والقومية للشعب الكردي ولتمكين الأدباء والشعراء والكتاب الأكراد من

تأسيس اتحاد لهم وطبع مؤلفاتهم وتوفير جميع الفرص والأمكانيات أمامهم لتنمية قدراتهم ومواهبهم العلمية والفنية ، وتأسيس دار للطباعة والنشر باللغة الكردية ، وإستحداث مديرية عامة للثقافة الكردية وإصدار صحيفة أسبوعية ومجلة شهرية باللغة الكردية ، وزيادة البرامج الكردية في تلفزيون كركوك ريثما يتم إنشاء محطة خاصة للبث التلفزيوني باللغة الكردية .

جـ – واعترافاً للمواطنين الأكراد بحقوقهم في إحياء تقاليدهم وأعيادهم القومية ومن أجل مشاركة الشعب كله في أعياد أبنائه قرر مجلس قيادة الثورة اعتبار عيد – النوروز – عيداً وطنياً في الجمهورية العراقية .

د – كما أصدر مجلس قيادة الثورة قانون المحافظات الذي ينطوي على لامركزية الادارة المحلية وأقر استحداث محافظة دهوك .

هـ – كذلك أصدر مجلس قيادة الثورة عفواً عاماً شاملاً عن جميع المدنيين والعسكريين الذين اشتركوا في أعمال العنف في الشمال ليزيل كل أثر من آثار الأوضاع السلبية الشاذة السابقة ويقيم معالم الحياة الوطنية الجديدة على أرضية وطيدة للأمن العام والإخاء القومي الشامل .

ولقد أستقبلت جماهير العراق العربية والكردية مقررات وإجراءات مجلس قيادة الثورة بالتأييد والترحاب الأمر الذي هيأ الظروف الملائمة للمضي في تحقيق الغايات المثلى التي إنعقد عليها إجماع الشعب وتضافرت حولها ارادته وقوته وكلمته .

بيان بالخطوات المتخذة

يتابع الخطاب : لما تقدم فإن مجلس قيادة الثورة أجرى اتصالات بينه وبين قيادة السيد مصطفى البرزاني رئيس الحزب الديموقراطي الكردستاني وتم تبادل وجهات النظر واقتنع الجميع بضرورة قبول محتويات هذا البيان وتنفيذها . وهو يؤكد عزمه على تعميق وتوسيع الاجراءات الفعالة لاستكمال أسباب النهوض الثقافي والاقتصادي والتطور العام في المنطقة الكردية مستهدفاً بالدرجة الأولى تمكين الجماهير الكردية من ممارسة حقوقها المشروعة واشراكها عملياً في المساهمة الجادة في بناء الوطن والكفاح من أجل أهدافه القومية الكبرى ، لذا قرر مجلس قيادة الثورة :

١ – تكون اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الأكراد وتكون اللغة الكردية لغة التعليم في هذه المناطق وتدرس اللغة العربية في كافة

المدارس التي تدرس باللغة الكردية . كما تدرس اللغة الكردية في بقية أنحاء العراق كلغة ثانية في الحدود التي يرسمها القانون .

٢ - إن مشاركة إخواننا الأكراد في الحكم وعدم التمييز بين الأكراد وغيرهم في تقلد الوظائف العامة بما فيها المناصب الحساسة والهامة في الدولة كالوزارات وقيادة الجيش وغيرها . . كانت ومازالت من الأمور الهامة التي تهدف حكومة الثورة إلى تحقيقها ، فهي في الوقت الذي تقر هذا المبدأ تؤكد ضرورة العمل من أجل تحقيقه بنسبة عادلة مع مراعاة مبدأ الكفاءة ونسبة السكان وما أصاب إخواننا الأكراد من حرمان في الماضي .

٣ - نظراً للتخلف الذي لحق بالقومية الكردية في الماضي من الناحيتين االثقافية والتربوية توضع خطة لمعالجة هذا التخلف عن طريق :

أ - الاسراع بتنفيذ قرارات مجلس قيادة الثورة حول اللغة والحقوق الثقافية للشعب الكردي وربط إعداد وتوجيه المناهج الخاصة بالشؤون القومية الكردية في الإذاعة والتلفزيون بالمديرية العامة للثقافة والإعلام الكردية .

ب - إعادة الطلبة الذين فصلوا أو أضطروا إلى ترك الدراسة بسبب ظروف العنف في المنطقة إلى مدارسهم بغض النظر عن أعمارهم وإيجاد علاج ملائم لمشكلتهم .

جـ - الإكثار من فتح المدارس في المنطقة الكردية ورفع مستويات التربية والتعليم وقبول الطلبة الأكراد في الجامعات والكليات العسكرية والبعثات والزمالات الدراسية بنسبة عادلة .

٤ - يكون الموظفون في الوحدات الادارية التي تسكنها كثرة كردية . . من الأكراد . . . أو ممن يحسنون اللغة الكردية ما توفر العدد المطلوب منهم ويتم تعيين المسؤولين الأساسيين (محافظ - قائمقام - مدير الشرطة - مدير أمن - وما شابه ذلك) ويباشر فوراً بتطوير أجهزة الدولة في المنطقة بالتشاور ضمن اللجنة العليا المشرفة على تنفيذ هذا البيان بما يضمن تنفيذه ويعزز الوحدة الوطنية والاستقرار في المنطقة .

٥ - تقر الحكومة حق الشعب الكردي في إقامة منظمات طلبة وشبيبة ونساء ومعلمين خاصة به وتكون هذه المنظمات أعضاء في المنظمات الوطنية العراقية المتشابهة .

٦ - أ - يمدد العمل بالفقرتين (١) و(٢) من قرار مجلس قيادة الثورة المرقم ٥٩ والمؤرخ في

١٩٦٨/٨/٥ حتى تاريخ صدور هذا البيان . ويشمل ذلك كافة الذين ساهموا في أعمال العنف في المنطقة الكردية .

ب – يعود العمال والموظفون والمستخدمون من المدنيين والعسكريين إلى الخدمة ويتم ذلك دون التقيد بالملاك ويستفاد من المدنيين في المنطقة الكردية ضمن احتياجاتها .

٧ – أ – تشكيل هيئة من ذوي الاختصاص للنهوض في المنطقة الكردية من جميع الوجوه بأقصى سرعة ممكنة وتعويضها عما أصابها في السنوات الأخيرة وتخصيص ميزانية كافية لتنفيذ ذلك وتكون هذه الهيئة تابعة لوزارة شؤون الشمال .

– الفقرة (ب) اعداد الخطة الاقتصادية بشكل يؤمن التطور المتكافىء لأنحاء العراق المختلفة مع مراعاة ظروف التخلف في المنطقة الكردية .

– الفقرة (ج) تخصيص رواتب تقاعدية لعائلات الذين استشهدوا في ظروف الأقتتال المؤسفة من رجال الحركة الكردية المسلحة وغيرهم وللعجزة والمشوهين بسبب تلك الظروف وفق تشريع خاص على غرار القوانين المرعية .

– الفقرة (د) العمل السريع لإغاثة المتضررين والمعوزين عن طريق إنجاز مشاريع سكنية وغيرها تؤمن العمل للعاطلين وتقديم معونات عينية ونقدية مناسبة وإعطاء تعويض معقول للمتضررين الذين يحتاجون المساعدة ويناط ذلك باللجنة العليا ويستثنى من ذلك من شملتهم الفقرات السابقة .

٨ – إعادة سكان القرى العربية والكردية إلى أماكنهم السابقة أما سكان القرى الواقعة في المناطق التي يتعذر إتخاذها مناطق سكنية وتستملكها الحكومة لأغراض النفع العام وفق القانون فيجري إسكانهم في مناطق مجاورة ويجري تعويضهم عما لحقهم من ضرر بسبب ذلك .

٩ – الاسراع بتطبيق قانون الاصلاح الزراعي في المنطقة االكردية وتعديله بشكل يضمن تصفية العلاقات الاقطاعية وحصول جميع الفلاحين على قطع مناسبة من الأرض واعفاءهم من الضرائب الزراعية المتراكمة عليهم خلال سنوات القتال المؤسفة .

١٠ – جرى الاتفاق على تعديل الدستور المؤقت كمايلي :

أ – يتكون الشعب العراقي من قوميتين رئيسيتين هما القومية العربية والقومية الكردية

ويقر هذا الدستور حقوق الشعب الكردي القومية وحقوق الأقليات كافة ضمن الوحدة العراقية .

ب - إضافة الفقرة التالية إلى المادة الرابعة من الدستور : تكون اللغة الكردية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية في المنطقة الكردية .

جـ - تثبيت ماتقدم في الدستور الدائم :

١١ - إعادة الإذاعة والأسلحة الثقيلة إلى الحكومة ويكون مرتبطاً بتنفيذ المراحل النهائية من الاتفاق .

١٢ - يكون أحد نواب رئيس الجمهورية كردياً .

١٣ - يجري تعديل قانون المحافظات بشكل ينسجم مع مضمون هذا البيان .

١٤ - إتخاذ الاجراءات اللازمة بعد إعلان البيان بالتشاور مع اللجنة العليا المشرفة على تنفيذه لتوحيد المحافظات والوحدات االادارية التي تقطنها كثرة كردية وفقاً للإحصاءات الرسمية التي تجري وسوف تسعى الدولة لتطوير هذه الوحدة الادارية وتعميق وتوسيع ممارسة الشعب الكردي فيها لمجمل حقوقه القومية ضماناً لتمتعه بالحكم الذاتي . وإلى أن تتحقق هذه الوحدة الادارية يجري تنسيق الشؤون القومية الكردية عن طريق اجتماعات دورية تعقد بين اللجنة العليا ومحافظي المنطقة الشمالية . وحيث أن الحكم الذاتي سيتم في إطار الجمهورية العراقية فإن استغلال الثروات الطبيعية في هذه المنطقة من اختصاص سلطات هذه الجمهورية بطبيعة الحال .

١٥ - يساهم الشعب الكردي في السلطة التشريعية بنسبة سكانه إلى سكان العراق .

أيها المواطنون الأكراد :

إن هذه المكتسبات التي أنجزتها الثورة لن تكون أكثر من مرقاة لبلوغ كامل أهدافكم القومية في ظل هذا الوطن المفدى ووحدة شعبه العظيم . وسوف يشهد التاريخ أنه ماكان لكم ولن يكون أبداً أخاً مخلصاً ، وحليفاً دائماً كالشعب العربي .

وبهذه المناسبة العظيمة ، ستغلق كل دوائر الحكومة أبوابها حتى نهار السبت .

«انتهى خطاب البكر»

أصداء إعلان الاتفاقية
عربياً وكردياً.. وعالمياً

منذ ساعة إعلان الاتفاقية انطلقت جماهير الشعب العراقي في فرحة غامرة من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال وفي العاصمة بغداد تتظاهر بمسيرات عفوية تعبيراً عن فرحها وتأييدها ، كما عطلت الدوائر الحكومية للمشاركة في التأييد ، وأستقبلت الأقطار العربية هذا الحدث بالفرح وكذلك الدول الاشتراكية والقوى التقدمية وأحزابها في العالم أجمع وصحافتها . وعلقت عليه الصحافة ووسائل الإعلام في مختلف أنحاء العالم بشكل إيجابي . لكن جهات معادية وبخاصة إيران لم تكن مرتاحة ابداً وانتوت على الكيد وإنتظار الفرصة المناسبة للالتفاف على هذه الخطوة الجريئة المباركة .

لم يقف كردي مخلص واحد ضد الاتفاقية . . . الكل أيدها وبدون تحفظ وكان هذا هو إنتصارها الكبير . وأيدها العرب كلهم بطبيعة الحال معولين على تنفيذ بنودها وحمايتها(*) .

ولم يخف الفلسطينيون اغتباطهم بالاتفاقية معتبرين أن نتيجة الاتفاقية ستوفر إزدياد الجهود الكردية والعربية ضد اسرائيل . وقد أدلى ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر كلالا للحزب االديموقراطي الكوردستاني المنعقد في تموز ١٩٧٠ . أدلى بتصريح لجريدة التآخي الكردية قال فيه : «وليس من شك في أن اسرائيل كانت تفضل استمرار الحرب وتحويل القوات العراقية عن استخدامها المحتمل ضدها . إلا أنه لايوجد أي برهان صريح على المساعدة الاسرائيلية للأكراد» .

وقد اعتبرت جريدة «الشرارة» لسان حال الجبهة الشعبية الديموقراطية لتحرير فلسطين بأن اتفاقية آذار هي إنتصار للجماهير العربية – الكردية في آن واحد . . إنها ستعمل على خلق عراق تتمتع فيه الجماهير بكافة الحريات الديموقراطية وحيث تجند كل الطاقات البشرية والمادية في العراق من أجل القتال ضد الإمبرياليين والصهيونيين – (عن «الشرارة» عدد ٦ آذار /مارس/ ١٩٧٠) .

(*) أدلى صدام حسين «الرئيس صدام حسين» نائب رئيس مجلس قيادة الثورة آنذاك والقائد البعثي الأبرز رئيس الجانب العربي العراقي في المباحثات . أدلى بتصريح صحافي وصف التسوية بأنها «تسوية كاملة وحقيقية ، وثابتة وسياسية ودستورية ، تؤكد الأخوة الدائمة بين العرب والأكراد» – عن أدمون غريب صفحة ١١٣ .

وعلى هذا النسق المتفائل عزفت وسائل الإعلام العالمية والعربية على أوتار من سطور الحب تأييداً للاتفاقية التي حضر حفل توقيعها ممثلو الأحزاب والحركات الوطنية في الوطن العربي ومختلف أنحاء العالم . وكان لتأييد الاتحاد السوفييتي والأحزاب الشيوعية المدلول الكبير . ومن تحصيل الحاصل القول بأن الجهات الامبريالية المعادية أصيبت بصدمة وبدأت فوراً تعد خططها لمحاربة الاتفاقية ، وزرع الفتن . وبدأت بالملا مصطفى عن طريق كيسنجر الذي نجح في اغوائه فتقدم من بغداد بشروط وتعديلات تعجيزية والوعد بدعمه لاقامة دولة كردية بما فيها «كركوك» وبمعونة شاه إيران ونجحت المحاولة ، ثم دفع الثمن البارزاني ورهطه وتبعه الآخرون ، وتوالت محاولاتهم ومؤامراتهم من خارج العراق ، إلى أن عادوا إلى العراق في الركاب الأميركي عام ١٩٩١ ليقضوا على المجازات الاتفاقية طوال عشرين عاماً . . . وها هي كوردستان وفواجعها ومذابحها ومآسيها وأوجاعها بين أيديهم ، يتقاسموتها ويجزؤونها ، ويتركون الجيش التركي يعبث فيها فساداً وتهديماً .

الاتفاقية في أدبيات
حزب البعث

يبقى أن اتفاقية ١١ آذار - العربية - الكردية تدخل في أدبيات حزب البعث العربي الاشتراكي كواحدة من أهم إنجازاته التاريخية لأن إعطاء الأكراد حقوقهم القومية بموجب مقررات حزبية صادرة من أعلى المستويات التنظيمية في حركة البعث إنما يعني في الحقيقة أن هذا الحزب العظيم عالج أحدى المسائل الكبرى التي تعترض مسيرة حركة النضال العربي في العصر الحديث ومن منطلقات تقدمية - إنسانية تستوفي ما جبل عليه العرب من نزعة إنسانية في تعاملهم مع الشعوب بشكل عام فكيف بشعب تعترف العروبة بأنه رفيق درب في محطات التاريخ ولصيق الأراضي في جغرافية الوجود العربي وحليف المرحلة في حركة التحرر الوطني لشعوب المنطقة جمعاء .

لهذه الأسباب والنتائج مجتمعة تبقى هذه الاتفاقية المحك لمصداقية المواقف لدى الجانبين من ناحية الالتزام ببنودها والأمانة وصدق النوايا في تطبيقها وتطويرها دائماً إلى الأحسن والأفضل . . . لكن الوقائع على الأرض لم تلبث أن تبدلت عندما انكفأ ملا مصطفى ورهطه على الاتفاقية ، ثم جاء وارثوه ليقضوا عليها نهائياً عام ١٩٩١ في أعقاب العدوان الأميركي على العراق .

إن عراقاً عربياً - كردياً قوياً فاعلاً يصون الحدود ، ويحقق الأمن والانتاج والشبع للجميع هو عراق المستقبل الذي استفاد من تجاربه المريرة وعوّل على التفرغ لبناء دولته العربية - الكردية على أســاس من التضامن الأخوي بين أبنائه من جميع الأصول والانتماءات العنصرية والدينية والمذهبية ، بعيداً عن التدخلات والمؤامرات الخارجية ومن خلال وحدة وطنية ثابتة يرعاها ويعززها المناخ التحرري والديموقراطي المنشود .

إن الاعلان عن اتفاقية آذار كان يعني وضع حد لأوجاع كوردستان وللمشاكل المعوقة لمسيرة العراق وتوجهه السياسي والاقتصادي ، وكان يعني بأن الصفحة الدامية القديمة التي سادت العلاقات بين عرب العراق وأكراده قد انتهت وتراجعت إلى الأبد .

وفي الحقيقة أدت الاتفاقية إلى توقف حالات العنف المسلح في جبال كوردستان ولم يعد للقتال من دور طوال عشرين عاماً مضت على توقيع الاتفاقية إلى أن كان العدوان الأميركي على العراق عام ١٩٩١ حيث عاد البارزانيون والطالبانيون «مسعود البارزاني وجلال الطالباني» إلى كوردستان بحجة المشاركة في الدفاع عن البلاد ضد الغزو الأميركي وزاروا بغداد وعقدوا مباحثات هامة مع الحكومة . . . ثم فجأة انقلب الوضع إلى ما أسموه الانتفاضة في وجه العدوان العراقي .

عشرون عاماً مضت ولم تسمع فيها طلقة واحدة في جبال الاقليم الكردي وكانت هناك ادارة اقليمية كردية ، وعملية نهوض شاملة في جميع المجالات حتى يأتي هؤلاء ويزعمون عن عدوان واعتداء وكانت وسائل الاعلام العالمية تردد مزاعمهم ليل نهار . . . ونجحت المؤامرة الأميركية الانكلو - صهيونية ، وتقاتل الأكراد فيما بينهم قتالاً دموياً لم تعرفه كوردستان من قبل وتحت المظلة الأميركية بديلاً عن المظلة العراقية .

• • • • •

المبحث الثالث

قراءة سياسة لإتفاقية ١١ آذار

إن اتفاق ١١ آذار ليس بالحدث السياسي الذي يسهل المرور به من دون وقفة طويلة لدراسته وتحليله سبباً ونتيجة . ذلك لأنه يعتبر أول اتفاق من نوعه في التاريخ الكردي على الأطلاق ، وأول وثيقة رسمية تنتج حلولاً بين الجانب الكردي من جهة وبين الجانب العربي . . . بل إنه أول اتفاق يتم بين الأكراد وبين مفاوض آخر ويمثل هذا الحجم الثنائي الذي يمثل الطرفين . وأول اتفاق ايضاً يعطي للأكراد ماطلبوه بدليل أنهم وافقوا عليه من حيث النتيجة وجرت المباحثات بشأنه فوق أرضهم الوطنية وتمخضت عن إقرار إتفاقية الحكم الذاتي . وهي أول خطوة من نوعها في تاريخ كوردستان الحديث .

هذه التجربة الأم أفضل مبدئياً مما سبق؟ . أليست خياراً كردياً صرفاً وخاتمة لسلسلة طويلة من الفواجع والكوارث؟ . ألا يتحكم أكراد العراق بموجبها بمصائرهم الثقافية والادارية والسياسية على الأقل وهو ما سبقوا فيه أشقاءهم في شطري كوردستان تحت نير الاستعباد الفارسي والتركي بما يعادل قرن من الزمن إن لم يكن أكثر؟ . والسؤال : ألا يتمتع أكراد العراق – بموجب الاتفاقية – بنوع متقدم من الحكم الذاتي وحرية التحرك الاداري والتشريعي وبما لايتمتع به عرب كثيرون في بعض أجزاء الوطن العربي نفسه؟ . ألم يتحسس أكراد العراق بمدى التقدم العمراني والإعماري والسياحي في مناطقهم في ظل هذه التجربة الذاتية؟ . وهل يعيش عرب العراق وغيرهم وضعاً أفضل من وضعهم أم أن الجميع في وضع واحد متماثل سياسياً واقتصادياً وثقافياً؟ . هل يوجد تمايز وتمييز؟ . أبداً . وحتى لايبدو كلامي مبالغاً فيه لا أنكر أيضاً أن هناك أجراءات أمنية تتخذ أحياناً ولكن بما لايتجاوز أهدافها وهذا حق للدولة وكل دولة عندما تواجه شغباً أو عملاً مخلاً بأمن الدولة الداخلي والخارجي .

أنا أفهم أن يعارض الكردي ويطالب بالأحسن والأكمل من خلال الإقرار بنجاح الخطوة أما الطعن فيها والدس والالتفاف عليها ككل ففيه تجن على الحقيقة وأساءة للأكراد قبل غيرهم . إن فيه قصر نظر وقصور سياسي وجهل لأشكال اللعبة السياسية التي فيها أيضاً ما هو جائز وما هو غير جائز .

إن تجربـة الحكم الذاتي في كوردسـتان العراق يجب أن تؤخذ دليلاً وحجـة ونموذجاً لدعم أكراد تركيا وإيران في تحركهم الوطني من أجل مستقبل أفضل .

حتـى لو إفترضنا جدلاً أنها تجربة متواضعة أو دون المطلوب فهل يجوز التعريض فيها بهذا الشكل الـذي كان يمارسـه بعض أكراد العراق الذين أصبحوا في الخـارج آنذاك مع مافيه من دعم لحكـام إيران وتركيا ضـد إخوانهم ولإسـكاتهم؟ إن معارضة كرديـة تكتب بياناتها بمداد أعداء شعبها هي معارضة مشبوهة الغرض سيئة التدبير . فهي معارضة تقدم لأعداء الأكراد التاريخيين التقليديين خدمات جلى ضد شعبهم من دون أية مكاسب .

ماذا يفيد الشـعب الكـردي بيان سياسـي يطعن بـالعراق لحسـاب إيران مثلاً؟ . وما هذه الأطنان من الورق الصقيل وبينها الورق الملون كانت تصدر هنا وهناك باسم المعارضة المزعومة وللطعن بتجربـة الحكم الذاتـي واتفاق ١١ آذار؟ . من كـان ينفق عليهـا ولحسـاب من كانت تصدر ومن يسـتفيد منهـا؟ . هل المواطن الكـردي في إيران وتركيـا أم حكـام هذين البلدين اللذين أذاقا أكرادهما ألوان العذاب والقهر والفقر والحرمان من أبسط الحقوق القومية؟ . لذلك قلنا عن هذه الظواهر أنها تعبر عن قصر نظر وقصور سياسي إن لم يكن أي شيء آخر نتعفف عن ذكره . لقد آن الأوان لتنامي الحس السياسـي ونضج المحاكمة السـليمة للأشياء عند هذا السياسـي الكردي أو ذاك . كـان الأجدر كردياً لـو تنادى قـادة «أقـاليم كوردسـتان» الثلاثـة للمطالبة بتطبيـق تجربة مماثلـة فـي كل من تركيـا وإيران بدل أن يتقـاتلوا على الفتات ويكون الرابح الوحيد هو أنقرة وطهران .

لقـد جعـل الدكتور عبـد الرحمن قاسـملو محـور نضالـه الوصول إلـى وضع ممـاثل في كوردسـتان الشرقية . ومن المؤكـد أنه كان على جميع القـادة الأكراد تكثيف كفاحهم إقليمياً ودوليـاً من أجل هدف موحد هو تطبيـق «الحكم الذاتي» في كل من كوردسـتان تركيا وإيران على نحـو ما حصل في العراق وليـس تشويه التجربـة من قبل البعض مما يقوي طبعاً موقف حكومتـي الدولتين ضـد مواطنيهمـا الأكراد وضـد حصولهم حتـى على الاعـتراف بوجودهم القومي . إن من كان يطعن هذه التجربة هو إما جاهل وإما سيء النية .

لا وعـود كـاذبة

وفي عودة لقراءة اتفاق ١١ آذار نرى أن الطرف العربي في المباحثات التي سبقت الاتفاق لم يعد هـو الطرف الـذي يتشـكل من مجموعـة من الحكـام التقليديين أو الضبـاط الكبـار

المسيسين الذين دأبوا من سابق على مناداة الأكراد ودعوتهم لعقد رايات السلام انطلاقاً من مواقع إنتهازية تستخدم الورقة الكردية أسوأ استخدام في سوق المتاجرة السياسية والمزايدات القومية وتحت سيل من الوعود الكاذبة .

لقد تبدلت الأحجام والمواقع والأهداف وكذلك لغة الحوار العربي - الكردي إن كانت هناك لغة حوار من قبل . إن المحاور الآن هو حزب قومي طليعي مسؤول وممثل بأعلى مستوى فيه من دون عقد أو رسميات وإخراجات مسرحية وإعلامية . . . حوار هادىء رصين وشروط سخية تعلن فوق تراب كوردستان ولأول مرة منذ عرفت كوردستان صوت قعقعة السلاح قبل عشرات السنين .

إن أكراد العراق حصلوا على ما هو حقهم وهدفهم أو بعض هدفهم . إنهم لم يأخذوا ماليس لهم أو أنهم تلقوه على شكل أعطية ومنحة . لقد استخلصوا حقوقهم القومية والسياسية والادارية وغيرها جراء نضال طويل خاضوه في مراحل زمنية طويلة أتت أُكلها عندما تسلم مقدرات العراق حزب قومي عربي يحمل مسؤولية قومية تجاه الأمة العربية كلها وليس تجاه عرب العراق وحدهم أو شعب العراق وحده .

واتفاقية آذار لم تقتصر على العرب والأكراد فقط بل شملت جميع أبناء العراق وقومياته المتآخية كالتركمان والآشوريين الذين منحوا حق التعليم والنشر بلغتهم الخاصة نتيجة للاتفاقية التي أكدت على الحقوق القومية للقوميات في الوطن الواحد وتنظيم العلاقات فيما بينها ، وأوضحت أنه يأتي في مقدمة هذه الحقوق إحياء التراث الثقافي واللغة والتقاليد وممارسة الارادة الحرة . إن العراق ووفق الخريطة الدولية الحالية وتشابك مصالح الدول العظمى وتياراتها المؤذية لايملك أن يعطي للشعب الكردي أكثر مما أعطاه نتيجة مفاوضات ثنائية ناجحة وأخوية مثّل الأكراد فيها ملا مصطفى نفسه من دون أية حساسيات أو عقد .

قراءتنا لاتفاقية آذار
. . . وماذا قدمت للأكراد؟

إننا في قراءتنا لبنود اتفاقية ١١ آذار كما حددها خطاب البكر وللأحداث والظروف التي أحاطت وأنبثقت عنها نستخلص نتائج هامة جداً يفيد أدراجها هنا :

١ - نلاحظ مبدئياً أن بغداد لم ترسل مندوبين عاديين لتمثيلها في الحوار مع ملا مصطفى بل تقصدت إعطاء الأمور زخماً تاريخياً وفي أعلى مستوى وهو مايحدث لأول مرة

في تاريخ الأكراد كله . لم يحدث من قبل أن واجه الكرد مفاوضات جادة بهذا الشكل والحجم لتكريس حقوقهم القومية . كانت المفاوضات تجري قبلاً بين الأكراد وبين قادة الفرق العسكرية مثلاً أو بين ممثلي الحكومة وليس بينهم وبين ممثلي حزب شعبي طليعي واثق من نفسه تمام الثقة .

لقد جاء البعث كله إلى الشمال مجسداً قيادته وقواعده والحكومة في آن معاً . . ولكن لماذا؟ . لأن هذه المفاوضات تعني تنفيذ مقررات مؤتمر حزبي واجبة التنفيذ وهو المؤتمر السابع القطري وهذا وحده كان «عربون» الجدية والصدق في التعاطي مع المسائل المطروحة ، ويعطي للجانب الكردي المصداقية التاريخية والضمان للمستقبل .

٢ – جاء البعث ليحاور الأخوة الأكراد من منطلقات فكرية آيديولوجية تحتم على قيادته التعاطي مع الحركة الكردية على أنها «حركة تحرر وطني» فوق ترابها الوطني في إطار كيان وطني مشترك للعرب والأكراد معاً . لذلك نجحت وأعطت ثمارها ، فقد آثر البعث مفاوضة حزب كردي تاريخي برئاسة الملا ممثلاً الجسم الكردي كله وليس شخص الملا او البشمركة ، فالحزب هو الباقي المستمر لا الأشخاص أو القادة .

٣ – في الحقيقة أصبح الملا بموجب الاتفاقية وظروفها التفاوضية في حجم سياسي وحزبي أقوى من حجمه السابق لأنه كانت توجد بدون أدنى شك قوى سياسية لها دورها على الساحة الكردية انطوت تحت قيادته رغبة أو رهبة . ثم لا ننسى أن البارزاني كان يمثل أيضاً تياراً روحياً إرثياً في كوردستان يقوي دوره «النقشبندية» .

ويبدو أن الجانب العراقي كانت عنده حسابات دقيقة أيضاً ففضل أن يحاور حامل البندقية ، حسب منطق واقع الأحداث ، وليس حسب منطق التاريخ وحسابات المستقبل فيه . وهذا وضع ملزم لاخيار لأحد فيه وكان البارزاني هو حامل البندقية وفي موقع كردي قوي آنذاك .

٤ – بعد هذا بإمكاننا القول أن ملا مصطفى لم يكن ساذجاً فهو يعرف أين يضع قدمه على الأرض . هو صاحب مدرسة عمرها من تجربة عمره . إنه يأخذ من دون أن يكتفي أبداً . وعندما يعطي كان يهيء نفسه في اللحظة ذاتها ليأخذ مستقبلاً بمقدار ما أعطى إن لم يكن أكثر . وأنا أعتقد بأن بغداد لم تكن غافلة عن هذه الأمور أبداً لكنها فضلت أن تمنحه فرصة جديدة على أمل أن يفهم بأن أساليبه تلك انتهى زمانها ، وإن نجاحه السابق فيها كان على مقاس ضعف الجانب الحكومي المقابل أكثر مما هو دليل قوة ذاتية وبراعة سياسية . اختصاراً

نقول بأن بغداد تجاوزت جميع المآخذ المعروفة عن ملا مصطفى وأهملت كل المطاعن الكردية ضده بما في ذلك اتهامه بتلقي المعونات والدعم من الخارج .

٥ - إن بغداد البعث ظلت تفضل - رغم ما تعرفه عن الملا - أن يكون مستقبل تجربة الحكم الذاتي بين يديه شخصياً وليس غيره وباسم الحزب البارتي ومسؤوليته التاريخية . . . ونجد بيان آذار يلمح إلى هذا التفضيل بوضوح لكن الملا فهمه على غير حقيقته . فقد حسبها عملية تملق حكومي كتلك التي مارسها معه قاسم وعارف وغيرهما قبلاً . . لقد فات الملا على مايبدو بأن «البعث» كان يتعامل معه وفق قاعدة تقول أنه عندما تفاوض فمن الأفضل دائماً أن تفاوض كبير القوم وليس أقواهم فقط . . ولعل تعبير «الكبر» هنا لاينحصر معناه في حجم المسؤوولية الرسمية أو الحزبية وحدهما بل بأشياء أسمى وأبعد وتتوفر عادة في القائد التاريخي . وفي هذه الحالة يكون الحوار صادقاً أكثر ومنزهاً وتكون نتائجه مضمونة وقراراته قابلة للتنفيذ عند الطرفين لا أحدهما فقط . فهل أحسن البعث اختيار مفاوضه حقاً؟ . . وهل كانت عنده خيارات أفضل؟ . . . وهل كان ذلك المفاوض صادقاً مع نفسه قبل أن يصدق مع الآخر؟

٦ - لقد أعطى اتفاق آذار للملا تقديراً عربياً لم يعطه إياه أحد من قبل . لقد كانت بيعة عربية شاملة لزعامته على أكراد العراق . قال البيان : «لما تقدم فإن المجلس الوطني لقيادة الثورة اجرى اتصالات بينه وبين قيادة السيد مصطفى البارزاني رئيس الحزب الديموقراطية الكردستاني» .

ولعل استعمال تعبير «قيادة البارزاني» كان مقصوداً بذاته ولم يجر على عواهنه ، فقد رغب قادة البعث أن يحاوروا قائداً حزبياً كردياً لازعيم عشيرة . وقيادة عريضة لامجرد ملا أو وارث مشيخة الطريقة النقشبندية .

٧ - هذا وكان البيان سخي اللفظ رقيق الجانب ، إيجابي المعنى والمدلول يتقصد تجنب أي تعبير فيه معنى الإنذار أو التهديد لأحد ، مفترضاً أنه يخاطب شعباً كريماً هو جزء من شعب العراق . . الجزء الشريك لا الملحق أو الحليف ، ومن خلال التزام وطني شامل جماعي «مخلص لوحدة تربة الوطن ووحدة شعبه وأهدافه الأساسية الكبرى - الوحدة القومية والحرية والاشتراكية» على حد قول البيان .

وأحسب أن أكراداً كثيرين فهموا مآل هذه العبارة التي تتعلق بالأهداف الأساسية الكبرى لشعب العراق الذي هو في حقيقته يتكون من شريحتين كبريين هما : العرب

والأكراد ولكل منها آمال طموحة في وحدة وطنه الجزأ الكبير وحريته . إن الوحدة تصح أيضاً شعاراً لكوردستان الجزأ وشعبها المقسم . فهل أغلى على عرب العراق من وحدة وطنهم العربي الكبير؟ . وهل أغلى على أكراد العراق من وحدة وطنهم الكردي الكبير؟ . وهذا يقود إلى القول أنه كلما قوي العرب وتحققت وحدتهم كلما كان في ذلك قوة للأكراد وتحقيقاً لوحدتهم . لذلك ختم البيان بالقول وباسم البعث : «وسوف يشهد التاريخ أنه ماكان لكم ولن يكون أبداً أخاً مخلصاً ، وحليفاً دائماً كالشعب العربي» .

لذلك تظل مدانة ومشبوهة كل عمليات التشكيك بتجربة الحكم الذاتي ونعتبرها موجهة ضد كل عربي على وجه الأرض مهما حاولوا تمويهها بالطلاء الكاذب ومن أنها ضد حكومة العراق حصراً لأن هذه الحكومةعربية وتمثل تياراً قومياً تاريخياً شئنا أم أبينا ، رضينا أم لم نرض وهي التي وافقت على تحقيق الحكم الذاتي لكوردستان .

إن حزب البعث لم يمارس مادرج عليه حكام كثيرون في صياغة العبارات الجوفاء وحشو الكلام ودغدغة المشاعر الدينية أو المذهبية عندما يؤكد على الأخوة العربية الكردية ، وتعميق معانيها من خلال بيان ١١ آذار والحكم الذاتي والمنطلقات النظرية التاريخية للحزب .

إن البيان يريد لكل مواطن أن يفهم بأن الروابط الدينية والانسانية لاتؤدي أهدافها كاملة إلا إذا وضعت في خدمة التقدم ، أي أن تكون بعيدة عن المفاهيم الرجعية السلفية ومايشابهها : «إن تنظيم وتعزيز الروابط الدينية والانسانية فيما بينها وجعلها في خدمة التقدم هي التي توفر أسباب وحدة الحياة الوطنية في جو مفعم بالتآخي القومي والسلام» .

وهناك ملاحظة هامة جداً وهي أن البيان لايعتبر هذه الانجازات هي نهاية المطاف بل بداية لما هو أكبر : «إن المكتسبات التي أنجزتها الثورة لن تكون أكثر من مرقاة لبلوغ كامل أهدافكم القومية . . .» .

المقارنة مع الجوار

أجل إن قراءة هادئة رصينة للبيان تظهر أيضاً مدى تعاكس المواقف بين العروبة وبين جيران كوردستان الآخرين الذين أنكروا على الأكراد كل حق قومي ووطني . حتى اللغة الكردية ممنوع التخاطب بها . ومع ذلك فهناك من الأكراد من حمل السلاح مع إيران أثناء حرب الخليج ، أي أنه حمله ليقتل العرب والأكراد معاً في جيش العراق . لماذا؟ . هل كانت

إيران ستمنح أكراد العراق أكثر مما حصلوا عليه بموجب اتفاقية آذار؟ . هل أعطت إيران للأكراد الإيرانيين شيئاً أفضل أو يشابه ما أعطاه العراق لأبنائها الأكراد؟ . . والأغرب أن عزيز محمد استجر الحزب الشيوعي الماركسي للتحالف مع إيران وأقام «كومونه» هناك مع النظام الديني وكانت زيجة غير شرعية طبعاً ، ثم لم يلبث أن هاجم «الكومونه» جلال الطالباني أواخر عام ١٩٨٦ وقضى عليها بحملة مسلحة مباغتة لحساب إيران طبعاً . . . وها هو عزيز محمد أخيراً يعيش تائهاً متنقلاً بين الطالباني والبارزاني في شقي كوردستان ويتوسط للمصالحة بينهما . . . انه يعتاش من الطرفين . . وهذا ما انتهى اليه بعد أن أضاع الحزب الشيوعي في العراق وضاع معه . . والسؤال هل حدث ذلك عفوياً أو مصادفة؟

نتابع القول : أليس الأكراد مسلمون؟ فهل الشيخ عز الدين الحسيني وهو رجل دين معروف جليل القدر فلماذا رفضوه وحاربوه؟ أليس عبد الرحمن قاسملو هو صفوة المناضلين الأكراد التقدميين والأبرز ثقافة بينهم . ترى ألم يكن يعرف الدكتور قاسملو أين هي مصلحة الأكراد؟ . لقد حرص قاسملو القائد الكردي الراحل على دوام المقارنة بين أوضاع أبناء قومه الأكراد في العراق وبين بني قومه الأكراد في إيران . ورفض أن يحمل السلاح مع العراق ضد إيران لأنه لا مصلحة للشعب الكردي في ذلك .

قال د . قاسملو وهو القائد التاريخي بالحرف الواحد : «أعتقد أننا ألححنا أن على الأكراد أن يأخذوا درساً من الواقع . وإذا ما أدعى أي كان أنه صديق للأكراد فينبغي أن ندقق في هذا الادعاء لنتبين صحته من زيفه . أما التصريحات والدعايات فأنا شخصاً لا تقنعني . إن الاعتراف بالشعب الكردي واللغة الكردية في الدستور العراقي أساس متين لإمكانية التفاهم مع الحكومة العراقية وهناك الحكم الذاتي .

وقال أيضاً : إن القيادة العراقية تتفهم جيداً القضية الكردية . والعراق هو الجار الوحيد الذي منح الأكراد أساساً للتفاهم والحوار . والكردي حسب الدستور الايراني ما له حق أن يصير مدير عام . يجب أن يقبل بفلسفة ولاية الفقيه وما لم يفعل فإنه خارج الدستور . أما الدستور العراقي فيقول أن العراق وطن الشعبين الكردي والعربي وهو أول دستور يعترف بوجود الشعب الكردي بهذا الشكل الصريح . إذا أرادوا في إيران أن يكونوا أصدقاء الشعب الكردي فليعترفوا بالشعب الكردي . حتى الآن قتلوا منا ٥٠ ألف كردي ونحن في إيران ضعفي عددنا في العراق . ولا أعتقد أن النظام الايراني مستعد في الوقت الحاضر لإجراء

اتفاقيــة للحكـــم الذاتي . إنهم يتحدثـون عن أشـياء عامـة . نريـد الحكم الذاتي والحقوق الثقافية والاجتماعية للأكراد»[٧] .

برنامـج وطنـي . . ودليـل عمـل

إن بيان آذار هو برنـامج وطني ودليل عمل ومجموعة ثوابـت لم تعد تقبل الإنكفاء عليها من أحد . إنهـا ترجمة صادقـة للمشـاعر العربيـة تجاه الأكراد جـيران التاريخ وأشـقاء المصير المشـترك . لذلك اختلفت الصورة ووقفت الكثرة الكردية الواعيـة كشريك مع البعث من أجل بناء صرح الأخـوة العربية – الكردية . ولابد من التنويه هنا بأننا عندما نذكر «البعث» فنحن نعنـي – وكما هو الواقـع – الجسـم البعثي كلـه فـي التأويل القومـي وليس البعث في العراق فحسب بـل في سورية خاصة والوطن العربي عامة . فـالبعث واحد وليس هناك شيء اسمه البعث السـوري أو البعث العراقي بـل البعث فـي القطر العراقـي أو القطر السـوري أو القطر السوداني . . . هكذا وبصرف النظر عما يقع من خلافات أحياناً .

لقد جعل البيـان كفاح الشـعب العربي وكفاح الشـعب الكردي شـيئاً واحداً عندما نص على : «إن وحـدة الكفاح العربـي – الكردي تعزز حركـة التحرر العربيـة – الكرديـة» وكذلك عندما أوضح بـأن الأجهزة الاسـتعمارية والعميلة «اسـتماتت لإيجاد أكـثر من سبب لفصم عرى التلاحم والتآخي بين الجماهير العربيـة والكردية بقصد إضعـاف جبهة النضال الوطني الثوري في العراق» . ولم يكن هذا الاستنتاج فرضياً بل إنه مستمد من طبيعة المؤامرات التي تعرض لها العراق والتي عاشها كل مواطن عراقي وعـانى منها بشكل أو بآخر ، وهو ما يفسر لنا شدة الإجراءات التي يتخذها العراق ضد أي تحرك تآمري ولاجتثاثه من الأساس .

وعندمـا ينوه البيـان بعمق الروابـط بين الشـعبين نجده يعطـي لتقـاليد الأخوة التاريخيـة «ووحدة المصالح الاقتصادية» دوراً أساسياً .

ويعترف البيـان بأن الثورة عملت منذ أيامها الأولـى «على معالجـة هذه المشـكلة الوطنية بروح مشبعة بالمسـؤولية وبأقصى حـدود الالتزام بمبادىء الديموقراطيـة الثوريـة» ويعدد البيان

---

(٧) عن حـديث صحـافي أدلى بـه الدكتور قاسملو لمجلة «كل العرب» في باريس العدد ٣١٩ – ٣ تشرين أول / أكتوبر/ ١٩٨٨ قبل استشـهاده بتاريخ ١٣ تموز ١٩٨٩ في فينـا على يد المخابرات الايرانيـة على نحو ما أعلنته السلطات النمسوية . . . ونأمل أن يحصل أكراد إيران على مطالبهم القومية في ظل التطورات التي حدثت في البلاد وعلى عهد الرئيس محمد خاتمي واخوانه .

الخطوات التي ستنفذ بموجب أحكامه في الميادين السياسية والادارية والاقتصادية والتربوية والإعمارية الانشائية بشكل مفصل لايقبل التأويل .

إن البيان يحدد الإطار الواسع للمطامح القومية للجماهير الكردية وتقديره لها والالتزام بتحقيقها : «إن حزبنا الذي ينطلق في نضاله وسياسته من عقيدته القومية الانسانية الاشتراكية الديموقراطية كان يحترم دائماً المطامح القومية للجماهير الكردية بمحتواها الوطني التقدمي ويعتبرها حقوقاً إنسانية مشروعة ويقدر العلاقة المتينة بين تحقيقها وبين قوة وسلامة مسيرة الجماهير الشعبية في العراق» .

وليس هنا مجال تعداد الانجازات الضخمة التي تحققت في العراق شمالاً وجنوباً ووسطاً منذ وضع الاتفاقية موضع التنفيذ وتفرغ العراق لمعركة التنمية والنهوض العام .

لقد قدمت في كتابي الأسبق (عرب وأكراد) مايعطي صورة صحيحة علمية ومدروسة وبالأرقام لما أصبح عليه عراق الشمال بعد تطبيق بنود البيان وتجربة الحكم الذاتي الناجحة التي حاربتها اميركا منذ البداية وقامت بتحريض الملا ضدها ثم الالتفاف عليها واجهاض مكتسباتها الثقافية والادارية والاقتصادية والعمرانية على يد جماعة الانتفاضة المزعومة عام ١٩٩١ التي انكفأت بالشعب الكردي بعيداً بعيداً إلى الوراء . وسيمضي وقت طويل قبل أن يتغلب هذا الشعب على ماأصابه من تخريب وحرمان جراء خضوعه لمزاعم ثبت بطلانها ، ولمذابح دامية على يد الحزبين «البارزاني والطالباني» وعلى أمل أن يحل الوفاق بينهما ويتم التفاهم على حل وحيد للمأزق الذي هم فيه وهو التوجه صوب بغداد للبحث عن البدائل والحلول بدون أية شروط مسبقة .

❋ ❋ ❋

الفصل الثالث

مـا بعـد إعـلان الإتفـاقية

المبحث الأول

بـداية المتاعب منذ السـنة الأولـى

من الطبيعي أو المتوقع أن القوى الكردية التي عارضت المفاوضات رغم ضآلة حجمها وهشاشة دورها لم ترحب بالاتفاقية ، أي أنها لم ترتفع إلى مستوى المسؤولية كما لم تتحلل من المشاعر الشخصية والخاصة . وإذا قلنا أن فئة واحدة فقط هي التي إتخذت موقفاً سلبياً كهذا يكون ذلك أكثر انطباقاً على الواقع من الناحية التاريخية . وهي فئة جلال الطالباني ، لا لشيء أو مأخذ محدد على الإتفاقية بل لأن أحد طرفي المفاوضات فيها كان ملا مصطفى خصم الطالباني وعدوه وفيما عدا ذلك كانت كوردستان كلها ترحب وتستقبل الخطوة بالتأييد .

وعندما نقول كوردستان كلها نعني كامل الوطن القومي الكردي في أجزائه الثلاثة ومن أقصاه إلى أقصاه مع اكراد الخارج أي أكراد الإنتشار في العالم . لقد شاء الطالباني أن يسوي حسابات سياسية تكتيكية وحسابات شخصية أيضاً على حساب الإتفاقية ومضامينها ولانريد مناقشة أسبابه هنا ولكن حبذا لو كان أبعد نظراً وأطول صبراً لأصبح اليوم هو وحده سيد الساحة الكردية وأمل أبنائها . والفرصة ما تزال سانحة لو أراد أن يقلب الطاولة على الجميع ويعود لأصدقائه البعثيين ، لا سيما وقد فتحت بغداد له صدرها عام ١٩٨٦ على ما يذكر طبعاً ، وهو يعرف ما نعنيه هنا .

بدأ الطرفان العربي والكردي يتهيآن ويعدان العدة لتطبيق بنود الإتفاقية أولاً بأول . ومن المفترض أن الزخم العملي يقع على عاتق الحكومة المركزية وبمشاركة الحزبين : البعث والديمقراطي الكردي «البارتي» . وسارت الأمور بشكل جيد وهادىء خلال الشهور التي أعقبت إقرار الإتفاقية .

وبعد ختام السنة الأولى على الإتفاقية جرى إحتفال مشترك عربي - كردي وأشادت وسائل الإعلام بنجاح الخطوات التنفيذية كما تعمق التحالف بين الجانبين على يد الحزبين «البعث والبارتي» وقادتهما . ولوحظ أن الإشادة ببيان آذار تم في اعلى المستويات ، وكان ملفتاً أن الجانب الكردي قدم التأييد بسخاء . إن السكرتير العام للحزب الديمقراطي الكوردستاني حبيب محمد كريم يؤكد لصحيفة «الجمهورية» البغدادية بأن تحالف الحزبين قد وضع حداً للتدخل الأجنبي . وامتدح حكومة البعث لكونها قادرة على إنهاء الصراع وحذا حذوه الكثيرون .

إن الدكتور محمود عثمان كان يعني كل حرف وكل كلمة وأبعادها وصدقها عندما أدلى بتصريح إيجابي حار العبارة إلى وكالة تاس السوفياتية . ومن موقفه القيادي الكبير على الساحة الكردية آنذاك . قال : «إن الشعب العراقي بأسره والقوى التقدمية في البلاد تؤيد بيان الحكومة العراقية حول تسوية المشكلة الكردية . ومن الأهم جداً الآن تطبيق الإتفاق من جانب الحكومة والأكراد على السواء» .

وكان الدكتور عثمان واقعياً ومتنبئاً بالمخاطر والمؤامرات القادمة عندما استطرد يقول : «إننا واثقون بأن الأمبريالية والقوى الرجعية لن تكف عن تدبير المكائد ضد العراق . وهذه القوى ستبذل قصارى جهدها لخلق المصاعب أمام الجانبين في فترة تنفيذ إتفاق آذار» .

وأضاف : «إن واجبنا هو التغلب على هذه الصعاب . وبكل مثابرة وثبات يجب تنفيذ جميع بنود الإتفاق ، وكلما اسرعنا في تنفيذه كلما عاد ذلك بالفائدة على حزبي البعث والديمقراطي الكردستاني على حد سواء . إن الإتفاق الذي تم التوصل إليه هو نصر لكافة القوى المعادية للأمبريالية في العالم ، وإن هذا الاتفاق لقي التأييد التام من الاتحاد السوفييتي والدول الاشتراكية الأخرى . وإن جميع القوى في العراق ستوجه لتطوير البلاد ، وسيكون هذا مساهمة في كفاح الأمة العربية ضد الامبريالية»(*) .

(*) الدكتور محمود عثمان عاد بعد سنوات وتنكر للإتفاقية وأتخذ مواقف معادية من بغداد ثم نزح إلى الخارج ليصبح جزءاً لايتجزأ من المعارضة العراقية التي أفرزتها الامبريالية الأميركية واحتضنتها واشترت ولاءها . . . أما سبب إنقلابه على الاتفاقية فإنه يعود لطموحات شخصية وصراعات كردية - كردية على ساحة الحكم الذاتي وتم طرده من الحزب في كوردستان ليصبح لاجئاً سياسياً هنا وهناك ثم أحد أطراف «الانتفاضة» المزعومة . . . فأين هي تصريحاته ضد الامبريالية؟ .

التقيته في نيسان ١٩٨٩ في ندوة الحوار العربي - الكردي في القاهرة قادماً من لندن حيث يقيم ، وألقى كلمة كانت أبعد ما تكون عن نوايا الحوار أو الكلام الإيجابي على وفرة خبرته وتجربته وثقافته .

وفي ١١ أيار ١٩٧١ أي بعد مرور سنة وأكثر على الاتفاقية صدر مرسوم جمهوري بتأليف لجنة عليا لتنفيذ نصوص الاتفاق وأعطيت صلاحيات واسعة . وسمي صدام حسين رئيساً لها وكان نائباً لرئيس الجمهورية آنذاك ونائباً لرئيس مجلس قيادة الثورة ونائب أمين سر قيادة الحزب . لكنه كان في الحقيقة هو صاحب المبادرة في حل مسألة الشمال حسب مقررات الحزب . وإذن فإن تأليف هذه اللجنة وبهذا المستوى والحجم القيادي الرفيع كان يعني بدون شك اتجاه النية مع الإصرار والعزم على إنجاح التجربة بلا توقف .

ثم بدأت المراسيم التنظيمية تصدر تباعاً لوضع برنامج البيان التاريخي موضع التطبيق . وفي مطلع السنة الثانية كانت أهم البنود قد نفذت وخاصة منها ماتعلق بالثقافة واللغة والنواحي التعليمية والعفو العام وإعادة المسرحين إلى وظائفهم والمنهاج الاقتصادي والاعماري .

. . بداية المتاعب

خلال هذه المرحلة لم تكن اللجنة الكردية بشخص ملا مصطفى قد تخلصت بعد من الهواجس ومن مؤثرات الماضي ومخاوفه ، فقد كانت تخلق لنفسها الأوهام المتعددة وتستجيب للتحريض الخارجي ضد الاتفاقية . وكانت رسائل الملا لاتتوقف في التشكيك والتساؤلات وطلب التفسير لكثير من الخطوات والنشاطات في الدولة . وذات مرة اتهمت جريدة «التآخي» وهي لسان حال الحزب الكردي الحكومة بأنها قدمت وعداً بمنح مواطنية وجنسية الدولة العراقية لمائة ألف كردي إيراني يقيمون في العراق بينما نفت الحكومة ذلك .

والسؤال هنا : هو لماذا ضاق الملا بهذه الخطوة على فرض صحتها؟ . أليس هؤلاء أكراداً أيضاً وسيقيمون على أرض كوردستانية؟ . أم أنه كان يرفضهم في نطاق التوازنات القبلية الكردية والحسابات الشخصية والولاءات السياسية .

لقد حسب ملا مصطفى على ما يبدو أنه في مواجهة حكومة ضعيفة ونظاماً أضعف يرهن العراق وقوته وقدراته وتاريخه الجيد لحساب حركات مسلحة في الشمال ، ذلك لأنه لم يفهم بعد أن الأمور تبدلت وأن اتفاقية آذار استقطبت الرأي العام العراقي العربي – الكردي وأصبحت تجربة الحكم الذاتي هي التاريخ الذي تصح كتابته في الكتاب الكردي العريض ولا مجال فيه لأية سطور أخرى إلا أن تكون هامشاً سيء الدلالة .

وفي مرة ثانية أثار الملا حملة ضد الحكومة بأنها تريد جلب مواطنين من العرب العراقيين

لإسكانهم في منطقة كركوك وأن المسيحيين بالذات يتوافدون للسكن في كركوك قادمين من الموصل وجوارها(*) . ترى هل ضاق عربي واحد من توافد الأكراد على المدن العربية العراقية والسكن فيها على مدى مئات السنين بحيث شكلوا جاليات كثيفة ربما بدلت التوازن الديموغرافي أحياناً كما هو الحال في بغداد والموصل وربما وصل عدد أكراد عراق الداخل ما يزيد على مليون نسمة لهم دورهم وكلمتهم في الشأن الكردي؟ . ونرى أنه كان يحق للملا أن يثير مايشاء من الأمور وأن يعترض على أشياء كثيرة شرط أن يتم ذلك من ضمن المؤسسات التي أفرزتها الاتفاقية لتتم المناقشة والمعالجة المشتركة بهدوء وليس على شكل حملات علنية مثيرة تخدم العدو الأجنبي وحده . ثم صار الملا يلمح إلى منطقة كركوك متناسياً بأن المنطقة المذكورة هي خارج خريطة اتفاقية آذار جغرافياً وسياسياً ولم يكن الحرص عليها والتهافت على كرديتها لأسباب قومية بل نفطية وبتحريض خارجي واضح .

محاولة اغتيال ملا مصطفى ونجله ادريس
.. كانت عملية خارجية مشبوهة

وعندما عنفت المواقف الاستفزازية حرصت الحكومة المركزية هذه المرة على التنويه والتحذير بأنها قادرة على توطيد القانون والنظام في أنحاء البلاد ، وكانت الغاية تذكير من يريد أن ينسى بأن الاتفاقية سائرة قدماً إلى الأمام وأن الالتفاف عليها لن يقابل بمرونة إذ أصبحت جزءاً من سياسة الدولة . وقد استثار هذا الموقف ملا مصطفى فدعا قيادة حزبه إلى اجتماع طارىء ودعا أيضاً عدداً من الزعماء المحليين للحضور . وقد لاحظت الأكثرية بأن الجانب الكردي ليس في الوضع الذي يتيح له فرصة حمل السلاح بديلاً عن الاتفاقية ولغة الحوار ، وحاولت إفهام الملا أن تفكيره بالعودة لاستعمال لغة السلاح لن يجد تجاوباً لدى الرأي العام الكردي .

وفي هذه الأثناء أي في تشرين أول ١٩٧١ جرت محاولة فاشلة ومؤسفة لاغتيال ملا مصطفى وكانت بدون شك من تدبير جهات معارضة للوضع الجديد وللجانبين العربي والكردي على حد سواء بغية نسف الاتفاقية وهي ماتزال طرية العود . وسرعان ماستنكرت جميع الهيئات الرسمية والحزبية الحادث وأسفت لوقوعه . كما نشطت قوى الأمن لملاحقة المشبوهين الذين ثبت بأنهم تخفوا بلباس ديني وتسللوا عبر حواجز قوات البشمركة الكردية

(*) ألم يكن البارزاني وصحبه ذات يوم يحدبون على المسيحيين وكانوا يتهمون الحكومة العراقية من أنها تتحامل عليهم؟ . (أنظر صفحة ٢٤١ من هذا الكتاب) .

إلى حيث يقيم القائد الكردي المرموق لاغتياله . وذهبت الظنون إلى أعداء الملا على الساحة الكردية وبتحريض من جهات خارجية قد تكون إيرانية .

ولما كانت هذه المحاولة هي الثانية ضد الأسرة البارزانية فقد قويت الشكوك حول أعداء الأسرة من الأكراد . وقيل فيما بعد بأنها من تدبير «ناظم كزار» أحد كبار مسؤولي الأمن والذي تآمر فيما بعد على النظام وكان هدفه تخريب الاتفاقية وتعريض الحكم للمخاطر عن طريق العودة للقتال في كوردستان وإشغال الدولة بالأكراد حتى يسهل عليه تنفيذ مؤامرته التي كانت تعد بالخفاء مع بعض المتآمرين أمثاله وعلى رأسهم عبد الخالق السامرائي وتم اعدامهم جميعاً بالطبع .

جرت المحاولة الأولى ضد البارزاني في كانون أول ١٩٧٠ أي قبل سنة وأستهدفت إدريس النجل الأكبر لملا مصطفى ويعتبر أحد أهم أعوانه . وتكونت قناعة كاملة لدى الجانب الكردي بشأن الفاعلين وأنهم كانوا من الأكراد وليسوا من العرب أو من أعوان النظام السياسي بدليل أن التعاون ظل مستمراً ولم ينجر الحزب الديموقراطي الكردي وقادته إلى أي موقف سلبي من الاتفاقية فقد حكمّوا العقل والمنطق ومصلحة البلد ككل . ثم ما هي مصلحة الحكم من تصفية الملا أو ابنه؟ . وهل سيأتي كردي بديل أكثر منهما تفهماً للوضع وحجماً فاعلاً على الأرض؟ . وأقول بصراحة أنه لو عقدت حكومة بغداد النية على تصفية الملا لما كان للمحاولة أن تفشل أبداً لأن الدول هي غير المؤسسات أو الأحزاب عندما تقرر تصفية أحد خصومها إذ لا دور للفشل عندها أبداً . . . ثم ماذا كانت ستربح بغداد في مقاييس الخسارة والربح بعد غياب الملا بهذا الشكل؟ لا ربح مطلقاً ، وكانت تراهن على وجوده وامساكه بالورقة الكردية ، وهذا أكبر دليل نسوقه على أن العملية جرت من قبل أعداء الطرفين ، ولتخريب الاتفاقية ودور الملا التاريخي في عقدها .

على أن هذه الأجواء لم تكن مريحة للجانبين لاسيما وأن المناخ العام كان ما يزال تحت تراكمات ضخمة من إنعدام الثقة على مدى عشرات السنين ولايعقل أن تتبدل الأحوال بين يوم وليلة ، وهذه أمور تظل متوقعة وتسهل معالجتها بسهولة إذا سلمت النوايا . فهل كانت النوايا سليمة لدى الطرفين أو أحدهما على الأقل؟ . إن الشهور اللاحقة تكفلت بالجواب على ضوء وقائع مادية ملموسة .

كان الجانب الكردي يتابع عمليات التحقيق بشأن حادثة محاولة الاغتيال لكنه بدأ يعطي تلميحات سيئة الدلالة ، فهو لايتهم الجانب البعثي بالمحاولة لكنه يغمز بأن السلطات الرسمية كان بإمكانها كشف العملية لو أرادت من قبل وقوعها لكنها لم تفعل . وبقي هذا

التشكيك من دون أية إثباتات وهو يفتقر حتى إلى المنطق . ومع ذلك لم يؤثر ذلك كله على جو التعاون . لكن تكونت قناعة بأن الملا بدأ يحيك نسيجه لخلق أوضاع سياسية معينة مستعيناً بذرائع حققتها له محاولة الاغتيال ، أما ما هي حقيقة هذه الأوضاع التي يمهد لها ، وهل ستؤثر على التزامه بإتفاقية ١١ آذار فهذه تساؤلات بقيت حائرة وبدون جواب حاسم . لكن القيادة البعثية في الطرف الآخر بدأت تتحسب جدياً لهذه المحاولات طالما هي عارفة جيداً تاريخ الملا الذي أتصف دائماً بتقلب المواقف السياسية ، وهذا شأن تشترك فيه غالبية القيادات السياسية الكردية على مانعرف جراء تشككها وتخوفها أو إرتيابها في نوايا الأطراف الأخرى . قد تكون لدى الأكراد حجتهم جراء ما تعرضوا له طوال تاريخهم من عمليات الغدر وموجات المباغتة .

مخطط جديد للبارزاني

من الناحية التاريخية يصح لو نشير هنا بأن الملا الراحل لم يكن في وارد التنكر للإتفاقية أو محاولة إجهاضها لأنه هو نفسه شارك في صياغتها من جهة ولأنه ظل يعتبرها من جهة أخرى إحدى أهم إنجازاته السياسية . لكنه كان في صدد الاستفادة من التوتر الذي بدأ يسود الأوضاع عسى يفرض شروطاً جديدة أو تعديلات معينة على بنود الاتفاقية وليس أكثر . وربما كان قد بدأ يصيخ السمع للإغراءات الخارجية ودفعه لتخريبها .

ويبدو أن قراءته للأحداث المحيطة بالبلاد داخلياً وخارجياً كانت خاطئة وجرت وفق تقديرات غير دقيقة وبالتالي فقد بنى موقفه الجديد على أساس من أن قيادة البعث ومعها حكومة بغداد تجتاز مرحلة صعبة معتقداً أنه سيفاجئها وهي محشورة بحيث تستجيب لضغوطه وشروطه . وهذه أساليب تمرس عليها الملا في الماضي وكثيراً مانجح فيها . . . ولكن هل كان سينجح هذه المرة أيضاً؟ . وهل كانت حساباته وتقديراته في محلها؟ . هنا فقط كانت خطيئته القاتلة ، ذلك لأن النظام السياسي الذي بدأ يتعامل معه الآن يختلف عن الأنظمة التي مارس خططه في مواجهتها سابقاً . وقيادة البعث التي يتفاوض معها اليوم وتمد له يدها لبناء العراق العربي - الكردي وفق بنود إتفاقية ١١ آذار هي غير قيادة البعث التي تعامل معها عام ١٩٦٣ . . .

كل شيء يقف في مواجهته كان مختلفاً . . الحزب والقادة والحكومة لذلك أساء التقدير وأخفق في الحسابات . وأخطأ أيضاً في تقديره للوضع الكردي من حوله بوجه عام فهو وضع

تبدل وتطور ، كما أن الغالبية الكردية وقيادة الحزب إلى جانبه لم تكن في وارد وضع الاتفاقية في موضع المناورة ، فهذه القيادة ليست جيباً عشائرياً ولامجموعة من صغار الآغوات أو شيوخ الطريقة النقشبندية الذين تشدهم إليه ولاءات متوارثة . إن هذه القيادة كانت تضم شباناً وشيوخاً تشبعوا من الثقافة والعلم وصقلتهم التجارب ، وأصبحوا في الوضع الذي يوسع أمامهم دائرة الرؤية وسلامة التحليل والاستقراء السياسي ، ومعرفة حقيقة الطرف العربي المقابل وصدق نواياه ، وكذلك حجمه ومدى صلابته وثقته بنفسه . وهي أمور لعبت دورها الحاسم على الساحة ورسمت الخريطة السياسية لكوردستان المستقبل في العراق . أي أنها وبكل صراحة رسمت الأبعاد الجديدة لقضية كوردستان العراق وحولت مسارها بالكامل لمصلحة دعم وتعميق تجربة الحكم الذاتي .

وتتابعت الأحداث المثيرة ثم لم تلبث الثقة أن انهارت رويداً رويداً وليس فجأة بين الملا وبين البعث ، ففي تشرين ثاني أي بعد قصة محاولة الاغتيال بشهر واحد بدأ رجال الملا يعودون لما درجوا عليه سابقاً من ناحية الظهور المسلح الكثيف ونسف بعض المعابر والمنشآت . وتم القبض على الفاعلين وأعلنت جريدة «الثورة» شبه الرسمية عن ذلك وأحيل الموقوفون إلى المحاكمة .

وعندما تم اختطاف مدير ناحية «قادر كرم» في المنطقة الكردية ونقل إلى مقر قيادة البارزاني الحت جريدة «التآخي» الكردية بأن خطف المدير جاء رداً على اعتقال بعض أنصار الحزب الكردي جراء الأعمال التخريبية وهذا ما زاد في حدة التوتر . فكيف يخطف جماعة الملا شخصية إدارية رسمية وهم الآن شركاء في الحكم من وجهة نظر دستورية على الأقل؟ .

ومع ذلك فإن اللجنة العليا لشؤون شمال العراق أوضحت بشكل رسمي لقيادة الحزب البارتي الكردي أسباب وظروف الاعتقالات والتهم الثابتة ، ومنها نسف مخازن العتاد في اربيل ومحطات ضخ بنزين اربيل وبعض المواقع العسكرية في المدينة(٨) . وزادت المعلومات الرسمية بأن مخططاً لاغتيال مدير أمن أربيل قد أكتشف وكذلك لاغتيال مسؤولي وقياديي حزب البعث وبعض المسؤولين في المحافظة . وأوضحت المعلومات الرسمية أن المعتقلين أدلوا بإعترافات كاملة وخطيرة .

وفي معلومات رسمية أخرى تم إبلاغها للجهة الكردية تضمنت الإعلان عن القبض

---

(٨) أدمون غريب صفحة ١٢٧ .

على عدد من المشبوهين في منطقة بعشيقة «محافظة نينوى» بعد أطلاقهم النار على قوى الأمن والشرطة مما أسفر عن مقتل عريف وجرح آخر . وقد حدث الصدام جراء منع القوة العسكرية من القبض على جندي هارب من الخدمة العسكرية(٩) .

.. المذكرة الساخنة

وفي مسلسل تبادل المذكرات والبرقيات بين الجانبين وجه ملا مصطفى مذكرة سياسية أعطت الدليل المؤكد على أن جميع التحركات العنيفة التي جرت وكذلك اللهجة الحادة لجريدة التآخي وتعليقاتها وخلق أجواء التوتر إنما كانت مقدمات لهذه المذكرة . إنه هو هو أسلوب الملا وطريقته المعروفة في التعامل مع بغداد طوال تاريخه السياسي . . . لقد أطلق قذائفه السياسية تمهيداً للمطالبة بتعديل الاتفاقية وفرض مواقف جديدة . وسبق أن أوضحنا بأنه صاحب مدرسة عمرها من تجربة عمره فهو يأخذ من دون أن يكتفي أبداً ، إنه يأخذ ما هو حقه طبعاً لكنه يطالب الطرف الآخر بمطالب يصعب تنفيذها لماذا؟ . . . وقلنا أيضاً بأن بغداد البعث لم تعد غافلة عنه وكانت تملك كل النوايا الطيبة للتجاوب مع إبداء كل العزم والصلابة في مواجهة التحديات . . .

فماذا يريد ملا مصطفى هذه المرة وماذا تضمنت مذكرته؟ .

١ – هو يطالب في المذكرة بما اسماه المشاركة الفعلية في الحكم معتبراً أن إشراك خمسة وزراء أكراداً في الحكومة لايعتبر مشاركة وأنه يريد تمثيل حزبه في مجلس قيادة الثورة وفي مناصب قيادة الجيش .

هنا يصح التوقف للمناقشة قليلاً لنوضح بأن هذا الطلب مخالف جملة وتفصيلاً لبنود الاتفاقية الموقعة من قبله فهو يريد فرض وضع جديد . . . ولكن هل يمكن تحقيق طلب خطير وكبير كهذا بمثل هذه البساطة وقبل أن تتعزز الثقة بين الجانبين بشكل نهائي؟ .

إن مجلس قيادة الثورة هو مركز الثقل في النظام ويتخذ إجراءات ومواقف تمس أمن الدولة وأمن المنطقة الأقليمية هنا وتؤثر على أوضاع دولية فهي تتطلب ثقة مطلقة لا يجد البعث أنها متوفرة آنياً في الجانب الكردي البارزاني صاحب العلاقات والتحالفات الخارجية الدولية والإقليمية التي لم يقم الدليل بعد على تحلله منها . ولا يمكن لمسؤول عاقل أن يضع

---

(٩) المصدر نفسه صفحة ١٢٧ .

قراره في يد مغلولة أو غير موثوقة بالكامل . إنها عملية مصير تحتاج لمرحلة اختبار النوايا وتوفر عـوامل الثقـة وهذا حق محفوظ لأي طرف سياسـي يكون في مثل هذا الوضع الدقيق . . . وها هو الجانب الكردي متمثلاً الآن في مجلس قيادة الثورة من دون أي تحفـظ . فالمسـألـة لم تكن تتعلق بالنوع الكردي آنذاك بل تتعلق بالثقة ولم تكن آنذاك متوفرة يسبقها تاريخ مفعم بالسلبيات من الجانب الكردي البارزاني .

مـا يتعلق بـالجيش هناك فـارق كبير بين أن يكـون قائد الجيش أو معاونـه كرديـاً أو عربياً بحكم كفاءته وبين أن يفرض كشرط ملزم . وفي حالـة كهذه لايكون هذا المطلب بريئاً مع العلم أن خمسـة جـنرالات من الأكراد الأكفاء شـغلوا سـابقاً منصب رئاسـة أركان الجيش العراقي لأن الثقة بهم كانت متوفرة وهم جزء اساس من الجيش(*) . كما أن المادة الثانية من الاتفاقيـة تنص على عدم التمـييز بين الأكراد وغـيرهم في تقلد الوظـائف العامـة «بمـا فيها المنـاصب الحساسـة والهامـة فـي الدولـة كـالوزارات وقيادة الجيـش وغيرها» فلمـاذا إذن هذه المزايدات والمطالب إلا أن يكون الملا يريـد فرض ضباط بالذات يدينون له بالولاء . فهل هناك دولة في واسع الكون تقبل مثل هذا الشرط؟ .

٢ - مـا يتعلق بمنصب نـائب رئيـس الجمهوريـة فـإن الجـانب الكردي لم يقـدم مرشـحه للمنصب معلقاً ذلك على تنفيذ مطلبه بالمشاركة في مجلس قيادة الثورة . علماً أن المادة ١٢ مـن بنود الاتفاقيـة لا تنـص أصلاً علـى أن المرشـح لمنصب نـائب الرئيس يختـاره الجـانب الكردي فالمـادة جاءت مطلقـة : «يكون أحـد نواب رئيس الجمهوريـة كردياً» . ومـع ذلك فإن الجانب العربـي شاء أن يـترك للجانب الكردي ترشـيح نائب الرئيس المقترح لكنـه بدأ يعلقه على شروط بذاتها .

٣ - تؤكـد المذكرة بـأن حـزب البعث وقادتـه حققوا مناخـاً ديموقراطيـاً وإيجابيـاً ومنحوا الأكراد امتيازات سياسـية لم تتحقق لهـم في السـابق وخاصة من ناحيـة السـماح بحرية العمل الحزبي والسياسي والإعلامي ، وتنوه المذكرة بالاهتمام الجدي في بناء وتطوير وإنعاش مناطق الشمال .

(*) لقد سبق القول بأن هؤلاء القادة هم : الفريق بكر صدقي والفريق حسين فوزي والفريق أمين زكي والفريق نـور الدين محمود والفريق رفيق عارف . أحدهم وهـو الفريق بكر صدقي قاد إنقلاباً عسـكرياً لصالح الملك غازي ضد رئيس الوزراء ياسين الهاشمي ، وهو أول إنقلاب في تاريخ العراق آنذاك . وجدير بالذكر أنه لم يتسلم رئاسـة أركان الجيش سوى ثلاثـة من الضباط العرب خلال فترة العهد الملكي « ١٩٢١ - ١٩٥٨ » بينما تولاها خمسة ضباط أكراد أصبح أحدهم رئيساً للوزارة وهو الفريق نور الدين محمود .

على أن المذكرة بحثت في موضوع يعتبر منتهياً ومبتوتاً فيه بموجب الاتفاقية وهو موضوع محافظة «كركوك» . فالبارزاني يعود للحديث عن ضمها لمنطقة الحكم الذاتي والحصول على عائداتها النفطية . والملا يعرف سلفاً أن مطلبه ككل مرفوض لكنه يناور كعادته وفي جعبته أن يستجر البعثيين إلى إعادة فتح ملف كركوك عسى ينجح في إجتزاء أجزاء منها وفي إحتواء جانب من عائداتها(*) . وكان ذلك بتحريض خارجي «كيسنجر والشاه» .

وقد غفل الملا على أن مجرد القبول بإعادة النظر في الموضوع هو خرق للإتفاقية وفيه التفاف مخجل على سيادة الدولة ووضع ثرواتها العامة موضع مساومة وإبتزاز سياسي لصالح فئة دون فئة من أبناء الوطن . فثروة «كركوك» النفطية هي ثروة عراقية عامة تنفق على شؤون البلد كله وفق سياسة اقتصادية متوازنة ومعلنة . وشمال العراق جزء من العراق يتمتع بخاصية «الحكم الذاتي» وهذا لايتيح أن يكون له وضع مالي أو اقتصادي مستقل ومتميز . وهل في الدنيا دولة واحدة تقر أو تقبل بمثل هذا الوضع؟ . حتى الدول الاتحادية نفسها مثل الاتحاد السوفييتي السابق كان يتألف من اتحاد جمهوريات متعددة وأقاليم تحكم ذاتياً لكن ثروات الاتحاد العامة ليست مجزأة أو تخص هذه الجمهورية دون تلك ، أو لها فيها نسب متفاوتة بل لكل دولة أو كيان حصته وموازنته ومثل ذلك اتحاد الجمهوريات اليوغسلافية سابقاً . . . إنها كالعقار المشاع ، الكل يملكه والكل له حصة فيه من دون تخصيص أو تمييز . لكن الملا كان يريد إزالة الشيوع . ولماذا إن لم يكن للاستحواذ على الحصص المشاعة بتحريض خارجي كيسنجري على نحو ما تأكد فيما بعد . وهو ما اعترف به الملا نفسه بعد أن اكتشف الدور البائس الذي جعلوه يلعبه يومذاك .

ما يتعلق بكوردستان فإنها قد تفيد من عائدات النفط ضعف ماتفيد منه سائر أنحاء الجمهورية العراقية على أساس من مدى حاجتها للخدمات والمشاريع التنموية ، وهذا شيء يتقرر على مستوى الدولة وسياستها الاقتصادية والإنمائية المحددة مركزياً ، وهو ما حصل وتحقق فيما بعد . مع الإشارة هنا إلى أن تجربة الحكم الذاتي وبموجب الإتفاقية تعني وحدة الوطن ، ووحدة الشعب ، ووحدة النظام القائم ، ووحدة الثروة العامة ، ووحدة الجيش ، ووحدة برامج التعليم مع بعض المميزات القومية لهذه القومية أو تلك . ففي كوردستان هناك تميز وتمييز للقومية الكردية وهذا وضع لا يقبل جدلاً ونصت عليه الاتفاقية .

(*) من المعروف من سابق أنه كلما تحرك ملا مصطفى صوب كركوك كان تحركه بتحريض خارجي . . . والسؤال هل نفرّط بكوردستان كلها وبإتفاقية الحكم الذاتي على مذبح كركوك فما هذه المعادلة الخائبة؟ . إنهم في الخارج درسوا نقاط الضعف بالأكراد فتعاملوا معها بنجاح .

٤ - تطالب المذكرة بشكل ملح في انسحاب القوات العراقية من الشمال الكردي .

إن مطلباً كهذا يعد مقبولاً ضمنياً فيما لو كانت هذه القوات مقيمة لتفرض سياسة الدولة بالقوة والبطش أو أن وجودها بوليسي فقط فيصبح سحبها مطلباً أولياً للتدليل على حسن النوايا مثلاً ، لكن هذه القوات هي قوات الجيش العراقي وهو جيش عربي - كردي مشترك ومهمته هي الدفاع عن حدود الوطن . ولم يعد لهذه القوات أي دور أمني ضد فئات مسلحة من الأكراد وتتواجد في كوردستان تحت مظلة اتفاقية آذار للحكم الذاتي ، فضلاً عن أن وجودها وإنتشارها في الشمال قديم ومنذ تأسيس الدولة كمثل وجودها وإنتشارها في أي مكان من البلاد . وإذا أخذنا بعين الاعتبار أن الشمال هو الجزء الأكثر تهديداً من الجوار أمكننا أن نفهم جيداً لماذا كانت جميع الحكومات العراقية شديدة الحرص على تقوية هذه المنطقة الحساسة بالنسبة لأمن البلاد الخارجي لاسيما في حدودها الشرقية(*) .

إن طلب البارزاني هو بمثابة إنتحار للدولة فيما لو فكرت بقبوله . فهل كان ملا مصطفى من القوة والعزم بحيث يتمكن من صد العدوان الخارجي نيابة عن الدولة العراقية وجيشها القوي؟ . ماذا نسمي هذا الطلب إذن؟ . نترك ذلك للتاريخ . كما نترك لكل عراقي أن يتخيل العراق وحدود العراق فيما لو دهمهما الخطر الخارجي أي فيما لو انصاعت حكومة بغداد وإستجابت لهذا المطلب؟ .

الرد على المذكرة
وسوء الأوضاع وبيان البارزاني

إن الحكومة العراقية لم تترك مذكرة البارزاني من دون رد رسمي وعلني فقد جاء الرد خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس الجمهورية الرئيس أحمد حسن البكر بتاريخ ١٧ تشرين الثاني /١٩٧١ مؤكداً فيه أن النية أنعقدت على تنفيذ بنود الاتفاقية من دون أي إخلال بها . . . أي من دون أي تعديل(**) .

(*) احتلت فارس بعض أجزاء من العراق بما فيها بغداد مرتين منذ العهد الصفوي قادمة من الشرق ، وبلغ مجموع سنوات الاحتلال ٤٥ عاماً مما جعل الأوضاع حساسة وحذرة هناك .

(**) وسنلاحظ أن المذكرة الحكومية كتبت بدقة وعناية محسوبة ، فهي لا توجه ملاحظاتها إلى الشعب الكردي ككل بل إلى من تخاطبه حصراً وهو قيادة الحزب الديموقراطي الكوردستاني .

وفي ٢٥ من الشهر نفسه أعلن البارزاني في تصريح صحافي نقلته وسائل الإعلام الرسمي أكد فيه تمسكه بمسؤولية بيان ١١ آذار ١٩٧٠ والعمل على تنفيذ بنوده بإخلاص ودعا إلى نبذ الفرقة وتوحيد الجهود والقضاء على رواسب الماضي . وأضاف : «إننا على استعداد مطلق للمساهمة في دورنا الكامل في هذا الخصوص . وإن على القوى الوطنية أن تدرك ظروف المرحلة التاريخية التي تجتازها بلادنا» .

رغم هذه التصريحات المهدئة من الطرفين فإن الأجواء ظلت متوترة رغم مضي قرابة عامين على إعلان اتفاقية آذار . واستمر التأكيد على المواقف . ولم تهدأ المؤامرات الخارجية ولا الإغراءات الكاذبة الموعودة للملا ، فالحكومة العراقية تصدر التصريحات والبيانات الرسمية عن مراحل وضع اتفاقية آذار موضع التنفيذ . والحزب البارتي بزعامة البارزاني يواصل عرض المطالب وتقديم الشكاوى والمآخذ في جريدة «التآخي» أو بموجب كتب ومذكرات رسمية فتتم دراستها ومعالجتها . لكن الأمور تطورت بشكل سيء عندما تدهور الوضع الأمني في الشمال في بداية حزيران ١٩٧٢ حيث قامت عصبة مسلحة بقطع الطرق في محافظة السليمانية وأسفرت عن مقتل بعض الأشخاص ، وسارع الجانب الكردي إلى نفي أي علاقة له بالحادث . . . وإذن لابد من وجود طرف ثالث فعل ذلك لأنه لا مصلحة للبارزاني بعمل تخريبي كهذا . فالدسائس مستمرة لتخريب العلاقات بين العرب والأكراد ، وكان على الجميع التنبيه والحذر .

العراق يؤمم النفط . . والمؤامرات تبدأ

وفي شهر تموز التالي من عام ١٩٧٣ تأزم الوضع في منطقة سنجار غرباً ووقعت بعض الحوادث الدامية وتم التحقيق بشأنها ، وتشكلت محكمة خاصة في الموصل للنظر في القضية ودعي للمثول أمام المحكمة عدد من منتمي الحزب الكردي «الديموقراطي الكوردستاني» وتطورت الأمور إلى الأسوأ حيث أطلق الرصاص على مدير إحدى نواحي سنجار فأصيب ومعه عدد من رجال الأمن ، وأغتيل قائمقام سنجار غانم أحمد العلي كما قتل رئيس عرفاء كان برفقته وتم القبض فيما بعد على ثلاثين شخصاً مسلحاً . وإذا ماعرفنا ان الحكومة العراقية أممت شركة نفط العراق في أول حزيران ١٩٧٢ أي قبل شهر فقط أمكننا معرفة مدى الهجمة الخارجية والتدخل الأمبريالي المباشر . ومن المؤكد أن ضم قضاء سنجار ومنطقة الشيخان وهي من معاقل اليزيديين إلى محافظة الموصل استثار الجانب الكردي

الـذي كان يفضل ضمهما إلى محافظة دهوك الداخلة في منطقة الحكم الذاتي رغم المعوقات الجغرافية والديموغرافية(*) .

وعندما وقع صدام مسلح بين جماعات من العشائر العربية والكردية (وهو مايحدث لأول مرة في تاريخ العراق) فإن الطيران العراقـي سارع إلى قصف الجانبين لتهدئة الأحوال . وثبت فيمـا بعد أن جماعـة البـارزاني لـم يقفوا على الحيـاد بـل دعموا الطرف الكـردي العشـائري بالسلاح والرجال . ونجد ملا مصطفى يسارع إلـى نفي تدخله ووجه برقية رسمية إلى رئيس الجمهورية بهذا المعنى ومطالباً بإيقاف العمليات العسكرية .

ذيول مصرع وزير الزراعة

وإذ أوفدت الحكومـة وفداً رسـمياً إلـى الشـمال للتحقيق فيما يحدث فيهـا ، وقع حادث صدام بين سـيارة الوفد وسـيارة عسـكرية عابرة أسـفر الحادث عن مصرع وزيـر الزراعة «نافذ جلال حريزي» وهو أحـد الوزراء الأكراد في الحكومـة ونتج عن ذلك أن مجلس قيادة الثورة أصدر قراراً لاحقـاً دمج بموجبـه وزارة الزراعـة بوزارة الاصلاح الزراعي وهـو تدبير لجـأت إليه دول كثيرة في المنطقـة العربيـة ومنها سـورية ،لكن البارزانيين وجـدوا فيه عمليـة تقليص لنفوذهـم طالما ظـل وزير الاصلاح الزراعي غـير كردي . بينمـا ردت جريدة «الثورة» على هذا الموقف بأن الوزير سـواء أكان كرديـاً أم عربياً فإنـه يعمل في دائرة المسؤولية الوطنية وبإمكان الجـانب الكردي ترشـيح أي مرشـح لإشـغال منصب وزاري في الحكومـة بدلاً عن الوزير الراحل . . . وعندمـا أزدادت المشـاكل العالقـة تشـكلت لجنـة ثنائيـة تمثـل الحزبين لمعالجتها وتقديم المقترحات اللازمة .

(*) الأخ مسـعود البـارزاني وهو أحـد أطراف «الانتفاضـة» المزعومـة - وكما أعرفـه بدقـة وأقدره وأحبـه على المستوى الشخصي - أكد لي بأنه على استعداد لتوقيع الاتفاقية التي تمخضت عن المفاوضات العراقية - الكرديـة التي جرت في بغداد بعد حرب الخليج أو العدوان الأميركي على العراق . . إنه على استعداد للتوقيع فيمـا إذا قبلت بغداد بضـم قضـاء شيخـان لمنطقـة الحكم الذاتي . ربما هو مطلب تعجيزي لأن قضاء شيخان لم يكن يوماً جزء من كوردستان ولم تنص على ذلك اتفاقية ١١ آذار نفسها . يقول مسعود أنني أطالب بمكسب على الأرض أبرر به توقيعي . . . «قـال لي ذلك خلال زيـارتي له في فنـدق الشام بدمشق نيسان ١٩٩٦ وكان بدعوة رسمية في البلاد» .

وكانت شـيخان ومـا تزال فيهـا كثافة «يزيديـة» بل عاصمـة الـيزيديين من النـاحية المذهبيـة ، ولم يعترف الأكـراد يوماً بـأن اليزيديين أكراداً إلا الآن وبتحريض خـارجي مع أنهم أكراد ، وهـا هم اليزيديون ولأول مـرة يتحركون أو بعضهم لينشطوا مذهبياً ويضعوا الكتب وينشـروا فلسفة المذهب ، وأصبحنا نجدهم ينشطون في معظـم العواصم العربية هكذا علناً ، وليت نشاطهم وهدفهم ديني مذهبي إذن لسكتنا ،لكنه عملية تشويش واستثارة على مستوى العراق وجواره .

الموقف من الإحصاء في كركوك

في أواخر العام ١٩٧٢ أبلغ البارزاني الجهات المسؤولة بأنه لايعترف على نتائج الإحصاء السكاني في كركوك والذي يشير بأن الأكراد لايشكلون الأغلبية في هذه المحافظة ويعتبر كركوك جزءاً من كوردستان . وبدأت المشاكل الأمنية تدهم هذه المحافظة فقد القيت قنبلة على مقهى أدت إلى مقتل عريف مظلي وجرح ٢٧ شخصاً بينهم ضابط وتم اعتقال بعض المشبوهين . وأنا هنا لا أميل إلى اتهام البارزانيين أبداً ، لأن تتالي الحوادث يؤكد على وجود طرف ثالث متآمر يفتعل الأحداث للتخريب بين الجانبين . وكان على الملا وأعوانه إمعان النظر أكثر بهذه الأحداث والتشاور مع بغداد بصددها .

لم تعد الأمور تبشر بالخير وازدادت الهوة بين الطرفين من دون أن نهمل تراكمات الماضي وحالات أنعدام الثقة المتبادلة التي بدأت تلعب دورها في تأزم العلاقات وتقديم تفسيرات متناقضة للأحداث ، على أن لاننسى لحظة واحدة بأن الجهات الخارجية «الشاه وكيسنجر» بدأت مداخلاتها ومؤامراتها عندما قرأت سطور الأحداث من خلال مصالحها فهي متربصه بإتفاقية آذار وتجربة الحكم الذاتي وتعمل على إجهاضها وإعادة الأمور في شمال العراق إلى سابق عهدها من التوتر ورفع السلاح وتخريب البلد ولم تنجح . فقد استمرت تجربة الحكم الذاتي بدون البارزاني على ما هو معروف وبمشاركة الحزب البارتي نفسه بعد تخليه عن البارزاني ، لكن المؤامرة نفسها نجحت في ذلك بعد عشرين عاماً من المحاولات الفاشلة . . . نجحت عام ١٩٩١ عندما جعلت أميركا من التدخل في كوردستان وإجهاض إتفاقية آذار أحد أهداف عدوانها على العراق وحرب الخليج . . . لقد سددت أميركا وبريطانيا الفاتورة كاملة وعلى يد بعض الأكراد الذين اضطروا بدورهم أن يدفعوا الثمن باهظاً وعلى حساب وطنهم وشعبهم في اقتتالهم ومذابحهم ضد بعضهم بين عامي ١٩٩٤ - ١٩٩٦ .

اتهامات صحافية

لم يعد أحد من المواطنين بعيداً عن الأحداث المتداخلة لأن صحافة الطرفين كانت تتبادل الاتهامات علناً وتقدم الأدلة على ماتطرحه من وقائع تجدها مؤيدة لوجهة نظرها . وعندما نستعرض هذه الحوادث ووجهات النظر نجد أن كلا الطرفين محق فيها وكان من الممكن إحتواءها ومعالجتها لو سلمت النوايا بينهما وترسخت عوامل الثقة المتبادلة . . . لقد بدت الأمور متطابقة مع المثل الشعبي الذي يقول : «المسألة ليست مسألة رمانة بل قلوب مليانة» .

هنا بدأ ملا مصطفى يستجيب لإيحاءات الخارج والإصغاء لإغراءات التورط في مواقف عدائية ضد الدولة بينما كانت الحكومة ماضية في ترتيباتها من أجل وضع اتفاقية آذار موضع التطبيق في ١١ آذار ١٩٧٤ حسب الموعد المقرر من دون أن تثنيها عن عزمها أية معوقات، لكن لهجة البارزاني بدأت تتبدل وقوائم الاتهامات الموجهة للحكومة ولحزب البعث تتالت وازداد معدلها وحجمها وكانت تصدر أولاً بأول للإعلام والصحافة خارج العراق على شكل عملية تشهير أكثر مما هي شكوى أو تنفيث . . . إنه ملا مصطفى يعود للعزف على ربابته والضرب على طبله . فقد قرر على ما يبدو وحزم أمره على «لحس» توقيعه والتنصل من الاتفاقية متوهماً بأنه قادر على فعل شيء عن طريق البندقية بدعم وإغراء أميركي - إيراني، ولم يقم بأية دراسة جادة ودقيقة للوضع في العراق وما جرى على أرضه من تبدلات خلال الأعوام الستة التي انقضت على وجود البعث في الحكم، وكان على صلة وثيقة بالوضع القائم، وهو وضع يختلف جذرياً عما مر به من عهود وأنظمة منذ العهد الملكي وما بعده كما سبق ذكره .

كان الملا أسير طموحات ذاتية تتصل بشخصه وبالبارزانية والبارازانيين . علماً أنه لم يكن يملك سيطرة كاملة على الجميع من حوله، بل ان عدداً من أبنائه كان لا يشاطره الرأي أو الموقف فقد تعبوا من هذه المناورات على مدى سنوات طويلة على حساب استقرار البلاد وأمنها وسلامة أبنائها . . وكانوا يجدون في اتفاقية آذار نهاية المتاعب وبداية ناجحة للاستقرار والانتاج لاسيما وقد حملت توقيعه وكانت نتيجة مفاوضات ومباحثات ثنائية متكافئة فلماذا الانقلاب عليها؟ ذلك كان السؤال الذي قاد الآخرين إلى تأييد الاتفاقية ومواصلة تنفيذها حتى بعد تنكر الملا لها .

• • • • •

المبحث الثاني

- وثيقة تاريخية -

مذكرة القيادة القطرية العراقية
... والمكاشفة الصريحة مع الأكراد

أمام هذا الوضع ، وبعد تطور الأمور إلى ما آلت إليه . وحفاظاً على مناخ السلم والتآخي وإنجاح التجربة الأولى من نوعها في تاريخ العراق الحديث وفي التاريخ الكردي الدامي . . . أمام هذا الوضع وجهت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الإشتراكي في العراق مذكرة حزبية رسمية إلى قيادة الحزب الديمقراطي الكوردستاني بتاريخ ١٩٧٢/٩/٢٣ ننشرها بنصها لأهميتها التاريخية . . ولأنها تسلط الأضواء بدقة وبشكل وثائقي على الأحداث وتعاقبها ، وهي توضح بأن الحكومة وحزبها في بغداد قد سلكا الطريق الصحيحة وهي تقديم اللوائح والمذكرات ومواصلة الحوار :

فماذا تضمنت المذكرة؟ :

نلاحظ بداية أن المذكرة موجهة من حزب إلى حزب . وهذه مبادرة مقصودة بذاتها للتأكيد على أن الساحة العربية في العراق يقودها حزب طليعي تاريخي وكذلك الساحة الكردية مما يجعل الوضع مريحاً فتكون المباحثات وأشكال الحوار تتم بين قوى سياسية مؤهلة ومتكافئة . أي أن المباحثات تتم بين طرفين سياسيين وليس بين سلطة حكومية وبين فئة مسلحة أو عاصية على الدولة كما كان يحدث في الماضي الطويل المؤلم . وفي هذا تأكيد للنوايا الطيبة والحماس الشديد لإنجاح التجربة العربية - الكردية في الوطن الواحد .

إنه تكافؤ سياسي ، مكين ، ولغة صريحة ، ومكاشفة واضحة ، أراد حزب البعث العربي الإشتراكي أن يؤكدها في رسالته ويؤكد دوره في قيادة التجربة الثورية في العراق وأن لا دور ولا إرادة لسواه في هذا المجال وحده . . . ولكن مع الأسف الشديد لم يشأ ملا مصطفى شخصياً وليس الحزب - حزبه - أن يتفهم ذلك .

هذه المذكرة هدفت على مايبدو إلى توضيح مدى التزام الحزب العربي بإتفاقية آذار وبالمبادىء التي انبثقت عنها بإرادة الطرفين وعلى قدم المساواة في مفاوضات ثنائية متكافئة

كـانت تجري على أرض العراق العربي – الكردي ، تـارة في بغداد واحيانـاً في كوردستان وتم التوقيع في «كلالـة» موطن قيادة البارزاني ومنزلـه الشخصي . حتى لكـأن المذكرة المشار إليها تريد أن تطرح للحزب البارتي مـاتتعرض له المسيرة من عقبات وصعاب في الجانب الكردي ليكون حكمـاً لاطرفاً وحتى يتمكن من وضـع يده على الأخطاء والأخطـار بحكم مسؤوليته ولتقويـة دوره ومركزه أيضـاً في كوردسـتان فقد أصبح المـلا الآن فضلاً عن مكانتـه التاريخية رجل سياسـة وكياسـة ، وصاحـب مسـؤوليات كـبرى ومشاركة فعليـة في الحكم ، ولا تكون مخاطبته إلا في هـذا السياق . . . وهذا له مغزاه الكبير طبعـاً لأنه مامن مفاوضات واتفاقات ناجحـــة الإ إذا ضمنـت التكــافؤ والنوايــا الطيبـــة المتقابلـــة والحفــاظ علـى العهد ودوام المصارحـة . . . وتبدأ المذكرة بكلمـة ملفتـة : «أيها الأخوة» وهـذا له مغـزاه فالطرفان أخوة في الوطن الواحـد وعلى ذات المسـتوى وليس حاكماً ومحكومـاً أو حكومة ومعارضـة . إنه حزب يخاطب آخر بتكافؤ .

ننشـر هنـا المذكرة بكاملهـا لأن فيها كـل مايخطر علـى بال المتســائل من أسـئلة تتعلق بإنكفـاء الأمور إلى الأسـوأ ومـا هي مسـؤولية كل طرف ولمـاذا حدثت المداخلات الخارجية؟ فـالمذكرة توضح كل شــيء وتلقي الضوء على جميع الأخطـاء والإنحرافـات عن الخط المقرر وماهيّـه النوايا السيئة؟ إنهـا مذكرة تاريخية فعلاً نترك لكل إنسـان أن يستخلص من خلالها الفكرة المناســبة وتحديد المسـؤولية فيمـا آلت إليـه الأمور مـن دون أن نضيف أي تعليق آخر فالمذكرة ضافية وافيـة وتاريخية . تـاركين الحكم للتاريخ منوهين بأنـه لو كانت لدى الحكومة العراقيـة أو حزب البعث نوايـا مبيتـه لا تخذوا من الموقف الكردي والأحـداث المؤسـفة سبباً مشروعاً لنقض الإتفاقية وليس للحرص عليها ودوام لغة الحوار .

نحن نكتـب للتاريخ وحده وهذا من أهم أهداف الكتـاب ولا بد من دعم مدونات التاريخ بالوثائق ونحسـب بـأن المذكرة العراقيـة الموجهة للحـزب البارتي إحدى هذه الوثـائق الهامة . وسـنجدها كتبت بعبارات رقيقـة ودقيقة تهدف إلى إقنـاع الطرف الآخر لاإلى اتهامه أو تبرر الأحداث لنقض الإتفاقية كما ذكرنا . ونأمل من كل كردي أن يقرأ سطورها بأناة ويستوعب أهدافهـا وصدق نواياها ليصبح أكـثر قناعة بـأن ملا مصطفى شـخصياً لاغيره حزم أمره على التملص مما تم الإتفاق عليـه فاضطرت قيادة حزبه إلى فصلـه ومضت بتنفيذ الإتفاقية وغادر هـو متسـللاً إلى إيران . . . كـل ذلك بصرف النظر عمـا آلت إليـه الأمور فيمـا بعد ، ونكتفي بالقول ان العمل على تخريب الاتفاقية أصبح هدفاً للامبريالية الانكلو – أميركية ولاسرائيل

ولأكثر من طرف إقليمي لم يلبثوا أن نجحوا بتخريبها كتجربة تاريخية عام ١٩٩١ وأعتقد بأنه على كل كردي مخلص إجراء مقارنة لأوضاع كوردستان ما قبل تخريب الاتفاقية وما بعدها وكيف كانت الأوضاع في كوردستان في ظل الاتفاقية وما آلت إليه بعدها من خراب ودمار . مع التأكيد من جديد بأنه لا خلاص لأكراد العراق إلا بالعودة لنقطة البداية أو أن المصير سيبقى مجهولاً ومدمراً .

• • • • •

... نص المذكرة

أيها الأخوة :

نحييكم ونحيي كافة أعضاء حزبكم ، ونبعث إليكم بهذه الرسالة ، بعد أن تعرضت العلاقات فيما بيننا إلى تصدع كبير ، آملين أن تساعد هذه المبادرة على المسارعة في إيقاف التدهور ، وتجديد بناء هذه العلاقات على قواعد ثابتة من الإيمان بأن الأساس الذي لاأساس سواه للتحالف بين حزبينا ، ولتحقيق الإخاء القومي والمساواة التامة بين جماهير شعبنا العربية والكردية . . هو النضال المشترك والمخلص من أجل ترسيخ وحدة السيادة الوطنية للجمهورية العراقية والمحافظة على وحدة أرضها وشعبها . . في ظل ثورة السابع عشر من تموز المجيدة وفي إطار أهدافها التي حققت مكاسب تقدمية كبرى كان من أهمها وأبرزها بيان ١١ آذار التاريخي .

وأسباب التدهور معروفة لكلينا . وسبق أن بحثت مراراً مع أغلبية أعضاء المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب الديمقراطي الكردستاني ، وبخاصة مع السيد البرزاني .

وإننا إذ نعود لعرض الأمور التي تثير القلق في نفوسنا برسالة مكتوبة ، فذلك من أجل أن تكون وجهة نظرنا واضحة تماماً أمام جميع رفاقكم ، لكي تتوفر لهم فرصة الإطلاع على وجهة النظر هذه ، وعلى الأسباب الموضوعية التي أدت إلى التدهور الذي مازال بالإمكان تلافيه . . ولكي تكون جماهير حزبينا على بينة كاملة بالعوامل التي تهدد عملية بناء السلام ، حتى يكون لها دورها الإيجابي في السعي إلى إعادة بناء التحالف بين حزبينا على أسس وطنية نضالية وطيدة ، وفي تهيئة الظروف الملائمة لبدء علاقات قائمة على الثقة التامة ، وعلى الحرص على تعزيزها وتطويرها نحو الأفضل لما فيه مصلحة الشعبين العربي والكردي ، ومصلحة العراق التقدمي المزدهر ، سيما وأن عدم الإستجابة الجدية لضرورة تجاوز السلبيات قد بات يهدد امن الدولة ومستقبل التعاون فيما بيننا .

وما من شك في أن الصراحة والمجابهة الموضوعية بنقاط الخلاف والتناقض والإخلاص للحقيقة والحرص على وحدة هذا الوطن ومستقبل شعبه . هي المعايير الوحيدة التي يمكن اعتمادها في الكشف عن الأسباب الحقيقية التي أدت إلى تصدع العلاقات فيما بيننا ، ومن ثم الوصول إلى وضع الحلول العلمية الكفيلة بحل الكثير من المشاكل والمعضلات التي نعاني منها كثيراً . . معتقدين ، بل جازمين ، بأن المشاكل والمعضلات مهما كبر حجمها ، فإن القدرة على حلها وتجاوزها - عندما تتوفر الرغبة الأكيدة لذلك - تبقى هي الأقوى والأكثر فعالية وجدوى .

أيها الأخوة : من أجل أن نعرف الأسباب الحقيقية للأوضاع المتردية ، لابد من العودة إلى الماضي القريب لإدراك مغزى الأحداث في إطارها التاريخي الموضوعي (تلافي أي إحتمال بعودة عقارب الساعة إلى الوراء) .

وبالنسبة إلينا ، فإن ثمة وقائع قد تفيد العودة إلى التذكير بها ، منها أن الثورة حينما أقدمت على بدء حوار معكم للوصول إلى حل للمسألة الكردية ، (لم تنطلق من مواقع الضعف ولا من مواقع السلبية ، وإنما تنطلق من موقع متين وإيجابي)(*) هو موقع الإلتزام الثابت بمبادئها القومية والإنسانية الثورية ، وكذلك التزامها بمبادىء الإستقلال والوحدة الوطنية والنهج الديمقراطي والتحولات الإجتماعية المتقدمة ، والحرص على إرساء الأخوة العربية الكردية على أساس وطيد من السلم والتقدم ، بوضع حل صحيح يشكل رداً حازماً على عوامل الإنقسام والإقتتال بين الأخوة أبناء الوطن الواحد .

ومن الجلي أن موقف الثورة هذا ، لم يكن بفعل الصدفة ، ولا نتيجة العوامل والظروف الطارئة الخاصة . . بل كان موقفاً منبثقاً عن نهج استراتيجي مبدئي (ينطلق من إيمان حزبنا وسلطة ثورتنا بالحقوق المشروعة للأكراد ضمن الإطار الوطني الصحيح) الذي يؤمن عوامل الرسوخ لوحدة الجمهورية العراقية على كافة الأصعدة والمستويات .

وقد جسد حزبنا موقفه من قضية الحقوق القومية للأكراد منذ البداية في بياناته وقراراته ، كما جاء ذلك مثلاً في بيان القيادة القومية حول بيان ٢٩ حزيران عام ١٩٦٦ : وفي بيان المؤتمر القطري السابع عام ١٩٦٩ . . الخ . . . فحزبنا - حزب الثورة العربية - يشجب تماماً الإضطهاد القومي الذي كرسه الإستعمار ، ويؤمن بضرورة التآخي القومي بين القوميات والأقليات القومية في إطار الوطن والدولة الواحدة .

(*) الأقواس هي من وضع المؤلف وليست من أصل المذكرة وضعها للفت النظر لأهمية الكلام .

(وفي بلد كالعراق تتعايش فيه عدة إنتماءات قومية ، تشكل مسألة تأمين الحقوق القومية حجر الأساس في ضمان الوحدة الوطنية) .

لذلك ، فإن سلطة الثورة إنطلقت في حوارها معكم بوحي من هذه الأفكار ، وبشعور موضوعي (بأنكم تمثلون قوة أساسية) تؤثر سلباً أو إيجاباً على مستقبل القضية الكردية ، سواء أكان ذلك في المرحلة الراهنة أو في مراحل أخرى .

وبانتهاجنا أسلوب الحوار الموضوعي الهادف ، عبرت الثورة عن رغبتها في تحقيق سلام دائم في المنطقة الشمالية من أرض الوطن على أساس ضمان تمتع الشعب الكردي بحقه في الحكم الذاتي في إطار الوحدة الوطنية والشعبية ووحدة السيادة الوطنية للعراق كما أقر ذلك المؤتمر القومي العاشر لحزبنا .

وإذا كان الحل السلمي الديمقراطي للمسألة الكردية قد جاء بعد مرور فترة على قيام ثورة السابع عشر من تموز ، فهذا لايعني ان الحل لن يكن في مقدمة مهمات الثورة ، فلقد سبقت إعلان بيان ١١ آذار التاريخي مجموعة من الإجراءات الإيجابية الممهدة . . وقد كان الحوار معكم على المشاركة بالحكم على أساس بيان ٢٩ حزيران أول خطوة للثورة في هذا السبيل .

علماً بأن مطالبكم لم تكن حينذاك تتجاوز ماتضمنه بيان ٢٩ حزيران من بنود مع أننا كنا نعتبر هذه البنود لاتشكل إقراراً كافياً بالحقوق القومية للأكراد ولاتضمن أخوة راسخة وعلاقات متينة بين العرب والأكراد في إطار هذا الوطن .

لذلك فقد أعلنت ثورة السابع عشر من تموز ، منذ يوم إنتصارها الأول ، عن تبنيها الكامل لبيان ٢٩ حزيران ، مؤكدة بذلك مواقفها السابقة التي كنتم على علم بها من خلال اللقاءات التي كانت تحصل فيما بيننا قبل ثورة ١٧ تموز ، والتي أسفرت عن اشتراككم في الوزارة التي شكلت بين ١٧ - ٣٠ تموز .

ولكننا فوجئنا - للأسف - بعدم استعدادكم للمشاركة في الحكومة التي قامت أثر انتفاضة الثلاثين من تموز ١٩٦٨ : مع أن هذه الانتفاضة أستهدفت عناصر اليمين والرؤوس الرجعية والمشبوهة التي حاولت العبث في الثورة وحرفها ، وحسمت الأمور لصالح الجماهير وقضية تحررها الوطني والقومي والاجتماعي .

مراجعة أسباب الصدام
.. وتجدد القتال

تواصل المذكرة بالقول :

ورغم هذا الموقف ، فقد بذلنا الكثير من الجهود دون جدوى لحملكم على مراجعة هذا

الموقف من أجل المساهمة الجدية في المسؤولية . . وحافظنا – رغم استمرار السلبية – على استعدادنا للحوار معكم من أجل الوصول إلى فهم للأسباب العميقة التي تكمن وراء موقفكم المذكور .

غير أن القضية لم تبقَ في هذه الحدود من الموقف السلبي ، بل عملتم على تصعيد ذلك إلى مدى أكثر خطورة . . (عندما قمتم بنسف أنابيب النفط بإشراف أعضاء في المكتب السياسي لحزبكم) ، مما كشف لنا بأنكم لم تعودوا مستعدين لحل المشاكل بالطرق السلمية .

وبالفعل فقد واصلتم ممارسة الأعمال التخريبية كنسف خطوط السكك الحديدية إضافة إلى أعمال أخرى عديدة كانت تهدف إلى تدمير الاقتصاد الوطني ، مما لايمكن معه لأية سلطة تحترم مسؤوليتها أن تتغاضى عن ذلك .

لذلك وجدنا أنفسنا أمام أحد خيارين : إما السكوت عن هذه الأعمال وبالتالي تعريض أمن الدولة وسلامتها إلى الخطر ، أو نختار مكرهين طريق الرد عليها ، والمحافظة على هيبة الدولة ووحدة الوطن . . وكان لابد من الجنوح إلى الحل الثاني رغم مرارته .

في مثل تلك الأوضاع تجدد القتال رغم أننا كنا غير راغبين في أن نسلك ذلك السبيل لقناعتنا الكاملة بأن السلم هو المناخ الضروري لحل المسألة الكردية حلاً صحيحاً ، ومعالجة الأسباب التي أدت إلى القتال معالجة جذرية .

إنكم على علم بأن أعداداً كبيرة من المواطنين الأكراد يقفون إلى جانب السلطةعند تجدد القتال (وبالذات الجناح الثاني لحزبكم في ذلك الحين الذي كان يقوده الأستاذ ابراهيم أحمد وجلال الطالباني ، وعدد كبير من المواطنين الأكراد) .

ومع كل هذا ، فإننا كنا على يقين من أن حل المسألة الكردية لايمكن أن يقوم على أسس صحيحة مالم تعالج الأسباب التي أدت إلى حمل السلاح بالأساس .

وفي ذلك كتبت جريدة حزبنا «الثورة» سلسلة من المقالات تحت عنوان (كيف السبيل إلى حل المسألة الكردية) أوضحت فيها موقف الحزب بصورة لاتقبل اللبس . وعبرت عن إيماننا الراسخ بأن الطريق إلى السلام العادل هو طريق إقرار وتنفيذ الحقوق القومية المشروعة للأكراد ، وإن أي اضطهاد قومي مهما كان شكله لابد أن يدفع إلى مواصلة النضال بصورة مشروعة للتخلص منه .

ورغم ظروف القتال فإن سلطة الثورة لم تغير قناعتها بمشروعية الحقوق القومية للأكراد التي تضمنها بيان ٢٩ حزيران ، لابل تجاوزت عملياً أحكام ذلك البيان .

وليس خافياً على أحد أن الثورة قد أصدرت إبان تلك الظروف بعض القرارات التي تتعلق بالحقوق للأكراد ، والتي لم يتضمنها بيان ٢٩ حزيران :

- كالإعتراف بالحقوق الثقافية للشعب الكردي .
- وإنشاء مجمع علمي كردي .
- وتأسيس جامعة السليمانية .
- وإستحداث محافظة دهوك .
- وإعتبار ٢١ آذار (عيد نوروز) عيداً وطنياً للشعب في عموم القطر العراقي .
- وإعلان العفو مرات متعددة عن المشتركين في حوادث الشمال .

إن تلك الاجراءات التي ذكرت على سبيل المثال لاالحصر قد تمت قبل إعلان بيان الحادي عشر من آذار التاريخي . وهي في جوهرها جزء من برنامج سياسي كامل كانت الثورة قد أعدته لحل المسألة الكردية . وماكان بيان ١١ آذار إلا التجسيد العملي له .

ولا حاجة أن نكرر القول : إن الخطوط العريضة لهذا البرنامج كانت راسخة في تصور حزبنا قبل تسلمه الحكم ، للذلك لم يؤثر القتال الذي تجدد في الشمال بعد تسلم حزبنا للحكم على إيمانه بوجوب التوصل إلى حل سلمي ديموقراطي للمسألة الكردية لأن القضايا المبدئية لاتؤثر عليها في نظرنا الأحداث الطارئة .

دور القيادة القومية للبعث

وقد تبلور – رغم كل ماحدث – اتجاه نحو بدء حوار معكم مرة أخرى ، (ذلك لأننا ننكر أن أي حل بتجاهلكم كحزب سياسي قد يؤدي إلى زرع العقبات أمام تطبيق الحقوق القومية للأكراد وأمام تحقيق السلم الوطيد) . كما أن بقاء قوة أساسية من الحركة الكردية بعيدة عن المساهمة في إقرار السلام سوف يعرقل مهمة السلام ويشكل ثغرة بارزة في هذه الحلول .

وفي ظل هذه الأوضاع إنعقد المؤتمر القومي العاشر لحزبنا من (١ – ١٠) آذار ١٩٧٠ ودرس من جديد المسألة الكردية وقضية المطامح القومية للجماهير الكردية في العراق ، وأطلع على نتائج الحوار الذي جرى بين سلطة الثورة وقيادة الحركة الكردية ، وأكد أن إعلان الحل السلمي الديموقراطي لهذه المسألة على أساس الحكم الذاتي ضمن الوحدة العراقية بما يحقق أفضل شروط التعاون والتآزر بين القوميتين العربية والكردية يجب أن يكون في مقدمة إنجازات الحزب .

الطالباني وإبراهيم أحمد وجماعة الفرسان

تتابع المذكرة :

ومن المعلوم أننا منذ دخلنا معكم في بحث جدي للوصول إلى حل لهذه المسألة ، لم نجد أن النقاط التي كانت مثار خلاف أساسي بيننا وبينكم تتعلق بالحقوق القومية للأكراد ، وإنما كانت وبشكل أساسي تدور حول قضية مستقبل العلاقة بين السلطة وبين جماعة الأستاذين ابراهيم أحمد وجلال الطالباني وكذلك مستقبل العلاقة مع رؤساء الفرسان السابقين .

ولاشك أنكم تعلمون أن الحوار الذي جرى مع الأخ دارا توفيق لم يتضمن من جانبكم مسألة الحكم الذاتي وأقتصر على مطاليب مرحلية ولكننا أوضحنا لكم أن هذه المطاليب ليست كل شيء في نظرنا . فلقد كان تصورنا يتجاوز منذ البداية هذه المطاليب ، ويؤكد أن الحل الجذري للمسألة الكردية هو الحل الوحيد الذي لايمكن استبداله بأنصاف الحلول وبالهدنات المؤقتة .

وبالنسبة لإثارتكم قضية العلاقة مع الجناح الثاني للحزب الديموقراطي الكردستاني في ذلك الحين ، كنا نعتقد أن هذه القضية ثانوية بالأساس ، وما تصورنا أنها يمكن أن تفوق في أهميتها عندكم مسألة الحل السلمي الديموقراطي للقضية الكردية التي هي قضية الشعب الكردي بمجموعه .

وكنا نرى أنه من غير الجائز تحميل المواطنين (سواء في الجناح الثاني لحزبكم أو من الفرسان) تبعة عمل تتحمل مسؤوليته جميع الأطراف بما فيها الحكومة ، إضافة إلى شعورنا بأن صيانة السلم تقتضي توفير الأجواء اللازمة لتحقيق الوحدة الوطنية ، وشمول كافة الفصائل الوطنية عربية أو كردية بهذا الحق . كما أن إنجاز الحل السلمي الديموقراطي هو لضمان حقوق الجماهير الكردية وليس لفئة منها .

وإنسجاماً مع سياستنا العامة في تجنب الوقوع في نقاط خلاف معكم ، وافقنا على رأيكم وعرضنا عليكم رغبتنا (في إجراء مصالحة وطنية بينكم وبين خصومكم من الأكراد الذين يستحيل أن يكونوا إلا أكراداً أولاً) ولا يجوز وصفهم بالخيانة الوطنية لمجرد اختلافهم معكم في وجهات النظر ثانياً ، ولأن موقفكم من هؤلاء يجب أن ينسجم مع الموقف الذي سيؤدي إليه الحل السلمي نفسه ثالثاً .

ولكن مع الأسف لم تتلق إيجابياً ، بل على العكس لم يكن لديكم أي استعداد لسماع أي رأي بهذا الشأن(*) .

ومـا أن مرت فترة وجيزة على إعلان بيـان آذار حتى وصلتنا أخبار تفيـد بأن مصالحة بين السيد البارزاني وخصومـه من رؤسـاء الفرسـان قد تحققت ، وأن السـيد البارزاني قدم لهؤلاء الأموال والسلاح عند زيارتهم له .

وبعد فترة قليلة بدأت اتصـالاتكم مع الجناح الثـاني من الحزب الديموقراطي الكردستاني لتحقيق المصالحة بينكم وبين قيادته .

ومع رغبتنـا الصادقة والمخلصـة في تصفيـة جميع المشاكل والسـلبيات والأحقاد الموجودة بينكم وبين خصومكم من الأكـراد وغيرهم فإننا لم نكن نسـتطيع تفسير موقفكم في رفض كل المساعي التي بذلت من قبلنـا من أجل تحقيق المصالحة بينكم وبين خصومكم ، ومن ثم إقدامكـم على تحقيق نفس المهمة إلا بأنه نوع من المنـاورة : تهدف إلى إعطاء الحل السلمي ، طابع الانتصار وفرض الحل ، لا طابع الوفاق الوطني الديمقراطي .

تلك كانت الثغـرة الأولى التي كشفت سـلبية النوايا وتجاهلكم لمواقفنـا الإيجابية الثابتة فـي سـبيل الحل السـلمي للقضية الكرديـة وتصويره كأنـه إنتصار خـاص بكم ، لذلك صرنا نشعر بعدم الإطمئنان إلى سلامة نواياكم ، حيث أن المسلك الذي سرتم فيه ماكان يدل على وجود رغبة حقيقية في إقامة تحالف وطني مخلص ووطيد .

ولعلنا تسـاءلنا ونتسـاءل : إذا كـان الحل السـلمي للقضية الكرديـة إنتصـاراً وطنياً عاماً ، وإنتصـاراً للوضع السياسـي الـذي يحقق هذا الحل ، فلمـاذا كـان نهجكـم يعمل على تجريد الوضـع السياسي من علاقاته الإيجابيـة ، لاسيما مع الأوسـاط الكردية خارج حزبكم؟ . ألا يعنـي ذلك محـاولة لـزرع التعقيـدات فـي وجـه النظـام الـذي تقـع علـى عـاتقه مهمة إنجاز هذا الحل؟ .

وهـل من مصلحة الحركـة الكرديـة إشعار الثورة بأن المتاعب التـي تضعونها بوجهها هي كالمتاعب التي تلاقيها السـلطات السابقة في ظروف الاقتتـال ، وكأن السلم والحرب ، والحل الصحيح للقضية الكردية ، واللاحل أمور متشابهة ، سواء بسواء؟ .

(*) لو لم تكن الحكومـة - وهي بعثيـة - تسـعى لحل المسـألة الكرديـة وإنجـاح تجربـة الحكم الذاتي ماكانت لتسعى إلى إجراء مصالحة شاملة بين الملا وبين خصومه كما يوضح البيان .

وإنه لأمر يدعو إلى الدهشة أن يكون الشخص وطنياً أو عميلاً تبعاً لنوع علاقته بحزبكم وبمعزل عن الثورة والظرف العام الذي أوجدته لصالح الحركة الكردية ، كما أنه أمر يثير الدهشة أيضاً أن تنظروا نظرة غير موضوعية لكل من له علاقة بالسلطة مع أنكم جزء من هذه السلطة وتشاركون في مختلف أجهزتها . .؟ .

فحوى اتفاقية ١١ آذار وإنجازاتها؟

تتابع المذكرة :

ويجري ذلك كله حتى بعد بيان ١١ آذار وليس قبله ، ودون تمييز بين السلطة التي تشن ضد الأكراد قهراً قومياً ، وللسلطة التي تلتزم بأمانة الحقوق القومية للأكراد ، وتتحمل مسؤولية تخطي جميع الحواجز والعقبات لتوطيد السلام .

ولكي لاتضيع القضايا الأساسية من خلال عرض القضايا الثانوية ، لابد من إعادة عرض الأمور مجدداً وبصراحة ووضوح راجين أن يتسع وقتكم أيها الأخوة لدراسة ملاحظاتنا بجد وإهتمام .

نحن نعتقد بأننا متفقون على أن بيان ١١ آذار قد أنطوى على مسألتين أساسيتين ترتبط أحداهما بالأخرى بشكل وثيق وهما :

أ - ضمان الحقوق القومية المشروعة للأكراد .

ب - ترسيخ وحدة العراق . أي وحدة الشعب والوطن والنظام الدستوري ضمن منطق سيادة القانون ومركز السلطة .

هذا المنطق الذي يستحيل بدونه قيام أو استمرار وجودها .

ففيما يتعلق بالحقوق التي تضمنها بيان ١١ آذار يمكن تعداد ماأنجز منها خلال الفترة التي أعقبت صدور البيان حتى الآن :

١ - تعديل الدستور المؤقت بما يؤكد الوجود القومي للأكراد وفقاً لبيان آذار .

٢ - اتخاذ الاجراءات القانونية التي تضمن جعل اللغة الكردية لغة رسمية مع اللغة العربية في المناطق التي غالبية سكانها من الأكراد ، كما أنها أصبحت لغة التعليم في هذه المناطق .

٣ - مشاركة الأخوة الأكراد في الحكم وفي الوظائف العامة ، وفي المجالس التخطيطية .

٤ - تعيين موظفين أكراد في الوحدات الادارية التي تسكنها كثرة من الأكراد أو ممن يحسنون اللغة الكردية .

٥ – إصدار نظام جديد لمديرية الدراسة الكردية ضمن إحداث تغيير شامل فيها وجعلها قادرة على النهوض بمسؤولياتها .

٦ – تسمية المدارس بالأسماء التاريخية والجغرافية والوطنية الكردية .

٧ – إدخال الكتب الكردية في المكتبات العامة والمدارس .

٨ – تعيين أعداد كبيرة من المعلمين في المدارس التي تدرس باللغة الكردية .

٩ – استحداث مديرية للثقافة الكردية في وزارة الإعلام .

١٠ – تأسيس دار التضامن للطباعة والنشر الكردية .

١١ – إصدار مجلة كردية باسم (به يان) وجريدة باسم (هاوكاري) من وزارة الأعلام .

١٢ – السماح بإصدار الصحف والمجلات الناطقة باللغة الكردية مثل برايه تي ، بير . ي نوي ، شمس كردستان ، نه ستيره .

١٣ – زيادة البرامج الكردية في تليفزيون كركوك .

١٤ – إجازة جمعية الثقافة الكردية .

١٥ – تأسيس اتحاد الأدباء الأكراد .

١٦ – السماح بتشكيل منظمات طلبة وشبيبة ونساء ومعلمين خاصة بالشعب الكردي .

١٧ – إعادة الطلبة الذين فصلوا أو اضطروا إلى ترك الدراسة بسبب ظروف العنف إلى مدارسهم ومعاهدهم بغض النظر عن أعمارهم .

١٨ – إعفاء كافة المسجونين (مدنيين وعسكريين) بسبب حوادث الشمال من الأحكام القضائية التي كانت قد صدرت بحقهم من المحاكم المختصة .

١٩ – تعيين المعلمين والمضمدين من خريجي الدورات اللانظامية .

٢٠ – إعادة العمال والموظفين والمستخدمين من المدنيين والعسكريين الأكراد إلى الخدمة دون التقيد بالملاك ، مهما كانت مساهمتهم في أعمال العنف في المنطقة الكردية ، بالإضافة إلى إصدار قرارات خاصة من السيد رئيس الجمهورية ونائبه تضمنت إعادة عدد كبير من العسكريين والمدنيين إلى الخدمة بصورة استثنائية رغم عدم وجود أية علاقة لقضاياهم بحوادث الشمال وذلك استجابة لرغبة حزبكم والسيد البارزاني .

٢١ – تخصيص رواتب تقاعدية لعوائل الذين استشهدوا في ظروف القتال ومصابي

حوادث الشمال المؤسفة ، وصرف رواتبهم اعتباراً من مايس ١٩٧١ عند انتهاء المعاملة التقاعدية لكل منهم .

٢٢ – إعفاء كافة العسكريين الأكراد الهاربين من الخدمة بسبب حوادث الشمال .

٢٣ – إعفاء كافة الأكراد المشاركين بحوادث الشمال من أداء الخدمة العسكرية الألزامية (أو دفع البدل النقدي) .

٢٤ – تعيين ستة آلاف بيش مركه مسرح كحرس حدود في (١٢ فوجاً) وإصدار قانون خاص بهم وبتصنيفهم واعتبارهم جزءاً من القوات المسلحة العراقية .

٢٥ – تخصيص (٥٠.٠٠٠) خمسين ألف دينار شهرياً كمخصصات مقطوعة لـ(٥٠٠٠) خمسة آلاف بيش مركه مسرح شهرياً على أساس (١٠) عشرة دنانير لكل منهم شهرياً لحين إيجاد الأعمال المناسبة لهم .

٢٦ – تخصيص مبلغ يتراوح بين (٣٠ – ٥٠) ألف دينار شهرياً لمقر السيد البارزاني .

٢٧ – احتساب مدة الغياب عن العمل في فترة الاقتتال ، بالنسبة للعمال لأغراض التقاعد والضمان الاجتماعي ، بالإضافة إلى احتساب فترة مشاركة الموظفين والمستخدمين المدنيين والعسكريين في الحوادث خدمة لأغراض الترفيع والتقاعد والعلاوة .

٢٨ – إصدار قرار خاص للفلاحين الأكراد المتخلفين عن تسديد ديون المصرف الزراعي بسبب حوادث الشمال يمكنهم من إستئناف نشاطهم الزراعي ، وذلك بمنحهم سلفاً إضافية دون التقيد بالحد الأعلى لمبالغ التسليف بحيث تكفي (السلفة الإضافية الجديدة) لتسديد مابذمتهم وتمكينهم من معاودة نشاطهم الزراعي ثانية .

٢٩ – البدء بتطبيق الاصلاح الزراعي في المنطقة الشمالية رغم العراقيل التي توضع أمام تنفيذه وإنجاز المشاريع الزراعية ومشاريع تربية الحيوانات .

٣٠ – تم إعداد الخطة الاقتصادية (الممولة مركزياً وذاتياً) بما يؤمن التطور المتكافىء لأنحاء العراق المختلفة مع مراعاة ظروف المنطقة الكردية . . وإذا كان رأي آخر خلاف ذلك ، فنحن على استعداد لبحث جميع الاقتراحات التي تقدمونها بهذا الصدد .

٣١ – تم تشكيل هيئة لإعمار الشمال ، وضعت المبالغ اللازمة تحت تصرفها لكي تقوم بإنجاز المشاريع الضامنة لتعويض المنطقة الكردية عما أصابها من أضرار خلال السنوات الماضية ، إضافة للمشروعات المقررة في الخطة الاقتصادية .

٣٢ - تم إنجاز الكثير من المشاريع اللازمة لتعويض المنطقة عما أصابها من أضرار وتخلف ، وبخاصة مشاريع السكن والخدمات . . فقد تم إنشاء (١٢) ألف دار للذين فقدوا بيوتهم بسبب الحوادث المؤسفة ، وبناء الكثير من المدارس الابتدائية والثانوية ، وإنشاء الكثير من المستوصفات والمراكز الصحية والمستشفيات ، وتأسيس المراكز الصحية ، وحفر الآبار الارتوازية ، وإنشاء الأسواق العصرية ، وإنشاء خطوط للمواصلات اللاسلكية ، وإنشاء الكثير من مشاريع السياحة والاصطياف . . وأخيراً تم إقرار إنشاء فندق سياحي كبير في صلاح الدين بكلفة مليون دينار .

٣٣ - أما بالنسبة لتصنيع المنطقة الكردية ، فقد تم إنشاء خمسة مراكز لإنتاج السجاد اليدوي في إربيل وكويسنجق ورواندوز ودهوك والعمادية ، كما تم إنشاء قسم لإنتاج الغزل في إربيل ، وتطوير معمل كبير للألبان في إربيل ، وإكمال بناية معمل النجارة في إربيل . وسينتهي قريباً بناء معمل لإنتاج سكر البنجر في السليمانية ، وتوسيع معمل إسمنت سرجنار ، وكذلك بناء معمل تنقيح التبوغ في السليمانية ، وإنشاء مدجن في إربيل . كما سيباشر قريباً بإنشاء معمل للنسيج الصوفي في إربيل ، وكذلك قسم لإنتاج الملابس الكردية في دهوك ، وإنشاء معمل كبير للتعليب في حرير ، ومعمل للتعليب ومعجون الطماطة في دهوك ، ومعمل للسكاير المحسنة في إربيل . . وستباشر وزارة النفط قريباً إنشاء خزانات للوقود في سرجنار لضمان تزويد المنطقة الشمالية ، وبالأخص محافظة السليمانية ، بالأنواع المختلفة من الوقود . . كما سيعرض على مجلس التخطيط قريباً مشروع تصنيع الرخام في إربيل(*) . ومن المعلوم أن التوزيع الجغرافي لمشروعات التنمية : سواء الممولة مركزياً أو الممولة ذاتياً : تبين بوضوح بان معدل مايصيب الفرد الواحد في المنطقة الشمالية من تلك المشروعات يزيد عن المعدل العام للقطر .

أما بالنسبة للبنود التي تضمنها بيان الحادي عشر من آذار ، ولم يتم تنفيذها إلى الآن ، فسنذكرها مع الأسباب التي أدت إلى تأخير تنفيذها . . وهي :

١ - مساهمة الأكراد في السلطة التشريعية :

إننا نعتبر أن مساهمة الأكراد في السلطة التشريعية حق طبيعي تعمل سلطة الثورة على توفيره باقرب فرصة ، وقد أخبرناكم منذ البداية أننا حريصون على قيام المجلس الوطني بأسرع

(*) إن جميع هذه المعامل والمؤسسات تم انجازها فيما بعد وخلال تجربة الحكم الذاتي على مدى عشرين عاماً مع مشاريع إنمائية لاحقة ضربت الانتفاضة معظمها والتذابح الكردي - الكردي .

وقت ، ولكنكم تدركون معنا بأن هذا المجلس يجب أن يكون مؤسسة للوفاق الوطني وليس للتناقض السلبي ، حتى يساهم مساهمة فعالة في تعبئة الطاقات وحشدها لتعزيز مواقع الثورة وحماية مكاسب الجماهير وتعميقها .

لذلك كان تقديرنا أن قيام المجلس الوطني ، ينبغي أن يعقب الإتفاق على ميثاق العمل الوطني . . كما أبلغناكم في حينه .

أما بالنسبة لصلاحيات المجلس الوطني ، فإننا لا زلنا ملتزمين بما تم الإتفاق عليه في بيان آذار . . وإذا كان لكم رأي خلاف ذلك ، فنحن مستعدون لدراسة جميع الإقتراحات التي تقدمونها بهذا الخصوص .

٢ – أما بالنسبة لتعيين نائب رئيس الجمهورية ، فإن من حقكم أن تختاروا من يمثلكم ، ولكننا لم نتلق رداً على ذلك .

ومع ذلك ، فنحن على إستعداد لتنفيذ هذه الفقرة بالتشاور ، حسبما جاء في بيان آذار .

٣ – وبالنسبة لتعيين مدراء الأمن في المنطقة الشمالية ، ففي الوقت الذي نؤكد حرصنا على مشاركة إخواننا الأكراد في جميع مؤسسات الدولة . بما فيها أجهزة الأمن . إلا أننا لانستطيع أن نتجاهل أن الأوضاع الراهنة التي تسود المنطقة الكردية وطبيعة علاقات وروابط الحركة الكردية لاتشجع على وضع هذا النص فوراً موضع التنفيذ . . وحالما تتوفر ظروف صالحة لانجازه ، فنحن لانتردد مطلقاً على تنفيذه .

٤ – وبالنسبة لتعديل قانون المحافظات بما ينسجم مع مضمون بيان آذار ، فنحن مستعدون لإتخاذ الإجراءات الضامنة لتنفيذ هذه الفقرة . . ومستعدون في الوقت نفسه لدراسة كافة الإقتراحات التي تقدمونها بهذا الخصوص .

٥ – أما بالنسبة لإجراء الإحصاء في المناطق المختلطة لتحديد المناطق التي تقطنها كثرة كردية ، فنحن لازلنا على إستعداد لوضعه موضع التنفيذ ، ونحن لم نبحث معكم مسألة تأجيل الإحصاء . . إلا بعد أن أبلغ السيد مصطفى البرزاني الرفيق مرتضى الحديثي بأنكم لستم مستعدين للموافقة على نتائج الإحصاء إذا كانت تشير إلى وجود كثرة عربية في المناطق التي يجري فيها الإحصاء . . ومع ذلك فنحن على استعداد لإجراء الإحصاء عندما تزول العقبات التي تعترض القيام به ، وعلى أساس إعتبار إحصاء سنة ١٩٥٧ هو الأساس الذي يحدد سكن المواطنين في هذه المناطق أم عدمه ، وإيقاف عمليات استيطان المواطنين العرب والأكراد في المناطق المختلطة .

٦ – وبالنســبة لتطبيق الحكم الذاتي . . . فبالرغم من أن المدة المحددة لتحقيقه هي أربع سنوات ، او بعد تحقيق الوحدة بين العراق وأي قطر عربي آخر . . فنحن نعتبر أن تنفيذه بأسرع وقت ممكن يشكل تجسيداً لإرادة حزبنا وتنفيذاً لقرار هام من قرارات المؤتمر العاشر لحزبنا .

كما يعبر عن إيمان حزبنا بالمساواة القومية ، وبحرصه على الأخوة العربية الكردية ، وعلى الوحدة الوطنية .

لذا فنحن في الوقت الذي نعمل فيه على توفير كل المستلزمات الضامنة لإنجازه ، نؤكد أن تطبيق الحكم الذاتي بالنسبة إلى الثورة هي مسألة مبدأ وقناعة وإستراتيجية : وهي تتعلق بموقفكم بمقدار ماتجعل هذه المواقف تؤخر في تطبيقه .

فمما لا شك فيه أنكم حينما تكونون الجهة الأساسية في تحمل مسؤولية الحكم الذاتي . فلابد ان تكونوا مطالبين بتنفيذ جميع الإلتزامات التي تساعد على دفع الأمور بإيجابية نحو قيامه في أسرع وقت ممكن .

المظاهر السلبية
في موقف البارزاني

تتابع المذكرة :

أيها الأخوة : إننا إذ نذكر بما أُنجز من بنود بيان آذار وما لم ينجز لاننسى موقفكم غير المشجع ، والظروف التي أشرنا إليها ، والتباسات العلاقة بين حزبكم وبين حزبنا وسلطة الثورة ، حيث لو سادت علاقات بمستوى مضامين بيان ١١ آذار لأمكن إنجاز بنود البيان بكاملها .

وفيما يتعلق بالفقرة الثانية : التمسك بوحدة العراق أي التمسك بوحدة الشعب . . وحدة الوطن . . وحدة النظام الدستوري . . فإننا لانجانب الحقيقة إذا قلنا : أنكم لم تخطوا خطوة واحدة على هذا الطريق .

ولعل في مقدمة المسائل التي كانت – ومازال – تشكل خرقاً فاضحاً لأبسط مقومات الوحدة الوطنية ووحدة السيادة للدولة العراقية . . هي مسألة العلاقات الخارجية التي تربط حزبكم بالرجعية الحاكمة في إيران .

وإذا كانت قيادة حزبكم قد بررت لنفسها في الماضي إقامة علاقات مع الحكومة الإيرانية الرجعية ، فإنه لايمكن أن يكون مقبولاً بحال من الأحوال استمرار هذه العلاقة بعد بيان ١١

آذار ، علماً بأن مثل هذه العلاقة لا يمكن أن تحصل بسبب حاجات النضال القومي الكردي ، بل هي إساءة له . ومع ذلك فكان أقل مايفترض تحقيقه هو أن تقطع نهائياً هذه العلاقات بعد إعلان السلام ، وتقدم مسيرة الثورة في مراحل تنفيذ بيان ١١ آذار ، لاسيما وإن الرجعية الإيرانية كانت أول من تآمر على الثورة وعلى الجماهير الكردية في نفس الوقت ، لكي تحول دون السلام وتقطع الطريق على بيان ١١ آذار قبل أن يولد .

ويمكن تعداد بعض مظاهر العلاقة هذه بما يلي :

١ – تدفق الأسلحة الإيرانية بكميات كبيرة على المنطقة الشمالية ، لاسيما في فترة ازدياد حدة الصراع بين الثورة وبين الحكومة الإيرانية الرجعية .

٢ – وصول الأسلحة الثقيلة والخفيفة إلى قواتكم عن طريق إيران ، مع وصول جهاز إذاعة جديد .

٣ – تدريب الكثير من أفراد (البيش مركه) على مختلف الأسلحة في إيران ، وبخاصة الأسلحة الثقيلة .

٤ – إرسال بعض الطلبة الأكراد من منتسبي حزبكم إلى الكليات العسكرية الإيرانية .

٥ – قيام بعض العناصر المعروفة لكم بإرتباطها بإيران ، والتي تحتل بعض المواقع عندكم بنقل المعلومات العسكرية التي تخص الجيش العراقي .

٦ – الوقوف إلى جانب القوات المسلحة الإيرانية في بعض حالات الصدام على الحدود ، ووصل الأمر إلى حد تمكين بعض القوات المسلحة الإيرانية من احتلال جزء من الأراضي العراقية في منطقة خانقين .

٧ – قيام عدد من عناصركم الحزبية والمسلحة المعروفة بإستقبال عناصر من المخابرات الإيرانية ضمن الأراضي العراقية ، وإيوائها ومصاحبتها أثناء وجودها داخل الأراضي العراقية .

٨ – دخول البضائع الإيرانية والإسرائيلية إلى المنطقة الشمالية بحيث أصبح النفوذ الإقتصادي لإيران كبيراً جداً .

٩ – ترويج العملة العراقية المزورة ، والتي تطبعها المخابرات الإيرانية بقصد تحطيم النقد العراقي .

١٠ – إرسال المرضى ، وبخاصة المسؤولين في حزبكم ، إلى إيران للعلاج في المستشفيات الإيرانية .

١١ – تسهيل سفر بعض المواطنين إلى الخارج عن طريق إيران ، خلافاً لقرار مجلس قيادة الثورة بمنع السفر بعد قرار التأميم التاريخي .

١٢ – ازدياد نفوذ المخابرات الإيرانية على جميع المنطقة الواقعة تحت نفوذ الحركة الكردية ، وبالشكل الذي جعلها تقوم بأعمال إختطاف وقتل عناصر من أبناء الشعب ، واخرى من القوات المسلحة .

١٣ – دخول الأجانب إلى المنطقة الكردية عن طريق إيران .

١٤ – تسليم الوطنيين الإيرانيين الهاربين من الحكم الرجعي الإيراني إلى حكومة الشاه ، وسجن وقتل القسم الآخر منهم .

١٥ – الزيارات المتبادلة بين بعض عناصر قيادة حزبكم وبين المسؤولين الإيرانيين .

وربما يدعي البعض إن هذا الموقف جاء بعد تدهور العلاقات ، ولكننا نستطيع التأكيد بأن موقفكم هذا كان – ومازال – قائماً حتى في أكثر الظروف إيجابية .

احصاءات الأعمال السلبية

أما فيما يتعلق بالممارسة اللاشرعية التي تشكل انتهاكاً لأي إلتزام بإحلال سلطة الدولة محل أية سلطة أخرى ، وتجاوزاً صارخاً على مهامها ، يمكن إيجازها بمايلي :

١ – عدم تسليم المخافر العراقية الكائنة على الحدود الإيرانية لقوات الجيش للقيام بحماية الحدود ومراقبتها .

٢ – عدم السماح للقوات المسلحة بالتدريب والتمركز في اماكن معينة من وطننا ، وتحريم المرور من مناطق أخرى ، حتى لأي من العاملين في أجهزة الدولة .

٣ – منع موظفي الدولة من أداء واجباتهم في المناطق الخاضعة لنفوذ الحركة الكردية ، مثل موظفي الإصلاح الزراعي والمالية ، وحتى الفرق الصحية التي تهدف إلى وقاية ومعالجة الأكراد .

٤ – إعتقال المواطنين وسجنهم ، وحتى (إعدامهم) .

٥ – إقامة السجون .

٦ – فرض الضرائب .

وبإختصار توجد إحصائية تقريبية تبين عدد الجرائم المرتكبة من قبل منتسبي حزبكم :

جرائم القتل (٣٧٩) حادثة ، جرائم الخطف (٢١٩) حادثة ضحيتها (٥٦٦) شخصاً ، منهم ٤٩٩ مواطن مدني و٤٧ عسكرياً وموظفاً حكومياً و٣٠ مناضلاً إيرانياً ، وعدد حوادث الإعتداء (٤١٩) ، وعدد حوادث الإغتصاب (١٥٧) ، وعدد حوادث السلب (٢٩) . . إضافة إلى حوادث التخريب المشار إليها سابقاً (١١) حادثة تخريب في السكك والقطارات ، (٦) حوادث تخريب في منشآت الكهرباء ، (٣) حوادث تخريب في القناطر والجسور والطرق ، (٢٥) حادثة تخريب مختلفة .

وفيما يتعلق بأمن الثورة وسلامتها ، يمكن ذكر القضايا التي لاتدل على حرص حزبكم على توطيده وتعزيزه ، إن لم يكن العكس هو الصحيح . . ومنها :

١ – إيواء العناصر والفئات المعادية للثورة وتزويدها بالمال والسلاح ، وتكليفها بالمهام التي تعرض أمن الدولة وسلامتها للخطر ، سواء أكانت هذه العناصر والفئات من العرب أو الأكراد . . من العراقيين أو غيرهم .

٢ – إقامة الصلات مع بعض الأقطار المجاورة ، عربية أو أجنبية ، للتآمر على الثورة وإقامة العلاقة مع القوى التي تمارس نشاطاً تآمرياً ضد الثورة من خارج الحدود ، مع العلم أن هذا النشاط تقوم به أبرز العناصر في المكتب السياسي واللجنة المركزية لحزبكم .

٣ – الإستمرار في توزيع الأسلحة الخفيفة والقنابل والألغام على منتسبي حزبكم وعلى مؤيديه .

٤ – فتح معسكرات للتدريب على الأسلحة الثقيلة ، في الوقت الذي تم الإتفاق على تسليم الأسلحة الثقيلة التي كانت تستعمل قبل بيان ١١ آذار .

٥ – تشكيل أفواج جديدة من البيش مركه .

٦ – دعوة العسكريين للهروب من وحدتهم النظامية عند حصول أية ظاهرة سلبية ، مما بدأ يوثر على الضبط العسكري ، وجعل العسكريين الأكراد يشعرون بأنهم في مأمن من العقوبات عند ارتكابهم المخالفات وخرقهم الضبط العسكري ، وتشجيعهم على كتابة التقارير عن نشاطات الجيش وخططه واسلحته ، وماترتب على ذلك من تسريب هذه المعلومات الخطيرة إلى جهات أجنبية معادية .

٧ – محاولة نسف أنابيب النفط في فترة إنذار الشركات في شهر أيار ١٩٧٢

٨ - محاولة نسف بعض القواعد الجوية .

٩ - نسف خطوط السكك الحديدية .

١٠ - افتعال المشاكل وإثارة الفتن والإضطرابات (حوادث خانقين ، حوادث بعشيقة ، حوادث سنجار . . الخ) .

١١ - الإعتداء على حياة المسؤولين الإداريين .

١٢ - الإعتداء على أجهزة الأمن والإستخبارات .

- وفيما يتعلق بأمن المواطنين وحياتهم يمكن أن نسجل مايلي :

١ - خطف المواطنين الذين يشك حزبكم بأنهم يتعاطفون مع سلطة الثورة وتعذيبهم وقتلهم .

٢ - إنتهاك أفراد البيش مركه وبعض الأغوات لأعراض المواطنين الأكراد بشكل واسع في المناطق التي يسيطرون عليها .

٣ - حرق القرى الكردية المعروفة بموالاة سكانها للسلطة ، وضرب المواطنين في هذه القرى بالمدافع ، إنطلاقاً من النهج الراهن لحزبكم والقائم على الإنتقام وإذلال المعارضين والإستجابة لنوازع الحقد .

٤ - تشريد المواطنين الأكراد من قراهم .

٥ - إلقاء المتفجرات والقنابل على بيوت العناصر الكردية التي لا تأتمر بأوامركم .

٦ - تهديد المواطنين الذين تشتبهون بتأييدهم للسلطة .

٧ - عسكرة البيش مركه الذين من المفروض أنهم قد سرحوا في الكثير من القرى الكردية وعيشهم عالة على المواطنين وفرضهم الأتاوات عليهم .

وفيما لو تناولنا موضوع وحدة الإتجاه لمسيرة سلطة الدولة ، نستطيع التأكيد أن المنطقة الشمالية تسير وفق منطق بعيد عن روح الثورة ونهجها . ويمكن توضيح ذلك بالادلة التالية :

١ - عدم خضوع الكثير من الإداريين الأكراد من منتسبي حزبكم ، للسلطة المركزية .

٢ - عدم التزام حرس الحدود بواجباته ومهماتهم ، وعدم الإنصياع للأوامر الإدارية الصادرة من الجهات المسؤولة ، واستخدامهم في المعارك والخصومات العشائرية وجمع الأتاوات والإعتداء على المواطنين .

٣ – وضع العقبات في طريق تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي ، الأمر الذي تؤكده الأدلة التالية :

أ – التصدي المقصود لعمليات الإصلاح الزراعي من قبل حزبكم والبيش مركه المسرحين ، حتى أن بعض المناطق في السليمانية على الحدود الإيرانية لم تستطع دوائر الإصلاح الزراعي تنفيذ أحكام القانون فيها .

ب – جباية الضريبة الزراعية تحت عنوان جباية الزكاة من المزارعين والفلاحين العرب والأكراد في المنطقة الشمالية بواسطة البيش مركه ومنع دوائر الدولة من تحصيل هذه الضريبة باستمرار .

جـ – التصدي بإستمرار للجان الإستيلاء والتوزيع وفرق المسح في المنطقة .

د – إختطاف بعض منتسبي الإصلاح الزراعي وإجراء التحقيق معهم بغية إرهابهم من أجل تمرير الأمور التي تريدونها اثناء التطبيق .

هـ – عدم مساعدة لجان البحث والتوزيع في معرفة هويات الفلاحين المراد توزيع الأراضي عليهم بهدف وضع العراقيل أمام لجان التوزيع وخاصة في محافظة دهوك .

و – وضع العقبات في طريق الحقوق الثقافية للأقليات القومية .

ممارسات الحزب الكردي

أما على صعيد السياسة العامة للحزب الديمقراطي الكردستاني ، ففي الوقت الذي يشارك حزبكم في الحكم ، فإنه يمارس دور الأحزاب المعارضة . وذلك واضح من الأمثلة التالية :

١ – إصدار البيانات والتعليمات التي تتضمن الكثير من المغالطات والأخبار غير الصحيحة حول سلطة الثورة .

٢ – إصدار التعليمات الداخلية التي توحي بالتحفظ من المعاهدة العراقية – السوفييتية .

٣ – عدم إرسال برقية من قبل السيد البارزاني والمكتب السياسي بتأييد تأميم النفط .

٤ – إثارة بعض المسائل التي تدلل على نهج انعزالي كالحديث عن حصة (الشمال) من النفط المؤمم ، في جريدة التآخي .

٥ – الموقف السلبي من مسألة الجبهة الوطنية التقدمية وقضية الإتفاق على ميثاق العمل الوطني .

٦ – تجاهل الإعتداءات الإيرانيــة المتكررة على الحدود وعدم إســتنكارها حتى في جريدتكم التآخي .

٧ – طرح القضايا المطلبية والأمور التي تظهر حزبكم بموقف المعارض في الظروف الدقيقة والحرجة التي يتعرض فيها البلد إلى مخاطر إسـتعمارية رجعية . وجريدة التـآخي زاخرة بالأمثلة على ذلك .

أما في مجال الحرص على الثورة ، فنحن نؤكد أن الحزب الديمقراطي الكردستـاني أخذ يتعامل مع الثـورة وكـأنه حـزب هدفه كسـب المؤيدين بأي شكل حتى وإن كان ذلك بطريقة غير مشروعة . وعلى حساب الثورة ، والأدلة على ذلك هي :

١ – تقديم أسـماء كثير من السجناء الأكراد المحكومين بجرائم عادية بإعتبارهم مشمولين بحوادث الشمال .

٢ – تقديم أسـماء ما يقدر بـ ١٢٠ ألف مواطن بإعتبارهم من البيش مركه المسرحين وذلك لاعفائهم من الخدمة العسكرية بالإضافة إلى أن أغلبهم ممن ثبت عدم وجود علاقة لهم بالبيش مركه علماً أن عدداً كبيراً منهم من العرب .

٣ – تحويل عمل المكاتب الحزبية لحزبكم من مهام التوعية والتثقيف السياسي للجماهير إلى التدخل بمهام الحكم اليومية للمواطنين ، بشكل غير منسجم مع الأصول المتعارف عليها في العلاقة بين أية دولة ومواطنيها .

٤ – تقديـم أسماء كثيرين على أنهم شـهداء ليصار إلى منح عوائلهم رواتب تقاعدية بدون حق .

٥ – تبني قضايا الأكراد الموالين لكم سواء أكانت حقاً أم باطلاً .

– أما من زاوية الحرص على تنفيذ بيان آذار فيمكن أن نذكر مايلي :

١ – عدم تسـليم الأسـلحة التي تم الإتفاق عليهـا فقد سـلمت وجبة واحدة من أسلحة مستهلكة بالأساس ،لم تكن تستعمل من قبلكم أثناء الحوادث المؤسفة .

٢ – عدم تمكين النـازحين بسـبب حوادث الشـمال من العودة إلـى ديـارهم ، بل على العكس فقد تم تهجير ألـوف من المواطنين بعد بيان آذار ، ولازالـت ألوف العوائل الكردية دون مـأوى بسـبب سياسـة الاضطهـاد التي يمارسـها حزبكم ضد العنـاصر غير الراغبـة في الإمتثال لأوامركم .

٣ – عدم تعاونكم مع اللجان والهيئات التحقيقية التي شكلت للتحقيق فيما أوردتموه من

معلومات عن محاولات لإغتيال السيد البارزاني ، بل وصل الأمر إلى حد وضع العراقيل أمامها لإفشال مهمتها .

٤ - تمكين الإقطاعيين من السيطرة على أراضي ومزارع الفلاحين في بعض المناطق التي يقطنها الأكراد .

الانكفاء .. على روح الأخوة

وعن حرصكم على الأخوة العربية الكردية وتعزيز الوحدة الكفاحية بين العرب والأكراد يمكن تسجيل مايلي :

١ - السياسة الإنعزالية التي يمارسها حزبكم في التثقيف الجماهيري ، سواء أكان ذلك التثقيف جارياً على صفحات النشرات الداخلية ، أو في مجلة حزبكم الداخلية «الكادر» أو في المجلات والصحف الجماهيرية ، كشمس كردستان وبرايه تى .

٢ - إنتهاج سياسةالتميز بين الموظفين الأكراد والعرب في المنطقة الشمالية ، ومحاولة إثارة المشاكل بوجه الموظفين العرب العاملين في هذه المنطقة .

٣ - إثارة الإتهامات الباطلة حول تعريب بعض المناطق المختلطة ، واتخاذهها ستاراً لتكريد هذه المناطق وكذلك المناطق التي يقطنها العرب .

مع .. أعداء الثورة

الموقف السلبي الصريح من الثورة على الصعيد الخارجي إذ لم يعرف لأجهزة حزبكم في الخارج موقف على الإطلاق إلا وكان إلى جانب أعداء الثورة ومعارضيها .

وليس أدل على ذلك من حملات التشهير والإفتراء التي تشنها جمعيات الطلبة الأكراد في الخارج والتي لها علاقات وثيقة بحزبكم وبالأحرى توجه بشكل أساسي من قبل منظمات حزبكم في الخارج ، هذا فضلاً عن الإحراجات التي سببها حزبكم للحكومة العراقية أمام الدول الأخرى من جراء إقدامه على إعتقال مواطنين يحملون جنسيات أخرى ، بل وإقدامه على «إعدامهم» أيضاً في بعض الحالات .

أما عن مفهومكم للحكم الذاتي فيكفي أن نذكر المشاكل والعراقيل التي تثار أمام الجيش العراقي عند قيامه بالتدريب والمناورات في المنطقة الشمالية . فإذا كان هذا هو الوضع في المرحلة الحاضرة ، فكيف سيكون ياترى شكل الحكم الذاتي الذي يريده حزبكم؟

.. نقــد ذاتــي

وأمام هذه القضايا الكثيرة التي تثار في هذه الرسالة فقد تقولون أن حزب البعث العربي الإشتراكي يحاول تبرئة نفسه من مسؤولية المساهمة في تدهور الأوضاع ، أو على الأقل لم يحاول التذكير بقسطه من المسؤولية في تردي هذه الأوضاع .

ونحن في الوقت الذي نذكر هذه القضايا لاندعي اننا لم نقع في أخطاء ، ولانريد من ذلك أن تكون القضايا المطروحة لإثارة المباراة بيننا وبينكم حول أي جهة تتحمل مسؤولية أكثر ، ولكننا نريد أن يكون كل شيء واضحاً أكثر من أي يوم مضى من أجل أن تتبلور قناعة مشتركة حول حجم المشاكل التي نعاني منها والتي يتوقف على حلها إستقرار الحل السلمي وتحقق أغراضه الوطنية .

أيها الأخــوة :

نحن ندرك تماماً أن القوى التي تضررت بالسلام ستبذل كل الجهود التي تمكنها من نسف بيان آذار ، وإن القوى الشوفينية والإنعزالية لن تحجم عن إتباع أية وسيلة من أجل تجديد القتال . ونحن لاننكر أن في أجهزة الدولة عناصر ليست على مستوى بيان آذار التاريخي . وإن البعض منها ربما وجد في تصرفاتكم التي أشرنا إليها مادفعه إلى أن يمارس أعمالاً مشابهة للرد على تلك التصرفات والأعمال اللا مشروعة .

ولقد أخبرناكم منذ الساعات الأولى لإعلان بيان آذار ، بأن الوصول إلى السلام أمر يسير (ولكن المحافظة عليه قضية كبيرة تحتاج إلى عقول كبيرة ونفوس كبيرة بمستوى هذا الحديث) وإن هذا البيان هو أمانة ومسؤولية في أعناق جميع الذين يحرصون على وحدة العراق وضمان مستقبله وحقوق شعبه .

نحن لا ننكر وقوع بعض أجهزة الحزب والدولة في بعض الأخطاء وقد عملنا على معالجة الكثير منها في حينه . ومازلنا نعمل من أجل معالجة كل خطأ نقع فيه . وكنا نعرف أن وقوع الأخطاء أمر محتمل ، ذلك أن سنوات عديدة من القتال لابد أن تترك آثاراً سلبية على العلاقات التي تربط بين الحركة الكردية وبين الأجهزة التي تتحمل مسؤولية التنفيذ ، كما أن الأجهزة التي تتحمل مسؤولية التنفيذ كما تعلمون لم تكن أساساً مكونة لتنفيذ برامج الثورة ومشاريعها وإنما تشكلت بالأساس ومنذ السابق لتنفيذ برامج وسياسيات جاءت الثورة أصلاً من أجل إزاحتها . ومن الطبيعي أن تقع الحركة الكردية في أخطاء قد تكون كثيرة ، وليس هناك خشية من وقوع هذه الأخطاء ، عندما تتوافر الرغبة المخلصة في تصفيتها وتتخذ الإجراءات اللازمة لمحاسبة المخطئين ومعاقبتهم .

ولكن من غير الطبيعي أن تزداد الأخطاء . ولايجد المخطئون من يردعهم بل تبرر أعمالهم . ونحن لايمكن أن نفهم أسباب تصاعد الخط البياني للاخطاء ، وعدم محاسبة المخطئين بل تشجيعهم على إرتكاب المزيد من الأخطاء وتوفير الحماية لهم ولانرى في ذلك إلا دليلاً على عدم الحرص على صيانة السلام والوحدة الوطنية .

الأخطاء . . والأخطاء المقابلة

ومن البديهي أن تجر الأخطاء التي ترتكبها الحركة الكردية إلى أخطاء مقابلة . (وإذا كنا لانعتقد بصواب مقابلة الخطأ بالخطأ فإن الواقع يشير إلى كثيراً من الأخطاء التي وقعت فيها بعض أجهزة الدولة كانت رد فعل لأخطاء الحركة الكردية) ولقد أدى تكرار الأخطاء من قبلكم وتراكمها ، إلى عدم إمكانية التفريق بين العناصر التي تندفع بردود الفعل وبين العناصر التي تخرب عن عمد ، فضلاً عما ولّده ذلك من إحراجات لنا ، جعلت مهمتنا في تصحيح الأخطاء وقمع عمليات التخريب مهمة شاقة وصعبة ، لأن مثل هذه المهمة ليس من السهل أداؤها كما ينبغي ، في جو عام وواسع من الإساءات والأخطاء التي ترتكب ضد أجهزة الدولة ، وضد المواطنين .

ولعل من المفيد أن نشير هنا إلى أن القضية الكردية كانت تحظى بعطف كبير في أوساط حزبنا ، كما كانت تحظى بعطف كبير أيضاً بين الجماهير العربية ، وقد لمستم بأنفسكم المشاعر التي يحملها العرب وفي طليعتهم حزب البعث العربي الإشتراكي تجاه مسألة الحقوق القومية للأكراد وكذلك مسألة إحلال السلم في شمال الوطن : وليس غريباً هذا الموقف ، ولكن الغريب أن لايكون الموقف مثل هذا .

إن الروابط التاريخية التي تربط شعبنا بعربه وأكراده والأخوة الكفاحية التي جسدت علاقاتهما هي التي جعلت العرب والأكراد يشعرون بوحدة المصير وبالفرح لكل نصر يتحقق لكل منها وكليهما .

وبدافع حرصنا على الأخوة العربية الكردية ، وعلى مستقبل العلاقات معكم لابد أن نكون صريحين معكم ، وأن نبين لكم أن سلامة التحالف معكم قد أصبحت موضع تساؤل في أوساط حزبنا ، وإذا كان هذا الموقف لا يؤثر بحال من الأحوال على إيماننا بالحقوق القومية للأكراد ضمن الوحدة الوطنية فإنه قد يدفع إلى إجراء مراجعة للتفريق بين الحركة الكردية وبين حزبكم وكذلك التمييز بين حزبكم وبين المسألة القومية الكردية . ولانخفي عليكم أن تصرفاتكم وأخطاءكم تثير البلبلة والقلق في نفوس المواطنين ، كما تشكل مرتعاً خصباً للإتجاهات والآراء الشوفينية .

ولعله لم يعد مجهولاً لديكم الموقف السلبي المتصاعد لدى الجماهير الكردية إزاء حزبكم ، هذا الموقف الذي لا تقوى سيطرة أجهزتكم المسلحة على إخفائه؟ إذ أن القلق بدأ يسيطر على هذه الجماهير منذ الأشهر الأولى لبيان آذار بسبب تزايد التجاوزات والانتهاكات من قبل أجهزة حزبكم ضد حقوق الأكراد وحرياتهم . إضافة إلى المخاطر التي بدأ يشعر بها المواطنون الأكراد نتيجة تصاعد علاقاتكم مع الحكم الرجعي الإيراني رغم ممارسة شتى صنوف الإضطهاد ضد أكراد إيران ، والذي يخطط لتجديد القتال وتخريب المكاسب التي حصل عليها أكراد العراق في ظل بيان ١١ آذار . (إن عزلتكم عن الجماهير الكردية تلحق ضرراً بموقع الثورة لدى هذه الجماهير لكونهم من حلفاء الثورة) .

بيان ١١ آذار
كان حصيلة نضال عربي - كردي مشترك

تتابع المذكرة :

ولا مفر من تأكيد بديهية واضحة تماماً وهي أن بيان آذار ليس حصيلة نضال الحزب الديمقراطي الكردستاني وحده وليس حصيلة نضال الأكراد وحدهم ، وإنما هو حصيلة النضال المشترك للعرب والأكراد ، وحصيلة نضال كل القوى الخيرة التي تؤمن بالحقوق المشروعة للأكراد وبأهمية الأخوة العربية الكردية ، وإنه ليس في مصلحة الحركة التحررية الكردية . . كما نعتقد أن تفقد حليفها النضالي - الشعب العربي - كما ليس في مصلحة الحزب الديمقراطي الكردستاني أن يفقد حلفاءه من الأحزاب والقوى الوطنيةوالتقدمية من خلال العلاقات السياسية لحزبكم مع الحكومة الإيرانية الرجعية التي لايمكن أن تكون بحال من الأحوال لمصلحة الوطن أو لمصلحة النضال القومي الكردي التحرري نفسه .

كما نعتقد أن قيادة الحركة الكردية ترتكب خطأ كبيراً جداً إذا اعتقدت أن حل القضية الكردية يأتي من خلال إضعاف حزب البعث العربي الإشتراكي وسلطة الثورة ، لأنها في مثل هذا الإعتقاد لا تحصد غير الوبال . . لأن سلطة الثورة لا تستطيع أن تؤثر عليها مثل هذه الأمور .

ومع ذلك يمكن السؤال : ما هي ياترى المكاسب التي تحققها الحركة الكردية عندما

تعمل على إضعاف سلطة وطنية تقدمية في البلاد ، إذا كانت هذه الحركة تنتهج فعلاً خط تحقيق الحقوق القومية للشعب الكردي في إطار وحدة الوطن ، وأية سلطة غير سلطة الثورة يمكن أن تلبي هذه الحقوق؟

وإذا كان هناك من يفكر بين صفوف الحركة الكردية ، بأن بوسعه أن يفرض شكلاً معيناً من السلطة على العراق . . فلا شك أنه على خطأ ، وعلى العناصر الخيرة الواعية في الحركة الكردية أن تلجم مثل هذه الإتجاهات ، وأن تمنع . هذا النوع من اللعب بالنار ، لأنه ليس في مصلحة السلام أن يتمادى أو يطلق له العنان .

وحرصاً على وحدة هذا الشعب وحماية المنجزات القومية والديمقراطية التي تحققت لشعبنا بعربه وأكراده ، ندعو الحزب الديمقراطي الكردستاني لمراجعة مواقفه الخاطئة وبدء علاقات جديدة تعبر عن الحرص الكامل على وحدة المصير ، ووحدة الكفاح المشترك ، ووحدة الشعب والوطن التي لن نفرط فيها مهما غلا الثمن .

إننا في الوقت الذي نستعرض فيه حصيلة التجربة الماضية ، لانهدف من تعداد الأخطاء سوى التوصل إلى الطريق الصائب .

ونحن إذ نذكر هذه الأمور (لا نستهدف تقديم المواعظ والإرشادات ، وإنما نطرح وجهة نظر صادرة عن قناعات مخلصة) نعتقد أنها صالحة لأن تكون أساساً لتصفية الأجواء السلبية بما يطمئن مشاعر الجماهير التي تشعر بالقلق على علاقات الأخوة بين العرب والأكراد ، ومستقبل العقدة بين البعث والديمقراطي الكردستاني .

الشروط الإيجابية المطلوبة

لذلك نرى أن بدء علاقات جديدة كالتي نشأت بعد بيان آذار تتوقف على الشروط التالية :

١ - إن المعنى الحقيقي لبيان الحادي عشر من آذار ، وللسلام الذي يفترض أن ينبثق عنه ويتوطد ، هو سيادة حكم القانون ومؤسسات الدولة الدستورية والقانونية ، وإنه مالم يتحقق تصميم أكيد مشترك بين حزبينا على إحترام القانون ومنع التجاوز عليه ، والتأكيد على أن ممارسة السلطة بأي شكل من أشكالها لا تجوز إلا من قبل المؤسسات الدستورية والقانونية والمخولة بذلك ، فإن قضية السلام تبقى مهددة مالم تواجه بحزم أي خروج أو تجاوز على هذه المبادىء .

٢ – إن علاقتكم مع حزبنا وسلطة الثورة يجب أن تحكمها المصالح الأساسية للثورة وقواها ، ولا يمكن أن تتم على حساب إضعاف الروابط مع أية قوة تقدمية أو فئة (أو عنصر) تدعم الثورة في المنطقة الشمالية ، ذلك لأن الثورة لاتوافق على تقليص التزامها إزاء الجماهير الكردية وإختزاله بصورة علاقة أحادية الجانب مع حزبكم فقط . . (لأن حزبكم وكل الأحزاب في العالم ، بما فيه حزبنا في أحسن الأحوال ، لا يمكن أن يكون بديلاً عن الشعب ، وإن كان بإمكانه أن يكون طليعة له بالتجربة) .

٣ – إلتزام حزبكم بقطع روابطه مع الرجعية الإيرانية الحاكمة وغلق الحدود وتسليم مخافر الحدود إلى الجيش . . إذ لايمكن بأي حال من الأحوال إستمرار العلاقة معكم على أساس التضامن والعمل المشترك ، في الوقت الذي تعقدون فيه علاقات على كل الأصعدة وعلى نطاق واسع مع دولة أجنبية . . يضاف إلى ذلك الموقف العدواني الذي تتخذه هذه الدولة من العراق والأمة العربية . . ومن الشعب الكردي القاطن فيها .

٤ – إلتزام حزبكم بعدم محاربة العناصر الوطنية الإيرانية ، وعدم تسليم اللاجئين منهم إلى سلطات الشاه .

وفيما لو سئلتم من قبل جماهيرنا العربية والكردية ، عن السبب الكامن وراء تفضيلكم سلطات الشاه على العناصر الوطنية الإيرانية ، ترى ماذا يكون الجواب بالنسبة لحزبكم الذي يعتبر نفسه معادياً للإستعمار والرجعية؟

٥ – إلتزام حزبكم بالتخلي عن العناصر الرجعية والمشبوهة المعادية للثورة ، وتجنب إزدواجية العلاقة مع الثورة بشكل ومع أعدائها بشكل آخر . مع الثورة بوزراء ومسؤولين من حزبكم ، ومع أعداء الثورة بمساعدات تنشط التآمر . . وكذلك تجنب «التكتكة» وتغيير العلاقات السياسية على حساب المصالح الإستراتيجية للثورة والجماهير .

٦ – إدانة الإغتيالات السياسية ، وإعتبار كافة الجرائم التي تؤدي إلى تصديع السلام من الجرائم غير الإعتيادية التي لاتنحصر في الحدود الضيقة للجريمة ، بل أنها من الجرائم التي تعرض أمن الدولة وسلامتها للخطر .

٧ – إدانة ومحاربة جميع الأعمال والأساليب التي تعطي التبرير لنشاط العناصر الشوفينية والانعزالية بإثارتها الشغب والفتن .

٨ - التخلي عن المساعي الهادفة لكسب الرجعيين وفرض سلطانهم على الجماهير والاستناد في العلاقات السياسية على مبادىء النضال الديموقراطي الثوري .

٩ - إبعاد رؤساء العشائر الكردية ، من الذين يشكلون خطراً على السلم في المنطقة الشمالية إلى بغداد أو إلى أي منطقة يقع عليها الاختيار . . وإذا لم يحظ هذا الاقتراح بموافقتكم ، فنرى ضرورة توفير الظروف التي تمكن الجميع من العيش في أماكنهم ومحاسبة أي شخص يخرج على القانون والأنظمة ويحاول إثارة المشاكل والفتن .

١٠ - التزام حزبكم بعدم التصدي للقوات المسلحة أثناء قيامها بواجباتها ، وعدم التصدي لأجهزة الأمن والاستخبارات العاملة في المنطقة الشمالية لأن مثل هذه الأعمال تنطلق من عقلية الانعزال عن السلطة والاقتتال معها ، ولا تنسجم مع روح بيان آذار . . وما من دولة في العالم ترضى بأن تعامل أجهزتها المركزية بمثل هذه العقلية أو توافق على التجاوزات ضد أجهزتها مهما كان السبب .

١١ - التزام حزبكم بعدم الاعتداءعلى العناصر المؤيدة للثورة ، وعدم خطف وتعذيب وقتل المواطنين ، والغاء جميع السجون التي يمتلكها حزبكم . . إن الصلاحيات التي يمنحها حزبكم لنفسه هي صلاحيات غير طبيعية تماماً وتتم بمعزل عن أصول الدولة وضوابط العلاقات والتعهدات المشتركة . . وهذا مايجب إعادة النظر فيه جذرياً .

١٢ - إقرار حزبكم بأن حل القضية الكردية معه (لايعني احتكاره لأجهزة الدولة في المنطقة الشمالية . ولا احتكاره التمثيل في الأجهزة الرئيسية للدولة ، لأن الشعب الكردي والحركة الكردية - وكما قلنا - أكثر شمولاً من حزبكم) .

١٣ - أن تكون السياسة العملية لحزبكم متحركة بإتجاه تعزيز السلم والتآخي القومي ، وضمان الوحدة الوطنية والكفاحية ، ولايمكن أن تظل هذه السياسة مبنية على خصوصية المصالح بالنسبة للحزب الديموقراطي الكردستاني ذاته بمعزل عن مصالح البلد الأساسية ، أو بتحويل المصالح الأساسية للبلد إلى الدرجة الثانية .

إن حزبكم يبدو في كثير من تصرفاته وكأنه غير منتبه إلى ضرورات التآخي القومي وضرورات الحفاظ على المكاسب القومية ، علماً بأن الحكم الذاتي خاضع للتعريف والتحليل ، وهو موجود كتجربة قائمة في بلدان عديدة من العالم ، لاسيما البلدان الاشتراكية ، بمعنى أن الحكم الذاتي خاضع للتنهيج . . ولا يجوز أن يعبر عن نفسه بلغة الاستحواذ والعداء ونسف المواقف الإيجابية .

١٤ – التزام كافة الإداريين المحسوبين على حركة حزبكم بتطبيق القوانين والأنظمة ، وخلق الشروط لوحدة السيادة الوطنية ، بحيث تكون السيادة الوطنية محط الاهتمام الرئيسي وتأتي في الدرجة الأولى نظرياً وعملياً ، وإذ تتفق مع سلطة الثورة ومع الحركة الكردية في الحقوق القومية للأكراد ، وتتفق معها إلى حد كبير في أسلوب التطبيق . . فهل من داع موضوعي إذاً لرفض قوانينها وأنظمتها ، هذه القوانين والأنظمة الموجهة من قبل الثورة لتجسيد الحقوق القومية للأكراد؟ .

وهل البديل هو نظام حزبكم واجتهاداته . . وفي أي مكان في العالم يجري مثل هذا البديل؟ .

١٥ – التزام حزبكم بمنع حالة التسليح في جميع المناطق التي يقطنها الأكراد .

مسؤولية الدولة . . وممارسة السلطة

١٦ – إقرار حزبكم أن أجهزة الدولة هي وحدها المسؤولة عن ممارسة سلطة الدولة في جميع شؤون المواطنين ، وتجسيد ذلك في الممارسة والسلوك العملي ولا يمكن افتراض صورة أخرى ، لأن الصورة الأخرى تعني تعدد مراكز السلطة ، بما يؤول في النهاية إلى التقليل من شأن السلطة ، وإضعاف دورها في حماية مصالح الجماهير عرباً وأكراداً وأقليات قومية داخل الوطن . . إن تعدد مراكز السلطة يعني التفتيت والتناحر ، وهذا مايقع على الضد كلياً من مبدأ التآخي القومي ، ومن شروط وغايات بيان ١١ آذار التاريخي .

١٧ – التزام حزبكم بتقديم كافة المتطلبات اللازمة لتأمين قيام السلطة بالتحقيق في جرائم الاغتيالات وخطف المواطنين وتسليم كافة العناصر المناوئة للثورة لأجهزة الدولة المختصة ، وعدم إيواء وحماية المجرمين والهاربين من وجه العدالة ، والهاربين من الخدمة العسكرية .

١٨ – التزام حزبكم بالسير في طريق تعزيز مكاسب الثورة ومقاومة تيارات الردة ، إذ ليس من الجائز أن يجعل حزبكم من مقراته المفتوحة في أنحاء العراق مأوى للعناصر الرجعية والمضادة للثورة ، لأن هذه العناصر ليست هي التي حققت السلم في المنطقة الشمالية ، وليست هي الحريصة على بيان آذار التاريخي ، حتى تكون تلك العلاقة مبررة وقوية إلى هذا الحد .

١٩ – الاتفاق على إبعاد العناصر الإدارية التي عينت في المنطقة الشمالية بناء على طلب حزبكم . والتي لم تخضع أو تنفذ أوامر السلطة المركزية .

٢٠ – إعادة جميع النازحين الأكراد إلى أماكنهم ، سواء من نزحوا قبل بيان آذار أم بعده .

٢١ – عدم السماح لمنظماتكم الحزبية بالتدخل في شؤون الحكم اليومية . . . فالإدارة هي وحدها المسؤولة عن حل مشاكل المواطنين اليومية ضمن صيغ ثورية غير خاضعة للنزوع اللامبالي والرغبات الذاتية في التنفيذ والسيطرة .

٢٢ – بالنسبة للقضايا التي تهدد أمن الدولة وسلامتها في المنطقة الشمالية ، نرى من الضروري تشكيل هيئة قضائية من حكام معروفين بنزاهتهم واستقامتهم وتحظى هذه الهيئة بتأييد القوى الوطنية ، وتأخذ على عاتقها مهمة التحقيق في جميع القضايا .

٢٣ – اطلاق سراح جميع الموقوفين في سجون حزبكم ومعتقلاته .

٢٤ – تسليم الأسلحة الثقيلة إلى السلطة .

٢٥ – إنهاء حالة التسلح ومنع التفتيش الذي يقوم به مسلحو حزبكم في الطرق العامة .

٢٦ – عدم وضع العقبات أمام تنفيذ قرارات الثورة القاضية بمنح الحقوق الثقافية والإدارية للأقليات القومية .

٢٧ – عدم عرقلة تنفيذ قانون الإصلاح الزراعي بأي شكل من الأشكال .

٢٨ – المساهمة الجدية في منع التهريب وتسلل الأجانب والمخابرات الأجنبية إلى العراق من الحدود الوطنية لشمال العراق .

٢٩ – أما بالنسبة لحرس الحدود ، فنحن نرى مايلي :

(أ) ربط حرس الحدود بوزارة الدفاع ، وخضوعه للأوامر الصادرة إليها منها .

(ب) تعيين ضباط أو ضباط صف من الأكراد العاملين في الجيش العراقي ، نتفق معاً على تعيينهم في أفواج حرس الحدود لكي يقوموا بتدريب أفراد الحرس .

(جـ) تحدد واجبات حرس الحدود كحرس على الحدود العراقية ليس أكثر ، ويجب خضوعهم للأنظمة والقوانين العسكرية المرعية .

وهذا يعني :

١ – عدم السماح لهم بارتداء ملابس البيش ماركه مطلقاً .

٢ – عدم السماح لهم بالنزول إلى المدن مصطحبين أسلحتهم .

٣ – تخضع هذه الأفواج لتفتيش أمراء الألوية في الجيش العراقي والمتواجدين معها في منطقة واحدة .

٤ – عدم السماح لأمراء الأفواج بترك أفواجهم إلا بعد موافقة آمر اللواء المسؤول .

٥ – تخضع هذه الأفواج للتدريب ، أسوة ببقية أفواج الجيش العراقي .

حرية العمل السياسي
لجميع القوى الوطنية والتقدمية

٣٠ – السماح لجميع القوى الوطنية والتقدمية التي تدعم الثورة بأن تمارس نشاطها بحرية . . فإذا كانت (الديموقراطية للعراق) شعاراً ترفعونه بإستمرار ، فينبغي والحالة هذه أن تكون (الديموقراطية في كردستان) في مقدمة الشعارات التي ينبغي أن ترفع وتطبق .

ولا يجوز الإعلان عن الديموقراطية كشعار عام ، مع تجميدها في المنطقة الشمالية ، كما لايجوز احتكار العمل السياسي والتنظيمي في المنطقة التي تسكنها كثرة من الأكراد من قبل حزبكم ، بل ينبغي السماح للتيارات والتنظيمات الوطنية والديموقراطية بممارسة نشاطها انسجاماً مع مضامين بيان ١١ آذار وميثاق العمل الوطني ، ومع مايجري في المناطق التي يسكنها العرب . . حيث لايجوز في الوقت الذي يفتتح حزبكم فروعه في بغداد والبصرة وواسط والحي وذي قار وبابل . . إلخ ، بموافقتنا ودون أن يشكل ذلك أية إثارة سلبية للثورة ولنا ، أن تقفوا موقفاً سلبياً من ممارسة قوى وطنية للنشاط السياسي في المناطق التي توجد فيها كثرة من الأكراد .

٣١ – أما بالنسبة لتحديد المنطقة المشمولة بالحكم الذاتي ، فنظراً للعقبات التي تقف بوجه عملية الإحصاء ، وللرغبة في التعجيل بمنح المنطقة التي يقطنها الأكراد الحكم الذاتي . . فنحن نرى إعادة التقسيم الإداري على ضوء الواقع القومي بحيث يتم :

(أ) استحداث وحدات إدارية قومية في المناطق التي يقطنها الأكراد .

(ب) ربط الوحدات الإدارية التي يسكنها الأكراد فقط (محافظات – أقضية – نواحي) ببعضها ، وجعلها منطقة إدارية واحدة . . وتعتبر هذه المنطقة هي المنطقة المشمولة بالحكم الذاتي .

(جـ) وبالنسبة للمواطنين الأكراد الذين يقطنون في المناطق المختلطة خارج منطقة الحكم الذاتي ، فتضمن حقوقهم الثقافية والإدارية ضمن الوحدات الإدارية التي يقطنونها مثلما تضمن حقوق جميع الانتماءات القومية في هذه الوحدات .

أيها الأخوة :

إننا إذ نتقدم برسالتنا هذه . فإننا نأمل أن تكون موضع اهتمامكم . . ونحن إذ نعرض فيها وجهات نظرنا بشأن مختلف المسائل المطروحة . فإننا مستعدون للدخول في حوار جاد وموضوعي من أجل الوصول إلى أفضل درجات التفهم المتبادل ، وتحديد السبل لضمان الوحدة الوطنية والأهداف والحقوق المشروعة لشعبنا بعربه وأكراده وأقلياته القومية . . وكل المواطنين . ولمراجعة كل موقف خاطىء قد يظهر أثناء البحث والنقاش وقبول أي رأي ناضج أو صائب .

وختاماً تقبلوا تحياتنا .

«القيادة القطرية»
٢٣ - ٩ - ١٩٧٢

هذا هو البيان التاريخي الذي أصدرته القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق ، يستعرض فيه جميع المشاكل والقضايا ويطالب الحزب الديموقراطي أن يحقق فيها ويضع لها نهاية . . وانني أضع هذه التفاصيل ونصوص المذكرات للطرفين في هذا الكتاب ليطلع كل كردي على تفاصيل الأحداث وحقائق التاريخ .

إن الجيل الكردي المعاصر بحاجة إلى المعلومات التاريخية الوفيرة من حيث يمارسون عليه وصاية فكرية ومعلوماتية . . ثم عليه بعد ذلك أن يحاكم الأمور ويحكم عليها من خلال ماقدمناه في هذا الكتاب . . الذي جعلناه صادقاً ومنصفاً وموثقاً بموضوعاته .

• • • • •

المبحث الثالث

مـا بعـد المذكـرة

بعد توجيـه هذه المذكرة الصادرة عن القيادة القطريـة للحزب وإعلانها استمرت العلاقات بين الجانب العربي العراقي وبين البارزاني تسـوء بل تزداد سوءاً تبعاً للمارسات الخاطئة التي كانت تتخذ على كـامل كوردسـتان الواقعة فـي قبضة الملا طبعـاً جراء وقف القتـال وإشاعة السـلام وتوقيع اتفاقيـة آذار . ولقد ثبـت فيمـا بعد أن المـلا كـان قد انتوى الانكفـاء على الاتفاقية بتحريض خارجي قوامـه الأمبريالية الامريكية وبالتعـاون مع شاه إيران وهذه خطوة تطرب اسرائيل طبعـاً . وكان هذا شـيئاً متوقعاً لأن إسـتتباب السـلام في العراق معناه وضع هذا البلد الطموح على طريق القوة والتنمية ، ولم تكن هذه الجهات المعادية غافلة عما سيتبع هذه الاتفاقية من خطوات كان أبرزها وأشدها خطراً وتأثيراً على أعداء العراق هو تأميم النفط في ١ حزيران ١٩٧٢ .

إن خطوة في هـذا المسـتوى لم تكن سـهلة الوقـع على الامبرياليـة العالميـة ومصالحها في المنطقـة ، وهي الخطوة التي كلفت محمد مصـدق في إيران ثمناً باهظاً قبـل عشرين عاماً من ذلك التاريخ ، لكن اليـوم غيره بالأمس والخطوة العراقية لـم تكن مرتجلة أو من دون حسابات دقيقة . ثم جاء قبل ذلك عقد اتفاقيـة الصداقة والتعاون مع الاتحـاد السوفييتي في ٧ نيسان ١٩٧٢ كخطوة تحالفيـة هامة أعطـت العراق زخماً دوليـاً ماكـان ليلقى الترحيب عند الأعداء التقليديـين للأمـة العربيـة . وهي خطـوة لقيت إرتياحـاً عربيـاً وجـاء إبرامهـا في التوقيت المناسـب . فالصداقـة مع السـوفييت كـان معناها التحـالف مع قـوة دولية فاعلـة وصديقة ، ومعناها الحصول على السلاح المتطور البري والجوي والبحري .

الإنجاز الداخلي الجمـاهيري الآخر الـذي اسـتقبله الشـعب بـالترحيب والأعتزاز كـان الإعلان عن سلسـلة مـن القرارات حصلت بموجبهـا جميع الأقليـات العرقيـة على حقوقها القوميـة من ناحيـة الاعـتراف بخصوصيتها اللغويـة والثقافيـة . ثـم تكـاملت هذه الإنجازات بـإعلان ميثـاق العمل الوطني في ١٥ تشـرين الثاني/ نوفمـبر ١٩٧١ والدعوة الجـادة لإقامة الجبهة القومية ، وتعزيز التلاحـم الجماهيري بين أبناء العراق . وإذ سبق ذلك كله ما كان من القضـاء على المؤامرات والفـتن التي كـانت تقـف وراءهـا إيران وحلفاؤهـا وماكـان من تعليق المشـانق للجواسيس الكبـار والصغار فإن الحل السـلمي والديموقراطي لقضيـة كوردستان على أسـاس صيغة الحكم الذاتي جاء أيضاً متناسـقاً مع هذه الإنجازات التاريخية الضخمة ، وكان الأمل كبيراً لسـحب «الورقـة الكردية» من التـداول في سوق المؤامـرات الدولية وإغلاق هذا

الباب الذي كانت تتسلل عبره جميع المتاعب الداخلية والخارجية للعراق وسورية والأمة العربية جمعاء .

إن هذه الإنجازات مجتمعة وخلال فترة واحدة ماكانت لترضي الجهات المعادية للعراق وللأمة العربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية والصهيونية العالمية ، فبدأت المؤامرات تحاك على نطاق واسع وبتخطيط بارع ضد العراق وعن طريق كوردستان .

تنفيذ التجربة وصدور قانون الحكم المحلي

مضى العراق في طريقه المرسومة وصولاً إلى تحقيق كافة البرامج الثورية التقدمية المقررة ، ومنها وضع اتفاقية الحكم الذاتي موضع التطبيق مهما تكن العقبات أمامها ، وكان الموقف السلبي للملا هو أحد هذه العقبات . . . كان الملا يحاول تعطيل تنفيذ الاتفاقية وتمييعها أولاً بأول وخلق جو من عدم الثقة بالحكم واختلاق الشائعات حوله .

بدأت بغداد في التمهيد للبدء بتنفيذ وتطبيق بنود الاتفاقية على المستويات الدستورية والإدارية والتعليمية والاقتصادية . فقد أعيد النظر بالتقسيمات الادارية لفرز مناطق الشمال وتحديد حدود منطقة الحكم الذاتي على ضوء مارسمته الاتفاقية ومايستتبع ذلك من مناقلات وترتيبات إدارية ومالية وبلدية ، فالخطوة تاريخية حاسمة لابد من إحاطتها بالاجراءات المدروسة الكفيلة بإنجاحها .

فتقرر على ضوء ذلك البدء بتنفيذ التجربة بتاريخ ١١ آذار ١٩٧٤ أي بعد ٤ سنوات من إعلانها وهي مدة اعتبرت كافية تماماً لوضعها موضع التطبيق . وبالفعل أصدر مجلس قيادة الثورة «قانون الحكم المحلي» مع كافة الاجراءات الأمنية التي تحول دون أية أعمال شغب في مواجهته ، ذلك لأن ملا مصطفى كان قد عول على رفع السلاح ضد التجربة . على أن هذه النوايا كانت محسوبة بدقة لدى الجانب الحكومي وتقرر إحباطها مهما تكن الصعاب وبدعم من غالبية قيادة الحزب الديموقراطي الكوردستاني .

فماذا تضمن قانون الحكم المحلي؟ :

تضمن قانون «الحكم المحلي» القواعد والأسس التي تنظم «الحكم الذاتي» في المنطقة الكردية . فنص على أن تتمتع المنطقة الكردية بالحكم الذاتي الذي تحدده القواعد القانونية ، السياسية والاقتصادية للوحدة العراقية ، وكان من أهم مانص عليه أن تكون اللغة الكردية هي اللغة الرسمية إلى جانب اللغة العربية من كوردستان ، على أن تكون لغة التعليم «اللغة

الكردية» في مناطق الحكم الذاتي و«العربية» اللغة الرسمية في المخاطبات الرسمية بين الحكومة المركزية وسلطات الحكم الذاتي . كما نص في إحدى مواده على حماية حقوق الأقليات غير الكردية طبقاً للدستور وأن يتطابق النظام القانوني في مناطق الحكم المحلي مع النظام القانوني للجمهورية العراقية .

يقول اللواء اسماعيل عارف وهو ضابط عراقي كردي مرموق وسفير سابق مثقف : «لقد حققت قيادة الثورة العراقية ، أهم مكسب للأكراد كان يداعب خيالاتهم منذ أن بدؤوا نضالهم السياسي ، وأصبح الحكم الذاتي واقعاً ملموساً ، وتأكد لهم حق إدارة شؤونهم ضمن الوحدة العراقية لم يسبق لأي دولة في الشرق الأوسط أن منحت هذا الحق للأكراد ، حيث يعتبر طفرة نوعية في تاريخ الحركة الكردية»[١٠] .

ويتابع اللواء إسماعيل عارف :

«لقد عم السلم والهدوء في المنطقة الكردية وبدا للجميع أن المستقبل يبشر بالخير ، إلا أنه سرعان ماخاب الأمل وتغيرت الصورة بعد سنة فقط من صدور البيان إذ غيرت قيادة البارزاني موقفها بعدما حصلت على وعود بدعمها ومساعدتها من قبل كل من اسرائيل ، وإيران ، والولايات المتحدة الاميركية . فبدأت تشدد من قبضتها على جميع المناطق الكردية ، وتقدم مطاليب تعجيزية جديدة بخلاف مااتفق عليه في البيان ، وبهذا ركبت المركب الخاطىء ذاته الذي لجأت إليه مع ثورة الرابع عشر من تموز (يوليو) عندما (وصلت اللقمة إلى الفم) مدفوعة بذلك لالتحقيق مكاسب قومية جديدة للأكراد بل لتنفيذ مخططات مبنية على وعود من سراب لقوى أجنبية تنوي الشر للعراق وللأكراد على السواء» .

«وعلى أثر شك القيادة العراقية بتلك النوايا ، بدأت تحشد الجيش العراقي بالتدريج في المناطق الكردية لعزمها على تنفيذ بنود بيان ١١ من آذار (مارس) مهما كلف الثمن» .

يتابع اللواء إسماعيل عارف :

وكنتيجة لذلك ، حدثت بعض المصادمات بين «البيش مركه» والجيش في مناطق مختلفة فأستمر توتر العلاقات إلى أن أصدرت الدولة قانون الحكم الذاتي سنة ١٩٧٤

---

(١٠) اللواء اسماعيل عارف الوزير والسفير العراقي الكردي السابق في حديث لمجلة «التضامن» اللندنية - العدد ٤٥ تاريخ ١٩٨٤/٢/٢٨ .

وعلى الرغم من كل ذلك استمرت معارضة البارزاني وجماعته للقانون وقد فشلت جميع الجهود التي بذلتها الدولة لتنفيذه سلمياً لكي تتجنب حرباً شاملة حصيلتها الدمار والخسائر من الطرفين كما فشلت جهود الوساطة التي بذلها الاتحاد السوفياتي وقد اعتمدت جماعة البارزاني في مجابهتها المسلحة للدولة على وعود أميركية إيرانية اسرائيلية زائفة سرعان ما ذهبت أدراج الرياح فعانى الأكراد أشد المعاناة من هذا الخطأ الجسيم»[11] .

القتال . . يتجدد في الشمال

لم تتوقف مظاهر التوتر في البلاد فالنوايا بانت ولم يعد هناك من شك أن ملا مصطفى بدأ يتحرك . لماذا؟ . كيف؟ . وهل هناك أيد أجنبية؟ . تلك هي المسألة المتشابكة التي سندخل في تضاعيفها . وقبل أي شيء آخر لا بد من التنويه بأن الملا بدأ يضيّق الخناق على الأقليم الكوردستاني ويحكم قبضته على الجميع بدء من المكتب السياسي واللجنة المركزية للحزب البارتي وانتهاء بأبسط مواطن كردي . وأدى هذا بالطبع إلى تجدد الخلافات القديمة وبروز المعارضة ضد النهج المسيطر الجديد . ولم ينسَ بعد قدامى الحزبيين وارهاطهم ماكان من أزمة الحزب بعد مؤتمره السادس في موات عام ١٩٦٤ تلك الأزمة التي عصفت بكيانه التنظيمي آنذاك وانعكست على مستقبله كله .

تجدد القتال طبعاً وكما كان مرسوماً له لدى ملا مصطفى ومن يقفون خلفه خارجياً ، وكما كان متوقعاً ومحسوباً لدى الحكومة المركزية في بغداد . على أن القتال والعمليات العسكرية المادية على الأرض لا تشكل لدينا مادة للبحث هنا إنما المهم هو القراءة السياسية للمرحلة ومارافق القتال وسبقه . وما انتهى إليه من أنشطة ونتائج سياسية ومدى تأثير ذلك على مسيرة الاتفاقية مآلاً ومصيراً .

عودة . . إلى التاريخ القريب
. . وأزمات الحزب البارتي

وقبل أن ندرس تلك المرحلة ونتوقف عندها لا بد من عودة إلى شيء من تاريخ الساحة الكردية والعلاقات بين فصائلها السياسية والمسلحة . نعني تشكلاتها الحزبية وطبيعة الصراعات التي احتدمت بينها منذ عام ١٩٦٤ - لاسيما بعد انعقاد المؤتمر السادس للحزب

---

(١١) المصدر السابق نفسه .

الديموقراطي الكردستاني - وما أفرزت من كتل ومن إحباطات لم تتوقف منذ ذلك التاريخ وحتى يومنا هذا يجددها جانبان لا ثالث لهما هما الطالباني والبارزاني .

ولقد تعددت الآراء بشأن مستقبل الحزب بعد ذلك المؤتمر التاريخي فيما لم تستطع المؤتمرات التالية وخاصة السابع والثامن أن تعيد للحزب قوته ولمعانه . لقد أنطوى التنظيم الحزبي كله تحت إبط الملا وشخصيته وأركانه . ونلاحظ أن التقرير السياسي لكونفرانس أحد فصائل الحزب لما يسمى (القيادة المؤقتة) المنعقد في آب ١٩٧٦ (خارج العراق طبعاً) يعطي هالة وقوة تنظيمية للحزب لما بعد اتفاقية ١١ آذار للحكم الذاتي ويصوره وكأنه هيمن حتى على المدينة الكردية وجماهيرها آنذاك وأنه استعاد أمجاده . بينما نجد اللجنة التأسيسية للاتحاد الديموقراطي الكوردستاني (الطالباني) تنص في تقييمها لتلك المرحلة بأن الحزب ضعف ووهنت قواه من بعد مؤتمر موات لعام ١٩٦٤ فتذكر أنه : «من المناظر غير المألوفة ، كان مجلس البارزاني يضم الشيوعيين على اليسار ورؤساء العشائر على اليمين والبارزاني يرضي الجميع . كما حاول إرضاء الاتحاد السوفييتي وإيران وامريكا والحصول على المساعدة من الجميع» ص٤٧ من تقرير حزب الاتحاد الديموقراطي الكوردستاني وهو حزب جلال الطالباني .

ويتابع التقرير : «إن انشقاق عام ١٩٦٤ كان عاملاً رئيسياً في تدهور الأوضاع الداخلية واعتماد الثورة على المساعدات الخارجية التي أدت بها إلى الوقوع في مستنقع الرجعية الايرانية والأمبريالية الامريكية» صفحة٥٠ من التقرير السياسي للطالباني .

ويقول نفس التقرير في معرض تصويره لضعف الحزب البارتي والخلل في قيادته من بعد ذلك المؤتمر بأن الملا سلم معظم أموره وصلاحياته «إلى ولديه اللذين تنقصهما الخبرة والتجارب مما أصبحوا هم القيادة» . . . والسؤال : كيف إذن وضع الطالباني يده بيد أحد «الولدين» أو الابنين وهو مسعود البارزاني عام ١٩٩١ لإنقاذ كوردستان من «الوحش» العراقي وتسليمها إلى «الإنسان» الاميركي؟ . فهل أصبح هذا الابن يملك الخبرة والنضج في نظر الطالباني؟ . . وماذا عن تعاون «أبو شلال» مع الرجعية الايرانية والامبريالية الأميركية؟ . . وكيف وقع في مستنقعهما وما يزال يجدف ويسبح فيه حتى يومنا هذا؟ . . «عيب!» .

ويتابع التقرير نفسه في القول :

« كما أن الملا أعتمد على الدول العظمى في تفكيره السياسي ومنطلقاته الفكرية

والاعتماد على وعود الولايات المتحدة الامريكية ، دون الأخذ في الحسبان بأن الرجعية والاستعمار والامبريالية هم الأعداء الحقيقيون لنضال الشعوب وحركاتهم التحريرية وبضمنها الحركة الوطنية التحريرية للشعب الكردي» صفحة ٥٨ من التقرير .

على أن جلّ ما يعنينا هنا هو ما جاء في الصفحة ٤٩ من تقرير حزب الطالباني تحديداً : «وهكذا استمر الملا في محاولاته للتقرب من الإمبريالية الأمريكية وحليفتها الرجعية الايرانية» .

واختتم التقرير فيما يلي :

«وتوطدت بالفعل العلاقات مع الامريكان بعد مقابلاته مع كل من الرئيس الأمريكي نيكسون ووزير خارجيته هنري كيسنجر في طهران عام ١٩٧٢ بعد المعاهدة العراقية – السوفييتية بفترة قصيرة»(*) .

نحن نضع كل هذه المواقف والتناقضات بين يدي الرأي العام الكردي وحتى يعرف الحقائق الغائبة عنه .

وإذ نعود للتقرير السياسي لكونفراس الحزب البارتي (القيادة المؤقتة) الذي أشرنا إليه آنفاً نجده يركز بدوره على نقد وإدانة الاتكاء على الدعم الخارجي مؤكداً الدور الامريكي – الايراني في الانكفاء على اتفاقية ١١ آذار ورفع السلاح ضدها بدعم امريكي – إيراني . ويكشف التقرير بوضوح وعلى شكل نقد ذاتي بأن التعامل مع إيران لم يكن جديداً وإنما يعود إلى عام ١٩٦٢ حيث عرضت طهران دعم الأكراد . . يقول التقرير :

«وعند مناقشة العون الايراني في اللجنة المركزية للحزب ارتفعت أصوات اليساريين الحقيقيين في قيادة الحزب معارضة التعاون مع الحكم الايراني ، ورافضة عونه ومشيرة إلى

(*) المقصود هنا هو معاهدة الصداقة العراقية – السوفييتية والتي استثارت واشنطن وطهران وكل الرجعية في المنطقة ضد العراق . وها هو الطالباني يوضح الملابسات وتحالفات الملا مع الامبريالية الاميركية وإيران وينتقدها . . . ثم ها هو على الطريق ذاتها حالياً .

هذه آراء وأفكار وإدانات اللجنة التأسيسية للإتحاد الديموقراطي الكردستاني ضد الحزب البارتي وملا مصطفى . ترى أين أصبحت مواقف ومواقع وأفكار جلال الطالباني أمين عام الاتحاد؟ .

ماهي مواقعه ومواقفه بعد رفعه السلاح مع إيران وكيف أباح لنفسه الالتقاء مع أمريكا فيما بعد رغم إنتقاده لملا مصطفى في صدد علاقاته الاميركية؟ .

ترى هل كان الطالباني يبحث مع الأمريكيين في واشنطن عن مجرى نهر المسيسيبي أم عن مجرى نهري دجلة والفرات في رحلاته المتتابعة إلى هناك وكان آخرها في أيلول ١٩٩٨ حيث التقى مع البارزاني للمصالحة تحت الرعاية والوصاية الأميركية . .؟ .

المخاطر المترتبة على هذا التعاون» . . . وبشكل فاضح من الانتهازية يتابع التقرير قائلاً : «على أن إحتياجات الثورة المتزايدة رجحت كفة المؤيدين للتعاون وقبول العون بشكل واضح ، وكان العون يأتي عبر المكتب السياسي» ص٨٠ من التقرير .

يتابع التقرير : «ومع وصول أول إرسالية للعون الإيراني بدأت تظهر طبقة خفيفة من اليمينية على مبادىء وسياسات وتكتيكات الحزب . وكان المرء يشعر بها بوضوح عام ١٩٦٣ . وخلال هذا العام نفسه لعبت إيران دوراً مزدوجاً حيث كانت تأكل مع الذئب وترعى مع القطيع . ففي حين أرسلت ضباط إرتباطها إلى مركز الحركات في كركوك ، في الوقت نفسه حافظت على صلاتها وتعاونها مع المكتب السياسي ، وبعد هدنة شباط ١٩٦٤ وظهور بوادر الانشقاق وتشجيعه وتوسيعه ، أرسلت من يخبر سكرتير الحزب آنذاك بأن عليه ومؤيديه ضرب البارزاني وأن بإمكانهم الأستناد على إيران في أمداد المال والسلاح(*) . ومما لاريب فيه أن هذه الوعود لعبت دوراً كبيراً في عملية الانشقاق التي تحولت إلى اقتتال ولكن عندما غلبت كفة رئيس الحزب هرب المنشقون إلى داخل بلادها وقاموا من هناك بغارتين على كردستان» - ص٨١ من التقرير - ويقصد التقرير هنا أن مؤتمر موات السادس الذي دعا إليه المكتب السياسي للحزب البارتي إنما انعقد بتحريض إيراني وكان في المكتب السياسي آنذاك إبراهيم أحمد والطالباني ورفاقهما اللذين فصلهم الملا من الحزب بعد ذلك .

وجاء في التقرير أيضاً أنه عند نشوب القتال عام ١٩٦٥ جددت إيران معونتها للثورة الكردية عن طريق قيادتها - يقصد قيادة البارزاني هذه المرة فقد تبدلت المواقع لكن إيران ظلت على خط الدعم .

يتابع التقرير قائلاً :

«ووصلت بعض مدافع الهاون ٨٢ مم لأول مرة إلى كوردستان كما وصلت إذاعة صغيرة قابلة للتنقل من إحدى الدول الاشتراكية» صفحة ٨١ .

ثم يعود التقرير للحديث عن اليمين الكردي وكيف أصبحت كفته هي الراجحة فيقول : «وارتفعت أصواتهم عالياً ونشطوا في كل مكان ، وجاؤوا من كل حدب وصوب . ولما لم تفلح خطط الشاه في إقناع قيادة الثورة أدخل الولايات المتحدة الامريكية في الصورة وعلى أعلى

(*) كان سكرتير الحزب آنذاك ابراهيم احمد ثم أصبح جلال الطالباني .

مستوى في شخص رئيس جمهوريتها ووزير خارجيتها ، نيكسون وكيسنجر وقد أعطيت الوعود الامريكية القاطعة بدعم الثورة وتقديم العون لها وعدم التخلي عنها وعدم السماح للآخرين بالتخلي عنها أيضاً ، مع كلام معسول كثير آخر عن الدبابات والطائرات وسلاح مقاومتها الحديث» صفحة ٨٤ .

إلى ماذا يقودنا هذا كله؟ .

إنه يقود إلى تصوير الوضع المزري والانحطاط الفكري على الساحة الكردية . إن هؤلاء الذين يوجهون سهامهم اليوم إلى ملا مصطفى إنما كانوا يفتقرون إلى شجاعته على الأقل . هو نقد نفسه بشكل مباشر على أية حال ، كما أدان مرحلته وإنزلاقه في اللعبة الدولية . أما هؤلاء فيصرون على التعاون مع أعداء الأكراد الحقيقيين لاسيما الأميركان والأتراك رغم انتقادهم للآخرين . وإذ ينعتون أنفسهم باليسار ويرمون الملا باليمينية ويكيلون له التهم فإنهم إنحدروا إلى ذات اللعبة . وعندما يشير التقرير المذكور إلى إرتفاع صوت من أسماءهم اليساريين الحقيقيين في قيادة الحزب بمعارضة التعاون مع الحكم الايراني فإن هؤلاء ورغم يساريتهم وتقدميتهم المزعومة فقد رضخوا للتعاون أمام ما أسموه احتياجات الثورة للدعم ، على ما أدعوا ، فياله من تبرير وياله من يسار؟ . إن اليسار الحقيقي الملتزم بقيم اليسار وعلميته يرفض منطق التبرير في المساومة وخاصة بالنسبة لتقديم بعض التنازلات لطرف آخر صنفوه عدواً ورجعياً . ولقد ذاقت الثورة الفلسطينية ذات يوم من مرارة أمثال هؤلاء اليساريين الأدعياء والطفوليين الفضوليين على الثورة . . .

عن أية ثورة يتحدثون؟

ترى عن أية ثورة يتحدثون؟ وعن أي يسار؟ . هل الثورة على النظام السياسي في العراق الذي أعطى الأكراد مالم يعطه أحد لهم لامن قبل ولا من بعد . . .؟ .

أم الثورة على الصديق العربي بسلاح إيراني وامريكي . ولماذا؟ . ثم تتكرر العملية إبان حرب الخليج وينحاز الكادر الكردي ذاته إلى إيران في حربها ضد العراق . ثم يعتبون عندما يضطر العراق إلى الوقوف بحزم وحسم ضد عدوانهم الغادر وتسهيلهم للإيرانيين اقتحام الحدود ليلاً إلى حلبجة وفي غفلة من بغداد التي ائتمنتهم على حماية ظهرها في الخلف .

إن حرب الخليج كانت حرباً مصيرية بالنسبة للأمة العربية ووجودها كله ، ومع ذلك فقد قاتل بعض أكراد العراق مع إيران . كيف هذا وأية ثورة هذه؟ . وكيف لنا أن ننسى أو

نغفـر؟ . . ومع ذلك يجب أن ننسى ونغفر برأ بالأكراد ككل ، كشعب شقيق لا علاقة له بهذا كله ، وتمسكاً بالأخوة العربية الكردية وعلى اعتبار أن الشعب الكردي تعاطف مع العروبة في حرب الخليج وشارك الأكراد في الحرب كأي عراقي مخلص لوطنه ، ولقد جاع الشعب الكردي في العراق وتعذب وصبر وصابر كمثل الشعب العربي في العراق سواء بسواء . ثم ماذا حصد بعض الأكراد جراء دخولهم على خط الحرب العراقية - الايرانية ، وها هما الشعبان العربي العراقي والايراني الفارسي يعودان إلى الحوار والصداقة والتحالف ضد أعدائهما المشتركين من جديد والدعوة لإسدال الستار على لوحة الحرب السوداء .

أما عن الاتحاد الوطني الكوردستاني (الطالباني) فنجده يدين على لسان لجنته التأسيسية كل تعاون مع امريكا وينتقد بشدة مذكرة ملا مصطفى للرئيس الامريكي كارتر ويقول بالنص : وفي صفحة ٧٦ من مشروع برنامجه الوطني الصادر في آب ١٩٧٧ : «إلا أنه في كل الأحوال نرفض سياسة الثقة والاعتماد على الامبريالية والاستعمار والرجعية بأي شكل من الأشكال وندين كافة العلاقات والارتباطات المشبوهة المعادية لكافة الحركات التحررية للشعوب المناضلة بضمنها الحركة الوطنية للشعب الكردي» .

ومع ذلك فإن الأمين العام للاتحاد جلال الطالباني تحالف مع إيران ضد العراق ثم زار أمريكا والتقى مسؤوليها للحصول على الدعم والتأييد وذلك في شهر أيار ١٩٨٨ وكان العراق في ذروة الحرب ثم تكررت التجربة في حرب الخليج الثانية .

نعود للقول بأن هذه الصفحات هي تقدمة من هذا الكتاب للشعب الكردي العظيم الحبيب ليرى كيف لعب هؤلاء الناس بمصيره وكيف عبثوا بمصائر المنطقة تعاوناً وتحالفاً مع أعداء العرب والأكراد لاسيما اميركا . فأية ثورة هذه تبدأ مشوارها ولاتنهيه مع الأمبريالية الامريكية ومن في حكمها بدء من ملا مصطفى وإنتهاء بهؤلاء . . . لكن الملا كان شجاعاً فنقد نفسه وأوصى أبناءه أن لا يقعوا بما وقع فيه . والسؤال هل اتعظ الأبناء واستفادوا من وصية الآباء؟ . . . ذلك هو السؤال الذي ما يزال يبحث عن جواب ، فهل يتكرم الابن والوريث مسعود بإعطاء الجواب؟ . . . نرجو ونأمل(*) .

(*) في رسالة شخصية مؤرخة في ١٩٨٦/٨/٢١ ما زالت أحتفظ بها تكرم الأستاذ مسعود البارزاني وكتب إليّ يقول : «إن تعزيز الأخوة العربية - الكردية هو نهج المناضلين الأكراد الواعين في العراق ، لأن التلاحم الكفاحي بين الشعبين الشقيقين العربي والكردي على أساس الاعتراف المتبادل بحقوق بعضهما البعض هو الطريق إلى انتصارهما المشترك على طريق التحرر الكامل والتقدم الاجتماعي .

.. مع الطالباني وحلبجة *

في لقاء بيني وبين الأخ جلال طالباني بدمشق ١١ تشرين الأول ١٩٨٨ واستمر لمدة ثلاث ساعات . . وفي لقاء أخر بتاريخ ١ كانون الأول ١٩٨٨ استمر لمدة أربع ساعات وجدت نفسي مع رجل يتدفق في حديث يبدو أحياناً مشوقاً بينما يجعلك أحياناً أخرى تصاب بالإحباط . إنه جلال طالباني نفسه الذي أحببناه وكنا نراهن عليه كوجه كردي مؤمن بالدور والجهد العربي من أجل كوردستان المستقبل . . . لكنه إنزلق هو الآخر في اللعبة الدولية إلى آخر يوم ، لم يترك حتى منفذاً ضيقاً يتيح لنا فرصة الدفاع عنه جراء تورطه كعراقي وقتاله مع إيران في حرب الخليج وهذا موقف تعافه النفس وكان عليه أن يكون حيادياً على الأقل وداعية لإطفاء نار الحرب وليس طرفاً فيها .

إن الأسباب التي يقدمها جلال الطالباني لاغرائه الايرانيين في التسلل إلى حلبجة في آذار ١٩٨٨ ومشاركته لهم لا نجدها مقنعة أو مبررة . وهو التسلل الذي استجر الرد العراقي السريع والقاسي . قلت له إن المسؤول هو من تسبب بالقسوة ومن استجر بعض الأكراد إلى الدخول على خطوط الصراع العربي - الفارسي التاريخي .

إن المعركة في حلبجة لم تكن مسألة خسارة قرية كردية في الشمال بل ما قد تستجره خسارة كهذه على مستقبل الحرب ونتائجها جراء اختراق بسيط كان من الممكن أن يتسع ليقرر مصير الحرب ربما . لذلك كان الرد العراقي في حجم المخاطر المتوقعة أكثر منه للرد على إختراق مسلح في منطقة نائية . ولئن خاض الطالباني ورهطه بعد معركة حلبجه حرباً إعلامية جعلوها ضخمة وعلى مستوى العالم فما ذلك إلا أحد أشكال المساندة للجانب الايراني ولإستعداء الرأي العام الكردي ضد العرب وهذا شأن شاركت فيه قوى دولية عديدة وصهيونية لا تضمر لا للعرب ولا للأكراد سوى العداء والكره . عندما خرجت وسائل اعلامها العالمية تطبل وتزمر وتزمجر ضد بغداد بحجة الدفاع عن حلبجة وما أصابها فجعلوا من الحبة قبة كيداً للعراق وللعرب . وهكذا فإن جلال الطالباني ذهب إلى أبعد مما ذهب إليه ملا مصطفى في سياسة الاعتماد على الامبريالية والاستعمار والرجعية على حد قول الطالباني وتعبيره حين كان يوجه النقد لسياسة الملا وتعاونه مع إيران الشاه .

وهنا يجب أن لا ننسى بأن الطالباني كان في بغداد يفاوض ويتحالف في عام ١٩٨٦ ثم سرعان ماأنحرف خطه ١٨٠ درجة فيصطف مع إيران ويحمل السلاح . إن الحجج والمبررات التي سمعتها منه لتبديل مواقعه لا تبدو مقنعة لأحد . حتى لو كانت مقنعة فإنها لا تصل إلى حد رفع السلاح في وجه العربي الصديق .

وإذ كنت في جدل ونقاش مع الطالباني حول الضجة الدولية ضد العراق من أنه استعمل أسلحة كيميائية في الشمال الكردي لاستلابه زهوة النصر في الخليج وماكان من مشاركة جميع أجهزة الإعلام الأمبريالية في الحملة ضد العراق وتملقاً لإيران من أجل الحصول على عقود إعمارية وانمائية لما بعد الحرب . أقول إذ كنت في نقاش حاد مع جلال طالباني بهذا الخصوص لم أرفض بل رحبت بإقتراحه علي أن أكون عضواً في وفد حيادي عربي لتقصي الحقائق على الأرض بشأن حلبجة قوامه محمد فائق وجمال أتاسي وأنا وآخرون(*) قلت له أنني أملك الجرأة الأدبية إلى حد الاقرار بأن العراق استخدم الأسلحة الكيميائية لو اقتنعت وشاهدت الأدلة التي لم يثبت لأحد أنها إستعملت وكانت عاصفة إعلامية في فنجان ونفتها لجنة التحقيق التي أرسلتها الأمم المتحدة لتقصي الحقائق . . . ونحن ندين أية إجراءات لاانسانية تستخدم ضد أي مكان في هذا الكون . . نحن العرب خاصة . طبعاً لم ينفذ «أبو شلال» إقتراحه حتى الآن .

ثم ماذا أيضاً عن الإنتفاضة والتحالف العلني مع الإمبريالية؟ وماذا عن المذابح الكردية – الكردية ولماذا؟ لمصلحة من؟ هل لمصلحة الأكراد؟ ياحبذا . . إنه ضد العرب والأكراد معاً ولمصلحة عدوهما أو أعدائهما المشتركين(**) .

كلمة . . لابد منها

إن المرحلة الكردية أو مسيرة التاريخ الكردي إذ وقفت أمام تجربة «الحكم الذاتي» في كوردستان العراق إنما كانت تقف في الحقيقة أمام أول منعطف حاد في العصر الحديث

(*) محمد فايق : الضابط السابق في تنظيم الضباط الأحرار في مصر ، وزير الإعلام الأسبق وأحد حملة رايات عبد الناصر والإتجاه الناصري والتيار القومي العربي المتنامي في مصر العربية ، رئيس جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان في مصر .

– د . جمال أتاسي : أحد قدامى البعثيين عضو القيادة القطرية في سورية سابقاً . . وزير الإعلام في أول وزارة بعد ثورة ٨ آذار ، أمين عام الاتحاد الاشتراكي لاحقاً وبعد استقلاله عن البعث .

(**) أحاديث كثيرة جرت بيني وبين الاستاذ جلال ، وبينها مالا أبيح لنفسي ذكره وإفشاءه ولقد فتح لي قلبه كصديق لطالما أحببته رغم مطباته وأخطائه ، وأحسب أنه سيعود يوماً ليأخذ الموقف والموقع الصح . . . لابد أنه سيفعل . وأنا أراهن على ذلك وسيرحب به العرب «في حد علمي ومعلوماتي» .

وكان لقائي الأخير معه في القاهرة بتاريخ ٢٨ نيسان ١٩٩٨ وكنا هناك نشارك في ندوة الحوار العربي – الكردي الذي دعت إليها لجنة التضامن الآفرو – آسيوي ، وبدا «أبو شلال» مختلفاً عما أعرفه فيه من ثقة بالنفس . . . كان حزيناً محبطاً ويغالب صراعاً دفيناً في نفسه لا بد أن يخرج منه بقرار تاريخي جريء . . . التقيته في القاهرة على انفراد وسمعت منه أشياء هامة وخطيرة تتصل بالشمال العراقي لم يحن الحين لإعلانها ، لكن الأستاذ جلال جعلها موضوع حواره مع بغداد آنذاك .

ينعطف بالأكراد نحو وضع متكامل جديد . وعندما نقول الوضع الكردي الجديد نعني تماماً المسؤولية الأدبية التي نتحملها جراء وضعنا المسألة في هذا الإهاب العريض . لقد أصبحت كوردستان ، أو جزء منها ، لأول مرة في التاريخ ضمن دائرة المؤسسات الإدارية والعلمية ، وجعلت لهذا الجزء الهام من كوردستان حدوداً إدارية شبه سياسية أي جعلته كياناً قومياً وطنياً متميزاً تلفه لغة كردية رسمية يتم التعامل بها من خلال أطر أنظمة الحكم المحلي ومؤسساته العاملة . وشمخت فيه راية الثقافة والعلم باللغة الكردية في مستوى التعليم الأولي وصعوداً حتى مستوى التعليم العالي مما يعني إنتهاء مرحلة التخلف والجهل . كما اندمج الوضع الإقتصادي بإقتصاد الدولة الأم العربية – الكردية لتنتهي بذلك ولأول مرة أيضاً في تاريخ كوردستان مرحلة الإقتصاد الرعوي وجذور الإقطاع الزراعي – القبلي الذي كان يمارس في بعض أنحاء الأقليم نوعاً من الهيمنة والظلم بما يشبه القنانة لم تؤثر أو تحد من طغيانه كل النوايا الطيبة وكل البرامج الثورية التي طفحت بها دساتير الأحزاب الكردية العتيقة وبياناتها اليسارية . ثم هي في نفس الوقت تهادن «الآغا» وتتحالف مع كبار الملاك للقيام بإنتفاضات وحركات مسلحة ظلت تحول دون الوصول إلى صيغة الحكم الذاتي على نحو ما تم عام ١٩٧٤ .

وكنا نشهد أحزاباً وتجمعات كردية لاحصر لها خارج الحدود وفي بعض الأقطار تحارب التجربة لترتد بالوضع إلى ماقبل هذا النهوض الوطني وتحت ذرائع واهية مؤسفة ، أي العودة بكوردستان إلى المرحلة الماضية بكل تخلفها وقلاقلها وأزماتها حيث عاش أكراد العراق منذ العشرينات وضعاً بائساً جائعاً جاهلاً تحت سيطرة الآغوات الكبار والصغار والساسة الأغرار .

التجربة ..
ومشاغلها ومتاعبها

إن تجربة الحكم الذاتي سببت للعراق بالذات الكثير من المشاكل والمتاعب لأن التجربة لم تكن لتلقى القبول من جهات كثيرة معادية وماكان أسهل على العراق من إسترضائها على حساب الأكراد . ولقد وجدت الامبريالية العالمية في تجربة الحكم الذاتي مايهدد مصالحها لأنها تستند إلى قاعدة وطنية وتمهد لصعود جيل كردي جديد يعي مصالح بلاده ولايستجيب لاغراءاتها ووعودها وتحريضها ضد العراق العربي – الكردي وسيعمل هذا الجيل ويناضل ليجعل من إقليمه الكردي العراقي قدوة للإقليمين الآخرين في تركيا وإيران .

إن تجربـة الحكـم الذاتي في كوردسـتان العراق الناجحـة الثابتـة ظلت تمثل لكل عربي وكردي الصرح العظيم لتعميق معـاني الأخوة العربيـة - الكردية ولبنـاء عراق يستكمل دوره الإقليمـي في منطقـة الخليج والوقوف في وجـه المطامع الدوليـة وغيرهـا وحمايـة أمن المنطقة وحيادها وتأكيد تآخي شعوبها .

إن إعطـاء الأكراد كيـانهم الذاتـي كـان في الحقيقـة تلبيـة لشـعار كردي كبـير ظل مطروحـاً علـى الـدوام ويهـدف أول مـايهدف إليـه النهوض بكوردستان في جو أمني أخـوي يكفل لـه الثقافـة والعلم ويحرره من الجهـل الذي ظل يخيم علـى الأبناء طوال التاريخ القديم والحديث .

إن مدن كوردسـتان وأريافهـا ظلت تعيـش وضعـاً آمنـاً في المدرسـة والجامعـة والمصنع والحقل والمؤسسـة من دون أي خلل طـوال فترة تطبيق الإتفاقيـة لمدة عشـرين عامـاً ، فلم نسـمع عن إضراب أو إعتصـام أو صدامـات داخليـة . . . فـالكل يتعـاون من أجـل إنجاح التجربة وصمودها في مواجهة المصـاعب والتحديات . ولم يكن لأي من الزعامات الكردية التقليدية أي تأثير ولا قواعد شعبية عاملة أو قبلية حتى ، وكانت كلها خارج العراق تعيش على فتـات قوى الخـارج . لذلك يصبح من الضروري التـأكيد بـأن طلقات الرصـاص التي سمعت في بعض مناطق كوردستان وفي الخطـوط الخلفية إبان حرب الخليج كانت تطعـن التجـربة الكرديـة من الخلف بفعل ميليشـات مسـلحة ومدعومـة من أكثر من جهـة دولية وإقليميـة تسـللت إلى الاقليم الكردي مـن الخارج وسـيطرت عليه . . وكـان جيش العراق منشغلاً بالحرب ضد أميركا .

ونحـن لا نقول بأن تجربـة الحكم الذاتـي كانت نهايـة المطـاف في حركـة النضال القومي الكردي إذ ستظل تقع على عـاتق أكراد العراق بالذات مسؤولية عظمى في النضال من أجل إستئناف التجربـة وهذا لايتم إلا إذا حصل أشقاؤهم في إيـران وتركيا على حقوق مماثلة هي التي ستضع مستقبل كوردستان ككل على مسار صحيح .

اننا نحن العرب نجد أن في كـل خطوة وحدوية نخطوها وخاصـة بالنسبة لسورية والعراق هي عمليـة مسـارعة للخطى الكردية نحـو تحقيق وحدة كوردسـتان . فكلما قوي العرب كلما إزداد الأكراد أملاً ، وهـذه حقيقة يجب أن يعيها كل كردي علـى وجه الأرض لتصبح شعاراً كردياً أزلياً .

إن النضال الكردي الشامل من أجل هدف كهذا هو التحرك الصحيح والمشروع الذي سيجد دعماً عربياً صادقاً من حوله ولن يبخل أي عربي بجهده ودعمه وتحالفه من أجل أن يتحرر أكراد تركيا وإيران من محاولات الذبح والدمج ومن سياسة القهر والإذلال والتذويب . إن الدعم العربي للأكراد هو شيء من الواجب القومي العربي . على نحو ما يقوله اللواء إسماعيل عارف الضابط والوزير الدبلوماسي الكردي السابق :

«لقد تولى الأكراد إدارة شؤونهم بأنفسهم ضمن الوحدة العراقية ، فلا يوجد للأكراد اليوم مسلك آخر غير أن يشدوا من وحدتهم مع الشعب العربي في العراق شداً محكماً لا إنفصام له لأنه الشعب الوحيد الذي أقر حقوقهم بإرادة حرة ونية مخلصة . ومن هذا المنطق لا غير يمكن أن تتطور أمانيهم ، ويعم الخير ليس على أكراد العراق فحسب إنما على الأكراد جميعاً أينما وجدوا فدفاعهم عن وطنهم الأم العراق هو دفاع عن مكتسباتهم التي حصلوا عليها . ونرى بأن الخطر الذي تتعرض له الجمهورية العراقية ، خطر ينسحب عليهم لأنهم أصبحوا بعد تلك المكتسبات القاعدة الأمينة التي يتطلع إليها الأكراد في كل مكان»[١٢] .

.. مصارحة لا بد منها

ويمكن القول بعد هذا أنه لا نبغي الاساءة لأحد أو لأي جانب كردي في هذه المصارحة التي لابد منها ، بل ان هدفنا أن تكون الأمور واضحة ومفهومة ومعلومة لدى الجيل الكردي الصاعد الذي لم يطلع بعد على خلفية الأحداث القائمة اليوم في كوردستان ، وأسباب عملية الذبح والذبح المضاد بين فئتين حزبيتين تتحملان المسؤولية التاريخية كاملة عما جرى ويجري على الساحة الكردية منذ ما يزيد على ثلاثين عاماً متواصلة ، وحتى تستبين الأكاذيب المضللة التي كانت ترمي المسؤولية على الحكم المركزي في بغداد ، ولعل هذا الكتاب الموثق بالأدلة وبالأرقام والبراهين حول الوضع الكردي في العراق إنما يقدم الصورة الصحيحة والحيادية عن حقائق الأشياء ، ويكشف عن تاريخ المرحلة بصدق وأسانيد ومؤكدات لاسيما ما يتعلق باتفاقية الحكم الذاتي ، ونحن نرحب بمن يمكنه تكذيبها بأدلة وبراهين ووثائق صحيحة . . . ولكن هيهات .

• • • • •

---

(١٢) الوزير والسفير العراقي الكردي اللواء إسماعيل عارف - مصدر سابق .

المبحث الرابع

اللعبة الأميركية والحكاية المأساة بكاملها
«كيسنجر والبارزاني»

يسجل التاريخ بأن ملا مصطفى أشهر السلاح وتنكر لإتفاقية ١١ آذار بتحريض أجنبي ثم ألقى السلاح عندما خذله الأجنبي وتخلى عنه حتى مات كمداً وأسىً وندماً ناقداً نفسه بشجاعة تحسب له كما ذكرنا من سابق .

نحن هنا لا نقدم جديداً عندما نتحدث عن استجابة ملا مصطفى لاغراءات الامبريالية الأمريكية وتجاوبه مع تحريض شاه إيران محمد رضا بهلوي للإنقضاض على إتفاقية ١١ آذار وتقديم مطالب تعجيزية لحكومة بغداد على سبيل التغطية قبل مباشرته رفع السلاح . ولولا التحريض الأمبريالي لما كان للملا أن يلجأ إلى السلاح أبداً بل إلى مواصلة لغة الحوار من أجل تطوير التجربة وتعديل بعض البنود إن أمكن في الاتفاقية التاريخية من دون التنكر لها وخذلانها قبل أن تأخذ دورها المرسوم .

نحن نقول استطراداً بأن الملا كان بطبعه ومنذ بداياته أميل إلى المغامرة وحمل السلاح . هكذا بدأ وهكذا استمر وهكذا أراد أن يختم حياته ومرحلته ، ولم يكن الإصغاء للخارج من الأمور الجديدة عليه . لكنه هذه المرة تعاون مع الرأس الامبريالي مباشرة من دون الأجراء الصغار . كان هنري كيسنجر وزير الخارجية الامريكي الالماني الأصل اليهودي الانتماء في مركز الأستقطاب ينشط ويلمع أسمه وتترسخ «مبادىء» مدرسته في التعاطي مع خريطة العالم النامي ، وقد عز عليه جداً وآلمه حتى الوخز اليومي ماآلت إليه الأمور في منطقة الخليج . إن هدوء الأوضاع في كوردستان معناه أن اسرائيل لم تعد مرتاحة فكثر قرعها على الباب الامريكي ذلك لأن هدوء الأوضاع في العراق يعني تفرغ هذا البلد الضخم الأمكانات للتنمية وتطوير الاقتصاد وتدعيم وضعه العسكري وتعميق التآخي بين جماهيره ، وهذا شيء مرفوض في المخطط الامبريالي . فما العمل؟ . إنه ملا مصطفى البارزاني ولا أحد غيره على الاطلاق يمكن أن يخلط الأوراق بعض الشيء ويشوش على بغداد . ولم يكن مطلوباً منه أكثر من هذا الدور ، فلا واشنطن في وارد العطف على الأكراد ولا اسرائيل ، فالكل ضد العراق وضد أكراده ولا يملك أحدهم إلا ورقة الملا على الساحة .

هذا يقود إلى القول بأن إخواننا الأكراد يريدون أن يقفوا جسماً حياً له حق الحياة الحرة الكريمة متمتعاً بكامل حقوقه القومية متطلعاً إلى وحدة وطنه . . . يريد الأكراد هذا كله

لكنهم لم يتوصلوا بعد إلى إكتشاف أسباب جمود قضيتهم وانكفائها خطوتين إلى وراء كلما تقدمت خطوة إلى أمام . إن المبحث الذي نكتب ونؤرخ فيه الآن يشكل أحد أبرز عناوين بعض هذه الأسباب وأهمها . فالتاريخ الكردي يعج بقصص الاستقواء بالأجنبي وليس بالحليف الذي يعطف على قضية الأكراد وحقوقهم القومية . إن التعامل مع كيسنجر ومع أشباهه يأنف منه كل كردي مخلص واع لأنه يتنافى مع أخلاقه ووطنيته ونوازعه القومية والروحية لذلك سقط جميع المتعاملين مع الأجنبي والضالعين في التآمر معه ضد العراق وضد العروبة في العراق . . . وهو التآمر الذي ينعكس بالضرورة على الأكراد وقضية كوردستان . فهل ربح البارزاني أو حصل من كيسنجر أو غيره أكثر مما ربحه وحصل عليه من بغداد؟ . لو حصل على ماهو أفضل لعذرناه . ولعل قصة البارزاني مع كيسنجر والشاه أشد مرارة من كل المآسي والفواجع وصور التعاطي مع الأجنبي في تاريخ الأكراد .

وقفة مصارحة مع تاريخ البارزاني

كتب الصحافي والكاتب العربي المصري المعروف أحمد بهاء الدين تعليقاً هاماً على هذا الجانب المأساوي من حياة ملا مصطفى وتورطه في التنكر لإتفاقية ١١ آذار وعودته لرفع السلاح بتحريض أمريكي – كيسنجري(*) . . . كتب يقول تعقيباً على وفاة ملا مصطفى :

«وفي هذه الأيام بالذات ، إذ تتوالى التفجيرات في عدد من البلاد العربية في الشرق الأوسط ، وتقفز إلى السطح توترات وأزمات بين جيران كنا نظن أنهم سوف يتعايشون ، وأخطرها التوتر بين إيران والعراق ، وإذ نفاجأ بعودة «قاموس» كلما حسبنا أنه طوي ووضع على أحد رفوف التاريخ ، وجدنا يداً مجهولة تمتد إليه ، وتنفض عنه الغبار ، وتعيده إلى ذاكرة الجميع : مسلم سني ، مسلم شيعي ، الزيدية ، العلوية . . فضلاً عن الحرب المستمرة في لبنان متسترة تحت عناوين «المارونية والمحمدية» وأيضاً إذ يتصاعد الحديث عن حقوق الأقليات . . إلى آخره . . في هذه الأيام التي يتفجر فيها كل هذا ، أجد أن الحاجة ماسة للعودة إلى قصة قريبة دامية ، قصة الملا مصطفى البرزاني ، ليس لأنها أهم الحركات ، ولا لأنها فريدة في عالمنا الذي هو بأغلبيته مسلم وعربي . ولكن لأنها قصة إكتملت صفحاتها ، ونشرت أسرارها ، وتمت مرحلتها بهجرة الملا البرزاني ، ثم بوفاته في إحدى مستشفيات الولايات المتحدة الأمريكية(**) . .

(*) «لذلك نرى المسألة الكردية يراد منها أن تبقى متفجرة مادامت مصالح القوى الاستعمارية والقوى الرجعية في خطر» – صادق الحسيني – «السفير» اللبنانية ١٩٧٩/٩/٢٣ .

(**) توفي الملا في مستشفى جورج تاون في أميركا عام ١٩٧٩ .

ولـن أسـرد قصـة البرزاني كاملـة ، ولكن يكفي الوقـوف عند مرحلتين في حياتـه ، لنرى منهما العبرة التي نريد ، وهي أين نحن وأين الأيدي الخارجية؟ . .

لقـد كـان البـرزانـي ثـائـراً مستمـراً فـي العـراق فـي عهـد نـوري السعيـد فلمـا تم قهره عسـكرياً وكـانت المنطقة كلهـا تحت القبضـة الانكليزيـة المباشـرة ، هـاجر برجاله إلى الاتحاد السوفياتي .

وبعد أجيـال . . . كان عبد الكريم قاسـم على رأس الحكم فـي بغداد . وأعلن قراراً مدوياً بالسماح للبرزاني بالعودة مع رجالـه من الاتحاد السـوفياتي إلى العـراق . وهلل الشيوعيون – المغمضو العيون – بعودته .

وقالت الدعايات الغربية أنه حصل على رتبة جنرال في الاتحاد السوفياتي .

وكان عبد الكريم قاسم يعرف غير ذلك(*) . . .

كـان قد وجد أن المد القومـي الوحدوي صـار طاغياً في العـراق . وكان يريـد إضعاف هذا التيـار بالتدريج . فدعا البرزاني للعودة ، حتى يفتت وحدة حركـة الشعب العراقي كله . ونجح بنفس الوسائل مع فئات أخرى إلى قسم الشعب العراقي وإلى بدء سلسلة المذابح الداخلية ، حتى أبْعدَ العراق عن الوحدة ، وشـارك في الإجهاز على وحدة سـوريا ومصر . وكان ماكان . واستمر الوضع المقسم المتناحر في المنطقة ، كما أراده الانكليز . . .

ويومهـا اشتبكنا مع الكتاب الشـيوعيين التقليديين . . يقولون أن قاسم ديموقراطي وتقدمي وينادي بالمساواة بين القوميات . . . ونقول لهم أنه ينفذ سياسة الانكليز في التفريق والتمزيق ليسـود . . . وإن الحديث عن الأقليـات «حق يراد بـه بـاطل» . . ولـم يصدقوا حتى علق لهم قاسم المشانق في أنحاء العراق! .

والمرحلة الثانيـة – الأهم في مجـال حديثنا – هي بعـد ثورات البرزاني الجديدة . ثم بعد الاتفـاق التـاريخي بينـه وبين الرئيس صدام حسـين حـول الحكم الذاتـي الكردي ، الذي

(*) نحن هنا نخالف الكـاتب العربي أحمد بهاء الدين رغم صوابيـة تحليله للأحداث . ففيما يتعلق بعودة مـلا مصطفـى للعـراق لـم تكـن عودته نتيجة مبادرة عبد الكريم قاسم . بل في ظل مناخ ثورة ١٤ تموز – يوليو – عام ١٩٥٨ ومـا انبثق عنها من معطيات وطنيـة وشعارات إنسـانية أتاحت العودة لكل عراقي منفي إلى بلاده معززاً مكرمـاً . . . وربما اسـتغل قاسـم الملا البارزاني فيمـا بعد أي أستغل عودتـه لمآرب أخرى كـان يضمرها . ولم يحصل الملا على رتبـة الجنرال من السوفييت بل من حكومـة مهاباد الكردية في إيران عام ١٩٤٦ .

أعطتهم فيه بغداد كل حقوقهم القومية . فلما جاءت ساعة تنفيذ الحكم الذاتي ، أعلن البرزاني الحرب من جديد . . .

يتابع بهاء الدين قائلاً :

وبعد هزيمة البرزاني وهجرته نهائياً ، نشرت جريدة «الصنداي تايمز» الانكليزية النصوص الرسمية لبرقيات بين البرزاني وهنري كيسنجر ، وزير خارجية أميركا وقتها ، تدمى لها القلوب! .

لقد ظهر أن البرزاني كان قد أصبح وثيق الصلة بأميركا ، وإنه تلقى المساعدات منها ومن اسرائيل . . .

وحين أقترب موعد تطبيق اتفاقية الحكم الذاتي ، وحل المشكلة ، كتب البرزاني إلى كيسنجر مامعناه أنهم سينفذون اتفاقية الحكم الذاتي ، لأنها أفضل شروط حصلوا عليها ولكن إذا كانت أميركا تنصح بمواصلة القتال ، وتتعهد بمساعدته حتى تحقيق الإنفصال ، فهو مستعد لإستئناف القتال!

ورد كيسنجر : إستانفوا القتال ، وسنساعدكم حتى النهاية!

وإستؤنف القتال وقتها بضراوة هائلة . . . حتى جاءت لحظة التقى فيها صدام حسين مع شاه إيران في الجزائر ، واتفقا على حل مشاكل العراق وإيران ، وفي مقدمتها إغلاق إيران حدودها مع البرزاني وإيقاف تسرب أي مساعدات إليه! . . .

وإنهارت مقاومة البرزاني الذي فوجىء بتغير الموقف الإيراني . وأرسل سلسلة من برقيات الإستغاثة إلى كيسنجر :

– لقد طلبتم مني إستئناف القتال والآن تخليتم عني فجأة دون سابق إنذار ماذا أفعل؟

. . لا رد !

– أنقذونا بأي مساعدة! قواتي تنهار وتتمزق!

. . لا رد!

– إنني قابل بشروط الحكم الذاتي نظير وقف القتال . فقط إنقذوا ماء وجهي بأن تجعلوا دولة عربية تتوسط بيني وبين حكومة بغداد ، وسأقبل شروطها فوراً !!

. . لا رد !

- أنقذوا جنودي وشعبي . سأترك العراق ولكني أريد إيقاف إراقة الدماء . تدخلوا بأي جهود إنسانية !

. . لا رد من كيسنجر !!

وأثار نشر النصوص ضجة . وأجريت في أميركا تحقيقات حول تسريبها . ولكن أحداً لم يذكر الحقيقة : إن كيسنجر وزير خارجية أميركا حرض البرزاني على القتال ، ووعده بشتى الوعود ، فلما إستغنى عنه تركه يلقى مصيره»[١٣] . ثم تكررت المأساة مع أصحاب الإنتفاضة المزعوفة عام ١٩٩١ ولم يستفد مسعود البارزاني من تجربة والده شيئاً ، وهو أعرف وأدرى بحقيقة ما تكتبه هنا ولا يستطيع تكذيبه بل هو نفسه متألم ويتهم أميركا بأنها باعت الأكراد .

عالم . . من غير كيسنجر . .

وتحت عنوان «عالم بغير كيسنجر» كتب محمد حسنين هيكل الكاتب والمؤلف المرموق . وهو من تعرف إطلاعاً على أسرار وخفايا العلاقات الدولية حتى أصبح مرجعاً يعود إلى كتاباته كل من يريد تغطية أحداث المنطقة بمراجع موثوقة موثقة . كتب في جريدة «الأنوار» اللبنانية تحت عنوان : «عالم من غير كيسنجر» معقباً ودارساً للتدخل الكيسنجري في المسألة الكردية وإستنفار ملا مصطفى لمعاودة القتال بعد توقيعه شخصياً على إتفاقية ١١ آذار والإنكفاء عليها» .

يقول هيكل : «وأصل أخيراً إلى قصة لفتت نظري ، فقد كانت معبرة إلى أقصى حد عن أسلوب كيسنجر في التعامل مع العرب ، ومن سوء الحظ أن أحداً في العالم العربي لم يدرس هذه القصة بشكل كاف ، ولا أعطاها ما تستحقه من عناية بإعتبارها نموذجاً يمثل أسلوب كيسنجر في إدارة وحل أزمات الصراع في العالم العربي .

والقصة التي أعنيها هي قصة هنري كيسنجر مع الأكراد في العراق(*) .

إن مستندات هذه القصة ووثائقها السرية - بما في ذلك ماصدر عن وزارة الخارجية أو وكالة المخابرات المركزية الأمريكية - موجودة كلها وبالكامل في ملفات وتقارير اللجنة

---

(١٣) أحمد بهاء الدين في حديث لمجلة «المستقبل» الباريزية المحتجبة العدد ١٢٤ تاريخ ٧ تموز ١٩٧٩ .

(*) يعيد هذا الكتاب نشر القضية بكاملها كما حققها ونشرها الاستاذ محمد حسنين هيكل ونضعها بين ايدي الرأي العام الكردي . . . وبتصرف مسعود البارزاني عسى يتخذ الموقف الصعب والصح تكفيراً عن الماضي وخدمة للشعب الكردي إذا كان حريصاً على خدمة هذا الشعب المذل المهان على أيدي بعض أبنائه .

الخاصة التي شكلها الكونجرس الأمريكي برئاسة (أوتيس بايك) عضو الكونجرس الأمريكي عن ولاية نيويورك للتحقيق في النشاط السري لأجهزة المخابرات الأمريكية» .

يتابع هيكل :

«وكانت هذه اللجنة الخاصة قد قدمت تقريرها إلى الكونجرس بتاريخ ١٩ يناير/ كانون الثاني/ ١٩٧٦ ، ولكن الرئيس فورد بعث برسالة إلى الكونجرس يعترض على نشر تقرير اللجنة ، لأن نشره سوف يكون مدمراً لمصالح عليا تحرص عليها حكومة الولايات المتحدة ، وكانت رسالة فورد إلى الكونجرس بتوصية من هنري كيسنجر عززتها المؤسسة الأمريكية كلها . وبالفعل فإن الكونجرس في جلسة عقدها بتاريخ ٢٩ يناير/ كانون الثاني/ ١٩٧٦ وافق على حجب نشر تقرير لجنة «بايك» بعد موافقة السلطة التنفيذية على النشر نظراً لحساسية المعلومات الواردة فيه ، ولأنها تكشف تفاصيل كثيرة عن خبايا النشاط السري الأمريكي في مناطق توجد فيها مصالح أمريكية حساسة ودقيقة .

وبرغم هذه الاحتياطات كلها فإن تقرير لجنة «بايك» نشر بالكامل في أحدى صحف الرفض التي تصدر في قرية جرنيتش قرب نيويورك واسمها «صوت القرية» .

ولكن أجهزة الأمن الأمريكية حاولت جمع كل أعداد هذه «المجلة» ، كما أن الصحفي الذي سرب نسخة التقرير إليها قدم للمحاكمة .

إن الجزء الخاص بقصة كيسنجر مع الأكراد في العراق موجودة في تقرير لجنة «بايك» في القسم (ج) ، عنوانه «ثلاث مشروعات» ، وهذا الجزء الخاص بالأكراد يرد في فصل مستقل من هذا القسم بعنوان «الحالة رقم ٢ : مساعدة بالسلاح» .

«يبدأ هذا الجزء برسالة من قائد محطة المخابرات المركزية في إيران إلى مدير الوكالة في واشنطن ، تفيد بأن الملا مصطفى البرزاني اتصل طالباً المعونة الأمريكية في حربه ضد حكومة العراق ، وإن هذه الحرب تساعد الولايات المتحدة لأن حكومة العراق تتعاون مع الاتحاد السوفيتي . (كانت هذه الرسالة في أغسطس/ آب ١٩٧١)(*) .

– عاد الملا مصطفى البرزاني فجدد إتصاله بقائد محطة المخابرات المركزية في إيران ملحاً في إجابة مطالبه بالمساعدة ، وعاد قائد المحطة فكتب إلى رئاسته في واشنطن مؤيداً ومبرزاً

(*) أي بعد توقيع الملا اتفاقية الحكم الذاتي .

أهمية مساعدة الملا مصطفى . (كانت هذه الرسالة الثانية في مارس/ آذار ١٩٧٢) وقد حولت رسالة أغسطس/ آب ١٩٧١ ورسالة مارس/ آذار ١٩٧٢ إلى «لجنة الأربعين» التي تشرف على كل النشاط السري لأجهزة الأمن الأمريكية ، والتي يرأسها الدكتور هنري كيسنجر بوصفه مستشاراً للرئيس للأمن القومي ورئيساً لمجلس الأمن القومي ذاته . وقامت اللجنة ببحث الرسالتين ، ولكنها لم تقرر شيئاً ، أو على الأقل لم تسجل ملفات اللجنة أنها توصلت إلى قرار .

– في شهر مايو/ أيار ١٩٧٢ كان الرئيس الأمريكي ريتشارد نيكسون يزور طهران ومعه الدكتور هنري كيسنجر ، وفتح شاه إيران بنفسه مع الرئيس الأمريكي موضوع المساعدة للأكراد وقال أنه :«وعد الملا مصطفى بأن الولايات المتحدة سوف تساعده» ، وقال أنه قدم هذا الوعد (كصديق) ، وإنه من الضروري للولايات المتحدة أن تعزز وعده عملياً ، ثم قدم الشاه في الاجتماع للرئيس الأمريكي قائمة بالأسلحة التي يحتاجها الملا مصطفى ، ووعده الرئيس نيكسون ببحث القائمة (بروح إيجابية) فور عودته إلى واشنطن .

– في أول شهر يونيو/ حزيران ١٩٧٢ أصدرت الحكومة العراقية قرارها المشهور بتأميم بترول العراق .

– في ١٦ يونيو/ حزيران ١٩٧٢ ، وفي اجتماع خاص بين نيكسون وكيسنجر ، تقرر الموافقة بسلطة الرئيس على مساعدة الأكراد ، وتقرر اعتماد ستة عشر مليون دولار لتغطية نفقات الشحنة الأولى من الأسلحة الأمريكية للأكراد ، وتقرر إرسال مبعوث خاص هو المستر جون كونالي – الذي أصبح فيما بعد وزيراً للخزانة مع نيكسون – وكان في ذلك الوقت محامياً لعدد من شركات البترول – إلى طهران لكي يتولى بنفسه إبلاغ شاه إيران بقرار الموافقة على مساعدة الأكراد وبقرار فتح الاعتماد لتغطية نفقات الشحنة الأولى .

– لم تعثر لجنة (بايك) على مايفيد بأن هذا القرار عرض على (لجنة الأربعين) وبالتالي فإن حيثيات القرار لم تكن مسجلة بالكامل على ورق ، ولكن تقرير (لجنة بايك) يقول بالحرف في العمود الأول من صفحة ٨٥ ما يلي :

«إن الأدلة التي تجمعت لدى اللجنة توحي بأن القرار أتخذ بالدرجة الأولى كمجاملة لحليفنا في إيران الذي كان يتعاون معنا بإخلاص ، والذي كان يعتقد أن الخطر يتهدده من جاره في العراق . ولقد كان العداء بين الاثنين تقليدياً ، ولم يكن اختلافهما أساساً في الاتجاهات العقائدية ولكن أيضاً في العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية» .

- وتتساءل (لجنة بايك) عن هدف الولايات المتحدة ومطلبها ، وهنا تبرز نقطة مذهلة حين يقول التقرير :

إن هدف الولايات المتحدة بمساعدة الأكراد لم يكن تمكينهم من إحراز إنتصار يمكن لهم بعده أن يحصلوا ولو على حق الاستقلال الذاتي .

إن حصول الأكراد في العراق على هذا الحق يمكن أن يؤثر على أكراد إيران ، وهذا يسبب مشاكل للشاه .

وبالتالي فلقد كان المطلوب هو ضبط حد المساعدة للملا مصطفى بحيث يظل دائماً على مستوى معين . مستوى يستطيع عنده إستنزاف قوة الجيش العراقي وإنهاك أسلحته وقياداته وأفراده ، وفي نفس الوقت مستوى لا يستطيع معه إحراز إنتصار مؤثر يحقق الاستقلال ويؤثر على أكراد إيران .

- وتشير لجنة (بايك) إلى أن قائد محطة المخابرات المركزية في طهران علم في أكتوبر/ تشرين أول ١٩٧٣ بأن اسرائيل التي كانت على اتصال بالملا مصطفى راحت تلح عليه في إنتهاز فرصة تحرك الجيش العراقي إلى سوريا للمشاركة في حرب أكتوبر ، لكي يقوم هو أي الملا مصطفى بهجوم عام في شمال العراق! .

وجرى بحث تقرير قائد محطة طهران في لجنة الأربعين برئاسة كيسنجر «إن الملا مصطفى قد نجح في هذه الظروف بأكثر مما هو مناسب لمصالحنا» - بالتالي فقد بعث كيسنجر إلى الملا مصطفى برسالة ينصحه فيها (بعدم استغلال الفرصة) ولكنه لم يقل له السبب الحقيقي وراء هذه النصيحة واكتفى بأن يقول له «أنني أخشى أن يؤدي ذلك إلى تعقيد مشكلتكم»(*)!! .

- في شهر فبراير/ شباط ١٩٧٤ بحثت لجنة الأربعين طلبات جديدة لمساعدة الأكراد وتقرر مبدئياً اعتماد خمسة وعشرين مليون دولار جديدة لشراء أسلحة من بلد شيوعي عن طريق طرف ثالث لكي ترسل إلى الأكراد .

وكان بين مبررات اللجنة التي رأسها كيسنجر : «إن مساعدة الأكراد في هذه الظروف على تكثيف نشاطهم ضد العراق مفيد لأن الحكومة العراقية تشدد معارضتها ضد اتفاقيات

(*) قدم كيسنجر نصيحة للملا بأن يوقف القتال مع العراق حتى لا يستثير العرب بشكل ينعكس عليه مستقبلاً واستمع الملا لنصيحة كيسنجر وأوقف القتال مع جيش العراق خلال مشاركة هذا الجيش سورية في الجولان خلال حرب تشرين الأول /أكتوبر/ ١٩٧٣ .

فك الاشتباك التي يعمل لها الدكتور هنري كيسنجر لحل النزاع في الشرق الأوسط بسياسة الخطوة خطوة ، وتكثيف نشاط الأكراد ضد الحكومة العراقية من شأنه أن يشغل هذه الحكومة بمشاكلها عن معارضة سياسة الولايات المتحدة»!! .

– في مارس/ آذار ١٩٧٥ توصلت إيران والعراق إلى اتفاق كان من شأنه أن توقف إيران كل مساعداتها للأكراد وأن تمنع أية أمدادات عن طريق أراضيها ، وأن تغلق حدودها في وجه التحركات الكردية بعد مهلة معينة .

ويصرخ تقرير لجنة «بايك» عند هذا الحد ويقول : «لقد كانت سياستنا غير أخلاقية إزاء الأكراد ، فلا نحن ساعدناهم ولا نحن تركناهم يحلون مشاكلهم بالمفاوضات مع الحكومة العراقية . . . لقد حرضناهم ثم تخلينا عنهم» .

هذا ماتقول به وثائق الكونجرس الأمريكي ، وهو مخيف بالنسبة لنا :

– دخل كيسنجر لمساعدة الأكراد مجاملة لإيران .

– بعد تأميم العراق لبترولها أصبح هدفه من مساعدة الأكراد إستنزاف العراق .

– مساعدته للأكراد مضبوطة عند حد معين لايمكنهم من تحقيق أي إنتصار «لأن ذلك ضار بمصالح إيران ، ولايمكن الجيش العراقي من سحق تمردهم» ، أي أن الهدف أستمرار الحرب وأستمرار نزيف الدم والموارد .

– طلب كيسنجر إلى الأكراد تكثيف نشاطهم ليشغل العراق عن معارضة اتفاقيات فك الارتباط .

تخلى كيسنجر عن الأكراد لكي يترك العراق – في رأيه يتفرغ لسوريا ، لأن سوريا رفضت المرحلة الثانية من فك الاشتباك!! . ولم تنته القصة عند ذلك الحد في الحقيقة ، وإنما كانت لها ذيول لم يلحق بها تقرير لجنة (بايك) .

كانت المخابرات الأمريكية قد إشترت أسلحة شيوعية بخمسة وعشرين مليون دولار ، وكان من المقرر إرسالها ليحارب بها الأكراد ضد حكومة العراق . لكن الحرب الكردية إنتهت والأسلحة الشيوعية مازالت تحت تصرف وكالة المخابرات المركزية الأمريكية»[١٤] انتهت تحقيقات هيكل .

ونحن نسأل كل كردي بعد هذا هل أن أمريكا تعطف على الأكراد أم تستغلهم كما

---

(١٤) محمد حسنين هيكل من حديث نشرته جريدة «الأنوار» اللبنانية العدد ٥٨٢٩ تاريخ ١٩٧٧/٢/١١ تحت عنوان «عالم بغير كيسنجر» .

إستغلتهم إنكلترا من قبل وكما استغلت إيران بعض الأكراد أيام الشاه ومابعد الشاه للعداء للأمة العربية وحملهم السلاح ضد العراق في حرب الخليج؟ . . وهل سمع كردي واحد أن العراق زج بالمسألة الكردية وبالشبان الأكراد للتشويش في تركيا وإيران؟ . . أبداً فهذا ليس من أخلاق العرب وليس من حسن السياسة . ولانعني هنا مايتعلق بالتعاطف مع أكراد تركيا وإيران ودعم مواقفهم ومواقعهم النضالية للحصول على حقوقهم القومية لاسيما حزب العمال الكردي التركي [P. K. K] بقيادة المناضل البطل الكردي عبد الله أوجلان .

هذه الصفحة الدامية كانت آخر صفحة يخط سطورها ملامصطفى الذي مضى وانقضى ولم نعد نملك إلا التمني على أنجاله وورثته أن يتعظوا من مسيرة الوالد الفاجعة التي لم تكن تخلو من البطولة والشجاعة والبذل في سبيل كوردستان حرة واحدة موحدة . . . أخطأ الملا في بعض الحسابات فتورط هذا شأن آخر أصبح ملك التاريخ من حيث التقييم .

مع مسعود البارزاني

إذا كان هذا ماحصده ملا مصطفى القائد الكردي التاريخي الراحل فما الذي حصده نجله مسعود من بعده؟ . . هل التعامل مع أمريكا التي خانت والده وغدرت به كان أفضل من مواصلة الحوار مع بغداد(*)؟ . . . لقد دخلت واشنطن على خط الحوار واستجرت «أبو مسرور» ورفاقه إلى مستنقع «الإنتفاضة» المزعومة والقضاء على جميع المكاسب التي حققتها تجربة الحكم الذاتي السياسية والاقتصادية والثقافية والاعمارية على مدى قرابة عشرين عاماً من دون أن تقدم بديلاً أفضل ، بل قدمت المزيد من الخراب والفواجع على مستوى الأرض والانسان . . وها هي الحقائق مكشوفة عارية تشير بأسى إلى المسؤولين المباشرين وغير المباشرين على مدى قرابة عشرين عاماً من خداع الذات ، فلا خلاص إلا بالعودة للدولة الشرعية بهذا الشكل أو ذاك أو أن كوردستان وشعبها نحو مزيد من السقوط والانهيار .

(*) «إن حنيني إلى بغداد عال جداً ، ولحد الآن المدينة المفضلة عندي في العالم هي بغداد ، وإذا كان لي الخيار لأعيش في مدينة ، فسأختار بغداد . . . ترعرعت في بغداد ، درست في بغداد ، عشت في بغداد ، ولذلك علاقتي مع بغداد هي علاقة خاصة» .

مسعود البارزاني

في حديث صحافي - «السفير» اللبنانية ١٩٩٤/٨/٢

الباب الثاني

الوضع الكردي .. بعد حرب الخليج الثانية

«أزمة الكويت... وذيولها؟!»

❖ ❖

الفصل الأول

الوضـع الكـردي
بعــد عــام ١٩٩٠ وحــرب الخليــج

تمهيد..

بعد الدخول العراقي «للكويت» في آب ١٩٩٠ وإعلان ضمه للعراق «الوطن الأم» كما أعلن العراق ، وما كان من التحرك الأميركي «ومجلس الأمن» ضد هذه الخطوة ، أصبح بعض الأكراد أمام وضع صعب ونعني هنا الجماعات أو الفلول السياسية التي غادرت العراق بعد فشل ملا مصطفى البارزاني ونكوصه على إتفاقية ١١ آذار للحكم الذاتي . ومن ناحيته هو فقد انكمش على نفسه وإصيب بخيبة أمل كبيرة إضطرته للإعتزال ومغادرة المنطقة نهائياً ، وغادر معه بعض أبنائه وخلّص رجاله الذين أصبحوا لاجئين سياسين ومعزولين في إيران ، وكان قد سبقهم إلى هناك جلال الطالباني قبل سنوات أي منذ إعلان اتفاقية آذار من حيث عارضها ووقف ضد رموزها من العرب والأكراد ، كما غادر عدد من السياسين والمحبطين ، إلى إيران أيضاً ، وبقوا هناك جميعاً حتى سقوط نظام الشاه وقيام الحكم الجمهوري الإسلامي في إيران بزعامة الخميني ، فتحركوا لاسيما بعد إعلان الحرب بين الدولتين العراقية والايرانية عام ١٩٨٠ .

ومن الطبيعي أن تدعم السلطة الإيرانية هؤلاء الأكراد ضد بغداد ، ولقوا التشجيع أيضاً من الحكومات والأنظمة المختلفة مع العراق ، ووحدوا صفوفهم من طالبانيين وبارزانيين وأفراد سياسيين لأول مرة منذ الإنشقاق الكردي في الستينات . وأصبحوا ينشطون الآن ويتنقلون بين هذه العاصمة والآخرى ، وجرت أكثر من محاولة لتوحيدالصفوف ، وتوصلوا أخيراً إلى إعلان ولادة «جبهة كوردستان» وتضم ستة أحزاب لا تملك على مستوى الداخل أية قوة فاعلة ، ولم تتعد أنشطتهم أكثر من إصدار البيانات السياسية ضد النظام السياسي في العراق بأموال ليبية خاصة . وهذه حكاية طويلة ليس مجال البحث فيها بالكامل الآن .

بل يكفي الاشارة إلى أن ليبيا كانت تنشط آنذاك - عام ١٩٨٥ - لخلق جبهة حزبية كردية ضد بغداد وتولت السهر على خلقها وحضر إلى دمشق عبد السلام جلود نائب الرئيس الليبي معمر القذافي خصيصاً لتحقيق هذا الهدف . وكانت الاجتماعات تعقد في أحد فنادق دمشق الكبرى . وانتظر جلود ساعات وساعات قبيل سفره ليوقع الحاضرون على الاتفاقية ولم يتم التوصل إلى نتيجة وغادر المسؤول الليبي حانقاً . . . ويمكنني الكشف الآن أنهم في دمشق عرقلوا العملية وجعلوها تفشل انطلاقاً من أن الخلاف مع الحكم في بغداد شيء واللعب بالورقة الكردية شيء آخر يدخل في خانة المحظورات القومية وهو ما لم تفهمه ليبيا بعد ، وتجد بعض الأكراد يعلقون صور القذافي في بيوتهم ويسبحون بحمده ويعتبرونه نصيرهم الأوحد على الساحة العربية . . . فهنيئاً لهم به . وقد سبق أن زود طهران إبان حربها مع العراق بثمانية صواريخ ضربت بها بغداد وهي قصة معروفة .

لم يكن إتفاق هؤلاء نتيجة ظروف طبيعية بل وحدتهم مصلحة واحدة هي معارضة الحكم في العراق ليس إلا ، وهو مايفسر أسباب الصراعات الدامية التي تفجرت فيما بينهم بعد سنوات « ١٩٩٥ - ١٩٩٦» ومذابح إربيل المتقابلة بين البارزانيين والطالبانيين «مسعود البارزاني وجلال الطالباني» . أما على مستوى كوردستان فقد مضت إتفاقية الحكم الذاتي قدماً تنهض بالأقليم إعمارياً وثقافياً وسياسياً وإقتصادياً ، ونعم الشعب الكردي لأول مرة وعلى مدى عشرين عاماً بالأمن والإستقرار والنهوض العام وتأسست هناك مؤسسات الحكم الذاتي التشريعية والتنفيذية والاقتصادية والإدارية والقضائية والتعليمية والسياحية وغيرها ، ولم تستطع قوى الخارج التاثير على الداخل بسبب ضعفها وإعراض الشعب عنها وكان مقدراً لها أن تبقى على هذا ا لوضع نهائياً لو لم تحدث «أزمة الكويت» وحرب الخليج الثانية وما كان من تسلل هذه القوى بدعم خارجي متعدد الجهات وتم تخريب تجربة الحكم الذاتي بتدخل أميركي امبريالي وبالتعاون مع أكثر من جهة دولية وإقليمية ولم يكن الهدف العطف على الأكراد بل التخريب على العراق كما أثبتت الأيام .

لا يمكن أن نفهم طبيعة الأحداث الدرامية الدامية التي حدثت في كوردستان بعد عام ١٩٩٠ إذا لم نسلط الأضواء على خلفية أولئك الأكراد الذين ركبوا موجة العدوان الأميركي على العراق والخليج ، وقد سبقت ذلك اتصالات ولقاءات هامة لابد من الحديث عنها وكشف خفاياها على نحو ما سنذكره في هذا الكتاب وفي الصفحات التالية .

• • • • • •

المبحث الأول

الإتصالات الكردية الأولى مع بغداد

بعد الدخول العراقي للكويت في ٢ آب ١٩٩٠ وبداية الأزمة الدولية لم يبق عراقي واحد خارج اللعبة ، وكان عليه أن يحدد موقفه مما يجري ، وبدت المواقف مريحة فلم يرتفع صوت واحد ضد الخطوة العراقية لا لأنه معها أو ضدها بل لأن العراق أصبح مستهدفاً - وبصرف النظر عن مشروعية الخطوة العراقية من عدمه - إذ أصبح كل عراقي في مواجهة مع الذات .

وهذا الوضع إنطبق على الأكراد طبعاً لأنهم جزء من الوطن بما فيهم أكراد الخارج ، وكان عليهم إتخاذ الموقف المطلوب أي إما الإصطفاف مع حكومتهم أو الإستمرار في معارضتها ، ولكن المعارضة لم تتضافر كلها الآن مع المفهوم الوطني وستصبح مدانة بالتعامل مع أعداء الوطن ، فما العمل؟

هذا هو المأزق الذي وجدت المعارضة الكردية نفسها فيه حتمّ عليها أن تتحرك وبسرعة فلامجال للتردد أو تقليب المواقف لأن الموقف واحد لاجدال فيه . . . هكذا كانت توحي الظواهر أما بواطنها فكانت شيئاً آخر على نحو ما تطورت إليه الأمور .

التوجه . . نحو بغداد

وكما اتضح فيما بعد فقد تسابقت أطراف «جبهة كوردستان» لإجراء الإتصال مع الحكم في العراق وإعلان الرغبة في العودة إلى الوطن لمواجهة ماتعرض له من تحديات تنذر بالعدوان . هكذا بدت النوايا من حيث الظاهر ولا يملك أحد التثبت ربما حتى الآن ما إذا كانت المبادرة صادقة أم أنها عملية تكتيكية ، كان هدفها فقط العودة والإنتهاء من التشتت والضياع أو بتحريض أميركي . . إنها فرصة لا يمكن لأكراد الخارج تفويتها أبداً وكان لابد من الإمساك بها .

وأنا أكشف الآن ككاتب وباحث مهتم في الشأن الكردي والقضية الكردية ومتتبع لها ويملك صداقات كردية حميمة . . . أكشف ولأول مرة عن أسرار وخلفيات مواقف أطراف «جبهة كوردستان» آنذاك لاسيما الحزب الديموقراطي الكوردستاني بزعامة مسعود البارزاني «أبو مسرور» وريث شقيقه الراحل ادريس البارزاني والاتحاد الوطني الديموقراطي الكوردستاني بزعامة جلال الطالباني «أبو شلال» وهناك محمود عثمان وسامي عبد الرحمن ورسول

مـامند وغيرهم مـن شـخصيات كردية في الخـارج تحركوا جميعـاً واتفقوا علـى البدء بإجراء الخطوات اللازمة للإتصال ببغداد ومباشرة الحوار مع القيادة الحزبية والرسمية .

كيـف جـرت الأمـور ، ومـا هـي السـبل التـي اتبعـوها ومـن هـم الوسـطاء؟ هـذا مـا سـأتحدث عنـه بشـيء من التفصيل . وهو ما ينشـر لأول مرة بهذا الشـكل من الواقعية والأمانة التاريخية وسيفسر لنا الكثير من ملابسات القضية الكردية حالياً .

فـي فنـدق أميـة بدمشـق

أنا شخصياً كنت أتمنى لو يخطو هؤلاء وغيرهم نحو بغداد لأنها - حسب رأيي - ستكون فرصـة ثمينـة للأكراد على طريق المصالحـة مع الـذات قبل المصالحة مـع الوطن ، تنتهي معها سنوات مـن الاحباط والضياع والغربـة والشـتات بلا طائل ، فلو قبلـت بغداد بمصالحة كهذه تصبح القضية الكرديـة في العراق - ولأول مرة - على طريق الحل الكامل الآتـي شرط أن تكون النوايا صادقة ولا ارتباط مع أحد من أعداء العراق . . أعداء الأمة العربية .

وكان مفاجئـاً لي عندما رن جـرس الهاتف في مـنزلي ليلاً ، وإذ مخاطبي الصديق الودود عز الديـن برواري ممثل الحـزب الديموقراطي الكوردسـتاني بدمشـق آنذاك ، وصلتـي بـه غير مقطوعة وكنا نتحادث ونلتقي بين حين وآخر وهو مثقف وأهل للثقة .

أبلغني بـأن رفاقاً له حضـروا من إيران حيث إقامتهم ليقوموا بـإجراء اتصالات مكثفة مع أكثر من جهـة في دمشـق ومع أصدقـاء للاسـتئناس بالرأي «ويطلبون اللقـاء بك أيضاً» . . . طبعاً سررت ورحبت واتفقنا على اللقاء في اليوم التالي .

التقينا فـي فندق أمية الجديد وكـان ذلك في أواخر عـام ١٩٩٠ والأوضاع تنذر بالمخاطر وتوقع العدوان بقيـادة الامبريالية الأميركيـة . كـان الأخ عز الدين بانتظـاري ومعه شـخصان أعرف أحدهمـا من سـابق «غازي الزيباري» والآخر «فلك الديـن كاكائي» وهما من المقربين من الأستاذ مسعود البارزاني الذي سـبق أن التقيته وتعرفت به قبل ذلك في دمشق «كانون أول ١٩٨٩» أي قبل سنة من لقائنا هذا تحديداً ، ويمت لـه غازي الزيباري بالقرابة «أم مسعود زيبارية» فوجئت بسؤال ما كنت لأتوقعه أبداً وجهه إليّ فلك الدين :

أستاذ أبـو عصام : نحن نحمل لك تحيـة من «كاكـا» أبو مسرور . . ويسـأل هل عندك شـيئاً تقولـه لنـا كصديق متعـاطف مع قضيـة شـعبنا لاسـيما في هذه الظروف؟ . ولابد عندك من رأي يتعلق بنا .

كان البارزاني وصحبه يقيمون آنذاك في «كرج» وهي بلدة إيرانية . أجبتهم بأنني سأكون صريحاً جداً ومن منطلق الحرص على مصلحة شعبينا العزيزين ، وضرورة تضامنهما في هذه الظروف المصيرية . وأرى بأن الفرصة أصبحت سانحة ولا بد من أن ينتهزها الحزب الديموقراطي الكوردستاني وحلفاؤه والمبادرة إلى إجراء اتصال سريع مع بغداد على أن يسبق ذلك بيان يعلنون فيه عن تضامنهم مع بلدهم في مواجهة المخاطر ، وهي فرصة ثمينة لإزالة سوء التفاهم ، وإظهار حسن النوايا واسدال الستار نهائياً على التهم القديمة من التعاون مع أعداء العراق .

وذكرتهم بما سمعته من الأخ مسعود البارزاني شخصياً عن وصية الوالد الراحل لأبنائه بالحذر من الأجنبي لاسيما أميركا ، وتمسكه بالأخوة العربية - الكردية بعد تجاربه المريرة ، وهو حديث نشرته لي جريدة «الشرق الأوسط» اللندنية في حينه ، وضمنته كتابي «الحياة السياسية والحزبية في كوردستان» .

أجابني فلك الدين نحن نثق بك جداً ولن نخفي عليك بأننا أجرينا فعلاً اتصالات مع بغداد لهذه الغاية منذ آب ١٩٩٠ الماضي وفور ضم الكويت ولم نتلق أي جواب حتى الآن ، بل ربما لمسنا موقفاً بارداً ونعتقد بأن مرد ذلك الشكوك القديمة وأزمة الثقة بيننا وبينهم ، بينما الآن القتال على الأبواب . . العراق في خطر كبير حسب معلوماتنا ونريد أن نعبر عن انحيازنا لبلدنا والوقوف معه بل المشاركة بالقتال إن أمكن .

وهنا خطر لي خاطر فسألته : هل اطلعتم المسؤولين السوريين على ذلك وأرى بأنه شيء ضروري؟

أجاب عز الدين برواري : بلى أطلعناهم وتركوا لنا حرية التحرك بما يتفق مع مصلحة الوطن . وأفهمونا بأن لا نتقيد بأية مواقف يتخذها أي طرف عربي آخر أو غير عربي من العراق ، فالوضع استثنائي ودقيق ولاترابط في المواقف ، وأضاف : كنا بالأمس مع أبو جمال «يقصد نائب الرئيس عبد الحليم خدام» وسمعنا منه آراء صريحة ، وأفاد بأن دمشق لا تلزمنا بأية مواقف سلبية تتعلق بالعراق رغم الخلافات بين الجانبين لأن الوضع لا يحتمل ذلك . وهم يوافقون مسبقاً على أي حل أو مخرج نتوصل إليه مع بغداد .

وساطة سوفييتية وفلسطينية

وكان السؤال الهام هو : ماذا عن موقف الطالباني؟ . وهل كان ينسق مع زميله البارزاني أم ماذا؟ .

الـذي فهمتـه من هؤلاء الأخوة الأكراد أن المواقـف متجانسـة وهنـاك توافق مشـترك بين أطراف جبهة كوردسـتان(*) للاتصال مع القيادة في العراق . . . وحسب ما علمت فيما بعد كان هناك أكثر مـن وسيط بين أكراد الخـارج وبين بغداد وعلى مستويات عاليـة ، وقد وسطوا السوفييت والفلسطينيين وغيرهم ، وكان همهم الكبير هو السماح لهم بالعودة إلى البلاد عودة مكرمة من باب الشرعية . . . إن معلوماتي هنا موثقة ونابعة من مصادرها المعنية ، وأحسب بـأن الظروف أصبحت تسمح الآن بنشر هذه المعلومات الهامة التي توفرت لي وتتصل بهذا الموضوع الذي هو اليوم ملك التـاريخ ولايجوز حجبه ، لاسيما وأنـه يلقي الضوء على الشيء الكثير من الأحداث وخلفياتها بالنسبة للقضية الكردية في العراق . وحقيقة مواقف الدول لابد من الكشف عنها .

مبـادرة الطـالبـاني والاتصـال الأول مـع بغـداد

جرى الاتصـال الكـردي الأول مع بغـداد بتـاريخ ٦ آب ١٩٩٠ أي بعـد أحداث الكويت بعدة أيام بمبادرة عجولة قام بها جلال الطالباني ، وتشكل عقب ذلك وفد كردي يمثل «جبهة كوردسـتان» لبـدء المحـادثات مـع الحكـومة العـراقية برئـاسة الدكتـور محمود عثمان وعضوية كـل مـن :

- شازاد صائب ممثلاً حزب الاتحاد الوطني الديموقراطي «الطالباني» .
- هوشيار زيباري ممثلاً الحزب الديموقراطي الكوردستاني «البارزاني» .
- مجيد عبد الرحمن من حزب الشعب الديموقراطي «سامي عبد الرحمن»(**) .
- عدنـان المفتي ممثلاً الحزب الاشـتراكي الكوردسـتاني «رسـول مامند» . . . «أصبح الآن من حزب الطالباني وهذا أربح سياسياً ومادياً» .

الـدور الفلسـطيني

كان الأكراد على ماهو معـروف على صلة طيبة مع جهـات عربية عديدة منها ما هو على صلة صداقـة مع بغداد ومنهـا من هو على خلاف معهـا . وكان فـي مقدمة الجهـات العربية

(*) جبهـة كوردستان ، هي جبهـة تأسست خارج كوردسـتان قوامها جلال الطالبـاني ومسعود البارزاني وعدد من الشـخصيات الكرديـة . تـألفت منهم جبهـة ضمت ٦ أحزاب كرديـة لم تكـن تملك أيـة قاعدة على مستوى الداخل في كوردستان .

(**) إندمج هذا الحزب بالحزب الديموقراطي الكوردسـتاني وهو في الأصل منشـق عنـه ، وأصبح سامي عبد الرحمن نائباً للبارزاني الآن .

الصديقة لبغداد منْظمة التحرير الفلسطينية «عرفات» فأستأنسوا بالرأي الفلسطيني حول هذه المبادرة فكان الرأي مشجعاً وبلا حدود ، وتقرر بناء على ذلك وبالتشاور مع القيادة الفلسطينية إتخاذ الخطوات التالية :

١ - وقف العمليات المسلحة «حرب الأنصار» الثورة حسب قولهم(*) .

٢ - البدء بالحوار مع القيادة العراقية «وحتى لا يقال بأنهم ضربوا بلدهم من الخلف» .

وكان رأي الفلسطينيين بأنه عليكم أيها الأكراد أن تقوموا بما تجدونه واجباً . . «وإذا لم يستجب لكم فأنتم أحرار بما تفعلون» المقصود الرئيس صدام حسين .

كان جواب «بغداد» هو عدم الاستجابة أو الترحيب «بل رفض حاسم» لإنعدام الثقة على ضوء تجارب الماضي مع الجانبين البارزاني والطالباني ولتشكك بغداد بمصداقية الموقف الكردي على ضوء تجارب الماضي .

مواصلة المساعي الكردية

أصر الأكراد على مواصلة الاتصالات ورفع مستواها فجعلوها مباشرة هذه المرة ، عندما أجرى الطالباني اتصالاً هاتفياً مباشراً مع «برزان ابراهيم» الأخ غير الشقيق للرئيس العراقي وبينهما صداقة ومودة قديمة وعرض عليه الالتحاق بالواجب وقال له : عندي معلومات بأنهم سيضربونكم ، ونريد أنْ نقف معكم فلا نتهم مستقبلاً بأننا تخلفنا عن دعم شعبنا في العراق .

يقول محدثي : كان جواب «برزان» بأنه ممنوع عليه وعلى غيره الاتصال ومع ذلك «سآخذ موافقة» . . . لكنه لم يفلح «فقد رفض الرئيس حتى المناقشة بهذا الموضوع» ومنع أن يواصل الاتصال .

المسعى الفلسطيني مجدداً
«مبادرات طالبانية»

وعندما تطورت الأحداث بشكل يميل إلى مباشرة الحرب في الخليج ، بادر الأكراد إلى إصدار بيان أعلنوه في أيلول /سبتمبر/ ١٩٩٠ أي بعد شهر من الدخول العراقي للكويت ،

(*) الأخوة الأكراد اعتادوا على المبالغة بكل شيء ويعطون لأنفسهم أحجاماً سياسية وعسكرية لا وجود لها عملياً . إذ لم يكونوا آنذاك أكثر من مجموعة من اللاجئين السياسيين في هذا البلد أو ذاك ، وماكانت لديهم القدرة على الثورة أو ما أسموه حرب الأنصار وهو كناية عن غارات مسلحة فردية بتحريض ودعم إيراني .

يقضي بوقف أية عمليات مسلحة في الشمال حيث كانت تقوم غارات ليلية فردية متسللة من إيران في بعض الأحيان .

وعاودوا الاتصال مع الفلسطيني للتوسط من جديد ، وهنا أستند بمعلوماتي على أكثر من مصدر كردي صديق . فقد أقدم جلال الطالباني (المشهور بالجرأة) على خطوة حاسمة حين بادر «أمام ضيق الوقت وخطورته» إلى إرسال رسالة مباشرة موجهة للرئيس صدام حسين شخصياً حمّلها لإبن عمه «مكرم الطالباني» الوزير العراقي الأسبق عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي سابقاً . وكان الاثنان في «موسكو» مصادفة . . . وجاء جواب الرئيس «رفض المبادرة» ثانية . . ولعل السبب - حسب تقديري - هو أزمة الثقة على ضوء التعامل مع الأكراد في الماضي . لأن بغداد كانت تتخوف من أن هناك «طرف ثالث» له مصلحة بعودة الأكراد إلى العراق وكوردستان بموافقة رسمية للعب دور ما في الخلف وهو ما حدث فيما بعد إذ تنادى هؤلاء لاحتلال كوردستان وكانت القوات العسكرية قد سحبت منها لدعم الجيش في الجنوب وفي الكويت . ثم تجاوبوا مع المشروع الأميركي لعزل كوردستان والاعلان عن انتفاضة كاذبة وكيان كردي مزيف لم يلبث أن تذابحت أطرافه .

بعد موسكو انتقل الطالباني إلى باريز حيث التقى هناك «عبد الله الحوراني» عضو منظمة التحرير الفلسطينية ، وقد جاء موفداً خصيصاً للالتقاء به ومباحثته بالموضوع . وحرص الحوراني على إبلاغ الأكراد شكر القيادة الفلسطينية على هذا الموقف لاسيما الطالباني ، الذي أجابه : «نعود إلى بغداد ونكون تحت القصف مع أهلنا» . . . ورد عليه عضو المنظمة قائلاً : «هذا موقف نبيل لن ننساه لكم» .

يجدر القول بأن الحوراني جاء إلى باريز ليتحدث باسم «أبو عمار» الرئيس ياسر عرفات وكان لقاؤه مع الطالباني في مكتب فرع «الاتحاد الوطني الكوردستاني الايراني» بباريس . وأجرى الطالباني «أبو شلال» في الوقت نفسه اتصالاً هاتفياً مع بغداد من باريز مرة أخرى «لا جواب» ولم يستطع الفلسطينيون زحزحة القيادة العراقية عن موقفها الرافض أبداً . بعد ذلك بدأ القصف الأميركي على بغداد وتجمدت الأمور طبعاً طوال فترة القتال بين ١٦ كانون ثاني/ يناير ١٩٩١ - نهاية شباط/ فبراير ١٩٩١ وتوقف القتال رسمياً .

إلى هنا لا يمكن تحميل أي طرف مسؤولية فشل الحوار إذ كانت للقيادة العراقية أسبابها على ما هو معلوم لا سيما حذرها الشديد إزاء هذا الرهط الكردي بالذات الذي لا تثق به عادة ولها تجارب موجعة معه .

التســلل إلــى كوردســتان

نصل هنا إلى ذروة الأحداث مـن حيث تسلل الأكـراد المسلحين إلى كوردسـتان وكانت شبه خالية من القوات العسـكرية العراقية النظامية ، ولم يكن هناك سوى قوات محدودة من الحرس لصيانة الثكنات بعد سحب القوات الضاربة إلى الجنوب .

طبعـاً دخل الأكراد تســللاً مــن الجــوار وبشـكل اسـتفزازي ومن دون التنسـيق مع العاصمـة على الأقل . وهـو ما جعـل الطرف العراقي الرســمي أكثر تمسـكاً بموقفـه السـابق الرافض لاسيما وقـد سيطر المسلحون على المدن والدساكر واحتلوا ثكنات الجيش بلا مبرر ، بينما كانوا يوسطون ويتوسطون وعندما أعوزهم الدخول من الباب «فاتوا من الشباك» .

ثم تطورت الأمور بشكل درامي ومفاجيء فقد أرسل الرئيس صدام حسين رسالة شفهية عن طريق مكـرم الطالباني بتـاريخ ١١ آذار موجهـة لجلال ومسـعود «على نفس الموجـة» وهو رفض أيـة اتصالات معهم . وكان الكلام الموجـه إلى مسعود أكـثر سخونة ومصحوباً بالاتهام على مـا ذكره لي محدثي القيادي الكردي البارز «نحـن نلتقيك فقط عندما تكون ماثلاً أمام المحكمة كمتهم وبيدك الأصفاد» .

السياسـة تفعـل فعـلها

بعد فترة هدأت النفـوس قليلاً وأصبح للسياسـية دورها في حل الأمـور التي تشابكت أو أنها أصبحت تميـل لمصلحة العـدو الأميركي أكثر وأكـثر وهذا ما جعل الجـانب العراقي يلجأ إلى إتخاذ المواقف المرنة أمام خطورة الوضع «كل شيء إلاّ الأميركان» .

اتصل «برزان» ليقول بأنـه مستعد أن يتحدث معهم باسـم الرئيس على أن يتم اللقاء في عمـان . طبعاً أجـابوه بالموافقة على أن يتم اللقـاء في «جنيف» معتذرين عن عمـان لأسباب أمنية تخصهم .

يصرح لي الطالباني في حديث خصني به في لقائي معه بدمشق عام ١٩٩٣ : «في ٢٢ آذار كنـت في دمشـق وكـانت كوردســتان في أيدينـا ولدينـا ١١٥ ألف جندي عراقي أسـيرا! . فبدأنـا باطلاق سـراحهم على سـبيل الواجب ولإظهـار حسـن النوايا من دون أن يصاب أي منهم بأذى» . . . طبعاً لم أشأ سؤال أبو شلال عن كيف ولماذا اقتحمتم الاقليم من دون موافقـة بغداد واسـتيلائكم عليه بينما كنتم توالون الحـوار مع القيادة العراقية؟ ولم أسأله أيضـاً هل فعلتم ذلك بدون التنسيق مع الأتراك والأميركان مثلاً؟ ولم أسأله من أين

أتى بهذا الرقم (١١٥ ألف جندي) بينما لم يكن هناك سوى حرس الثكنات إلا أن يكون جيش العراق أصبح يضم ١١٥ ألف جبان يسيطر عليهم بضع مئات من المسلحين المتسللين من الخارج .

وفي هذه الأثناء كانوا في بغداد قد سحبوا «برزان» من الوساطة في ٢١ آذار ولم يتم اللقاء المقرر في جنيف طبعاً بسبب اقتحام كوردستان . وأصبح الموضوع والمبادرة فيه منوطاً بالداخل مباشرة .

. . وكانت المفاجأة

وكانت المفاجأة عندما أجرى مكرم الطالباني اتصالاً مع مسعود البارزاني هذه المرة مقترحاً عليه باسم القيادة أن يتم اللقاء في الداخل ، وسمي عزت ابراهيم نائب رئيس مجلس قيادة الثورة ليكون مسؤولاً عن الملف الكردي في هذه المرحلة .

في هذه الاثناء كانت الاشاعات والدسائس لاتتوقف في الخارج للإيقاع بين الأكراد وبين بغداد أكثر وأكثر ، «وعود عن كركوك وغيرها» على نحو مافعله كيسنجر مع ملا مصطفى تماماً . وبدأت وسائل الإعلام العالمية تخترع القصص عن إبادة الأكراد والحملات العسكرية ضدهم بينما لم يكن يوجد جندي نظامي واحد هناك سوى حرس الثكنات ومن دون أن يرد أي زعيم كردي مكذباً هذه الادعاءات .

وكتب مسعود البارزاني رسالة للرئيس صدام حسين ببغداد جاء فيها : «إننا جاهزون» أي للتفاوض والحوار . . . لكن الجواب جاء شديداً قاسياً هذه المرة أيضاً بحيث لم يعد يفهم أحد ماذا عليه الموقف تماماً في بغداد من هؤلاء .

وواصلت أميركا ووسائل إعلامها تشديد الحملات وإشاعة القصص والتهويل عما أسمته «مذابح» الأكراد في العراق . . . حملات بلا توقف وعلى أوسع نطاق وهو ماكان يستثير بغداد ويولد الشكوك بأن الاتصالات الكردية معها لم تكن إلا من قبيل الخداع لاستكمال الحلقة أولاً بأول ضد العراق ، وهو ماجعل الأزمة تتفاقم وابتعدت الآمال المعلقة على الوساطات .

• • • • •

المبحث الثاني

كيف تطورت الأمور.. نحو الأسوأ؟

كان لابد للقيادة العراقية من أن تبدي بعض المرونة أمام تطور الأحداث بالشكل الذي إنتهت إليه . إن أميركا أصبحت تجثم فوق كوردستان وتعمل على احتواء هذه الأطراف الكردية ، فلا أقل من إجراء التجربة معها من جديد عساها تكون استفادت فعلاً من تجاربها السابقة في التعامل مع الأمبرياليين من أميركان وبريطان وغيرهم .

وتجاوبت «جبهة كوردستان» مع الموقف العراقي الجديد وتقرر إرسال وفد يمثل الجبهة قوامه : فريدون عبد القادر «حزب الاتحاد الوطني الديموقراطي» وفاضل مطني «الحزب الديموقراطي الكوردستاني» .

وصل الموفدان إلى بغداد وباشرا إتصالاتهما مع الجهات العراقية الحزبية والرسمية المعنية . وكانت المفاجأة بتقديم عرض عراقي بإقامة اتحاد فيدرالي مع كوردستان «وليحضر جلال ومسعود أو أحدهما إلى بغداد ونوقع على الإتفاق» وسمع الموفدان الكرديان كلاماً طرياً هذه المرة وإشادة بالمواقف ، وكان للقيادة العراقية شرطها الوحيد هو «عدم تقسيم العراق» وتحاول إعطاء هؤلاء فرصة لعدم التورط أكثر مع أميركا .

طبعاً هكذا يكون التعامل السياسي ، فأنت مطالب بتحديد الموقف الجديد أمام التبدلات الجديدة . فالمسألة لم تعد تتصل بالماضي بمقدار ماهو الحاضر ماثل بمخاطرة وتهديداته الأميركية ، ولامناص من تحميل أطراف جبهة كوردستان مسؤولياتهم بشكل مباشر مع تقديم أسخى العروض والتنازلات «شرط عدم تقسيم العراق» أي عدم التورط أكثر مع الأميركان . . . فهل فهم هؤلاء الرسالة؟ .

.. إلى بغداد

كانت الجهة الأميركية تسعى من جانبها لتخريب المحاولة العراقية ، وبدأت اتصالاتها المكثفة مع جلال الطالباني تحديداً الذي كان مستثاراً كعادته جراء الموقف العراقي السلبي منه . ولابد أنه اعطى أذنه «للوشوشة» الأميركية وإغراءاتها ووعودها الكاذبة وحل محل البارزاني الكبير الراحل في التعامل المباشر مع الأميركي ، وهكذا فقد أصبح الطالباني الآن معارضاً للمفاوضات مع بغداد وكاشف الآخرين بذلك «لكن إخواني ضغطوا علي والحوا فصدر القرار بالإجماع للذهاب إلى بغداد» .

تشكل وفد مفاوض برئاسة جلال الطالباني «وجلال يتجاوب عادة وبسرعة عندما تصبح الأمور تحت رئاسته أو قيادته» بمشاركة : نيجرفان إدريس البارزاني ، وسامي عبدالرحمن ، ورسول مامند وهؤلاء جميعاً من قادة الجبهة . ومثل الاتحاد الوطني الديموقراطي «عمر عبد الله» والحزب الديموقراطي الكوردستاني «آزاد برواري» .

توجه الوفد الساعة العاشرة ليلاً ، إلى بغداد «وكان الاستقبال جيداً» زارهم عزت ابراهيم الدوري ، وطارق عزيز ، وحسين كامل المجيد . . وهؤلاء أعلى مستوى – وأسمعوهم إطناباً ومديحاً . . . «وستجدون الرئيس مسروراً» .

في اليوم التالي عقدت جلسة مشتركة حضرها عزت ابراهيم وطارق عزيز وحسين كامل وعلي حسن المجيد ومدير المخابرات العسكرية «أبو نوار» وصابر الدوري مدير المخابرات العامة . وتم الاتفاق على الخطوط الرئيسية . «مدينة كركوك حصراً غير داخلة في البحث» .

انتهى العمل يوم الخميس وأصبحوا مع الرئيس وجهاً لوجه وفوجئوا بدعوة الرئيس صدام حسين لاستقبالهم «كان ودوداً» ، ومزح مع الطالباني : «ها ، بانت الشيبة عليك ياأخ جلال» . . . وأجابه جلال مازحاً أيضاً : ألستم أنتم من شيبنا ياسيادة الرئيس «وضحكوا جميعاً» وتبادلوا معه القبل مسبقاً . كان الترحيب جيداً ويروي الطالباني بأن الرئيس أشاد به خاصة وقال : كتبت لنا رسائل كثيرة ، ونحن نحتفظ لك بمواقف سابقة من الحزب .

فأجابه الطالباني حسب روايته : نحن لم نتكلم شيئاً جارحاً قبل «حلبجة» فعلق الرئيس بالقول : أنا أفهم جراحكم عميقة في «حلبجة» وأنا أتفهمها جيداً . . وطلب حضور مسعود .

ثم أعلن الطالباني في مؤتمر صحافي عقده في بغداد : «كل شيء كامل وسنوقع الاتفاق» . . . ويروي قائلاً : عدنا إلى كوردستان ثم رجعت أنا ومسعود إلى بغداد وتباحثنا مع الوفد العراقي نفسه . . وجدناهم تراجعوا كثيراً عما اتفقنا عليه :

- حقوق الإنسان .
- قانون ومنطقة الحكم الذاتي .
- تطبيع الأوضاع في كوردستان أي إنهاء التعريب والتهجير «تطبيع الأوضاع في منطقة الحكم الذاتي» أي في كوردستان ككل(*) .

(*) هذا ما يدعيه الطالباني من جانبه ولا بد أن الجانب العراقي له موقفه ورأيه من هذا القول . طبعاً لايليق تكذيبه ولكن لايفيد القول بأن حديثه يبدو غامضاً وغير مفهوم كله .

«قدموا مشـروعاً من عندهم رفضنـاه ، ثـم اتفقنـا على اللقـاء في اربيل» . وتم اللقـاء في «اربيل» فعلاً وتخلله عتاب متبـادل بحضور جلال ومسعود معاً هذه المرة ولم يتبدل أحد من أعضاء الوفد العراقي .

وفيما يرويه جـلال الطالباني وآخرون أنهم أكتشـفوا وجود اتصـالات وتنسيق بين العراق والأتـراك بالنسبة للخطوات الجاريـة(*) . وبعد اللقـاءات في إربيل حدثت تطورات مثيرة فقد عاد جلال ومسـعود البارزاني معاً إلى بغـداد ، ثم استدعي الطالبـاني وحده لمقابلة الرئيس : «أخ جلال سمعت بأنك مو مرتاح وزعلان وأنا أحب فيك صراحتك» . .

فأجابـه الطالباني : لقـد تراجعتم ياسيادة الرئيس عن وعودكم ، فقد قـدم لنا الأخ طارق عزيز عروضاً مغـايرة تختلف عما تم الاتفاق عليـه . . . ونحن من جانبنا أطلقنـا سراح جميع الأسـرى ، أنتم لم تفرجـوا حتى عن إمرأة توسـطت لهـا . . . أجابـه الرئيس : لم يصلني هذا الطلب «وأقسم أنه لم يسمع بذلك» .

يـروي الطالباني أنـه قـال للرئيس صدام حسـين : إن كل العـالم ضدكم ونحن معكم ألا نستحق ثمناً؟ . «وألمحت إلى بعض المناطق : كركوك وشيخان وخانقين» . . .

رأيي الشـخصي كمؤلف وبـاحث وبحكـم إطلاعي المتواضع ومعرفتـي دقـائق وخلفيات القضية الكردية فإن مطالب كهذه من شـأنها إستثارة مخاوف العراقيين . . . وشكوكهم أيضاً وهي مطالب تعجيزيـة بدون شك . فهل كـان التفاوض والحوار على صيغة للحكم الذاتي أم على تعديل الحـدود الادارية لإقليم كوردسـتان؟ ومـا هو دخل «كركوك» وغيرهـا؟ إنها اللعبة ذاتها التي لعبها ملا مصطفى وقادت إلى الخراب .

لم يعـد هؤلاء يريدون التعبير عن ولائهم للوطن والوقوف معـه في أزمته بل أصبحت لهم شروط ومطالب الآن . . . أي بعد احتلالهم لإقليم كوردستان .

* * *

أثناء ذلك حدثت محاولـة الإنقلاب السـوفييتي في شـهر آب ١٩٩١ فانتهت اللقاءات دون الوصول إلى نتيجـة . فـي اليوم التـالي تبـدل الموقف رأسـاً على عقـب . «هكذا يروي

(*) هذا شيء طبيعي ولا ضير فيه أبداً وحتى لا تذهب الظنون بالأتراك مذاهب شتى ، وهكذا يكون التعامل بـين الدول إذا كـانت الظروف مؤاتيـة ونفيـاً لأيـة شـكوك . . ولكن مـاذا عـن علاقـة الطالبـاني ورهطـه بـالأتراك؟ . فالاتصالات بين بغـداد وأنقرة تتم بين دولـة إلى دولة . . ولكـن الاتصالات بين أحزاب وبين «دولة ما» هي شيء آخر طبعاً . . «شيء مريب» .

الطالباني» ويقول : أجابنا طارق عزيز بأن كركوك «بمثابة الأندلس ، بإمكانكم فقط البكاء على اطلالها» وأردف حسين كامل بالقول : «لولا الرئيس لأطردكم خارج الحدود» . وفي رأيي المتواضع كان هذا هو الرد المناسب على حكاية كركوك وغيرها ، وهي اللغة المناسبة أو الرد الحازم من قيادة واثقة من نفسها وكانوا يراهنون على ما حسبوه ضعفاً في الموقف بعد العدوان الأميركي . . وبذلك بدت الحسابات الكردية خاطئة كالعادة .

«رجعنا إلى كوردستان لكنهم بعد فشل الإنقلاب السوفييتي أعادوا الاتصال . ويقول الطالباني هنا : أنا من جهتي رفضت العودة إلى بغداد لكن مسعود اتخذ موقفاً مرنا وقال : أنا عائد وإذا وجدت أي أمل فسأوقع الاتفاق الذي وضعناه على مسؤوليتي(*) . عاد إلى بغداد وسمع من عزة ابراهيم رداً حاسماً : «ليس عندنا لكم أكثر مما عرضناه» .

بغداد تنسحب من كوردستان

ترتب على هذا التصعيد السلبي وغموض الجانب الكردي بعد الضغوط الأميركية أن بغداد بادرت إلى إتخاذ إجراءات يقول جلال «ماكنا نتوقعها» فقد جرى سحب قوات الأمن والإدارات الرسمية والمنظمات والنقابات والمصارف وكل مايتصل بالخدمات والحقت ببغداد بحيث لم يبق موظف أو عامل بعد أن طلبت العاصمة من الموظفين وكلهم من الأكراد تقريباً مغادرة المنطقة والالتحاق بالداخل .

أرسل الطالباني إلى عزة ابراهيم تعقيباً على هذه الإجراءات :

«أنتم انفصلتم عن كوردستان ولم ننفصل نحن عن العراق . ونسفتم الأساس المادي للعراق الموحد ونحن لن نموت بدونكم» .

يقول الطالباني وكما سمعته منه شخصياً : كان تقديرهم في بغداد أن الفقر والجوع والعوز سيجعل الجماهير تثور ضدنا ، فالمنطقة كبيرة تضم ٣,٥ مليون نسمة والقرى مهدمة مما ترتب علينا مسؤوليات كبيرة (لكن يبدو أن هذا الموقف العراقي حقق أغراضه فيما

(*) انتهت المباحثات في بغداد آنذاك إلى وضع مشروع للحكم الذاتي بإتفاق الطرفين ونتيجة تعاونهما . لكن ضغوطاً أميركية شديدة لاحقة وقعت على الأكراد فاستجابوا لها على خطى الطالباني الذي تفرد بالاستجابة دون الرجوع لأصحابه - على ما فهمت - وقطع الاتصالات مع بغداد بادئاً بالحملات وتعزيز العلاقات مع واشنطن ومع أنقرة . . . ومع المعارضة المشبوهة وكانت حساباته خاطئة ولم يستفد من تجاربه وخبرته السابقة شيئاً .

بعد وحسب ما تطورت إليه الأمور وما حدث من إنشقاقات ومذابح كردية - كردية وتبدل مواقع وإحباط عام في كوردستان) .

معاودة الاتصال

قبل ذلك كله عاد الأكراد وشكلوا وفداً جديداً برئاسة سامي عبد الرحمن متجاوزين ماحدث وقدم بعض المطالب في بغداد باسم الجبهة الكردية وبمبادرة بارزانية :

١ - نسحب القوات الكردية من المدن ونترك للحكومة حرية العمل فيها .

٢ - نستأنف الحوار معاً لحل ماتبقى .

لقد حسب هؤلاء بأن الحكم في بغداد لم يعد قوياً ويسهل الالتفاف عليه وانه لا بد سيقبل بأية مقترحات تعرض عليه . وتكون قواتهم في الأرياف والجبال جاهزة وبدعم أميركي لفتح المعركة مع الجيش العراقي من جديد والزامه على الانسحاب ثانية من المدن .

كان الجواب : رفضاً حاسماً من جانب الحكم في العاصمة : «فهل نترك لهؤلاء فرصة إنجاح مشروعهم؟» . وأعقب ذلك سحب إدارة الحكم الذاتي والمجلس التشريعي لكوردستان وماكينة الدولة برمتها كما ذكرنا . أي أنه لم يبق في الإقليم الكردي أي جهاز رسمي عامل وقطعت الرواتب والمعونات عن الذين رفضوا الانسحاب مع مايستتبع ذلك من وقف خدمات تتصل بالكهرباء والمياه وغير ذلك(*) . وارتفعت الأسعار لاسيما الوقود . . . وبقية القصة معروفة . فقد قطعت بغداد أية اتصالات مع كوردستان ، وتركت الاقليم لمصيره تحت الرعاية الأميركية ، وها هي النتائج المؤسفة على الأرض نحو مزيد من النكبات والمجازر . . وأين هي أميركا العزيزة؟

كلام . . لابد منه

طبعاً يجدر بنا هنا تفسير أسباب وبواعث الحكومة في إتخاذها هذه الإجراءات حسب فهمنا ومعرفتنا كيف يفكرون هناك في بغداد وأسلوب تعاملهم مع الحدث السياسي وتجربتهم الطويلة والمريرة مع هؤلاء الأكراد وكيف تعاونوا وانحازوا لإيران في حربها مع العراق وبيانات الجبهة الكردية الجارحة . وما كان من استيلائهم مع الحرس الثوري الإيراني على «حلبجة» فتسببوا في محنتها .

(*) كان يبلغ عدد الموظفين في الاقليم الكردي ١٥٠ ألف موظف وموظفة سحبوا جميعهم تقريباً إلى الداخل . وأرى بأن موقف الحكومة العراقية جاء في محله بعد أن اتضحت النوايا ، كما ثبت فيما بعد ، وما كان من تواطؤ وخيانة حسين كامل مع واشنطن ومع أنقرة .

إن الثقة ظلت معدومة بين الطرفين ولم تستطع اللقاءات ، ولا العناق والقبل ، أن تمد الجسور لأن تراكمات الماضي كبيرة جداً . وماكان لبغداد أن تنسى أبداً بأن كل هؤلاء الذين عادوا إلى كوردستان مارسوا خلال عشرين عاماً جميع أنواع التآمر من الخارج ضد بلدهم ، ونحن نذكر هذا كله لنصل إلى أسباب فشل تلك اللقاءات لا أن ننكأ الجراح ، فضلاً عن أن أكراد الجبهة «جبهة كوردستان» كانوا يحملون أسوأ الذكريات عن ممارسة الحكم ضدهم وتراهم يعددون ويذكرون أشكالاً من الإجراءات القاسية التي أتخذت بحقهم قبل أن يفكروا بالتآمر . على أن هذا يقتضي الرد أو التعليق بحياد من حيث أن ملا مصطفى ورهطة هم الذين انقلبوا على اتفاقية الحكم الذاتي وحملوا السلاح بمعونات خارجية ضد الحكم ، ثم تبعهم جلال الطالباني والآخرون . . . فما هي الضمانات عند بغداد الآن في أن لا تتكرر التجربة ويسقط هؤلاء في الفخ الأمبريالي من جديد؟ . وقد سقطوا فيه فعلاً كما رأينا .

ولقد ثبت بأن المخاوف كانت في محلها بدليل الإنحياز لأميركا بعد أسابيع فقط من هذه اللقاءات ، والإنخراط في مشاريع دولية وإقليمية ضد العراق . وإذ بهؤلاء المفاوضين ينخرطون ثانية بمؤامرات ضد النظام الحاكم ويتحالفون مع رموز «المعارضة» المرتبطة مع أكثر من جهة وهي خليط من الأشخاص المطرودين من أحزابهم ومن الطائفيين المنخرطين في تجمعات دينية تعصبية تنبش في عتيق التاريخ وعبقه المتعفن ومن عملاء «السي ، آي ، إي» جماعة أحمد جلبي وإياد علاوي وسائر الأسماء النتنة الأخرى من أصحاب العمائم والملتحين . فهل كانت جبهة كوردستان تهدف إلى إسقاط الحكم وتعمل للتآمر عليه والتحالف مع أعدائه أم للتفاهم معه على طريق الحل المشروع لقضية كوردستان؟ . وها هي النتائج أمامنا على الأرض جراء ذلك : المزيد من الذبح الكردي - الكردي والمزيد من السقوط إلى تحت . . والمزيد من تحريض أجزاء كوردستان على بعضها . . .

ألم تنقلب كوردستان العراق إلى مجزرة على يد الحزبين ضد حزب العمال الكردي التركي «ب ، ك ، ك» في كفاحه العادل ضد الهجمة التركية التصفوية . ثم تنقلب بوصلة المجازر لتصبح على شكل حرب أهلية ظالمة بين أطراف جبهة كوردستان هؤلاء الذين شكلوا الوفود لمحاورة القيادة العراقية والبحث عن مخرج للتيه الكردي المديد ، وإذ بهم أشد وأقسى على بعضهم من أي جانب آخر؟ . وها هو شعب كوردستان وقد صحا على أهوال لم يمر بها طوال تاريخه أو على يد أعتى أعدائه . إن جيلاً كردياً شب وترعرع الآن على هذه المآسي

وعلى هــذه الموجــة من العداء ، وأشـكال الذبح والنهب والقهر . . . فكيف لـه أن يحلم بمستقبل أفضل؟ . انه يحلم فقط بالعودة إلى العراق

الأكـذوبة الكبـرى

لقد تصايحوا وطبلوا وزمروا عـام ١٩٩١ ومـا بعده عمـا اسـموه العدوان العراقي على كوردستان وتهجير الألوف إلى الجبال ، وسخّرت الأمبريالية وسـائل اعلامها العالمية المعادية والقوية للترويج لهذه الأكاذيب وقلبوا الحقائق ، بينما الحقيقة التي يعرفها هؤلاء الأخوان قبل غيرهم أنهم هم الذين أشاعوا المخاوف في الأرياف الكردية وأوهموا النـاس بـأن الجيش العراقي سـيضربهم بـالصواريخ و«الكيميـائي» وجعلوهم ينفـرون هائمين علـى وجوههم إلى الجبال . وحضر الأميركي «المنقذ» ليخلصهم من «الوحش العراقي» . وكانت المؤامرة والكذبة الدولية مقدمة ووسـيلة استخدمت لإتخاذ القرارات الدولية بسـجن الشعب العراقي وتجويعه وجلده ليل نهار وكـان أكراد الجبهة هـم الأداة المنفذة لكن الفاجعة أصـابت الشعب الكردي بأسره قبل أن تصيب الشعب العربي في العراق .

وسـنلاحظ بأن العراقيين عمدوا إلى استخدام السلاح الأفضل وهو «الصمت» فماذا كان عليهـم أن يفعلـوا أكـثر مـن الصمت والصـبر؟ . لأن الـرد علـى أكـاذيب الإعـلام الدولي والامبريـالي معنـاه أنك تنقلب إلـى متهم يدافع عـن نفسـه . وتركت الأمـور للزمن يكشـف أسرارها وخلفياتها ، وها هي تنكشف أولاً بـأول وسيتولى أكثر من جانب كشفها ولقد بدأها مسعود البارزاني قبل غيره مشكوراً .

الموقـف السـوري والعـربي

نعم أنـا هنا كعربي أدافع عـن العراق بلا أدنى تحفظ وهذا يشـرفني ومثلي كثيرون ندافع عـن العراق ككل وليس عن فئـة أو نظام حكـم أو حزب فحسـب . . . لأنهم عندما يصورون العراق بالشكل الذي أعلنوه وأذاعوه إنما يستهدفون في الحقيقة الأمة العربية كلها وليس قطراً بذاته ، ويزرعون بذور الشك بين العرب وبين الأكراد وشعوب المنطقة جمعاء وهو مالم يفهمه أو يستوعبه كثيرون بعد . وأنا أدافع هنا عن سورية أيضاً كبلد عربي تحديداً وهو ماينطبق على الوطن العربي كله ، لأن المؤامرة شاملة للجميع في حقيقتها .

ونلاحظ بدقة أن دمشق بالذات لم تنزلق إلى ما أرادوه ورغبوا به في سياق الخلافات مع بغـداد ، ولقد إستطاع السـوريون «لجم» الأكراد من جانبهم مـاأمكن وتنبيههم إلى ماينساقون إليـه ، وتركت دمشق مسـافة ملحوظة بينهـا وبين المعارضة العراقية رغـم أنها استضافتها ولم

ترفض لها عقد مؤتمراتها في دمشق أو بيروت حتى لا تذهب إلى بلدان أجنبية أخرى . فجعلتها تحت سمعها وبصرها في محاولة ذكية لإحتوائها وحتى تبقى «تحت السيطرة» ولم تسمح بنشر مقرراتها ومداولاتها في وسائل الإعلام السورية ، كما لم يشترك أي عراقي معارض مقيم في سورية في مؤتمرات ولقاءات المعارضة المشبوهة لاسيما مؤتمر «البريستول» في بيروت . وكيف انسحب منه الشاعر الراحل مهدي الجواهري بعد أن شم رائحة أميركا فيه ومعه كثيرون .

وعندما اشتط بعض أطراف المعارضة بارتمائهم في أحضان أميركا والغرب فإن دمشق حدّت من نشاطهم وصادرت صحفهم ثم منعت تداولها عام ١٩٩٥ لأن الخلاف مع حكومة بغداد شيء والسماح بالتآمر على العراق ووحدته وعروبته شيء آخر يقتضي التصدي له بحكمة وشجاعة ، وهو ما جعل وزير خارجية العراق محمد سعيد الصحاف يشيد بموقف سورية القومي في هذا المجال عام ١٩٩٨ لا سيما بعد زيارته لدمشق وتفهمه الأوضاع والمواقف السورية بشكل مباشر .

وكانت دمشق على صلة وثيقة ويمكن القول شبه يومية مع الأكراد رغم كل شيء ، ونجحت في مد جسور الثقة بينها وبينهم مما أتاح لها توعيتهم وتوجيههم ما أمكن وشجعتهم وبإعتراف معظمهم على محاورة بغداد وعدم القطع معها والالتفاف معاً على المؤامرة .

دعوة مخلصة

والسؤال الآن : أين هو الكيان الكردي الديموقراطي الذي طبلوا له وزمروا؟ . أين هي الحكومة الكردية والمجلس النيابي وجهاز الدولة المثلى؟ . وأين منها تجربة الحكم الذاتي الناجحة السابقة التي خربوها ونسفوا جميع انجازاتها على مدى عشرين عاماً؟ . ونحن نحتكم في هذا إلى شعب كوردستان نفسه . وحبذا إجراء استفتاء في كوردستان الآن حتى تظهر «القرعة من أم الشعر» كما يقولون في الأمثال . وسنرى كيف يصوت الشعب الكردي إلى جانب العودة لحضن دولته الشرعية . . .

أريد أن أخلص هنا إلى القول بأنه ليس معنى ما أكتبه الآن هو الدعوة لإلغاء دور هذه الهيئات والشخصيات الكردية جراء أخطائها وتورطها ، بل الهدف جعل الماضي مكشوفاً ومعروفاً للإستفادة من الأخطاء ، وهي أخطاء مشتركة عربية - كردية في آن معاً . والمطلوب هو تجاوز الماضي وطيه ونقد الذات بشجاعة والانصراف إلى حوار مخلص مفعم بالإخلاص

والنوايا الطيبة ، وبفهم الصحيح لمواقعنا كعرب وأكراد على خريطة المنطقة والعالم . فنحن نشكل قوة هائلة جداً لكنها مبعثرة ومهددة وتحتاج إلى التراضي والتفاهم والمصارحة والمكاشفة والبحث معاً عن مخرج عربي - كردي مشترك . . والمطلوب مشاركة عربية مع العراق للبحث عن الحلول بين الأمتين العربية والكردية .

ينادي جلال الطالباني : نريد حلاً عربياً لقضيتنا . . . نريد حواراً مع العرب ككل لوصل ما انقطع بيننا وبين العراق .

وينادي مسعود البارزاني : «إن مصير الأمة الكردية هو مصير الأمة العربية سواء بسواء» . وإذن علام نختلف وأين هو الإشكال إذن؟ . فلنخطوا جميعاً عرباً وأكراداً الخطوة الأولى . وليبادر الأكراد نحو الأميركان بالقول : الله يعطيكم العافية شاكرين تعاونكم . . . ومع السلامة .

إن كل هذا الذي يقوله ويصرح به هؤلاء يعبر عن نوايا طيبة بلا شك ، وسيلقى ترحيباً كلما أثبت القائلون بأن كلامهم ليس لدغدغة المشاعر وخداع الذات قبل خداع الغير ، لا سيما وأن الأوضاع في كوردستان لم تعد تتحمل المناورات السياسية أو أي شكل من أشكال الشطارة . وسنجد أن كوردستان هي الآن في الموقع الصعب والمفجع الذي يحتاج إلى مراجعة مع الذات لاستخلاص الحلول والبحث عن العلاج .

وهو علاج وصفوه دائماً بأنه يتمثل في العودة إلى رحاب الدولة الأم ، وقطع الصلة نهائياً مع أعداء العراق وبدء البحث عن حلول عراقية مشتركة عربية - كردية مباشرة على نحو ما حدث عام ١٩٧٠ وعلى خطى اتفاقية ١١ آذار ١٩٧٠ للحكم الذاتي على ضوء التجربة والتطبيق .

• • • • •

المبحث الثالث

المذبحة «البارزانية - الطالبانية»

بعد انسحاب ماكان يسمى «جبهة كوردستان» من المفاوضات مع بغداد بتاريخ أيار ١٩٩١ وعلى رأسها الحزب الديموقراطي الكوردستاني بزعامة مسعود البارزاني والاتحاد الوطني الكوردستاني بزعامة الطالباني ، أقامت أميركا مايسمى «الملاذ الكردي» وبسطت حمايتها المزعومة على كوردستان ، فعمدت بغداد عندئذ وكرد مناسب وصائب إلى سحب جميع إدارات الدولة وجميع كوادر الحكومة من كوردستان كما سبق القول ، وهي كلها كردية تقريباً بمديريها وموظفيها ولم يتخلف أحد . وتركت المنطقة لأولئك الذين هيمنوا عليها بدعم الأجنبي .

وتم الإعلان بعد ذلك عن إقامة انتخابات برلمانية عامة في كوردستان وتحت المظلة الأميركية ، لم يلبث الحزبان أن تقاسما مقاعدها قسمة متساوية مناصفة بدقة ، وانتقوا نفراً من الأفراد الآشوريين والتركمان بالاسم بضغط أميركي - تركي كانت مهمتهم وعمالتهم تعزيز بسط النفوذ التركي والامبريالي على كوردستان ، وتألفت «وزارة» كردية لاتملك من الحكم إلا شكلياته وحسب القائمون عليه بأنهم نعموا بالاستقلال ذي النكهة الأميركية والمذاق الامبريالي ولم تلبث أن دبت الفوضى في البلاد وكذلك الاخلال بالأمن وشيوع النهب والتهريب والسرقة على أوسع نطاق . . وبذلك لم يحسن أكراد «الانتفاضة» إخراج «المسرحية الأميركية» ، وبدأت الخلافات تشتد بين الجانبين .

أقول عن الخلافات بأنها تشتد لأنها موجودة وقديمة ولم تكن جديدة ، فالخلاف أو العداء بين البارزانيين والطالبانيين قديم جداً ويعود إلى منتصف الستينات - كما رأينا - وهو غير قابل للحل إلا بزوال أحد الجانبين أو تصالحهما تصالحاً حقيقياً جاداً ولمصلحة كوردستان ومستقبل أبنائها . وان تكون المصالحة محلية وليس أميركية ، على نحو ما حدث في أيلول ١٩٩٨ عندما استجاب البارزاني والطالباني لدعوة أميركية بالمصالحة جرت في واشنطن وتحت المظلة الأميركية وبرعاية الوزيرة «أولبرايت» ونشرت الصور وعم الفرح الأميركي . . . كانت مصالحة مسرحية تلفزيونية مزيفة لم تلق الترحاب في الوسط الكردي لأنها لم تكن صادقة وفوق أرض كوردستان .

لقد ذاق أكراد العراق وفي مختلف المراحل مرارة الاعتماد على الأجنبي الذي لايرى إلى

القضية الكردية إلا من خلال مصالحه المباشرة وماعداها لايهمه لامصير الأكراد ولا مستقبلهم . فهل أتخذت أميركا ومن قبلها بريطانيا قراراً واحداً أو شبه قرار أو حتى مجرد تصريح رسمي تعترف فيه بالحقوق القومية المشروعة للأكراد على نحو ماأقره دستور العراق ومبادىء إتفاقية الحكم الذاتي بل نقبل بما هو أقل منها بكثير .

وأقول هنا أيضاً بأنه كان الاعلان عن إقامة «شبه دولة» وحكومة وبرلمان خطأ كبيراً تورطوا فيه ، وكان الأجدر إقامة نوع من الادارة الذاتية لتسيير الأمور وأن تعطى صفة «المؤقت» لو فعلوا ذلك لتجنبوا أحداثاً كثيرة مفجعة وقعت وما تبع ذلك من مسؤوليات وإرباكات مالية . . . لكن هناك عند الأكراد «عقدة» الدولة وعقدة الحكم والحكومة والوزارة تنشب سمومها فيهم وكذلك «عقدة» الرئاسة بديلاً عن الآغوية الراسخة في العقل الباطن عند بعضهم .

حقائق مجهولة

إن كل الذي كان يهم أميركا هو استخدام أكراد «الانتفاضة» للتشويش على الحكم الوطني في العراق والإساءة للأمة العربية وإظهار العرب وكأنهم أعداء الأكراد «وهو ماكانت تمارسه بريطانيا طوال فترة انتدابها على العراق» فأشاعوا عن هجوم عراقي مسلح على كوردستان ، وعن جلاء مليوني إنسان كردي إلى الجبال ، وأكاذيب عديدة أخرى فبركتها واشنطن ودوائر استخباراتها بمعونة الادارة الصهيونية ولا أدري من أين جاؤوا بهذه الملايين؟ .

حقيقة القصة هو أن دعاة «السي أي إي» في المنطقة نشطوا في ترويج الشائعات عن هجوم عراقي «كيميائي» مرتقب وجعلوا الشعب يعيش حالة هستيرية من الخوف ، ثم طافت بعض الحوامات الأميركية المموهة ، وبدأت تلقي كميات من الاسمنت الأبيض وأدخلت في روع السكان أن الجيش العراقي قد بدأ هجومه وها هو «الكيميائي» تلقيه الطائرات ودب الرعب والذعر وهرع فقراء الأرياف إلى الجبال لايلوون على شيء . وكانت وسائل الاعلام العالمية والصهيونية جاهزة متحفزة على مستوى العالم كله وهو مستنفر في الأصل ضد العراق منذ حرب الخليج الثانية أو العدوان الأميركي الجوي على العراق . وساهم أكراد «الانتفاضة» المزعومة في الترويج لهذه الأكاذيب في شتى أنحاء كوردستان .

حكومة بغداد من جانبها – وكما هو دأبها دائماً – لم تشأ الرد ولم تكذب أحداً وتركت للزمن وحده كشف الحقيقة ، وها نحن نكشف بعضها براً بأمتنا العربية كلها وليس الشعب العربي في العراق وحزبه فحسب .

والسؤال : أين هي الانتفاضة؟ . وكيف ومتى حدثت؟ . وهل كان يملك أصحابها أية ميليشيات ثورية مسلحة ولم يكونوا جميعهم أكثر من مجاميع سياسية خارج كوردستان؟ وهل «العدوان» العراقي استهدف الأرياف وحدها؟ . لماذا لم تنطل القصة على سكان المدن الكردية مثل السليمانية وزاخو وإربيل التي لم يغادرها أحد؟ . ثم كيف هي انتفاضة أو ثورة وكيف يهرع قادتها إلى بغداد قبل إعلانها يحاورون ويفاوضون وحتى من خارج الحدود مع من يفترض أن الانتفاضة المزعومة ستكون موجهة ضده .

ولقد استعرضنا في هذا الكتاب جميع التفاصيل ، وكشفنا عن أدق أسرار المباحثات التي أجراها البارزاني والطالباني وصحبهم مع حكومة بغداد ، واوضحنا كيف دخلت أميركا على الخط بمعونة تركية مباشرة واستصدرت قراراً من مجلس الأمن لحماية الأكراد من جيش العراق على ضوء الأكاذيب الأميركية وبمشاركة أولئك الأكراد وبالتواطؤ معهم ضد العراق ككل ، ثم ها هم يطالبون بإقامة نظام حكم فيدرالي مع بغداد . . فهل هذا جائز أو مقبول ومعقول؟ .

لا بد من إجراء إستفتاء على مستوى أكراد كوردستان ، وأكراد الداخل من المقيمين في عمق العراق ، وعلى ضوئه تتقرر الأمور . . . وهل هذا من الديمقراطية التي يطبل لها ويزمر أكراد الانتفاضة المزعومة أم لا؟

والسؤال أيضاً : هل تحقق مجلس الأمن من تلك الأكاذيب قبل استصدار قراره ، وهل أرسل لجنة لإستقصاء الحقائق على الأرض؟ . أم أنه كان متواطئاً مع واشنطن؟ . لقد كان العراق العربي هو المستهدف وليس مصير الشعب الكردي ومستقبله وأمنه الذاتي . . . وها هي الأمور الآن مكشوفة عارية على الأرض «في بلاد الأكراد» وحيث طبلوا وزمروا عن انتفاضة مزعومة ، وعن برلمان ديموقراطي وحكومة ديموقراطية ذاق الشعب الكردي على يديها من المهانة والذل والاحباط والقهر والذبح والتهجير كما لم ينل أحد مثله من سابق لاسيما على يد أعدائه الفرس والترك والقياصرة الروس على مدى مائة وخمسين عاماً .

وأضيف أيضاً بأن أمتنا العربية وحدها هي المستهدفة وليس العراق فحسب . . الأمة التي تصب الصهيونية والامبريالية الأميركية حقدها وجبروتها ضدها . . لكنها شجاعة وصامدة والمستقبل لها وحدها مهما بعد الزمن . . . والمستقبل للتآخي العربي - الكردي .

خلفيات لابد من كشفها

يمكن الافصاح وعلى ضوء ماحدث بأن الشعب الكردي كان ضحية الصراع البارزاني - الطالباني . وكان جلال الطالباني هو أول من التف على الاتفاقات التي جرت في بغداد في

أيار ١٩٩١ بعد إذ حسب أن كل شيء سوف يكون لحسابه أولاً لا لحساب مسعود البارزاني وكان في هذا مخطئاً لأن الحكم في العراق - وكما يجب أن يعرف - استفاد من تجارب الماضي ووضع في حسابه أن لا يقيم أية اتفاقات مع جانب كردي دون الآخر كما حدث في مرحلة ملا مصطفى حيث استبعد الطالباني بناء على رغبة الملا من أية ترتيبات سياسية «اتفاقية ١١ آذار للحكم الذاتي» .

تحت هذا الهاجس استجاب جلال الطالباني للإغراءات الأميركية أو أنه تظاهر بأنه استجاب لها لتخريب ماجرى الاتفاق عليه مع حكومة بغداد . ونجح في ذلك إلى أبعد حدود النجاح ، وجعل مسعود البارزاني يسارع للحاق به ، لأن خصمه هذا نجح في إقناع كل كردي أن الدولة الكردية المستقلة قادمة بدعم دولي .

وأقول استناداً إلى مصادر «بارزانية عالية» مايكشف لأول مرة الآن بأن البارزاني أصبح وظهره للجدار وكان علبه أن يشارك في اللعبة الطالبانية والعمل على تخريبها وربما - أقول ربما - بموافقة عراقية ضمنية ، ولعل هذا يفسر ماجرى فيما بعد خطوة أثر خطوة ، وكانت هناك جهة عربية لها دورها وشأنها في المنطقة على إطلاع دائم أولاً بأول على مايجرى في كوردستان وأعطت آراء إيجابية للأطراف الكردية ونصائح لم يقدروها حق قدرها وها هم في وضع من الندم والألم .

يبدو أن جلال الطالباني - وهو صاحب خبرة وتجربة ويعرف تماماً كيف يفكر خصمه وماذا يفعل وإلى أين يريد أن يصل - لاسيما وأن اللعبة الأميركية كانت قد أكتشفت وشارفت على الانتهاء فعمد إلى مفاجأة خصمه في كانون أول ١٩٩٤ بهجوم مباغت مسلح للقضاء عليه في «العاصمة» نفسها «أربيل» وقد نجح الخصم في الهروب السريع ، وقبع في «صلاح الدين» مع قواته المنسحبة يخطط ويتربص وينسق مع بغداد تحديداً هذه المرة وبإطلاع ومعرفة «الجهة العربية» المعنية .

خصمان لدودان . . وهدف واحد

لم ينجح الطالباني في تصفية خصمه التاريخي يومذاك لأنه لو نجح لأمسك بالورقة الكردية لوحده ومن موقع القوة ويبادر إلى إجراء الحوار المباشر مع بغداد اتماماً لمحاولته السابقة الفاشلة عام ١٩٩١ . . ولكن هل كانت بغداد لترضى بالتفاوض معه؟

كان الخصمان اللدودان يسعيان إلى الهدف ذاته . ولم تنقطع اتصالاتهما كل بمفرده مع بغداد أبداً ، وبذلا الوعد نفسه بالقضاء على جيوب المعارضة العراقية المنتشرة في كوردستان وكانا ينقلان جميع أسرار مشاوراتها وتنقلاتها وأنشطتها داخل العراق ، وكذلك جميع خصوصية العلاقة بين المعارضة وبين أميركا وحلفائها ، ونجحا معاً بتسليم مقار هذه المعارضة ورجالها إلى قوات الأمن العراقية فور دخولها للمنطقة .

أجل قد تبدو هذه الأمور غريبة وفريدة لكنها هي الحقيقة بتمامها وستكشفها الأيام أكثر وأكثر ، ذلك لأن الأكراد «حفظوا الدرس» على مايبدو وأصبحوا يبحثون عن مصالحهم وحدها ، ووجدوا أن هذه المصالح لاتتحقق إلا في بغداد ، وأن أي حل للقضية الكردية لامستقبل له إلا إذا جرى في بغداد ومع الأهل في بغداد ، وبدلاً من أن يكاشفوا بعضهم بعضاً ويتفقوا حولها ، فقد لجأ كل طرف - وكما هو الفيروس أو المرض الكردي - إلى التربص بالطرف الآخر لإلغائه ومباشرة الحوار من دونه وعلى حسابه . ولهذا لجأ الطالباني إلى توجيه ضربته المجهضة ، وقبع خصمه البارزاني يعد العدة للرد بالضربة القاضية ، ونجح في توجيهها في أيلول ١٩٩٦ وإعادة سيطرته على اربيل بدعم عراقي مباشر وكما هو عليه الوضع اليوم .

لقد حسب كثيرون بأن البارزاني سيطر على الوضع نهائياً عندما استعان بالحكم المركزي في بغداد وأجلى الطالباني عن كامل أراضي الأقليم ، كرد على سيطرة الطالباني نفسه على اربيل قبل شهور ، ولم يلبث أن دعا «المجلس النيابي» الكردي العتيد للمشاورة وإسباغ الشرعية المزيفة بدل أن يعلن عن مباشرة الحوار مع بغداد من جديد وإحياء تجربة الحكم الذاتي السابقة بعد تعديلها على ضوء تطبيقها على مدى عشرين عاماً متواصلة من النجاح . وما كانت بغداد لتقبل بذلك أبداً إلا أن يكون الحوار مع كل الأطراف الكردية بما في ذلك الطالباني نفسه .

وثارت أميركا ضد بغداد لدعمها للبارزاني واعتدت بالقنابل الصاروخية لمدة يومين على بعض القوات العراقية . ثم لم يلبث الطالباني أن عاد وسيطر على المناطق الشرقية بما فيها مدينة «السليمانية» بدعم أميركي غير مباشر ودعم إيراني مباشر و«بتطنيش» عراقي لأن الخطوة تصب في مصلحة الجميع على مستوى المستقبل . . . بينما بقي شعب كوردستان يئن ويتوجع ولا رابح سوى أعداء الشعبين . فهل هذه هي مكاسب الانتفاضة المزعومة؟ .

وهل هذه هـي حلول أميركا ووعودهـا للأكراد؟ . إنها تسـتخدمهم فقط لمواصلـة العدوان على العراق . . . فأين هي الدولة الكرديـة الديموقراطية؟ . وأين حكومتهـا الهزيلة؟ . بل أين الوعود والعهود التي بذلوها للشعب الكردي المذل والمهان في كنف أميركا وحلفائها؟ . .

مـا هـو الحـل إذن؟

لـم يعـد من حـل سـوى الحـوار مـع بغـداد .

أجل إن الحـلّ - وحسـب قناعـاتي المتواضعـة - هـو في لقـاء مصارحــة ومصالحـة بين الأطراف الكردية جميعها على شكل مؤتمر عام تنبثق عنه «قيادة منتخبة» - بعد عملية نقد ذاتـي - تتولى فـوراً الحوار مـع بغداد مـن دون شــروط مســبقة للبحث عـن الحل العربي - الكردي المشترك والدائم المنشـود . . . أو المزيد من الكوارث والمحن والجمود وهذا ليس حلاً بل إنه الفناء وما من مغيث سـوى هبة شـعبية كردية تطالب بـالعودة إلى حمى الدولة الشرعية الأم . . . وهو ما سيكون .

المطلوب هو مواصلـة الحوار والبدء من جديد على ضوء كوارث المـاضي وتجاربه المؤلمة . فلا منـاص من الحـوار الصريـح بين بغداد وبين ممثلي الأكـراد نتيجـة انتخابات مشـروعة تشـرف عليها لجنة حيادية عربية تحديداً يختارها الأكراد أنفسهم .

إن كوردسـتان لم تعد فـي وضع تتحمل فيه أكـثر مما تحملتـه على أيدي بعض أبنائها ، ونتيجــة التدخـل الخـارجي الأمـيركي والـتركي والبريطـاني أو الأوروبي . لقـد كفى أبنـاء كوردســتان العراق مـا ذاقوه منـذ عـام ١٩٩١ من كوارث ومحـن ومذابح أهليـة لـم يعرفها الأكراد من قبل . فهم يتطلعون إلى مستقبل أفضل يسـود فيه الاستقرار والأمن والالتفات نحو بناء الذات .

❁ ❁ ❁

الفصل الثاني

القضية الكردية
في أدبيات
حزب البعث العربي الاشتراكي

تمهيد

يسجل التاريخ أنه في عهد «حزب البعث العربي الاشتراكي» وبعد نصف قرن من القتال الدامي على أرض العراق وفي كوردستان العراق ، حصل الشعب الكردي على حقوقه القومية وبالمشاركة في وضع الأسس الدستورية لعملية الحكم الذاتي . وعلى قدم المساواة في القيادة السياسية وفي الحكومة المركزية(*) .

وبالإضافة إلى التقدير والاحترام لكل من قاد وساهم في تحقيق اتفاقية وقف القتال وإقرار الحكم الذاتي عرباً وأكراداً ، فإنه ليس يعنينا هنا لا الأشخاص ولا القيادات التي

(*) إن هذا البحث يرتكز في مجمله على توجهات وأدبيات حركة البعث العربي الاشتراكي التاريخية ومقرراتها وتوصيات مؤتمراتها الحزبية . ويرتكز بخاصة على كتابات وأفكار الاستاذ ميشيل عفلق وموقفه من الأكراد والأقليات القومية في العراق وعلى إمتداد الوطن العربي .

لقد كان لحزب البعث على المستويين القومي والقطري دوراً هاماً في معالجة المسألة الكردية ويملك رؤية واضحة ومعلنة لها ، لذلك نحن لا نجد بدأ من البحث في هذا الدور وفي تقديم أفكار الحزب ورؤيته هذه كلما استدعى الأمر ذلك في سياق أبحاث الكتاب .

ولا يعنينا هنا ماجرى ويجري في كوردستان على يد رهط كردي باع بلده كوردستان للولايات المتحدة الأميركية تحت يافطة الانتفاضة المزعومة التي تكشفت أهدافها ومراميها بسرعة ولم تكن لتمثل كوردستان وشعب كوردستان أبداً . ولم ينتج عنها سوى هدر انجازات تجربة الحكم الذاتي على مدى عشرين عاماً ، وتهديم البلد وتقسيمه ، واستجرار الجيش التركي لإحتلاله وتمكينه من ذبح أكراد تركيا ومساعدته على ذلك لا سيما ضد حزب العمال P. K. K .

تولت المبادرة في وضع الحلول والأسس الدستورية بقدر ما تعنينا النتائج العملية وروح الإخاء التي سادت آنذاك المنطقة الكردية وحقن الدماء بعد اتفاقية آذار للحكم الذاتي والمبادرة البعثية فيها .

وليس يعنينا هنا أيضاً تثمين الوضع الدستوري أو الاداري الذي احتضن اتفاقية ١١ آذار /مارس/ عام ١٩٧٠ إذ المهم أن القتال توقف ، وتوقفت الهجرة وعمليات التهجير والتخريب . انضبطت شؤون الأمن وبدأت مرحلة البناء الاقتصادي والتطور الاجتماعي فشملت الانتاج وقوى الانتاج وبدأ الإعمار أفقياً في كل المجالات . على أن ما يهمنا أكثر هو-أن ماحصل كان استجابة للإلتزامات القومية والوطنية لحركة البعث التاريخية وتراثها النضالي والفكري ، وتمسكاً أميناً بمضامين رسالة الأمة العربية الخالدة بتوجهاتها الأممية وشمولها الإنساني . ولا نتوقف هنا أمام اطنان النشرات التي كانت تمتلىء في الطعن ضد تجربة الحكم الذاتي من قبل فئات كردية مناهضة ومعارضة للحكومة المركزية في بغداد أو للسلطة الادارية الكوردستانية في اربيل وهي كلها من خارج الحدود . المهم هو الانجازات على الأرض وصدى المشاركة الكردية في الوسط الكردي .

ونحن نحتكم هنا فيما نكتبه إلى شعب كوردستان ككل الذي عاش تلك التجربة الغنية بالإنجازات السياسية والادارية والاقتصادية والثقافية والتعليمية والإعمارية والسياحية ، والكثير غيرها ، وهو ما كان يضايق جيران العراق والامبريالية الأميركية وإسرائيل طبعاً ، وطفقت المؤامرات وتتابعت زيارات «الرهط» الكردي في الخارج لاسرائيل لتلقي المعونة والتدريبات ، ونحن نملك الأسماء والأرقام بالتفصيل ، ونمسك عن ذكرها لأن هدفنا هو المستقبل وحده تاركين الماضي بكل شروره وآثامه لتتولاه الأجيال الكردية الصاعدة ، فهي التي ستنبش في الأسرار والانحرافات . . . وهي التي ستحاسب .

• • • • • •

المبحث الأول

الموقف من الأقليات القومية

لم يغفل حزب البعث العربي الاشتراكي وضع الأقليات القومية في الوطن العربي ، ولايدخل الأكراد تحت هذا التعبير لأنهم شركاء وجزء أصيل في هذا الوطن . ويعترف العرب لاسيما البعث بأن للأكراد وطنهم القومي «كوردستان» .

ففي أدبيات البعث ومقررات مؤتمراته منذ مراحل تأسيسه الأولى وحتى يومنا هذا وجدت الحلول الممكنة لمسألة «الأقليات» القومية ، ولعل هذه الحلول تتقاطع وتلتقي بنظرتها وأهدافها مع الحلول العلمية المعاصرة ومع تجارب الحركات الثورية التقدمية في العالم وفق معادلة تقول بأن ، كل نظرة ضيقة ، أو عدائية ، تجاه القوميات الأخرى ، إنما تعبر عن مصالح وتطلعات رجعية بحتة تتستر بمصالح قومية . وبأن عملية اضطهاد القوميات الأخرى ، إنما تعبر عن عقلية رجعية معادية لحرية الإنسان . وإن كل نظام حكم يمارس العسف والاكراه ضد الأقليات القومية ، لابد وأن يمارس الأسلوب نفسه ، ضد سائر مواطنيه .

إن ما يجمع بين القوميات المتآخية في العراق ليس النصوص الدستورية أو الاتفاقات الادارية بل روح المواطنة ووحدة الهدف الذي هو بناء وطن حر مستقل لاأثر للاستغلال فيه ، ولا فئة تتحكم بأخرى أو طبقة تستغل أخرى . وطن تتوجه أسلحته وقدرات أبنائه ضد الأعداء الخارجيين وضد المطامع الاستعمارية الامبريالية . وطن تتوهج مشاعر أبنائه بالحب والتأييد نحو شعوب العالم كافة وحريتها وسعادتها .

وعلى هذا الأساس فقد جاء في أدبيات حزب البعث العربي الاشتراكي المرتكزة أصلاً على النوازع الأصيلة للأمة العربية ما يؤكد على هذه القيم :

«إن الحزب الذي يعبر أصدق تعبير عن نزوع الأمة العربية إلى الوحدة والحرية والاشتراكية يمكنه ، بل يجب عليه ، كمهمة قومية وإنسانية ، أن يستوعب نزوع هذه القوميات نحو التطور الثقافي والاجتماعي الخاص ويعبر عنه ، وفي إطار النزوع العام نحو التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي العربي ، وأن يكون مناضلاً ومدافعاً عنه . . . ومن هذه الزاوية فإن حزب البعث العربي الاشتراكي ، يمكن ، بل يجب أن يكون حزب هذه الأقليات ، كما هو حزب الأمة العربية . وهو الحزب التاريخي الذي يقود تجربة ثورية قومية في سورية والعراق منذ قرابة أربعين عاماً طافحة بالانجازات وبأسباب القوة والصمود في مواجهة أعتى الأنظمة والدول الامبريالية في العالم .

إن الأطراف المعادية للبعث تحاول أن تثير الالتباس ، حول إسمه في هذا الشأن ، فتقول؟ . كيف يمكن للكردي (مثلاً) أن يكون عضواً في حزب البعث العربي الاشتراكي؟ .

والجواب المبدئي السليم هو أن الصفة (العربية) للبعث ليست صفة عرقية ، بل هي صفة قومية إنسانية حضارية ، بالمعنى الذي أشرنا إليه ،لذلك ، فمن الطبيعي أن يكون الكردي ، أو المواطن من جنوب السودان عضواً في حزب البعث العربي الاشتراكي ، الذي يستوعب نزوعه المشروع ، نحو التطور الثقافي والاجتماعي الخاص ، في إطار النزوع العام للأمة العربية نحو التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، بإتجاه تحقيق الوحدة والحرية والاشتراكية في إطار من الحياة المشتركة في الوطن الواحد» .

من هنا تتوضح أيديولوجية البعث وكم هي بعيدة وغريبة عن الآيديولوجية البورجوازية التي عبرت دائماً عن أنظمة الحكم السابقة في العراق والتي كانت تنظر إلى المصالح القومية بشكل لا تضيف معه أية رؤية سليمة لمصالح وحقوق القوميات الأخرى في الوطن وطبقاتها الكادحة . فهي تنظر إلى مصالح قوميتها من خلال مصالحها الطبقية البورجوازية في نفس الوقت .

ولقد جاء في مقررات المؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق : «إن الحقوق القومية للأكراد هي حقوق ديموقراطية في جوهرها ومن مواضيعها الرئيسية إحياء التراث الثقافي واللغة والتقاليد وممارسة الإدارة الحرة» .

فهل هناك صيغة أكثر شمولية ووضوحاً في تحديد الأطر التي تتحرك فيها الحقوق القومية للأكراد ثقافياً وسياسياً من هذه الصيغة التي لم تكن عبارات إنشائية في خطاب عابر بل مقررات حزبية ملزمة على مستوى العراق كله .

إن بيان ١١ آذار للحكم الذاتي جاء تتويجاً لحقيقة موقف البعث من الأكراد ومن الأقليات القومية في الوطن العراقي والمبادىء القومية والتقدمية التي ترتكز عليها صيغة البيان ومقرراته .

أما من الناحية السياسية ، فقد استطاع «البعث» أن يجد حلاً سليماً ، ومتوازياً لقضية نزوع الأكراد نحو التطور الثقافي والاجتماعي الخاص ، في إطار الدولة الواحدة من خلال تجربة الحكم الذاتي ، التي قامت في القطر العراقي والتي هي إحدى الأسس التي يقوم عليها الكيان السياسي للدولة .

إن هذا الحل ، يصلح ، من حيث الأساس ، لمعالجة كل قضايا القوميات في الوطن العربي ، كما أن الاجراءات المتخذة ، بمنح الحقوق الثقافية للسريان والتركمان ، تشكل ، نموذجاً حياً لمعالجة مسألة القوميات ، والأقوام الصغيرة المتواجدة في الوطن العربي ، ويجب أن تصدر التشريعات الناظمة لهذه المبادئ كلما اقتضى الحال في أي بلد عربي تتواجد فيه أقليات عنصرية .

وبالنسبة للبعث العربي الاشتراكي ، في القطر العراقي ، فقد كان شأنه في ذلك شأن مؤسسات البعث في أرجاء الوطن العربي لاسيما في سورية ، منذ البدء يتصرف عملياً ، في إطار هذه النظرة العلمية الصائبة ، ولهذا فإنه ، ومنذ بدايات تكوينه ، استوعب في صفوفه الكثير من المناضلين الأكراد ، ومن الأقليات الأخرى ، وكان وجودهم فيه طبيعياً تماماً(*) .

ولقد جاء في أدبيات البعث العربي الاشتراكي أيضاً :

«إن الحركة الوطنية الكردية هي جزء مشروع وأصيل من الثورة العربية ضد الاستعمار والصهيونية والاستغلال الطبقي والتخلف والتجزئة . . . وكل تشويه واستغلال لهذه الحركة أو تآمر عليها هو تآمر على الثورة العربية ، يجب أن يفضح وأن تكون تلبية مطالب الحركة الوطنية الكردية ضمن إطار هذا الانسجام بينها وبين مسيرة الثورة العربية» .

«إن الحركة الوطنية الكردية لايمكن أن تتناقض مع الثورة العربية . فالظاهرة القومية هي من ظواهر العصور الحديثة . والاستعمار لايستطيع أن يخلق ظاهرة تاريخية ولكنه يستطيع استغلالها وتسخيرها لمصلحته سواء بخلق قيادات عميلة أو خلق مبررات نزاع مفتعل» .

وفي أدبيات البعث نجد أيضاً ما يعزز العلاقات التاريخية بين الشعبين وينوه

(*) في القطر السوري كما في العراق وجد دائماً لحركة البعث التاريخية إمتداد أصيل ومشروع منذ بداية تأسيس الحركة في أوساط المواطنين من أصل كردي كما في الوسط العربي من دون أي تفريق أو تعقيد . إن بعض الإجراءات الأمنية المطبقة في شمال شرق سورية وضعت ذات يوم جراء النشاط التخريبي ضد وحدة الوطن السوري من قبل فئات من أصول كردية مضللة . والأمل كبير في إعادة النظر بها على ضوء إخلاص المواطنين من أصل كردي في غالبيتهم المطلقة ونبذهم لتلك الفئات التي أندثرت تقريباً أمام تنبه الغالبية وسهر السلطة وحذرها .

إننا في سورية العربية كما في العراق نستلهم أدبيات البعث وتراثه القومي التاريخي في إتخاذ اية مواقف سياسية على المستويين القومي والقطري وفي مواجهة المستجدات على أكثر من صعيد ، لاسيما بعد حركة التصحيح وقيادة الرئيس حافظ الأسد وانجازاتها الداخلية والخارجية .

باستمرار أنه : «طوال قرون عديدة كان الأكراد يعيشون مع العرب تاريخاً واحداً . كانوا كشعب واحد فلم يكن بينهم وبين العرب أي فرق . وقد عوملوا في البلاد العربية معاملة العرب للعرب» .

وفيها أيضاً ما يفضح دور الاستعمار ومخططاته في خلق عوامل التفريق بين العرب وبين الأكراد :

«من تمنيات ميشيل عفلق
.. على حكومة العراق»

«في الأقطار العربية قلة ضئيلة نسبياً من الأكراد بالمقارنة مع وضعهم في البلاد الأخرى كتركيا وإيران . لذلك فإن إختيار العراق للبدء بالتمرد بداية مفتعلة لخلق أحقاد وثارات وعوامل تفريق وتمييز بين العرب والأكراد . فواجب الحكم الثوري في العراق أن يدرك هذه الحقيقة وأن يفشل المخطط الاستعماري بأن يمنع استمرار وتراكم هذه الأحقاد والمبررات المفتعلة» .

- ميشيل عفلق -

«إن المسألة الكردية مسألة قومية . . . وعصرنا الراهن هو عصر القوميات المضطهدة المسحوقة التي تناضل لتأكيد شخصيتها القومية ولتطويرها ولتحرير أوطانها من كل أشكال السيطرة الاستعمارية ، وإن ثورة القوميات المضطهدة المسحوقة جزء أساسي من الثورة العالمية ضد الاستعمار ، وكل أشكال الاستغلال والعبودية وفي سبيل بناء الاشتراكية . فالمسألة الكردية بحكم كونها مسألة قومية ، ظاهرة طبيعية ومنسجمة مع روح العصر وحركته ، وهي ذات جوهر تحرري وتقدمي» .

- عفلق ، المصدر السابق-

وأخيراً «إن حركة البعث العربي الاشتراكي هي الحركة الثورية الطليعية التي تمثل كل الجماهير التي تعيش في الوطن العربي ، بصرف النظر عن لغتها وسماتها القومية ، وهي المدافعة الصلبة عن قضية هذه الجماهير وتقودها على طريق الحرية . . . على طريق المجتمع الاشتراكي الموحد» .

- المصدر نفسه -

* * *

استشهادات فكرية عربية

وهنا أجدني عائداً للإستشهاد بجانب مما كتبه الدكتور جمال الأتاسي في مقدمته لكتاب «عرب وأكراد»(*) بشأن موقف «البعث» من حركات الشعوب وقضايا التحرر الوطني ، مستعرضاً جانباً من جوانب العلاقات العربية الكردية :

قال الأتاسي :

«لقد كان هناك في حزب البعث تيار أساسي يتطلع من منظور إنساني وديموقراطي تقدمي ، في مقولاته وفي العمل لبناء وحدة الأمة ودولة هذه الأمة ، وفي التعامل مع القوميات الأخرى ومع حركات تحرر الشعوب في العالم . وذلك التيار لم يكن يقف عند الاعتزاز بأمجاد الماضي ودعوات الرجعة ، وكان ينكر الشوفينية ويرفض العصبيات والتعصب والتمايز الفئوي وكل أشكال الظلم والاستغلال ، وكان يتطلع من منظور مستقبلي إلى بناء دولة قومية ديموقراطية حديثة .

وأذكر بهذا المعرض واقعة شهدتها في صيف عام ١٩٥٧ عندما شاركت في وفد بعثي حزبي لمؤتمر عقد في اثينا للحركات الوطنية في دول البحر الأبيض المتوسط ، تحت شعار التحرر الوطني ومكافحة الاستعمار وكان الموضوع الأول في جدول أعماله التعاطف مع الثورة الجزائرية . ولقد دخل على ذلك المؤتمر نفر من القوميين الأكراد ، راحوا يطرحون في كواليسه على الوفود قضيتهم ويوزعون عليها منشوراتهم ويندّدون بما يعانون من قهر واضطهاد في عدد من الأقطار .

ولم تعرض تلك القضية في الجلسات الرسمية للمؤتمر واستبعد طارحوها ، إلا أن الجواب عليها من الجانب العربي ، جاء في الكلمة التي القاها الأستاذ ميشيل عفلق الأمين العام لحزب البعث ومنظره ذلك الحين ، إذ وقف يتحدث عن المعاناة التي مرت بها ومازالت تمر الأمة العربية ، من ظروف الظلم والاستعمار ، وما فرض عليها من تجزئة وتخلف واستغلال وعما ترسخ في وجدان شعبها بحكم تلك المعاناة ، من معان إنسانية عميقة ومن تطلع للتحرر الكلي للبشر . وكان في أقواله مايعني أن حركة التحرر العربي ، حين تتطلع من منظور قومي للمستقبل ، وحين تحرص على حقها في الوجود كأمة وعلى تحررها الكامل ووحدتها ، فهي بالضرورة لايمكنها إلا أن تنظر من منظورها الإنساني ذاته لبقية الشعوب والقوميات

(*) «عرب وأكراد» تأليف منذر الموصلي ٣ طبعات .

المظلومة والمقهورة ، فأمتنا العربية التي عانت التجزئة والاضطهاد والاستعمار طويلاً لا يمكن لها وهي تنهض اليوم مناضلة لتحقيق أهدافها ، أن تقبل لنفسها اضطهاد قوميات أخرى تعيش في جنباتها أو على تخومها ، وهي إذ تنشد حريتها فإنها تريدها في الوقت ذاته لشعوب العالم جميعها» .

وختم الدكتور الأتاسي بالقول :

وكان لتلك الكلمة وقع طيب على المؤتمرين ، لما اسبغته من جو إنساني وروحي على المسائل ، فصفقوا لها طويلاً ، وتوقف الجدال والنقاش ، وكأنها جاءت الرد والجواب .

• • • • • •

المبحث الثاني

قراءات ومطالعات
في تراث البعث ودستوره وتاريخه
.. وفي دوره وتآخيه مع الأكراد

نحن لا نستطيع أن نبحث في تاريخ تلك المرحلة وعلاقة البعث فيها من دون التعريف بهذا الحزب وخلفياته وشجونه حتى يملك كل كردي تصورات صحيحة وشبه كاملة عن الحزب العربي الذي واجه مسؤولياته بشجاعة وقدم للأكراد الفرص المتاحة لتحقيق المطلب الكردي القديم وهو «الحكم الذاتي» لكوردستان العراق ، وعلى أمل أن يحصل الشعب الكردي على مكاسب مماثلة في الأجزاء الأخرى من كوردستان الكبرى في تركيا وإيران .

إن البعث لم يقدم للأكراد منحة بل حقق لهم ما عجزت عنه جميع أنظمة الحكم السابقة في العراق من أجل وضع قومي ووطني أفضل ، ونتيجة كفاح كردي طويل . ولم يفعل البعث أكثر من الإستجابة للمطالب الكردية من جهة ولمبادئه وأدبياته التي تتوخى تآخي الشعوب ودعم طموحاتها القومية من جهة أخرى .

ولدت حركة البعث في أواخر الأربعينات ، وكانت ولادتها إيذاناً بدخول حركة التحرر العربي مرحلة النضال القومي المرتكز على برامج واضحة ومدروسة تسهر عليها أحزاب تعتمد على آيديولوجيات متقدمة تتضمن ، وضوح الهدف ، وسلامة التحليل لقضايا التحرر والوحدة والتغيير الثوري – الإنقلابي . وهو مايدعوه البعث الإنقلاب على الواقع الفاسد «إنقلاباً يشمل جميع مناحي الحياة الفكرية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية» وعلى مقاومة الإستعمار والوقوف إلى جانب قضايا الشعوب بإعتبار أن الإستعمار وكل ما يمت إليه هو عمل إجرامي يكافحه العرب بجميع الوسائل الممكنة وهم يسعون ضمن إمكاناتهم المادية والمعنوية إلى مساعدة جميع الشعوب المناضلة في سبيل حريتها» .

«ويناضل العرب بكل قواهم لتقويض دعائم الإستعمار والإحتلال وكل نفوذ سياسي أو إقتصادي أجنبي في بلادهم» وعلى إعتماد النهج الإشتراكي في بناء الدولة والمجتمع «لأن حزب البعث العربي الإشتراكي يؤمن بأن الإشتراكية ضرورة منبعثة من صميم القومية العربية». «ويؤمن بأن الثروة الإقتصادية في الوطن ملك للأمة وإن التوزيع الراهن للثروات في الوطن العربي غير عادل ولذلك يعاد النظر في أمرها ، ووسائل الإنتاج الكبيرة ووسائل النقل

ملك للأمة تديرها الدولة مباشرة - وتحديد الملكية الزراعية تحديداً يتناسب مع مقدرة المالك على الإستثمار الكامل دون إستثمار جهد الآخرين - ويشترك العمال في إدارة المعمل ويمنحون عدا أجورهم نصيباً في الأرباح - وتضمن الدولة حداً أدنى من التملك العقاري للمواطنين جميعاً - وتشرف الدولة إشرافاً مباشراً على التجارتين الداخلية والخارجية لإلغاء الإستثمار بين المنتج والمستهلك وحمايتها وحماية الإنتاج القومي من مزاحمة الإنتاج الأجنبي - ويوضع برنامج شامل لتصنيع الوطن العربي وتنمية الإنتاج القومي - والحزب يناضل في صف الطبقات الكادحة المضطهدة «حتى يستعيد المواطنون جميعاً قيمتهم الإنسانية كاملة وتتاح لهم الحياة في ظل نظام إجتماعي عادل لاميزة فيه لمواطن على آخر سوى كفاءة الفكر ومهارة اليد» .

هذه بعض القراءات في دستور حزب البعث . وهي كما نرى ، إذا أخذت في يوم طرحها وإعلانها والموافقة عليها في مؤتمر الحزب الأول المنعقد في دمشق بتاريخ ٤ - ٧ نيسان ١٩٤٧ أي في ذلك الوقت المبكر من تاريخ العرب القريب ، فإنها تبدو بلاشك جريئة سباقة في طروحاتها اليسارية ومتطورة جداً لانها تعبر عن ملامح تغييرية على مستوى الوطن العربي كله والمنطقة التي كانت تقاد حتى ذلك الوقت من قبل أنظمة سياسية ذات بنية إقطاعية تعرفت بالكاد على النمط البرجوازي الغربي في ظل الإحتلال (الإنتداب) رغم مرور مايزيد على ربع قرن منذ تطبيقه بعد الحرب العالمية الأولى . ولقد شاركت قيادات الحزب وقواعده في حرب ١٩٤٨ في فلسطين مع سائر القوى العربية وكان الحزب مايزال في مرحلة التأسيس فكانت هذه الخطوة باكورة نضال الحزب في دربه الشائك الطويل من أجل تحرير وإستعادة فلسطين والتحالف مع حركة الشعوب وثوراتها التحررية ولمجابهة كل ماهو فاسد وسيء في الوطن العربي .

إنجازات البعث

لقد طبق حزب البعث الكثير الكثير من مبادئه الدستورية وبرامجه فيما بعد ، وكان من أبرزها بلاشك التحولات الإشتراكية والتعديلات الجذرية التي أدخلها على قانوني الإصلاح الزراعي في سورية والعراق ، وتحقيق سيطرة الدولة على الصناعة الكبرى والمتوسطة والمصارف وقسم كبير من التجارتين الخارجية والداخلية ، وتأميم المرافق الحيوية والنفط ومشتقاته ، فهو صاحب شعار (بترول العرب للعرب) وتصفية مواقع الرجعية والإقطاع وضبط البورجوازية إلى حد كبير أو إلى حد ما . وتقوية الحركة الفاعلة للجماهير الشعبية العريضة ، والتطور الحديث في طريق التقدم الاجتماعي ، وإقامة القوة العسكرية

الواعية الضخمة في مواجهة الإمبريالية والصهيونية وأشكال العنصرية الأخرى المتربصة بالأمة العربية ، وتقوية تحالفه مع قوى الإشتراكية في العالم ومع دولة الإتحاد السوفيتي القوة العظمى الصديقة المرتحلة التي قدمت العون من السلاح والخبرة والتقنية للعرب بإستمرار وعلى حساب ثروتها الوطنية وتوازنها الإقتصادي مما أوقعها في كوارث مالية لا حد لها إنعكست بشكل أو آخر على تجربتها الإشتراكية ثم كان ماكان من إنتكاسات أنهت الدولة العظمى الصديقة . . . كل ذلك جراء إلتزامها بقضايا الشعوب ومواجهة الإمبريالية العالمية بقيادة واشنطن .

ولقد كان البعث في مبادئه وإنطلاقته الأولى مستوعباً جميع عوامل التجزئة والتخلف والإحباط في الوطن العربي ، واضعاً الحلول متوقعاً المصاعب والمؤامرات التي ستواجهه في الداخل والخارج . ولم يترك في ذلك زيادةً لمستزيد أو مزاود . .

ما قبل البعث . . .

بعد هذا الإستعراض من المهم جداً لو نشير هنا وبكل أمانة وإحترام إلى أنه قامت في الوطن العربي حركات قومية وتقدمية سبقت زمنياً ولادة البعث لعل أبرزها «عصبة العمل القومي» في سورية التي جاءت بأفكار وبرامج وأهداف قومية ناضجة . أما ماكان من حركات تقدمية فإنها بدت في العراق أبين وأشد تأثيراً وفي وقت مبكر كإنقلاب بكر صدقي وبرنامج وزاراته الأولى (وزارة حكمت سليمان عام ١٩٣٦) بمشاركة «الحزب الوطني الديمقراطي - كامل الجادرجي وجماعته وجريدة الأهالي - إن مبادىء هذا الحزب السياسية وأدبياته الفكرية والصحفية وتاريخه النضالي الشعبي من الأمور المترسخة في تاريخ العراق الحديث . ولعل الأمانة التاريخية والأدبية تحتم علينا أيضاً أن لا نقفز من فوق الحزب الشيوعي العراقي ودوره الكبير في تلك المرحلة قبل أن ينتهي لاحقاً على يد عزيز محمد ورهطه بعد انسحابهم من الحكم الجبهوي في العراق والانضمام إلى أعداء العراق في الخارج ثم انفراط عقدهم وتشتتهم وانكفائهم على الشيوعية ذاتها . ويدخل في هذا السياق الوطني من كل بد حزب الإستقلال ودور مؤسسيه البارز على الصعيدين القومي والسياسي (صديق شنشل وفائق السامرائي ورفاقهما) .

وفي المرحلة الأقدم علينا أن لا ننسى تأثير بعض الشخصيات الوطنية العراقية البارزة أمثال عبد المحسن السعدون ومحمد الصدر ومحسن أبو طبيخ ورشيد عالي الكيلاني وياسين الهاشمي وطه الهاشمي . لكن صفحة العراق هذه إنما كانت تفتقر أحزابها وحكوماتها إلى زخم ما نسميه «القيادة التاريخية» أو الموعد التاريخي مع الحدث . وإلى

ذلك الإنسياب الأفقي السريع بين مختلف الفئات والطبقات والإمتداد القومي عبر الأقطار العربية . آخذين مع ذلك بعين الإعتبار ظروف العراق الصعبة آنذاك ، فقد كان خاضعاً لحكم الإحتلال البريطاني في ظل أوضاع سياسة غير مستقرة ، وتحت نظام حكم عتيق إستطاع عبد الإله ونوري السعيد أن يحشدا فيه من بعد مرحلة فيصل وغازي الصعبة والمتألقة - القوى المغرقة في رجعيتها يؤطرها إقطاع عشائري وسياسي كان يمتد عميقاً في تربة العراق . وعلى الرغم من ذلك فإن تلك الحركات السياسية أسهمت - ورغم هذه المصاعب - في قيادة حركة النضال الوطني في بلاد الرافدين بنجاح باهر إنتهى إلى ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ .

يبقى علينا لو نلاحظ بدقة أن الأحزاب القومية العربية منها - فيما عدا البعث طبعاً - تقاعدت أو إضمحلت حتى بدت وكأنها لم تكن موجودة أبداً بعد أن أسلمت قيادها للحركة الناصرية الصاعدة في حينه متخلية عن دورها التاريخي في العراق ، ثم انتهت بإنتهاء الناصرية كتنظيم لا كفكر أو تجربة نضالية عميقة الأثر في الوجدان العربي وإلى آماد قادمة ودور عبد الناصر التاريخي فيها قيادة وريادة .

الحركة الناصرية . . والبعث

أما ما يتعلق بالبعث فإنه تميز بإستقلالية تنظيمية لكنها مرنة فقد وافق فيما يتعلق بالقطر السوري أن يحل نفسه ويندمج بالناصرية براً بالوحدة الجزئية «وحدة عام ١٩٥٨ بين سورية والعراق» وإستجابة لتحقيق شمولها الجغرافي لكنه استبقى على تنظيماته القومية في الأقطار العربية الأخرى حتى لايترك فيها فراغاً لايستطيع سوى البعث أن يملأه بإمكاناته النضالية . لأن للبعث خبرته وتجربته الغنية ، فقد أقام منذ البداية بنية تنظيمية ضخمة على المستوى القومي أي على مستوى الوطن العربي - من المحيط إلى الخليج - مؤكداً على نضال الوحدة واضعاً كل نشاط قطري في أي مجال من المجالات في خدمة قضية الوحدة وتحرير الأجزاء المغتصبة من فلسطين وغيرها . وإذ شارك في حركة التحرر الوطني التي عمت الوطن العربي وبلدان العالم في الخمسينات ضد الاحلاف الاستعمارية والتكتلات الرجعية فإنه جعل «الوحدة» إحدى أهداف هذا النضال آنذاك والذي تتوج بإعلان الوحدة السورية - المصرية عام ١٩٥٨ وولادة القوة العربية الموحدة الضخمة في مواجهة التحدي الامبريالي . فتدعمت بذلك القوى الاشتراكية والتقدم وحركة عدم الانحياز وتنامت جذور الوحدة العربية وصلب عودها وانحسرت الرجعية إلى ما يشبه الضمور كما تهدد الكيان الصهيوني بشكل خطير .

كـل ذلك إنما تحقق لأن البعث ارتفع إلى مستوى المسؤولية القوميـة ودوره فيها فالتقى مع الرئيس عبد الناصر وقوتـه الجماهيرية الواسعة على أرض العروبـة فأنبثق من هذا اللقاء أحد أهـم الانجازات القوميـة في العصـر الحديث الوحدة السـورية المصريـة . وعندمـا قـامت حركة الانفصال الرجعية الباغية فإن عبد الناصر أعلن فيما يشبه النقد الذاتي أسفه لقبوله استقالة الوزراء البعثيين من حكومة الوحدة وتقويض ذلك اللقاء القومي . فكان موقفاً كبيراً لكن بعد فـوات الآوان لأن المنعطفـات الحاسـمة في مسيرة التاريخ القومي تخضع لحسـابات دقيقة ترتفع فيها عن الذاتية والمشاعر الشخصية وهو ما لم يتحقق يومذاك .

أجـل إن تحقيق الوحدة عـام ١٩٥٨ كـان تتويجـاً للقـاء عبـد النـاصر بـالبعث ، ولنضـال الجمـاهير العربيـة وقواها الحقيقيـة . ولقـد اعطت هذه الوحـدة القيمـة الماديـة المشـروعة لهذا الهـدف القومي العزيـز ، أعطتـه الأرض القوميـــة الواسـعة عـبر آسـيا وافريقيـا رغم الحـاجز الصهيوني في فلسطين العربيـة ورغم مصاعب عديدة أخرى . ومـا كان أبداً لحركة البعث أن تعطي ثمارهـا خلال عشـرة أعوام مـن تأسيسـهـا لـو لم يجعل القـادة المؤسســون التاريخيون الافذاذ ، ومنذ البداية ، التوجه إلى جمـاهير الشعب العربي وتعبئتها والالتحام مع قضاياها ، شـعاراً مقدسـاً ومبدأ دسـتورياً لايجوز العبث بـه . . . وهو مـا يواصل مسـيرته اليوم بكل ثقة واخلاص البعثيون المعاصرون :

«حزب البعث العربي الاشتراكي شعبي يؤمن بأن السيادة هي ملك للشعب ، وأنه وحده مصدر كـل سـلطة وقيادة ، وأن قيمـة الدولـة ناجمـة عن انبثاقهـا عن إرادة الجماهير . لذلك يعتمد الحزب في إداء رسالته على الشعب ويسعى للاتصال به اتصالاً وثيقاً» .

. . أزمـات البعـث

لقد كـان البعث ومـا يزال منذ ولادتـه حزبـاً جماهيرياً فـلا يعتد بما طرأ على مسـيرته من اختراقات ومن سلبيات اقترفت واقترنت باسـمه لأنه في حالات كهذه لن يكون هو الحزب أو البعث الذي نحكي عنه .

من هنـا تتضح أمامنا أسـباب استمرار حركـة البعث والتفاف الرجولة الحقـة الشريفة من حولها انتمـاء أو تأييداً . صحيح لم تتكامل الصورة البراقـة التي توقعها مناضلوه ، لكن هؤلاء المنـاضلين اسـتطاعوا بدون شـك أن يحـددوا المعالم ويظهـروا العيوب الحقيقيـة ويضعوا تلك الصورة فـي إهابها الشعبي الصحيح الذي ظل يصونهـا من عبث العابثين ويعبر عن حقيقتها

بأمانة وصدق ، وبذلك جعلوا المسافة واسعة بين ما هو مزيف وبين ما هو أصل وأصيل في البعث .

لكن لماذا تعثرت خطى هذه الحركة القومية بعض الشيء؟ . . . ثم أين ولماذا واجهت مصاعبها الحقيقية؟ . . . تلك قصة يستحسن أن تثار وتقال ، طالما نحن نبحث في شيء من الصراحة ، حول واحدة من أعظم الحركات القومية والسياسية المعاصرة في الوطن العربي ونريد تعريفها للأكراد بشكل جيد وصحيح .

ولعله ليس هناك ماهو أدل على قوتها وأصالتها من أنها ماتزال باقية صامدة فاعلة رغم ماأصابها من هزات من داخلها ومن خارجها بينما غابت معظم الأحزاب والحركات السياسية بدء من الأحزاب والتنظيمات العراقية التي الحنا إليها أو غيرها وانتهاء بالحركة «الناصرية» نفسها كتنظيم أو كدولة عربية متميزة رغم أنها استعارت شعارات البعث ولبست رداءه ثم حاربته كما لم يحاربه أحد لامن قبل ولا من بعد ، على الرغم من أنها بدت دائماً حركة تحرر قومي وقدمت إلى الأمة العربية وعلى رأسها القائد العظيم جمال عبد الناصر أعظم الانجازات في العصر الحديث . لكن هذا شيء وذاك شيء آخر في مجال بحثنا هنا . مؤكدين في نفس الوقت بأن البحث في «البعث» وحوله هو من الضرورة بمكان لارتباط تاريخ البعث وحاضره بتاريخ المنطقة وحاضرها وبالخاصة الجزء الكردي منها . وما لم تتفهم الاجيال الكردية ماهية البعث وشيئاً عن دوره وتاريخه فإنها لن تتمكن من تفسير بعض جوانب القضية الكردية وأين كانت تخطىء قياداتها أو تصيب وأين الدور العربي العراقي في ذلك وأين كان يخطىء البعث أو يصيب؟ . ثم لماذا كانت اتفاقية ١١ آذار؟ . وستعرف هذه الاجيال جيداً أنه لو لم يصل حزب البعث إلى دفة المسؤولية في العراق لكانت كوردستان ماتزال تعيش حالة «الكرّ والفر» وسيول من الدماء العربية الكردية تنساح على سفوح جبالها أو في الذرى وكما هو حاصل في جوار العراق الآن وعلى الرغم من أننا لانطمح هنا إلى تقديم تحليل في العمق العميق ، فإننا نشير مكتفين إلى بعض الأسباب التي أثرت على مسيرة البعث بعض التأثير وكادت تقضي عليه لولا رسوخ قيمه وعمق جذوره في الأرض وصلابته وأصالته وسلامة الرؤية فيه :

١ - لقد واجه الحزب منذ تأسيسه المصاعب والأزمات في داخله وفي مايحيط به منذ نكبة العدوان الصهيوني الاستيطاني عام ١٩٤٨ وحتى هزيمة الهزائم عام ١٩٦٧ والاحتلال الصهيوني للضفة وسيناء والجولان . وكان الحزب قد أصبح مرة واحدة في مواجهة النظم العسكرية الديكتاتورية في كل من سورية والعراق ، بدء من نظام حسني الزعيم عام ١٩٤٩

ومروراً بالشيشكلي (١٩٥١ - ١٩٥٤) والسراج (١٩٥٨ - ١٩٦١) على عهد الوحدة وحكم الانفصال ١٩٦٢ثم عبد الكريم قاسم والأخوين عارف (١٩٥٨ - ١٩٦٨) إذ كانت السجون والمعتقلات تعتصر قياداته وصفوة قواعده في القطرين والأقطار الأخرى . وقد واجه «البعث» بشجاعة التهديدات الامبريالية ضد الوطن العربي والقطر السوري منه بوجه خاص . وتصدى بعناد ضد حلف بغداد وحكوماته الرجعية في العراق . وخاض في الاردن معارك متصلة ضد النفوذ البريطاني وبقاياه ، وهو في لبنان يساهم في حركة النضال الوطني الشعبي ومواجهة عملية العدوان والانزال الامريكي على سواحله عام ١٩٥٨ . مما لم يترك للحزب أية فرص داخلية تنظيمية مستقرة تتيح لقيادته تنقية صفوفه ومواصلة عملية التوعية والتثقيف . فالملاحقات والإعتقالات لا تتوقف ضده بينما إنقلب العمل إلى السرية تحت الأرض فضعفت العلاقات التوجيهية والفكرية مع القاعدة ولم تبق من رابطة عملية سوى الإنضباط للقيادة التاريخية . وهذا ماحفظ للحزب بعض وحدته وقوته وسلامة خطواته القومية . لكن ذاك لم يحل دون تسرب شيء من الخلل إلى تنظيمه .

٢ - ومما زاد الأمور صعوبة أنه منذ البداية كانت بنية الحزب تشكل خليطاً من بورجوازية المدن ومن متعلمي الأرياف . وقد حمل ، بعض هذا الخليط ، جميع رواسبه العتيقه معه إلى حلبة الحزب ، مع ثقافة سطحية اللهم إلا من حماس قومي ومفاهيم إصلاحية مركبة . لذلك عجز الكثيرون فيه عن إستعياب مبادئ دستوره وبرامجه وأفكاره ، لأن كلا منهم إنتسب إلى المنظمة وهو مؤمن في قرارة نفسه أن ثقافته أوسع وأنه مؤهل ليكون قائداً فيها ومعلماً . وكانت القيادة تنظر إلى هذه الظاهرة بشيء من اللامبالاة أو على أنها من عنفوان الشباب وحماسه الجارف وغروره الذي لايمكن أن يتعدى هذا الإطار في يوم من الأيام فيغدو إنحرافاً شائناً وتآمراً خبيثاً . وكان هذا هو الخطأ أو التعثر الكبير .

٣ - من ناحية أخرى فإن أعداداً كبيرة من هؤلاء المنتمين ظلت مستمرة في المحافظة على روابطها التقليدية في عميق وعيها . وعلى الرغم من ظهور تكتلات مسطحة بدت جلية للعيان في علاقات بعض الحزبيين ، فإن القيادة لم تول ذلك ما يستحقه أمر هذه الظاهرة من درس وحسم ، وهذا ما يسمح لنا تحميلها المسؤولية المباشرة إلى حد كبير بصرف النظر عن الأسباب الوجيهة التي حالت بينها وبين الحسم . أما أن نجعل من هذه المسؤولية سبباً لمهاجمة القيادة التاريخية ومحاولة إلغاء دورها فهذه هي السابقة التي قادت فيما بعد إلى مآسٍ مفجعة ما يزال الحزب يعاني منها حتى الآن . مع الملاحظة بأنه جرت محاولة جادة

للالتفاف على تلك المرحلة والعودة لوحدة الحزب عام ١٩٧٨ وإقامة مشروع وحدة عراقية - سورية لم تلبث أن فشلت لأكثر من سبب . . . لكن الأمل كبير في إعادة بعثها من منطلق وحدوية البعث ووحدته التنظيمية التي هي هويته .

٤ - وبشكل عام فإن أزمات الحزب المتلاحقة كانت تتصل بواقع القيادات نفسها ككل والتي استعصت دائماً على الحل بينما كانت «القيادة التاريخية» للحركة تعاني مباشرة وأكثر من غيرها جراء هذه الأزمة . وكلما استبدلت قيادة حزبية قطرية بأخرى جاء البديل على نفس الشاكلة (لأن البيض من ذات السلة) وما كانت القيادة المنحّاة لتأخذ الأمور بروح حزبية رفاقية وانضباطية بل تنقلب إلى شلة حاقدة لها فحيح موجع وتنتهز الفرص «للانتقام» ولكن ممن؟ . من الحزب كله مثلاً بقيادته التاريخية وبكل من توليه ثقتها وتقديرها . وقد وضع الحزب يده على مكامن الداء كلها فعالجها في مؤتمراته وتصدى لها بكل صراحة ووضوح وديموقراطية وخاصة في المؤتمرين القوميين الثالث والرابع . ونلاحظ بأن القيادة القومية للحزب تصدر نشرة دورية سرية في كانون الثاني عام ١٩٦٠ ركزت فيها على ضعف الديموقراطية في الحزب مما اعتبرته إحدى أهم أزمات الحزب : «إن الديموقراطية أسيء فهمها وضعفت كما أسيء فهم المركزية . وعندما تضعف الديموقراطية يضعف الإيمان بالشعب وبالقاعدة وهذا يجعل القيادة ترى الحزب مجسداً فيها وترى في أعضاء القيادات الدنيا والقاعدة مجرد مساعدين لها تختار منهم من تراه مناسباً وتعينه أو تعمل على إيصاله لهذا المركز أو ذاك ويؤدي ذلك إلى إنشطار الحزب إلى كتل متنافرة أو يؤدي إلى تقلص الحزب في شخص أحد قيادييه وتحول أعضاء القاعدة والمنظمات الحزبية إلى مساعدين وأنصار منافسين ومراقبين يجب التخلص منهم» .

وجاء في توصيات المؤتمر القومي الرابع (أيلول ١٩٦٠) إن الحزب يرفض الأساليب غير الشعبية وتجميد دور الحزب والشعب في النضال والتفرغ إلى تبني الانقلابات العسكرية والاغتيالات السياسية .

٥ - كان الحزب في العراق مثلاً قد بدأ يقوى ويتضاعف ويخوض أشرس المعارك في الفترة التي سبقت ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ ، وكانت الصلة التنظيمية بين قيادة القطر وبين القيادة القومية متينة وتتسم بالانضباط إلى حد المثالية القدوة . وهذا شيء يدعو للاعتزاز في مسيرة البعث التنظيمية التاريخية .

ولئن كان للقيادة التاريخية دائماً دورها وارادتها في سد كثير من الثغرات وفي «إصطفاء» القيادات الحزبية في الظروف الطارئة وعلى كافة المستويات فإن الحزب في العراق

عاش مرحلة العمل السري في نطاق التضييق على حرية إتصالاته مع القيادة في الخارج . صحيح كان يتبوأ ذروة القيادة في العراق آنذاك حزبيون مشهود لهم بالقدرة والنضج والتفاني ، لكن تسللت إلى صفوف الحزب في تلك المرحلة أيضاً عناصر معينة توصلت في مرحلة النشاط السري ، وخاصة في مرحلة عبد الكريم قاسم ، إلى مراكز قيادية فاعلة ثم طفت مرة واحدة على السطح لتمسك بمقدرات الأمور بعد ثورة شباط ١٩٦٣ ففاجأت الحزب كله بطروحات ماكان هذا زمانها أو أوانها . وتطرفت في شعارات لم يكن لا الحزب ولا العراق في وارد التعاطي معها في تلك المرحلة . ومن عجب أو لاعجب أنها فتحت خانات للحساب والإنتقام ضد قوى كثيرة في العراق على أساس أنها تعاونت في فترة سابقة مع عهد عبد الكريم قاسم . وبذلك أدخلت الحزب وقواعده في معارك جانبية حادة . ثم أنشأت «الحرس القومي» لحماية الثورة ، لكن بعض فصائل الحرس قامت بممارسات غير منضبطة كادت تسيء لسمعة الحزب بين جماهيره .

وإذ قامت حركة ٨ آذار في القطر السوري كانت قد إمتدت لأفكار هذه الفئة وطموحاتها الشخصية جذور في دمشق . وإنكفأت في الوقت نفسه ضد قيادة الحزب التاريخية لتشكك في قدرتها على العمل وتطعن في أفكارها إلى أن تمكنت أخيراً من السيطرة على الحزب في القطرين العراقي والسوري بوسائل شائنة ومؤامرات وشائعات خسيسة ولو إلى حين . ثم بدأت تطرح في صفوف الحزب تصانيف جديدة على أعضائه . فهذا يميني وذاك يساري ولكن على أية أسانيد؟ . . من وقف معها فهو يساري ومن وقف ضدها فهو يميني ، حتى لو كان قائداً فيه أو مؤسساً ، وما عرفنا يوماً لأي واحد منها سلوكاً أو آثاراً فكرية أو ممارسات يسارية حقيقية تدل عليه ، إلا إذا كانت له إنتماءات طبقية يتاجر بها ككادح إنتهازي مزيف ، وإذ بحثوا في الإشتراكية العلمية فإنهم تعاطوا المسألة بكثير من «الديماغوجية» وبممارسات «اليسار الطفولي» الذي تنبأت به الماركسية اللينينية وحذرت منه في أدبياتها .

على أن الذين عنتهم اللينينية كانوا يساريين على الأقل وبشكل ما ، أما هؤلاء فما كانوا إلا فتات موائد الفكر الماركسي ويتعاطون اليسار بشكل ببغائي وغوغائي مجرد عن أية خلفيات ثقافية صحيحة أو إنتماءات طبقية ذات معاناة أو وعي طبقي حقيقي ، ولقد بانت الحقائق والممارسات على أرضية الواقع فيما بعد إلى أن أطيح بها في حركة ١٦ تشرين الثاني عام ١٩٧٠ بقيادة الرئيس القائد المجدد حافظ الأسد التي صححت الأوضاع وجعلتها

أقرب لطموحات الحزب . صحيح لم نحصل على كل ما نريد لكن حصلنا على ما هو أفضل من ذي قبل بكثير ونواصل المسيرة في سورية ما أمكن .

ولقد ورطوا الحزب في العراق في خلافات ومشاكل قطعت الطريق على أية وحدة وطنية أو جبهوية لمتابعة بناء العراق ومواجهة الامبريالية العالمية ومؤامراتها ضد شعوب المنطقة . فسهلوا بذلك وصول اليمين الحقيقي إلى دفة الحكم في العراق بقيادة عبد السلام عارف ثم تواروا أو وقفوا يتفرجون على ممارساته القمعية ضد البعث ومناضليه وضد الحركة الوطنية والتقدمية كلها في العراق عرباً وأكراداً بكافة هيئاتها الحزبية وانتماءاتها السياسية .

لقد كان هؤلاء هم وحدهم المسؤولون عن قيام ردة تشرين الثاني/ أوكتوبر ١٩٦٣ وإنهاء تجربة البعث وتلك الثورة المبكرة في العراق . وكانوا هم أيضاً وراء المؤامرات ضد الحزب في سورية وغيرها . وكانوا أيضاً وأيضاً وراء المزايدات التي أجهضت عملية الحوار البعثي - الكردي مما مهد في العودة إلى الاقتتال آنذاك . وكانوا وراء تباعد القوى التقدمية عن بعضها ويدخل تحت هذا العنوان حزبا البعث والشيوعي تخصيصاً لأن الشيوعي العراقي نفسه تعرض لأزمات تنظيمية واختراقات وانحرافات فكرية ألغت دوره ، لاسيما في مرحلة قيادة عزيز محمد الخائبة .

٦ - أما القيادة القومية المتواجدة في القطر السوري آنذاك فإنها لم تتخذ أية إجراءات حاسمة ضد هذه الطغمة ومن والاها ، أو أنه لم يعد في مقدورها إتخاذ إجراءات كهذه ، لقد استشرى المرض فحاولت القيادة أن تضع حداً للأمور وفق النظام الداخلي وعن طريق عقد المؤتمرات القومية والقطرية ولكن من دون جدوى ، إذ تعرض الحزب لهزات قوية وانقسامات حادة لامجال هنا للخوض فيها بالتفصيل أو أنه لم يحن أوان نبشها وبحثها بعد .

٧ - لو كانت هذه الفئة تملك حقاً وصدقاً رصيداً نضالياً وفكرياً ، لأمكنها أن تستمر وتناضل حتى من خارج التنظيم الحزبي فتثبت في المكان وتدلل أنها على حق وقيادة الحزب على باطل ، لكنها تضاءلت وضمرت حتى لم يبق منها إلا الذكر السيء ولم تترك أي رصيد محترم اللهم إلا بضع بيانات مرذولة طافحة بالبذاء والدناءة والتضليل . وأخيراً توارت فلم نعد نسمع لها حساً أو وقعاً بينما بقي الحزب بكل تاريخه ورصيده وفكره وأدبياته وقيادته ورجاله معبراً عن مشروعيته المستمرة بقوة وقدرة وجدارة وإيمان ومجسداً أصالته .

لقد كانوا يصمون كلمة أصالة بالغيبية ويهاجمون أفكار الحزب وأدبياته ويجردونها من أية معطيات إيجابية . لو أن البعث قام على الغيبيات لما وجدوه باقياً قائماً حتى حلوا بأمراضهم وعقدهم وترسباتهم فيه . ولو كانوا يساريين فعلاً لاستمروا واقفين صامدين على الساحة حتى من خارجه . لأن اليسار يبقى حالة من الوعي والثقافة والالتزام والشجاعة المؤمنة إلى حد الموت لذلك قلنا عنهم بأنهم كانوا مجرد ببغاءات ازدهت بالبعث لكنها غابت بعد أن تخلت عنه أو تخلى عنها .

٨ - يبقى أن البعث اختلف كثيراً مع الشيوعيين إلى حد الصدام لكنه لم يطرح فكرة الانتقام منهم أو محاسبتهم على مواقفهم العدائية السابقة ، لكن أولئك المزاودين فعلوا ذلك واستجروا الحزب في العراق عام ١٩٦٣ إلى ممارسات قمعية انتقامية ضد الشيوعيين ، وكان هذا مما لا يتفق مع أخلاقية الحزب ويتناقض مع المبادىء الحقيقية التي نشأ عليها البعثيون ، أما أن يكون الشيوعيون هم الذين أخلّوا من جانبهم بالوحدة الوطنية وتسببوا بالفتنة فهذا شأن آخر ، لا سيما ما اقترفوه من مذابح وخاصة في الموصل بعد فشل ثورة الشواف ضد القوميين ومنهم البعثيون كما هو مسجل في تاريخ المرحلة .

ولقد بادرت قيادة البعث إلى نقد تلك الممارسات وإدانتها في حينه وبما جاء في أحد بياناتها آنذاك : «وجدت القيادة القومية أن من واجبها تنبيه الحزب في العراق بأن لايتأثر بإيحاء الأوساط المحافظة واليمينية في العراق وأن لاينجر إلى معارك انتقامية مع الشيوعيين . صحيح أن الشيوعيين أرتكبوا ما أرتكبوه نتيجة إنحراف كبير وخطير ولكن الانحراف لايعالج بإنحراف آخر . ولكن القيادة القطرية في العراق بكاملها بدون استثناء كانت مجمعة على التصفية التي قاموا بها طوال تسعة أشهر . وفي كل شهر يعدمون عدداً من الشيوعيين خمسين ومائة وعشرين على مرأى من العالم ومسمعه . وهذا العمل لايرتكبه إلا الحمقى ، لقد جلبوا عداوة ثلاثة أرباع الدنيا ضد ثورة كثورة رمضان منذ أيامها الأولى . وبعد ضياع الثورة في العراق قفز أولئك الأطفال الذين كانوا يذبحون الشيوعيين نحو الشيوعية وتظاهروا بأنهم صاروا يساريين ليغطوا جرائمهم . هذه هي الانتهازية» .

ثم قلب البعث تلك الصفحة بكاملها في ١٧ تموز - يوليو - عام ١٩٦٨ عندما قام بثورة تجديدية بديلة بقيادة الرئيس صدام حسين . . . وقلب البعث في سورية صفحة مشابهة عندما قام بثورة تصحيحية بقيادة الرئيس حافظ الأسد . . . ويبقى أن يكتب الحزب في القطرين صفحة واحدة مشتركة تحقق وحدة الحزب على المستوى القومي من جديد .

• • • •

ثـم مـاذا؟ . .

إن تتـالي الأزمـات والهزات في حركـة البعـث ليس بالشـيء الجديد فـي عالم الأحزاب والحركات العقائديـة التاريخية . فكلمـا كانت الحركة مشـروعة وقويـة ومعبرة عن جماهيرها وقضاياهـا وكلمـا واجهـت محـاولات التهديم مـن داخلهـا أو مـن الخـارج ، يبقى صمودهـا وتجاوزهـا لهذه المحـاولات هو دليل قوتهـا ومشـروعيتها والتفـاف الشـعـب من حولهـا ، لأن الحركـات الضعيفـة هي وحدها التـي تهتز وتترنح عند أول أزمـة تواجههـا فلا تجد من يذب عنها ويحميها فتذهب ريحها .

إن الحـزب ليس شيئاً معنوياً فقط بل حقيقـة مادية ملموسة تجسـدها مبادئه وبرامجه وتمثلهـا قواعده الحيـة النابضـة التي يكون تأثيرهـا وفعاليتهـا أكـثر مـا يكون عند تعرض حزبهـا للأزمـات والاختراقـات والعدوان ، فهـي عندئذ وقـوده ونـاره المحرقـة . ولن يكون «البعـث» الآن في القطرين العراقـي والسـوري إلاّ صـورة عن تاريخـه وتعبـيراً عن وجوده وتنظيمـه القومي وينقصها فقط العودة لوحـدة التنظيم التي هي التعبير الصحيح عن دوره الوحدوي الأصيل . إذ كيـف يكون البعث وحدوياً إذا كـان هو نفسـه غير موحد تنظيمياً على المستوى القومي وللحيلولـة دون أن تنشأ فيه أجيال هـي أميل للقطرية منها للوحـدة القوميـة؟ . ذلك هو الواقع الصريح والصحيح المطروح على قادة هذا الحزب العربي العظيم في القطرين .

إن هذه الانقسـامية هي وحدهـا التي جـرت على سـورية والعـراق الكوارث والنكبات والتي فرضت عليهمـا الخيارات الصعبـة . فلم يكن ليواجـه العراق تلك القـرارات السلبية في جامعـة الدول العربيـة بعد أزمـة الكويـت لو كانت سـورية وبغداد في جسـم حزبي واحد ، ولازداد الموقف السـوري قوة وقدرة على الامسـاك بورقـة الحزم والعزم فـي مواجهة اسرائيل في وضعـي الحـرب والسلـم . ولتبـدل المسـار كلـه فلسطينيـاً وأردنيـاً . . . ولكـان للعـروبة شـأن أخـر ، ولما استطاعت الامبريالية أن تمسك بخيار العدوان على الوطن العربي تحت أية ذريعة .

المطلـوب اليوم هو إسـقاط حالات الخـلاف العتيق في البعث . صحيح قـامت القيادة في القطرين بمحـاولات جادة ومباركـة ولم تنجـح لاسـيما عام ١٩٧٨ ، لذلـك أصبح الاهتمام منصباً الآن علـى معرفة أسباب عدم نجاح المحاولـة أكثر من البحث في أسباب الخلاف ولعل هذه تقود إلى تلـك . . وحبذا دمشـق وبغداد . . . وحبذا وحدة البعـث في القطرين وصولاً

إلـى وحـدة الشطـرين ، ولـن تكـون عـدن وصنعـاء أكثـر تفهمـاً ووعيـاً وتعلقـاً بالوحـدة من دمشق وبغداد .

ويحسـن بنا القول أنـه لن يهدأ للأطراف التقليدية المعادية للبعث في الداخل والخارج «عربيـاً ودوليـاً وأقليمياً» إلا أن تسـتمر حـالات إنعدام الثقـة بين القيـادتين عسـى تنضج طبخــة إســقاط تجربـة البعـث في القطريـن أو أحدهمـا ليلحق بهـا الآخـر . . وهي أمنيـة الامبريالية والصهيونية .

إن في القطريـن تيارات قوميـة فاعلـة وقوى حزبيـة شـجاعة مؤهلـة لجميع الإحتمالات الخطرة فـلا أقل من حشــدها وجمعهـا على طريق الوحـدة ومواجهـة أعداء أمتنـا مجتمعين ومنفرديـن . ولقد ثبت تمامــاً مدى شـجاعة الشــعب العربي فـي القطرين – المســتمدة من شجاعة الأمة – وثباتـه على المبدأ وعلى مواجهة العـدوان بجميع أشكاله وأحجامه . . . كل هذا رغـم الخلافات ، فكيـف إذا أصبح القطران معـاً في خنـدق واحد وتحت قيـادة واحدة أو مشتركة؟ أية ضمانات للمستقبل سوف تتحقق؟ .

سنواجه أوضاعاً جديدة وغزواً ثقافياً وإختراقات سياسية وإقتصادية وحالات من التطبيع مع العدو في مناخ السلام واتفاقيات السلام . وهذا يتطلب شجاعة خارقة في الإنتصار على الذات وفي إحتواء الخلافـات ولا مجال هنـا (لا للمزايدات ولا لتحميل المسؤوليات) فكلنا مسؤول . . . الجيل كله والبعث كله والقيادات كلها في آن معاً(*) . . .

فلنفاجىء الجميـع بموقف جديد وهذا ليس صعباً ولا متغدراً أبداً أبداً أبداً . وهذه ليسـت إستنتاجـات بـل هـي تعبير عـن إيجابيـات متوفـرة فـي الجـانبين . والبـداية الصح هي في العودة إلى الاتحاد أو الاندمـاج ، ونبذ دعاة الإنقسـام وأدواته والمنتفعين منـه فــي البلـديـن . ولا نملك بعد إلا التمني بأن يسهم هذا الكتاب في إجلاء الحقائق ، والدعوة لتعميق التآخي

(*) أنا أكتـب ما أكتبه عـن البعث الآن وأجدني في خارج تنظيماتـه واقعياً وعملياً ولا علاقـة تربطني بأحد فيه منذ سنوات وسنوات ، وما أسـجله هنا نابع من محبتي لهذا الحزب العظيم الذي أفنيت عمري فيه ، ونلت مـا فيه الكفاية مـن العذاب والسجن والاعتقـال في خضم نزاعاته وأزماتـه . . . وعندما أكتب عنه إنما أستمده من ثقـة بالنفس ومن معرفة بحقيقتـه ومن تقدير واحترام لقياداتـه التاريخية والحالية ، وعلى أمل كبير في أن يعـود البعث إلى وحدتـه التنظيميـة . . . وهي آتيـة لا ريب فيهـا أبداً وهو حزب الوحدة والعروبة الحقة .

العربي - الكردي والعودة لرحاب الوحدة وتحية مخلصة من القلب لحافظ الأسد وصدام حسين وشعبنا العظيم في القطرين وعلى مستوى الوطن العربي ككل .

• • • • • •

يبقى بعد هذا القول بأن ما كتبته عن البعث في هذا الجزء من الكتاب ليس مجرد استعراض تاريخي للتعريف به وتأكيد دوره القومي فحسب ، بل ليطلع إخواننا الأكراد على مدى أهمية أن يكون تفاهمهم مع حزب تاريخي فاعل وصاحب دور في المنطقة ، هو وحده الأكفأ والأقدر والأفعل في إغاثة أكراد العراق وانتشالهم مما هم فيه اليوم من تمزق وتبعثر ومستقبل غامض مجهول . . . وما من حل لأزمة كوردستان إلا في العودة لرحاب الدولة العراقية الأم ومتابعة تجربة الحكم الذاتي أو أية صيغة مشابهة مناسبة توضع على ضوء التجربة الماضية ، وبالاعتماد على الأجيال الكردية الصاعدة الواعية . . . والمطلوب اليوم هو أن تستلم هذه الأجيال الراية بنفسها وبلا أية وصاية من أحد . . . فقد دالت دولة الوصايات والقيادات العتيقة . . البالية .

❁ ❁ ❁

فهـرس
المراجع والمصادر

اسم الكتاب	المؤلف	الناشر
- مذكراتي في نصف قرن	توفيق السويدي	دار الطليعة - بيروت
- ثورة العراق	كراكتاكوس - ترجمة: خيري حماد	المكتب العالمي للتأليف والنشر - بيروت
- مذكرات نيكسون	الرئيس نيكسون - ترجمة: د. سهيل الزكار	دار الفكر - دمشق
- شرف نامة	الأمير شرف خان بدليسي - ترجمة محمد علي عوني	دار إحياء الكتب العربية - مصر
- خناجر وجبال	أحمد فوزي	القاهرة - ١٩٦١
- العراق الجمهوري	مجيد خضور	الدار المتحدة - بيروت
- عبد الناصر وتجربة الوحدة	صلاح نصر	القاهرة
- ثورة رمضان	أحمد فوزي	دار الطليعة - بيروت ١٩٧٠
- كوردستان والحركة القومية الكردية	جلال الطالباني	بغداد
- القضية الكردية	محمود الدرأ	
- القضية الوطنية الكردية	ش. ج. آشيريان - ترجمة: ولاتو	بغداد رابطة كاوا - بيروت
- رحلة إلى بلاد شجعان	دانا آدم شميدت - ترجمة: جرجيس فتح الله	دار كلية الحياة - بيروت
- القضية الكردية في العراق، التاريخ والآفاق	د. عزيز الحاج	المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٩٤

اسم الكتاب	المؤلف	الناشر
- الأكراد والوحدة الوطنية في العراق	د. عبد الرحيم مصطفى أحمد «دراسة»	مجلة السياسة الدولية - العدد ١٧ (كانون الثاني /يناير/ ١٩٧١) - بيروت
- موجز تاريخ العراق	حليم أحمد	دار ابن خلدون - بيروت
- ذكرياتي في العراق	ساطع الحصري	بيروت
- ذكريات علي جودت	علي جودت الأيوبي	مطابع الوفاء - بيروت - ١٩٦٧
- الأكراد والعرب	إبراهيم أحمد	بغداد ١٩٣٢
- تاريخ السليمانية	محمد أمين زكي ترجمة: ملا أحمد الروزبياني	بغداد
- حراس البوابة الشرقية	جمال الغيطاني	دار الطليعة - بيروت
- الأكراد - ملاحظات وانطباعات	فلاديمير مينورسكي ترجمة بهاء الدين نوري	بغداد
- أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث	ستيفن همسلي لانكريك ترجمة جعفر خياط	بغداد
- قصة مقيم في كوردستان	جيمس كلوديوس ريج ترجمة بهاء الدين نوري	بغداد
- البارزانية وحركة التحرر الكردي	مسعود البارزاني	كوردستان
- المسألة الكردية والقوميات العنصرية في العراق	لوقا زودو	بيروت
- العراق من الاحتلال حتى الاستقلال	د. عبد الرحمن البزاز	مطبعة العاني - بغداد
- ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق	ل. ن كوتلوف - تعريب د. عبد الواحد كرم	دار الفارابي - بيروت
- الحركة القومية الكردية	أدمون غريب	دار النهار - بيروت

اسم الكتاب	المؤلف	الناشر
- آمة في شقاق دروب كوردستان كما سلكتها	جوناثان راتدل ترجمة فادي حمود	دار النهار
- الدول والامارات الكردية	محمد أمين زكي	بغداد
- لمحة من تاريخ الانتفاضات والثورات الكردية	إعداد أبو شوقي	رابطة كاوا - بيروت
- جمهورية مهاباد جمهورية ١٩٤٦ الكردية	ويليام ايغلتن الابن - ترجمة جرجيس فتح الله	دار الطليعة - بيروت
- البارازانيون	العميد حسن مصطفى	دار الطليعة - بيروت
- عرب وأكراد	منذر الموصلي	دار الغصون - بيروت الطبعة الأولى ١٩٨٦
- الحياة السياسية والحزبية في كوردستان	منذر الموصلي	دار الريس للكتاب والنشر - لندن ١٩٩٢

• • • • •

- قراءة مكثفة في الصحافة العربية والأجنبية المتصلة بالأكراد وأوضاع كوردستان.
- قراءات في الآثار الفكرية لرواد حركة التحرر العربي وفي المقدمة ميشيل عفلق وساطع الحصري وأدبيات حزب البعث على المستويين القومي والقطري.
- قراءات متوالية للصحافة والنشرات والبيانات الصادرة عن الأفراد والمؤسسات والتنظيمات والأحزاب السياسية الكردية المعاصرة والتاريخية داخل كوردستان وخارجها.
- قراءات متعمقة لكل ما كتب ونشر وأذيع من مصادر عربية وكردية على مستوى العراق حول العلاقات مع الأكراد في مختلف العهود السياسية العراقية لا سيما في مرحلة ثورتي البعث في ١٩٦٣ - ١٩٦٨ وحتى اليوم.
- أحاديث ولقاءات شتى مع شخصيات كردية قيادية وسياسية وحزبية واعلامية وعامة.

❁ ❁ ❁

الفهرس العام

«محتويات الكتاب»

* مقدمة

الجزء الأول

القضية الكردية.. في العراق

الباب الأول

كوردستان الجنوبية العراقية
... كيف ومتى
الحقت بالعراق؟

بحث تمهيدي

الفصل الأول:

الوضع التاريخي لكوردستان

الفصل الثاني:

الوضع الكوردستاني في العهد العثماني

الفصل الثالث:

الباب الثالث

مسرح الأحداث في العراق

وثورة ١٤ تموز ١٩٥٨

الفصل الأول:

الفصل الثاني:

الفصل الثالث:

الباب الرابع

الحركة الكردية
في مسيرة البعث
وثورته الأولى عام ١٩٦٣

الفصل الأول:

الفصل الثاني:

مبحث خاص

الفصل الثالث:

الجزء الثاني

القضية الكردية في العراق

بين ١٩٦٨ وحتى نهاية القرن العشرين

البعث.. والأكراد

الباب الأول

الوضع الكردي..

وثورة البعث في العراق ١٩٦٨

الفصل الأول:

ثـورة [١٧ - ٣٠ تمـوز] عـام ١٩٦٨

المبحث الأول

المبحث الثاني

المبحث الثاني

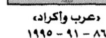
المبحث الثالث

الباب الثاني

الوضع الكردي.. بعد حرب الخليج الثانية «أزمة الكويت وذيولها»







«عرب وأكراد»
٨٦ - ٩١ - ١٩٩٥



الحياة السياسية
في كوردستان - ١٩٩٢



القضية الكردية
في العراق - ٢٠٠٠



الكتاب

هذا الكتاب هو الثالث في سلسلة كتب المؤلف في الشأن الكردي يتناول فيه «القضية الكردية في العراق» منذ العهد الملكي فالجمهوري، ونظم الحكم المتتالية لا سيما عهد ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وعهد عبد الكريم قاسم، فعهد ثورة البعث الأولى ١٩٦٣، فعهد ثورة البعث الثانية المعاصرة منذ ١٧ تموز «يوليو» ١٩٦٨، مروراً بعهد الأخوين الرئيسين عبد السلام وعبد الرحمن عارف.

يتناول الكتاب الأحداث الكردية في جميع هذه العهود السياسية المتتابعة، وكيف تعاملت مع الأكراد وكيف تعامل الأكراد معها، ويتوقف طويلاً مع «اتفاقية آذار للحكم الذاتي» وبرامجها وانجازاتها وكيف ولماذا تعرضت لتآمر اعداء الشعبين العربي والكردي لإحباطها وعلى أمل استعادة روح تلك الاتفاقية وحصول أكراد العراق على حقوقهم كاملة على ضوء معطيات العصر ومفاهيمه.

ويبحث الكتاب في جميع الحركات الكردية المسلحة في العراق وقياداتها واحباطاتها، ويقدم الافكار والتحليل وينشر الحقائق والوقائع بتمامها وبشكل وثائقي مع التحليل السياسي.

ويولي الكتاب اهتماماً خاصاً لدور حزب البعث العربي الاشتراكي في خصوصية «القضية الكردية» في العراق وموقفه من الأكراد وشعوب المنطقة جمعاء، فيميط اللثام عن مدى تمسك هذا الحزب التاريخي الكبير بالتآخي مع هذه الشعوب ودعم قضاياها ومساندتها، ويقدم الأدلة والوثائق والبراهين في مواجهة أشكال الدس والخداع والتضليل الذي تتعرض له مسيرته الثورية على مستوى الوطن العربي لا سيما سورية والعراق، وتأكيده على عدالة القضية الكردية ومشروعيتها، ومدى تعاطف الحزب معها بوصفها إحدى قضايا الشعوب في توقها لحريتها واستقلالها الوطني.

المؤلف

كاتب عربي سوري. ضابط سابق، شغل مناصب أمنية وإدارية هامة، وعندما عمل ضابطاً في بقاع حدودية من سورية احتك هناك بالمواطنين السوريين من أصول كردية، وهو ما جذبه للاهتمام بالقضية الكردية، فوضع ثلاثة مؤلفات حولها وحول أوضاعها التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية وموقعها السياسي على خريطة المنطقة.

...صدر من هذه المؤلفات اثنان هما: «عرب وأكراد» بثلاث طبعات و«الحياة السياسية والحزبية في كوردستان».. وها هو الكتاب الثالث بين أيدي القراء الآن، وسيتبعه الرابع قريباً تحت عنوان: «الثورة الكردية خلال ١٥٠ عاماً من الاحباط».

شغل المؤلف مناصب رسمية عالية لا سيما بعد ثورة البعث في ٨ آذار ١٩٦٣ فكان مشرفاً على إدارة مكتب الحاكم العرفي، فمديراً عاماً للأنباء فمديراً للمكتب الصحافي في رئاسة الجمهورية، فمستشار الرئيس لشؤون الإعلام فمديراً لمكتب الرئيس. ويشغل حالياً عضوية «مجلس نواب الشعب» في سورية.

شغف بالكتابة والصحافة منذ أيام الدراسة الجامعية، فكان رئيساً لتحرير جريدتي «ألف باء» الصباحية و«النضال» المسائية، وساهم في تحرير مجلة «البعث» الاسبوعية التاريخية في الخمسينات، ويتابع حالياً الكتابة في الصحافة المحلية والخارجية. ويحاضر في مواضيع وقضايا سياسية وقومية واجتماعية وغيرها.